

# افجز للنساء لك

الى

موظف امالك

تجربة كسب دس

سنة

الامتداد للحرف

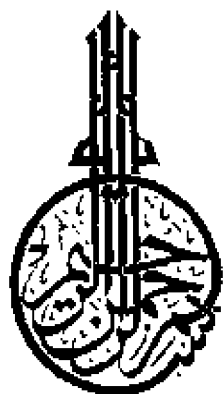
محمد زكريا . كذا حصوي لمدي

موقع كذا

اسمى به ويحق عايد

اسماء كذا ترمي الذي اندوي

دور رفق



اخرجنا من النار

موفقاً بركات

الطبعة الأولى  
مكتبة ومنتحة  
١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م  
خبر في الخلق محمودة السعدي

SHUKE ABULHASAN NAQVI CENTER  
For Research & Islamic Studies  
MOZAFARUZZAMANIAH, PONDICH  
Tel: 0991 54622 70004  
0991 54622 70005  
Fax: 0991 54622 70785

مركز الشيخ أبي الحسن الندوي  
للبحوث والدراسات الإسلامية  
مظفر نواز اعظم حراء يوبي الهند



## (١٢) باب ما جاء في صدقة البقر

## (١٢) ما جاء في صدقة البقر

وفي نسخة: زكاة البقر، اسم جنس للمذكر والمؤنث، اشتقت من: بقر الشيء، إذا شققته؛ لأنها لبقر الأرض بالحرارة، وآخر زكاة البقر؛ لأنها ثقل النعم وجوداً ونقصاً، قاله الرين بن العنبر، وفي طرة قديمة هذا التيوب ليس من الرواية، وهو في حاشية كتاب أبي عمر وعند الباقي في أهل الكتاب، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قلت: والأوجه عدم التيوب؛ لأنه يؤب قبل ذلك صدقة العاشية، وهي تناول البقر أيضاً، والأوجه في التأخير أن زكاة النعم كانت في حديث عمر المذكور، فلم يفرق المصنف الحديث في الترجمتين لأجل الترتيب.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: صدقة البقر ثلثة بالسة والإجماع، أما السة فما روى أبو ذر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال: دعا من ماحب إبل ولا مرق ولا غنم لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة، الحديث منق عليه، وروى لسانى والترمذي عن مسروق: أن النبي ﷺ بعث معاذة إلى النيمن، وأمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو نبعة، الحديث. أما الإجماع فلا أعلم اختلافاً في وجوب الزكاة في البقر، وقال أبو عبيد: لا أعلم الناس يختلفون فيه اليوم، انتهى.

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: جمهور العلماء على أن في ثلاثين من البقر تبيعاً، وفي

(١) (١١٤/٣).

(٢) (المعنى) (٣٠/٢).

(٣) بداية المصنف (١١١/١ - ١١٢).

٦٦٠/٦٦١ - حدثني يحيى بن ماثق، عن حميدة بن قيس  
المعكي، عن طاووس الأصبلي، أن معاذ بن جبل الأنصاري، .....

أربعين سنة. وقالت طائفة: في كل عشر من الأجر مائة إلى ثلاثين ألفاً، وفي  
وقيل: إذا بلغت مائة وعشرين، ففيها بقية إلى خمس وسبعين، وفيها ثمانون  
إذا تجاوزت ذلك، فإذا بلغت مائة وعشرين، ففي كل أربعين بقية، وهذا من  
سعيد بن المسيب، وسبب اختلافهم أن حديث معاذ<sup>(١)</sup> غير متفق على  
صحته<sup>(٢)</sup>، ولذلك تم بحروجه الشيخان، انتهى.

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup> لا يروى في ما دون الثلاثين من الأجر في قول سعيد بن  
المسيب، وحدثني عن سعيد بن المسيب والزهري أنهما قالاً: في كل خمس  
مائة، أمانة عدلت بالإناء هي اليدوي والأصحية، وكذلك في الأمانة، ولما  
سألت عن حديث يحيى بن الحكم.

٦٦٠/٦٦١ - ماثق، عن حميد بن عمار (ابن قيس المعكي)  
الأعرج (عن طاووس) بن كيسان (اليماني) يقال: اسمه ذكوان، وطاووس لقب،  
(أن معاذ بن جبل الأنصاري) الخزرجي، قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: هذا مشطوع، وطاووس  
لم يلق معاذ، وما في السان طريق سري في حديث معاذ، وقال الثوري  
حسن، وصححه الحاكم، وفيه نظر للاسقاط، وبعد حسب الترمذي لشواهده.  
وسط انفاري الكلام على اتصال الحديث والقطع، وفي الباب عن علي بن  
أبي نورة

(١) قال ابن العربي في المصنف (٥٩٩/٢) والمصنف فيه عن حديث معاذ، لأن جملة رواتبه  
لم تكن أحسن قولاً، وإنما احتج إلى بيده حالها باليمن.

(٢) انظر المحققين في حرم (١٦٦)، وراجعهم العبد (٢٠٠/٢٠١)

(٣) المصنف (٣٠/٤)

(٤) انظر ابن أبي (٣٦٠/٣٦٢)

أخذ من ثلاثين مثقالاً، بينهما، ومن أربعين مثقالاً، فسكنه . . . . .

(أخذ من ثلاثين مثقالاً، قال القاري: الصاد الحسن، وقال ابن القيم<sup>(١)</sup>:  
المر الحسن، والله في بقرة موحدة، فيقع على ذكر والآتي، لا ثالث،  
انتهى (سبعاً) هو ما دخل في الباب عن المضمورة، ويؤيد غير ذلك، كما هي  
العارضة وغيره.

وبالآول سمى أصحاب الأربع من الأنسة الثلاثة، وقال النوردي في  
«الشرح الكبير»<sup>(٢)</sup>: ذو ستير أي دخل في الثالثة، انتهى. نسبي به عدد  
المضمورة لأنه قسم من أنه صير بينهما، وفي «الشرح الكبير»: لأن قرينه يشهد  
أدبه، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»: سبع ذكر والآتي تفصيل، قال النوردي قوله:  
أصل فحشد بجر الساعي على قولهم، ولا سائر المالك هي دمه.

وفي «شرح الإجماع»<sup>(٣)</sup> وهما ستة، يجب فيه سبع ذكر، ويكفي عنه أس أو  
ع بالآولي

وفي «أصل التماس»: وفي الثلاثين سبع أو تسعة، وفي «المبسوط»:  
ذكورها والآتي، أي المداقة سواء، وكذلك في الأخذ لا فرق بينهما في ركة  
التمر، حلالة الإبل، حيث لا يؤخذ منها إلا الإناث. وذلك لتقارب ما بين  
الذكر والإناث في العلم والفرق، وتبين ما بينهما في الإبل، انتهى

(ومن أربعين مثقالاً) وانحصت به موزن الأحدث. واختلفوا في سنها: ففي  
«الشرح الكبير»<sup>(٤)</sup> للنوردي: ذات ثلاث سنين أي أربع ودخلت في الخامسة.

(١) مجمع البحرين (١: ٢٩٩)

(٢) (١: ٢٣٦)

(٣) (٢: ٢٢٥)

(٤) (١: ٢٢٥)

الثالثة

ثم حلفوا فيها في مسألة ، هي : هل يجزئ فيها المسر - أي الذكر - يوماً أم لا ؟ قال الباغي<sup>(١)</sup> : لا يؤخذ إلا بشرط ، ثلاث بكرة ذكراً أو إرثاً خلفها ، وقال بعض أصحاب الشافعي : إذا كانت البقرة ثلثها ذكراً أخذ منها مسر ذكره انتهى . وهكذا في دروع الأثمة الثلاثة : لا يكفي المسر ، وإنما للتحفة ، كما تقدم عن «المصوفة» أنه لا فرق بين أنثى والذكر في غير الإبل عندهم . قال المصنف<sup>(٢)</sup> : لا يشرح الذكر في إزكاة أخصاً إلا في البقرة ، من المليون ليس بأصل ، إما هو بلد ابنه مختصر ، ولذا لا يجزئ مع وجوده ، وإما يجزئ الذكر في البقرة عن الثلاثة ، وما ذكره منها ، كالشتر . وما تركب من الثلاثة وغيرها كالتبوير ، ففيه شتر ومسه ، وإن شاء أخرج مكان المذكور الإناث ، لأن النص ورد بهما ، وأما الأربعون وما تكرر منها ، كالثمانين ، فلا يجزئ في وسماء إلا إناث إلا أن يخرج عن نسخة معين فيجوز ، وإذا سمع مائة وعشرين الغن المحرمات جميعاً ، فحلف رب المال من إخراج ثلاث مئآت أو أربع أتبعه ، ونواحب إحداهما أيهما شاء ، والخبرة في إخراج ربي رب المال ، كما ذكرنا في زكاة الإبل .

وعذا لتقصير فيه إذا كان فيه إناث ، فإن كانه كله ذكراً جاز الذكر تكرر حاله ، ويحتمل أن لا يجزئ إذا كانت في الأربعينات ، لأن النبي ﷺ نص على أنه - - - - - ، فيجب إنتاج مائة مائة ، ولأول أولي ، لأن آخرنا الذكر في الغن مع أنه لا ما على أنه في زكاتها ، فالنظر النبي للذكر فيها مدخل أولي ، انتهى .

(١) «المطهر» (١/٣٧٦)

(٢) «النعيم» (١/٣٦١)

## قلت: وجميع هي الشرايع المنفعة الأولى

ثم اختلفوا في ما بين أربعين إلى ستين ، فقد أكثر أهل العلم ، منهم الشعبي ، وإمامي ، والحسين ، ومالك والليث ، وأبو حنيفة ، وابن السكيت ، والشافعي ، ومحمد ، وأبو عبد الله ، وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو نعيم ، لا شيء من ذلك ، حتى بلغ ستين ، قال الإمام أبو حنيفة في بعض الروايات : عندنا ثمانمائة على الأربعين بحساب ، في كل بقعة ربع عشرة سنة ، فإذا من جعل الثمان مائة عشر ، وهو مخالف لجميع أوقافنا ، فإن حسم وأفاضنا عشرة عشرة

قال المصنف <sup>(١)</sup> : ولما ما روي الإمام أحمد بن حنبل عن يحيى بن زكريا ، أن رجلاً قال : يا رسول الله ﷺ أضلقت أبقري اليمس ، وأمرني أن أجد من أبقري من كل ثلاثين نبيلاً ، ومن كل أربعين سنة ، فخرجوا عني أن أجد ما بين الأربعين وخمسين ، وما بين اثنين وأربعين ، فأبى الله ، ومنعتهم حتى سألت رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقدمت ، فأخبرت النبي ﷺ ، فأمرني أن أجد من كل ثلاثين نبيلاً ، ومن كل أربعين سنة ، ومن اثنين وثمانين ، الحديث وفيه : وأمرني أن لا أجد من عابري ذلك شيئاً إلا أن يبلغ سنة أو جذاً يعني نبيلاً ، وأمرني أن لا أجد من عابري ذلك شيئاً إلا أن يبلغ سنة أو جذاً يعني

قال في «التهذيب» <sup>(٢)</sup> : إذا ردت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى سبعين بخلافه ، وفي «المعجم» <sup>(٣)</sup> : ربع عشرة سنة ، وهكذا ، وهو رواية الأصيل : لأن العتق كان ثمان مائة ، ولا يصح خلاف ، وروي الحسن عن أبي حنيفة : لا لا يجب في الزيادة شيء ، حتى يبلغ خمسين ، ثم فيها سنة

(١) التهذيب ، (٢٠٩٥) .

(٢) (٢٠٩٥) ، (٢٠٩٦) .

وَأَنِّي بَدَّ ذُوْنُ ذَلِكَ، فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، وَقَالَ: لَمْ أَشْفَعْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهِ شَيْئًا، .....

ورج مسند أو ذلك تبعه، لأن معنى هذا النص على أن يكون بين عقدين ونفس، وهي كل عند واجب.

وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ سنين، وهو رواية عن أبي حنيفة، قال العيني: وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وفي «اللمحيط».

هو أوّل الروايات عن أبي حنيفة، وفي الجوامع الفقه (هو المختار، انتهى).

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: وسبب اختلافهم في الوقف أنه جاء في حديث معاذ

هذا أنه توقف في الأول مرة، وقال: حتى أسأل النبي ﷺ، فلما قدم عليه

وجهه قد توفي ﷺ، فلما لم يردني ذلك نفس طلب حكمه من طريق نقيض،

فص قاسها على الإبر والغم ثم ير في الأوقاص شيئاً، ومن قال: إن الأصل

في الأوقاص الزكاة، إلا ما استأثر الدليل من ذلك، وجب أن لا يكون عنده

في البئر رقص، إذ لا دليل عليه من إجماع ولا غيره، انتهى. وأوّل صاحب

«تهذبة» انتهى في الأوقاف بالضم.

(وأنني) ببنة المعجهر (بما دون ذلك) أي بما دون الثلاثين وأوّل

الجدات، ويحتمل أن تكون الإشارة إلى فأوفى العاكور، وهو الأربعون،

فيكون المعنى أنني بما بين الثلاثين إلى الأربعين، وإليه يشير كلام ابن رشد

المتقدم، إذ حمل الوقف على الأوقاص، لكن يشكّل عليه ما روي عن معاذ

مروعة: (لا تأخذ في الأوقاص شيئاً، ألهم إلا أن يقال: إنه الحديث

المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك.

(فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال) في وجه عدم الأخذ (لم أسمع من

رسول الله ﷺ فيه شيئاً). به دليل على أنه سمع منه ما عمل به في الثلاثين

والأربعين مع أن مثله لا يكون رأياً، وإنما هو توقّف.

(١) تهذبة المعجهر (١/٢٦٢).

حسن الماء والسائلة، فتؤخذ من رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم معاذ بن جبل.

قال البخاري: أمر معاذ أن يأخذ من ماء الغداة من معاذ - وصلى الله عليه - وإعانة النبي ﷺ ووقوفاً عند حله، انتهى (حتى) غاية اعتدائه، أي لا انحط إلى أن (أثناء فأسأله) ثم لم يفتقر معاذ أن يفتقر النبي ﷺ على المشهور.

(فروي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يقدم) بفتح المشاء المتحدة (معاذ بن جبل) من اليسر، قال عمرو بن شعيب: ثم برك معاذ بالجهد منذ بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، حتى روى النبي ﷺ وأبو بكر، ثم قدم على عمر - رضي الله عنه - فرده على ما كان عليه، قاله الزوائد.

وهي «المبرقة»<sup>(١)</sup> أخرج في «المستدرک»<sup>(٢)</sup> عن ابن مسعود، قال: كان معاذ من حسن شياً حبيلاً، الحديث، هي كثرة ديوماً حتى أعرق ماله كله، وفيه: فأمر في طلبه، فهداه وبعده عزماءه، ناس الحديث إلى أن قال: سمعته ابن أبي عمير، قال: لعل الله أن يحريك ويردي عنك، يخرج معاذ إلى اليمن فلم يلب له حتى توفي رسول الله ﷺ ثم رجع معاذ، الحديث بطريقه، قال الأعمش: صحيح ما رواه الأعمش، (من هذه كاه أنه أنه يترك النبي ﷺ جاً).

ويشكر عليه ما في «المبرقة» من أنه روى «المدة»<sup>(٣)</sup> و«البراز» من حديث بشير عن المسعودي عن أنحككم عن طاووس عن ابن عباس قال: بعث رسول الله ﷺ معاذ إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من أظفر نبعاً أو صبيغاً، ومن كل أربعين مئة، فلما قالوا: «فأمر»<sup>(٤)</sup> قال: ما أمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء، وأما أنه إذا فطعت عليه، فلما قدم على رسول الله ﷺ سألته، فقال:

(١) «معرفة المصنف» (١/١٥٢).

(٢) «المستدرک» (٣/٢٧١).

اليس فيها شيء؟ وفي الحديث ضعف، وفي الخبر، أنه يرجع في حله حين، وهو  
مراعى لما في مجموع الظواهر<sup>(١)</sup> وفي سنة مجهول

وفي شيء في مجموع الظواهر في حديث قوم إلى سعد بن أبي السرح  
رسول الله ﷺ فصدق أهل اليمن، الحديث، وفيه، هو الذي أن لا أحد فيهما  
منك شيئاً، إلا أن زعم سنة أو حجة، وهو يرسل.

وفي الحديث، أي، قال: لما قدمه فاجداً، أي، في سنة، قال: ما شيء  
فيها معاد ما هذا؟ قال: وحديث الجود والصدقة باليمن يستجرون لغنائهم،  
وقال: هذه تحية الأب، فقال عليه الصلاة والسلام، أكثرهم مني شيئاً،  
لو كنت أمراً أو سمعت لعمري، لأمرت الهجرة أن تسجد لأبيهم، وفي  
هذا كله، شاعراً بمرادهم<sup>(٢)</sup>.

وسبق هذه الروايات الزيجي في نصب الزائدة<sup>(٣)</sup>، وفيه على التعارض  
في حرك معاد في حياته ﷺ أو بعد وفاته، ولم يخلص فيها شيء، ورواه  
الحافظ في التاريخ، وأشار إلى ترجيح رجوعه بعد معاته في صحيح  
الروايات المؤيدة لذلك، وتضعيف ما حالفه.

قال القاري<sup>(٤)</sup> وأهل الجمع المحدث، وقال الحفاظ في الواقع، انقلوا  
على ذلك، ثم يروى على اليسر أن قدم في عهد أبي بكر، ثم توجه إلى الشام،  
نسابه، وفي الإصحاح: فدم من اليمن في خلافة أبي بكر، وكذب وقال  
بالفخرون غير الشام سنة سبع عشرة أو التي عددها وهو نحو الأثر، انتهى.

ثم قال الساجي<sup>(٥)</sup> أراد معاد أن يفرح ذلك حتى يسمع منه سنة ذلك،

(١) (٥١٠/٥١١ - ٥١٢)

(٢) مرغاء الخلفاء (١٤٠/١٤١)

(٣) (١٣٥/١٣٦ - ١٣٧)





وهي أثبت المأثور<sup>١</sup> إن كانت المباشرة لمنخصص من أهل الركاة مستعدة  
محتاجين إليها مسافة قصر، فتكفي محل حكم بنية منتهي.

والله الموفق<sup>٢</sup> إلى قول الجمهور إذ قلنا: إن كانت مسافة الرجل في  
بندان غشي، وبنيهما مسافة لا تقصر فيها الصلاة، أو كانت مجتمعة، ثم  
بعضها في بعض، وكانت ركاه، ركاة المستعجلة، غير خلاف لعدم، وإن كان  
ير النماز مسافة العصر، وهي أحده في رؤيتان، إحداهما أن بكل من حكم  
نفسه، يعتبر على حدته، إذ كان نفساً ففيه الركاة، والا فلا، ولا ينسب إلى  
نفس الثاني في البناء لأحد، نفس عليه.

قال ابن المنذر: لا أعلم هذا القول عن غير أحمد، وخرج بظاهر قوله  
على الصلاة والسلام: ألا يجمع بين معرق ولا يترق بين مجتمع، وعدا، يترق  
ولا يجمع، ولأنه لما قرأ احتجج ماثير لرحيل، في كونهما كالماء الواحد،  
بما أن يؤخر القراء، فإن الرجل الواحد، حتى يجعله تسليين.

والرواية الثانية: من ممن أنه مائة شاة في بندان نسي: لا يأخذ المصدق  
منها شيئاً لأنه لا يجمع بين متفرق، ومسايقها إذا سيطر ذلك وعرفه أخرج عن  
أحمد، يذهب في تخلفه، روي عن غير المحمدي وحليل.

وهذا يدل على أن ركاه يجب مع اختلاف البندان، إلا أن المصحح لا  
بأخذها لأنه لا يجد نصاً قاطعاً، ولا يعلم حقيقة الحال فيها، أما المأثور  
المأثور من نصوصها كما لا، وفيه أدلة الركاة، وهذا اختيار أبي الخطاب  
ومذهب سائر الفقهاء، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى مما في أربعين  
شاة شاة، ولأن ذلك واحد أشبه ما لم كان في بندان مستقراً، أو غير  
الاستاء، وأما كراه أحمد في الرواية الأولى، على أن المصدق لا يأخذها،  
وأما رب المال فمخرج، انتهى.

«وَأَمَّا ذَلِكَ، الرَّجُلُ يَكُونُ لَهُ الذَّهَبُ أَوْ الْوَرِقُ مُتَفَرِّقَةً، فِي يَدَيِ نَاسٍ شَتَّى، أَنَّهُ يَبْغِي لَهُ أَنْ يَجْمَعَهَا، فَيَخْرِجُ مِنْهَا مَا رَجَبَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ مَرَّةً زَكَاتُهَا».

وَقَالَ بَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ، فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّيَّانُ وَالْمَعْرُ: إِنَّمَا تُعْمَلُ عَلَيْهِ فِي الصَّدَقَةِ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا رَجَبَ فِيهِ الصَّدَقَةُ، صَدَقَتْ. وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ غَسْمُ كُنْهَا.

(ومثل ذلك) أي مثل العنق (الرجل) بالرفع (يكون له الذهب أو الورق) اللذان وجب فيهما الزكاة بشرطها، (متفرقة في أيدي أناس شتى إنه) بكسر الهمزة وفتحها، (ببني له) أي يجب عليه أن يجمعها، فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها، بيان في ما وجب، وذلك لما تقدم أنه لا يراعى الاختلاف في أيدي ناس، وإنما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان الحول على الأسباب

(قال بَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الضَّيَّانُ وَالْمَعْرُ بِسُكُونِ الْهَمْزِ وَالْعَيْنِ وَفَتْحِهِمَا، جَمْعُ ضَائِرٍ، كَذَا فِي «الْفَرَامُوسِ» وَ«الْمُكْشَفَاتِ»، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْمَشِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا اسْمٌ حَتَّى يَقَعُ عَلَى تَقْبِيلِ الْكَافِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالضَّيَّانُ، كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْمَعْرُ، وَالْمَعْرُ مِنْ ذَوَاتِ الشَّعْرِ. فَهِيَ مَتَانِي: كَذَا فِي «الشَّامِيِّ»، وَفِي «السَّحَرِ» عَنْ «الْمُحَرَّاجِ»: الضَّيَّانُ جَمْعُ ضَائِرٍ. كَرَكِبَ جَمْعَ رَاكِبٍ. مِنْ ذَوَاتِ الْفَعْرِ اسْمٌ لِلذَّكَرِ، وَالنَّسْجَةُ لِلْأُنْثَى، وَالْمَعْرُ ذَاتُ الشَّعْرِ اسْمٌ لِلْأُنْثَى، وَاسْمُ الذَّكَرِ النَّبَسُ، انْتَهَى.

(إنها) أي الضَّيَّانُ وَالْمَعْرُ كُنْهَا (تَجْمَعُ) ببناء المجهول (عليه في الصدقة، فَإِنْ كَانَ فِيهِمَا) بضمير التثنية أي الهندية أي في النوعين، وبضمير افراد التأنيث في المصرية أي في المجموعة، (ما رَجَبَ فِيهِ الصَّدَقَةُ) يعني: بلغت المجموعة حد التصاب (صدقت) بضم الصاد وشد الدال، أخرج صدقتها، (وقال: إِنَّمَا هِيَ غَسْمُ كُنْهَا). بيان لوجه الجمع، يعني أن النص ورد باسم الشاة أو الخنم وهو شامل لهذا، فكانا جنساً واحداً، ثم بين عليه فقال

وَفِي كِتَابِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ، إِذَا بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ شَاةً، شَاةً».

(وفي كتاب عمر بن الخطاب) الذي ورد في الصدقة وقع فيه: (وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة) بالنصب على التمييز (شاة) بالرفع، مبتدأ مؤخر، قال ابن رشد في «البداية»<sup>(١)</sup>: انقضوا على أن المعز يضم مع الضأن، وقال في «مقدماته»<sup>(٢)</sup>: لا اختلاف في هذا أحفظه، إلا ما ذهب إليه ابن نوبة من أن الضأن والمعز صنفان لا يجتمعان في الزكاة لقوله تعالى: ﴿وَتَكُنَّ زُرُوعُ بَيْتِ الْكَثَّانِ أَكْثَرًا رِزْقَ الْبَشَرِ أَكْثَرًا﴾ إلى قوله: ﴿وَمِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَكَانَ الْقَوْمُ الْقَوِيُّ أَكْثَرًا﴾<sup>(٣)</sup>. قال: فلو كان المعز من الضأن لكان البقر من الإبل، وهذا معنى قوله دون نصه، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٤)</sup>: لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في ضم أنواع الأجناس بعضها إلى بعض، في إيجاب الزكاة، وقال ابن المتمر: أجمع من نحفظ عنه من أهل العلم، على ضم الضأن إلى المعز، إذا ثبت هذا فإنه يخرج الزكاة من أي الأنواع أحب، سواء دعت الحاجة إلى ذلك، بأن يكون الواجب واحداً، أو لا يكون أحد النوعين مرجباً لواحد، أو لم يذع، بأن يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاملة، وقال عكرمة، ومالك، وإسحاق: يخرج من أكثر العددين فإن استويا أخرج من أيهما شاء، وقال الشافعي: انقياس أن يأخذ من كل نوع ما يخصه، اختاره ابن المتمر؛ لأنها أنواع تجب فيها الزكاة فتجب زكاة كل نوع منه.

ولنا: أنهما نوعا جنس من الماشية، فجاز الإخراج من أيهما شاء، كما

(١) هيداية المصنف (١/٢٢٢).

(٢) (١/٦٨٠ - ١٨٣).

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٤٤.

(٤) «المغني» (٤/٥٠).

وإن خالفك فإن كانت الأضائل هي أكثر من الصالح، فإنه يجب على راعيها إلا شاء واحدة. أخذ الضعيف تلك الضالة التي وجدت على رأس المال من الضائل. وإن كانت الصالح أكثر من الضائل، أخذ بها. فإن استوى الضائل والصالح، أخذ بهما من أتفق شاء.

ثم استوى العفد، وكالسمان والمهاويل. فإذا ثبت هذا فإنه يخرج من أحد الطرفين، فقيسه كقيمة المخرج من الوصير، فإذا كان نوعاً سيئاً، وقيمة المخرج من أحدهما ثمانية عشر، وقيمة المخرج من الآخر خمسة عشر، فأخرج من أحدهما ما قيمته ثلاثة عشر ونصف.

ومكدا لو كان في إبله عشر نحاس، وعشر مديقة، وعشر عذائية، وقيمة انة المغاض النخيلية ثلاثون، ورشهرية أربعة وعشرون، وأعرابية اثنا عشر، فأخرج انة مغاض قيمتها ثلث وعشرون، وخذله الحكم في أنواع المعز، وكذا الحكم في السمان مع المهاويل، والكروم مع النمام، فأما التصحيح مع الصالح، والذكور مع الإناث، والكمار مع الصغار، فبعض عليه زيادة كبيرة أشد من قدر قيمة المالين، إلا أن ينظر في المال ما فضل، انتهى.

ثم بين المصنف طريق الأخذ منها، فقال: «قال مالك: فإن ثبت الضال هو أكثر من المعز، في العدد، فإنه نحبه على رعيه إلا شاء واحداً، فكذلك ثم نبلغ إلى نفس الاثنين، فإن رجع فمالان فإن تساوى الضفتان أخذ واحد من كل جسر، وإن كان أحدهما أكثر فبعض يحصل عند الدائكة، سطر الداعي» لا يسدده المقدم، «أخذ المصدق، أي نساعي تلك الضالة التي وجدت على رأس المال في الزكاة (من الضائل) نعتاً فذكر (وإن كانت المعز أكثر من الضائل) أخذ منها، أي من المعز تبعاً لها.

(أخبار استوى الضال واحد) كعشرين خرواً وعشرين معراً (أخذ المصدق) زاد في بعض نسخ الحشرية: الشاة (من أيهما شاء) لعدم المرجع لأحد لجنازين.

فقال ابن رشد<sup>(١)</sup> احتلفوا من أي صنف منها يأخذ المصدق، فقال مالك: يأخذ من الأكثر عدداً، قال استوفت شئاً للماعى، وقال أبو حنيفة: بل الماعى بغير إذا احتلفت الأصناف، وقال الشافعى: يأخذ من وسط الأصناف انتهى.

قلت: إنه صحيح مطلق كتأدية كذا في شرح الألقام<sup>(٢)</sup> أو قال: حروماً في إخراج الزكاة، أي زكاة الماشية، نوع عن نوع آخر كضأن عن معز، وعكسه من الضأن والرحمة<sup>(٣)</sup> عن بهرية وعكسه من الإبل، وغراب - وهي الحسنة الآن بالشر - عن حواميس، وعكسه من النقرة، بلغاية القبة، فهي ثلاثين عنراً، وعشر حبات عنراً، أو نعمة بقيمة ثلاثة أرباع عنراً، وربع نعمة، انتهى بزيادة، وهو ظاهر مخرج الحاشية.

عني البروصي<sup>(٤)</sup> وإن كان المصنف مؤلفين كشافى وعراسى، ومفر وحواسى، وأما المعز، أخذت القريضة من أخذته على قدر قيمة شافعى انتهى.

وقال ابن حابل<sup>(٥)</sup> الحاموس نوع من النقر يكتمل به مصاب البقر، وتؤخذ الزكاة من أغلبه، وعند الامتواء يؤخذ أعلى الأذن وأذن الأذن، وعلى هذا الحكم الضأن والغراب والضأن والمعز، انتهى.

(١) مقدمة المحرر (١١٢٠)

(٢) ٢٤ - ٣٢٨

(٣) الرحمة بكى إلى أربع نية من حيطان (والاستوية) يسكون البناء مع فتح قدم سنة (أي غير أن حيطان آخر نية) ومنه والمجربة سنة من محل الإبل، بقار له مجربة وهي ذوات النية، وهذه هي السبعة بالإن الغراب تكونه بل العرب.

(٤) البروصى المصريح (١١٠ - ٣٧٠)

(٥) شرح المصنف (١١٠ - ٣٧٠)

قال يحيى: قال مالك: ويؤخذ بك الألف العتبات والفتحات.  
 حذفت من وجه في القصد.

وقال: إنما هي على الشبه، من شدة غرائب هي أكثر من الفتحات.  
 وأما حجب غنى بها إلا بحرف واحد، فمؤخر من العتبات والفتحات.

وقال السرخسي في مسبوقة: إن الحفظ المجرى ماضياً، فلا خلاف فيه  
 أن يعتبات المعجم يكونان بالفتح، ثم لا يؤخذ إلا الوسيط غنماً، وذلك لأن  
 من الألف، والألف من الألف، ذكر، في الاستفهام، ويؤخذ من الغنى مع  
 الحواميس، ولشافعي - يحيى الله - في قولنا: أحدهما - يؤخذ من غنى  
 الألف مبدأ، لأن المعتبات لا يظهر في مائة الفتحة، وهي الغنى إلا أن  
 تنوء، وهذه من الألف، والألف من الألف، ثم سطر إلى نصف العتبات،  
 يؤخذ واحد من السبعة، وهي

(قول يحيى): قال مالك، وكذلك الإبل المعربات لكم الغنى، جمع عربي  
 لغات، وإنما هي عرب، فمروا بفتح في الجمع، فانه من ماضٍ،  
 أو الفتحة) جمع يحيى من يوم يومى، ثم جمع على العتباتي بفتح  
 وفتح، فانه الموقفي.

وهي "الفتحة" من ماضٍ ماضٍ، ماضٍ إلى تحت بصر، نحو الماض  
 ويؤخذ العتبات، لأنه أول من جمع بين العربي والعجمي، فوجد ماضٍ وأما  
 يسمي بغيره، ثم أخذ هناك لحيى الله، وأخذ آخره فاء، وأما وأما بضم  
 الفتحة من، وجيم آخره فاء فتحة جمع تحت، وبضمه، معنى العتبات، وأما ما  
 يحيى كما لا يخفى (بضمه) بضم الياء (على ريشة في الفتحة)

ثم من وجه الجمع (وقال) إنما هي قبل كنها، تسمى اسم الإبل المارة  
 هي التفسير، ثم من طريق الألف، فقال: إن كان كانت العرب هي أكثر من البحث،  
 ولم يجب على ريشة إلا بصر واحد، فليأخذ من العرب صلقتها ناعداً لأكثر،

فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْحُ أَكْثَرَ فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا. فَإِنْ اسْتَوَتْ، فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيْبَهِمَا شَاءَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ، تُجْمَعُ فِي الصَّدَقَةِ عَلَى رَيْبِهَا.

وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ مِنَ الْخَمْرِ مِنَ الْجَوَامِيسِ، وَلَا تُجِبُ عَلَى رَيْبِهَا إِلَّا بِقَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ.....

(فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْحُ أَكْثَرَ مِنْهَا، فَلْيَأْخُذْ مِنْهَا) الصَّدَقَةُ نَفْلِيًّا لَهَا (فَإِنْ اسْتَوَتْ) الْعَرَابُ وَالْبَيْحُ (فَلْيَأْخُذْ مِنْ أَيْبَهِمَا شَاءَ)، وَتَقَدَّمَ الْمَسْأَلَةُ فِي الْغَنَمِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ) أَي مِثْلُ الْغَنَمِ وَالْإِبِلِ (الْبَقَرُ وَالْجَوَامِيسُ) جَمْعُ جَوَامِيسٍ، نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ، كَأَنَّهُ مِثْلُ مَنْ جَسَّ الْوَدَّ إِذَا جَمَدَ: لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَوْتُ الْبَقَرِ فِي اسْتِعْمَالِهِ فِي الْحَرْثِ وَالزَّرْعِ وَالْمِدْيَاةِ، (يَجِبُ أَنْ تَجْمَعَ) بِهِمْ النَّاءُ (عَلَى رَيْبِهَا فِي الصَّدَقَةِ)، وَقَالَ: (نَسَا هِيَ بَقَرٌ كُلُّهَا) فِي الْفَقْهِ، فَعَسَوْهُ الْحَرُّ يَتَاوَلُّهَا كُلُّهَا، قَالَ الْخُرَفِيُّ: الْجَوَامِيسُ كَفِيرُهُ مِنَ الْبَقَرِ.

قَالَ الْمَوْفِقُ<sup>(١)</sup>: لَا خِلَافَ فِي هَذَا تَعْلِيمِهِ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنَازِلَةِ أَجْمَعَ كُلِّ مَنْ يَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا، وَلِأَنَّ الْجَوَامِيسَ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَقَرِ، كَمَا أَنَّ الْبَيْحَانِيَّ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِبِلِ، فَإِذَا اتَّفَقَ فِي الْعَالِ جَوَامِيسٍ وَصَنَفَ آخَرَ مِنَ الْبَقَرِ، أَوْ يَخْتَلِي وَجَرَابٌ، أَوْ مِزْجٌ وَضَائِعٌ، كَمَلَّ نَصَابُ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ، وَأَخَذَ الْفَرَضَ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى قَدْرِ الْعَالِيَيْنِ، انْتَهَى.

(فَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرُ أَكْثَرَ مِنَ الْجَوَامِيسِ، وَلَا تُجِبُ عَلَى رَيْبِهَا إِلَّا بِقَرَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَلْيَأْخُذْ مِنَ الْبَقَرِ صَدَقَتُهَا)، بِمُضْمِرِ إِفْرَادِ التَّالِيَةِ فِي النُّسخِ الْهِنْدِيَّةِ، أَيِ صَدَقَةِ الْمَجْمُوعَةِ، وَبِمُضْمِرِ التَّنْيَةِ فِي الْمِصْرِيَّةِ، أَيِ صَدَقَةِ الْوَعَيْنِ، (وَإِنْ كَانَتْ



أَنَّهُمْ أَمْسَلُ نَفْسًا، فَلْيَأْخُذْ بِهَا، فَإِنْ أَمْسَلَتْ، فَلْيَأْخُذْ مِنْ أُيُتَيْهَا شَاءَ،  
فَإِذَا وَجِبَتْ فِي ذَلِكَ الصَّدَقَةُ، فَدَقِّقِ الصَّفَتَيْنِ جَمِيعًا.

قَالَ سَخْنِي: فَإِنْ مَالَكَ: مَنْ أَفَادَ.....

الجواب: أكثر فليأخذ منها) أي الجواب: أي الصدقة كلها (فإن استوت فليأخذ من  
أيهما شاء، إذا كانت في كل واحد منهما نفس الواجب، ولا تعين التوجُّد،  
ولا يجزئ على شراء النوع الآخر (فإذا وجبت في ذلك الصدقة) بالضم (صَدَقَ)  
بتثنية المال بيناء، أو مجهول (الصفتان جميعاً).

قال النجاشي: "محتمل أن يريد بذلك أنه إذا وجبت فيها واحدة أخرجت  
على ما تقدم ذكره، وكان ذلك صدقة عن الصفتين، ويحتمل أن يريد به أن  
وجب في كل صنف من ذلك الصدقة صدق، انتهى.

قلت: وعاصم: أن كلام المصنف يحتمل التأكيد لما سبق، ويحتمل  
البيان لمسألة متأنفة، أما على الاحتمال الأول فيكون تقدير العبارة: أنه إذا  
وجبت في ذلك - أي المذكور من الأنواع الخمسة - الصدقة بالنفس، ثم أدى  
الصدقة على التفصيل المذكور، صدق الصفتان - أي أدبت الصدقة عن الصفتين  
المذكورين - جميعاً، وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض بذكر هذا الكلام دفع  
ما يتوهم أنه (إذا أدى من أحد النوعين بغير نوع الآخر غير مصدق).

وأما على الاحتمال الثاني، فيكون المعنى إذا وجبت في ذلك - أي كل  
من النوعين المختلفين - الصدقة مستقلة بأن تكون انعاشية بمقدار تحب فيها  
الثبت ويكون الصفتان متساويتين صدقاً الصفتان جميعاً، أي تؤخذ الصدقة من  
كل مداف مستقلة، وبهذا الاحتمال شرح الررفاقي كلام المصنف، ولم يذكر  
الاحتمال الأول، فقال بعد كلام المصنف: كذا في من النقر ومثلها خاموس -  
فليأخذ من كل ثمناء، انتهى.

(قال يحيى: قال مالك: من أفاد أي استفاد، قال المحدث: أفادت المال

سفيه من إبل أو بقر أو غنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول  
عاشها الحول من يوم أفادها، إلا أن يكون به قبلها بسات ماشية  
والغنم ما يجب فيه الصدقة، إما خمس أو زاد من الإبل وإما  
ثلاثون بقرة، وإما أربعون شاة، فإذا كان ذلك قبل خمس أواد من  
الإبل، أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة، ثم أفاد إليها إبلًا أو بقرًا أو  
غنمًا، بأشراء أو هبة أو ميراث، فبده صدقتها مع ما شئت حتى  
تصحب، وإن لم يحل على الصدقة الحول، .....

استدنه وأعطته، صدق (مخبة) بالنصب (من إبل أو بقر أو غنم) هناك لما شئت  
(فلا صدقة عليه فيها، حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها)، لأن وجوب  
الزكاة بعد حولان الحول، (إلا أن يكون له قبلها نصاب ماشية)، ثم فسر  
النصاب، فقال: (والنصاب ما يجب فيه الصدقة) أي نصاب كل شيء مفرد ما  
يجب في ذلك المفسر الصدقة ومعرفة الأصل، واستعمل في المرفوع في أقل  
ما يجب فيه الزكاة.

ثم بين تفصيل أقل النصاب في الماشية، فقال: (إما خمس ذود من  
الإبل، وإما ثلاثون بقرة، وإما أربعون شاة، فإذا كان لرحل) ملاً (خمس ذود من  
الإبل، أو ثلاثون بقرة أو أربعون شاة، ثم أفاد إليها إبلًا أو بقرًا أو غنمًا) قليلًا أو  
كثير، (بشراء أو هبة أو ميراث) أي أعم من أي سبب استفادها، (فإنه يصدقها)  
أي يؤدي صدقة هذه المستفادة (مع ما شئت) التي كانت عليه قبل الاستفادة  
(حين يصدقها) أي حين يؤدي صدقة الماشية الأولى (وإن لم يحل على الفائدة  
الحول).

قال المرحوم<sup>(١)</sup> فحاصل مذهبه في فائدة الماشية إن لم يكن عليه  
نصاب قبل ذلك، استأنف بالجميع حولًا، وإن كان له نصاب من نوع ما أفاد،

(١) نفع شرح المرحوم، ١١٧/٦١.

وَأِنْ كَانَ مَا أَقَادَ مِنَ النَّاسِيَةِ إِلَى مَاشِيَةٍ، قَدْ صُدِّقَتْ قَبْلَ أَنْ يَشْرِبَهَا يَتَوْمَ وَاحِدٍ، أَوْ قَبْلَ أَنْ يَرْتَبُهَا يَتَوْمَ وَاحِدٍ، فَإِنَّهُ يُصَلِّقُهَا مَعَ مَاشِيَتِهِ حِينَ يُصَلِّقُ مَاشِيَتَهُ.

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ، .....

زكى العائدة على حول النصاب، ولو استفادها قبل الحول يوم، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي وأبو ثور: لا تضم الفوائد، يزكى كل على حوله إلا نتاج الماشية، فتركى مع أمهاتها إن كانت نصاباً، انتهى بخير.

قلت: ولا ينبغي عليك أن المذكور هنا حكم فائدة العاشية، والمذكور سابقاً قبل الزكاة في المعين فائدة العين، فرق المالكية في الفائدتين، ففي «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup>: وضعت الفائدة من النعم للنصاب من جنسه، وإن حصلت قبل تمام حول النصاب بلحظة، لا لأقل من نصاب، بل تضم الأولى للثانية، وهذا بخلاف فائدة العين، فإنها لا تضم نصاب قبلها بل يستقبل بها، ويبقى كل مال على حوله، والفرق أن زكاة العاشية موكولة للساعي، فلو لم تضم الثانية للأول لآدى إلى خروجه مرتين، وفيه مشقة واضحة، بخلاف العين فإنها موكولة لأربابها، انتهى.

(وإن كان ما أقاده أي استفاده من الماشية) بيان له ما، (إلى ماشيته قد صدقت) بتشديد الدال بيناء المجهول، أي صدقتها مالكها البائع أو الواهب أو المورث، (قبل أن يشربها) المستفيد، أو قبل أن يقبل الهدية (يوم واحد، أو قبل أن يرتبها بيوم واحد، فإنه) أي المستفيد (بصدقها مع ماشيته)، ولو زكاه المالك الأول أيضاً، فهذا مال زكى مرتين، (حين يصدق ماشيته) التي كانت عنده من قبل الاستفادة.

(قال يحيى: قال مالك: وإنما مثل ذلك) بفتح النميم والمثلثة، قال

مثل الورق، أي ثوبها، يخرج الرجل ثوبه يشرى بها من رجل آخر عرضاء وقد وجبت عليه من عرضاء ذلك، إذا باعها، الصدقة، فتخرج الرجل الآخر معها هذا اليوم، ويكون الآخر قد صدق من الغداء.

وقال مالك، في رجل كانت له حبة لا تجب فيها الصدقة، فاشترى بثمنها غنما فحجب في ذوب الصدقة، أو ورثها، فإنه لا تجب عليه . . . . .

الزرقاني: أي قيامه، (مثل الورق يركبها الرجل ثم يشرى بها) أي بذلك الورق من رجل آخر عرضاء، وقد وجبت عليه، أي على الشئ (في عرضاء ذلك إذا باعها، الصدقة) بأنفسه فاعل وجبت، وذلك لما تقدم في محله من منجب مالك أن المتحكر يركب ما له من البيع.

(فيخرج الرجل الآخر) أي الشئ (صدقتها هذا اليوم) لما قد وجبت الصدقة على عرضاء ما اشترى به، (فيكون الأول) أي المشتري (قد صدقها) بشئ به، (لأن أي الصدقة، هذا اليوم) لما قد وجبت الصدقة على الورق عند، (ويكون الآخر) أي الشئ (قد صدق من الغداء، لنفسه) لأنه ما تناه عنه من الغداء، لا يمس في ذلك، فإن العبيد قد تحرروا فيه تركا في حمام واحد مرات لاختلاف المالك.

وستنرى الحنفية بعض الصور كما سيأتي من «تدوير الاختيار» وقد وقع في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا السياق، كما في نسخة الزرقاني «والشور» وسيأتي: فيخرج الرجل الآخر صدقتها هذا اليوم، ويكون الآخر قد صدقها من الغداء، أي الشئ، وفي نسخة المصرية والهندية ظله متطابقة على السابق الذي اختاره.

(قال مالك في رجل كانت له غنم) مثلا سفدار (لا تجب فيها الصدقة) لخصها عن النصاب كعشرين مثلا (فاشترى إليها غنما كثيرة) ألفا مثلا (تجب في دولها) أي في أقل منها، (الصدقة، أو ورثها) أو وعت له، فإنه لا تجب عليه

فِي الْفَتَمِ كُلِّهَا الصَّدَقَةُ، حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ مِنْ يَوْمِ أَقَادَهَا، بِاشْتِرَائِهِ أَوْ بِيْرَاتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ مِنْ مَالِيَّةٍ لَا تُجِبُ فِيهَا الصَّدَقَةُ، مِنْ إِبِلٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ غَنَمٍ، فَلَيْسَ يُعَدُّ ذَلِكَ نَصَابَ مَالٍ، حَتَّى يَكُونَ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا مَا تُجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَذَلِكَ النُّصَابُ الَّذِي يُصَدَّقُ مَعَهُ مَا أَقَادَ إِلَيْهِ صَاحِبُهُ، مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَالِيَّةِ.

في الفتم كلها) أي الألف والعشرين كلها (صدقة) بالانكسر في النسخ الهندية والتعريف في المصرية (حتى يحول عليها الحول من يوم أقادها) أي حتى يحول الحول من يوم استعاد الألف (بالتسراء أو ميراث) أو هبة.

(أوذلك) أي ووجهه (أن كل ما كان عند الرجل من مائشبة لا تجب فيها للصدقة) لقلتها عن النصاب، والمجسلة مئة لمائشبة (من إبل أو بقر أو غنم) بيان لمائشبة (فليس بعد) بيناء المضارع المجهول، من الأعداد، كما هي جميع النسخ المصرية والشروح، وفي النسخ الهندية بلفظ: «بعد» بموسدة في أوله رسكون العين، (ذلك) الموجود عنده (نصاب مال) لقلته عن النصاب، بل هو معمر عنه، فلا تجب الزكاة في كل نوع منها (حتى يكون في كل صنف منها) أي من الأنواع الثلاثة (ما تجب فيه الصدقة) اسمٌ ليكون، فإذا صار عنده مقدار تجب فيه الزكاة.

(فذلك) مبتدأ (النصاب الذي يصدق) أي يزكي، والموصول مع صلته صفة للنصاب، وهو خبر، (معه) أي مع النصاب (ما أقاد) أي استعاد (إليه) صاحبه، ولفظة «صاحبه» فاعل «يصدق» وما أقاد إليه مفعوله (من قليل أو كثير) بيان لما (من المائشبة) بيان لقليل أو كثير، والحاصل: أن المستعاد إذا استغنى إلى غير النصاب لا يجب فيه الزكاة، حتى يحول الحول بعد تكميل النصاب، وبه قالت الحنفية.

قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ ، نَحَبٌ فِي كُلِّ صَنْعٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ ، ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقْرَةً أَوْ شاةً ، صَدَقْتُهَا مَعَ مَا مَنَيْتَهُ حِينَ يَصَدَّقُهَا .

قَالَ بَحْيِيُّ : قَالَ مَالِكٌ : وَهَذَا أَخْبَرَنَا مَا سَمِعْتُ إِبْنِي فِي هَذَا .

(قَالَ مَالِكٌ : وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ) بِمُقَدَّارِ (نَحَبٍ فِي كُلِّ صَنْعٍ مِنْهَا الصَّدَقَةُ) ، يُبْلَغُ النَّصَابُ (ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا بَعِيرًا أَوْ بَقْرَةً أَوْ شاةً ، صَدَقْتُهَا أَوْ زَكَاها مَعَ مَا مَنَيْتَهُ) الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ قَبْلَ الِاسْتِفَادَةِ ، (حِينَ يَصَدَّقُهَا) ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الِاسْتِفَادَةَ إِلَى النَّصَابِ يَزِيدُ مَعَ الْأَصْلِ كَمَا قَدَّمَ ، وَقَدْ وَقَعَ التَّكَرُّارُ فِي ذِكْرِ هَذِهِ الْفُرُوعِ ، وَالْحَفِيفَةُ مُوَافَقَةٌ لَهَا فِي ذَلِكَ .

فَمِنْ الْمَذْهَبِ الْمُحْتَارِ<sup>(١)</sup> : وَالِاسْتِفَادَةُ وَلَوْ بَعِيرٌ أَوْ إِبِلٌ وَسُفَّةٌ لِحَوْلِ بَقْضِ إِبْنِ نَصَابٍ مِنْ حَسْبِهِ ، يَزِيدُ بِحَوْلِ الْأَصْلِ ، وَلَوْ أَدَّى زَكَاةً فَقَدَّه ثُمَّ اشْتَرَى بِهِ شاةً لَا تُضْمُ ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ بَرٍّ : قَوْلُهُ : يَضْمُ إِلَى نَصَابٍ ، قَيْدٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ النَّصَابُ مَاقِفًا وَكُلَّ الِاسْتِفَادَةِ ، فَإِذَا انْحَوَّلَ بَعْدَهُ عَلَيْهِ عَدَّ الْكَمَالَ .

(قَالَ بَحْيِيُّ : قَالَ مَالِكٌ . وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِبْنِي فِي هَذَا) قَالَ الْبَاحِي<sup>(٢)</sup> : هَذَا بِحَسْبِ مَعْنِيٍّ . أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يَحِبُّ هَذَا الْقَوْلَ تَوَلَّى غَيْرَهُ مِنَ الْأَقْوَالِ ، وَعَمَّنِ هَذَا يَقَالُ : زَيْدٌ أَحَقُّ بِمَالِهِ وَإِنْ كَانَ لَا حِلَّ لِلْبَعِيرِ فِيهِ ، وَعَمَّنِ هَذَا الْمَعْنَى يَتَّحَدَّثُ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أَتَسْهِيحُوهُ وَلَيْسَ لَهُ بِكَمَرٍ فَكَمَرُكُمْ تَحْبِيرُكُمْ بِالْفَصْلِ .

قَالَ لُحَيْدَةُ ، وَلَا شَرَّ عِيَالٍ يَخْلُو ، وَيَحْتَسِبُ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَسْأَلَ الْأَقْوَالَ لَهَا عَمْدَةً وَجْهًا ، وَدَلِيلُ صِحَّةِ بَقْضِ مَا جَبَّ لَهَا لِأَجْلِ ذَلِكَ الدَّلِيلِ ، إِلَّا أَنَّ دَلِيلَ هَذَا الْقَوْلِ أَقْبَى وَفَرَحِيحٌ . مَكُونُ أَفْعَلٍ عَلَى يَدِهَا فِي التَّشْرِكَةِ . انْتَهَى .

(١) (٣/٢٥٢) .

(٢) (١/١٣٥) .

قَالَ ذَلِكَ، فِي التَّزْيِيعِ نَجِبٌ عَلَى الرَّحْلِ، فَلَا تُؤْخَذُ عَنْهُ؛  
إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ ابْنَةً مُخَاضٍ، فَلَمْ تُؤْخَذْ، أُجِدَّ مَكَانَهَا ابْنٌ لَبُونٌ ذَكَرٌ،

(قال مالك في الفريضة) أي السن المحبس الذي يجب فيه الزكاة (تجب على الرجل فلا توجد عنه) إنها أي الفريضة (إن كان، بنت مخاض فلم توجد، أخذ) بناء المعلوم في النسخ الهندية أي المصدق، وبناء المجهول في المصرية، (مكانها) أي بنت بنت المخاض (ابن لبون ذكرًا) بالكف النصب في النسخ الهندية، فهو مع موصوفه مفعول لأخذه، وبدون الألف في النسخ المصرية فهو نائب فاعل

قال الفياحي: هذا كما قال: من وجب عليه بنت مخاض ولم توجد عنده، ووجد ابن لبون فإنه يؤخذ منه وتجزئ، ولا خلاف في ذلك، انتهى.  
قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: وإن كان أقل قسمة منها، وهذا الحكم متفق عليه، كذا حكى الإجماع على إجزاء ابن اللبون ابن رشد في «البيان»، والموفق في «المعنى».

وما قال الزرقاني: وإن كان أقل فبعضها، وحكم عليها الإجماع، مشكل، فإن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه يحمل الحديث، قال الإمام المرحلي في «المبسوط» إذا وجب عليه هي يبله بنت مخاض ووجد ابن اللبون، فعندنا لا يتعين أخذه، وعند الشافعي يتعين، وهو رواب عن أبي يوسف في «الأمالي»، واستدل في ذلك بهذه الأقول.

ولكننا نقول: إنما اعتبر رسول الله ﷺ بهذا المعادلة في العالية معنى، فإن الإنث من الإبل أفضل قيمة من الذكور، والمسنة أفضل قيمة من غير المسنة، فأقام رسول الله ﷺ زياده السن في المنقول إليه مقام زيادة الأنث في المنقول عنه، وبقيان الذكور في المنقول إليه مقام نقصان السن في المنقول عنه، ولكن هذا يختلف باختلاف الأوقات والأمكنة، فلم يحسب أخذ ابن اللبون من

(١) «شرح الزرقاني» (١/١١٨).

وَبْنُ ثَمَاتٍ بِنْتُ لَبُونٍ، أَوْ حَقَّةٌ، أَوْ جَذْعَةٌ، وَلَمْ يَكُنْ جَذْعَةً، كَانَ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنْ يَتَّاعَهَا لَهُ حَتَّى يَأْتِيَهُ بِهَا، .....

عبر اعتماد القصة أدى إلى الإصرار بالفقراء، أو الإحسان بأدب الأموال، انتهى. كلما في «البدل»<sup>(١)</sup>

ثم لو لم يجد واحداً منهما لا بنت مخاض ولا ابن لبون. فقال مالك وأحمد وغيرهما: ينبغي عليه شراء بنت المخاض. والأصح عند الشافعية: أنه ينبغي أبهما شاء. قاله الزرقاني. ونقدم كلام الموفق في ذلك مفصلاً، قلت. وعلى أصول الحنفية لا يحتاج إلى شراء شيء منها، بل يعطي قيمة الواجب كغيرها شاء. كما سيأتي قريباً في كلام الرحسي.

(وإن كانت) الغريضة الواحية عليه (بنت لبون أو حقة أو جذعة، ولم تكن) أي التي وجبت عليه (هتة كان على رب المال أن يتتاعها) أي الناقة الواحية من الأنواع المذكورة (له حتى يأتيه بها) أي يعطيها المصدق ولا يكفى منها الحق محل بنت لبون. ولا نخدع محل الحقة، وبه قول الجمهور من الحابلة.

قال الموفق<sup>(٢)</sup> بعدما ثبت جواز ابن لبون محل بنت المخاض. ولا يخير مفسر الذكورية زيادة سن في غير هذا الموضع. ولا يجوز أن يخرج عمر بنت لبون حقاً. ولا عن لحقة جذعاً لعدمها ولا وجودها.

ونال القاضي. وابن عقيل: بجواز ذلك مع عدمهما. لأنهما أعلى وأفضل، ثبت الحكم فيهما بطريق التبيين، ولذا أنه لا نص فيهما. ولا يصح قياسهما على ابن لبون مكان بنت مخاض؛ لأن زيادة سن ابن لبون على بنت مخاض يمنعها من صغار السباع، ويرعى الشجر بنفسه، ويرد الماء، ولا يوجد هذا في الحق مع بنت لبون. لأنهما يشتركان في هذا، فلم يبق إلا مجرد السن، فلم يقابل إلا بتوجيه. انتهى.

(١) آخر. (الذم المجهور) (٣٦/٨).

(٢) الشنقي (١٨/٤١).



وَلَا حَبَّ إِلَّا يُعْطَى فَمِنْهَا

«وَلَا حَبَّ لَهُ» إِذَا فِي نَسْجِ الْمَهْدِيَةِ فِي ذَلِكَ نَوَافِلَ مَا تَدْرِكُ وَلَا يَسْطُرُ فِي الْمَصْرُوفِ، وَالْأَوَّلَى حُدُودُهُ، لِأَنَّهُ مِنْ نَسْجَةِ الْحُلُمِ السَّائِقِ، (أَنْ يَسْطُرَ) أَيْ الْمَحْدُوقُ (فَمِنْهَا) قَارِ السَّاجِمِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ، وَلَمْ يَرْخُذْ مِنْهُ فَمِنْهَا مِنَ الْإِنْفَالِ، وَلَا مِنْ غَيْرِهَا، عِدَّةُ هَذِهِ الْمَشْهُورِ مِنْ مَالِهِ مَالٌ، وَأَنْ لَا يَحْجُورَ إِجْرَاجُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ. وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: قَدْ يَخْرُجُ عَنِ مَذْهَبِ أَنْ إِجْرَاجُ الْقِيمِ فِي الزَّكَاةِ جَائِزٌ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَحُكْمُهُ بَيْنَ الْمَوَارِغِ عَنْ نَسْجِ نَقَاسِمٍ وَأَنْشَبٍ، أَنْتَهَى.

وَقَالَ السَّرْحِيُّ فِي «الْعَبْرَاتِ» إِذَا وَجَدَ الْفَرِيدَةَ فِي الْإِنْفَالِ، وَلَمْ يَرُودَ ذَلِكَ النَّسْجُ، وَوَجَدَ أَفْضَلَ مِنْهُ، أَوْ دُونَهُ أُخِذَ السَّعْدِيُّ قِيمَةُ الْوَاجِدِ، إِنْ شَاءَ، وَإِنْ شَاءَ أُخِذَ مَا يَجِدُ، وَرَدَّ فَصَلَّ الْقِيمَةَ إِنْ كَانَ أَفْضَلَ، وَإِلَّا كَانَ دُونَهُ أُخِذَ فَصَلَّ الْقِيمَةَ دَائِمًا.

وَالْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي مَصُولٍ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَيْرَ مَا بَيْنَ السَّيِّئِ غَيْرِ مُقَدَّرٍ، فَكَذَلِكَ مَحْصُولُ الْعِلَاءِ وَالرَّغْصِ، عِنْدَ الْقَاضِي بِنْتِهَا سَائِسٌ، أَوْ مَشْرِعٌ دَرَامِي. وَاسْتَدْرَكَ الْحَدِيثَ الْمَعْرُوفَ: أَنَّ السَّيِّئَ يَنْقَلِبُ حَرًّا، (أَيُّ) حَبِّ فِي يَدِهِ يَكُونُ، فَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا حَقَّهُ أَحَدُهُمَا، وَهُوَ سَائِسٌ، أَوْ مَشْرِعٌ دَرَامِي، لِحَدِيثٍ.

وَأَكْبَرُ الْقَوْلِ إِذَا قِيلَ أَنَّ السَّيِّئَ يَنْقَلِبُ حَرًّا، لِأَنَّ الْمَوَارِغَ مَا بَيْنَ السَّيِّئِ فِي يَدِهِ كَانَ ذَلِكَ الْفَصْرُ، لَا أَنَّهُ يُعْدَرُ مَشْرِعِي عِلِّيٍّ مِمَّا رُوِيَ عَنِ عَلِيٍّ - وَهِيَ طَلَبُ عَمٍّ - أَنَّهُ قَدَّرَ خَيْرًا مَا بَيْنَ السَّيِّئِ شَاءَ أَوْ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَهِيَ كَانَتْ مَسْدُوقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا كَانَ يَحْصِي عَلَيْهِ هَذَا النِّصْفَ، وَقَدْ يَصْرُفُ بِمَحَالَّتِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَئِنْ لَوْ قَدَّرْنَا مَوَارِغَ مَا بَيْنَ السَّيِّئِ شَيْءًا، لَقِيَ إِلَى الْإِغْتِرَابِ الْفَصْرَ، أَوْ الْإِجْحَافَ بِأَيَّامِ الْأَمْوَالِ، أَنْتَهَى.

وفي النعيس<sup>(١)</sup> قال من السمر احتلف في المال انني لا سرح فيه  
النسر الذي يحب، ويوجد دونهما فكان السحر يقول بظاهر الحديث، وهو  
صديقت أسير لي كتاب أبي بكر - رضي الله عنه - عند البخاري لمصنف من  
العلماء عدده خمسة أحدهما وإثبات عدده حديثه وحده حقيق، وإنما قيل منه  
الحفظ ويحفظ معناه ما ليس من أسيرك ولا من عدوك، والحقائق

وهو قول الساجسي وأبي نوح، وزاد عن أبيه - صلى الله عليه - بزيادة عشرة ذراعين أو ستين. وهو قول الثوري، وقال ابن حزم هو قول حماد بن عمار بن حنبل، وقال القزويني هو قول عبيدة، وهو أحد قولي إسحاق، وعنده أن أبو كنانة يعني، وقيل: تؤخذ منها قيمة الفس الذي تحتها. وهو قول البخاري وأبو داود، وقيل: تؤخذ منه الفس الذي تحتها. وإن شاء أبو داود، وأخذ الفضل ذراعين، وأخذ غيره ذراعين، وهو قول أبي حنيفة.

وقال مالك: عني رتب العمل أن يبتاع المصنف المصنف الذي يحب عليه،  
ولا يخرجه في أنه يوطي له من مخلص عن رتب ابواته ويزيد له من أو رتب من  
منه عن رتب مخلص ويأخذ له من رتب.

قلت. بل قول حجة دليل الحق القاطع. الا انه قال. ويخرج ساءة و حذ  
وعمره نوره ايضا. قال انصرفي. من وجه عليه خف. ليست عندك رعدة  
به نور احذب به ومعها سنان نور عتري.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ <sup>(١)</sup> الْعَالِمُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ وَجَدْتُ عَلَيْهِ سِتْرَ رَيْسٍ  
عَظِيمٍ، وَلَمْ أَرِ مِثْلَهُ حَالاً أَعْلَى مِنْهَا، وَبِأَعْدَادِ ثَلَاثِينَ أَوْ عِشْرِينَ دُرْهَمًا، أَوْ سِتًّا

$$f(2 \pm \eta, \lambda) = \frac{1}{2} \left( f(2, \lambda) + f(2 \pm \eta, \lambda) \right)$$

(1979), p. 202.

تُرَى منها ومعهما شئان أو عشرين درهما، إذا أمد مخصي نيس له أن يخرج شئ منها، لأنها أدنى من ثوب نبي الزكاة، أو حذقة، ولا يخرج أغنى منها، لأن يرضى رب الثمن بإخراجها لا حرراً معها، ولا اختياراً من التصعود والصعود، والثمناء والدراهم، إلى رب الثمن، ويخذ قال الشعبي، والثمناء، وابن السكيت، وأحسب من إسحاق، وإفان أنوري، يخرج غناتين أو عشرة دراهم، لأن الثمن في الشئ من الشئ منقولة، خمسة دراهم، يدل أن ثمنها أربعون، ويصاف الدراهم مائة، وقال أصحاب الرأي: يدفع ثمنه ما وجب عليه، أو دون ثمن الواحدة، ويصل ما بينهما من دراهم، انتهى.

وفي الترويض المربع<sup>(١١٢)</sup> من وجبت ثمنه ثوب ثلث أو ثلثي، أو كانت معينة، وله أن يعدل إلى بنت محاضرة، ويدفع جبرانه، أو إلى عقد وبأحده، وهو شئان، أو عشرة دراهم، ويحذف شاة عشرة دراهم، ولا دحر لحزن في غير الزكاة انتهى.

ولا يذهب عليث أن من وجب عليه ثوب ثلث، ولا توجد عنه، فبها، أربعة أبحاث خلافة من الأئمة أحدهما من يجوز معناه الثمن المذكور، كذا جز من ثوب معز بنت الشخص أم لا يجوز<sup>(١١٣)</sup> والثاني هل يجوز معناه الحق، وبأخذ الثالث من المعنى الفصل، أو لا يجوز<sup>(١١٤)</sup> والثالث هل يجوز معناه الحق، ولا يأخذ بأفضل شيئاً؟

والرابع هل يدفع معناه القيمة أم لا؟ ولا يجوز عنه ذلك منها، إلا ذلك، فخرج يجوز التبرير، وحكى الموطأ لإجماع على جوارده، وقد غير الثالث من الثمن الأربع، فلا يجوز غنى، منها، بل يدفع على الثمن، أو بأدنى الثواب، وقال أنور حاتم عننا الحقانية في تدارك قيمة ما يؤدي بدواجب عنه، وتقدم الدواب في جوار القيمة في زكاة التبرير.

واستدل الرواقني بعد ذلك بما في إمام جواز إخراج القيمة في المكاف بقله عليه السلام بعد ذلك، والحب في الحب، والثناء من الغنى، والتعير من الإبل، والتعير من البعير، وأنت خير بأن الحديث يمس أن مرس، فإن عظم لم يذرت معاد، مخصوص من البعير إحداهما لأخذ العلم من التعير عما أدى خمس وعشرين بغيره، حتى أن مفهوم المخالفة لا يحضر عند الحديث.

وأما الأصح عند المالكية إخراج البعير من الثأف إذ رقت قبسته بغيبته، صرح به في الشرح الكبير، وكذا عند الشافعية في كتاب الزكاة، وهو اعني بالقيمة، وأما الحنفية البخاري في هذه المسألة، ويؤيد في أصحها بأن العرض من الزينة، ومنه أنه معاد، رضي الله عنه - أنه قد لا يخلو من اتوبي تعرض لبيان خصيصه أو ليس في التمسك، مكان، لطيف، والله أعلم بملككم، وحاز لأحد، الذي يوفق بالقيمة.

فإن اتسمي<sup>(١)</sup>، صحيح به أصحابنا في جواز دفع القيمة في المكاف، ولنا قال ابن رشد، وأما البخاري في هذه المسألة الحديث مع فترة مخالفة القيمة، نكر ما إلى ذلك، ما أول الصفحة أثر ما أجاز أجازت عن العبدون معذرا.

وأما استدلال الرواقني بقوله تعالى: (أما خزانة تلك العبدون) فإذ في سبيل الله، وقوله يفتقر ولو من ملككم، فلم يستل صدقة الفريضة من غيرها، ولم يخص الذهب والفضة من البعير، وبما أن أي نكر - رضي الله عنه - في الصدقة بغيره، من ردت عذره بغيره من محاسن وأنت عنه، أعده من أن، فإنها قبل منه، ويعطيه، تصديق عشرين درهما أو ثمانين، الحديث.

قال ابن أبي<sup>(٢)</sup>، لأصل أن دفع القيمة بغيره عليه، وكذا في الكهادر،

(١) نسخة العبدون (٦١٠/٦٢)

(٢) نسخة العبدون (٦١٠/٦٢)

وَصَلَفَةُ الْعَسْرِ، وَالْعَشْرُ، وَالْخِرَاجُ، وَالْمَنْزَرُ. وَهَذَا هُوَ مَعْنَى وَاسِعَةٌ عَنِ الْمَذْهَبِ  
وَمِنْ سَعِدِ الرَّاسِ مَا لَمْ يَدْعُ إِلَى الْوُطْأَةِ، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَحْتَوِي إِنْجِرَاجُ  
بَعْرُوسٍ فِي الزَّكَاةِ إِذَا كَانَتْ بِفَيْحِهِ، وَهُوَ مَا عَنِ الْبُخَارِيِّ، وَاحِدٌ مِنَ الْوُجُوهِ  
عَنِ أَحْمَدَ: رَجُلٌ أُعْطِيَ عَرَضًا مِنْ دَهَبٍ وَنَصْفَهُ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: رَجُلُهُ، وَقَالَ  
الْبُخَارِيُّ: هَذَا هُوَ بَيْنَ فِي حَتَّى إِخْرَاجِ الْفَيْحِ فِي الزَّكَاةِ، قَالَ: وَالْجَمْعُ  
أَصْحَابٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ أُعْطِيَ نَصْفَهُ عَرَضًا، وَتِلْكَ إِذَا أُعْطِيَ مَرْدًا عَرَضًا  
نَصْفَهُ عَرَضًا مَالِكًا، وَهَذَا مَحْمُولٌ لَا يَحْتَوِي، وَهُوَ وَاحِدٌ شَتَاةٌ، وَاحِدٌ  
مِنْ حَبِيبٍ دَفَعَ الْخُزْمَةَ إِذَا رَأَى أَحَدًا لِنَسَاكِينٍ، أَنْتَهَى

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسْئُوطِ: وَمِنْهُ نَوَاحِي فَخْرٌ مِنْ أَوْفَقِهِ  
مَنْفَعَتُهُ<sup>(١)</sup> لَا يَتَّبِعُ النَّصِيحَ عَلَى أَنَّهُ سَاحِرٌ مَالِكٌ، رَوَاهُ يَحْيَى الْقَتَنِبِيُّ عَنْ أَبِي  
الْحَرَسِيِّ، لَا يَتَّقِيهِ، الْوَاجِبُ بِهِ، فَإِنَّ أَرْبَابَ الْمَوَاسِي تَعْرِفُهُمْ بِفَرْقِهِ وَالْأَفْئِدَةِ  
مِنْ عَالَمِهِ أَسْرًا، لَا يَدْرِي أَنَّ فِي خَفْسِهِ مِنَ الْإِثْمِ نَهْجَةً، وَكَلِمَةً فِي  
حَبِيبِهِ تَلْعَلُهُ، وَعَنِ الشَّاهِدِ لَا يَوْجِدُ فِي لَدُنِّهِ، فَعَرَفَ أَنَّ الشَّهْرَ قَدِيرٌ مِنْ  
الْمَالِ، وَرَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ الْعِمْدَةِ سَافَةً تَوَارِدًا، فَصَحَّتْ عِنْدَ  
الْمَقْصُودِ، وَهَازِلًا أَلَمَ الْبُخَارِيُّ مِنْ أَحَدِ كَلِمَاتِهِ أَمَّا السَّارِكُ، فَقَالَ السَّارِكُ:  
أَحَدَانِ سَعِيدِينَ مِنْ بَيْتِ الْعِمْدَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ أُورِثَتْهَا، فَصَحَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
وَأَحَدُ الْعَمْرِ بَعِيرَيْنِ يَسْتَكُونُ بَيْنَهُمَا الزُّكُومَةُ إِلَى آخِرِ مَا فَتَدَ

قَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: يَجْعَلُ مَعَهُ شَاتِيرًا أَوْ عَشِيرَةً  
مِنْهُمْ، أَيْ عَلَى أَنَّهُ يَدْعُ شَيْئًا فِي الْكَلِمَةِ حَتَّى: وَأَيْضًا مِنْ شَوَاهِدِهِ: يَجْعَلُ  
مِنْ أَوْفَقِهِ كَيْفَةً: يَجْعَلُ مَعَهُ الْأَفْئِدَةَ مَا يَدْعِي مَالًا، أَوْ شَاتِيرًا مَالًا، شَاتِيرًا  
مَعْرِفَةً وَمَالًا عَلَى فَتَدَ، فَلَا يَحْتَوِي خَيْرَ الْوَاحِدِ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: فِي دَلِيلِ

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسْئُوطِ: ١٤٢

(٢) مَعْنَى الْبُخَارِيِّ: ١٤٢

عن مالك في الإبل المرواح، والبشر السوي، وغير العرب،  
أبو أيوب أن لا يخرج من ذلك شيء إذا وجبت من الصدقة.

عن أن كل واحد من أنثاء والبشر ذرية أصل في هذه بيتة وذلك  
أنه خيثة بحرف أوله، قال العسلي لا دليل عليه، من تشجير يدل على أن  
الأمس فترها من العرب، انتهى.

(قال مالك في الإبل المرواح، جمع فارحة، وهي التي حسن نساء من  
نهر أو شر لبني الفرج، سميت بذلك لأنها تنضج انعطش أي ينبت نباتها،  
والبشر السوي، جمع سوية، وور المجدة: السبب العرب وأدانته، والذقة  
سكنى عسلا، وغير العرب: أبي أيوب أن يؤخذ الواحد (من ذلك كله، إذا  
وجت فيه الصدقة)، لأن لأحاديث المصححة وروى الجماعة، وأبو يحيى  
المرواح وغيره).

قال أبي يحيى<sup>(١)</sup>، ونحجم هذه كلها العوامل، فإن زكاة وحدة خيثة،  
فلمنعها، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه لا زكاة في شيء من  
ذلك، انتهى.

قال الشعبي<sup>(٢)</sup>، روى عن أكثر أهل الشام، السعدي، والحسين، والشامي،  
وأبي حمزة، والثوري، والمكانة، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبد،  
وأبو العلاء، وروى عن عبد بن عبد العزيز، وغيره، ومعاذ، وقار قنادة،  
وهكاهم، وبذلك ذهب في المصنف، المرواح، وهو منسوب  
معاذ، وهو بن عبد الله، وسعيد بن عبد العزيز، وأبو هريرة، وروى عن علي  
ومعاذ، أنه لا زكاة فيها.

(١) انظر مقدمة المصنف، ص ١٠١

(٢) تاريخ - (١٠٠/١٠٠)

(٣) مقدمة المصنف، (١٠/١٠)







وبعد الاختلاف في أن الحلقطة إنما هي الحركة أم لا؟ فقلت فائدة الثلاثة أنها تأثير في الحركة، ثم غطتها فقلت الشاعبة، يؤثر في كل شيء، وعانت معاكسة، والحكمة لا تأثير لها في غير الشاعبة، فقلت العسفة: لا تأثير بها مطلقاً.

والله يظهر من البخاري إذ يؤيد في صحيحه<sup>(١)</sup> باب ما كان من حليطير (أبو) بن أجمان منسوبة<sup>(٢)</sup>، وذكر فيه الأثر من طائوس مخطئة، إنما علم الحليطير أنواجهما ولا يجمع، وهذا نص فيها في أن حليطة أجمان ليس شيء، ثم ذكر، وقال سفيان لا يجب حتى يتم لهذا أو لغيره شيء، وبعد أجمان شافه قال العيني: ورواه عبد الرزاق عنه، وقال الشعبي، كان سفيان لا يرى الحلقطة تأثيراً كما لا يراه أبو حنيفة، انتهى.

قلت: وعلم هذا الاختلاف بين اختلافهم في قوله بن أجمان، أما كان من حليطير، وبها بن أجمان بالنسبة، قال العيني<sup>(٣)</sup>، أصح في العراء بالتحذف، وهو أبو حنيفة إلى أنه الصحيح، لأن الحليطير هي اللغة التي بها حليطير، وهو أنه يخلو من الشريك في اللذان اختلطتا، ولم يتغير، كالحليطير من الشيف، قاله بن الأثير، وهذا يخلط مع غيره فليحيطر، هذا ما لا شك فيه، وقد سيجر من كل واحد منهما من مال الآخر فلا حليطة، فعلى قول أبي حنيفة: لا يجب على أحد الشريكتين أو التفرقة، إلا من الذي كان يجب عليه لو لم يكن مطلقاً، انتهى.

قال الميمني<sup>(٤)</sup>: يجب أبو حنيفة إلى أن الحلقطة لغوية، وذكر مالك أنه

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري (٣/١٣١).

(٢) عمدة القاري (١/١٣١).

(٣) الميمني (١/١٣٦).

الخليط غير الشريك، وأن الخليط هو الذي يعرف مانسته، وأن الذي لا يعرف مانسته هو الشريك. وحكم الخليطين عند مالك أن تصدق مانستهما، كأنهما على رجل واحد.

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: أكثر الفقهاء على أن الخلطة أثر في الزكاة، واختلفوا هل لها تأثير في قدر النصاب؟ وأما أبو حنيفة وأصحابه فلم يروا للخلطة تأثيراً لا في قدر الواجب ولا في قدر النصاب، وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء اتفقوا على أن الخلطة يزكو زكاة المالك الواحد، واختلفوا من ذلك في موضعين، أحدهما: في نصاب الخلطة، هل بعد نصاب مالك واحد، سواء كان لكل واحد منهم نصاب، لو لم يكن، أم إنما يزكو زكاة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب.

والثاني: في صفة الخلطة التي لها تأثير، أما اختلافهم في: هل للخلطة تأثير في النصاب أم لا؟ فبسبب اختلافهم، اختلافهم في مفهوم ما ثبت في كتاب العدة من قوله ﷺ: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خفية الصدقة، وما كان من خليطين، فإنهما يتراجعان بالسرية»، فإن كل واحد من الفريقين أنزل مفهوم هذه الحديث على اعتقاده، وذلك أن الذين رأوا للخلطة تأثيراً قالوا: إن في قوله ﷺ المذكورين دلالة واضحة أن ملك الخليطين كملك رجل واحد، فهذا الأثر مخصص لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة».

وأما الذين لم يقولوا بالخلطة، ففانوا: إن اشريكين قد بقا بينهما خليطان. فاحتمل أن يكون قوله عليه السلام: «لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع»، إما هو مهي للشماعة أن ينقسم ملك الرجل الواحد فسمه موجب

(١) مبدية المتجه: (١٩٦٣)

٢٥/٦٦٦ - قال بحري: قال مالك، عن الحلبي: إذا سار  
الراعي وراءه، وأقبلوا واحداً، والواحد (الواحد) والآخر  
في الرحلان، فلهما من كل واحد منهما مائة من الإبل.

والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بحظه، ولا  
في شريك.

كثرة المصدقة، وإذا كان هذا الاحتمال في الحديث، يجب أن لا يحصر في  
الأصون لثابتة المصحح عليها، فهي مختصرة.

ثم الذين قالوا بأنهم أحطوا في ثلاثة مواضع، الأول: هل تأثير  
الجمعة يوم الأضياء كلها أم يخص الماشية؟ ونقدم به، والثاني: في حصة الحظوة  
التي لها تأثير، والثالث: من بعد نصيب الخبطة نصيب مالك واحد، سواء كان  
لكل واحد منهم نصيب أو لا؟ أم لا يكون؟ قال: لو سئل الواحد إذا كان لكل واحد  
منهم نصيب كامل؟ وذكر المصنف مسنده في ملحق الاختلاف فقال:

٢٥/٦٦٦ - (قال بحري: قال مالك، عن الحلبي: إذا سار  
الراعي وراءه، وأقبلوا واحداً، والواحد (الواحد) والآخر  
في الرحلان، فلهما من كل واحد منهما مائة من الإبل، وفيه شرطان، أحدهما:  
الماشية للجمعة أو لليلة واحد، والثاني: ما ذكره قوله: (أو في شريك) في جميع النسخ، أهل  
الحدسها من مال صاحبه: قال الزودني: <sup>(١)</sup> الوء، المحال لا للمدقة  
مدليل قوله: (قال مالك: (والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بحظه،  
ولا في شريك) فقط لا خليف، انتهى، فإنه الزودني،

إذا كان الواو حاية فلفظة: «أنا» يفتح الهمزة، وظاهر كلامه أن الخلط والشريك متشاكلان، وهو ظاهر كلام المصنفين، وهو نص كلام الباقين، إذ قال: ذهب أبو حنيفة إلى أن الخلط الشريك، وذكر مالك - رحمه الله - أن تخلط غير الشريك، وأن الخلط هو الذي يعرف ماشيته، وأن الذي لا يعرف ماشيته هو الشريك، انتهى.

نكتن لم أحد فيد لمعرفة في فروع المالكية من فيود لحنطة، وانظاهر عدي أنه ليس بنيد، بل الخلط أهم من الشريك وغيره، وعلى هذا فتأويل كلام المصنفين: أن الواو فيه وصلية، ولفظة: «أنا» بكسر الهمزة، والمعنى أن الخلط من واحد في مالته الشرائع المذكورة، ولو عرفنا مالهما، وأما الذي لا يعرف ماله ليس بخلط فقط، بل هو شريك أيضاً، فتبلي الخلط والشريك في كلام المصنفين تدبلي العام والخاص.

ووجه ذلك أن الشريكين يجب في مالتيهما الزكاة، وإن لم يميز مالتيهما. ففي المذونة<sup>(١)</sup> في الورقة التي ورثوا الماليتين - رحاب عليهما - الحرل: إذا مر به لساعي، وهي عند من ورثها لم يفرقوها أخذ منها الصدقة منهم، وكانوا يفرقها لخلطاء يترادون فيها إذا كان الورقة غير راحة، ومن كان شاة نجب فيها الصدقة، فهو خلط لمن نجب عليه الصدقة، ومن هو أكثر غنماً منه، ومن لم يكن شاة نجب فيها الصدقة فالس خلط ولا فرق عليه، انتهى.

وقال المصنف: وأما النامية فتزكى كل عام من يوم موث المودت، ولو لم يقصها التوارث إلا بعد أعوام، سواء علم بها التوارث أم لا، انتهى. ويؤيده ما قاله الزرقاني في آخر البحث، ومما يدل على أن الخلط لا يستلزم أن يكون

شريك، فلو لم يعلو على ما كان كثير من الحظيرة لأيه، فلو ان الشريك لم يعلو على  
الاجماع لا يتركه، انتهى

ثم ان الذي في هذه الفقرة في الخلف حسب اجماع النحل  
والاجماع والذوق والحيث، فثبت وبشيء ان الشريك والمهرود، فان ياجي  
مادام حصل الحصة من هذه الحظيرة التي لم يعلو على الشريك من شريكه  
حصوله جميعها، وثالث الشاعري من سرفه اجتماع جميع الحظائر والاقبال  
ذلك فقد اختلفت اقسامها سواء تحصل الحظيرة فضل او حسب الشاعري من  
ذلك الشاعري ومعه، وذلك ان الشريك الاظهر في ايداعه اقل في ذلك حصة، التي  
من غير ذلك.

وفي فروع المناكحة في الشروع الكبير<sup>(١)</sup> والاشوار المصلحة، ان  
الحظيرة المأثورة سنة شروطها: الاول: شيعة والثاني: الحريد، والثالث: الإجماع.  
والرابع: ان يكون كل من الحظيرة مائكا للمصانف، والخامس: ان يكون ذلك  
مضافا محاورا للحيوة، وان لم يكن سنة، والحظيرة، فإذا ملكه بماله سنة  
تسهر، ثم اختلفا ونفس منه شهر أخرى من حظيرة غيره، لان الحوز  
مستحب لذلك، ثم غريب المعاملة هذا كغيره.

والسادس: اجتماع العائدين في ثلاثة اسباب، أو أكثر من خمسة اشياء،  
الاول: الميراث، فخرج عليه، النحل الذي تغير فيه، أو يجمع فيه، ثم يساق  
به العبيد أو الميراث، والثاني: الميراث، بغير شيعة، وهو الميراث، والثالث:  
الملك، والرابع: الشاعري، لم يعمد في كل ذلك باع وبمعاودة، والخامس:  
الحري، انتهى

(١) المصنف: ١٣٧/٢٠٠

(٢) المصنف: ١٣٧/٢٠٠

وفي فروع الشكفية: الخلط الطال يزكيان زكاة واحدة بحسب شروطه، وتسمى خلقة الأوصاف واخلقة الحبور.

الأول: أن يكون الجراح واحداً وهو يضم السهم، اسم موضع ميت الثمانية، والثاني: أن يكون السرح واحداً وهو يفتح السهم، اسم لموضع الذي نضم فيه ثم تنافى مع السهم، والثالث: أن يكون السرح واحداً، والرابع: اتحاد الفعل، ولو تعدد بحيث لا تحتص ماشية أحدهما بفعل، والخامس: اتحاد العشر، والسادس: اتحاد المراعى، ولا يضم تعدد الرعاة، والسابع: اتحاد موضع العلب.

والثامن: اشتراكهما في نصاب، أو في أقل من نصاب ولا أحدهما نصاب، فاشتركة في ما دون النصاب يؤثر إذا ملك أحدهما بعداً كدلاً، كان اشتراكا في عشرين شاة منصفة، وأبعد أحدهما بثلاثين، فيعزى أربعة أحماس شاة، وبالأحرار خمس شاة، لأن مجموع العالين خمسون.

والتاسع: مضي الحول من وقت الخلقة، والعاشرون: أن يكون أحدهما من أصل الزكاة، والأصح أنه لا يشترط اتحاد الحالب، ولا نية الخلقة في الأصح، ومثل خلقة الحول خلقة اشتركة، وتسمى خلقة أعين، لأذ كل عين مشتركة، وتسمى خلقة شيوخ، كذا في الأنيار الساطعة، واستخرج الانتفاع<sup>(١)</sup> وغيرهما.

فإن الموفق<sup>(٢)</sup>: خلقة الأوصاف بعشر فيها اشتراكهم في خمسة أوصاف: السرح، والشيف، والنحلب، والسترب، والحصن. وقد ذكر أحد في كلامه شريعاً سادساً، وهو المراعى، وأصل في هذا ما روى تدارقطي بإساده إنه

(١) انظر ٣٢٩/٢١، ٣٣٠.

(٢) «الموفق» ٣٢/١١.

سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «الخليطان ما اجتمعا في الحوض والفرج والبرص» وروى: «البرص» وسحر من هذا قال الخافعي، وقال دمشق أصحاب مالك: لا يتم في الخلط إلا شرطان: الزاني - والبرص - لقوله يكثر. ولا يجمع بين استمرار الخلط، وإجماع يحصل شئ، وبسبب خلطه فذكره به.

وأما قوله يكثر: «الخليطان ما اجتمعا في الحوض والفرج» فإن قيل: فلم يصر زيادة على هذا قلنا: هذا تبسبب بين بقية الخلط، وبعده شئ فكثر، ولا شك واحد من هذه الأوصاف تأثيراً مانعاً. كالداء عي. ويحتمل أن يكون الخليطان من أهل الزكاة، من ذكر أحدهما دماً أو مائياً لم يفت، بالخلط، ولا تستمر به الخلطة، ويحذف عن القاضي: أنه اشتراطها. ولما قوة عليه لقوله والسلام: «الخليطان ما اجتمعا في الحوض والفرج» والمجرى، ولأن الآية لا تقرر في الخلطة، ولا تقرر في حكمها. انتهى

وفي دليل حارث: الخلطة مؤثرة في الزكاة ولو لم يبلغ مال كـ خبطة بمرورها. (أما أصحها أن فائده من أهل الزكاة) ولا أثر للخلطة من ليس من أهل الزكاة (هي تصدقة) فلا أثر لخلطه دور تصدق ما شئتهم احتياطاً لغيرهم (الحوض) سواء كان خلطه أعيد بأن يسلط تصدق من الماشية مشاء برب أو شرب أو غيرهما، أو خلطه أوصاف بأن يكون مال كل منهما معبواً (واسمها في الحديث والمخرج) وهو ما يندفع فيه العينية فتذهب إلى المخرج: (أو مخرجاً) أي مخرج الخلط لا (إلى) (والفرج) والبرص: أي مخرج البرص، وقوله: (كأنه واحد) جواب (لا) لا يشترط من الخلطة، لا اتحاد المستوفى، لا أثر عي ولا اتحاد الشغل إن: خفف الخوف فأنفق وانحصر: فلهذا ورد: انتهى.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا نَجِبُ الصَّدَقَةَ عَلَى الْخَمِطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا نَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ. ....

وَمِنْ الرُّوَضِ الْمَرْبُوعِ<sup>(١)</sup> الْخَمِطَةُ تُصَيَّرُ الْعَالَتَيْنِ كَالْوَحْدِ إِنْ كَانَا نَصَابًا، فَمَنْ كَانَ إِسْلَامًا شَاةً وَالْآخَرُ شَاةً وَثَلَاثُونَ أَوْ لِأَرْبَعِينَ رَجُلًا أَوْ بَعْدَ شَاةٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ شَاةٍ وَشِرْكَاءَ حَوْلًا تَنَاءً، فَعَلَيْهِمْ شَاةٌ عَلَى حَسَبِ مَلِكِهِمْ، أَسْهَرُ.

وَقَالَ الْعَوْفِيُّ<sup>(٢)</sup>: يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ، وَإِنْ ثَبِتَ لِمِنْ حَكَمِ الْأَعْرَافِ فِي بَعْضِهِ زَكَاةٌ وَكَانَ الْبُغْدَادِيُّ، وَبَعْدَ ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ فِي الْجَدِيدِ، وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُعْتَبَرُ اخْتِلَافُهُمْ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ؛ لِلْقَوْلِ بِحَقِّهِ: أَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَنفَرِقٍ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، يَعْنِي فِي وَقْتِ أَخْذِ الزَّكَاةِ، وَلَمَّا أُنْزِلَ هَذَا مَالٌ لَمْ يَكُنْ حَكَمُ الْأَعْرَافِ، فَكَانَتْ زَكَاةُ زَكَاةٍ مُتَعَرِّدَةٍ، كَمَا لَوْ تَفَرَّدَ فِي آخِرِ الْحَوْلِ، وَالتَّحْدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُجْتَمِعِ فِي جَمِيعِ الْحَوْلِ، نَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ) فِي بَيَانِ مَسْأَلَةٍ فِي الْأَحْتِلَافِ الثَّلَاثِ مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ الَّتِي فِي الْخَمِطَةِ، وَتَقْدِمْ ذِكْرُهَا، (وَلَا نَجِبُ الصَّدَقَةَ عَلَى الْخَمِطَيْنِ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) زَادَ فِي النُّسخِ الْمَصْرِيَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْعَنَمِ، وَنَبَسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَصْرِيَّةِ، فَإِنَّ كَاتِبَ صَحِيحَةِ ذِكْرُهَا لَمْ يَجِدْ امْتِثَالَ: كَمَا أَنَّ الْمُنَاصِبَ فِي الْمَثَالِ الْأَنَوِي عَلَى الْعَنَمِ، وَإِلَّا فَالْحُكْمُ لَا يَحْتَضِرُ بِالْعَنَمِ بَلْ يَحْتَضِرُ بِالنَّشِيبَةِ كُلِّهَا.

(لَمْ نَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةَ) يَعْنِي لَا تَوَثَّرَ الْحَالَةُ حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَاصِبٌ قَامِلٌ، فَإِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَقَلُّ مِنَ النَّصَابِ، وَلَوْ كَانَ السَّجْعُ نَصَابًا قَامِلًا، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْمَالِكَةِ، حَالًا لِلْمُتَاعَةِ وَالْحَابِئَةِ، كَمَا يَتَقَدَّمُ مِنْ سَلَكْتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا نَصَابًا قَامِلًا، وَلِلْآخَرِ أَقَلُّ مِنَ النَّصَابِ، فَحُكْمُهُ فِي الزَّكَاةِ حَكَمُ الْمَتَعَرِّدِ، وَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْخُذَ لِرِزْقِهِ مِنْ مَانِيهِ حَاصِبًا.

(١) (٢٧٠/١).

(٢) (٢٧٠/٢) الْعَوْفِيُّ.





على الألف، بحصتها، وعلى الأربعين بحصتها.

قال مالك: الخليلان في الإبل بمنزلة الخليلين في الغنم، يجمعان في الصدقة جميعاً، إذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة، وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، ...»

وللاخر أربعون فيكون المأخوذ على الألف بحصتها، وعلى الأربعين بحصتها، قال ابن قتيبة: فإذا أخذ الساعي من الألف والأربعين عشرة كان على ذي الألف منها تسعة

قلت: وهذا وهم من الشارح، لأنه لا وجه لأن يؤخذ من ذي الألف تسعة شيء، بل يُقَصَّرُ قيمة عشرة شيء على ألف وأربعين، فما يساوي الألف يكون على ذي الألف، وما يساوي الأربعين يكون على ذي الأربعين، فيكون على ذي الألف تسعة شيء، وستة عشر جزءاً من ستة وعشرين جزءاً من الشاة العاشرة، وعلى ذي الأربعين عشرة أجزاء من ستة وعشرين جزءاً لشاة واحدة لا غير، وأبي الخليلين أحد الساعي من شاة عشرة، يرجع على صاحبه بذلك الحساب، وذلك لأن الأربعة من الحرة السادس والعشرون من ألف وأربعين، فيكون من المأخوذة الحرة الواحد لصاحب الأربعين وخمسة وعشرون جزءاً لصاحب الألف، فأمل

قال مالك: الخليلان في الإبل بمنزلة الخليلين في الغنم، أي تأخير الخلطة في الإبل كتأثيرها في الغنم، ويقترب فيها ما يقترب في الغنم من الشروط، وكذلك الخلطة في الشتر، يجمعان في الحصرية، ويجمعانه في الهنتية، (في الصدقة جميعاً) ويؤخذ الواجب من مجموعهما (إذا كان لكل واحد منهما) أي من الخليلين (ما تجب فيه الصدقة) أي مقدار النصاب، (وذلك) أي دليل الشروط للنصاب لكل واحد من الخليلين: أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، فعدم النبي ﷺ شمل الخليلين أيضاً.

من الخصال في الخطابة في صلاة الركة إذا بلغك أن تعمل صلاة ركة  
وقد ركبها في حال ذلك؛ ولهذا تركت ما سجدت الركة من  
ذلك

وقال عمر بن الخطاب في كتاب الصدقة المذكور قبل ذلك: هي صلاة  
العمد إذا بلغت أربعين ركعة بالركعة الواحدة بالركعة الواحدة ففقد الركة بدخول  
الركعة.

قال بي هـ<sup>(١)</sup> واستدل في تحريم قول عمر - رضي الله عنه - وهذا  
بحتمين وجهين: أحدهما أن يدع إلى ثبوت الخلطة في المصائب الزكوات  
وغيرها بعد دون المصائب واستدل على صحة ركة فسد دون المصائب بقول  
النبي ﷺ في الزكاة واستدل على ثبوتها بعد كمال النقص بقول عمر - رضي الله  
عنه - ثبتت المكتوبات بالثلاثي، والنوحي الثاني أن يرى مالك في الزكاة فيما  
دون الأربعين على حسب فيها في الزكاة فيما دون الخمسة وذلك لا يخفى ولا  
في ذلك دليل الخطاب الصريح.

قال يحيى حال مالك ومالك أحد ما سمعت لي يحيى ذلك أو وقف  
المرور فيهم، قالت: وكانت ثلث أحدهم بين الحليطين أو الشريطين لا  
يجب في صلاة الركة، إذا لم يركبها أصلاً، وإن سجد أحدهما بعد  
في حاله، وأما بركاعه للخطبة فيعتاد أنهم تكروها تأخير الخطبة من نقص  
الركة أو زيادتها، قال أبو عمرو أحمد عوا عن ابن السكيت أن الركة لا يركعها  
واحتفظوا من الحليطين، ولا يجوز نقص أصل مجمع عليه برأي مختلف فيه،  
ودار الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث، إذا بلغت ما بينهما لمصائب وجه،  
وإن لم يكن لك ركة

قال مالك: وقال عمر بن الخطاب لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خفية الصدقة، أنه إنما يعني بذلك أصحاب المواشي.

قال مالك: وتفسير قوله: «لا يجمع بين مفترق» أن يكون الثمر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة، قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة، فإذا أظلمهم المصدق حصرها، لتلا يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة، فلهذا عن ذلك وتفسير قوله: «ولا يفرق بين مجتمع» أن الخليطين .....

قال مالك: وقال عمر بن الخطاب في كتابه في الصدقة المتقدم: «لا يجمع بين مفترق» بتقديم الفاء أو التاء، روايتان، كما تقدم، «ولا يفرق بين مجتمع خفية الصدقة، أنه» أي عمر - رضي الله عنه - «إذنا يعني بذلك أصحاب المواشي» أي السلاف، كما هو ظاهر من معنى قوله: «خفية الصدقة، أنه» أبو عمر.

قال مالك: وتفسير قوله: «لا يجمع بين مفترق» أوضحه بالمتال، فقال: «أن يكون الثمر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم أربعون شاة» ناصب تميز «قد وجبت على كل واحد منهم في غنمه الصدقة» بالرفع فاعل «وجبت» يعني لملكهم النصاب، ومضي الحول، «فإذا أظلمهم» ساء معصته، أي أشرف عليهم (المصدق) بضم الميم، وتخفيف الصد، وكسر التاء المشددة، أي الساهي، (جمعوها) شطة (ثلاثة) يكون عليهم فيها إلا شاة واحدة، لأنها وظيعه مائة وعشرين، (فلهذا عن ذلك)<sup>(١)</sup> أي هذا الاختلاف لثقل الصدقة.

(وتفسير قوله: «ولا يفرق بين مجتمع» أن الخليطين) يكون لهما مائتا شاة

(١) انظر: «الاسطرلاب» (١/١٥٩)

يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، فَيَكُونُ عَلَيْهِمَا قِيْفٌ ثَلَاثٌ شِيَامٍ، فَإِذَا أَقْبَضَهُمَا الْمُضْطَرِقُ، فَرَقًا عَنْهُمَا، فَلَمْ يَكُنْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا شَاةٌ وَاحِدَةٌ. فَهِيَ عَزَ ذَلِكَ، فَتَقِيلُ: لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُضْطَرِقٍ، وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.

فَكَانَ مَالُكَ: فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتَ فِي ذَلِكَ.

وشأنك بأن (يكون لكل واحد منهما مائة شاة) بالكر للإضافة (وشاة) بالرفع (فكون عليهما) أي الضميرين (فها ثلاث شاة)، لأنها وطيفة ما فوق المائتين.

(فإذا أظلهما المضيق) أي الساعي (فرقا عنهما، فلم يكن) بعد الضمير (على كل واحد منهما إلا شاة واحدة)، لأنها وطيفة الأربعين إلى مائة وعشرين؛ فإذا فرق كل واحد منهما فتمعه صار لكل واحد مائة وشاة فعنده شاة واحدة، (فهو) بناء المجهول (من ذلك) الجمع والنفريق، (فتقيل: لا يجمع بين مضطرق ولا يفرق، بين مجتمع، خشية الصدقة، فلا: فهذا الذي سمعت في) تفسير (ذلك) وإلى ذهب حفيان الثوري والأوزاعي.

قال ابن رشد في عمدة القاري<sup>(١)</sup>: ذهب الشافعي إلى أن النهي فيه إنما هو للشاة، وذهب مالك إلى أن النهي إنما هو لأرباب المواشي، والصواب على عمومهما جميعاً: لا يجوز لمساعي أن يجمع عنم رجلين إن لم يكونا خليطين، فيزكيهما على الخلطة لياخذ أكثر من الواجب له، ولا أن يفرق عنم الخليطين، فيزكيهما على الانفراد لياخذ أكثر من الواجب له. وكذا أرباب المواشي لا يجوز لهم إذا لم يكونوا خلطاء أن يقولوا: نحن خلطاء. ليؤدوا على الخلطة أقل مما يجب عليهم في الانفراد، ولا يجوز لهم أيضاً إذا كانوا خلطاء أن يكرروا الخلطة، ليؤدوا على الانفراد أقل مما يجب عليهم على الخلطة.

وأما أبو حنيفة الذي لا يفون بالخلطة، فيقول: المعنى في ذلك: أنه لا

بحور الساعى أن يجمع ملك الرحيم، غير ذبيهما عن ملك واحد، متى أن يكون للرجلين أربعون شاة فيهما بينهما، ولا أن يفرق بينك الرجل الواحد، ويتركه عنى أملاك متفرقة، مثل أن يكون له مائة وعشرون، ولا يجوز له أن يجعلها ثلاثة أجزاء، انتهى.

وقال المحقق<sup>(١)</sup>، قال الشافعي: هو حطاب لرب المال من جهة، وللشاعى من جهة، فأمر كل واحد منهم أن لا ينفك شيئاً من الجمع والفرق عن طيبة الصدقة، ورب المال يخشى أن تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل، والشاعى يخشى أن تقل الصدقة فيجمع أو يفرق لتكثر، فلما كان محذراً للأمرين لم يكن الحمل على أحدهما بأولى من الآخر، فحمل عليهما معاً، لكن الذي يفهم أن حملة على المالك أظهر، انتهى.

قال العيني<sup>(٢)</sup>: المعنى واحد، لكن صرف الخطب الشافعي إلى الساعى، كما حكاه عنه النووي في كتاب الأموال، وصرفه مالك إلى المالك، وهو قول أبي نور، وقال الخطابي عن الشافعي: إنه صرف إليهما، وقال أبو يوسف: معناه: أن يكون لرجل ثمانون شاة، فلما جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحد عشرون فلا زكاة، أو أن يكون له أربعون وإخوته أربعون فيقول: كلها لي فزكاة، وفي المحقق<sup>(٣)</sup> يكون خطاباً للشاعى أو لرب المال، وفي الماروط<sup>(٤)</sup> المراد من الجمع والفرق في الملك لا في المكان، انتهى مختصراً.

وحمل صاحب البدائع<sup>(٥)</sup> الحديث على المالك والشاعى معاً، وجوز له أربع صوره، الأول: حملها عليهما معاً كما هو محتار بينه وبينه، واحتفظ والكاسبي.

(١) مع البري: (٣/٣١٤)

(٢) عمدة القاري: (٦/٤٢٠)



فإن الموقوف، أما إن لم يكمل النصاب إلا باحتساب حصة الحد من حين كل النصاب في التصحيح من السهم، وهو قول الشافعي وإسحاق، وأبي نور وأصحاب الرأي؛ وعن أحمد رواية أخرى: أنه يعتبر حول الجميع من حين ملك الأمهات وهو قول مالك، لأن الاعتبار بحول الأمهات دون إسحاق، وثباته لم يخل الحول على نصاب فم تحب الزكاة كمدن التجارة، فإنه لا يحد الزكاة فيه، انتهى.

وفي الرد على المذبح<sup>(١)</sup>، إن حول نصاب حول الأول إن كان نصاباً، وإن لم يكن الأول نصاباً فحول الجميع من حينه نصاباً، انتهى. وقال من رده<sup>(٢)</sup> قال مالك: حول النسل هو حول الأمهات ثابت الأمهات نصاباً ولو لم يكن كما قال في ربح الناصر، وقال الشافعي: أبو حنيفة، وأبو نور: لا يكون حول نسل حول الأمهات إلا أن تكون الأمهات نصاباً، وسبب اختلافهم هو بينه وبين خلافهم في ربح الناصر، انتهى. وتقدم الكلام على ربح الناصر في محله.

قلت: حكى عن الإمام الشافعي، رحمه الله، على ذلك خبرهم من ثقة شافعية، لكن قال ابن الأثير<sup>(٣)</sup> قدوة الشافعية أنه لا يعتد بها نجب لمواضع إلا إذا كانت الأمهات دون الأولاد عدداً نجب فيه الزكاة، وحكى الشافعي في الأحكام<sup>(٤)</sup> قوله: عن الشافعي - رضي الله عنه - أنه لا يعتد بالنصار مع الكفار حتى تكون الكفار أربعين فصاعداً، قال الطحاوي: ما علمنا أحد تقدم فيه، ولا نعلم عمن أخذ به، التفصيل، وقد دفعه خير عمري - رضي الله عنه - بنحو: أن الأثر كره.

(١) (١٠٠: ٢٦٠).

(٢) منه المصنف: (١٠٠: ٢٦٩).

(٣) المجموع المسمى على صاحب السيرة الكبرى: (١٠٠: ٢٦٩).



وعلموا منه أن مذهب الجندية في ذلك لا يؤمن بالساقط، ومن  
المدائح التي إذا احتضمت الضمير والكفار وكما واحد منها كسر وإن الصغار  
تعد، ويجب فيها ما يجب في الكفار بلا خلاف فإني عند التأمل، بما روي عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله أنه بعد دعائها، كسرها، وروي أن أبا بكر بن  
عمر قد ذكر الأمر، لأنني في المعصية

وقال ابن رشد في تفسيره، الجندية، الجندية، أو عمر - رضي الله عنه - إذا  
أمر أن تعدوا غنائم الإسلام ولا يؤخذ منها شيء، فإن قوماً فهموا من هذا إذا  
كانت الأشياء عبداً، وهم فهموا من مطلقاً، وأدب أن أهل النظر لا  
يخرجون في الجندية، ولا يحدون بها، لأنهم لأهيات نصيباً ولا يسم  
تخو، لأن من العسل لا يظفر عنها عند من انتهى

والثالث: إذا كانت إلهاماً فليها ويرى عجايل أو غيره سبحانه، فقال  
العباسي<sup>(١)</sup>، حديثه، الحلية في ذلك ما كانه منعد، والحدود في  
الفساد، من عجايل، والحدود حدقة، وهذا آخر الأمر، في حريته، وبه قال  
محمد بن الحسن بن الوليد، والعباسي، وداود بن أبي سليمان، وكان يقول أولاً  
بأن فيها ما يجب في الكفار من الزكاة والنفقة، وبه قال أبو مالك وأبو عبد  
وأنو نور وأبو بكر بن الجندية، ثم رجع، وقال: يجب واحد منها، وبه قال  
الأمام أبي إسحاق، ومعتوب، والشافعي في التحديد بمشهوره، ثم رجع إلى ما  
ذكرناه فيما مضى، وهذا القول أمر ذكرها العباسي

قال الشافعي: إذا كانت كلها فصلاً أو جزءاً أو سحلاً فإنه يجب أن  
يأخذ بالنسب الواجبة عليه أن يكون ثلث ثلثه، انتهى

(١) (١١٢/١١٢)

(٢) (١١٢/١١٢)

٢٦/٦٦٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هَالِكٍ، عَنْ ذُوْرِ بْنِ زَيْدٍ  
الذَّبْلِيِّ، عَنِ ابْنِ لُعَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ بْنَ سَفْيَانَ الثَّقَفِيَّ، عَنْ جَدِّهِ سَفْيَانَ بْنِ  
عَبْدِ اللَّهِ:

وقال بن رشد في «البداية»<sup>(١)</sup>، هل تجب في صغار الإبل؟ وإن وجبت  
فماذا يكلف؟ فإن قوماً قالوا: تجب فيها الزكاة، وقوم قالوا: لا تجب، وسبب  
اختلافهم - هل يتناول اسم الجنس الصغار أو لا يتناولونه؟ والذين قالوا: لا  
تجب فيها زكاة، هو أبو حنيفة وجماعة من أهل الكوفة<sup>(٢)</sup>، وقد احتجوا  
بحديث سويد بن غفلة أنه قال: أُنْشِئَ مُصَلَّقُ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ  
فَسَمِعْتُ يَقُولُ: إِنْ فِي عَهْدِي أَنْ لَا أَخُذَ مِنْ رَاضِعٍ لِي، وَالَّذِينَ أَوْجَبُوا الزَّكَاةَ  
فِيهَا، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَكْلَفُ شِرَاءَ أُنْثَى تَوَاجِعُ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بِأَخْذِ  
مِثْلِهَا، وَهُوَ الْأَقْبَرُ، وَيُتَحَرَّ هَذَا الْاِخْتِلَافُ اخْتَلَفُوا فِي صِغَارِ الْبَقَرِ وَبِخَالِ  
الْفَتَمِ، انْتَهَى.

٢٦/٦٦٢ - (مالك، عن ثور) يفتح المثلة (لمن زيد الذبلي) بكسر الهمزة  
بعدها نحتانية (عن ابن لعيد الله بن سفيان الثقفي) لم أجد اسمه في مبهمات  
الرجال ولا تعرض عنه الشراح، سم ذكر المحافظ في «تهذيبه»<sup>(٣)</sup> فيمن روى عن  
سفيان بن عبد الله الثقفي أبناء عاصم وعبد الله وعمره وابن ابنه محمد،  
ويقال: محمود بن أبي سويد بن سفيان، وصياني في آخر الحديث أن البيهقي  
 وابن أبي شيبة أخرجاه عن بشر بن عاصم بن سفيان عن أبيه عن جده.

(عن جده سفيان بن عبد الله) بن ربيعة بن الحارث الثقفي الطائفي  
الصحابي كان عامل عمر - رضي الله عنه - على الطائف، ولأه عليها إذ عزل  
عثمان بن أبي العاص عنها.

(١) (٢٦/١).

(٢) انظر: فتح القدير (١/٤٠٥) والمختار (٢٦/٢٦).

(٣) «تهذيب التهذيب» (١/١٥٢).

أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَ مُضَرَّافًا، فَكَانَ يَمُرُّ عَلَى النَّاسِ بِالسُّحُلِ،  
فَتَأْتِيهِمْ أَلْتَمَرُ عَلَيْهِ بِالسُّحُلِ، وَلَا تَأْخُذُ بِهِ شَيْئًا، فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى  
نَحْسَرٍ مِنَ الْمُضَرَّافِ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ سَائِبَهُمْ  
بِالسُّحُلِ، بِحَبْلَيْهَا الرَّاعِي، وَلَا تَأْخُذُ بِهَا، وَلَا تَأْخُذُ الْأَكْوِثُ وَلَا  
الْأَنَى وَلَا الْمُنَاحِشَ وَلَا فَحْلَ الْعُثْمِ، وَلَا تَأْخُذُ تَحْدِثُهُ .....  
-----

(ان عمر بن الخطاب بعثه مضرافاً) أي حارباً الصيغة افتران بعداً في  
حب (على الناس بالسُّحُل) بالفتح (فقالوا انكاراً عليه) (فعد) بزيادة همزة  
الاستفهام في أوله في النسخ المصرية<sup>(١)</sup> وسون الهمزة في الهندية (عليها  
بالسُّحُل) أيضاً (ولا تأخذ منه شيئاً) في الزكاة (فلما قدم) سعاد (عمر بن  
الخطاب ذكر ذلك له) أي ذكر الذي فعل بهم وإنكارهم عليه.

(فقال عمر...) رضي الله عنه... (ثم نعد) بالياء على صيغة الخطاب في  
النسخ المصرية، وفي النسخ الهندية بالنون على صيغة التجمع للمتكلم، وعليه  
سمى شيخنا الدهلوي في «المصنف»، وهكذا في الأفعان الثلاثة اللاحقة من  
نونه. لا تأخذها، ولا تأخذ الأكوتة، وأخذ الجذعة (عندهم بالسُّحُل) التي  
(بحبلها الراعي) ولا تقدر على الحشي لصغرها (ولا تأخذها) في الزكاة، لأنها  
من الصغار بمنزلة الأرادل، ولا يؤخذ في الزكاة إلا الوسط.

(ولا تأخذ الأكوتة) باتفتح سيأتي تفسيرها (ولا الزنبي) بضم زاء مهملة  
وشدة موحدة وقصر «جميع» بزة كُفُلِي، وجمعها زباب كُفْرَاب (ولا الماحض)  
بمعجني سيأتي تفسيره أيضاً (ولا يخل الثمن) أي ذكره (وتأخذ الجذعة) قال  
في التجميع: هو ما كان شاةً قتيلاً، فهو من الإبل ما تم له أربع سنين، ومن  
الغنم والمعز ما تم له سنة، وقبيل من البقر ما له سنتان، ومن الغنم ما له  
له سنة، وقبيل ما قل منها انتهى

(١) كما في «الاستكراه» (١٧٦/٩)

والشهر

وهي الشرح الكبير<sup>(١)</sup> للدردير: في أربعين سنة يجمع أو جردعة أو سنة  
وغير ذلك معروفاً على المصنوعي. ذو سنة أي تامة كما قال ابن حبيب. وقيل: إن  
عشرة أشهر. وقيل: إن السابعة. وقيل: إن سنة. وقد الأثر لمصنف أو  
بأنه أربعين، كما في المأونة وغيرها.

وقد يقال: إن المصنف إنما يتكلم على أقل ما يجري وجوب التحريم، وإنما  
الشيء فهو أكثر من التحريم، لأن التحريم من النقص والمعز ذو سنة دعه، وإنما  
الشيء سبها فهو ما أوفى سنة ودخل في السنة، انتهى.

وهي الهداية<sup>(٢)</sup>. يؤخذ مني في زعمهم ولا يؤخذ التحريم من المصنف  
إلا في رواية أحمد بن أبي حنيفة، وهو ما أني عليه أكثر النسخة. وفي  
أبي حنيفة وهو يؤيد. أنه يؤخذ التحريم عليه للصلاة والسلام. إنما  
حكم المصنفه والسياسة. وأنه متأخر به الأشعبه كذلك، الرقعة. وهو أنظر  
حديث علي بن سفيان ومروغان: إلا يؤخذ في الزكاة إلا الشيء قصاصاً، أو لا.  
المواضع عن يوسف. وهذا من الصغار، إنما لا يجوز التحريم من المصنف،  
وجوز التصحية به عرف نصاً، انتهى.

فعل من ذلك أن المصنف والمصنفه مستندان على أنه لا يصح في الزكاة  
أصغر من ذي سنة، والاختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط، وكذلك عند  
الشافعية. كما سيأتي من شرح الإجماع، مع يصح عند الحديث جرده صان  
إن سنة أشهر. كما سيأتي من قولهم.

والأدلة تقدم ما قال المصنوعي: إن اثنين ما دخل سنة، ودخل في  
السنة، وفي سنة المصنف هو ما جرت له سنة، قال ابن عاصم، أي ودخل

(١) (١٦٦٢)

(٢) (١٦٦٢) (١٦٦٢) (١٦٦٢)

بِذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ هَذِهِ الْحَبِيبِ وَالْمَكْرَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: «السُّكْنَةُ» تَكُونُ حَبْرًا تُسْتَنْجَى وَالتَّرْتِيمُ الَّذِي يَذْرُوعُ فِيهِ...

فِي الثَّانِيَةِ، كَمَا فِي «الْمُهْدِيَةِ» وَمَا فِي كِتَابِ الْفَقْهِ، وَالْمَذْكُورُ فِي «النَّصْحَانِ» وَالْمَعْرُوفُ وَغَيْرُهُمَا مِنْ كِتَابِ الْأُمَّةِ لَهُ مِنَ الْفَقْهِ مَا دَخَلَ فِي كِتَابِهِ، وَإِذَا قَالَ التَّرْتِيمُ، هَذَا عَلَى تَفْسِيرِ الْفَقْهِ، رَمَضَ أَهْلُ الْبَلَدِ مِنْ طَعْنٍ فِي الثَّلَاثَةِ، يَهَيَّ

وَمِنْ أَمْرِ الْإِقْلَاعِ<sup>(١١)</sup> فِيهَا شَاةٌ جَذْعَةٌ مِنَ النَّصْحَانِ لَهَا سِدَّةٌ أَوْ لَبِيَّةٌ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَهَا سِدَّةٌ، أَيْ هِيَ أَيْسَرُ الْجَارِدِ، فِيهَا فِدَّةٌ لَمْ يَلْهَاقْهُ أَوْ جَذْعَةٌ صَالِحَةٌ لَهَا سِتَةٌ أَشْهُرٌ، أَيْ هِيَ.

(وَقَدْ نَظَرْتُ فِي أَحَدِ التَّجَدُّدِ وَالْأَشْيِ لِأَنَّهُ عَدْلٌ) أَيْ وَسَطٌ (بَيْنَ غَدَاءِ) سَمَّيْتُهُنَّ سِدَّةً كَرَامَ جَمْعِ غَدِي كَكَرْتُمْ أَيْ سَحَالًا، وَقَالَ الْغَارِي فِي أَمْرِهِ: «الْعَايِدَةُ» غَيْبٌ مَكْسُورَةٌ وَهِيَ مَعْمُودَةٌ مَمْدُودَةٌ هِيَ الرَّدِي (لِلْفَقْرِ وَخِيَارُهُ) حَاصِلٌ مِنْ قَالَ عَمْرٌ - وَهِيَ اللَّهُ هُنَا - إِنَّا كَمَا نَحْمَدُكَ الْحَيُّدَ وَلَا نَأْسُ، هُنَا كَذَلِكَ نَحْمَدُ الرَّدِيَّ وَلَا نَأْسُ مِنْهُ عَدْلٌ بَعْدَ - وَأَخَذْنَا الْأَوْسَطَ.

(قَالَ مَالِكٌ: «فِي تَرْجُومَةِ الْأَنْفَالِ الْمُسْكَنَةِ مِنْ أَتْرَ عَمْرٍ - وَهِيَ اللَّهُ هُنَا -» «السُّكْنَةُ» تَكُونُ حَبْرًا تُسْتَنْجَى بِهَا الْمَجْنُونُ مِنَ الْإِنْسَانِ أَيْ سَاعَهُ فَوَلَدَ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: يَقُولُ الْعَرَبُ لِأَوْلَادِ النَّسَبِ سَاعَةً تَصْعَقُ أَهْلُهَا مِنَ النَّصْحَانِ أَوْ الْعَمْرِ ذَكَرًا كَذَا أَوْ أُنْثَى: سَخْلَةٌ، وَفِي «الْمَجْمُوعِ»: «السُّخْلَةُ» بَضْعٌ بَيْنَ فَمْعِجَةٍ وَلَذٍّ مَرِيٍّ أَوْ ضَائِفٍ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى، وَفِي: وَقْتُ وَصْعِهِ.

وَقَالَ الْمَدَائِنِيُّ<sup>(١٢)</sup>: «السُّخْلَةُ» بَضْعٌ بَيْنَ وَكْرَةٍ وَكَرْهٍ وَكَرْهٍ مِنَ الْأَوْلَادِ الْعَمْرِ (وَالرَّزْقِ الَّذِي قَدْ وَضِعَ) قَالَ الْمَجْدِيُّ: أَرْمَى كَحَتْلَى، أَيْ شَاةٌ إِذَا وَدَّعَتْ وَوَدَّعَتْ

(١١) (٣٢٧/٢١).

(١٢) (الْمَدَائِنِيُّ: ٤٦٠/١١).

فهي ثَمَرِيٌّ وَلَذَنُهَا. وَالْمَاخِضُ هِيَ الْحَامِلُ. وَالْأَكْوَلَةُ هِيَ مَدَامُ الْمُحْمِ  
الَّتِي تُسَمَّى إِيَّاهُ كُلَّ.

وبها أيضاً، والحديث الناج ما يسمي لها من ولادتها نصف شهر كما قاله  
الأزهري، أو شهران كما نقله الجوهري، كذا في شرح الإقناع<sup>(١)</sup>، وفي  
«المعني»<sup>(٢)</sup>: قال أحمد: الرُّبِّيُّ التي وضعت دمي تربي ولعها يعني فريضة المهد  
بالولادة، ويقول العرب في ربائها كما تقول في نفسها، انهى

وفي «المجمع»: هي التي تُرَبَّى في البيت من الغنم لأجل اللبن، وقيل:  
شاة فريضة المهد. قال أبو زيد: ليس لها فوس، وهي من المخر، كذا قال  
صاحب المسجود: إنها في المخر خاصة، وقال جديعة: من اسمر والضان،  
وربما أطلق في الإبل (فهى تربي ولعها) إشارة إلى وجه التسمية بذلك

(والمماخض هي الحامل) قال المجدد: المماخض من النساء والإبل والشاء  
المُخْرِب، وفي «المعني»: قال أحمد: المماخض التي قد حان ولادها، فإن كان  
في بطنها ولد ولم يجر ولادها فهي خفقة، انتهى

(والأكولة) بفتح فمهم مُسَمَّاة للأكل، كذا في شرح المنهاج، وهي شاة  
انحم التي تُسَمَّى لِتُؤْكَل، كذا المعين بها، المجهول، وفي «المجمع»: وقيل:  
الخصي، وفي شرح الإحياء، عن «المصباح»: هي الشاة تُسَمَّى، وتسمى  
المسرح وليست بإتمة فهي من كرائم الأموال، انتهى.

وأثر عمر - رضي الله عنه - هذا أخرجه البيهقي في «سننه»<sup>(٣)</sup> بسنده  
إلى عبيد الله بن عمر عن بشير بن عاصم عن أبيه عن جده قال: سمعتني  
عمر عن سمقات قومي، فاعتنفت عليهم بالثمن فاشتكوا ذلك، وقالوا: إن  
كنا نشتد من الغنم فخذ منها صدقتك. قال: فاعتنفتا عليهم بها، ثم لفت

(١) (٣٢٨/١).

(٢) (١٤/١).

(٣) «نسخ التكري» (١٠٣/١).

«ما ملأ الله قلبا رجوعا لم يملأه الله نعم» لا يحب فيها الصدقة،  
وذلك لأن الدنيا كسعدى سرور ووجد، فبلغ ما شئت فيه الصدقة،  
بولايتها.

قال مالك: إذا ملأ الرجل المال لا يملأه الله نعم، فيه الصدقة،  
يعني فيه النقص، وأقول: أن ولادة النعم فيها النقص،  
فإنه لا يملأه الله نعم، وإنما يملأه الله نعم،  
عمر، رضي الله عنه، فعلت إن قوموا منكم، على أن أعبد الله عليهم  
باليوم، وقالوا: إن كنت تراها من نعم الله، صدقتك.

وقال عمر: رضي الله عنه: أعبد الله على قومك، سعيان باليوم، وإن جاء  
بها، أن يملأها في بدء، وقل نعمك، ما بلغ له النقص، الزنى،  
النعم، وفي النعم، وأخذ الخلع بالشيء، وذلك وسط بينا وبينكم في المال،  
والسعيان إن أنى شئت في النقص، عن أنى عيبه عن بشر من عاسم من  
سعيان عن أبيه أن عمر، رضي الله عنه، استعمل أباه على الخلف، الحديث.

قال مالك: الرجل تكون له النعم، بغير (لا يجد) فيها الصدقة، أو  
بغيرها النقص (فمؤلفه) حذف، على اثنين في السعيان، وفيه صدقة،  
الردائي، وفي أكثر النسخ المصرية بأنها أقل أن يأتيها أي النعم، وفي  
نسخة ثانية، أي المئات المبعوث، وترفع أي الساعي بيوم واحد، فبلغ ما  
حب في الصدقة، أي تبلغ النصاب (بولايتها).

قال مالك: إذا ملأه لقول النقص (إذا ملأت النعم بولايتها) أي ولو بسبب  
عداد ولادتها (ما يجب فيه الصدقة) وهو النصاب (فعلته فيها الصدقة، وذلك  
أي رجع ذلك) أن ولادة النعم منها، فيحدث عنها، والولادة، بغير  
الميلولة، في سعيان، الصالح، وأستأثر ولادتها أو ولادتها، أي ثم النقص  
هكذا في النسخ المصرية، وفي الثانية: أن ولادتها، أي، فيحدث أن يكون  
بغيره، أو بغيره المولودة.

قال الباقى<sup>(١)</sup>: في هذا مسألتان، إحداهما: أن النماء يكمل النصاب على ما تقدم، اهـ. قلت: والبراء بما تقدم ما ذكر في المسألة الثانية من المسائل الثلاثة في أول الباب، والمسألة الثانية: ما في إباحي أن للمحرر المصنف بعد التحول، فإن كمل النصاب بالولادة قبل أن يصدفها المصنف وجبت فيها الزكاة، وإن صدفها ثم بلغت النصاب بعد ذلك فلا زكاة فيها لأن ذلك نماء هو كغيره، اهـ.

ومصرح في الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> أن المصنف شرط وجوب الزكاة إذا كان ثم صاح، ووصل، فإذا مات سواء من المواتي بعد التحول قبل مجيئه فلا يخص، وبزكي الدقي، وكذا ما حصل بعد التحول قبل مجيئه. وقال الباقى بموضع آخر: قال الشافعي مرة: صحى المصنف شرط في الوجوب، وقال مرة: هو شرط في الضمان، اهـ.

وقال الشافعي<sup>(٣)</sup>: الزكاة تجب بحلول الحول سواء تمكن من الأداء أو لم يتمكن، وهذا مال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي، قال في الآخر: التمكن من الأداء شرط، فيشترط للوجوب ثلاثة أشياء: التحول، والنصاب، والتمكن من الأداء، وهذا قول مالك حتى لو أئلف لعاشية بعد التحول قبل إمكان الأداء لا زكاة عليه إذا لم يقصد الفرار من الزكاة.

ولنا قول الشافعي رحمه الله: لا زكاة في ما يأتى حتى يحول عليه الحول، بمعنى وجوبها عليه إذا حال الحول، ثم قال: والزكاة لا تسقط بغير حال فرط أو لم يفرط، هذا المشهور عن أحمد، وحكى عنه الجمهور: إن ثبت قبل التمكن من الأداء سقطت، رجحاه ابن السدر مذهباً لأحمد، وهو قول شافعي

(١) المنقح (١/٦٤٤).

(٢) (١/٦٤٣).

(٣) المنقح (١/٦٤٣).



وذلك مخالفت لما اتفقت عليها باشتراء أو هبة أو مباداة .....  
 وإسحاق وأبي ثور وابن المنذر، وبه قال مالك إلا في الماشية، فإنه قال: لا شيء فيها حتى يجه المصدق، فإن هكت قبل سجه فلا شيء عليه، اهـ.  
 وقال النعبي في البنية: التوجت عند مالك بسجي، إسماعلي لا يحولان  
 لحول، وخالفه الأئمة، اهـ.

وذلك أي حكمه فتخرج لمخالفت لما اتفقت منها أي من فمائية (باشتراء أو هبة أو مباداة) أي سبب آخر غير النجاء يعني أن النجاء بضمه وإثالة لا تضم لأنها لا تحصل بسبب الأصل، والمراد باسم تكميل النصاب، يعني إن كان النصاب السابق ناقصاً يكتفى بالنجاء، فيضم معه، ويكون حوته حول الأصل، بخلاف الفائدة فإنها لا يكون حوتها حول الأصل، بل إن كان لأصل ناقصاً تضم إلى الفائدة، ويعتبر الحول من يوم يكمل النصاب، وبه خلاف احنفية، فإنه يضم عددهم مطلق سواء كان شاة أو ربحاً، إلا أن الحول عددهم لا يحسب إلا من وقت كمال النصاب، وبه قال الجمهور، كما تقدم قريباً عن ابن رشد<sup>(١)</sup>.

قال الفاري في شرح الفاية: يضم المستفاد وسط الحول إلى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب أو لم يكن، وقال القاسمي ومالك: إن كان المستفاد بسبب من النصاب ضم، وإن لم يكن بسبب منه لا يضم، ثم ذكر الملائكة، فأوجع إليه إن ثبت.

وبمثل قولهما قالت الحنابلة، ففي «الروض»<sup>(٢)</sup>: قول استفاد مالا بمرت أو هبة ونحوها فلا شيء فيه، حتى يحول عليه الحول إلا شاة السائمة، وريح الشجرة، فحولهما حول أصليهما، اهـ.

(١) «نظر» في نهاية المجهدة - (١/٢٧٤).

(٢) «الروض» السريع - (١/٣٦٠).

ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمنه ما يجب فيه صدقة، ثم يسع  
 من ثمنه الزكاة، ثم ما تحول منه الصدقة، أو ما بقي من ثمنه مع الزكاة  
 أو ما كان زكاه فائدة أو ميراثاً، ثم يجب فيه الصدقة، حتى  
 يحول ثمنه الزكاة، من يوم أخره أو يورثه.

ثم حل المصنف ثمن الماشية بغير العين، فخرجها لكلامه وحيداً أنه  
 مذكور (أو مثل ذلك) أي مثل الشاة (العرض) ما خرج أي عرض (أو يورث) (لا يبلغ  
 ثمنه ما يجب فيه الصدقة) أي لا يبلغ مقدار ثمنها (ثم يبيع) أي العرض  
 (صاحبه) أي المالك (فيبلغ ثمنه) (ثم ما يجب فيه الصدقة) أي مقدار  
 الثمن ثم حل شترى بغير ثمنه درهم ثم ما خرج من ثمنه درهم.

(فيسدق) أي يؤدي صدقة أربعة مع رأس الثمن، إذا بلغ مجزئتها  
 الثمن، وإتمام الكلام على بيع الشاة، وتقدم أيضاً أن القيمة عند المالك في  
 حوز الربح حول الأصل خلاف الجمهور.

(أو كان ربحه) بالرفع اسم كان، التصدير إلى الثمن الذي كان عليه  
 موجود قبل ذلك، وإضافة الربح عليه عشق مجاز، وهو أن ثمنه من الشاة  
 ثمنه، لأن الربح والمائدة عدلهم عدلان، فالمراد بربح هذه مطلق الثمن  
 وقيمة الربح إلى الثمن الذي كان عليه أيضاً مجازي، ويحتمل أن يكون ربحه  
 فعل ما عرفت، فخص به المدعوون إلى المائدة، (فألفقوا بالدين) خبر كان أو تعبير  
 عنهم تعريف المائدة في دعاء (أو ميراثاً) تعريضاً بعد تعريضه، لأن ميراث  
 يدخل في الميراث عدلهم (ثم يجب فيه) أي في الثمن (الصدقة) حتى يحول  
 عليه الحوز من يوم أخره أو يورثه.

والجواب أنه شبهه بغيره، مما تم في العين، فإنه كذا نص في العين إلى  
 العين، لأن يحصل منه، وتقدمت نص في الماشية إلى الماشية، لأنه يحصل  
 منها، وكذا أن فائدة العين لا يضاف إلى العين الماشية، بل إن كان العين  
 الناس بغير حوز المائدة من يوم أخره، وإن كان العين الناس بغير

قال مالك: يعطاء النعم منه، كما يبيع المال منه.

قال مالك: غير أن ذلك أخذ به أي وجعه آخر، أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الفوق ما يحب من الزكاة، ثم جاء إليه مالا، ترك ماله الذي أفاد، فلم يتركه مع ماله الأول حين يتركه، خشي بحول على الفائدة المحو، من يؤم أفادها ولو كانت للرجل غنى، ثم مره أو إبل، يحب في كل سنة، وكذا الماشية.....

يضاف الماشية إلى الملاحق، ويعتبر التحول من يوم الإفادة إلى يوم النصاب كاملاً بمحسوعهما، فذلك فائدة الماشية إن كان السابق ناقصاً يضاف إلى الفائدة، وبحسب التحول من حين كمال النصاب إلى أن السابق في الماشية إن كان كاملاً يضاف الفائدة إلى السابق بخلاف كامل العين، وهذا من الفرق بين ماله الماشية وماله العين، كما سيأتي عليه المصنف قريباً.

(قال مالك: فعاء النعم) أي ماله (منها) أي من نعم (كما أن ربح المال منه) أي من المال، فذكر هذا الكلام بطريق النتيجة للكلام السابق بعد ذكر التشبيه بمصلاً، وقد كان ظاهر هذا الكلام أن نعم العين وربح المال حكمهما واحد مصفاً، وقد كان بينهما اختلاف في بعض الأمور به على ذلك بقوله.

وقال مالك: غير أن ذلك، أي نعم العين ونعم الماشية (يختلف) فيما بينهما (في وجه واحد) وفي استيعاب المصير في وجه آخر، والمؤدى واحد، وهو (أنه إذا كان للرجل من الذهب أو الفوق) أي العين (ما يحب فيه الزكاة) أي مقدار النصاب (ثم أفاد إليه مالا) آخر أي حصل له غير آخر بطريق الفائدة (ترك) المستفيد ماله الذي أفاد، أي استفاد فلم يتركه مع ماله الأول حين يتركه، حتى يحول على الفائدة المحول من يوم أفادها (يعنى يتركه المالك الأول على حوله، ويتركه الفائدة على حوالها).

(ولو كانت لرجل غنى أو إبل) أي ولو كانت له ماشية بأي حرج كانت (يحب في كل سنة منها المصلحة) بالربح لعل نجب، والحمد لله نعم

ثُمَّ أَفَادَ نِسْبَةً بغيرِ، أَوْ بِفَرْقٍ، أَوْ شَاذًا، مَسْنُونًا، نَحْوُ بَصُفٍّ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ عِوَى بَصُفٍّ، إِذَا كَانَ مَعْنَاهُ مِنَ ذُلِّهِ التَّخَشُّبُ الَّذِي أَفَادَ، نَصَابٌ مِثْلِهِ.

قَالَ عَالِمُكَ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

وَأَعْوَاتُهَا، وَالْمَعْرُوفُ كَرَاهِهَا بِمُقَدَّرِ نَصَابٍ (ثُمَّ أَفَادَ إِلَيْهَا) أَيِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ أَيِ نَوْعِ كَلَامٍ (بغيرِ أَوْ بِفَرْقٍ أَوْ شَاذًا) نَسْرَ عَلَى غَيْرِ نَسْفٍ (بَصُفٍّ) أَيِ أَدْنَى صَدَقَةٍ الْمَعْنَاهُ (نَحْوُ بَصُفٍّ مَا أَفَادَ مِنْ ذَلِكَ) الْمَذْكُورِ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (عِوَى بَصُفٍّ) أَيِ مَوْذِي صَدَقَةٍ هَذَا التَّخَشُّبُ إِذَا كَانَ عَنْدهُ مِنْ ذَلِكَ التَّخَشُّبُ الَّذِي أَفَادَ أَيِ اسْتِعَادَ نَصَابٍ مِثْلِيَّةٍ) بِالرَّفْعِ اسْمُ أَفَادَ.

وَجَامِلُ الْكَلَامِ أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا بِوَجْهِ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ الْمِثْلِيَّةَ إِذَا اسْتَعَادَ مِنْهَا لِنِسْبَةٍ، وَعَنْدهُ نَصَابٌ مِنْ حَسْبِهَا، «حُكْمٌ إِذَا دُرِيَ فِي لِحْوَلٍ حُكْمُ أَصْلٍ» التَّخَصُّبُ، وَنَحْوُ الْمُتَقَادَّةِ مَعَهُ، وَتَمَ كَيْ حِينَ يَوْكِي، وَفِي الْعَيْنِ بِخِلَافِ ذَلِكَ يَوْكِي الْمُتَقَادَّةَ لِنِسْبَتِهَا وَالتَّخَصُّبُ الَّذِي كَانَ عَنْدهُ لِحْوَلٌ.

وَلَا يَشْتَبِهُ مِثْلُكَ هَذِهِ الْمِثْلِيَّةُ أَيِ نِسْبَةِ قَائِدَةِ الْمِثْلِيَّةِ إِلَى التَّخَصُّبِ مِمَّا تَقْدِمُ فَرِيضًا مِنْ قَوْلِهِ، وَذَلِكَ مُحَالِفٌ لِمَا أَهَمُّهُ مِثْلُهَا بِاشْتِرَاءٍ أَوْ حَصَّةٍ، لِأَنَّ الْمَذْكُورَ هِيَمَا مِمَّا تَقَادُّهُ إِلَى التَّخَصُّبِ الْكَامِنِ، مِثْلُهُ إِلَيْهِ، وَتَوَدَّى مَعَهُ، وَهِيَ كَلَامُ التَّخَصُّبِ تَقَصُّبًا، فَلَا يَصْغُرُ إِلَى الْمَقْصَرِ، بَلْ يَضُمُّ الْمَقْصَرُ إِلَى تَقَادُّمِهِ، فَإِذَا كَانَتِ الْمَجْمُوعَةُ نَصَابًا خُصِبَ لِحْوَلٌ مِنْ يَوْمِ الْإِفَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَحْصُرْ مِنْ مَجْمُوعَتِهَا نَصَابٌ يُضْمَنُ إِلَى التَّالِثَةِ، وَهَكَذَا كَمَا عَرَّجَ بِهِ فِي كَالِشَرْحِ الْكَبِيرِ.

قَالَ عَالِمُكَ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا كَلَامٍ مِنَ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا بَابٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمُحْتَفَتَةِ الْمُتَقَارِبَةِ.

## (١٥) باب العمل في صدقة عامين إذا اجتمعا

٦٦٣/٢٨ - قَالَ يحيى: فإن قال: لا أكثر من ذلك في الرجل يحب عليه الصدقة، وإيناه صدقة يعبر، فلا يأتيه الساعي حتى تجب عليه صدقة أخرى، فيأخذ المصدق وقد هلكت إبله إلا خمس ذود.  
قَالَ مالك: يأخذ المصدق من الخمس ذود، فخصم النبي وحسب على ربه المال، فليس في كل عام صدقة، لأن الصدقة إنما تجب على ربه السالي ثم يصدق ماله.

## (١٥) العمل في صدقة عامين إذا اجتمعا

بشأن الموت في الحج ابتداء في الصدقات، وبشأن التكثير في المصربة أي العامان، ثم كذلك الحكم لو اجتمعت الصدقة لأكثر من عامين، والمعنى أن المرجح إذا لم يصدق لمستين أو لأكثر منهما فكيف ذود صدقة<sup>(١)</sup>

٦٦٣/٢٨ - (قال يحيى: قال مالك: الأمر: أن يخرج (عشنا) بالمدينة (في الرجل يحب عليه الصدقة) بوجود شرائطها (ويبلغه ميتاً) (مئة يعبر) بالإضافة خير وأحقة بمثل (فلا يأتيه الساعي) بعد السنة الأولى (حتى تجب عليه صدقة أخرى) خمس السنة الثانية (فيأخذ المصدق) أي الساعي بعد ذلك (وقد هلكت) الجسلة حانية (إبله) بالرفع أي ضاعت (إبله) كلها (إلا خمس ذود) أي لم يبق معه - ذود خمسة (لأن (قال مالك: يأخذ المصدق) أي الساعي (من الخمس ذود) المذكورة (المصدقين) اثنين (وحسب على ربه المال) مستين (فليس) بغير تصديق (في كل عام) غير (سنة) بالرفع مضافاً (فخصم) لشاتين المذكورين.

(لأن الصدقة إنما تجب على ربه المال يوم يصدق) بناءً على المعلوم من حسن المجهول (ماله) بالنسب أو الرفع وهو اليوم الذي يأتيه المصدق. وذلك لما قد

(١) اعلم هذه المسألة في زيادة المجهود: (١/٢٤٩)، وهو الصحيح (٢/٦٨٥)، وهو الصحيح (١/٢٤٩)، وهو الصحيح (٢/٦٨٥)، وهو الصحيح (٢/٦٨٥).

فإن عملت ما شئت أو نلت، وثبتا بصدق الصدق زكاة ما بهما، إن لم  
تصدق

عند سابقاً، وجوب الصدقة في الأموال الظاهرة عند المالكة يوم مجيء  
الساعي، وإذا كان وجوبه بمجرد دعوى المال أيضاً، فثبت، وقد حال بذلك  
حسن ثبوته، فثبت للصدقة أيضاً حسن ثبوته، وهذا بيان على لأحد الصدقة  
من حسن ثبوته، لا حاجة إلى.

وبوجه ذلك ما في الحديث، قال ابن القاسم: قلنا لمالك، لو أن رجلاً  
تعلل فلم يبعث المصدق حين مجيء، يرمي إذا حله قال: لم يفي أسبق الخامسة  
كل شيء، ووجه في أيديهم من الثانية، أنه مضي من أسبق على ما، حله في  
أيديهم، قلنا: لو أريد أن يثبت دعوى من الأولى، فثبت لها حسن ثبوته لم يأنه  
فيها الساعي، فثبت بعد الدعوى حسن، فقال: شبه حسن ثبوته، أم.

قال الساعي: وهذا كما قال: إن من أضر به الساعي وثقلت مآثره،  
فإنه لا يضمن ما شئت، لأن إضره الأول - إلى الإضرار من شرائط الوجوب في  
الأموال الظاهرة، سواء نالت بأمر من السماء، أو أتلفتها من غير قصد  
المكلف من الزكاة، هذا قول مالك وأصحابه، وقال ابن حنيفة: إن ألفتها من  
غيره، أم.

قلت: هذا إذا ألفتها بعد الوجوب، أما لو أتلفتها قبل التحول فلا ضمان  
عليه عند الحنفية، كما مرّح به من تدوين ومجرب، فإطلاق الناحية مفيد، ولما  
ثبت أن وجوب الصدقة لمجيء الساعي.

أما هنا، أو أغلقت بدون نية التفرار (عاشيته) قبل مجيء الساعي (أو  
بعث) أي زادت (بأنها بصدق المصدق) أي بأحد الساعي الزكاة ما بهما يوم  
بصدق، أي يوم يأخذ الصدقة، ولما ذكر فيها معنى حكمه بحسن دفعه، ونزكاً.

وإن نظما صحت على رتب المال ضد مالك، عزز زكوة، فليس عليه أن  
يصدق إلا ما زاد أو أنقص من عتق. فإن خلطت فمصلحة أو أخذت  
غايه بها صدقات، فليكن يأخذ من شيء حتى خلطت فمصلحة فأنها  
أول صدقات من ما لا يجزئ فيه الصدقة، فإنه لا صدقة عليه ولا  
جسد من مالك. أو مضي من الحسن.

في حكمها لأعوان لكثرة أعضائها، إلا أنه أراد أن يذكر حكمها أيضاً.

فقال: أول ما هو من أي جسد (على رب المال صدقات خير واحدة)  
أي أن من مضي له أعوان فله، لم يصدق فيها، ثم جاء الساعي فليس عليه  
أي على رب المال أن يصدق أي يهدي الصدقة (إلا ما وجد المصدق) أي  
الساعي اعتد أي هذا رب المال.

(فإن خلطت فمصلحة) قال الساعي الساعي (أو وجبت عليه فيها) أي في  
المنشئة. صدقاته متعددة لو أن الساعي كل عام: فاطلاق الوجوب مجاز، إذ  
الوجوب عدمه بعد الساعي، وله يوجد في الأعوام المنشئة (لعموم الإحدا)  
يبدأ (سجهر) (الله) أي من المالك الساعي منها أي من الصدقات.

(حتى خلطت فمصلحة) أي صدقات لى (أ) أي صدقات، إلى مقدار (أ)  
نوجب فيه الصدقة (لغرضها من النصاب) فإنه لا صدقة عليه ولا ضمن فيها  
ذلك. أو مضي من الحسن) كما هي المنصورة<sup>(١)</sup> ومع لأوجه، وحس النسخ  
الهداية. أو مضي من ماله يكون بياناً للفقهاء ذلك.

فثبت: وفذلك لا صدقة عليه ما بقي بعد أخذ صدقة بعض الحسن (أي  
من النصاب، مثلاً) ما شاء استصدق على بيده إحدى وأربعين شاة، وقد غاب  
عنها خمس مائة لم يأخذ منها إلا اثنتين فقط؛ لأنها قد قصرت بذلك على  
النصاب، صرح به الباقى.

(١) وكما في الاستبصار: (١٩٨٦/٩) أيضاً.

قال الزرقاني<sup>(١)</sup> : راجل هذه المسألة فصلان، هل الزكاة متعلقة بالذمة أو بالعين؟ وهل مجيء الساعي شرط وجوب أم لا؟ إن المذهب أنها تسحب بحسب الساعي، وأنها متعلقة بالعين، أثناء الية الساعي<sup>(٢)</sup>، هـ.

قلت: ونقدم الكلام على الوجوب بحسب الساعي، وأما تعلقها بالعين أم الذمة فمذهب الحنفية فيه أنها متعلقة بالعين، صرح به في «الدر المختار» وغيره.

وقال المرفوق<sup>(٣)</sup> : الزكاة تسحب في الذمة في حديثي الروايين عن أحمد، وأحد قولي الشافعي<sup>(٤)</sup>، لا يخرجها من غير التصرف جائز، والثابة أنها تسحب في العين، وهو القول الثاني للشافعي، وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا نقول الشيء <sup>بإضافة</sup> «في بعض شاة ساء»، وقوله «فمن سقت السعد العسراء» ونحو ذلك من الألفاظ الواردة بحرف «في»، وهي للطرفية، وإنما خرج الإخراج من غير التصرف رخصه.

وقائمة الخلاف فيها إذا كانت في الذمة، فقال علي بن مائة حولان ثم يؤد زكاتها، وجب عليه أداؤها إذا مضى. وإذا شقص عنه الزكاة في الحول الثاني، فلو كان عنه أوجبت شاة مضى عليها ثلاثة أحوال، وجب عليه ثلاث شوات، وإن قلنا: متعلق بالعين، وكان التصرف مبنيًا نجيب الزكاة في عينه، حدثت عنه أحوال لم تؤد زكاتها، تعلقت الزكاة في الحول الأول من التصرف بقدرها، فإن كان مصاب لا زيادة عليه، فلا زكاة فيه فيما بعد الحول الأول. لأن التصرف مفسد فيه انتهى.

(١) (١٠٢/٢٩)

(٢) «المستدر» (١١٥/٢١)

(٣) «الشيء» (١١٠/٢٩)





لَا تَقُولُوا الْمُسْلِمُ وَالْمُتَخَلِّفُ حَزْرَاتُ الْمُسْلِمِينَ

قد طاعت بما مضى، وذكر أبو عبد الله: إنما أُمِّدَتْ - والله اعلم - من سمَّ كُلمها  
لِوَدِّهَا، كما لو كانت قُلمًا مواضع أخذ منها، ولذا لم يأمر عمر - رضي الله  
عنه - بِرَدِّهَا، وبِذَلِكَ اسْتُرْجِفَتْ، مشهور في هذه الأقسام، لا يأخذ بها  
وغيرها، إذ يأتى بما فيه ود.

قلت: هذا أمرٌ محضٌ بِسَلَكِ الْمَالِكَةِ، إذ قال: عروة النوف، يعني  
الشيخ الكبير<sup>(١)</sup>، ثم النوف، وهو عروة النجاشي، قباحه، وذات لمن وجعل  
إلا أن يقطع الصلوة، انتهى. وأما على سلك الحنفية، وما أحاط به أبو عبد  
صحيح، في الأمر المحذور، راسخون لا يأخذ إلا النوف، ومن كلف حجة  
تجيد، انتهى.

لَا تَقُولُوا كَذِبًا، أي: الباطل (المسلم) أصل في اللغة الإخبار، لا أنها  
منعت مما يصف الناس من الخلق، بل الساطل، قلت: انتهى، لا يبعدوا  
بأنهم ولا يفرقوا عن الذين ياربوا الفتن عليهم.

لَا تَأْخُذُوا حَزْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، فتح العلم المسببة، وتقدم الزاوي المعجزة  
المستخرجة على لزوم المسببة، جمع خيرة بسكون زاي هي خيار مال الرمي،  
لأن صاحبها لا يزال يحرقها أي يحرقها به نفسه، كذا في الصحيح، يطلق  
على تذكر الأشياء، ويروى حَزْرَاتِ بِمَقْدِيمِ الزاوي على الزاوي، قال صاحب  
الصحيح: المشهور الأول، قال ابن القيم: بالفتح، جمع خيرة، وبفتح  
الزاي، المعجزة على الزاوي، في اللغة الشهادة، وكذا في الشهادة، وهو أحد  
المدان، وفي الأصل كذا الشيء، الصحيح للمعنى، وذكر عروة بن رباح: وروى  
فيه الصحيح عن أحمد الحنوفات.

(١) (١٩٣٤/١٩٣٥/١٩٣٦)

(١٩٣٥/١٩٣٦)

كُتِبُوا عَلَى الْقُعَامِ.

وحدثني عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن حبان عن يحيى بن حمزة، أن قال: أخبرني رجلان من أصحابي، أنهما سمعا من مسلمة الأنصاري - في رأيهم مصدقاً - يقول: سألت أبا عبد الله في صدقة مالك، فلا نفرد الله بها، وإنما دفعة من خلفه، إلا قبلها.

(كتبوا) يستبدون الزكاة، كما في العاشية عن "المحتلى"، أي تنحوا، قال محمد، فكتبه تركباً لخاله، لازم ومتعدي، أي تضعام أي ذوات القوم، قال موسى بن طارق: قلت له: مالك ما معناه؟ فقال: لا يأخذ المصدق كبراً، وقال النحاس<sup>(١)</sup>: أي اعتبرا بأحكام مما يكون منه الضعام لأرباب المعاشي، وفي "المصنف": يريد الأكلية وذوات الكسب وسائرهم، أي أحرصوا عليها، ولا تخبروها في الزكاة.

مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أنه قال: أخبرني رجلان من أصحابي، فتح التهموا وإسكان المصنعة فحجم ليلة مشهورة أن محمد بن مسلمة - بن مسلمة (الأنصاري) صحابي مشهور مات بعد الأربعين، كما في "التقريب": كان رأيهم مصدقاً، أي ساعياً للصدقة (فيقول لأب مالك: أخرجني صدقة مالك).

قال النحاس<sup>(٢)</sup>: وهذا على سبيل التفويض إليه، وهو من التهمة أن الاحتار إليه، وأنه من أخرج شاة سلمه بغير مثل سبها في الزكاة أن يأخذها لأن التعيين لرب العاشية دون المصدق، انتهى (فلا ينفرد رب المال زكاة) أي محمد بن مسلمة (ساعة) مفعول ليفرد (فيها) أي من خلفه، أي المصدق (إلا) فيها.

(١) "المصنف" (٢/١٦٠).

(٢) "المصنف" (٢/١٦٠).

قَالَ نَالِكٌ: سَمِعْتُ عِدْنًا، وَابْنَهُ لَزَكَتَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ  
سَمِعَتْ، أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَكَاةِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا  
ذَقُّوا مِنْ أَمْرَالِهِمْ.

### (١٧) باب أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها

(قَالَ نَالِكٌ: السَّيِّئَةُ عِدْنًا، وَابْنَهُ لَزَكَتَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ  
الْعَامِلَ (عَلَى الْجَسَمِينَ) أَيِ بَابِ الْأَمْرَانِ (فِي زَكَاةِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا ذَقُّوا إِلَيْهِ  
(مِنْ زَكَاةِ) أَمْوَالِهِمْ) وَقَالَ السِّيَرِيُّ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَأَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ مَا  
ذَقُّوا لَيْسَ بِهِ وَبِإِنَّ حِجَابَ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ السِّيَرِيُّ: الْمَعْنَى مَنْ نَصَدَقَ ضَائِعِيهَا<sup>(١)</sup>  
قُلْتُ: وَضَاهٍ مَا فِي التَّيْسُوفَةِ أَنْ الْخِيَارَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَالِكِ، لَكِنْ فِي الْقُرْبِ  
تَحْصِينٍ، وَفِي بَعْضِهَا الْخِيَارُ لِلْعَامِلِ دُونَ مَالِكِهِ، وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ: إِنَّ الْعَامِلَ لِلْمَالِكِ،  
قَالَ السَّيَرِيُّ: الْحَقُّ بَيْنَ حَاجِبِ الْمَالِكِ إِنْ شَاءَ أَكْثَرُ الْفَضْلِ، وَإِنْ شَاءَ أَكْثَرُ سَاءَ  
دُونَ الْوَاجِبِ، وَفَقُلْتُ الْفَضْلُ، وَإِنْ شَاءَ أَكْثَرُ سَاءَ فَرَضَ الْوَاجِبِ، وَاسْتَمَرَّ الْفَضْلُ،  
حَتَّى يَأْتِيَ شَيْئًا فَلَيْسَ لِمَالِكِهِ أَنْ يَبِيَّ ذَلِكَ: أَنَّ صَاحِبَ الشَّرْعِ اعْتَمَرَ التَّجَسُّسَ عَلَى  
أَرْوَاحِ الْأَمْوَالِ، وَهَذَا يَنْجَحُّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِمَالِكِ الْمَالِ، لَنْتَبِي.  
قُلْتُ: لَكِنْ الْحَنَفِيَّةُ مُخْتَلِفَةٌ فِي صُورَةِ آدَاءِ الْأَعْلَى وَإِسَاءَةِ الْفَضْلِ، لِأَنَّهُ  
يَعْنِي يَنْقُصُ عَلَى مَرَاغِبِي أَنْظَرِي كَمَا سَطَرُ مِنْ عَالِمِي.

### (١٧) أخذ الصدقة ومن يجوز له أخذها

(أَخَذَ الصَّدَقَةَ) عَلَى أَيْدِي الْعَامِلِ، وَصَحَابِهِ، فَالْمَعْنَى بَيْنَ الْعَامِلِ كَمَا يُعْطَى  
مِنْ الصَّدَقَةِ؟ وَسَائِلُ فِي آخِرِ بَابٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَخْتَصُّ بِالْعَامِلِ، فَيَكُونُ  
فَرَادًى: (وَمَنْ يَجُوزُ لَهُ اخْتِذَاهَا) عَامِلٌ، مُعْصِرٌ، وَالْأُجْرَةُ عِنْدِي لَا تَوْنُ لِلْعَامِلِ

(١) أخرجه النجاشي في باب من جرت الزكاة (١٣٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود في الزكاة (١٤٨٥).

(٣) في نسخة أخذ.

٢٩/٦٦٥ . حدثني يحيى بن سائل، عن زيد بن أسلم، عن  
عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ قال: «لا حل للصدقة لغني» .  
فيكون الموضع بين أحكام التعامل خاصة وأغنيى الصدقة عامة.

٢٩/٦٦٥ - (مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، مرسلاً في  
«الموطأ» ووصله أحمد، وأبو داود وابن ماجه والحاكم من طريق محمد بن  
زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري<sup>(١)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: لا  
نحن الصدقة، أي الصدقة الواجبة لا صدقة التطوع (لغني) حكى الفارسي<sup>(٢)</sup> عن  
«الموطأ» المعنى غنى ثلاثة أنواع: غنى بوجوب الزكاة وهو ملك زكاة  
حولها عام، وغنى بحجم أحد الصدقة، وبوجوب صدقة الفطر والأضحية، وهو  
ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الأموال الفاضلة عن حاجته الأهلية، وغنى بحجم  
السؤال دون الصدقة، وهو أن يكون له ثوب يومه وما يستمر عورته، انتهى.

رغان ابن زعم<sup>(٣)</sup> وأما حديث الغني الذي يمتنع من الصدقة فذهب الساجي  
إلى أن المانع هو أقل ما يطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن الغني هو  
مالك، المذهب، لأنهم الذين سمعهم النبي ﷺ أغنياء لقوله عليه السلام: «تؤخذ  
من أغنيائهم وترد على فقيرهم»، وإذا كان الأغنياء هم الذين هم أهل النصاب  
وجب أن يكون الفقراء ضدهم، وقال مالك: ليس في ذلك حد، إما هو راجع  
إلى الاجتهاد.

وسبب اختلافهم هل المعنى المانع أمر شرعي أو معنى لغوي؟ فمن قال:  
معنى شرعي، قال: وجود النصاب هو كفى، ومن قال: معنى لغوي اعتبر في  
ذلك أقل ما يطلق عليه الاسم، فمن رأى أن أقل ما يطلق عليه الاسم محدود

(١) «أطراف التمهيد» (٩٥/١)

(٢) «معرفة المصالح» (١١٩/٢)

(٣) «إرشاد السعيد» (٢٧٦/١)

حده به، ومن رأى أنه يختلف باختلاف الأشخاص والحالات والأزمنة والامكنة وغير ذلك، قال: إنه راجع إلى الاجتهاد، انتهى.

قال المحقق<sup>(١)</sup> بعد ذكر الحديث: "مؤخذ من أغنيائهم ولمرة إلى فقرهم، بعدة طرق. وعدة روايات: ولما كان الغني هو الذي ملك مائتي درهم وما دونه لم يكن غنياً وحسب أن يكون داخلاً في الفقراء. وهذا هو مثال الحنية في ذلك.

يسعد ذلك الموضع في السفسية<sup>(٢)</sup> إذ قال: اختلف العلماء في معنى التماع من احتفاء، ويُقَالُ عن أحمد بن زرارته، أظهرها أنه ملك خمسين درهماً، أو فبتها من الذهب، أو وجود ما تحصل به الكفاية على الدوام من تسب أو تجارة أو عقار أو نحو ذلك، ولو سلك من العروض أو الحيوب أو السائمة أو العقار ما لا تحصل به الكفاية لم يكن غنياً. وإن ملك نصفاً، هذا هو الظاهر من مذهبه. وهو قول الثوري والشافعي وأبي حنيفة وإسحاق، ورزقي عن عبي وعده الله أنها قالا: لا تغل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو عدلها أو فبتها من الذهب.

وذلك لما روي عبد الله بن مسعود سرفهاً: "من سأل ربه ما يعسه جاءت مسأله يوم القيامة نعمواً أو حذرنا أو كدحنا في وجهه، فقبل. يا رسول الله، ما أوسع؟ قال: خمسون درهماً أو فبتها من الذهب، رواه أبو ذر<sup>(٣)</sup> والبيهقي وحده.

والرواية الثانية: أن الغنى ما تحصل به الكفاية، فإذا لم يكن محتاجاً

(١) انظر: أحكام القرآن، (٤/١٠٩).

(٢) ١٨/٢١.

(٣) ابن أبي دارود، (٢/١١٦)، وموسى بن عيسى، (٢/١٢٠)، وقم الحديث (٦٥٠).

حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ، وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مَحَاجِرًا حَذَّبَ أَنْ يَصَدَّقَ،  
وَإِنْ كَانَ مَلِكًا بَعَثَ، وَالْأَمْرُ بِمَعْنَاهَا فِي مَدَامُورٍ، وَهِيَ أَحَبُّهُ لِنَبِيِّ  
الْحَضْرَةِ وَابْنِ شِهَابٍ الْفُكَّارِيِّ، وَمَوْلَى مَالِكٍ وَالشَّامِيِّ، يَقُولُ يَتَوَلَّاهُ  
فَحُلَّ الْمَسْأَلُ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً، حُلَّ أَصْلَانِهِ عَافَهُ حَتَّى يَفُوتَ ثَلَاثَةٌ مِنْ دَوِي  
الْحَجَرِ. \* نَحْنِيت. رَوَاهُ مُسْلِمٌ رَأْيَ دَارِمٍ.

فَصَلَّى الْمَاخِةَ الْمَسْأَلَةَ أَوْ وَجَدَ إِصَابَةَ الْقَتْلِ أَوْ لِسَدَدٍ، وَلَئِنْ مَحَاجِرًا فِي  
الْفَرَجِ وَاقْتَبَى ضِدَّهُ، فَمَنْ كَانَ مَحَاجِرًا فَهُوَ فَطِيرٌ بِأَعْلَى فِي عُسُومِ النَّفْسِ، وَمَنْ  
اسْتَفْضَى دَحْلَ فِي عُسُومِ النَّفْسِ الْمَحْرُومَةِ، وَتَحْدِيثُ الْأَوَّلِ بِهِ ضَعِيفٌ، لَمْ  
يَجُزْ أَنْ نَحْرَمَ الْمَعْنَى، وَلَا يَحْرَمُ اخْتِذَ الصَّدَقَةَ إِذَا جَاءَهُ مِنْ سَبْعِ عَشْرَةَ، وَإِنْ  
الْمَذْكُورُ بِهِ تَحْرِيمُ الْمَسْأَلَةِ مُقْتَضِرٌ عَلَيْهِ

وَقَالَ الْحَسَنُ وَأَبُو عُبَيْدٍ، لَعَنَى مَلِكٌ أَبُوهُ، وَفِي أَرْبَعِينَ تَرْجُمًا، لَحَا رُوِيَ  
أَبُو صَعْبَةَ الْخَمَرِيُّ مَرْجُومًا مِنْ سَأَلٍ، وَلَهُ تَبِيْعَةٌ أَبُوهُ، فَقَدْ أَخْبَرَهُ، رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ الْعَنِ السُّوْحِبِ لَعْنَةُ هَذَا النَّاسِ عَنْ أَهْلِهِ، وَهُوَ  
مَلِكٌ بَعَثَ، لَحْدِيثُ التَّوْحِيدِ مِنْ أَهْلِهِمْ وَنَزَلَتْ عَلَيْهِ خَتْمَاتُهُمْ، فَحُلَّ الْأَعْمَاءُ  
مَنْ لَحِبَ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةَ، بِمَلِكٍ ذَلِكَ عَنْ أَنْ يَنْحَبَ عَلَيْهِ غَنِيٌّ، وَمَنْ لَا لَحِبَ  
لَيْسَ بِغَنِيٍّ، فَيَكُونُ فَطِيرًا تَدْفَعُ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ

فَصَلَّى الْمَاخِةَ الْمَسْأَلَةَ سَبَا وَسَبْعَةٍ فِي ثَلَاثَةِ أَمْوَالٍ أَحْلَاهَا، أَنْ الْعَنِ النَّاسِ مِنْ  
الزَّكَاةِ عَنِ الْمَرْجُوحِ، لَهَا مَعْنَى الثَّانِي، أَوْ مِنْ أَنْ مَا يَكْتَفِي مِنْ مَالٍ خَيْرٌ ذِكْرَتِي

١٠١ - صحيح مسلم ١٧٢٦-١٧٢٧ ومسلم في دارود ١٣٨١-١٣٨٢

١٠٢ - باب من يعسر من الصدقة أخذ العسر من ثلث الزكاة. أبي أبي داود  
١٣٨٨/٦١

أو من وكسبه أو أجرة عقاريت، أو غيره ليس له الأخذ من الزكاة، وهذا قول الشافعي ومجاهد وأبو عبيدة وابن المنذر، وقال أبو يوسف: إن دفع الزكاة إليه معه صحيح، وأرجو أنه يحزنه، قال أبو حنيفة وماتر أصحابه يجوز دفع الزكاة إليه لأنه ليس بمعتق.

وكان ما روي الإمام أحمد بن حنبل إلى أبي عبيد بن جراح عن جليلي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقالوا: يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، هؤلاء الصنفون، يصدون ويهدون البصر، فراهنا جلدنا، فقال: إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني، ولا لقوي مكتسب. قال أحمد بن حنبل: ما نحوه من حديث، وقال هو أحسن إسناده، وروى حماد بن عمار عن أبي عبد الله رضي الله عنه قال: لا تحل الصدقة لغني ولا لشيء مما سويهم، رواه أبو داود وسرمدي، وقال: حسن صحيح، إلا أن أحمد قال: لا أعلمه في شيء يصح، من: فعذبت سالم بن أبي النعمان عن أبي هريرة؟ قال: سالم لم يجمعه من أبي هريرة، ولأنه ما يعميه عن الزكاة فلم يجر الدفع إليه، فذلك لخصاب.

الثالث: أن من مات مملوكاً لم يترك له من الزكاة من غير الأئمة، والأئمة من الزكاة أهل الصلوة، قالوا: ما عند الله فقلت: قد يكون المرحل الأبل، ولعنتم نجب بها الزكاة، وهو فقير، ويكون له أرحم شاة، وتكون أهم الضيعة لا مكفيه، فيعطى من الصدقة، قال نعم، وذكر قول عمر: أعطوهم دون واحد عليهم من الأبل كذا وكذا.

وقال في رواية محمد بن الحكم: إذا كان له غناء شدة أو صلعة نصاري، محض آلاف درهم، أو أقل أو أكثر لا يُبرجه بأحد من الزكاة، وهذا قول الشافعي. وقال أصحاب الرأي: ليس له أن يأخذ منها إذا سلك نصاب زكاتها، ولو أنه لا سلك ما يفتيه جهاز له الأخذ... إلى آخر ما سعه.



إلا للخصم: .....

(إلا للخصم) الاتي ذكره، قال الزرقاني<sup>(١)</sup> تعأ للباقي . فتعأ لهم وهم آتباء؛ لأنهم أخذوها بوصف آخر. وقال ابن دشاء<sup>(٢)</sup>، انجسور على أنه لا تحوز الصدقة للأغنياء، أجمعهم إلا للخصم الدين نزع عليهم النبي ﷺ في قوله عطاء، وررر عن ابن القاسم: أنه لا يجوز أخذ الصدقة لعنى أصلاً محابداً كان أو عاملاً. وسبب اختلافهم من هل الملة في إيجاب الصدقة للأصاف المذكورين من الحاجة فقط، أو الحاجة والسعة العامة؟ إني آخر ما قاله

ومي «البنائع»<sup>(٣)</sup>. أما الذي يرجع إلى التزود إليه بأنواعه منها؛ أن يكون فقيراً فلا يجوز صرف زكاته إلى العنى إلا أن يكون عاملاً عليها فنقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية عخرحت نيبين مواضع لصدقات ومصادرها ومستحبيها. وهم وإن اختلفت أمدتهم، بسبب الاستحقاق في الكل واحد، وهم الحاجة، إلا العاملين عليها فإنهم مع فسادهم يستحقون العانة، لأن السبب في حقهم العانة، ثم فسر الآية بإسقاط

وقال النجاشي في «أحكام القرآن»<sup>(٤)</sup> بعد تفسير الآية. وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف، فإنما يأخذها صدقة بالفقر والمؤنة تلويهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة، وإنما تحصل الصدقة من يد الإمام للفقراء. ثم يعطي الإمام المؤنة منها للذين أذنهم عن أعضاء وسائر الصالحين، ويعطيها العاملين عوضاً من أعمالهم لا على أنها صدقة عليهم؛ وإنما قلنا ذلك لقول النبي ﷺ: «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم، فبين

(١) (١٢٥/٢)

(٢) (٢٧٦/١)

(٣) (١٤٩/٢)

(٤) (١٢٥/٢)

تُعَارَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ .....

أن الصدقة مصروفة إلى الغنوة، فدل ذلك على أن أحداً لا يأخذها صدقة إلا بالفقير، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا سائفاً لأسباب الفقر، انتهى.

وفي الترمذي<sup>(١)</sup> قال ابن وهب: قيل: لم يثبت هذا الحديث، أي الذي في «الموطأ» ولو ثبت لم يعم قوه حديث معاذ، فونه رواه أصحاب الكتب الستة مع قربة من الحديث لآخر، يعني قوله: «لا تحل الصدقة لغني»، ولو قوي قوته تخرج حديث معاذ بأنه مانع، وما رواه مبيح مع أنه دخله ثأويل عندهم حيث قيد فلاخذ له بأن لا يكون له شيء من الديوان، ولا يأخذ من الغني وهو أصح من ذلك، وذلك يضعف الثلاثة بالنسبة إلى ما لم يدخله ثأويل، انتهى.

قال الثوري في الشرح النافع: ولما ما في أبي داود والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مثله شري»، رواه شعاعه وقال: صحيح على شرطهما، انتهى.

(الغاز في سبيل الله) هذا أحد التفسير في قونه تعالى في الصدقة «وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فإن السامي هو العزو والجهاد، وقال ذلك وجمهور الفقهاء، وقال ابن حبل: هو الحج، قلت: وبالأول فإن أبو يوسف وبالكسائي فإن محمد، كما في «البدل»<sup>(٢)</sup>.

وفي التبيين<sup>(٣)</sup> في سبيل الله عبارة عن جميع القرب فيدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخير، إذا كان محتاجاً، قلت: تكر المراد ههنا هو الأول لتفيد الحديث بعم في سبيل الله.

والجملة أن ههنا اختلافين، الأول: في أن المراد سبيل الله المطلق في

(١) «معرفة الصحاح» (١/١٧١).

(٢) انظر: «فصل المجهول» (٨/١٧٢).

(٣) (١/٢٤٢).

الآية الحاج أو أفاري، والثاني أن الاستثناء في الحديث عن المعني أو المستثنى مفيد بالتفريق وإطلاق المعنى عليه مجاز باعتبار ما كان.

قال المناجي<sup>(١)</sup>: لا بأس أن يعطى من الزكاة للمعاني وإن كان مع ما تنبيه، وإن لم يأخذ فهو أفضل، هذا قول مالك، به قال شافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعطى للفاري المعني شيء من الصدقة ولا يحل له أخذها، انتهى.

قلت: وذلك لأشراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريباً، وتقام أيضاً أن هذه الرواية لا تقاومها، وعلم تأخير التسليم فتجيبه ما في دليلنا<sup>(٢)</sup> إذ قال: وأما استثناء الفاري لمحمول على حال حدوث الحاجة، ومما غلب على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة، وهو أن يكون عنيماً، ثم تحدث له الحاجة... إلى آخر ما يسط.

وفي شرح الإحياء: قال أبو حنيفة - رضي الله عنه - هذا السهم مخصص من خمس خاص من الغنم، وهو الفقير الذي قطع ماله، وبه خبر في مسرقة، وبه قال أبو يوسف، هو المفهوم من اللفظ عند الإحلال، ولا يصرّف إلى أغناء المرأة، واختاره الشافعي، وقال الإيجابي: هو الصحيح، وقال الإقناني: هو الأشهر والمختصر عليه، واستدل عليه بحديث سعد، وقال: ما قيل: إن الفقراء في حديث سعد عنت واحد كما قيل: إن الجوزي غير صحيح، فإن ذلك انقضاء مقام إرسان اليان لأهل اليمن وعليهم، ثم يسط في تقرير أن المناط في الأصناف الثمانية غير العمل بالفقر.

ثم قال: وما استدل به أصحاب شافعي من الحديث المذكور، أي

(١) المستثنى (١٥١/٢).

(٢) منافع المراجع (١٥٥/٢).

أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهِ . . . . .

حديث الباب. فالجواب عنه من وجوه. قيل: إنه لم يثبت، ولو ثبت لم يفر قوة حديث معاذ، فإنه اشق عليه الله. ولو توفى ثبوته ترجح حديث معاذ مائة مائة، وما روى شيخ مع أنه دونه الأول عند غيره حيث قد أخذ له بأن لا يكون له شيء من الثبوت، ولا أخذ من الشيء وهو أعلم من ذلك، وذلك يصحف الدلالة مائة إلى ما لم يدخله. انتهى.

أَوْ لِعَامِلٍ عَلَيْهَا: أي على الصدقة قال تعالى: ﴿وَالْمُتَّيِّبِينَ كُلُّبَانًا﴾ قال الكاساني: هم الذين يصيبهم الإمام لحياته الصدقة، وقال أيضاً: الساعي هو الذي يسعى في الخصال ليأخذ صدقة العراشي في أماكنه، والعاشر: هو الذي يأخذ الصدقة من الخارج الذي يمر عليه، والعصاف: اسم جسر، انتهى.

وقال العيني<sup>(١)</sup>: اتفق العلماء على أن العامل على الصدقات هم الشعاة المعلومون، فحق الصدقات رؤسهم لا يستحقون، على قبضها جزءاً منها معلوماً شيئاً أو لغيره، وإنما له أجر عمله على حسب اجتهاد الإمام، انتهى.

قلت: ومنها عدة أبحاث:

الأول: ما حكى العيني عليه الاتفاق أن العامل لا يستحق جزءاً معلوماً، وكذا حكى عليه الإجماع البصاص في الأحكام القرآن، فقال: لا نعلم خلافاً بين الفقهاء، وأنهم لا يعطون الشيء وأهم يستحقون منها بقدر عملهم، انتهى.

واختلفت بقية المذهب في ذلك، قال الكاساني<sup>(٢)</sup>: اختلف فيما يعطون، قال أصحابنا: بعضهم الإمام كفايتهم منها، وقال الشافعي: بعضهم الثمن. ثم ذكر دلائل الفريقين، وكذا حكى الخلاف غيره، والمصواب، كما في سنن الشافعية: أن العامل عدل من استثنى من النسبة بين الأصناف السابعة،

(١) مسند شافعي، (١١٧/٢)

(٢) نظم معاني الشافعية، (١١٧/٢)

ففي «الروضة»: يجب على الإمام تعميم الأصناف والتسوية بينهم وإن تفاوتت حاجاتهم، إلا العامل فيعطى قدر أجره عمله. انتهى. وهكذا في «شرح الإفتاح» وغيره.

قال الفزالي في «الإحياء»<sup>(١)</sup>: العاملون هم السعاة، ولا يزداد واحد منهم على أجرة العثل، فإن فضل شيء من الشئ عن أجر مثلهم زد على بقية الأصناف، وإن نقص كمل من مال المصالح. انتهى.

وهكذا عند الحنابلة في «نيل المأرب»: يعطى للجميع من الزكاة بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته. وفي «الشرح الكبير»: يعطى العامل وإن كان غنياً لأنها أجرته فلا تنافي الغنى، ويدفع للعامل ويدفع له جميعها إن كانت قدر عمله. انتهى.

وفي «الدر المختار»<sup>(٢)</sup>: ويعطى بقدر عمله ما يكفيه، وأعوانه بالوسط، لكن لا يزداد على نصف ما يقبضه.

والبحث الثاني: بعدما علم من الاتفاق على أنه يعطى بقدر عمله اختلفوا فيما يؤخذ به من المال الذي جبا، وعلم مما سبق أنه لا يزداد على النصف عند الشافعية، فلو احتج يؤخذ من ماله المصالح، ولا يزداد على النصف عند الحنفية، ويجوز إصطاه الكل أيضاً عند المالكية<sup>(٣)</sup>.

والبحث الثالث: بعد اتفاقهم على أنه يعطى ولو غنياً لعماله، اختلفوا في العامل الهاشمي، قال الطحاوي: كان أبو يوسف يكره ذلك إذا كانت جماعته

(١) «إحياء علوم الدين» (١/٢١٢).

(٢) (٣/٣٣٧).

(٣) في «الاستبصار» (٩/٢٠٤): وليس للعامل على الصدقات ترفية فُسْة إلا على قدر ما يرى الإمام.

منها، وخالفه فيه آخرون فقالوا: لا بأس أن يجعل منها للهاشمي؛ لأنه يجعل على عمله، وذلك قد جعل للاعتناء، قال العيني: أراد الضاحي بقوله: آخرون ماذكاً وهاشمي في قول وأحمد في رواية ومحمد بن الحسن، فأنهم قالوا: لا بأس أن يكون العامل هاشمياً، ويأخذ عمله منها؛ لأن ذلك على عمله، انتهى.

قلت: والمرجح عند الجمهور هو الأول، ففي الدر المختار<sup>(١)</sup>: يعطى عامل ولو غيباً لا هاشمياً، وكذا استثنى الهاشمي من العامل في الشرح الكبير وفي حاشية شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>، وبشرط به أن لا يكون هاشمياً ولا مهنياً ولا مولى له، وكذلك قيد في نيل المأرب وغيره العامل بغير ذوي القربى، وفي الشرح للإحياء: المعتمد عند أحمد عدم صحة تولية الهاشمي واختاره من الكمال في إصلاح الإيضاح، انتهى.

وفي النسخ<sup>(٣)</sup>: ظاهر قول الحرفي أن ذوي القربى يُفَضَّلُون الصدقة وإن كانوا غائبين، وذكر في باب قسم الفيء والصدقة ما يدل على إباحة الأخذ بهم بمال، وهو قول أكثر أصحابنا؛ لأن ما يأخذونه أجر، فحاز لهم أخذهم، ولنا حديث أبي رافع، وما روى مسلم أنه أجمع ربيعة بن الحارث والعاص بن عبد المطلب، الحديث، سيأتي بيانه.

وفي شرح الإحياء أيضاً: قال أصحابنا: ما يأخذه العامل أجرة على عمله وليس من الزكاة، ولذا يأخذ وإن كان غيباً إلا أن فيه شبهة التصنف، فلا يأخذ العامل الهاشمي تنزيهاً لقراءة الرسول ﷺ عن شبهة الوسخ، والنهي لا يوازيه في استحسان الكرامة فلم تعتبر الشبهة في حقه.

(١) (٢٣٤/٢).

(٢) (٣٦٦/٢).

(٣) (١١٦/٤).

وقال الثوري، في شرح الآية: وليس ما بأعزاء أجرة، لأنها لا تكون إلا على عمل معلوم ومدة معينة، ولا صدقة لأنه يأخذ وإن كان غنياً، ويحل به إيمانه بالإجماع، لكن فيه شبهة الصدقة فلم يجر أخذها لمعامل الهاشمي صيانة لقرابته عليه السلام عن أوساخ الناس، انتهى.

قلت. وقد ورد النهي من استعمال الهاشمي نكاحاً عبد أبي ذر<sup>(١)</sup> عن أبي رافع: أذ النبي صلى الله عليه وآله بعث رجلاً على الصدقة من بني محزوم، فقال لأبي رافع: صحتي، فإنيك نصيب منها، قال: حتى أتني النبي صلى الله عليه وآله سأله، فأناه فسأله. فقال: مولى القوم من أنفسهم، وإن لا نؤجل لنا الصدقة، انتهى قال الثوري<sup>(٢)</sup>: روى الترمذي، وصححه والنسائي وأحمد وابن حبان في صحيحه وصححه الحافظ، انتهى.

وروى مسلم وأبو داود وغيرهما، أنه اجتمع ربيعة بن الحارث والعباس بن عبد المطلب فقالا: والله لو بعشنا هذين الغلامين، أي عبد المطلب بن ربيعة، والفضل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فكلماء، فأمرهما على هذه الصدقات، فأدبا ما يؤدي الناس، وأصدبا ما يقصيب الناس، فبينما هم في ذلك إذ جاء علي - رضي الله عنه - فقال: لا والله لا يستعمل أحداً، الحديث. وفي آخره قوله صلى الله عليه وآله: إن هذه الصدقة إنما هي أوساخ الناس، وإنما لا نحل لمحمد وأذن محمد.

والربيع: ما في شرح الإحياء وغيره، هل يجوز أن يكون التعامل كمرأة عن الإمام أحمد فيه روايتان، وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي: لا يجوز وإن الإسلام شرط في العاص، قال يحيى بن محمد: ولا أرى أن مذهب أحمد في إجازة أن يكون الكافر على عمل الزكاة على أنه يكون عاملاً عليها، وإنما أرى

(١) استن في داود (٢/ ٩٢٢) رقم الحديث (١٦٥٠).

(٢) معرفة الصحابة (١/ ١٩٩).

أن إجازة ذلك إما هو على أن يكون سواً لها، وتعد ذلك من الممن النسي بلائها مثله انتهى.

فإن الموقوف<sup>(١)</sup> : جعلته أنه يجوز للمعامل أن يأخذ بماله من الزكاة، سواء كان حراً أو عبداً، وظاهر كلام المحرقي يجوز أن يكون كافراً، وهذه إحدى الروايتين عن أحمد؛ لأنه تعالى ذال: ﴿وَالْمَسْكِينُ عَلَيْهِ﴾. وهذا لفظ عام يدخل فيه كل عامل على أي صفة كان، ولأن ما يأخذ على العمالة أجرة على عمله، فلم يمنع من أخذه كسائر الإجازات، والرواية الأخرى: لا يجوز أن يكون العامل كافراً، لأن من شرط العمل أن يكون آمناً، والكفر يناقض الأمانة، انتهى.

والخامس: ما قاله الجصاص: أن نصب السعاة يدل على أن أخذ الصدقات إلى الإمام، وأنه لا يجوز أن يعطي رب الماشية صدقتها الفقراء، فإن فعل لأخذها الإمام ثانياً وتم بحسب له بما أتى، وذلك لأنه لو جاز لأرباب الأموال أدائها إلى الفقراء لما احتج إلى عامل لجبايتها فيضر بالفقراء والمساكين، فدل ذلك على أن أخذها إلى الإمام، وأنه لا يجوز له إحطائها بالفقراء انتهى.

يرسب في البدائع<sup>(٢)</sup> الكلام على أن للإمام المطالبة بأداء الواجب من السرائر والأموال الظاهرة. فقال: أما بيان من له المطالبة بأداء الواجب، فالكلام فيه يقع في موضعين: بيان من له الولاية، وبيان شرائط ثبوت الولاية، وبيان المندوب، أما الأول فمال الزكاة نوعان: ظاهر وهو العواشي ونحو الذي يمر به المتاجر على العاشر، وضمن: وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها، أما الظاهر فللإمام ونوابه، وهم المصدقون من السعاة والعشار ولاية الأخذ في العواشي والأموال الظاهرة.

(١) المبني (١/١٠٧)

(٢) (١٥/٢)



والذي قبل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع، وإشارة الكتاب، أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ ثَمَرِهِمْ مَصَدَّقَةً﴾<sup>(١)</sup>، وأما السنة فإنه ﷺ كان يبعث المصدقين إلى أحياء العرب والبلدان لأخذ تصدقات من الأنعام والمواشي في أماكنها، وعلى ذلك فعل الأئمة من بعده من الخلفاء الراشدين، وكنا المعلنين إذا مر به التاجر على الماشر كان له أن يأخذ في الحملة، لأنه لما سافر به، وأخبره من المعلنين صار طاهراً، والتحق بالسوانم.

وهذا لأن الإمام إنما كان له المطالبة بزكاة المواشي في أماكنها لمكان الحماية، لأن السواني في البراري لا تكون محفوظة إلا بحفظ السلطان وحمايته، وهذا المعنى موجود في مال زمر به التاجر على الماشر، فكان كالسوانم، وعلى إجماع الصحابة، فإن عمر - رضي الله عنه - نصب المستشار، وقال لهم: حددوا من المسلم ربع العشر، ومن النسي نصفه، ومن الحربي العشر، وكان ذلك بحضور من الصحابة، ولم يقل أنه أنكر عليه واحد منهم فكان إجماعاً، وروى عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب بذلك إلى عماله، وقال: أحبرني بهذا من سمعه من رسول الله ﷺ.

وأما الباطن الذي يكون في المصير، فقال عامة مشايخنا: إن رسول الله ﷺ طالب بزكته وأبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - طاباء وعثمان - رضي الله عنه - طالب ومائناً، ولما كثرت أموال المسلمين، ورأى أن في تبعها حرجاً على الأمة، فأنصر الأداة إلى أرباب الأموال، وذكر أسر منصور الماتريدي المبرقندي لم يلفت أن أنشئ ﷺ يمت في مضاربة المسلمين رقاه الورق وأموال التجارة، ولكن الناس كانوا يعطون ذلك، ومنهم من كان يعمل إلى الأئمة فيقبلونها، انتهى منحصراً، وسبأني شيء من ذلك في صدقة العطر.

(١) سورة التوبة: الآية ٣٠.

او بخارم،

أو الغارم قال الفزقاني<sup>(١)</sup>: أي مدين بشروط في الصروع، انتهى.  
والمختلف قول مالك - رضي الله عنه - في الغارم كما حكى الناجي، وفي  
«الأنوار الناطقة» من مروج المعانيك، والغارم هو المدين الذي ليس عليه ما  
يؤتي به دين العرباء من الأدبيات الذي يتحاصرون فيه، فيعطى من الزكاة شروط  
تكون مستساخراً غير هاشمي، انتهى.

ولرب منته ما في الشرح الكبير . وفيه أن استدان في مصلحة شرعية لا في قصد كسب حرم وقمار ، ولا إن استدان لأحد الزكاة كان يكون عنده ما يكفيه توسع في الإغراق بالندين لأجل أن يأخذ منها ، فلا يعطى منها إلا أن سوب ، وإلا يعطى الثمانين إن أعطى ثوب الدين ما بيده من الثمن . وفصل عبر العبد ثم بحث عنه غيره . انتهى .

وفي غير الجوارب وغيره: الحارم ضمرته، الأول: من مبادئ الإصلاح بين الناس أو تحصيل إتلاف أو نهياً عن غيره، فيأخذ منها ويرمى مع غس، والثاني: من نداس لغصب، في أمر ميا- أو محرم وتاب وأعقب - أي يأخذ بالضعف، انتهى.

وفي مروج الذهبية الخازن ثلاثة أقسام الأول من ندامن لتكوين فئة  
بين طامعين لم يقبل لم يظهر خاتمه فتدخل النخبة لتكفي للفتنة لبعض من  
الرفقاء ما يقتضي به دينه ولو غلبا عليه كما في هذه المكمرة

والثاني: من تلاميذ أئمة دار عبادة في مباح، هي عطى من أركانه وت  
الحاجة، لأن بحال الدين ولم يقدر على إقامته

والثالث: من تدابير تضامه، فيك ضمني بإذن المضمون ثم يعطى من الركة  
إلا أن غير مع الأصل، فإن ضمني لا إفته لم يعط إلا أن أعبر وإن لم يعبر

4572 (4) 1992

أَوْ لِرَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِسَالِيَةٍ، أَوْ لِرَجُلٍ لَهُ جَارٌ مِسْكِينٌ، فَتَصَدَّقَ عَلَى الْمِسْكِينِ، فَأَهْدَى الْمِسْكِينُ لِلْعَبْدِ.

الأصيل، انتهى ما في الأنوار الساطعة<sup>(١)</sup>، وفي الهداية<sup>(٢)</sup>: الغارم من لزمه دين ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه، انتهى.

(أو لرجل) عني (تشرعها) أي الزكاة من الفقير - ولا تفرق عند الجمهور في شراء صدقته أو صدقة غيره، وتفرق بينهما جماعة.

قال المؤلف<sup>(٣)</sup>: ليس لمخرج الزكاة شراؤها من صاوت إليه، روي ذلك عن الحسن، وهو قول قتادة ومالك، وقال أصحاب مالك: إن اشتراها لم ينقض البيع، وقال الشافعي وغيره: يجوز لتحديث الباب، ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه - أنه قال: حصلت على فرس في سبيل الله، التحديث منفي عليه، وفيه قوله ﷺ: «لا تبتعه ولا تعد في صدقتك»، وأجاب عنه من أباحه، باحتمال أنه كان جباراً في سبيل الله، وباحتمال أنه يعطيه رخصاً، كما صياني مفصلاً في مابه.

(بعاله) وليس هذا من باب دفع الصدقة إليه إلا مجازاً، وإنما الصدقة قد بلغت محلها، بدفعها إلى الفقير (أو لرجل) عني (له جار) ليس بقيد احترازي، بل على سبيل التمثيل (مسكين) المراد به ما يشمل الفقير أيضاً (فتصدق) بناء المجهول (على المسكين) بشيء (فأهدى) أي أهدى ذلك الشيء (المسكين) بالروح (للعتي) وهذا أيضاً كأنني قبله يحزن للعتي، لأن الصدقة قد بلغت محلها، وقد قال النبي ﷺ في قصة برة: «هو لها صدقة ولنا هدية».

(١) (ص: ١٨).

(٢) (٢٠٥/١) ط. العهد.

(٣) «المعي» (٢/٦٥١).

قال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات، أن ذلك لا يكون إلا على رغبة الاجتهاد من الوالي. فأي الأصناف .....

وهذا كله في صدقة الواجب، أما صدقة التطوع فهي بمنزلة الهدية نحل للفقير والفقير<sup>(١)</sup>.

(قال يحيى: قال مالك: الأمر عندنا في قسم الصدقات)، في من يعطي من لأصناف الشدابة ومقدار ما يعطى (أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالي) أي الخليفة أو نائبه، ولا يلتزم تعيين شيء مقدراً، كالشئ والنسب لشرح سبعة محصور (فأي) بند المياه والإحقة (الأصناف) من المذكورين في آية الجسداء، وهي قوله عز اسمه: ﴿إِنَّمَا أَصْلَحْتُ لِشُعْرَاءٍ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَغْرِبِينَ عَلَيْهَا وَالْوَلَقَةَ فَلَوْ لَمْ يَكُنِ فِي الزَّكَاةِ وَالْمَغْرِبِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيُّ سَبِيلٍ قَرِيبَةً يَكُنْ أَقْرَبُ وَأَقْرَبُ عَلَيْهِمْ حَسْبُهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

رحمهم بعضهم في قوله:

صرفت زكاة الحسن لِمَنْ لا بدأت بي      وإني لها المحتاج لو كنت تعرف  
ففقير ومسكين وغارٍ وعامل      ورثت سبيل وغارٍ ومؤلف  
تذا في الأثر<sup>(٣)</sup>، وشرح الإفتاح<sup>(٤)</sup>.

وأجاد شيخ من أئمة الدهوي في بيان العصارف فقال: عصارف الزكاة شدة، التفتير: وهو عند الشافعي من لا مال له ولا جرفة نفع موقفاً، وعند أبي حنيفة: من له أدنى شيء، وهو ما دون النصاب أو قدر نصاب غير تام، وهو مستغرق في الحاجة، والمسكين: وهو عند الشافعي من له مال أو جرفة

(١) امر بشرح الزكوات، (١٦٥/١)

(٢) سورة الغنة: الآية ٩٠.

(٣) (ص: ١٠٦).

(٤) (٢: ٨٠/٢) وفيه: إني أنا المحتاج.

ولا يخفى، وعند أبي حمزة: من لا شيء له فبحسب الحاجة إلى المعاشة لقوته. والمامل: له مثل عمله سواء كان فقيراً أم غنياً، وعليه أهل العلم.

قال الشيخ: والمؤنة لطلبهم فسمان: من أسلم دينه ضعيفة، أو اه شرف يتوزع بإعطائه إسلام غيره، فيعطون من الزكاة على الأصح من مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة: سقط سهمهم لطلبه الإسلام.

وفي «البيان»: عسى ذلك انعقد الإجماع، قال ابن همام<sup>(١)</sup>: أي إجماع الصحابة في خلافة أبي بكر - رضي الله عنه -، فإن عمر ردهم، ثم ذكر القصة والرفاق: هم المكاتبون عند الشافعية والحنفية.

والخادم: عند الحنفية من لزم ديناً ولا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه، أو كان له مال على الناس لا يمكنه أخذه، وعند الشافعية فسمان: من استدان لنفسه في غير معصية، والأظهر اشتراط الحاجة، أو استدان لإصلاح الدين، ويخفى مع الغناء، وسبيل الله: عزة لا في، لهم يشترط فقرهم عند أبي حنيفة، وعند الشافعي: يعطون مع الغناء، وابن السبيل: الغريب المنقطع عن ماله عند أبي حنيفة، ومنشئ سفر أو مجتاز، له حاجة عند الشافعية، وشروط هؤلاء لأصناف الإسلام عند أهل العلم، اهـ.

قلت: ومثلك المتاملة في ذلك ينحصر من ممتلك الشافعية، وأما عند المالكية ففي الأئوز الساطعة<sup>(٢)</sup> من ممتلكات المالكية: الفقير عندهم من يملك شيئاً لا يكفيه عمله ولو ملك نصيباً، والمساكين من لا يملك شيئاً فهو أمواج من الفقير، والعامل كالمساعي والنجاني والقاسم والكاتب والحاشي الذي يجمع أرباب الأموال إلى الساعي.

(١) انظر: «فتح القدير» (٦٠١/٢) وفيه: (فإن عمر ردهم . إلخ).

(٢) انظر: «الأئوز الساطعة» (ص ٤٠٦).

كأنك فيه الحاجة والعدة. أو أثر ذلك الضعف، فذكر ما يرى في  
وعسى أن يستقل تلك إلى الضعف .....

والمؤنة فله كالمز يعطى لئلا يفتقر، وفي: مسلم قريب العهد بالإسلام  
يعطى ليتمكن من الإسلام، وترقى المؤمن يشتري من الزكاة لأجل النور.  
بشرط أن يكون خالفاً من شوائب الحريه، فلا يصح عتق العبد وملكه كتاب  
وتحرره، والعبد المدين الذي ليس عنده ما يوفى به دينه، والمجاهد في  
سبيل الله يعطى ولو حياً على المشهور، وسبيل: الحبيب المتطوع يعطى  
بشرط الاحتياج، انتهى

قلت: وفي الشرح الكبير: المشهور من المذهب المتطوع بهم المؤنة  
قلوبهم بحز الإسلام، والسرور بهم الكثرة المرحى بسلامهم، وأما المؤمن  
قريب العهد، فيأتي لم يسبح.

وقال المؤلف: الأصناف الإسلامية التي سبى الله تعالى أحكامهم كلها  
دقية، وبهذا قال النجاشي والنزهي، وقال الشعبي ومالك والشافعي: انقطع  
سهم هؤلاء قلوبهم بعد رسول الله ﷺ، وقد أمر الله تعالى بالإسلام وأعاد عن  
أن يأت عليه رجال، فلا يعطى شركاً ثانياً، وقد روي هذا عن عمر - رضي الله  
عنه - ولنا كتاب الله وسنة رسول الله.

كأنك فيه الحاجة) بأن يكرهوا أن يفتقر من غيرهم (والعدة) أي كانوا كثير  
عدداً وأقل مراتب (الزكاة) أي المحبوب (تلك الصف) والإشارة إلى صوبين، أن  
يعطى صنف الحنفية الأكثر، ويعطى غيرهم الأقل، أو يعطى صنف الحاجة  
الجميع. ولا يعطى غيرهم شيئاً (يقدر ما جرى الوالي) أي يقدر الإتيان على  
حسب رأي الوالي.

(وعسى أن يستقل تلك) أي الإتيان والعدة لأجل الحاجة (إلى الصف

الآخر بقدر عام أو خاصين أو أعوام، فيؤخذ أهل الحاجة وأهل الحاجة  
حينما كان ذلك. وعلى هذا أدركت من أناس من أهل العلم.

الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام لأن السنة والحاجة لا تبقى على حال  
واحدة، بل يتقل من قوم إلى قوم، وتلك الأيام تداولها بين الناس (وهوذا)  
الإمام أهل الحاجة، والعدد حينما كان تلك أي الحاجة والعدد، وفي الشيخ  
المصري: حينما كانوا أي أهل الحاجة

(وعلى هذا) القول (أدركت من أناس من أهل العلم)  
بيان لغز.

وفي الحاشية عن المصنف: وهو قول أبي حنيفة وأحمد حيث يحوز  
صرفها عندهم إلى صنف واحد، وقال الشافعي: رضي الله عنه - يجب  
استيعاب الأصناف الثمانية المذكورة في القرآن في التسمية إذ كان هناك عامل،  
ولا فاستيعاب السبعة، ويجب التسمية بين الأصناف لا بين أحد الأصناف،  
كذا في الزمهاج. قال الذهبي: واختار بعض أصحاب جواز صرفها إلى  
صنف واحد، كما هو قول الثلاثة الباقية، انتهى.

وقد قال حنيفة وابن عباس: إذا وضعها في صنف واحد أجزأه، قال  
ابن عمر: ولا أعلم لهما مخالفا من الصحابة، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الموفق<sup>(٢)</sup>: وإن أعطاهما كلها في صنف واحد أجزأه إذا لم يخرجه  
إلى غنى، وهو قول عمر وحذيفة وابن عباس، وبه قال سعيد بن جبير والحنس  
والشافعي وعطاء، والله ذهب الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي، وروي عن  
الشافعي: إن كان الثمن كثيرا يحتل الأصناف فسمه عليهم، وإن كان قليلا حاز  
وصعه في صنف واحد، وقال مالك: ينحرى مريض الحاجة منهم، ويشهد

(١) شرح الزرقاني (٢/١١٤)، وأما: (الاستيعاب) (٢/٢٠٤).

(٢) (الاستيعاب) (٢/٢٠٤).

لأول فالأول، وقال عكرمة والمتأمن: يجب أن يقب ركعة كل صنف من ماله على الصنفين من الأصناف الستة، وروى الأثرم عن أحمد كنفك، وهو اختيار أبي بكر.

وساء قوله يبيح لمعاده فيؤخذ من أغنيائهم وتروا في فقرائهم، فأحبر برؤ حسنها في الفقراء، وهم صنف واحد، ولم يذكر سواهم، ثم أتى بعد ذلك ما، فحمله في صنفين سوى الفقراء وهم الصنفان: الأقرع بن حابس وعيينة بن حصي وغيرهما، قسم فيهم الذهبية التي بعث بها علي من البحر، وفي حديث سننه من صحر النبطي: أنه أمره بصدقة قومه، وهو وحيد صريح، إنى جميع الأصناف، لم يجوز دفعها إلى واحد، والآية أريد بها بيان الأصناف، الذين يجوز لهم الدفع.

وفي البرزخ الترمذي<sup>(١)</sup>: ويجوز صدقة إلى صنف واحد، لقوله تعالى: **فَرِيقٌ تَحْقِقُهَا وَفَرِيقٌ آخَرٌ فَرَّقَ آخَرُ خَيْرٌ لَّكُمْ**<sup>(٢)</sup>، والحديث معاذ حين بعث النبي ﷺ الحديث. وفيه: **الْفَرَقُ عَنِ فَقَرَائِهِمْ**، وتفق عليه، فلم يذكر في الآية والخبر إلا صنف واحد، ويجوز الانفصال على إسناد واحد، لأنه عليه السلام أمر بني زريق بدفع صدقاتهم إلى سلعة من صخر، ودار لفيضة، وأنهم يا فيضة هي ثابثة الصدود فأسر تلك بها، انتهى.

وخالف النجاشي في أحكام القرآن<sup>(٣)</sup>: روى أبو داود النخعي سننه إلى علي وابن عباس قالوا: إذا أعطى الرجل صنفاً واحداً من الأصناف الثمانية أجزأه. وروى مشكك عن عمر بن الخطاب وحديفة، وعن سعيد بن حبيب

(١) (١٠٤/٢).

(٢) سورة الفرقة الآية ٩٧١.

(٣) (١٣٩/٢).



وابراهيم وعمر بن عبد العزيز وأبي العباس، ولا يروى عن الصحابة بخلافه، فصار يحدّث من السنة لا يجمع أحداً بخلافه لظهوره واستغنائه عن غير خلاف ظهر من أحد من أئمة الهدى عليهم السلام، وروى الترمذي بسنده عن ماذن بن حبان أنه كان يأخذ العروض في الرقعة، ويحفظها في صنف واحد من الناس، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزهري ومالك بن أنس - انتهى - ثم سقط الكلام على الدلائل، وذكر الآيات والروايات التي تقدمت وغيرها.

وفي المباحث<sup>(١)</sup> وفي السنة المشهورة وإجماع الصحابة وعمل الأئمة إلى يومنا هذا، والاستدلال: أولاً السنة فحديث محمد الجذكو: «وحدثني أبي سعد الخفري أنه قال: بعد علي رضي الله عنه - وهو باليمن إلى النبي ﷺ منعة في نراجه، فقاموا، فقام النبي ﷺ بين الأيمن من سبابس وثلاثة آخر، وقامت قرش والأصابع، وقالوا: نعم من عند محمد، فقال النبي ﷺ: «إني أنا أنقيم» ولو كان كل منة مضمومة على التمام بطريق الاستحقاق، - دفع النبي ﷺ المنة إلى المؤلف فترجم دوداً خرمهم.

ثم ذكر الإجماع وعمل الأئمة والاستدلال، وأخرج ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> أن أبا جعفر أخرج القصة إلى صنف واحد، منها من عمر - رضي الله عنه - أنه كان يأخذ العرش في الصلاة، ويعصيه في صنف مما سوى الله تعالى.

وقال الحافظ في البداية<sup>(٣)</sup> في الإصدار على صنف واحد هو مروى عن حماد وابن عباس، أما حديث عمر فأخرجه ابن أبي شيبة، وزائدة منقطع، وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبيه وأبو حنيفة وأبو جعفر - رضي الله عنه - وقصته بذلك، وزائدة حماد، وهي الساب عن حنيفة وسعيد بن جبير وزائدة والنخعي

(١) فتاوى الصانع، ١/١٦١.

(٢) (ص ٢٠٥) ط ١.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ قَرِيبَةٌ مُسْتَقَدَّةٌ، إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ.

(١٨) باب ما جاء في أخذ الصدقات وتشديد فيها

٣٠/١٩٦٦ - (حدثني يحيى عن مالك: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ

الصَّدِيقَ قَالَ: لَوْ مَنَعُونِي .....

وَأَبِي إِبْرَاهِيمَ وَمِيعُونَ بْنِ مِهْرَانَ وَكَذَلِكَ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَتَّى يُرَى عَيْدٌ بِدَفْعِ السَّيْرِ يُخْرِجُ الْإِمَامُ الَّذِي أَنْتَبِهُ مِنَ الدَّعْوِ لِلْعَدْلَةِ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعْدٍ، بِمَقْعَدٍ سَلَّمَ مِنْ صَخْرٍ حِينَ خَافَ أَنْ لَا يَصْدُقَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ وَاحِدٌ، أَنْتَهَى.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ قَرِيبَةٌ مُسْتَقَدَّةٌ) يُرَى لِمَا يُعْطَى الْعَامِلَ حَقٌّ مُقَيَّنٌ إِلَّا عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ أَنَّهُ يَجْرِي فِي مِثْلِهِ، فَيُرَى عِنْدَ سَعْيِهِ وَفَرَمِهِ وَمَشَقَّتِهِ وَيَسْرَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ، وَتَقْدِمُ قَرِيبٌ لَهُمْ "بِمَعْنَى" عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ لَا يَعْطَى حُرَّةً مَعْلُومَةً، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى قَدَرِ عِلْمِهِ.

(١٨) ما جاء في أخذ الصدقات أي - استيفائها - وتشديد فيها

أي في أمراء الصدقات من التوفى عن استعمالها لمن ليس بمصدقها من الأغنياء وغيرهم

٣٠/١٩٦٦ - (حدثني يحيى عن مالك: أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ)

وَالْحَدِيثُ مَشْهُورٌ وَصَحَّ الشَّيْخُونَ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُمَا مِنْ طَرِيقِ الزَّهْرِيِّ عَنْ عَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَسَاةٍ أَنَّ أَبَا حُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا تَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ (قَالَ: لَوْ مَنَعُونِي

(١) أَخْرَجَهُ تَعْمَارِيُّ فِي: ٢٤ - كِتَابِ الزَّكَاةِ: ١ - بَابِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، وَاسْتَنْمَ فِي:

١ - كِتَابِ الْإِيمَانِ: ٨ - بَابِ: أَمْرُ بَقَاةِ النَّاسِ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ (حَدِيثُ ٣٩).

بجملته

عقلاً) قال الحبيب<sup>(١)</sup> : أحلف العبداء فيها فديماً وحديثاً، فذهب جماعة منهم إلى أن العبداء بالعقل زكاة عام، وهو مدفوع في السنة ذلك، وهو قول الكشاف والدرر بن شعيل وأبي عبد ربه من أهل بغداد، وهو قول جماعة من الفقهاء.

قال الشيخ<sup>(٢)</sup> : يقال : أحد المصدق يحتل هذا العام، إذا أخذ منهم صدقته. وفي نسخة لا شيء داوم. فإن لم يعبده معسر من العتق : العقل صدقة سنة. وذهب كثيرون من المحققين إلى أن العبداء في الحبل الذي يحتل به النسيء، وهو محكي عن الإدم مائة وأربع مئة وخمسة، وهو مأخوذ مع التبريد، لأن علي صاحبها السليم، وإنما يقع فضله برياً منها. وفي حديث محمد بن مسلمة : أنه يعمل لأبيه مئة في عهد رسول الله ﷺ فكان يأمر رجله إذا جاء بالخمرية أن يأتي عقابها وقرانها، وهل معنى وجوب الزكاة فيه إذا كان من عروضة الشجرة، فيلج مع غيره فيها فيه نسيء، وقيل : أراد به شيء من ثمنه العتق فيضرب العقل مثلاً له. وقيل : كان من عادة المصدق إذا أخذ الصدقة أن يعهد إلى قول : بفتح القاف والراء، وهو النسيء الذي يقرن به من يعير به، مثلاً يشترط الإبل، فيقسم عند ذلك النسيء، وكل قريش منه عقلاً.

وفي الصحيح : أن قال : القلوب الغيبة، ويؤخر إلى وجهه وينقسم عن ما يكسبه القلوب. وقال : النسيء شعيل. إذ بلغ الإبل خمساً وعشرين وجبت فيها بنت محاضر من حسن الإبل فهو العقل، وقال أبو سعيد الخدري : كل من أخذ من الأموال والأصناف من الصدقة من الإبل والنعم والثمار من الحر ونسعه، فهذا كله في صفة عقل؛ لأن النسيء عمل به عند السلطان، وعقل عنه الإثم تأتي بطلبه الله تعالى به، انتهى معنصر برياد.

لِيُجَاهِدَهُمْ عَلَيْهِ .

وفي «هامشي أبي داود» عن «معرفة الصمود» للتسيوطي : قال السمرقاني : إذا أخذ المتصدق أعماني الإبل أخذ عقالا ، وإذا أخذ أثمانا قبل أخذ نفقا ، قيل : أراد ما يساوي العقل من حقوق الصدقة ، وفي «البدل»<sup>(٢١)</sup> عن «القاري» : قال الشنوي : ذكروا فيه رحمة ، أصحها وأقواها قول صاحب التحرير : إنه ورد مانعة ، لأن الكلام خرج معرج التصيق والتسديد ، فيقضي فله وحقارة انتهى .

قلت : وهذا ترجيح الأقوال عندي ، وإليه يظهر ميل الباسي<sup>(٢٢)</sup> إذ قال : وباحتمال عندي أن يكون قصد بذلك المبالغة في تتبع الحق ، وأنه لا يأخذ منهم إلا جميع ما كان يأخذهم رسول الله ﷺ ، وهذا كما يقول القائل في الشاة والله لا تركت منها شعرة ، ولا يترك بفلك الشعرة ، فإنه لا يمكن تتبعها ، انتهى .

وقيل : إن المراجع مكانه لفظ عناقا ، كما ورد في بعض الروايات ، وهو مختار البخاري إذ قال : وهو أصح . وإليه يظهر ميل أبي داود إذ أبدى عدة روايات ، ذكر الروايات وروى بكلا النقصين بطريق ، كما ذكر حصصها الشيع في «البدل» فالترجيح مشكوك .

(لِيُجَاهِدَهُمْ عَلَيْهِ) ولفظ أبي داود : «والله لو منعوني عقالا كانوا يؤذونه» إن رسول الله ﷺ لقائنتهم على منعه ، وروى الحنك في «الإكلیل»<sup>(٢٣)</sup> : عن عبد الرحمن الطعري ، وكانت له صيغة قال : سمعت رسول الله ﷺ إلى رجل من أشجع تنوخذ صدقته ، فأبى أن يعطيها ، فرد إليه المانعة ، فأبى ، ثم رده إليه الثالثة وقال : «إن أبي قاضرب عنقه» ، قال عبد الرحمن بن عبد العزيز : قلت

(٢١) انظر : «ميل اليهود في حل أبي داود» (٦٨/٦٠) .

(٢٢) انظر : «الخطبة» (٦/١٥٧) .

(٢٣) انظر : «مقدمة القاري» (١/٢٣٨) .



قال ترمذي: "رفعه أن لا دلالة من الحديث على كون ذلك الحرام حراماً، لأن القائل إذا أخذ على وجه الاستحسان، وأما ما لم يرد الاستحسان على من أن حراماً وهو الله عنه - غير مستحسن، فلا شك في حله، كما في حديث ترمذي أنه لما سئل، وأيضاً لا ينافي في استحقاقه، إذ لا ينكر أنه إلى حرام، وإنما هو تنبيه القائل من أن الحرام أو الحلال، وهذا لا شبهة له فيكون".

قال ابن عبد البر<sup>(٩٩٧)</sup>، محله عند أهل العلم أن القائل مقدر ليس من أهل التمسك بأحكام الله عني، ومطلوبه فاستثناءه إلا يستقيم به، وأما ما لم يرد أنه ينافي، وهذا ينافي الموضع، ولعله أعطى من ذلك، فبعد التمسك به، المرفوع الذي حمله في هذا الباب مستحقاً بصفته، لما حرم على من قصد شربه، كما لم يحرم على من لم يشرب من الماء الذي قصد به على شربه، وإنما هو عليه، فبعداً والمناجاة، وما يعلقه غيره - رضي الله عنه - ليس به حرام، لأنه سهلته بالشرب، ولا فائدة في قلعه، إلا ما خلفه في الموضع،

أنه

قلت: وحلهم له بحسن وجهين، أما أن قالوا سبغاً ومحوه بذلك، فالتشبيه بصفة طاهرة، وإن كان حبيبهم له لكونه من الماء، فبعد ترويضه، فبما في الصحيح<sup>(٩٩٨)</sup>، أن من شرب من الماء لم يضره، فبما لا يضره، فبما لا يضره، لأن الله تعالى لم يذكر تشبيهاً له، بل كان إباحة، فبما لا يضره.

(٩٩٧) ابن عبد البر (٩٩٧).

(٩٩٨) ابن عبد البر (٩٩٨).

(٩٩٩) الصحيح الترمذي (٩٩٩) في باب التمسك بأحكام الله عني.



قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ غَرَابِصِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَسْتَفْذِخْ الْمُسْلِمُونَ أَخَذَهَا، ثُمَّ سَقَا عَلَيْهِمْ جِهَادَهُ حَتَّى تَأْخُذَ بِهَا وَلَهُ.

١٦٨/٣٦٢ - وَحَقَّقْتُ فِي حَيْثُ مَدَّيْتُ أَنْهُ رَأَى أَنَّ عَامِلًا يُعْمَرُ فِي حَيْثُ الْمَدِيرِ، كَتَبَ إِلَيْهِ بِدُخْرٍ أَنْ يُجْلَى مَنَعَ وَكَانَ مَا بِهِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ نَسْرًا: أَنْ يَدْعُو.....

العصيان، وهو النوع من كل ما يحرمه فتاوى الفقهاء، والثانية: ورع الصالحين وهو الامتناع عما يتطرق إليه احتمال التحريم، وذكر المصنف في التناول بناء على الطاهر، والثالثة: ورع السفين وهو الامتناع عما لا يشبه في حقه، ذكر بحال من أدبه إلى محرم، والرابعة: ورع الصديقين، وهو الامتناع عما يتناول لعبر الله، وعلى غير مية النبوي به على عبادة الله، ثم سطر هذه الأوج نقد المسند.

أقول: مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَنْ مَنَعَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى (أَيَ حَقًّا مِنْ حَقُوقِهِ تَعَالَى أَيْ مَا كَانَ، وَقَدْ بَاحِيَ<sup>(١)</sup>)، يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِالْفَرِيضَةِ هِيَ الزَّكَاةُ خَاصَّةً، وَبِحَسْبِ أَنْ يَرِيدَ سَائِرَ الْحَقُوقِ الَّتِي يَكُونُ حُكْمُهَا حُكْمَ الزَّكَاةِ فِي ذَلِكَ (قَلَمَ يَسْتَفْذِخُ الْمُسْلِمُونَ أَخَذَهَا مِنْهُ، كُنْ حَقًّا) وَاجِبًا عَلَيْهِمْ جِهَادَهُ (أَيَ الْقِتَالُ مَعَهُ) (حَتَّى تَأْخُذَ بِهَا مِنْهُ) قَوْلُهُ: كَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ الْأَكْبَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِمَنْعِي أَرْضَهُ، وَأَمَعَ السَّيْمُونِ عَلَى تَصْوِيغِهِ، ثُمَّ إِذَا كَانَ السَّيْمُونُ مَرُفًا بِمَا يَسْلَمُ وَالْأَفْكَامُ إِجْمَاعًا.

١٦٨/٣٦٢ - (مَالِكٌ، أَنَّهُ يُلْفَهُ أَنَّ عَامِلًا) أَبُو بَسْمٍ (الْعَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) كَتَبَ إِلَيْهِ بِدُخْرٍ فِي كِتَابِهِ عَلَى حَسْبِ مَا يَنْبَغِي الْمَدِينِ وَأَنْوَالِي، مِنْ إِطْلَاعِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا بَحَثَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ، وَأَعَدَّ رَأْيَهُ فِيمَا بَرَأَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ (أَنَّ رَجُلًا مَنَعَ كِتَابَهُ فَكَتَبَ) عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (إِلَيْهِ) أَنِّي عَامِلُهُ (أَيَ دَعَا)

(١) مَدَّيْتُ (١٥٧)



قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَلَكَ مِائَةَ دِينَارٍ فَلْيَتَزَكَّهَا، فَإِنْ أَتَى عَلَى عَشْرَةِ دِينَارٍ فَلْيَتَزَكَّهَا، فَإِنْ أَتَى عَلَى عَشْرَةِ دِينَارٍ فَلْيَتَزَكَّهَا، فَإِنْ أَتَى عَلَى عَشْرَةِ دِينَارٍ فَلْيَتَزَكَّهَا».

### ١٩٠ - باب زكاة ما يخرج من سائر النجول والأعشاب

أَيُّ التَّرَكُّهِ (وَلَا يَأْخُذُ بِهِ) كَمَا سَمِعْنَا مِنْ هَذَا تَطَلُّفَ مَنْ فِي إِغْرَاءِ الرَّجُلِ الْمَسْعُ لِلرَّكَاةِ، وَيُجِبُّ بِهِ، وَيُجِبُّ لِحَالِهِ.

قَالَ: قِيلَ: ذَلِكَ أَيُّ غَيْرِ كُنْهِهِ (أَيُّ مَنْ) بِالتَّصْبِيبِ أَيُّ الصَّامِعِ مِنَ التَّرَكُّهِ (أَيُّ عَظْمٍ) فَلْيَتَزَكَّ ذَلِكَ (أَيُّ مَنْ) فَكَانَ ذَلِكَ وَكَانَ مَقْدَرُ أَيُّ تَرَدُّدٍ أَهْلُهُ أَوْ أَوْصِيَاءُ بِإِعْطَائِهِ الْغَنِيِّ عَمَلُ مَنْ فِي عَيْدِ الْعَرِيزِ (أَيُّ يَدْعُو لَهُ ذَلِكَ) أَيُّ إِعْطَاءِهِ (أَيُّ مَنْ) أَيُّ مَنْ كَانَ فِي حَالِهِ أَيُّ قَلْبِهِ (أَيُّ مَنْ).

قَالَ: مَنْ عَدَّ تَرَكُّهُ بِحَسَبِ أَنْهُ عِلْمٌ مِنَ التَّرَكُّهِ مَتَعَهَا مِنَ الْعَمَلِ تَوَنُّ مَتَعَهَا مِنَ أَهْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَدُّهُ مَتَعٌ بِمَتَعِ تَرَكُّهُ وَتَرَكُّهُ مَتَعٌ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ بِجَمَاعَةِ الْعَامِلِينَ الْمَدِينَةِ لَهَا إِلَى إِعْطَائِهِمْ فَكَانَ كَمَا ظَنُّوا، وَلَوْ صَحَّ عِنْدَ مَتَعِ تَرَكُّهُ مَا جَازَ بِهِ تَرَكُّهُ عِنْدَهُ، لِأَنَّهُ حَقٌّ بِالْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمِينَ يَرْزُقُهُمْ لِهَيْمٍ، قَالَ: وَتَرَجَّحَ أَنَّ بَعْضَ (إِمَامٍ) مِنْ مَتَعِ التَّرَكُّهِ وَيُزَكُّهُ، هَذَا أَصَحُّ عَلَى الْمَسْعُ (أَيُّ مَنْ) عَمَلُهُ.

### (١٩١) زكاة ما يخرج من سائر النجول والأعشاب

زَكَاةُ مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَعْيَانِ الْمَسْهُولَةِ (مَنْ) سَائِرُ نَجْفَةٍ مِنْ بَيَانِهَا (الْمُسْتَحْبِبُ) قَالَ الرَّاجِحُ: النَّجْلُ الْمَعْرُوفُ، وَفَدَّ يُسْتَعْمَلُ فِي التَّوْحِيدِ وَالنَّجْلِ، وَجَمْعُهُ نَجْلٌ، فَالْأَعْيَانُ الْقَائِلُ الرَّجْعُ: الْمَسْبُوبُ يَقْدَرُ لِعَمَلِ الْكَرَمِ، وَكَرَمُ نَفْسِهِ، التَّوْحِيدُ عَيْنُهُ وَجَمْعُهُ أَعْيَانٌ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُخْرِجُ بِهِ أَشْجَارًا وَأَعْيَانًا﴾ وَاسْتَحْبَبَ مَنْ مَتَعَهُ.

سبعة وقد تكسر وسكون الواو ويهدف هناك مهملته، من بابي نصر وصر، هو حرز ما هي النحلة من الرطب تمرأ، ليعرب مقدار عشرة، فثبتت على مالكه ويختل بينه، ويؤخذ ذلك المقدار وقت الخفاف سنة عند الشافعي. وأكثره الحنفي، وخرص الكرمه والنحلة يخرصها إذا حرز ما عليها من الرطب تمرأ، أو من اعن زيبأ، يعني يخرج من هذا كذا وكذا تمرأ، أو كذا وكذا زيبأ، وهو من الخرص النظم، لأن الحرز إنما هو تقدير نظن، والاسم انخرص مذكوره كذا في «المصحح» و «المعني»<sup>(١)</sup>.

قال ابن رشد في «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: أما تقدير النصاب بالخرص واعتباره به دون الكيل، فإن جمهور العلماء على إجازة الخرص في النخل والأعاب حين يدر صلاحها لضرورة أو يخفي بينها وبين أهلها يأكثرونها رطبأ، وقال داود. لا حرج إلا في النخل فقط، وقال أبو حنيفة ومالك. الخرص مطلق. وعلى رب المال أن يؤدي عشر ما تحصل بيده زاد على الخرص أو نقص منه.

والسبب في اختلافهم معارضة الأصول للأثر المؤثر في ذلك، وهو ما روي أن رسول الله ﷺ كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره إلى خيبر، فيخرص عليهم النخل، وأما الأصول التي تعارضه، علائق من باب الجزية المنهي عنها، وهو بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر قليلاً، ولأنه أيضاً من باب بيع الرطب بالتمر نسيئة، فيخرج منه المنع من التفاضل ومن النسيئة، وكلاهما من أصول الروا. لما رأى الكوفيون هذا مع أن الخرص انذلي كان يخرص على أهل خيبر لم يكن الزكاة إذ كانوا ليسوا بأهل الزكاة، قالوا: يحتمل أن يكون تخميناً يعلم ما يأبدي كل قوم من الثمار.

(١) انظر «مجمع بحر الأنوار» (٢٨/٣)، و «عمدة القاري» (٦/٢٩١).

(٢) «مباينة المعتمد» (١/٢٦٦).

قال لقاضي: أما بحسب خبر مالك، فظاهر أنه كان في النسعة؛ لما روي أن عبد الله بن رواحة كان إذا فرغ من الخرص، قال: إن شئتم فلكم؛ وإن شئتم فلي، أعني في نسمة الثمار، لا في نسمة العنب، وأما بحسب حديث عائشة الذي رواه أبو داود، فظهر أن الخرص لموضع الصيب الواجب عليهم في ذلك، والحديث هو أنها قالت وهي تذكر شأن خير: «كان النبي ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة إلى يهود خيبر، فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يركب منه» وخرص الثمار لم يخرججه الشيخان، وكيفما كان، فالخرص مستثنى من هذه لأصول، هذا إن ثبت أنه كان منه عنة الصلاة والسلام حكماً منه على المسلمين، فإن الحكم لو ثبت على أهل الفقة، ليس يجب أن يكون حكماً على المسلمين، إلا بدليل، والله أعلم، انتهى.

واختلف الذين قالوا بالخرص في مسائل كثيرة من ذلك الباب، مثلاً يختص بالنخل أو يلحق به العنب أو يضم كل ما يتفح به رطباً وجافاً؟ وبالأول قال شريح وبعض الظاهرية، والثاني الجمهور، والى الثالث نحا البخاري، وهل يضي قول الخارص أو يرجع ما آل إليه الحال بعد الجفاف؟ الأول قول مالك وغيره، والثاني قول الشافعي، وهل يكفي خارص واحد ثقة أم لا بد من اثنين؟ وهل هو اعتبار أو تضمين؟ وهل هو شهادة أو حكم؟ وهل يخامس أصحاب الزروع بما أكلوا قبل الجذذ أم لا؟ وهل يؤخذ قدر الموارى والمضرب أم لا؟

واختلفوا أيضاً إذا غلط الخارص، وفي غير ذلك من المروء، بسطها في المطولات كالعيني. وحكى الزرقاني<sup>(١)</sup> أن لا تخرص في غير العنب والنخل عند مالك، وشافعي في الجديد، وقيل في القديم، وهي رواية شاذة عن مالك؛ بخرص الزيتون قياساً عليهما، وشذ داود فقال: لا يخرص إلا النخل خاصة، انتهى.

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٩٩).

وإنما الموقوف أن يسمى أو سعت الإمام عليه إذ عدا صلاحه منسوخ  
 ليحصرها ويعرف غير الركة، ومضى فإن يرى الشخص غير من الخطاب  
 وسيل من أي شخص، وانقسم بن محمد، والخمس، وبذلك، والشافعي،  
 وأبو يونس، وأكثر أهل العرب، وحكي عن الشافعي أن الشخص يدعى، وهذا أهل  
 الشافعي الشخص في زعمهم، لا يلزم به حكم، وإنما كان الشخص محوياً  
 فأكثروا لئلا يحول، فلم يؤمر به حكم، ولا.

ولما تراءيات مرفوعة في الشافعي، ويجوز غرض واحد، لأنه يفي كان  
 بيعت من واحد، ولم يذكر معه غيره، بلما جرم على المالك وعرفته فرد،  
 خيرة بين أن يضمن قدر الركة، ويصرف إليه ما شاء من أكل وعرض، ويبر  
 حفظها إلى وقت الحداد والحناف، فإن حقيقها عليه ركة الموجود لا غير،  
 مراء، احتمل الإنسان أو حفظها على سبيل الأسرة، يسهل كان أكثر مما  
 حرمه الشخص أو غيره، وهذا قال الشافعي، وقال مالك: يضمنه ما قال  
 الخارج زاد أو نقص، إذ كانت الركة مقصورة، لأن يحكم النقل إلى ما قال  
 الشافعي، دليل وجوب ما قال عند غلب المال.

ولما ركة أمارة، بلا يصرف مضمونة بالشرط، فلا يسهل أن الحكم  
 انتقل إلى ما قاله الشافعي، وإنما يحسن قوله، بما تصرف في القيمة ولم يعلم  
 صرحاً، لأن الظاهر بصدقه، وعلى المحرم أن يترك في الشخص الثالث أو  
 الرابع توسعه على أربع الأولاد، لأهم يطمعون بغيره وأبهم، وهذا  
 في ربح، ونحوه قال الشافعي، والرجوع في تقدير العترة إلى تساع  
 ما جيلاد، فإن رأى المكلف كثيراً ترك النساء، فإن قيل ترك أربع، ويحرم  
 الشخص، والكفر، وتبر يسمع بالخصم من غيرهما، فلا يحرم الأربع بيمينه،

وهذا فان عطاء ونزهري ومالك لأن الشرح لم يرد بالحرص فيه ، ولا شري  
معنى التصدي فيه ، لأن ثمرة الحبل والكرم تتركب طبا ، فبحرص على أهله  
توسعة عليهم ، وما عداها فلا يحرس ، انتهى .

وفي الشرح الإصباح<sup>(١)</sup> : وممن خوف كان نص فيه زكاة إذا كان صلاحه  
على ما ذكره الأثر ، وذلك التصديق أي الخلق الحق من العين إلى الصف ، وفي  
الروضة<sup>(٢)</sup> : من حرص على ما لا يورثه الخادم كل معرفة ، وتقدر له بها أو ثمرة  
كل نوع رضا ، ثم يأتي كأن يقول في هذه الثمرة أو الثبات حصون وسف  
عنا أو لما يحصل منها من الحفاف عتروا وسف ربيد أو ثمرها كبره به  
لمستحقين كذا ، ثم يسمى المالك من المستحقين بأن يقول : كذا صنفك حق  
المستحقين من الزط غدا كذا نص ، فيقبل المالك قوداً ، والحكمة في  
منه وجبه زفنى المالك والمستحقين ، انتهى .

وفي فوس البار<sup>(٣)</sup> : وأما الإمام بعد ما ذكره ثمرة الخلق والكرم إذا كان  
صلاحها ، يكفي واحد ، لأنه قحاكم ، وفي الشرح الكبير<sup>(٤)</sup> و«المستوفي»<sup>(٥)</sup> : وإنما  
بحرص الثمر والعن على ذلك من الانتحار إذا خلى معهما يلد صلاحهما ،  
واحتاج أهله للتصدي فيه ، ولا يحرس بعد سيره منه ثمره لأنه يقطع ويستمتع  
به ، في تحريصه حيثما احتق من سلوه لمحتوا ، انتهى .

وفي الأمارة<sup>(٦)</sup> : من مسائل المائكة : ويجوز خرص الزط والعن  
ويكفي حارس واحد ، وأختلف في سب ، فدويعه الخروص فيه ، فإبلى  
اجاعة أهلها ، لهذا ، وقد طام قول مالك لا يحرس إلا أسر والعن  
الحاجة إلى أهلها رطبين ، انتهى .

(١) (٢٤٢/٢)

(٢) (٢٤٢/٢)

قال المدعيان: والله خص الشارع هذين النوعين بالحرص دون غيرهما. لأن شأنهما اختلاف الحاجة إليهما، قال المدعيان: قوله دون غيرهما، أي من الزيتون والتمر والنخيل إذا أكل أخضر، هذه وإن كان يحسن التحري ما أكل منه لكنها لا تحرس قائمة، انتهى.

وقد عرفت أن الحرص ليس مني عبد الحنفية. وقد حلت عن ذكره أكثر مدعيهم. قال القاضي في شرح التخريري<sup>(١)</sup>: قال الشعبي، الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف: الحرص مكرره، وقد الشعبي الحرص بدعة، وقال الثوري: حرص الشارع لا يجوز، وفي الأحكام ابن بركة قال: قال أبو حنيفة وصاحبا الحرص باطل، وقد أيضاً في شرح الهداية ولا يحرس الرطب والعنب وغيرهما من الثمار والبرج حنفاً. وقال الشعبي والثوري: الحرص بدعة، وقال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: ذكر صاحب الإجماع عن محمد بن الحسن أنه يحرس الرطب تمرًا وعنب زبيباً. وقال السروجي: لم يذكر أصحابنا هذا القول عن محمد فيها علمته، انتهى.

وحكى النجاشي عن قوم حواز الحرص، ثم قال: وخالفهم في ذلك آخرون، فذكرهم ذلك وقالوا: ليس في شيء من هذه الآثار أن التمرة كانت رطباً في ذلك ما حرص، وكيف يجوز أن يكون كانت رطباً حينئذ فتجعل أصحابها حتى الله فيها بسكينة ذلك تمرًا يكون عليه سبقة؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر في رؤوس الخيل، التمر كلاً، وأنهى عن بيع الرطب بالتمر سبقة، وجاءت بذلك عنه الآثار المروية الصحيحة، ولم يثن رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً، طبع وجد ما روي في الحرص هذه على ما ذكرته.

(١) - شرح التخريري (١/ ٤٤٣).

(٢) - عمدة القاري (١٠/ ٥٩٩).

(٣) - ضريح الاستاذ (٩/ ٢٢٩).

ولكن وجه ذلك عسفاً، والله اعلم، أنه إنما أراد الخمر من بين روائحة،  
لأنهم به مشغولون في أيدي كل قوم من التباخر فيبذلونه ففسده في وقت  
انصرامهم، لا أنهم يسلكون منه شيئاً مما ذهب به فيه من ذل مزبور، فذلك البذر  
خبيث، وكيف يجوز ذلك، وقد يجوز أن تصيب بعد ذلك أفة فتفسدها أو يورث  
فسادها، فيكون ما يؤخذ من صناعتها بدلاً من حق الله تعالى فيها فأخروا به  
بدلاً مما يحلهم، ولكنه إنما أراد بذلك الخمر من روائحة، انتهى.

ثم ذكر الأتقيم رواية وطوا، وقال في الجزء - وبذلك أخذ، وهو قول  
ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمهم الله -.

وذكر من الحرم في الخمرية<sup>(١)</sup> أحاديث الخمر، ثم قال ليس في  
الخمر حديث صحيح، إلا واحد فهو المتن عليه، خرج النسائي في غروة  
أبو داود، على حديثه أن أبا قتادة الخرسوها وخمرها، فلما رجع قال:  
أتم ما عهدت به فقلت: لا أكل الخمر من رسول الله ﷺ، رواه حديث،  
في رواية في الحرم على اليهود.

وأما آخر حنيفة وأصحابه على أن الحرم مدعة، وأصحوا للمداومة  
الشري لهم على ذلك، مع معرفته بالحق، ونماه من بحريه لأخباره، وتعلقوا  
من ذلك بأن النبي ﷺ حرّم الخمر مدعة، وقال علماءنا: يخمر من الخمر  
والخمر، رواه الشافعي في أحد قوليه: والذين، وهذا التحريم، فالتقوا على أنها  
لا تحرم، وهذه المسألة حرة جداً.

ولذلك لأن النبي ﷺ ثبت عنه حرّم الخمر من الخمر  
الزيتون، وكان قسراً من حياء وهو بلادهم، ولم يثبت عنه حرّم الخمر من الخمر  
البحري إلا عن يهوده، لأنهم كانوا أنبياءاً وكانوا أيضاً غير أبناء، فخرم

عليهم. وقال لهم: فيها كذا إن شئتموها كذلك وإلا فادفعوها إلينا، فنحن نعطيكم من ذلك الحساب. فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض، وهذا في حديث اليهود بعدم أمانتهم. أما المسلمون فلا يحرصون عليهم. ولما لم يصح حديث سهل، ولا حديث من المسيب ثبت الحال وقفاً، لأن الخرص على الناس حفظاً لحق الفقراء لئلا يذهب أن يحرص عليهم جميعاً ما يجب فيها الزكاة، وإنما لم يحرص النبي ﷺ على الحب، لأنها لم تكن عندهم إذ لم يكونوا أهل ربح، انتهى.

فإن العباسي<sup>(١)</sup> راجع أبو حنيفة بما رواه جابر مرفوعاً، انتهى عن الخرص، وما رواه جابر من سورة، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع كل شجرة تحرس، وأنه تخمين، وقد يختم، ولو يجوز لجوزنا حرص الزرع وحرص الشجر بعد حذاها أقرب إلى الأصاء من حرص ما على الأشجار، فلما لم يحرص في التقرب لم يحرص في التباعد، ولأن تخمين رب المال بقدر الصدقة، وذلك عبر حائز، لأنه يبيع وشب فهو وأنه يبيع حاصر بغائب، وأيضاً فهو من المزاينة لتعني عنها.

وأيضاً هو بيع الرطب بالتمر نسبة، فيدخله المنع بين المتعاضدين وبين النسبة، وقالوا: الحرص منسوخ الرب، وقال بعضهم: إنما كان يفعل تحويلاً للزمن فلا يحسبوا. لا يلزم به التحكم، لأنه تخمين وغرور، وكان يجوز قبل تحريم الربا والتمار.

وما يدل على صحة البيع ما رواه الطحاوي من حديث جابر: أن رسول الله ﷺ نهى عن الخرص، وقال: أرأيتم إن هلك التمر أوجب أحدكم أن يأكل مال أخيه بدلاً؟ والحظر بمنع الإباحة علامة النسخ، وما قيل.

(١) نسخة البخاري: (٥٦٠)



١٣٣٦/٦٦٩ - جَدَوْنِي حَبِيْبِي مِنْ اَمَلِي، بِرِ الْاَمَلِ وَالْمَلِكِ ...

عمل به النبي ﷺ ومن بعده تسليماً، لكنه ليس على نوحه الذي ذكره، إحد وجهه أنهم فعلوا ذلك ليعلم مقدار ما في أيدي الناس من الثمار، فيؤخذ منه بقدر في أيام الحرام، لا أنهم يعلقون شيئاً مما يجب به فيه بغيره لا يزول ذلك الداء، انتهى.

وقال الشيخ في المسوى<sup>(١٤)</sup>: فاست الحنفية: الخرص ليس بشيء،  
وأولوا ما روي من ذلك بأنه كان تخوفاً للأكرية لئلا يخونوا، فأما أن يكون به  
حكم فلا، كما في شرح القسفة، انتهى. وهذا كله على المشهور من ملّة  
الحنفية، وحكي عن حضرة الشيخ الغكوهي<sup>(١٥)</sup> - نور الله مرقدته - في السفارير  
الشهيرة ع على الترمذي وغيره أنه قال: إن الخرص حائز عند الإمام في  
المشر والجرار، ولا يجوز في البوع والمزارعة وغيرهما.

وما يخطر في بال سلافة هذه الأقوال، أن السلف أنكروا الزام مقدار معين من العشر ويعد بسبب الخصر، لأنه تحمين وليس حجة لازمة، وهذا محمل من حكي عنهم أنه باطل أو ليس بشيء، وكبرها أخذ البشر بدل الرطب بالخصر، للروايات الصريحة في النهي عن ذلك، وهذا محمل من حكي عنهم الكراهة، لكنهم جوزوا الخصر لمجرد التحمين وغلبة الظن، لتخويف الأئمة<sup>(٤٣)</sup>، وأبلا بتجاسروا على إماعة الحكي والعسر والخراج وغيره، وهذا محمل كلام الطحاوي والشيخ الكنگوهي، والله أشار شيخ مشايخنا الدهلوي بالتأويل، فتأمل.

٦٦٩/٣٣ أ.أ.أ. عن الألف عند <sup>(١)</sup> لم أحد من صرح باسمه من

03/04/2013 03:00

(٦) انظر «التوقيف الديني على جامع بربني» (١٧/١٨ - ١١١).

$$N_0 = \frac{1}{\sqrt{\pi}} e^{-x^2} \quad (7)$$

(5)  $\{ \langle \alpha, \beta \rangle \in \mathcal{A} \mid \alpha \leq \beta \}$  is a subalgebra of  $\mathcal{A}$ .

عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَّارٍ ، وَحُجْرٍ يُسَرِّفُ .....  
 .....

الشرح وأهل الرجال، ولا بعد عندي أن يكون هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، فقد أخرج ابن ماجه في مسنده<sup>(١)</sup> هذا الحديث من طريق عاصم بن عبد العزيز بن عاصم ثنا الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن أبي ذباب عن سليمان بن بشار وعن يسار بن سعيد عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «يُفْعَلُ سَقَبُ الْمَعْدَةِ وَالْعَبْوَةُ الْعُشْرُ» وفيما سقى بالصبح امرأت العذراء، وهكذا أخرجه الترمذي<sup>(٢)</sup> وقال: قد روي هذا الحديث عن مكبر بن عبد الله بن الأشج وعن سليمان بن بشار ويسار بن سعد عن أبي هريرة مرسلاً انتهى.

وفي ترجمة الحارث المذكور من تهذيب التهذيب<sup>(٣)</sup>: قال له حماد: حدثت عبد الله بن أبي السدانة، ولم يحدث عنه مالك، قال لحافظ: ذكر عني بن السدانة في «العلل» حديثاً عن عاصم بن عبد العزيز الأشجعي عن الحارث عن سليمان بن بشار وغيره، قال عاصم: حدثني مالك قال: أخبرني عن سليمان بن بشار فذكره، قال ابن السدانة: أرى مالكاً سمعه من الحارث ولم يسمعه، وما رأيت في كتب مالك عنه شيئاً، قال لحافظ: وهذه عادة مالك فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه، انتهى.

وفيه: أن يحيى حرج بهذا يكون الراوي ثقة عند مالك، ثم الرواية هكذا في جميع النسخ المطبوعة وأثر التهذيب، وفي بعضها مالك عن الثمجة وعنه عن سليمان بن بشار، وانظروا أنه تحريف من النسخ خرف قول عنه.

عن سليمان بن بشار، الجليلي المدني أحد أئمة أهل (وعنه يسار) بضم

(١) (١) (٢٩٠) رقم الحديث (١٩٦).

(٢) (٢) (٣١٣) رقم الحديث (١٩٩).

(٣) (٣) (٢٩٠) رقم الحديث (١٩٦).



سأحر بذلك أكثره مؤيداً، وهذا أصل في أن لشدة التعلق واختصاصها تأثيماً في كثير الزكاة وفيتها.

وعصوم الحديث ظاهر في عدم حرق المصنوع في إيجابه كذا كل ما يسقى بمؤيد أو بغير مؤيد، لأن غرضه الجبروت حدثت فيه دون خمسة أوسق صدقات، وإنما الألف عليه مباشرة تحت هذه الحديث.

قال ابن الحرمي في المعارضة: قوله: فيما سفلت النساء العشر... الحديث، ليعطى عام بغيره، في كل مملوك تصعبه الصعنة، واختلاف الناس في تدركه عن سبعة أقوال:

الأول: أنه محمول على عمومته في كل شيء، إلا انعطاب والقصب والحشيش، فإنه أبو حنيفة.

الثاني: أنه في المصوب واليقول والعمرات، فإنه حماد بن أبي سليمان.

الثالث: ما أخرجه الأرمس مما أنه لم يرد بآقية، فإنه محمد وأبو يوسف، ثم ذكر الأقوال الثمانية لبعض السابعين ثم بدأها إلى الأنفة، ورجح قول الحنفية، فقال: اتوى المذاهب في الصعنة مذهب أبي حنيفة دليلاً، وأحوطها للمساكين، وعنه ياء عموم الآية والحديث، إلى آخر ما قلناه، وسألي قريباً في رتبة المصوب سبب اجتماعهم في ذلك في كلام ابن رشد، ويسعد في المطولات حرق حديث ثبات.

وفي شرح الإحسان: رواه أبو حنيفة عن أبيان بن أسد، وفي كثر أبي، أخرجه الأرمس أو بعض العشرة، قال ابن الهيثم: وفيه من الآثار أيضاً ما أخرجه عبد الرزاق بسنده عن عمر بن عبد العزيز، قال: فيما

٣٤/٦٦٠ - وَحَقَّقْتُ فِي عَنْ سَائِلَةٍ، عَنْ رِبَادٍ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ أَبِي سَهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَا يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ النَّحْلِ الْخُفْرُ، وَإِنَّمَا فَضْلُ الْبَعْدِ . . . . .

أَيْثُ مِنْ قُلَيْبٍ وَكَثِيرٍ ثَلَاثِينَ، وَأَخْرَجَ بَحْوَهُ عَنْ مُحَمَّدٍ وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ السَّخَمِيِّ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَبِيَّةٍ أَيْضاً عَنْهُمْ.

وَالنَّحْلُ أَنَّهُ نَحَارُضُ عَامٍ وَخَاصٍّ، فَمَنْ يَخْدُمُ الْخَاصَّ مَخْلَقًا كَالنَّحْلِ قَالَ مَرْجُوبٌ حَذِيثٌ الْأَوْسَاقِ - وَمَنْ يَقْدُمُ الْعَامَ أَوْ يَقُولُ بِشَعَارِصَانٍ وَيَطْلُبُ التَّرْجِيحَ يَجِبُ أَنْ يَنْوَلَّ مَرْجُوبَ هَذَا الْعَامِ؛ لِأَنَّ الْإِجَابَ فَبَعْدَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوَّلِيَّ لِلْأَحْيَاءِ. انتهى.

٣٤/٦٧٠ - (ماتك). عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ الْمُسَوِّغَةِ مِنَ الْمَوْتِ وَالشُّرُوحِ هَكَذَا فِي «الْمُصَنَّفِ» وَ«الْمُخَصَّصِ»<sup>(١)</sup>، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ النُّسخِ الْهِنْدِيَةِ سَقَطًا: زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهُ زِيَادَةُ الْبَاءِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْهَاءِ، وَهُوَ غَلَطٌ مِنَ التَّنَاسُخِ لَيْسَ فِي الْبَوَابِ أَحَدٌ سَمِعَ زِيَادُ بْنُ سَعِيدٍ - بَلْ هُوَ زِيَادُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَرَامِيِّ مَرِيئِي بَيْكَةَ تَمِيمِ بْنِ أَيْمَنَ - لَقِيَ ثَبَّةً مِنْ رَحَالِ الْحَمِيرِ، لَمْ يَرَوْعًا فِي الْمَوْطِئِ حَدِيثَانِ فِي كِتَابِ التَّجَامِعِ، وَهَذَا أَيْضاً ثَلَاثُ أَصْنَافِ الرُّفْعِ، وَلِذَا سَاقَهُ فِي «السَّيِّدَةِ». قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: وَكَانَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ.

(عَنْ ابْنِ سَهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (أَنَّهُ قَالَ: مَرْجُوبٌ فِي «الْمَوْطِئِ» وَرَوَى عَنْ الزُّهْرِيِّ مَرْجُوبًا كَمَا سَيَأْتِي إِلَّا يُؤْخَذُ فِي صَدَقَةِ النَّحْلِ فَخُفْرُورٍ) يَضُمُّ الْجَمْعُ وَإِسْكَانُ الْعَيْنِ الْمُضْمَلَةُ عَلَى رَمَّةٍ مُعْظَمُورَةٍ، نَوْعٌ وَدِيٌّ مِنَ التَّمْرِ إِذَا حُفَّتْ حَارًا حَتْمًا، وَهِيَ «الْمَسْوِيَّةُ» صَرَبٌ مِنَ الْعَقْلِ يَحْتَلِ وَهَبًا صَبْرًا لَا لَحِيرَ فِيهِ.

(وَلَا تَنْوَلُ الْفَقْرَةَ) جَمْعُ مَعْصَرٍ كَرَّجَفٍ وَرَغْمَاتٍ صَرَبٌ مِنَ وَدِيِّ الْمَرْءِ، شَتَّى بَقْلَتٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حُلِيَ التَّوْبَى فَتَمَرٌ رَفِيعَةً، وَقَالَ الْمَعْدِي: لَمُضْرَانِ أَثْمَارُ تَمَرٍ وَدِيٍّ.

(١) هَكَذَا فِي «الْإِسْتِذَارَةِ» (٩/٣٤٢).

ولا عدى ابن حبيب. قال: وهو يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة.

قال مالك: وإنما بئى ذلك، .....

(ولا عدى) يقع العين جنس من النحل، وإنما بكسرها فيمعنى القنوط، قاله أبو عبد الملك، وقال أبو عمر: يقع العين النخلة وبالكسر القنوط كأن النمر سمي باسم النخلة؛ لأنه منها.

(ابن خبيق) بهجمة الموحدة، مصغراً سمي به النخل من النمر لردائه، وقد أخرج أبو داود والنسائي بعدة طرق عن الزهري عن أبي أمامة عن سهل بن حنيف عن أبيه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الجمرود وتكون الحبيق أن يؤخذ في الصدقة. زاد النسائي<sup>(١)</sup>: وفيه نزلة: طَوْلًا يَتَمَمُّوا الْقَيْطَ مِنْهُ الآية.

(وهو) أي المذكور من الأنواع الرديئة. ويوجد في النسخ الهندية محل ذلك مكان: وهو مثل الغصاء ولا يوجد هذا في النسخ المصرية ولا الشرح. فإن ثبت فلا اشكال بما سباني من قوله: إنما مثل ذلك العلم، لأنه من كلام الإمام مالك، وهذا من كلام الزهري يعد على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة.

قال أبو عمر: أحصوا على أنه لا يؤخذ الشيء في الصدقة عن الجيد، قلت: هنا إذا كانت أنواعاً مختلفة وإن كانت كلها رديئة.

فإن النجاشي<sup>(٢)</sup>: ظاهر ما في الموطأ ورواه ابن نافع عن مالك، أن عليه أن يسري الوسط من النمر، فيؤدى عن زكاة هذا الرديء، وبه قال ابن النجاشي. وروى ابن القاسم وأصحاب عن مالك يؤدى منه، وليس هذا كالعائية، لأن هذا من بزكى بالعرضه به وبخروج زكاته منه رديئة كان أو جيداً. قال مالك: وإنما مثل ذلك) أي المذكور من أن أنواع النمر الرديئة تؤخذ

(١) أخرجه النسائي في الزكاة (٢١٩٢)

(٢) المنظر، (١٥٨/٢).



فَإِنْ ذَلِكَ يُخْرِصُ حِينَ يَبْدُو صَلَاحُهُ، وَيُجِلُّ بَيْعَهُ. وَذَلِكَ أَنْ تَمَرَ  
التَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ بِوَكُلِّ رُطْبٍ وَعَبْثٍ. فَيُخْرِصُ عَلَى أَهْلِهِ لِتَوْسِيعَةِ عَلَى  
النَّاسِ. وَتَقْلًا يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ فَهَيْئًا. فَيُخْرِصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

فلا يخْرِصُ في غيرهما عند مالك، وعنه رواية شاذة: يخْرِصُ الزيتون أيضاً.

قال المصوفي: اعترض الحصر بالشعير الأخضر إذا أُمِرَ وأكل أو بيع  
زمن المسفة، وبالقرن الأخضر والنخيل الأخضر، فإن كلا منهما يُخْرِصُ إذا  
أُكِلَ أو بيع في زمن المسفة وغيره بناءً على المشهور من أن الوجوب  
بالإفراك.

وأجيب بأن الثابت في هذه تحري مقدار ما أكل أو بيع، وليس هذا هو  
التخْرِصُ؛ لأن التخْرِصَ حرر الشيء على أصوله، وفُرّق بين إحصاء ما أُكِلَ  
بالتحري والنخمين وبين حرر الشيء بآبقاً على أصوله، انتهى مختصراً.

وقال المصوفي<sup>(١)</sup>: لا يخْرِصُ الزيتون ولا غير التَّخِيلِ والكرم، فإن ثمرة  
التَّخِيلِ مجتمعة في صفة، والعنب في عناقيد، فيمكن أن يأتي الخْرِصُ عليه،  
والحاجة داعية إلى أكلهما في حال رطوبتهما، وبهذا قال مالك، وقال الزهري  
والأوزاعي والميت: يُخْرِصُ؛ لأنه ثمر تجب فيه الزكاة، فيخْرِصُ كالرَّطْبِ  
والعنب، ولنا، أنه لا نص في خْرِصه، ولا هو في معنى المنصوص عليه فيبقى  
على الأصل، انتهى.

(فإن ذلك يخْرِصُ) بناء المجهول (حين يبدو صلاحه ويحل بيعه) فإن حل  
البيع يكون عند بدو الصلاح وهو وقت الخْرِصِ، وهو وقت وجوب الزكاة  
وساوي أيضاً (وذلك) أي وجه جواز الخْرِصِ فيهما (أن ثمر التَّخِيلِ والأعْنَابِ  
يُؤْكَلُ رُطْباً وَعَبْثاً) فيكثر الحاجة فيهما، فإن أبيع ذلك بلا خوص ضرر بالمساكين  
وإن تُبِعَ منه ضررٌ بالملك (فيخْرِصُ على أهله للتوسعة على الناس) أي الملاك  
(ولفلا يكون على أحد) من الملاك والمساكين (في ذلك ضيق، فيخْرِصُ ذلك عليهم)

(١) المعنى (٦٧٩/٦).



ثُمَّ يَذَلُّ بَيْنَهُمْ وَيُرَى: أَكْثَرُوهُ تَعْلَمُ خُشَاوَهُ: لَوْ تَزِدُهُ فِي سَنَةِ الزَّكَاةِ عَلَى مَا تَحْرُسُ عَنْهُمْ.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّمَا مَا لَا يَذَلُّ، وَهَذَا: إِذَا مَا لَمْ يَكُنْ يَحْرُسُ عَنْهُمْ، فَإِنَّمَا عَلَى الْخَلِيفَةِ إِذَا حَرَسَ مَا يَذَلُّهُمْ مِنَ الْخُشَاةِ، وَخَالَصَتْ: قَالَهُ.....

لِيُتَحَرَّسَ الْمَوَاجِبُ أَنْ يَحْلِيَ بَيْنَهُمْ وَيَبْدَأَ بِأَكْثَرُوهُ: وَيَتَتَمَعُونَ بِهِ (كَيْفَ غَامُوا) مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ (لَمْ يَذَلُّوا) مِنَ الزَّكَاةِ، هَذَا الْجَوَابُ: عَلَى مَا حَرَسَ عَلَيْهِمْ، أَيْ عَلَى مَا تَذَرُّ عَلَيْهِمُ الْخُشَاةَ بِشَرْطِ الْإِسْلَامِ كَمَا مَيَّانِي.

وَصُورَةُ الْخُرُصِ مَا فِي الْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup>: قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: كَيْفَ يَحْرُسُ زَيْبًا؟ قَالَ مَالِكٌ: يَحْرُسُ عَيْنًا، ثُمَّ يَقَالُ: مَا يَنْقُصُ مِنْ هَذَا الْعَنْبِ إِذَا تَزَيَّبَ فَيَحْرُسُ نَقْصَانِ الْعَنْبِ وَمَا يَبْلُغُ أَوْ يَكُونُ زَيْبًا فَلَمَّا كَانَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الْخَلِّ يَقَالُ: مَا فِي هَذَا الرُّطْبِ، ثُمَّ يَقَالُ: مَا فِيهِ إِذَا حَقَّتْ وَصَارَ نَمْرًا، فَإِذَا بَلَغَ ثَمَرُهُ حِمَّةً أَوْ سَقَ نَصَاعِدًا كَانَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ، فَتَنْتَهَى.

إِنَّمَا مَالِكٌ: فَإِنَّمَا مَا لَا يَذَلُّ رَطْبًا، وَإِنَّمَا يَذَلُّ: يَأْسًا (بَعْدَ حَصَادِهِ) مِنَ التَّمْيِيزِ كُلِّهَا، فَإِنَّهُ لَا يَحْرُسُ، لِأَنَّهُ الْخُرُصُ، إِنَّمَا هُوَ لَا تَصْنَاعَ أَهْلُهَا بِهَا رَطْبًا، وَهَذِهِ لَا يَذَلُّ رَطْبًا فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُصِ، وَلِأَنَّ الْخَلِّ وَالْأَعَابِ ثَمَارَهَا مَارِزَةٌ فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُصِ، وَهَذِهِ ثَمَرَتُهَا رَجَبُوتُهَا فَتَحْتَاجُ إِلَى الْخُرُصِ، فَلَا يَنْتَهَى فِيهَا الْخُرُصُ، قَالَهُ الثَّانِبِيُّ<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: تَكُنْ يَحْتَاجُ إِلَى الْأَكْلِ فِي الْخُرُصِ الْخُرُصِ وَغَيْرِهَا، كَمَا تَقْدِمُ، وَإِنَّمَا عَلَى أَهْلِهَا نِيهَا، إِذَا حَصَدُوا وَذَرَعُوا، بِتَشْدِيدِ الْخَفَافِ (وَطَبِيحَا) بِتَشْدِيدِ الْعَمَلَةِ فَتَحْتَاجُ بَعْدَ الْقَطْعِ الْمُهَيَّجَةِ (وَتَخَالَصَتْ حَبًا) يَرِيدُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ

(١) (٢٨٣/١).

(٢) (المضمر ١٦٦/٢).

فَلَمَّا غَلَى أَهْلُهَا فِيهَا الْأَمَانَةُ، يُؤَدُّونَ زَكَّاتَهَا، إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ  
فِيهِ الزَّكَاةُ، وَهَذَا الْأَمْرُ، الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا.

قَالَ ثَانِيًا: الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ التَّخْلِيلَ يَخْرُصُ عَلَى  
أَهْلِهَا، وَتُسَرَّمَا فِي زَكَاةِهَا، إِذَا طَابَ زَجْلُ بَيْعَةٍ.....

عندهم فيها، وعليهم تنقيتها وتصفيتها من كل شيء، وتخصيصها إلى هيئة  
الإنشاء والانتفاع، ولا يسقط عنهم من زكاتها شيء لأجل (إتفاق عليها،  
وذلك لأن هذه الحال التي لا يمكن الانتفاع بها إلا عليها، وعلى هذه الهيئة  
كانوا يؤدون الزكاة على عهد رسول الله ﷺ، وهذا هو وقت إسراج الزكاة،  
كما سيأتي.

(فإنما على أهلها فيها) أعاده تأكيداً، ولأنه بعد ذكر الأول (الأمانة) بلوغ  
مبتدأ مؤخر، يعني أنهم مؤتمنون في بيعتها وفي وجوب الزكاة فيها (يؤدون  
زكاتها) أي انحبوب كنزها (إذا بلغ ذلك ما تجب فيه الزكاة) أي مقدار النصاب  
وهو خمسة أوسق عندهم، وإنما كانوا أمعاء فيها فباعتير فرلهم، ويؤخذ عنهم  
حسب ما أقرروا، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>: ظاهره، ونوَّاهُمُ، وقال البيهقي ومحمد بن  
عبد الحكم: إنَّهُمُ نَصَبُ السُّلْطَانِ أَمِيَّةً.

قَالَ مَالِكٌ: (وهذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا) بالمدينة المنورة.

(قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمَجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ التَّخْلِيلَ) وفي النسخ المنصورة:  
أَنَّ التَّخْلِيلَ يَخْرُصُ، وفي محضار أصحابه: التَّحْلِيلُ والتَّخْلِيلُ بمعنى، والنوَّاحِدُ  
نَحْلَةٌ (تُخْرَصُ عَلَى أَهْلِهَا، وَتُسَرَّمَا) أَوْارُ حَالِيَةٍ (فِي زَكَاةِهَا) يعني يخرص حال  
كون الأثمار على الرزوس. وَيُجَدَّتْ الْأَثْمَارُ فَلَا يَخْرُصُ (إِذَا طَابَ زَجْلُ بَيْعَةٍ)  
بمعنى وقت التخرص وقت حُلِّ البيع عند بدء التصالح لا قبلاه ولا بعده، وهذا  
وقت الوجوب عند المالكية، كما سيأتي.

(١) مخرج الزرقاني، (١١٩/٢)

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حَقُّهُ نَحْراً بَيْنَ الْجَذَاوِ . . . . .

(وتؤخذ منه صدقته نحرًا عند الجذاذ) اختلعت نسخ «المعول» في هذا اللفظ في كل موضع جاء مصدره أو فعله. وأذكر في الهندية بالمهنتين، وفي المصرية بالمعحمير، والمؤدي واحد. ففي «المجمع» جداد النخل - ينتج جيم وكسرهما دالاً وذالاً - الاقطع، انتهى. أي تؤخذ عند قطع النخل لا قبله، فلا يكسّف أحدٌ أحدٍ يستمي عند الخوص من غيرها ويأسي به، وهذا وقت الإخراج.

ففي «الشرح الكبير» الوجوب يتعلق بإفراك الحب لا بيبسه، خلافاً لمن يقول: انه عند بيبسه إطفاء الفل والعادة، والمراد بإفراكه طيبه واستنائه عن الماء، وإن غي في الأرض لتمام طيبه، قال الذموني: ولا يريد قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمُ حَقٌّ يَوْمَ تُحْمَلُونَ﴾<sup>(١)</sup>، لأن المراد أخرجوا حقه، فالوجوب بإفراكه وإن كان الإخراج بعد البس، انتهى.

وما عند الحنفية فضل الفاري في «شرح النفاية». وقت وجوب العشر حين ظهور العشرة عند أبي حنيفة - رضي الله عنه -، وحين الإدراك عند أبي يوسف، وحين انحصار في الحنفية عند محمد. وثمرة الخلاف تظهر في وجوب الضمان للإتلاف، انتهى.

وقال الموفق<sup>(٢)</sup>: وقت وجوب الزكاة في الحب إذا شُدَّ. وفي الثمرة إذا بد صلاحها. وقال ابن أبي موسى: تجب زكاة الحب يوم حصاده.

وقائمة الخلاف: أنه لا تصرف في الثمرة أو الحب قبل الوجوب لا شيء عليه، وإن تصرف بعد الوجوب لم يسقط الزكاة، ولا يستقر الوجوب على كلا القولين حتى يصير الثمرة في الحرث والزرع في البس، ولو تلف قبل ذلك بغير إتلاف أو تعريض له فلا زكاة فيه، انتهى.

(١) سورة الأنعام الآية ١٤١

(٢) «المعني» ١/٤١٩





## (٢٠) باب زكاة الحبوب والزيتون

## (٢٠) زكاة الحبوب والزيتون

(زكاة الحبوب) قال السجدة: الحب واحدة الحب، جمعه حبات وحبوب، وقد اترأب الحب والحببة يقال في الحنطة والشعير وحبوبها من المطر وعاء، قال تعالى: **فَاُكْثِلْ كَثْرَتُ شَيْءٍ شَيْعَ شَاكِرًا**<sup>(١)</sup>، وقد تعالى: **فَاُولَئِكَ قَالُوا الْمَنَ وَالْمَنَّى وَالْمَنَّى**<sup>(٢)</sup>

قال ابن رشد في البداية<sup>(٣)</sup>: أما ما يجب فيه الزكاة من الأموال، فأنهم اتفقوا عليها على الحب، واختلفوا في أشياء، وأما ما اتفقوا عليه فصنفان من الزمعة الذهب والفضة المنسوبة لينا بحلي، وثلاثة أصناف من الحبوب والحبوب من الحنطة والشعير، وصنفان من النمر والتمر والزبيب، وفي الرسل خلاف شديد.

ثم ذكر المختلفات وقد في جعلتها، وأما ما اختلفوا فيه من النبات بعد اتفاقهم على الأصناف الأربعة، فليس من ثم في الزكاة إلا هي تلك الأربعة ونظ، وقد قال ابن أبي شيبة والثوري وابن اسحاق، ومنهم من قال: الزكاة في جميع الناحر المختلفات من النبات، وهو قول مالك والشافعي، ومنهم من قال: الزكاة في كل ما يخرج من الأرض ما عدا الحشيش والعلب والقصير، وهو أبو حنيفة، انتهى، قلت: وقد اتفقت العامة على ما ذكره من يجب في الحبوب كلها ولو لم تكن قروا، وهي كل نمر يكثر ويكثر، وهي ابل العاود، يجب في كل مكبل من الحب والتمر، انتهى.

هذا من بعض أقوال الأئمة في ذلك، ولا فقد ذكر العلامة شعبي<sup>(٤)</sup> فيه

(١) - سورة مطر، ١٦١، ١٦٢.

(٢) - سورة الانعام، ١٦٥، ١٦٦.

(٣) - معجم الشرح، ١٩، ٢٠، ٢١.

(٤) - معجم الشرح، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

تسعة أقوال للعلماء، وقال: وقول أبي حنيفة مذهب إبراهيم النخعي ومجاهد وحماد ويزفر وعمر بن عبد العزيز، وهو مروى عن ابن عباس، وهو قول داود وأصحابه فيما لا يؤمن، وحكاة عن يحيى بن آدم وغيره من السلف.

وقال الموفق<sup>(١)</sup>: أجمع أهل العلم على أن الصدقة واجبة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فإنه ابن المنذر، وابن عبد البر، ثم قال في بيان مذهبه: الزكاة تجب فيما جمع هذه الأوصاف الكيل والبغاة والنبس، من الحبوب والشمار، مما يبيته الأدميون، إما نبت في أرضه، سواء كان قوتاً كالحنطة، أو من القطنيات كالباقلا، أو من الأباذير كالخضرة، والكمون، أو البزور كزهر الكتان والفتاء، أو حب البقول كالناردين<sup>(٢)</sup>، وتجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف من الثمر كالتمر والزبيب، ولا زكاة في سائر الفواكه كالنخاع والجوز، ولا في الخضر كالفتاء، وهذا قار عطاء في الحبوب كلها، وبحوه قول أبي يوسف ومحمد، فلهما قالاً: لا شيء فيما نخرجه الأرض، إلا ما كانت له ثمرة باقية يبلغ عكيلها خمسة أوسق.

وقال أبو عبد الله بن حامد: لا شيء في الأباذير ولا البزور ولا حب البقول، ونعم لا يوجب الزكاة إلا فيما كان قوتاً أو آدمياً، لأن ما عنده لا نفس فيه، ولا هو معنى المتخصص عليه، فيبقى على التمي الأصلي، وقار مالك والشافعي: لا زكاة في ثمر، إلا الثمر والزبيب ولا في حب، إلا ما كان قوتاً في حالة الاختيار، إلا في الزيتون على الخلاف، وحكي عن أحمد: لا زكاة إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشافعي والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المبارك وأبي حنيفة.

(١) النسخة (١/١٥٤)

(٢) الرشاد: بقله مسوية لها حب حريف يسمى حب الرشاد

وانسلب: نوع من التعبير ووافلهم إبراهيم وزاد النقرة، ووافلهم  
ابن عباس، وزاد الرثون؛ لأن ما عدا هذا لا نص فيه ولا إجماع، ولا هو في  
معنى المنصوص عليه، ولا لمجمع عليه، فبينى على الأصل، انتهى

ثم قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: وسبب الخلاف أنها بين من قصر الزكاة على  
الأصناف المجمع عليها، وبين من عداها إلى المذخر العفقات، فهو اختلافهم  
في ثعلف الزكاة بهذه الأصناف الأربعة هل هو لعينها أو لعلة قبها؟ وهي  
الانقباط، فمن قال لعينها قصر الوجوب عليها، ومن قاله لعلة الانقباط عدى  
الوجوب لجميع العفقات، وسبب الخلاف بين من قصر الوجوب على العفقات  
وبين من عداها إلى جميع ما تخرجه الأرض، إلا ما وقع عليه الإجماع من  
الحنيط والخطب والغصاء، هو مدارضة القياس لعدم اللفظ، وهو لفظ ما  
سقط السواء... الحديث. وما يعنى الذي، وهو من ألباط العموم، وقوله  
تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوفَاتٍ<sup>(٢)</sup>﴾ الآية إلى قوله: ﴿لِيُؤْتُوا مَصْرُوفَهُمْ<sup>(٣)</sup>﴾  
مفسر<sup>(٤)</sup>.

وأما القياس فهو أن الزكاة إنما المقسود منها من الخلقة، وذلك لا يكون  
عائياً إلا فيما هو قوت، فمن خصص العموم بهذا القياس أسقط الزكاة مما عدا  
المبذات، ومن غلب العموم أوجبها فيما عدا ذلك إلا ما أخرجه الإجماع.

والدين اختلفوا على ثلث احتلفوا في أنها من قبل اختلافهم فيها هل  
هي مقننة أم ليست بمقننة؟ إلى آخر ما كانه

وقال ابن العربي في «المناقب»<sup>(٥)</sup>: أما من جعله أي حديث فيما سقته

(١) مقدمة المحقق (١/٢٥٢).

(٢) سورة الأنعام الآية ١٤١.

(٣) انظر «معارضة الأخرى» (٣/١٣٤)، (١٣٥).



٦٧١/٣٥ - حدثني علي بن حمزة الثمالى، عن صالح بن سليمان،

عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه، عن أبيه،

النساء الثمنون، الحديث. على عسومة فاستثنى الحطب والنصب والجنيس،  
ولا قال. أنه تخصص؛ لأنه قال: قلوا من ثمرة وثمرة حنظل. فبأن أوجب أبناء  
الحق ليد يؤكد. وقال في آخر الحديث: أقوى المذهب في المسألة هذه،  
أنى حجة دليلاً على آخره، وأنه

«الزيتون». قال المجلد الثوبى لأمرى، والريون نجمة.

٦٧١/٣٥ - مذهب النصارى من شجرة المهرى على الزيتون، قال

بعضهم. وبه قال جماعة الفقهاء أبو حنيفة والشافعي في أحد أقواله. وإسناده  
كثير وهب وأبي نوري وأبي يوسف ومحمد. لا زكاة به لأنه إما لا يؤخذ  
بأنه المرقى<sup>(١)</sup>

وغيره المخرج الإجماع. المختلف فيه الزيتون، فالجديد المشهور لا زكاة  
فيه. والقديم: يجب فيه صلاحه. وهو نصحه وأبو داود، انتهى. وفي  
«الموسى»: وقال به أبو حنيفة إلا أنه لا ي شرط هذه جملة أوسق. وقال،  
يؤخذ من ثمرة لا من غصنه، انتهى.

ولا زكاة في الزيتون عند أحمد على ما صرح به في ميسل النساء،  
ويأتي عن الشافعي لأحمد قولان فيه. قلت: وبما حكي الزبائلي عن صاحب  
أبي حنيفة لم أجده في كتابه، بل ذكر الإجماع. محمد في «موطئه» حديث أبيه،  
ثم قال: ويبدأ بأخذ إذا أخرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يلتفت في هذا  
إلى الزيت. وإنما ينظر إلى الزيتون، وإذا في قول أبي حنيفة من قليله وكثيره،  
أحسن. وهذا صريح في أنه محمد بن حنبل يوجب النضر في الزيتون.

وقال ابن رشد في «البيان»<sup>(٢)</sup> والذين انفردوا على المقتضات اختلفوا في

(١) «شرح الزبائلي» (٦٣٠/٢).

(٢) «مناهج المجتهد» (١٥٤/١).

أشياء من قبل اختلافهم فيها، من هي مفاتيح أم ليس بمفاتيح؟ وهل يناس علي ما اتفق عليه أو لا؟ مثل الاختلاف مائة والشافعي في الزيتون، فإن ما كان ذهب إلى وجوب الزكاة فيه، وصح ذلك الشافعي في قوله الأخير بصره، وسبب اختلافهم قبل هو قوت أم ليس بقوت؟ انتهى.

وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: اختلفت الرواية في الزيتون، فقال أحمد في رواية ابنه صالح: فيه العشر إذا بلغ - يعني خمسة أوسق - وإن عسر فزوم له. لأن الزيت له بقاء، وقد قول الزهري والأوزاعي ومالك والليث والثوري وأبي ثور وأحمد بن الربيع، وروى عن ابن عباس: **شُدُّهُ عَزَّامَةُ: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾** في سياق قوله تعالى: **﴿وَالزُّكُوٰتُ وَالزَّرَّارُ﴾**. ولأنه يمكن ادخال صنته، فأشبهه الثمر والزبيب.

وعن أحمد: لا زكاة فيه، وهو اختيار أبي بكر، وظاهر كلام الحنفي، وهو قول ابن أبي ليلى والحنس بن صالح وأحمد بن حنبل، لأنه لا بد من بقاء فهو كالخضروات، والآية لم يرد بها الزكاة؛ لأنها مكينة، والزكاة إما فرضت بالتمدية، ولذا ذكر فيه القرآن ولا عشر فيه. وقال صاحب: إذا حصده زُرَّغَهُ أُلْقِيَ لَهُمْ مِنَ النَّبْلِ، وهذا جند نخله ألقى لهم من الشماطيل، انتهى.

وقال شعيب بن أبي حمزة (شرح للمدة): أوجب في الزيتون قول الزهري والأوزاعي والثوري والليث ورواية عن أحمد، وهو مذهب ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup>: والدليل على صحة ما نقول قوله تعالى: **﴿وَالزُّكُوٰتُ﴾** أُنْقَا حَشُو شَرْدَشُو وَعَمَّ مَرْدَشُو وَالْحُلُّ وَالزَّرَّارُ وَالزُّكُوٰتُ وَالزَّرَّارُ

(١) انظر: الحاشية (١٢٠/١)

(٢) الشفا (١٦٣/٢)

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا مَا يُؤْخَذُ مِنَ الزَّائِتُونَ الْمُتَمَرِّ، بَعْدَ أَنْ يُعْصَرُ  
يُبْلَغُ زَيْتُونُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ.

تُشْكِيهِ وَيَجَزُّ تَشْكِيهِ حَقْلًا مِنْ كَعْبِهِ إِذَا أَلْتَمَزَ وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ  
والحق بهذا هو زكاة، لأنه لا خلاف أنه ليس فيه حل واجب غيره، والأمير  
يفتضي الوجوب، ودليلا من جهة السنة قوله **يُؤْخَذُ** «فيما سقت السماء العشر»  
وهذا عام فتضمنه على عمومه إلا ما خصه الدين، ودليل من جهة القياس أن  
هذا مقنات، فوجبت به الزكاة كالسهم، انتهى.

وقلت: وأخرج البيهقي في الدرة في تفسير الآية روايات مختلفة  
مرفوعة وموقوفة من كون الحكم منسوخة وباقية، وأخرج عن ميمون بن مهران  
وزيد بن الأصم قال: كان أهل المدينة إذا صرموا انخل يحنلون بالحنق،  
فيضعونه في المسعد، فيجى السائل فيصربه بالعضا فيسقط منه، فهو قوله:  
**«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ»**، وأخرج أبو عبيد وأبو داود في ناسخه وابن المنذر  
عن الحسن بن قوله: **«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ»** قال: هو الصدقة من الحب  
والثمار.

وأخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن أسلم بن قوله: **«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ  
حَصَكَايَةٍ»**، قال: عشوره، وقال للذلاقة: ولا تسرفوا لا تأخذوا ما ليس لكم  
بحق. وأخرج ابن أبي حاتم والنحاس وابن عدي والبيهقي في مسنده عن  
أنس بن مالك **«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ»**، الزكاة المنصوصة، وأخرج  
ابن المنذر وابن أبي حاتم عن ابن عباس **«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ»** يعني  
الزكاة المنصوصة يوم كان يُتْلَمَ كَيْلُهُ، وأخرج ابن أبي شيبة وأبو داود في  
نسخه والبيهقي عن الطائوس **«وَهَاتُوا حَقْمَ يَوْمَ حَصَكَايَةٍ»** قال: الزكاة،  
انتهى.

أقول مالك: وإنما يؤخذ من الزائتون المتمر (بعد أن يعصر) أي  
يخرج منه الزيت ويبلى زيتونه خمسة أوسق، وذلك أن الاعتبار في نصابه إنما

هو التكيل، والتكثير لا ينهيا إلا في الحب، فإذا بلغ خمسة أو سبعمائة فقد كمل النصاب، وإذا قصر عن الخمسة أو سبعمائة فقد قصر عن النصاب فلا زكاة فيه، وبما أشرنا به يخرج منه زيتاً لأنه لا<sup>(١)</sup> يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن إقذاره والانعاع به المستعانة المستفادة منه فالتبخر والحب، فإنه انباجي<sup>(٢)</sup>، يعني يخرج في تكميل نصاب الزيتون، ويخرج في الزكاة الرب، ولو قل كرهل.

وتقدم في كلام الإمام محمد، والشمس: أن لصورة عند الحنابلة الزيتون، لا الزيت، وبهذا الزيتون في الصدقة، روي ذلك عن علي بن الزبير لا يخرج للزكاة منه على الزيت، بل يضاف فيه ما يبيع وغيره على قيمته أيضاً، وقد ذكره الزيتون لا زيت فيه كما سألني، فحيث يحتاج من قال به، الزيت إلى أمر آخر كاعتنا فيه، بخلاف من قال يخرج الزيتون في الصدقة.

وفي شرح الإحصاء: إن قال الزيتون مما لا يخرج منه الزيت كالتفاحي يخرج عشرة زنتين، وإن كان مما يخرج منه الزيت كالنخلي، فزكاة أوجه،<sup>(٣)</sup> التصحيح مستحسن المتبعين إن شاء الله، أخرجه الزيت، إن شاء الزيتون، والزيت أولي، والثاني يعين الزيت، والثالث، بتعين الزيتون، يدل على أنه يخرج النصاب الزيتون دون الزيت بالاعتقاد، انتهى.

وقال الشافعي<sup>(٤)</sup>: أما الزيتون فإن كان مما لا زيت له، فإنه يخرج منه ثمره حباً، وأما ما كان له زيت، فإنه يخرج منه كما يخرج من الزيتون، وإن كان له زيت أخرجه، وإن كان له زيت أخرجه، فإنه يخرج منه كما يخرج من الزيتون، وهذا قول الزهري والأوزاعي والشافعي، والثالث قالوا يخرج الزيتون.

(١) كذا في الأصل، وانظر أن لغة لا غلط من النسخ أو سقط غلط «لا»، على قوله من وجه متأمل، انتهى.

(٢) المستطرف (١/١٦٢).

(٣) المستطرف (١/١٦٢).

فَمَا لَمْ يَبْلُغْ زَيْتُونُهُ خُمُسَهُ أُوسَى، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ. وَالزَّيْتُونُ بِحَزَلِهِ  
النَّجِيلُ، مَا كَانَ بَيْتُهُ مَقْعَهُ السَّمَاءِ وَلُغْبُونُ، أَوْ كَانَ تَعْلًا، فَنَبِيهِ  
الْعُشْرُ. وَمَا كَانَ سَمْنًا بِالنَّضِجِ، فَنَبِيهِ بِشَفِيفِ الْعُسْرِ. وَلَا يُخْرَجُ مِنْ  
شَيْءٍ مِنَ الزَّيْتُونِ فِي شَجَرِهِ.

ويؤخذ زيتاً صلباً، وقال مالك: إذا بلغ خمسة أوسق أخذ العشر من زيته بعد  
أن يعصر، وقال الثوري وأبو حنيفة: يخرج من حبه كسائر الثمار، ولأنه الحلة  
التي تعتبر فيها الأوساق، فكان إخراجها فيها كسائر الثمار، وهذا حطر، والأون  
أولى؛ لأنه يكفي الفراء مؤنة، فيكون أفضل كتجفيف النمر، ولأنه حال كدله  
واقطاره، فيخرج منه كما يخرج من الرطب في حال رطوبته، ويخرج منه إذا  
يبس، انتهى.

(فما لم يبلغ زيتونه خمسة أوسق، فلا زكاة فيه) لتخصاته عن انتصاب،  
قال الرزقاني: <sup>(١)</sup> فإن بلغها وكانت لا زيت فيه أخذ من ثمنه، فإنه في  
المدونة وغيرها، ويخرج الصدقة من الزيتون عند الشافعية، كما تقدم قريباً.

(فإن مالك، والزيتون بمنزلة النخيل، ما كان منه سفته السماء) أي المطر  
(والعصون، أو كان بعلاً) كما تقدم في الثمر (ففيه العشر) لفئة المؤنة (وما كان  
يسقى) بناء المحصول (بالنضج) أي بالصب بما يستخرج من الآبار وغيرها (ففيه  
نصف العشر) كما هو فائز من المعشرات (ولا يخرج من شيء من الزيتون في  
شجره) أي عسى رواية صحيحة. ونقدم رواية شاذة عن الإمام مالك أنه  
يخرج من

فما البجعي <sup>(٢)</sup>: ولا يخرج من شيء من الزيتون؛ لأنه لا فائدة في ذلك  
لأرساب الأموال، فإنه ليس مما يؤكل رطباً ولا للمساكين، لأن الأيدي لا

(١) شرح الرزقاني (١/١٣٠).

(٢) المنصف (١/١٦٤).

والشاة عذراء في الحبوب التي يذبحها الناس ويأكلونها، أنه  
 رزق من الله السماء من ذلك، وما سقطت فحسب، وما كان غللاً  
 العسر، وما منى بالضعف نصف الغلة إذا منع ذلك حوصه أو منى  
 بالضعف الأول ضاع الشيء كله، وما زاد على حوصه وثاني فذهب  
 الزكاة به حساب ذلك.

تشرح فيه لأكل إلا بعد غسل وتعبير، ولأن لغره مستورة في الخوف لا يكاد  
 ينبت فيها الخرص على التحقيق انتهى

(قار مالك: والسة عندما في الحبوب) التي يجب العشر فيها وهي التي  
 يذبحها الناس ويأكلونها) ذكر هذين الموضعين لئلا يترك في الحبوب عند  
 المالكية على الأذخار والأليات (له يؤخذ مما سقطت السماء من ذلك) وما رزقته  
 العصور، وما كان غللاً العسر، وما منى بالضعف فذهب نصف العسر بشرط  
 التصاب فيها كما سيأتي التفيد.

والصالح: أن الغنم بين العسر والخسر لا يخصص بها من النسل  
 وتربيتهم، وحرمها، بل كل المعنويات حكمها واحد في أن التي تسمى بالخسر  
 ونحوه فيها العسر، والتي تسمى بالضعف فيها العسر، ولما كان وجوب  
 الصدقة في الحبوب وغيرها مقيداً بعد المالكية بالمصبات ذكر عبد القادر، فقال:  
 (إذ بلغ ذلك) المذكور من الحبوب التي يذبحها الناس، ويأكلونها (خمس  
 أوسق) (أو مئة دون عده، (بالضعف الأول ضاع الشيء كله) (التي يذبحها الناس  
 أو عطف بيان.

(وما زاد على حوصه أوسق) ولو غللاً (نصفه الزكاة بحساب ملك) أي  
 العسر أو نصف العسر، وذلك لأنه لا ينفق فيه بعد التصاب، فإن الشيعي  
 يخصصه<sup>(١)</sup> وهذا قول أهل العلم إلا أن التصاب ليس بشرط عند أبي حنيفة  
 - رضي الله عنه -.

قال مالك: «وَالْحَبُوتُ الشَّيْبُ بِبَيْدِ الزَّكَاةِ الْحَبِطَةُ وَالشَّعِيرُ  
وَالسَّائِلُ» .....

(قَالَ مَالِكٌ) يَبْرُؤُ الْمُعْصِفُ فِي هَذَا الْقَوْلِ أَنْوَاعُ الْحَبُوتِ الَّتِي يُؤْخَذُ مِنْهَا  
الْعَتَرُ، فَقَالَ: «وَالْحَبُوتُ» مُتَدَاً وَحَبِيرُ الْحَبْطَةِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ (الَّتِي) تَحِبُّ  
(بِهَا) الزَّكَاةَ الْحَبْطَةُ كَسَرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسَكُونِ الْمُدِّ، رَفَعَ طَاءَ مُهْمَلَةٍ، آخَرَهُ  
هَاءً، كَذَا فِي «الْمَحِيطِ الْأَعْظَمِ»، وَهِيَ الْفَتِيحُ لَهَا أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ ذَكَرَهَا أَمْرُ  
الْعَنْزِ، وَذَكَرَ بَعْضُهَا سَابِحُ «الْمَحِيطِ»

صَحِيحٌ. ذَكَرْتُ فِي «الْأَنْوَارِ السَّاطِعَةِ»<sup>(١)</sup> فَقَالَ: حَرَّجْتُ حَبَّ أَتَرُ مِنَ الْحَبَّةِ  
عَلَى قَدَرٍ بَيَضَةٍ اسْتِعَامَةً، وَهِيَ أَلْبَنُ مِنَ الزُّبْدِ، وَأَطْيَبُ رَائِحَةً مِنَ السَّلَاءِ، تَمَّ  
صَارَتْ تَمُزَلُ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ إِلَى وَجُودِ فَرْغِ مَوْتِ، فَصَغُرَتْ وَصَارَتْ كَيْفِيَّةً  
الْمُدْحَاجَةً، وَلَمْ تَزَلْ عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ، حَتَّى دَخَلَ بِحَبِيصٍ فَصَغُرَتْ، حَتَّى صَارَتْ  
كَيْفِيَّةً اسْتِعَامَةً، ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ كَالْمُدْحَاجَةِ، ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ  
كَالْمَحْمَصَةِ، ثُمَّ صَغُرَتْ حَتَّى صَارَتْ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ الْآنَ، سَأَلَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ  
لَا نَعْمَرَ عَنْ ذَلِكَ، انْتَهَى.

وَالشَّعِيرُ: مَفْطَحُ الشَّيْبِ وَكَسَرُ، قَامَ الْمُرْقَاشِي. قَالَ الْمَحْدِي: الشَّعِيرُ  
مَعْرُوفٌ وَاحِدُهُ يَهَاءُ، وَفِي «النَّصْرَاجِ»: الشَّعِيرُ «جَوْ» وَالشَّعِيرَةُ: يَكُ قَامَهُ  
(وَالسَّائِلُ) يَكْسِرُ الشَّيْبُ أَوْ بَصْمُهَا وَسَكُونُ اللَّامِ وَالْمُتَثَنَاءُ الْمَرْغُوبَةُ، كَذَا فِي  
«الْمَحِيطِ». قَالَ الْمَجْدِي: هُوَ بِالضَّمِّ الشَّعِيرُ أَوْ ضَبَّتْ مِنْهُ أَوْ الْحَامِضُ مِنْهُ،  
انْتَهَى. وَفِي «الْأَنْوَارِ السَّاطِعَةِ»: بَعْضُ الشَّيْبِ وَسَكُونُ اللَّامِ حَتَّى يَبْرُؤَ الشَّعِيرُ  
وَانْقِمَ يَعْرِفُ عِنْدَ التَّمَارَةِ شَّعِيرَ الشَّيْبِ، انْتَهَى

قَالَ الْمُرْقَاشِي:<sup>(٢)</sup> صَرِيحٌ مِنَ الشَّعِيرِ لَا غُسْرَ لَهُ يَكُونُ فِي الْعَوْدِ وَالْحَبَارِ،

(١) (ص ٤٠٠).

(٢) (شرح الزماني، ٢٧١/٢٧٢)





والبحار والمحيطات، والنفوس، والنجلاء، .....  
 -----

قوله: «الزرقاني»<sup>(١)</sup>، يصره المديح في «النصفين» بلفظ «رنج»، وهكذا في «المحيط»  
 وغيره، وفي لغات «النصراخ» جاور.

«والعيسى» بضم عي، قال المجدد: «التحريك» حب معروف، والعدسة  
 واحدة، وفي «المحيط» بفتح عين وodal، آخره عين، يقال له بالبحر: بلس.  
 «والفارسية» كذلك وبالفائدة، «شور» وفي «النصراخ» نرسك، وفي «النصراخ»  
 «النصراخ» مشور.

«والحجاز» بضم الحيم واسكان اللام، وحكي فتحها مسندة حث من  
 القنطرة، قاله الزرقاني، وفي «الأور السالمة» بضم النجم ويسكنون اللام،  
 وفي «المحيط» اسم حذر، وقال في الغلر: يقال له بالهندية: ملركاني،  
 ويقال: إن النجلاء حذر، شبيهة بذكره، وقيل: إن النجلاء حب، شبيهة بعادس،  
 وقيل: حب شبه بالماش الأضر، يقال له في الهندية: موبك، وفي  
 «النصراخ»: «ناعم» مع من الحبوب كالماء يقال له: الغلر، وفي «المعجم»:  
 حب كالماء، وفيه الشيخ في «نصفين» بالعين، والأوجه أنه فيه: لأن  
 أهل اللغة يسمونه بنبيه الماء دون غيره، والظاهر مثله، وفي «فتح الألف»  
 الماء بالمعجمة نوع من الحبان، وكذا في «الأور لأعمال الأبرار»

«واللوبي» بضم اللام والواو المجهول وكسر الاء، واحدة وفتح العنة  
 الحبة آخره، أمه اسم ه دي، يقال له في الرواية: بلس، وفي «الزرقاني»  
 وحذر، وفي الهندية: فريفا وقنا، كذا في «المحيط»، قلت: لكنه يستعمل في  
 العربية أيضاً، وفي «حاشية الأنوار لأعمال الأبرار»: أن اللوبيا حب شبه  
 بالافلا، أصغر منه.

«والنجلاء» بضم نيمين مضمومتين بعد كل حيم لام، قال المجدد: تمر

(١) «فتح الزرقاني» (٢١/٢١).

وما أمية فذلك .....  
 .....

فكبرية وحده السبعة، وفي «المحيط» السبعون، وأما في  
 الكتب، وفي كتاب الحنفية من اللغات الفقية: هو السبع، وهو مضاف  
 يسمى «أمود» يسمى الثمرات معه لميلط، وفي «الفرج» الكتب، ويدل  
 السبع في غيره من آراء، وفي «الفرج» الفقيه، وفيه سبعاً  
 للعلوي في «السبع» السبع.

(وما أشبه ذلك) ذكر المصنف عشرة أنواع مضافاً، وأشار إلى غيرها  
 بقوله: ما أشبه ذلك.

وذكر «ياحي»<sup>(٢٧٢)</sup> ستة أشياء غيرها، وجامع مسلك المالكية في ذلك ما في  
 «الشرح الكبير»<sup>(٢٧٣)</sup> إن قال: يجب في خمسة أوسق من حب ونمرة، ودخل في  
 الحب ثمانية عشر صفاً: القمح، والشعير، والقمح، والذرة، والبنجر،  
 والذرة، والذرة، والأرز، والعدس، والفول، والذرة، والذرة،  
 والسمسم، والفرطم، وحب الفج، والحب، والحب، فبذلك حكره هي  
 لمي يجب فيها الزكاة فقط، فلا تحب في حب، الفول، وكان وغير ذلك.

قال المدبر في: قوله القطن السبعة هي: الحمص، والعدس، واللوبيا،  
 والعدس، والتمر، والجوز، والبسلة، والتمر، والتمر، والتمر، وأما  
 لأبيض فلا، كان في منه لا، إن له، وقوله: هو ذلك، أي خامس،  
 والحب، والسمسم، والقمح، خلافاً لمن ألحقه بالحب، انتهى.

وتعد هذه العشرين في حب الأمور الساطعة<sup>(٢٧٤)</sup>، وحكى عن من  
 لمزيد، هذه العشرين هي التي يجب فيها الزكاة فقط، فهذا جامع للمسخرات  
 عند المالكية، والكتب يستعمل في مروعهم كثير مما يأتي معناه في كتاب الآتي.

(٢٧٢) «معي» (٢٧١: ٢٧٢).

(٢٧٣) (٢٧١: ٢٧٢) وفيه: «الفرج» هو حب، من الحب.

(٢٧٤) «معي» (٢٧١: ٢٧٢).

بِشَى الْحُبُوبِ شَيْءٍ تَصِيرُ مِنْهَا. قَالَ رُفَاةٌ تُؤْخَذُ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ تُؤْخَذَ  
وَتَصِيرَ حَبًّا.

قَالَ: وَالْأَمْرُ مُصَدَّقُونَ فِي ذَلِكَ، وَيُقْبَلُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ مَا  
تَقْعَوْنَ.

وقد عرفت مذهب النخعية أنه يجب عندهم في كل ما يقصد به نماء  
الأرض ويزرع قصداً، واستدلوا عليه بالآية، كما سيأتي في باب ما لا زكاة  
فيه من القواكه.

ومن الحبوب، بين لما أشبهه النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من غير مطلقاً لأن النخعة عند المالكية  
الانبات والأثمار، فلا زكاة في الكزبرة على الأظهر، لأنها علف لا طعام  
حلافة لرواية أشهب في «النعية»، قال الرافعي<sup>(١)</sup>: «فالمزكاة تؤخذ منها» أي من  
الحبوب المذكورة مفصلاً ومجسلاً (كلها) بعد أن تحصد وتصير حلاً أي بعد  
نقيتها وتصفيتها وتخليصها إلى هيئة الإثمار كما تقدم.

قال السوفى: ومت الإخراج للزكاة بعد النخعية في الحبوب، والجفاف  
في الثمرات؛ لأنه أوامير الكمالات، والمؤونة التي تلزم الثمرة إلى حين الإخراج  
على رب المال، لأن الثمرة كالحاشية ومؤنة الحاشية وحفظها ورعيها والقيام  
عليها إلى حين الإخراج على ربها كذا ههنا، انتهى.

قال مالك: (والناس) أي أرباب الأموال المضدقون؟ بتشديد الدال  
المفتوحة (في ذلك) أي في قولهم في مثله من الكيل وما خرج من الزيت  
وغيره؛ لأنهم آمناء كما تقدم، قال الباقى: وذلك لأن هذا مما لا يحرص،  
ولا بد للناس أن يعيروا عليه، ولا يمكن أن يحمل مع كل إنسان من يحفظ  
عليه ذلك، انتهى. (وتقبل) من المجعول (منهم) في ذلك ما دفعوا بالدار  
السهماء، أي لذي دفعه في الصدقة، وذلك لكونهم مضدقين في قولهم.

قَالَ يَحْيَى: وَسَبَلُ مَاكَ: مَنَى يَخْرُجُ مِنَ الرِّيْتُونِ أَنْظُرُوا  
نَصْرًا، أَفَلَمْ تَنْظُرُوا أَوْ بَعْدَ مَا؟ فَقَالَ: لَا يَنْظُرُ إِلَّا فِي الشَّقَةِ.....

قَالَ التَّوْفِيقُ<sup>(١)</sup>، وَمَعْنَى إِذْ مَنَى رَبُّ الْمَالِ بِهَا بِغَيْرِ تَخْرِيطٍ قَبْلَ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ  
سَبَبٍ، سِوَاكَ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْحَرَصِ أَوْ بَعْدَهُ، وَنَقُلُ قَوْلَهُ إِصْرًا فِي قَدَرِهَا بِغَيْرِ  
يَمِينٍ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي سَبْرِ الدَّيْنِ، قَالَ أَحْمَدُ: لَا يُسْتَحْتَفُ النَّاسُ عَلَى  
حَسَدَاتِهِمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَتَّى تَكُنْ لَا يَسْتَحْتَفُ فِيهِ كَالْفَصَالَةِ وَالْعَدَةِ انْتَهَى.

(ثُمَّ يَحْيَى: وَسَبَلُ) بَيَانُ الْمَجْهُولِ (مَاكَ) الْإِنَامُ (مَنْ) يَخْرُجُ مِنَ الرِّيْتُونِ  
الْعَشْرُ (رَادٌ فِي النِّسْخِ الْمَذْمُومَةِ) بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ مَبْقَعُهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْهَدْيَةِ،  
فَالْعَرَادُ الْعَشْرُ لِوَجَابِ أَهْمٍ مِنَ الْعَشْرِ وَنَصَبِهِ (أَفَلَمْ تَنْظُرُوا) بِهَيْمَةٍ لَا مُسْتَفِيدَ (أَمْ  
بَعْدَهَا) أَيْ هِيَ سَبَبٌ مُتَّفَقَةٌ الَّتِي يَذَلُّ فِي تَحْرِيجِ الثَّرِيثِ (فَقَالَ) لَا تَنْظُرُ إِلَّا  
الشَّقَةَ

قَالَ الْبَازِجِيُّ<sup>(٢)</sup>، أَيْ لَا يَحْتَسِبُ لَهُ بِهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ عَلَيْهِ مَبْلُغُ الزَّكَاةِ إِلَى  
الْعَدِّ الَّتِي حُرِّتِ الْعَادَةُ بِإِذْخَارِهَا عَلَيْهِ، وَلَوْ أَخَذَتْ مِنْهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ لَمَّا خَرَصَ  
عَلَيْهِمْ نَجْدُهُمْ وَعَصَبُهُمْ وَأَشْرَسُوا فِيهَا، وَأَكْبَنَ لَا يُؤَخِّضُ مِنْهُمْ إِلَّا عَلَى هَيْئَةٍ  
الْأَدْحَرِ، عَلَيْهِمُ الشَّقَةُ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَخْلُصَ ذَلِكَ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَفِي (الْمَحِيطِ الْبَرْهَانِيِّ) قَالَ الْكَرْخِيُّ: يَأْخُذُ الْعَشْرُ مِنْ مِمِّعٍ مَا  
أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ، وَلَا يَحْتَسِبُ لِمَاصِحِهَا مَا أَفْقَرُ عَلَى الْغَلَّةِ مِنْ مَمِّعٍ أَوْ عِمَارَةٍ  
أَوْ آخَرِ الْعَدَالِ وَلَا نَفَقَةِ الشَّرِّ، انْتَهَى.

قَالَ ابْنُ الْقَهْمَرِ: يَعْنِي لَا يَذَلُّ بِعَدَمِ وَجُوبِ الْعَشْرِ فِي قَدَرِ الْمَصَارِحِ الَّتِي  
بِعِفَافَةِ الْمَوْزُونَةِ، بَلْ يَجِبُ الْعَشْرُ فِي الْكُلِّ، وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: يَجِبُ النِّظَرُ  
إِلَى قَدَرِ قِيَمِ الْمَوْزُونَةِ، فَيُسَلِّمُ لَهُ بِمَا عَشَرَ، ثُمَّ يَعْشُرُ الْبَاقِي، لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمَوْزُونَةِ  
بِمَنْزِلَةِ الْمَالِ لَهُ بِعَوَضٍ، كَذَلِكَ الشَّرَاءُ.

(١) - المصدر: (١/١٧١).

(٢) - المصدر: (٢/١١٤).

الْمَرْءُ يَسْأَلُ عَنْهُ الْمَغْرِبُ، فَكَيْفَ يَسْأَلُ أَهْلَ الطَّعَامِ عَنِ الطَّعَامِ، وَبَعْضُهُمْ قَدْ  
 رَأَى قَدَمًا، فَكَيْفَ يَسْأَلُ بَعْضُ بَعْضٍ خِصْمَهُ، وَمَعْنَى تَصَاعُدِهِ، أَخَذَ مِنْ أَلْفٍ  
 الْحِصْنِ يَفِيدُ أَنْ يَنْصَحَ، يُسْأَلُ لَمْ يَرْفَعْ مِنَ الْبُيُوتِ خِصْمَهُ الْبُيُوتِ لَمْ  
 يَجِبْ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الزَّكَاةِ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ، وَلَقَدْ صَحَّحَ وَبَيَّنَّ فِي  
 أَهْلِهِمْ.....

وَأَمَّا أَنَّهُ حَكَمَ بِتَفَاوُتِ التَّوَاجِبِ لِتَفَاوُتِ التَّعْوِذَةِ، فَلَوْ رَفَعْتَ الْمَرْبُوعَةَ كُنْ  
 التَّوَاجِبُ وَاحِدًا وَهُوَ الْعَشِيرُ دَانَتْ فِي الْبَاقِي، لَأَنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ إِلَّا بِصَفِهِ إِلَّا  
 لِلْمَرْبُوعَةِ، انْتَهَى. وَتَقْدِيمُ قَرِيبَا كَلَامِ السَّوْفِيِّ فِي ذَلِكَ

(وَلَكِنْ يَسْأَلُ) بَيِّنَ الْمَجْهُولِ (عَنْ) أَيُّ الزَّيْتُونَ (أَخْلَعَهُ) الْمَالِكُ (كَمَا بَلَغَ)  
 أَهْلَ الطَّعَامِ) كَالْحِطْلَةِ وَغَيْرِهَا (عَنِ الطَّعَامِ) أَيُّ كَيْفَ حَصَلَ (وَيَصْلَحُونَ بِهَا قَالُوا)  
 فِي مَعْدَارِهِ مَخْرَجَ الْمَنْ رَفَعَ بَيِّنَ الْفَاعِلِ أَوْ الْمَجْهُولِ، أَيُّ حَصَلَ أَوْ أُخْرِجَ  
 (مِنْ زَيْتُونَةٍ خِصْمًا) بِالرَّفْعِ أَوْ النَصْبِ (أَوْسَى تَصَاعُدَ) أَخَذَ (بَيِّنَ الْمَجْهُولِ) (مِنْ)  
 زَيْتِ الْعَشِيرِ بِالرَّفْعِ، وَالْمُرَادُ الْجَنَسُ فَيَعْمُ يُصَرَّفُ أَيْضًا (بَعْدَ أَنْ يَحْصُرَ) وَيُخْرِجَ  
 الزَّيْتِ (وَمَنْ لَمْ يَرْفَعْ) بَيِّنَ الْمَعْلُومِ أَوْ الْمَجْهُولِ، كَمَا تَقْدِمْ (مِنْ زَيْتُونَةٍ خِصْمَةً)  
 أَوْسَى لَمْ تَحِبْ عَلَيْهِ فِي زَيْتِهِ لَمْ يَكُنْ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ أَوَّلًا: بِفَنَ لِمَا حِبِ الْمَالِكِ: كَيْفَ مَبْلَغَ زَيْتُونَتِكَ؟  
 فَإِنْ ذَكَرَ أَنَّهُ نَصَرَ عَنِ النَّصَبِ لَمْ يَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنْ قَالَ: بَلَغَ النَّصَبُ  
 أَوْ زَادَ عَلَيْهِ، سَأَلَ سَوَالًا تَالِيًا: كَيْفَ أُخْرِجَ لَهُ مِنَ الزَّيْتِ؟ إِنْ كَانَ مَحْصَرًا، فَإِنْ  
 كَانَ بَاعَهُ سَأَلَ كَيْفَ يَخْرُجُ مِثْلُهُ مِنَ الزَّيْتِ؟ أَوْ سَأَلَ ذَلِكَ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ،  
 قَالَهُ الْبَاقِي<sup>(١)</sup>.

(قَالَ يَحْيَى): قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ زَرْعَهُ، وَلَقَدْ صَحَّحَ وَبَيَّنَّ فِي أَهْلِهِمْ جَمِيعَ

(١) «المنشأ» (١٦٥: ٢).

فَعَسَى زَكَاتُهُ، وَتَبَسَّ عَلَى أَقْدَى شُرَكَاءِ زَكَاتِهِ، وَلَا يَصْلُحُ بَيْعُ الزُّرْعِ، حَتَّى يُبَيَّنَ فِي أَكْثَامِهِ، وَيُسْتَفْتَى فِي الْمَاءِ.

كَمَ بِالْكَسْرِ، عَاءُ الطَّلْحِ، وَغَطَاءُ الثَّوَرِ، كَدَّ مِنْ دَلَامَاسٍ (أَفْعِلْهُ) أَيْ انْبَاعَ (زَكَاتُهُ) وَاحِدُهُ، لِأَنَّهَا وَحِيدٌ بِانْتِصَاحٍ وَالْيُسُوبُ (وَلَيْسَ عَلَى الْمَدَى اشْتِرَاءُ زَكَاتِهِ) لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَعْلُقُ وَحِيدُهَا قَبْلَ الْبَيْعِ، وَلَا تَعْلُقُ حَقَّ الزَّكَاةِ عَدَدُ الْمُشْتَرَى.

قُلْتُ: وَبِهِ قَالَتِ الْحَنَبِيَّةُ، فِيهِ الْبِدَائِعُ (١٧٩) وَتُرْبَاعُ الْأَرْضِ الْمُشْتَرَى وَفِيهَا زَرْعٌ قَدْ أُدْرِكَ مَعَ رُبْعِهَا أَوْ بَاعَ الزُّرْعُ حَاصِلُهُ، فَعَسَى عَلَى الْبَائِعِ نَوَافِلُ الْمُشْتَرَى؛ لِأَنَّهُ بَاعَهُ بَعْدَ رَجُوبِ الْغَضَبِ، وَتَقَرَّرَ بِالْإِدْرَاكِ، وَبِهِ يَبْعُهُ وَالزُّرْعُ قَبْلُ، فَإِنْ فَصَلَهُ (١٨٠) الْمُشْتَرَى لِلْحَالِ مَعْدُهُ عَلَى الشَّيْءِ أَصْبَحَ لِقَبْرِ الرُّجُوبِ فِي النُّقْلِ بِالتَّفْصِيلِ (١٨١)، وَإِنْ زَكَهُ حَتَّى أُدْرِكَ فَعَسَى عَلَى الْمُشْتَرَى فِي قَوْلِ أَيْ حَبِطَ وَمُحَمَّدٌ، لِتَحْوِيلِ الْمُرُجُوبِ مِنَ الْمَاءِ إِلَى الْحَبِّ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ: عَشْرٌ قَدَّرَ الْبَيْعُ عَلَى الْبَائِعِ، وَعَشْرٌ الزُّبْدَةُ عَلَى الْمُشْتَرَى، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْمُدَارِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، انْتَهَى، وَسَيَأْتِي مَا لَيْتَ الْأَمْرُ فِي كَلَامِ الْعَيْنِ.

(قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ) أَيْ لَا يَجُوزُ (بَيْعُ الزُّرْعِ حَتَّى يُبَيَّنَ) بِالْعِشْرَيْنِ الْمُحْتَمَيْنِ، فَمَوْجِدَةٌ قَمِيمٍ مَهْمَلَةٍ (فِي أَكْثَامِهِ) وَيُسْتَفْتَى فِي الْمَاءِ وَالْإِسْتِغْنَاءِ عَنْ الْمَاءِ أَنَّهُ لَوْ سَقِيَ الْمَاءَ، لَمْ يَبْعَهُ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ حَتَّى يَسُودَ»، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ، ثُمَّ يَجُوزُ بَيْعُهُ فِي سَبِيلِهِ قَالُوا: عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ حَتَّى سَامِيَ وَتَغَيَّرَ، لِأَنَّهُ مِنَ الْعَرْوِ، فَإِنَّهُ الزُّرْعُ فِي

(١) (١٧٥) (١٧٥).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَعْلَالِ، وَفِي: «بَائِعُ الزُّرْعِ أَصْلُهُ» أَيْ فَطَرَهُ، وَالتَّفْصِيلُ هُوَ اسْمُ رِيحٍ تَحْتَهِ أَمْرٌ، وَالزُّوَادُ، وَنَادِيهَا، وَاسْمُ الزُّرْعِ قَبْلَ إِتْرَاكِهِ لَفْظِيًّا، وَهُوَ مُجْتَازٌ، مَطَرُ الْعَرَبِ، (١٨٢) (١٨٣).

(٣) هَكَذَا فِي الْأَعْلَالِ، وَفِي: «بَائِعُ الزُّرْعِ أَصْلُهُ»، وَهُوَ الْقَطْرُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَأْكُلُوا حَقَّ يَوْمِكُمْ»<sup>(١)</sup>  
 إِنَّ ذَلِكَ - الزَّكَاةَ، وَفَدَّ مِنْجَعُ مَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ.

(قَالَ مَالِكٌ فِي تَفْسِيرِ (قَوْلِ اللَّهِ) تَبَارَكَ وَتَعَالَى: (وَلَا تَأْكُلُوا حَقَّ يَوْمِكُمْ) بِمَنْعِ الْحَقِّ قَرَأَ ابْنُ عَسَاوٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ وَالْباقُونَ يَكْسِرُهَا (إِنْ ذَلِكَ) أَيُّ تَمَرَادٍ بِالْحَزِّ فِي الْآيَةِ (الزَّكَاةَ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

قَالَ الرَّازِيُّ: اخْتَلَسُوا فِي تَفْسِيرِهِ سَبْعَ ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، الْأَوَّلُ: يُرِيدُ بِهِ الْعِشْرَ وَنَتِيبَهُ، ثَلَاثٌ: وَسَيَأْتِي قَرِيباً. وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا حَقٌّ فِي الْمَالِ سِوَى الزَّكَاةِ، قَالَ مُجَاهِدٌ: إِذَا حَصَدْتَ، فَحَضِرَتْ الْمَسَاكِينُ فَاطْرَحْ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا دَسَمْتَ وَذَرَبْتَ، فَاطْرَحْ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا كَرَبْتَهُ<sup>(٢)</sup> فَاطْرَحْ لَهُمْ مِنْهُ، وَإِذَا حَرَنْتَ كَيْلَهُ فَانْزِلْ زَكَاتَهُ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ رَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَلَمَّا فُرِضَتْ الزَّكَاةُ نَسَخَ هَذَا، وَهَذَا قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَالْأَصَحُّ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ، انْتَهَى.

قُلْتُ: وَبِالْقَوْلِ الثَّانِي قَالَ ابْنُ عَسَاوٍ، قَالَ الْجَهْصَامِيُّ: رَوَى عَنْ ابْنِ عَسَاوٍ وَبِعَاهِدَةٍ أَنَّهَا مَعْلُومَةٌ وَأَنَّهُ عَنْ رَاجِبٍ عِنْدَ الصَّرَامِ غَيْرِ الزَّكَاةِ، وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ نَهَى عَنْ جَدَادِ اللَّيْلِ وَصَرَامِ اللَّيْلِ، قَالَ مَغْبِيَالُ بْنُ عَمِيْنَةَ: هَذَا لِأَجْلِ الْمَسَاكِينِ كَيْ يَحْضُرُوا، انْتَهَى.

وَبِالْقَوْلِ الثَّلَاثِ أَبْهَأُ قَالَتْ طَائِفَةٌ، قَالَ الْجَهْصَامِيُّ<sup>(٣)</sup>: رَوَى عَنْ ابْنِ عَسَاوٍ فِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ وَالسَّنْدِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ نَسَخَهَا الْعِشْرَ وَنِصْفَ الْعِشْرَةِ، وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ: نَسَخَهَا الزَّكَاةُ، وَقَالَ النُّصْبَانِيُّ: نَسَخَتْ الزَّكَاةُ كُلَّ صَدَقَةٍ فِي الْقُرْآنِ، انْتَهَى. وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنَ الْأَثَرِ فِي ذَلِكَ.

(وَقَدْ سَمِعْتُ مَنْ يَتَوَلَّى ذَلِكَ) مِنْ أَهْلِ الْعَدَمِ، أَبَدَ بِذَلِكَ مَخْتَارَهُ، بَانَ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ مَالُكَ بِكَوْنِ الْمَرَادِ بِالْحَقِّ الزَّكَاةَ سَمِعَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَيْضاً، قَالَ الْبَاحِيُّ:

(١) قَوْلُهُ: كَرَبْتَهُ: أَيُّ خَطَبْتَهُ.

(٢) الْخَرُّ: دُخُولُ الْمَرَأَةِ (٩/٣).

ولا يكون ذلك إلا من أهل العلم. ومن ليس من أهل العلم لا يفل من مالك قوله. ولا يرجع به مدعيه. انتهى.

قال ابن رزي: وإن قال من علم من ربه عطاء، وهو قول سعيد بن المسيب والحسن ومطرويس - أشعك، وهو لأصح: لأن قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكِهِمْ﴾ إنما يحسن ذكره لو كان ذلك الحق سعيوا فكل ورده الآية، لتلا نظير الآية مجتدة، وقد قال عليه الصلاة والسلام: ليس في المال حق سوى الركعة، فوجد أن يكون المراد بهذا الحق حق الركاة، انتهى.

قال الحصاصي: وروى هذا ابن رزي عن جابر بن عبد الرحمن بن الحصة وزيد بن أسلم وقشادة، انتهى. وبسط في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين، ورجع إليه لو شئت.

ثم قال: ولما ثبت بعد ذكرنا أن المبرور بقوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكِهِمْ﴾، العار، أن على وجوب العشر في جميع ما أخرج من الأرض إلا ما حصة القليل. لأنه تعالى ذكر المخرج ينقطع عموم يستلزم إتمام أمره وذكر العمل والزيتون والرمان.

ثم حقه بقوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكِهِمْ﴾ وهو عائد إلى جميع المتذكور، فمن أدنى محصور مني، ما لم يلم به ذلك إلا غليل، فوجب بذلك إيجاب الحق في النخيل وغيرها، وفي الزيتون والرمان، انتهى.

قال ابن رزي الشافعي في التفسير: قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَكِهِمْ﴾ بعد ذكر الأنواع الخمسة، وهو النسب والتخل والتزج والتزبون والزمان. أن على وجوب الركاة في الكل، وهذا يقتضي وجوب الركاة في الثمار، كما كان يفرقه أبو حنيفة، فإن قالوا: لم يخصصوا بالورج، فصول: فقد انعقد في أصل السنة غير محصور بالورج، والغليل عليه أن انعقد في السنة عبارة عن الخلع، وذلك بسوء الكل، وتوضي التفسير في



قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ أَصْلَ خَائِضٍ، أَوْ أَرْضَهُ، وَفِي ذَلِكَ زُرْعٌ  
أَوْ ثَمَرٌ قَبْلَ يَدَا صَلَاحِهِ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَيْعِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَرَبَ  
وَحَلَّ بَيْعَهُ، فَزَكَاةُ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْرُطَهَا عَلَى انْتِفَاعٍ.

قوله: ﴿حَصَاوِيَّةٌ﴾ يجب عوده إلى أقرب المذكورات وذلك هو التزبيثون  
والزمان، فوجب أن يكون الضمير عائلاً إليه، انتهى.

وقد أيضاً: إذا كان ذلك الحق هو الزكاة، وجب القول بوجوب الزكاة  
في القليل والكثير.

(قال مالك: ومن باع أصل حائطه) أي ستنه (أو أرضه) بالنصب (وفي  
ذلك) أي الأرض (زرع أو ثمر لم يبد) يفتح أوله بيناء المعلوم من البدو  
(صلاحه) أي ثم يأت وجوب الزكاة فإنها يجب عند الصلاح (فزكاة ذلك على  
المبتاع) أي المشتري، لأن الثمرة كانت على منكه حين نحل الزكاة جد، (وإن  
كان) الثمر (قد طرب) عند البائع (وحلّ بيبعه) أي دخل وقت حل البيع عند  
البائع، وهذا أوان وجوب الزكاة (فزكاة ذلك الثمر أو الزرع على البائع) لأنه  
كان في ملك البائع وقت وجوب الزكاة (إلا أن يشترط البائع) الزكاة (على  
المبتاع) أي المشتري.

وفي الشرح الكبير<sup>(١)</sup>: والزكاة واجبة على البائع بعد الإفراك وانطباع،  
ويحوز اشتراطها على المشتري، انتهى. قال العيني في شرح البخاري<sup>(٢)</sup>:  
واختلف العلماء في هذه المسألة، فقال مالك: من باع حائطه أو أرضه، وفي  
ذلك زرع أو ثمر قد بدا صلاحه، وحل بيبعه، فزكاة ذلك الثمر على البائع، إلا  
أن يشترطها على المبتاع، وقال أبو حنيفة: المشتري بالخيار بين إيفاء البيع  
ورده، والتمر مأخوذ من الثمرة، لأن سنة الساعي أن يأخذها من كل ثمرة

(١) (١/٢٥٦).

(٢) معجمه الفاري، (١/٢٥٠).

جاءوا، فوجدوه راجعين عن الشانين قدام ذلك، فجاءهم في رحمتهم فقبضتهم

وقال القشيري في هذا المقام ان البيع فاسد لان صاحبه يملك وما لا يملك وهو عيب من صفات المصدقات المفسدة وانتم مالك وأمر حينئذ القشيري ان يصح أصل الشراء وبها يبرأ من عيبه فإصلاحه إن البيع حلت، وإن شاء هلل القشيري، فتوكل تعالى «وَالْوَاخِصَةُ يَوْمَ عَصَاكَ» وأما الذي ورد بعد أبي بصير عن الصادق، حتى يبدل المصالح هو بيع الثمرة دون الأصل، لأنه حتى يملأ الثمرة، ويحوز سبع من الثمرة شي رجاء، وإنما قيل أن الثمار يبيع حينئذ لأن وزني أو كذا من غير ذلك خلافاً لمن ذهب إلى البيع.

[illegible][illegible]

1575 50' 40" 40"

648 21 472

## (٢١) باب ما لا زكاة فيه من الثمار

٦٧٢/٢٦ - قال مالك: إن الرجل إذا كان له ما لا يجد منه

.....  
.....

في البيع في على ما كان، وعليه إخراج الزكاة من جنس البيع والمجرب،  
وعلى أحمد أنه محذور من أن يخرج ثمره أو من الثمن.

قال القاضى: الصحيح أن عليه عطر الثمرة، فإنه لا يجوز إخراج الثمن  
عنه الصحيح من المذهب، ويخرج أن نجب على الميسري على قول من  
قال: إنها نجب يوم حصاده، لأن الرجوب تعلق في ملك الميسري، ولو  
تسرى مدة قبل بدو صلاحها، ثم بدأ صلاحها في يد الميسري على وجه  
صحيح، فهو على الميسري، انتهى.

## (٢١) ما لا زكاة فيه من الثمار

الفرع منه كما ظهر من ملاحظته ما ذكر فيه ثمار ما لا يجب فيه  
الزكاة، لعدم بلوغها إلى النضج، أهم من أن يكون نضراً أو زرعاً، وذكر فيه  
أيضاً ما لا يجب فيه الزكاة مفرداً، لعدم بلوغه إلى النضج، ويجب مع  
الاجتماع بالوعاء الأخير كخطية.

٦٧٢/٣٦ - قال مالك: إن الرجل إذا كان له ما يجد بهضم النخيل والمائل

الميل في الهند والسمجة في النضرة، أي يصرم ويقطع، قال المجد: في  
المائل السمجة المجد الإصباح ويقطع اتصاله، وقال في المائل السمجة من  
حبله معاً، ويقطع ويصرم الثمن كالجداد، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>، قلت: هذا وما  
بأنى من الأفعال كلها محتمل بناء المعلوم والمجهول.

أما أربعة أوسق بالنضج على المفعولية ومعمى الزرع ابن الثمرا كان

(١) شرح الزرقاني، ٢: ٦٣٤

وان ينقطع منه أربعة أوسق من الزبيب، وإذا انحطفت منه أربعة أوسق من الحنطة، وإذا انحطفت منه أربعة أوسق من القطنية، فإنه لا يجمع حله بعض ذلك إلى بعض، وأنه ليس عليه من شيء من ذلك ركعة، حتى يكمل في السنة الواحدة من التمر، أو في الزبيب، أو في الحنطة، أو في القطنية، ما يبلغ الصنف الواحد من خمسة أوسق، يضاف إلى ذلك، كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجمع خمسة أوسق من التمر، خمسة أوسق من الزبيب، خمسة أوسق من الحنطة، وخمس أوسق من القطنية، وما يجمعها ينقطع، حله الزباني<sup>(١)</sup>، منه أربعة أوسق من الزبيب، وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية، يكثر القاف وصحبها، سيأتي معناه.

باب كتاب في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق، .....  
.....

أما (وما ينقطع) يكثر القاف وصحبها، حله الزباني<sup>(١)</sup>، منه أربعة أوسق من الزبيب، وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية، يكثر القاف وصحبها، سيأتي معناه.

(إنه لا يجمع) يكثر القاف وصحبها، حله الزباني<sup>(١)</sup>، منه أربعة أوسق من الزبيب، وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية، يكثر القاف وصحبها، سيأتي معناه.

أما (وما ينقطع) يكثر القاف وصحبها، حله الزباني<sup>(١)</sup>، منه أربعة أوسق من الزبيب، وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة، وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية، يكثر القاف وصحبها، سيأتي معناه.

(١) التمر الزباني، (١٧٧، ١٧٨).

(٢) حله في سنة أو



وَكَذَلِكَ الْحَنْظَلَةُ كُلُّهَا، السَّمَرَاءُ وَالْبَيْضَاءُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ، كُلُّ ذَلِكَ صِنْفٌ وَاحِدٌ، فَإِذَا خَصَصَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ كَلًّا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ، جَمَعَ عَنَيْهِ بَعْضُ ذَلِكَ إِلَى بَعْضٍ، وَوَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

(قال مالك : وكذلك) أي كما تقدم في التمر كذلك (الحنظلة كلها) بجمع بعض أنواعها إلى بعض، ثم ذكر بعض أنواعها، فقال: (السمراء) تأنيث أسمر، سميت به لسمرتها (والبيضاء) تأنيث أبيض، سُمِّيَتْ به لبياضها (والشعير والسلت) تقدم معناهما (ذلك كله) وفي النسخ المصرية: كل ذلك (صنف واحد، فإذا خصص الرجل من ذلك كله) أي الأنواع المختلفة المذكورة (خمس أوسق، جمع عليه بعض ذلك إلى بعض، ووجبت فيه الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك، فلا زكاة فيه).

قال الدودير<sup>(١)</sup>: ونظم القطاني كآصناف التمر والزبيب، لأنها جنس واحد في الزكاة، فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاة، وأخرج من كل بحره ويجري إخراج الأعلى منها، أو المساوي عن الأدنى، أو المساوي لا الأدنى عن الأعلى، كضم نصح وشعير وسلت بعضها لبعض، لأنها جنس واحد، انتهى.

قال أبي يحيى<sup>(٢)</sup>: الحنظلة تجميع أنواعها كلها، كما تجميع أنواع التمر، فتجميع البيضاء إلى السمراء، فإذا بلغت المنصب فيها الزكاة، وهذا لا خلاف فيه، وكذلك يجمع إلى الحنظلة الشعير والسلت، لا يختلف مالك وأصحابه في ذلك، وبه قال الحسن وطاووس والزهري وحكرمه، ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي، وقالوا: إن الشعير والسلت كل واحد منهما جنس منفرد غير الحنظلة لا تجميع في الزكاة، انتهى.

(١) الشرح الصغير (١/١٢١).

(٢) المعتمد (٢/١١٧).

قال الزرقي<sup>(١)</sup>: قال أبو حنيفة ونسابعه وأحمد وأبو نوح: لا تحسم كل حبة عرفت باسم منفرود صاعينها، وهي ثلاثها في الحاقه والظعم إلى غيرها، قال النجاشي: ولا تحسم بـ في هذا وبين أبي حنيفة - ونسب الله عنه - خلافه في التحكم، والله، يفرق في التسمية خاصة، لأنه لا يفرق في التسمية في الحدود، فهو يزكي الثاني ولا يكثر من هذه الحداس

قال أبو محمد: إن هذه الحداس ستة عندنا نحن محريم الاتصال فيها، بعد فيه بطور، لأنه يحرم الاتصال في الشيء وليسست محسن، أحد في الزكاة، وقد صرح مالك أن النقص في البيوع أحاسن مختلفة، وهي عند في الزكاة حس واحد، وقد حذر أصحابنا في هذه المسألة على قائلين من جهة المعنى: أحدهم أن هذه الأشياء هي الحولة والتعير والتد، لا يملك بعضها من يملك من أحد، فكتبت حساً واحداً، والثاني أنه يدفع هذه لأصحاب الثلاثة متفرقة، وقد عدها متفرقة، فتحكم بها بأنها حس واحد.

قال أبو حنيفة: والأظهر عندي من تعبير ذلك تشبه الحقة والسلب في قصوره والسفحة، وهما أقرب تشابهاً من الحقة والعلس<sup>(٢)</sup>، وقد سلم لنا لمخالف العلس فهدم به جميع الحدس، وإذا سلم سلب نعلق به الصغير، انتهى

قال أبو رشيد<sup>(٣)</sup>: إنهم اجمعوا على أن النقص الواحد من الحبوب يملك ويجمع حبه إلى زكاته، بزكاة الواحد على جميعه حسب قدر كل واحد منها أعني من العبد النقي

(١) شرح الزرقي: (١٤٣/٢).

(٢) العلس: هو صوب من التز.

(٣) نسخة السجدة (١١/٢٢٦).

واحتضروا في صم الخطابي بعضها إلى بعض، وفي صم الحطبة والشعير والسلت، فقال بذلك. الخطابي كتبها صنف واحد، والحنطة والشعير والسلت أنصاء، وقال القاضي وأبو حنيفة وأحمد وجماعة: الخطابي كلها أصناف كثيرة، بحسب أسمائها، ولا يضم منها شيء إلى غيره، وكذلك الشعير والملت والحنطة عندهم أصناف ثلاثة، لا يضم واحد منها إلى الآخر.

وسبب الخلاف هل الدعاء في الحنف المبرأ من اتفاق المتأخرين أو اتفاق الأصناف، فمن قال: اتفاق الأصناف، قال: كما اختلفت أسماءها فهي أصناف كثيرة، ومن قال: اتفاق المتأخرين، قال: كتبت اختلفت ما يعي لي صم واحد.

وان اختلفت أسماءها، فكل واحد منهم يروم أن يفرق فاعدته باستقراء الشرع، أعني أحدهما يجمع بينهما بالأسماء التي اشتهر السمع فيها بالأسماء والأخر بالأسماء التي اشتهر السمع عند المتأخرين، وشبهه أن يكون شهادة السمع للأسماء، في الزكاة أكثر من شهادته للمتأخرين، وإن كان كلا الاعتبارين مرجوحاً في الشرع، انتهى.

وقال المحقق: نضم الحنطة إلى الشعير، وتركوا في ذلك خمسة أوسق، وكذلك القمح، وكذلك القمح والذرة، قال المتوفى: وعن أبي عبد الله رواية أخرى: أنها لا تضم وتخرج من كل صنف إلا كان منصباً للزكاة، ولا خلاف بين العلماء في غير الحبوب والنباتات أنه لا يضم إلى جنس آخر في تكميل النصاب، فالنميلة ثلاثة أخماس الألبان، والبن، والتمر، لا يضم جنس منها إلى جنس آخر، والنباتات لا يضم جنس إلى غيره، فلا يضم النعير إلى الترياق، ولا زان التور، ولا تضم الأنصار إلى شيء من النائمة، ولا من



الحبوب والثمار. ولا خلاف بينهم أن أنواع الأجناس يصم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب.

ولا خلاف بينهم أيضاً في أن المروص تصم إلى الأثمان، وتضم الأثمان إليها، إلا أن الشافعي لا يضمها إلا إلى جنس ما اشترت به، لأن لصحتها معتبر به، واختلفوا في ضم الحبوب بعضها إلى بعض وبني منه أحد الفقهاء إلى الآخر، فروي عن أحمد في الحبوب ثلاث روايات:

أحدها: لا يصم جنس منها إلى غيره، ويحشر النصاب في كل جنس منها منفرداً. وهذا قول عطاء ومكحول وابن أبي نبيس والأوداعي والثوري، والحسن بن صالح والشافعي وأبي عبيد وأبي ناز وأصحاب الرأي، لأنها أحسن. فاعبر النصاب في كل جنس منها منفرداً كالنصاب أيضاً والمواشي.

والرواية الثانية: أن الحبوب كلها تصم بعضها إلى بعض في إكمال النصاب، يختار في أبو بكر، وهذا قول عكرمة، وحكاة ابن المنذر عن هودوس، وقد أبو عبيد لا نعلم أحداً من الناصبي جمع بينهما إذا عكرمة، وذلك لأن الشبي يجمع قال: «لا زكاة في حب، ولا تمر حتى يبلغ حصة أومو»، ومفهومه زكاة في إذا بلغ حصة أومو، وهذا التلبيح متفق على الثمار.

والثالثة: أن الحنطة تصم إلى الشعير، وتضم القطنيات بعضها إلى بعض بنفسه أبو الحنات عن أحمد، وحكاة الثوري، قال الناصبي هذا هو الصحيح، وهو مذهب مالك والليث، إلا أنه زاد فقال: الشعير والتمر والذرة والقمح والتمر والتمر صعب وأحمد، وقال الحسن والزهري: تصم الحنطة إلى الشعير، فلم ينفذ في الأنياب والتبب والحصاة، فوجب ضمها كما يصم التمر إلى الحنطة، والرواية الأولى أولى إن شاء الله، لأنها أجناس يحوز التفاضل بها، فلم يصم بعضها إلى بعض كالثمار.

ولا خلاف علم في ضم الحنطة إلى التمر، لأنه نوع منها، وعلم

وكذلك الزبيب كله، أسود وأحمر، فإذا قطعت الرخل منه حمسه أو سفي، وجبت فيه الزكاة، وإن لم يبلغ ذلك، فلا زكاة فيه. وكذلك القطنية وهي صنف واحد.....

فإنه لست يضم إلى الشعير لأنه مع، وأما البرور فلا يضم إلى القطنيات، ولكن الأباير يضم بعضها إلى بعض، ويضم زرع النعام الواحد بمعه إلى بعض، أي تكمل المصنف سواء اعتق رفته وزرعه وإدراكه، أو اختلف، ولو كان منه صبي ورجمي، ضم الصبي إلى الرجمي.

وتضم ثمرة نعام الواحد بعضها إلى بعض، ولو أن الثمرة جدت، ثم اختلف الآخرين وجفت، ضمت إحداهما إلى الأخرى، وإن كان له نخل بحبل في ستة حبلين ضم أحدهما إلى الآخر، وقال القاضي: لا يضم، وهو قول الشافعي انتهى.

وفي الحاشية عن «المحلوم» قالت الأئمة والجمهور: إنه لا يضم الر إلى الشعير ولا نكسه، وقال الشافعي: إنما يضم الحنطة إلى الشعير والعدس عند مالك وأصحابه، لأن سعد بن أبي وقاص لم يجز بيع الر بالشعير إلا مثلاً بحبل، فعلم أنهم جسد واحد، لم تغلب عليه بقوله يبيح: «بيعه الحنطة بالشعير كيف شئتم بلا بقاء» قال: فوئلت غير الحنطة، والشعير إلى المزيب أوب من السلت إلى الحنطة، وأنتم لا تقومون أحدهما إلى الآخر، انتهى.

وذكر في «شرح الإحياء»: أن الحنطة لا تضم إلى الشعير، وفي لعل ثلاث أوجه عند الشافعية: أصحابها، وهو نصه في «الويعطي»: أنه أصل يضمه لا يضم إلى غيره، والثاني: يضم إلى الحنطة، والثالث: إلى الشعير، انتهى.

(قال مالك وكذلك الزبيب كله) بجميع أنواعه (أسود وأحمر) سواء، (إذا اختلف الرخل منه حمسه أو سفي، وجبت فيه الزكاة، فإن لم يبلغ ذلك، أي المصنف) فلا زكاة فيه.

(قال مالك وكذلك القطنية) بجميع أنواعها (هي صنف واحد) في حكم

...  
والقطنان...  
.....

الزكاة، فيجمع بعضها إلى بعض مثل الحنطة والاعرج والزبيب، فإذا نزل واحد منها بجمع أنواعها صنف واحد، أو لم يختلصت معاً (أو أي شيء القطن والراية) أي أناسها، ثم بين المصنف بمضاف القطن، هناك، (والقطنية) بكسر التاء وضمها بعد، فله الرواقية.

وهي التعريف المصحح<sup>(١)</sup> بكسر التاء ويكون المقادير التي تلتحق به، كالعدس والحمص والبرسيم، وفي التوبيخ، اسم جامع للحبوب التي تفتح، كالعدس والحمص والبرسيم والارز والسمسم وغير ذلك، كذا في «شرح المازني»، انتهى.

وبالاجابة<sup>(٢)</sup> الغنيمات بكسر التاء جميع طيئة، ويجمع أيضاً قناني، قال أبو عبد الله: هي صنف لحبوب من العدس والحمص والارز والذبيان والجدجدين يعني السمسم - وزاد غيره - العدس والبرسيم والبقول والماش، وسبقت قطنية، فقطنية، من قطن يقطن في البيت، أي يملك فيه، انتهى.

قال المحدث القنينة بالضم وبكسر، كانت وجوب الأري، أو ما سوي الحنطة والسمسم والبرسيم، التمر، أرغى لحبوب التي تفتح، سمى القنانية، أنه من الحنطة وقطن القنينة انتهى. وفي «المجمع» ما بكسر التاء، واحده القنينة، كالعدس والحمص والبرسيم وغيرها، انتهى.

(الحمص) بكسر الحاء، قنينة وقد التبت، مذكورة عند الصريين، مفتوحة عند الكوفيين، قاله البرزقاني، «الكنز صاحب المصنف» على فتح التاء.

(١) (٢١/١٤٤)

(٢) انتهى (٢١/٢٠٣).

وَالْعَدْسُ وَالْأَوْسُ وَالْجَلْدُ، وَكُلُّ مَا نَتَّ مَعْرِفَتُهُ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّهُ قَطْبِيَّةٌ، فَإِذَا حَصِدَ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ حَبْلَهُ أَوْشَرَ بِإِضْطِحَ الْأَوَّلِ، صَاعُ الشَّيْبِيِّ يَوْمًا، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَصْنَافِ الْقَطْبِيَّةِ كُنْهًا، لَيْسَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقَطْبِيَّةِ، فَكَيْفَ نَحْنُ ذَلِكَ بِغَضَةِ إِمْنٍ بِغَضَرٍ، وَغَلِيٍّ بِهِ الْإِسْمَاءُ.

المصنف أخره صاع مهضة (والعقدس واللوبيا والجلجان) تقدم معنى الثلاثة، ذكر المصنف أربعة أصناف من النبطاني نصاً، وأشار إلى الباقي بقوله: (وكل ما ثبت معرفة) وليس في نسخ المصرية لفظ معرفة (عند الناس أنه قطبية) ودخل فيه القنوق والسبلة والرمس على ما ذكره الزرقاني، وعند هذه السبعة اندسوقي بحث قول الدردير والنبطاني السبعة، قال الزرقاني: وليس منها لكرسة على المذهب.

(فإذا حصد الرجل من ذلك) أي سب ذكر من الأنواع المختلفة (خمس) أوسق بالصاع الأول، والمراد منه (صاع الشبي نخلة) لا الأصوع الحادثة (وإن كان) (المحصود من أصناف القطبية) المختلفة (كلها) ليس من صنف واحد من القطبية، فإنه يجمع) بناءً المجهول لذلك بعضه إلى بعض) يدل من ذلك (وعليه فيه الركاة).

وقال الباجي<sup>(١)</sup> وقد اختلف قول مالك في النبطاني في البيوع، فعرة قال: إنها صنف واحد، فعرة أخرى هي أصناف مختلفة، واختلف أصحابنا في الركاة، فستهم من قال: هي رواية أخرى في الركاة، ومنهم من قال: هي الركاة صنف واحد دون خلاف، وهي في البيوع على روايتين، وهذا الظاهر من الرواية لما يأتي به هذا قول الباجي: ولا يظهر عندي أن يكون كل صنف منها صنفًا منفرداً لا يضاف إلى غيره في الركاة والبيوع، لأننا إن علما

قال مالك: وقد فرّق عمر بن الخطاب بين القطيعة والجنطة،  
فيما أخذ من النبط، ورأى أن القطيعة ثلثها صنف واحد، فأخذ منها  
العشر، وأخذ من الجنطة والزبيب نصف العشر.

قال مالك: وإن قال قائل: كيف سجن القطيعة بعضها إلى  
بعض في الزكاة .....

الجنس باغصال الحبوب بعضها من بعض، اعز ذلك فيها وانعكس وصح،  
وإن علمنا باختلاف الصور والمنافع صح، انتهى

(قال مالك) في الاستدلال على مختاره: (وقد فرق عمر بن الخطاب) كما  
سبأني مرسلاً في عبور أهل الدمة (بين القطيعة والجنطة، فيما أخذ من النبط)  
بفتح النون والموحدة النصارى التجار لما قدموا المدينة بالتحارة (ورأى أن  
القطيعة كلها صنف واحد، فأخذ منها العشر، وأخذ من الجنطة والزبيب نصف  
العشر) ليكثر الحمل إلى المدينة

قال الناجي<sup>(١)</sup>: استدلال مالك - رحمه الله - في الفرق بين القطيعة  
والجنطة، بأن عمر من الخطط بحث عن النبط فيما كان يأخذ منهم من  
الحنطة لما كانت الحاجة إليها أكد من سائر الأقوات، والقطاني كثر هي  
للأدم، وكان يأخذ من النطاني العشر كاملاً، فعلم بذلك اختلافهما في المنافع  
والمعاصد، ولو كانت الحاجة إليهما سواء والمنافع بها متعقة، لكانت الرغبة في  
كثره جازماً إلى المدينة سواء.

ولا يدخل عليه ذلك في الزبيب والحنطة، فإنه أخذ منهما جميعاً نصف  
العشر لثاكد الحاجة إليهما، ولم يدل ذلك على أنهما من جنس واحد، وقد  
يصحاح إلى المحسنين حاجة متساوية مع اختلاف مدتهما، إلا أنه في الجنس  
الوحيد الذي تنفع منافعه وتساوي، انتهى

(قال مالك: وإن قال قائل: كيف يجمع القطيعة بعضها إلى بعض في الزكاة

حاشي تكون صدقتها واحدة، والرجل يأخذ بمئة اشترى بواحد بدأ بيد، ولا يؤخذ من المصلحة اثنان بواحد بدأ بيد؟ قيل لا؛ فإن الصدقة والورق يجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أصعافه في الغدير من الورق بدأ بيد.

فإن مالك في الشغل يكون بين الرجلين، فيجوزان بينهما.....

حتى تكون صدقتها واحدة) فإن ذلك دليل على اتحاد اجتماعها (والرجل يأخذ أي يشتري منها) أي من الفصاني (اثنين بواحد) ويجوز انتفاصل دليل على اختلاف الجنس (بدأ بيد) أي مناجرة (ولا يؤخذ من المصلحة اثنان بواحد بدأ بيد) لانحاد جسمهما، وهذا نظير، لأن جواز التفاضل في القطاني يدل على اختلاف أجناس الفصاني.

(قيل له) في الحموات لا تلام بين السارين (فإن الذهب والورق يجمعان في الصدقة، وقد يؤخذ بالدينار أصعافه في الغدير من الورق بدأ بيد) فيس جواز التفاضل في البيع دليلاً على عدم الضم في الزكاة.

قال القاسمي<sup>(١)</sup>: وهذا كما قال المصنف، وكذلك فإن أوصافها: (١) لم يختلف قوله في الزكاة أن القطاني صنف واحد يضاف بعضها إلى بعض في الزكاة، وأنها مع ذلك في البيوع أوصاف يجوز انتفاصل فيها عتق بينها، فالمصنف عيب من مذهب مالك، أن الورق يجمع إلى الذهب في الزكاة، وهي في البيوع صنفان يجوز التفاضل فيهما، فعلى هذا يجوز أن يجمع في الزكاة ما يجوز التفاضل فيه، وأما ما يحرم التفاضل فيه، فيجب أن يجمع في الزكاة، انتهى.

(قال مالك في التحيل تكون مشتركة بين الرجلين) أو أكثر (يجوزان منها) أي التحيل، وانضم في المواضع لأربعة من هذا القول بالذات الممهدة في

(١) الشنقي، (١/١٦٩).



خَصَمَهُ الْوَسْقُ. فَمَخَصَمُهُ فِيهِ الشَّرْكُ. وَمِنْ ثَمَانٍ حَقَّةُ أَفْزَلٍ مِنْ خَصَمِهِ  
أَوْسٍ، فَلَا خَصْمَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تُحِبُّ الْفَسْدَ عَلَى مَنْ يَبْلُغُ جَدَاةً أَوْ  
مِثْلَهَا، أَوْ مِثْلَهَا غَنِمَةً أَوْسٍ.

...

الحيوب التي فيها الزكاة (خمس أوسق، فطعمه فيه الزكاة) يطرح منك الصاب.

ومن كان حصه أي ملكه في الشركة أقل من حصة أوسق، فلا صدقة  
عليه، وإنما تحب الصدقة على من بلغ جداه (بالحيلة أو النجاسة نسحتان أي  
قصده من السر (أو نطافه) من النعم (أو حصاه) من الحيوب، قال الزغب  
الجد، كسر الشئ، ونجسته.

وفي الصحيح<sup>(١)</sup> جداه الشخص حتى حيم ويصرف دائماً ودلاً: الفصع،  
وصه قوله تعالى: ﴿فَمَخَصَمَتْهُ جَدَاهُ﴾، والمعطف: القطع وراح قطائها، قال  
الأزهري، هو اسم وقت القطع، قال الرازي: أصل الحصة قطع أوزع،  
ومن فخصد، الحصاد، كقوات: زمن الخلاء والحصاد (خمس) بالانصب  
على الضعيفة ليتم (أوسق) فالترقا مبيية على أن من بلغ ملكه النصاب رجب  
عليه الزكاة، ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه، ولا ينظر إلى الجملة  
والاشتراك إذا اشتركت في الملك، كما لا ينظر إلى الاتفاق إذا حصدت في  
الملك.

فإذا جد رجلان ثمانية أوسق، فإن كانت بينهما على السواء، فلا زكاة على  
واحد منهما، لأنه لم يحد أحدهما خمسة أوسق، وهي النصاب، ولو كان  
أحدهما خمسة أوسق، وللآخر ثلاثة، لكانت الزكاة على صاحب الخمسة  
أوسق من الخمسة أوسق، ولا يجب على صاحب الثلاثة شيء، وإن كانت لرجل  
خمس أوسق بجلدها في بلاد وحلة مباحة، نجعت عليه، وأذن الرضا عنها،

...

(١) الصحيح بين الأوزار: (٢٣٥/١)

(٢) سورة الأبيار: الآية ٥٨



والله ما كنت أظنك حبيباً، أول ما ألقى من الخرجك (كأنك من كذا)  
 الإحسان أكلها، فقلت ما سمع من أليس، وتحدثت عنها، ثم ألتفت  
 صاحبها بعد أن ألقى حديثه، ثم ألتفت إلى نفسي فقال: من كذا  
 ربي، حتى يحسن من كذا، فحول من كذا، ثم ألتفت إلى نفسي فقال:  
 .....  
 فربما الأعرابي في ذلك ما كنت تعلمه إلا حينئذ، فإني أظنني

فإن الرافعي<sup>(١)</sup> سجد قبل الكربون وأحمد وأبو هريرة، وصحبه  
 حديث، الذي فيه قول حسنة أوس من أليس، وأبو هريرة ما في  
 الباب، وقال ابن أبي عمير: "الشركاء في الزرع والذهب والورق والماءية ينفق  
 ربي، إلى كذا، وأخرج أن الحديث كذا، وأخرج الرقعة من الحديث، ثم قال:  
 على جماعة، وأيسر في حديثه، ثم قال: وأما حديثه، فإني أظن  
 من روى في ذلك، فإني أظن الحديث الموقوف على ذلك، فإني أظن  
 ذلك الحديث، اللهم

الحق فإني، والله عدو، إن كل ما خرج من كذا، فإني أظن  
 هذه الأحكام، فإني أظن من أليس، وأما كذا، فإني أظن  
 جديع ما سمع من كذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن  
 الألفاظ، إن كان لها، فإني أظن من كذا، فإني أظن  
 أكلها، فإني أظن من كذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن  
 عيسى، فإني أظن من كذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن  
 وكذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن  
 عيسى، فإني أظن من كذا، فإني أظن من كذا، فإني أظن

...

(١) (١٩٧٢/٢)

(٢) (١٩٧٢/٣)

(٣) على الاستدلال (١٩٧٢/٤)

إذا كان أصل تلك الأصناف من فائده أو غيرها، وأنه سم نكح  
للتجارة. وإنما ذلك بمسئلة الطعام والحبوب والمروض، بخلاف  
الرجل ثم يبيعها ببئيل، ثم يبيعها بأعب أو ورق، فلا يكون عليه  
في أصلها زكاة حتى يكون عليها الخبز من يوم بيعها. فإن كان  
أصل تلك المروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها،  
إذا كان قد حدها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها به.

قال الساجي<sup>(١)</sup>: أي حتى يحول عليه الحول بعد قبضه، لأنه لو باعه  
وأقام المال عائداً عنه عموماً قبل أن يبيعه لا يستأنف به حراً، وإنما أصل  
اللفظ على عكس أحوال الناس في البيع والشراء، فقلت: ولا حاجة إلى قيد  
القبض عند الحفيه، كما سيأتي في آخر الكلام.

(إذا كان أصل تلك الأصناف من غير أموال التجارة أعم من أن يكون  
(من فائده أو غيرها) يعني لا فرق بين كون أصلها فائدة أو غيرها، بل أنه يستأنف  
بشئها أو الحال (أنه لم يكن للتجارة وإنما ذلك بمسئلة الطعام والحبوب  
والمروض فبذلك) أي يستأنفها (الرجل ثم يبيعها) سنة أو (سنتين) بدرأية  
للتجارة أنه يبيعها مذهب أو ورق، فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول  
عليها لحول من يوم ابتاعها) أي وقبض الثمن، كما تقدم في كلام الساجي

وبما كان فيه قيد عدم التجارة ملحوظاً ذكره بقوله: (فإن كان أصل تلك  
المروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها) وفي بعض النسخ  
المنسوبة: حتى يبيعها (إذا كان قد حدها سنة من يوم زكى المال الذي ابتاعها  
به) وفي الشرح الكبير<sup>(٢)</sup>: إن وجبت زكاة في عينها زكى عينها بأن يخرج  
المصر أو نصفه، ثم إذا باعها زكى الثمن لحول الزكاة، أي لحول من يوم زكى

(١) مسنن (١/١٧٧).

(٢) (٢/١٧٧).

عندها، تكفي بحسب خصيص قوله: ثم ذكر النعم مسأله من الحسب وروى  
 بالحجارة ليكون حذرا على التراجع من أن ما عداهما يستقل من قصي الشكر،  
 انتهى.

قلت، والحاصل ان الحسب وميرها إن كانت مستحارة، يستمر في  
 الحول حول الذي ابتاعه به، بشرط أن لا يكون مديرا، بل يكون محتكرا  
 لها عدم في موضوعه من الفرق بين المحتكر والمدير، وأن المدير ينفذ ماله  
 كل سنة ويركبه، وإن كانت عدد المير من غير الحارة، فتنقل بالحول من  
 يوم قبض المير، وعدد الحقيه لا عدة - قصير - بل غير الحول من يوم  
 البيع.

في المتن المذكور "والتحذير" وتحتها إمّا تم نصا، وذلك الحول  
 عند قبض الميرين بعهدهما من الدين القوي، كقوله: وقال: قال: تحارة، وقال:  
 نفس مائتين منه لغيرها، أي من سنة ما لم يغير ماله، وهو متوسط، كمن  
 ساهه وغيبه حذرا وحفظا، ويحذر به معنى من الدعوى، فنل انفسر في  
 الأصح.

قال ابن حبيب: في الأصح، أي في الدين المتوسط، لأن الخلاف فيه  
 ان القوي فلا خلاص، فإنه إذا في السحب من أنه يجب الحركة فيه بحول  
 الأمل، لكن لا يبره الأداء حتى يقضى به اربعمائة درهم، وأما المتوسط فيه  
 وإيداعه، في رواية الأحنف يجب الحركة فيه ولا يدونه الأداء حتى يقضى به  
 درهم مائة دينار، وهي رواية ابن مسعدة عن أبي حنيفة لا رقاة به حتى يقضى،  
 وبحول عليه الدعوى، انتهى.

## (٢٢) باب ما لا زكاة فيه من الفواكه والتضيب والبقول

## (٢٢) ما لا زكاة فيه من الفواكه والتضيب والبقول

(ما لا زكاة فيه من الفواكه) جمع فاكهة، وهي ما ينفذ، أي ينقلم بأكله،  
 رطاً كان أو يابساً، قال شراعب: الفاكهة، قيل: هي ثمار كلها، وفيه: بل  
 هي ثمار ما عدا العنب والزمان، وقيل هذا كله نظر إلى اختصاصها بالذبح  
 وعطشها على الفاكهة، وقال المجد: هي الثمر كله، وهو مخرج الثمر  
 والعنب والزمان مستثلاً بقوله تعالى: **لَا فِيهَا زَكَاةٌ وَحَلْ وَثَقَاتٌ** <sup>(١)</sup> **مَاعِطِل**  
 مردود.

قال الأبهري: ثم أعلم أحدًا من العرب قال: النحل والزمان ليسا من  
 الفاكهة. ومن قال ذلك سي لفقها، فلهذه شعبة الثمر وبناويل القرآن، وكما  
 يجوز ذكر الخنافس بعد العام للتفصيل، كذلك يجوز ذكر العام بعد الخاص  
 للتضيق، فانه التوقيف <sup>(٢)</sup>

قلت: لا يبعد أن يكون مرادهم الثمر، حتى قول الحنفية: إن قالوا: من  
 حلف لا ماعطيل فاكهة فأكل عنباً أو زماً أو رطاً ونحوها لم يحنث عند  
 أبي حنيفة، وقال أبو يوسف وسعيد: حنث في العنب والرطب والزمان أيضاً.

قال صاحب «النهاية»: الأصل أن الفاكهة اسم لما تنعكه نفس الطعام  
 وبعده، أي ينقلم به وبادة على المعتاد، والرطب واليابس فيه سواء بعد أن  
 يكون الثمرة به معناده، فهما يقولان: إن معنى الثمرة موجود في العنب  
 والرطب، الرمثان، فثبتا معنى الفواكه. والنعم بها يفوق الله، ثم يغيرها،  
 وأبو حنيفة يقول: إن هذه الأشياء مما يتعدى بها ويتداوى بها، فأوجب تصورها  
 في معنى الثمرة للاستعمال في حاجة أطباء، أشي يختصراً.

(١) سورة الرعد: الآية ٦٨.

(٢) (٢) ١٣٤.

فقد أرادوا الإيراد على ذلك فهو ليس من الجهل بلغة العرب، بل من الجهل بمبدأ كلام القائل، ذلك قد عرفت أن من أنكر دخول هذه الأشياء في اللغة، لم ينكر دخولها في اللغة، بل أنكر معرف استعمال هذه الأشياء في حاجة السقاء، وثلاً قال ابن جرير<sup>١٢٩</sup> ذكر في الكشف الكبير: أن هذا اختلاف عصر و زمان، فأبو حنيفة أثنى على حب معرفة، وتعبه لمعرفة في ما نهى، وفي عرف يثني أن بحث بالاعتق

ثم قال بعد ذكر الاختلاف في بعض الفروع: والخاص أن العبرة في جميع ذلك للمعرف، مما يؤكل على سبيل انتفك عادة، وبعد فاكه في العرب، ياخذ حب البجين، وما لا فلا، وفي المحيط: ما روي: أن الجوز والموز من الفاكهة هو في عرفهم، أما في معرفة فلا لا يؤكل انتفك، انتهى. ولا ينكر من نظر فروع الأئمة الأربعة أن العرب، جاز في الأيمان كثيراً عند الكل لا سبعا عند المالكية.

وفي المشرح الكبير<sup>١٣٠</sup>: حصص البجين أو بثلاث خمسة. البية، و فيساط، والعرف القنوي، والمقصود اللغوي، والمقصود الشرعي، ثم سطر هذه الأشياء، ومثل العرف القنوي بقوله: كاختصاص الدابة عندهم بالحصار، والمملوك بالأبيض، والثوب بالقديم، فمن جاز، لا يشترى ما ذكر مثلاً فاستري مراً أو أسود أو عمدة فلا يحد، انتهى

فهو يقال، إن إخراج العمامة عن الثوب، أو إخراج الفرس من الدابة، أو الأسود عن المملوك جهل عن معاني هذه الأسماء؟، فكذا في سائر فروع الأيمان. وقول الإمام مالك: «حي الله عنه» الأتي قريباً من أن لا صدقة في

(١) «البحر الرائق» (٤/ ٥٤٢)

(٢) (١٣٦/ ٢)

قَالَ مَالِكٌ: اِسْتُثْنِيَ لَا اخْتِلَافَ فِيهَا بَعْدَنَا، وَالَّذِي سَمِعْتُ  
مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الزَّوَكِ كُلِّهَا صِدْقُهُ. (الزَّوْكَانُ،

الزَّوَكَةُ كُلُّهَا، مَثَرٌ إِلَى أَنْ تَمُوتَ لَيْسَ عَنْهُ أَيْضاً مِنَ الزَّوَكِ.

(والقضب) بفتح الخاف وإسكان الضاد المعجمة المصغرة نبات يشبه  
البرسيم يحصد للذوا، وليس بصاد مهملة؛ لأنَّ نصب السكر داخل في  
القواكه، قال الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قلت: فالقصفة داخله في القول، وقال المجد: القصفة نبات فارسية  
«سبست»، انتهى. وبسبست فسره الشيخ في «المصنف»، وفي «المحيطة»:  
«القضب». اسم درخت بزرگ است وسمی: «لُت» واسمته نیز آمده، وفي  
«مختار الصحاح»: القضب والقضة: الرطبة، هي الإسفست بالفارسية، انتهى.

والأوجه عندي أن المراد به ما سيأتي من معناه في كلام المجد، وذلك  
لأن القصفة مع أنها تدخل في القول ليست لها مزية تذكر لها مكاناً،  
والقضب بالنسبة الأتي لكثرة أنواعها مما ينبغي أن يذكر في الترجمة أيضاً،  
قال المجد: القضب: كل شجرة طالت وبسطت أغصانها، وما قطعت من  
الأغصان زلهام أو القبي، وانقأ، وشجر تُتخذ منه القبي، والإسفت،  
النضبة: القضب، حمه قبات، وما أكل من ثبات القضب غصناً، جمعه  
قُضْبٌ، انتهى.

(والقول) جمع بقى كل نبات اخضرى به الأرض، قاله ابن الفارس،  
كما في الزرقاني، وقال المجد: انقل ما نبت في بئر لا في أرضه ثابته.

(قال مالك: والسه لشي لا اختلاف فيها بعدنا) بالبناء انطاهرة (والذي  
سمعت من أهل العلم أنه ليس في شيء من الزواكه كلها) سوى التمر والزبيب  
(صدقة) ثم ذكر بعض أنواع الزواكه تمثيلاً لقول «الزَّوْكَانُ» معناه الزواك المهمة

(١) شرح الزرقاني (١/٢٦٧)

والفرسك، والشبي، .....

والعلم المشددة ذكره الراغب في الرم، وقاد: الرمن «ملا» وهو معروف، وذكره السجدة في باب النور، قال: الرمان معروف، الواحدة بالهاء، انتهى.

وذكر له صاحب المحيط عدة أنواع: الرمان المحلو، والرمان الأعرج، ورمان الأنهار، ورمان البحر.

والفرسك بكسر الفاء والسين بينهما راء، ساقية آخره كتاب: الخرج، أو صوب منه أحمر أجود، أو ما يفتق من نور، قاله الزقاقني: ومرة السج في المصمى، يفتقت لونه، ربه فسرده صاحب الإيضاح الشراح، وقال صاحب المحيط: الفرسان نوع من الخوخ يقال له بالندوسية: «غدير» و«شليل».

والنبي بكسر النون التوقية وسكون المشاة التعتية آخره نون «النجير»، وهو عدة أنواع: تين أحمر، وتين الغيل، وتين أفرنجي، كذا في «المحيط»، قاله الباجي<sup>(١)</sup> لا يختلف عند أهل المدينة فيما ذكره أنه لا زكاة في شيء من الفواكه مما ذكر من ذلك وما أم يسموه، وأضاف مالك رحمه الله التين إلى حلايتها لأنه لم يكن مثله، وإنما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه، لا على معنى القوت. وهو عتدا بالأنفلس قوت.

وفد لحقه مالك بما لا زكاة فيه، ويحتمل أنه في ذلك الفواكه، أحدهما: أنه لا زكاة فيه، لأن الزكاة إنما شُرعت فيما يقتات بالمدينة، ولم يكن اثنين يقتات بهما، فلم يتعلق به حكم الزكاة، والثاني: أن حكم الزكاة يتعلق بالتين، قياساً على الزبيب والتف، وإن لم يكن عتداً بالمدينة، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: أخذه لم يعلم أنه يبيع ويذخر ويقتات كالتمر، والأشهر عند أهل المغرب لا زكاة في التين، إلا ابن حبيب، وذهب جماعة

(١) «المضمر» (١٧١/٦)

(٢) «الاستبصار» (٩/٢٧٢)

وما أشك ذلك وما لم يشبهه، إذا كان من التفواكه.

قائل: ولا في القصب ولا في البقول كلها صدقة.....

من المتذاهبين (إسماعيل والأبهري وغيرهما) إلى أن فيه الزكاة، وكانوا يفتون به، وروته مذهب مالك على أصوله، وهو مكمل لإمامي فيه خمسة أوسق، وما كان منها ورثاً كالتمر والزبيب، قاله الزرقاني.

قلت: وعده في «الجلونة»<sup>(١)</sup> أيضاً فيما لا زكاة فيه، ونصه، قال مالك: التفواكه كلها الجوز والنوز والتين وما كان من التفواكه كلها مما يبس ويذخر ويكون ذكاهة فليس فيها زكاة، انتهى. وكذا عده الذموي فيما لا زكاة فيه.

(وما أشبه ذلك وما لم يشبهه إذا كان من التفواكه) يعني ليس في شيء من التفواكه الزكاة، سواء كان مشابهاً لأنواع المذكورة أو لا يكون، فالشرط كونها من التفواكه، سواء يبس أو لا يبس، يذخر أو لا يذخر بعد أن لا يكون قوتاً. قال أبو عمر: لا زكاة ما يذوق مالك وأصحابه. ابن زريقون أخذه لم ير قول ابن حبيب في إيجابه الزكاة في ذلك كله، انتهى. أو أراه بأصحابه خصوص من لقنه لا أهل مذهبه، وهذا أمثل لمريد حفظ ابن عبد البر ووسع إصلاحه، قاله الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

(قال مالك: (ولا في القصب) فقدم غلبه ومعناه في الترجمة (ولا في البقول كلها صدقة) من التمر ونصه. قال قاضي<sup>(٣)</sup>: هذا قول مالك والشافعي وجميع أصحابهما، وقال أبو حنيفة: في جميع البقول الزكاة إلا القصب والحشيش والحظب، والتدليل على ما نقوله أن النخضر كانت بالمدنية في زمن

(١) (١٥٢/١).

(٢) (٢٣٩/١).

(٣) المنتقى (١/٢٧٦).





في الزكاة. إذ رجع في قوله تعالى ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَرَكِّبُونَ﴾ أن الترادف بالحق الزكاة، يقال: هو الأصح

لم قال: أخرج أبو حنيفة - رضي الله عنه - بهذه الآية فقال: قوله ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَرَكِّبُونَ﴾ يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير، فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة، وجب القول بوجود الزكاة في القليل والكثير، وقال أيضاً: قوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَرَكِّبُونَ﴾<sup>(١)</sup> هذا ذكر لأبواب الخمسة، وهما العيب والخلل والبرج والزيتون والمان - بدن على وجوب الزكاة في الكل إلى آخر ما تقدم من كلامه

وقال في أسره: وأيضاً المصير في قوله: ﴿وَالْمُتَرَكِّبُونَ﴾ يجب عوده إلى قرب المحذورات، وذلك هو الزيتون والمان، فوجب أن يكون المصير عنداً إليه انتهى

قلت: والعمدة في مسئلة الجمهور الإلزام مالك وغيره ما في الساجي إذ قال: والذليل على ما نقوله أن النضر كانت بالمدية في زمن النبي ﷺ بحيث لا يحتمل ذلك، ولم ينقل إلينا أنه أمر بإخراج شيء منها، ولا أن أحداً أخذ منها شيئاً، ولو كان ذلك لفسد كما نقل زكاة سائر ما أمر به النبي ﷺ فتبين أنه لا زكاة فيها انتهى.

وفي شرح الإحياء: واستدلوا بما رواه الترمذي<sup>(٢)</sup> ليس في الخضروات صدقة وأنحوا به أن الترمذي قال عقب هذا الحديث: لم يصح في هذا الزمان عن رسول الله ﷺ شيء، وإن ثبت فهو مجهول على علاقة بأخذها تعاصراً لأنه إنما يأخذ من مال التجارة إن حال عليه الحول، وهذا بخلافه

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤١.

(٢) سنن الترمذي (٢١/٣٦) رقم الحديث (١٦٢٨).

## (٢٢) باب ما جاء في صدقة الترمس والحبل والعسل

قضاء، أو على أنه لا يأخذ من عبده بل يأخذ من ماله، وأنه نظير ما أخذ العين في الترمس حيث لم يأخذ من يده، انتهى.

وفي «الهداية» ما روينا، أن أبو يوسف، ومحمد، ومحمود على صدقة يأخذها العسر، وبه يأخذ أبو حنيفة، قال الزبيدي: أي بهذا المذهب أحد أمر حنيفة في الحديث الذي رواه وهو فوق. ليس في الخصم وإن صدقة تكون عاملاً بالحديث، انتهى. أي يكون أبو حنيفة - رضي الله عنه - عاملاً بتحديثه معاً حديث المعلوم أيضاً، وحديث مستدلهم أيضاً.

## (٢٣) ما جاء في صدقة الترمس والحبل والعسل

ما جاء في صدقة الترمس: قال الراغب: الرق ملك العبد. وترمى: المملوك منهم، وجميع أرقاء، واسترق فلان فلانة: جعله رقناً، انتهى. والحبل: قال أبو عبد الله الحبل أصله الصورة المنحرفة كالصورة المنصورة في السام، وفي التمرة وفي القلب بعد غيرة الترمس، ثم جعل في صورة كل أمر متصور، والجلالة: اشكر عن تخبيل فضيلة غرائب للإنسان من نفسه، ومنها يتأول بعض الحبل لما قيل: به لا يركب أحد أرملاً إلا وجد في نفسه زوجة.

والحسن في الأصل اسم للأخماس والمرساة جمعاً، ومعنى ذلك قوله تعالى: «وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ» يستعمل في كل مهباجو ما روينا: «لعل الله ارتقي، فهذا لترسان». وقوله عليه السلام: «علقت لكم من صدقة الحبل» يعني الألفاس، انتهى.

وفي «الهداية» قال أبو الأثير: في «الهداية» ما حيل الله لوكبه، أي ما فرسان على هذه تحذف المضاف، قبل. لا حاجة إلى التعريف، لأن الحبل في الترمس كما قال الجوهري، يدل على هرقه، الزكي، انتهى.

التعريف: بالغير والتسليم المهملين المقترحين: تعاب التحل، قال تعالى:

٦٧٣/٢٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَسَارٍ، عَنْ عِرَاكٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: .....

«إِنَّ عَلَى النَّفْسِ<sup>(١)</sup> ذَكَرَ لَهُ مَنَاصِبَ: الْمَحْبُوطُ، الْأَعْظَمُ، عِدَّةُ أَسْرَاجٍ، وَمِنْ مَخْضَرِ الصَّخَاخِ: الْعَمَلُ يُذَكَّرُ وَيُنْثَى، وَبِهِ صَرْبٌ وَفَسْرٌ، وَزَنْجِييْنِ مَنْعُولٌ، أَيْ مَعْمُولٌ بِالْعَمَلِ، وَنُحْسِيَّةٌ فِي الْحَمَاحِ شَبَّهَتْ ثَلَاثَ الْفُلَّةِ بِالْعَمَلِ، وَصَفَرَتْ بِأَنبَاءِ،<sup>(٢)</sup> لِأَنَّ الْمَذَابَ عَلَى الْعَمَلِ النَّائِبُ، وَقِيلَ: أَتَتْ لِأَنَّ أَوْدِيَةَ الْعَمَلِ، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنْهُ، انْتَهَى. وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى صَدَقَةِ هَذِهِ الْأَسْرَاجِ الثَّلَاثَةِ فِي مَوَاصِيهَا مِنْ الْأَلْب.

٦٧٣/٢٨ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) العدوي (عن سليمان بن يسار) الهلالي (وعن عيراك) بحرف لمعطف في أكثر النسخ الموجودة، إلا أن بعض المصرية فيسقاطها وهو وهم من التماسخ، كأنهم أرادوا تصحيح الكلام، وليس لهم ذلك، إذ عُدَّ هَذَا مِنْ غَيْبِ الصَّحْفِ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «أَدْخَلَ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ وَعِرَاكٌ وَأَوَّاءٌ، وَهُوَ خَطُّاً تَحْدُ مِنْ غِلْظَةٍ، وَالْحَدِيثُ مَحْفُوظٌ فِي «الْمَوْطَأَتِ» كُلِّهَا، وَفِي غَيْرِهَا لِسُلَيْمَانَ عَنْ عِرَاكٍ وَهَذَا مَا بَعْدَ نَظَرَاتِي، وَعِرَاكٌ، إِسْرَءُ، وَسُلَيْمَانُ أَفْقَهُ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ أَيْضاً تَامِي، انْتَهَى.

قلت: وعلى الصواب يعني بإسقاط أوَّاءٍ أخرجه محمد في موطئه، وكذا البخاري وغيره من أئمة الحديث في كتبهم، وعيراك كسر العين المهملة، فتح الراء المحققة بعدها أنباء، ثم كاف، كما في «التعليق الممجَّد»<sup>(٣)</sup> عن «التعريب»<sup>(٤)</sup> رعيه. (ابن مالك) النعاري النكاسي العمدي ثقة، فاضل من الثالثة، من رواية لسته، مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد السنة.

(عن أبي هريرة) قال البيهقي: رواه كبير من الأسخ عن عيراك قال:

(١) سورة محمد، الآية ٦٥

(٢) الاستذكار (٢٧٩/٩).

(٣) (١/٤٠).

أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا فِي قَرَبِهِ صَدَقَةٌ».

† أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٤٦ - باب ليس على المسلم في عبده صدقة.

ومسلم في: ١٢ - كتاب الزكاة، ٢ - باب لا زكاة على المسلم في عبده وقرنه، حديث ٨.

سمعت أبا هريرة بنحوه من العبد، فسمع هراقل عن أبي هريرة صحيح لا شك فيه (أن رسول الله ﷺ قال: ليس على المسلم) قال الزرقاني: خص المسلم، وإن كان الصحيح عند الأصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالقروع، لأنه ما دام كافراً لا تجب عليه حتى يُسلم، وإذا أسلم سقطت؛ لأن الإسلام يجب ما قبله.

وهي المرفقة<sup>(١)</sup>: قال أبو حنيفة: يؤخذ منه إن شرط وجوب زكاة المال بأنواعها الإسلام، ويوافقه قول أنصليق في كتابه على المسلمين، وقال القاري: هذا حجة على من يقول: إن الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا، بخلاف من يقول: إن الكفار مخاطب بفروع الشريعة بالنسبة للمعاقب عليها في الآخرة، كما أسهب فوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْفِرُوا بِلَدُنْكُمْ وَلَا بِالدِّينِ وَلَا بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقالوا: ﴿لَوْ كُنَّا مِنَ الْقَلِيلِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وعليه جمع من أصحابنا، وهو الأصح عند الشافعية، انتهى.

(في عبده) أي رقيقه ذكرأ كان أو أنثى (ولا في قرنه) الشامل للذكر والأنثى، وجمعه النحل من غير لفظه، قال المجد: الفرس للذكر والأنثى، أو هي فرسة، جمعه أحواش وحمروس (صدقة) قال البخاري: يقتضي نفي كل صدقة في هذا الجنس إلا ما دل الدليل عليه.

(١) مرفقة المصنف (١/١٤٠).

(٢) سورة فصلت: الآية ٦، ٧.

(٣) سورة المدثر: الأيتان ٤٣، ٤٤.

٣٨/٦٧٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَلِمَانَ بْنِ بَسْرَةَ أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُيَيْلَةَ .....

وَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي رِقَابِ الْعَبِيدِ صَدَقَةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي صَدَقَةِ الْخَيْلِ بِأَنِّي بَيَّانُهَا فِي آخِرِ الْبَابِ، وَأَمَّا رِقَابُ الْعَبِيدِ فَهَكَذَا ذَكَرَ الْإِجْمَاعُ عَلَى نَقِي الصَّدَقَةِ فِيهَا الزُّرْقَانِي، فَقَالَ: لَا خِلَافَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي رِقَابِ الْعَبِيدِ صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشْتَرَوْا فَلِلشَّجَارَةِ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَفِي «الْبَدْعَةِ»: الْخَيْلُ إِذَا كَانَتْ تُتَلَفُ لِلرُّكُوبِ أَوْ الْحِمْلِ أَوْ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا إِجْمَاعًا، وَإِنْ كَانَتْ لِلشَّجَارَةِ تَجِبُ إِجْمَاعًا، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٢)</sup>: وَاسْتَدَلَّ بِالتَّحْدِيثِ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ بَعْدَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا مَقْلَقًا وَلَوْ كَانَا لِلشَّجَارَةِ، وَأَجِيبُوا: بِأَنَّ زَكَاةَ الشَّجَارَةِ ثَلَاثٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الصَّبَّاحِ وَغَيْرُهُ، فَيُخَصَّرُ بِهِ عَرْمُ هَذَا الْحَدِيثِ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَحُكِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ زَكَاةِ الشَّجَارَةِ فِيهِمَا غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَمَّةٍ الرُّوَايَاتِ، وَثِقَلَةُ الْمُذَاهِبِ، وَثُمَّ بَيَّزُوا بِخِلَافِ أَهْلِ الظَّاهِرِ

(مَسْأَلَةٌ): قَالَ السَّرْحَمِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَبِيرِ وَالْبَقَالِ السَّائِمَةِ صَدَقَةٌ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ حَبِيرٌ شَلٌّ عَنِ الْبَقَالِ وَالْحَمِيرِ: «لَمْ يَتَزَلْ غُلْفٌ فِيهَا إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْحَامِعَةُ: ﴿مَنْ يَسْكُلْ يَسْكُلْ ذَرْوًا خَيْرًا يَسْرَهُ﴾<sup>(٣)</sup> وَمَنْ يَسْكُلْ يَسْكُلْ ذَرْوًا شَرًّا يَسْرَهُ<sup>(٤)</sup>»، وَلَأنَّهُ لَا نَسَامَ فِي غَالِبِ الْبِلَادِ مَعَ كَثْرَةِ وَجُودِهَا، وَالتَّنَادُرِ لَا يُعْتَبَرُ بِهِ، إِنَّمَا يُعْتَمَدُ فِي حُكْمِ النِّعَامِ الْغَالِبِ، فَهَذَا لَا تَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ السَّائِمَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، انْتَهَى. قُلْتُ: وَسَيَأْتِي قَوْلُهُ ﷺ هَذَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجِهَادِ.

٣٨/٦٧٤ - (مَالِكٌ عَنْ) مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ (بْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ) سَلِمَانَ بْنِ بَسْرَةَ (أَنَّ أَهْلَ الشَّامِ قَالُوا لِأَبِي عُيَيْلَةَ) وَكَانَ أَمِيرَهُمْ تَوَلَّاهُ

(١) عمدة القاري: (٢٧٨/٦).

(٢) منبع الباري: (٣٢٧/٣).

(٣) سورة الزلزلة، الآية: ٧، ٨.

في الخراج . قالوا : جئناك ونريدك . قال : يا أيها الناس ، لا تطلبوا إلى عبد الله  
الخطيئة . قالوا : عبد الله هو رسول الله . قال : نعم . قالوا : فماذا نطلب إلى رسول الله ؟  
قال : لا تطلبوا إليه شيئا . قالوا : فماذا نطلب إلى رسول الله ؟ قال : لا تطلبوا إليه شيئا .

عمر - رضي الله عنه - عن النعمان . قال ابن الأثير : ولما روي عمر بن الخطاب  
الخلافة عزل خالد بن برمكة ، واستعمل أبو حمزة ، فقال خالد : ربي عليكم  
أعز هذه الأمة ، قال أبو حمزة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : إذا خالدا  
سيف من سيف الله .

و هو عبدة ذو عاين من عبد الله امر الخراج القهري أمير هذه الأمة راضي  
السرور ، وأخذ العشرة ، والبر ، وصاحب الصبر ، له أربعة عشر حديثا ،  
روى الإمام ، وأفتح البركة ، وأحب إليه ، وأمر الله ، وأمر الله ، وأمر الله ،  
الصلح ، قال في حكاية عوامر سنة ١٠١٠ هـ ، هكذا في الخلاصة (١) .

قال في حكاية رقيب صدقة . قال : أي أمتع من الأخذ منهما : فإنه لا  
يرى الصدقة بينهما . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم .  
أيضا ، ورائدنا عيسى في الاستخار

ثم خوسه أيضا أي استرو على ذلك . ونعقدوا كانوا يرون فيهما الصدقة  
أو استروا بغير ذلك . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم .  
قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم .  
بذلك ، فقبل عيسى نفعنا .

قال : وأما من أن ذلك ثار عن عمر - رضي الله عنه - أولا ثم قال  
بأنه جاء فيها : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم .  
قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم . قال : نعم .

الوارق رقيبهم أي الغدير منهم ، ولعل معناه : أروى سيدهم وإمامهم

(١) الخلاصة للشيخ أبي الحسن (ص ١٤٤)

قال عائشة: معنى مؤنة، وحصة النعمة: فوارزدها عليهم؛ يقول: غنوا، ففقرائهم.

من بيت النماء؛ لأن أبا بكر - رضي الله عنه - كان يفرض للسيد وعده من كمي، وكان عمر - رضي الله عنه - يفرض للمنفوس والسعيد، وكذا فعل عثمان وعلي - رضي الله عنهما -، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>.

وقال الباقى<sup>(٢)</sup>: بمضمحل أن يريد به أن يمرى لرفيقهم رزقاً لكونهم في آخر من تغور المسلمين، يستعان بهم في الحرب، وليس لهم مقيم فينصفون الرزاق، وبمضمحل أن يريد بذلك أن هذا مكافأة لهم على تطوعهم بالصدقة من رفاقهم، وفسره شيخنا الدهلوي أي رزق عبيدعم الذين يتصلون بهم، ويدخلون في ملك بيت المال.

(قال مالك: معنى مؤنة) أي أول عمر - رضي الله عنه - (وحصة الله: واردها عليهم، يقول: على فقرائهم) ثبت طاهر الأثر أن عمر - رضي الله عنه - لم يقل ببيعان الزكاة في الخيل، لكن المأثور عنه بهذه طرق، الزكاة في الخيل، فقد قال الحافظ في «الترغيب»: دوى الداء فطنتي في «عوائب ذلك» بسناد صحيح عنه عن الزهري: أن السائب بن يزيد أخبره قال: رأيت أبا بكر في الخيل، ثم بدفع صدقتها إلى عمر - رضي الله عنه -، وحكى ابن المبرقع تصحيحه عن ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

وأخرجه عبد الرزاق عن ابن جريح أخبرني ابن أبي حمزة: أن ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق الخيل، وأن السائب بن يزيد أخبره أنه كان يأتي عمر - رضي الله عنه - بصدقة الخيل، قال الزهري: ولا أعلم

(١) شرح الزرقاني (١/١٧٨).

(٢) المستدرج (٢/١٧٢).

(٣) المعجم (٩/٢٨٢).



رسول الله ﷺ من صدقة الجبل، وروى عبد البراف عن طريق يعلى بن أمية:  
 ر. عمر - رضي الله عنه - قال: لو أن الجبل لتسمع في بلادهم هذا، وجد قال  
 شئري فربما يهزم، قال: فلو عمر - رضي الله عنه - على الجبل فبازا  
 فربما

والله، فقلبي من حدي: جاء الناس من الشام إلى عمر - رضي الله عنه -  
 فقالوا: إننا نحب أن نرقي من الجبل، ومسا، فقال: له علي: لا تأس إن لم  
 يكن حزمة، لأنه ما يكون بها بعدك، قال: فأخذ من الخرس عشرة آلاف، وني  
 زواجه، عني كل فربما، أسي.

قصة: انحصر الحافظ بعد الأثر، وأثر به: بريجي<sup>(١)</sup> منفصلا، وقال:  
 أخرج الشافعي عن مسنده<sup>(٢)</sup> عن أبي إسحاق عن حارثة بن منصور قال: جاء  
 الناس من أهل الشام إلى عمر - رضي الله عنه - فقالوا: إننا قد أحببنا أمولا  
 هذا وولجنا، وإن جاءك أن نركب، فقال: ما فعلت بجلي نفسي، ما فعلت  
 أني سددت أمجاد، وروى الله ثلاثه ففهموا: الحسن، وسكت عني، فسأله،  
 فقال: هو حسن لو سمع بكن حزمة، لأنه ما يكون بها بعدك، فأخذ من الخرس  
 عشرة آلاف، ثم أتوا فربما، ما سدد السدود، الفضة، وقال فيه: فوضع  
 عني كل فربما، أسي.

وذلك أبو عمر - رضي الله عنه - في صدقة الجبل عن عمر - رضي الله عنه - سيج  
 من حديث البرقي عن الثعلبي بن بريده، وقال ابن الجوزي: في الفوائد: قد  
 صح عن عمر - رضي الله عنه - أنه كان يأخذ الصدقة عن الجبل، وروى بن  
 عبد البر: أن عمر - رضي الله عنه - قال لعلي بن أمية: لا تأخذ من

(١) نظري: مسند الأثر (٢٤٠، ٢٤١)

(٢) (٢٤٠، ٢٤١)

٣٩/٦٧٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ، أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي (وَهُوَ سَلَمَةُ) أَنَّهُ لَا شَيْءَ مِنَ الْعَسَلِ وَلَا مِنَ الْخَيْلِ مَرْدُودٌ.**  
 ٤٠/٦٧٦ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ غُلَامٍ سَمِعَ فِي دَيْلِ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَكْسَبٍ عَنْ صَدَقَةِ الْفَرَايِصِ؟**.....

المعسر شيئاً، أخذ من كل خمس ديناراً، فضرب على الخيل ديناراً ديناراً، فليم من هذا كله. الآخر من فتحي عمر - رضي الله عنه - أخذ زكاة من العسل.

٣٩/٦٧٥ - (مالك، عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد (بن عمرو بن حزم) أنه قال: طاهر السدائي أنه مرسل: لأن عبد الله بن يده عن أحمد، ونقط روايته صحيحاً، ثالث عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه... الحديث (جاء كذب من) زاد في النسخ الهندية بعد ذلك (عنه) وليس هذا في المصروف، أمير المؤمنين (عمر بن عبد العزيز إلى أبي) أن أبي بكر بن محمد وكان قاضياً المدينة. (وهو بمنزلة) أن لا يأخذ، بصفته لمالك في أكثر النسخ، وفي بعضها بالعصاة فمن العسل ولا من الخيل صدقة.

قلت: وهكذا يخرج من أبي شيبة<sup>(١)</sup> الآثار عن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - عن أبيه<sup>(٢)</sup> ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن عبد العزيز: أخذ من العسل العشر، فديف، وفيه جهالة.

٤٠/٦٧٦ - (مالك، عن عبد الله بن دينار) المدني مولى امر حمير، ونقط صحيحاً، ثالث حديث عبد الله بن دينار (أنه قال) سألت سعيد بن المسيب، المدني (عن صفة البراءين) ثلث مائة جمع مودود بكسر موحدة وفتح معجمة مدابة ثمة، وخشبه يعرف من الخيل، كما في تمام جمع، قال المروزي<sup>(٣)</sup>: هو التركي من الحنن يقع على الذكر والأنثى، وربما قالوا: مودودة في الآخرة، قاله ابن الأثيري.

(١) نقل مسند ابن أبي شيبة (١٢/٣٦) و (٣٤/٢١).

(٢) شرح الزواجر (١/٣٨٨).

قال: رجل يبيع الخيل من مكة؟

(قال: سعيد بن المسيب في جوابه: وهو) استعجم ابتكار أبي الخير من بلدة؟) واسم الخيل وأفع عليها وعن غيرهم من العرب، فكانه أنكر عليه من أنه عن بلدة البراءين، وذكر في هذه الآثار ثلاثة مسائل التي يؤب بها، وهي سدقة الرقيق، وتقديم ذكرها هرباً، وحسنة الخيل والغسل معها حللاً وقبلاً.

أما سدقة الخيل، فذهب الجمهور منهم لأربعة ثلاثة يفي أن لا زكاة فيها إلا أن تكون للتجارة، وبه قال صاحب أبي حنيفة، وهو محدث الطحاوي من الحنفية، وقال بعض الظاهرة كما تقدم: لا زكاة فيها مطلقاً وله للتجار، وقال أبو حنيفة يربحون الزكاة في مسألة الخيل، وهو قول وهو من الحديث، وبه قال حماد بن أبي سليمان وإبراهيم النخعي وأبو عبد الله عن الصحابة كما في أبي علي «الهداية» وعلي «الشعاري» «و» ورواه ابن القيم وبسط الكلام على الدلائل

نست: هذا إذا كانت مسدقة ذكراً وإنا قال من هابدي: بل كانت ذكراً أو إنا أي مسدقة، فربما «أشروعاً» عدم التوسيع، كذا في «المحيط»، وفي «مفتاح» الراجح في المذكور علمه وفي الإثبات التوجيه، انتهى

وأيضاً يختلف متأخرو الحنفية في المتوى على قول الإمام أبو صاحبه، قال الطحاوي في «الشرح النفاية»: «ولأنه حبة ما في «الصحيحين» عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «الخيل الثلاثة: الرجل أجراً، والرجل برزراً، والرجل وزيراً، فأما الذي له أجره حل وسطها في مسل الله، وبهي لذلك الرجل آخر، ورجل ويصها نخباً، ومعتقاً، ولم يرض حق الله من رقبها ولا ظهورها فهي له سيرة» الحديث، وحق الله من الزكاة، انتهى. وسيلاني هذا الحديث، والكلام عليه في أول كتاب الجهاد

ونعم قريباً، أو عمر - رضي الله عنه - وضع عليه المائدة بعد استناده  
لصحابه، وقد أثنى عبد البر<sup>١</sup> روى الثارقي حديثاً صحيحاً عن جارية عن  
مالك عن الزهري أن الصادق بن يزيد أخبره قال: رأيت النبي يقول الخيل تم  
بذبح صدقتها، أي ربع شعر وبينها، قال الثوري.

وقال النجاشي في «الإمامة» رواه الثارقي في «معاني» ما ذكره بإسناد  
صحيح، وأخرجه عبد البر في «معاني» عن جريح، أخرجه ابن أبي حنيفة، أن  
ابن شهاب أخبره أن عثمان كان يصدق العبد، والثارقي عن علي - رضي الله  
عنه - أنه إذا دس من الشام إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: يا حبيب أن  
تركى عن الخيل، فاستفرد، فقال له علي: لا بأس به، قد يكون صريحاً، والله  
أخبرني، انتهى.

قال الخصائص: هذا يدل على أن المذاهب الأربعة قريبة، لأنه إذا  
استبحر، معلوم أنه لا يصدقهم في مسألة التصريح، لأن علم أنه أحدهما  
واجبة بصدقة الصدقة، وإما قول علي: لا بأس ما لم تكن حادة عليه،  
لأنه لا يؤخذ على وجه التصريح، بل على وجه الصدقة، انتهى.

وقال ابن تيمية<sup>٢</sup> في هذا أنه استدل به بالاحتمال، وكذا استدل به  
عليه بشروط مربعة، وهو أن لا يؤخذوا به، وقد قد يستقصيه به، فلا شيء  
لإمام أن يأخذ صدقة سائمة الخيل جبراً، وإن أحد الإمام هو المراءى بشروط  
المؤخذون، إذ يستحيل أن يكونوا مستخدمين ما ردهم، لأن لا يشرعوا بها، لأن هذه  
هي الأصناف، لأنه لا معنى لاحتساب من سمل، وهذا حديثهم، (والمعنى  
السكراني، انتهى).

فعلهم بذلك أنه الخلفاء الراشدين الثلاثة يؤمنون بالصدق في الخيل، فما قر

(١) بعد: أصبح القدر (١٩٨) (٢٣٨)

من البسر ومن فذامة. العلفاء انما يدور ثم يكونوا ياخذون سهو سبطه، ليس  
يوسيه. بل قد تعفب السروحي، فقال: هذا باطل، هكذا العيني.

قال ابن كرسار<sup>(١)</sup>: واخرج ابن أبي شيبة في مسنده مسند جيد عن  
عمر - رضي الله عنه - عنه بفتح حذيفة طويته، وبعد: ولا أعرف أحدكم يأتي يوم  
الجمعة يمسح شاة لها ثناء، ينادي: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أم لك ذلك  
من الله شيئاً من مفسده، ولا أعرف أحدكم يأتي يوم القمامة يمدح يوماً له  
صحة: يا محمد، يا محمد، فأقول: لا أم لك من الله شيئاً. .  
الحديث.

وليس الدم اكونه على الفرس، أو له يجاهد عليه لأن الغلمان لا يذعن  
بهذه الأنواع، وترك الجهد نفسه بدم هذه أكثر مما يدم على تركه بفرسه،  
الهي.

قال العيني<sup>(٢)</sup>: ذكر أبو زيد أنه يروي في كتابه "الأسرار" فقال: إن  
زيد بن ثابت لما رآه حذيفة، أبي حمزة - أي المذكور في أول الباب - قال:  
حدثني رسول الله ﷺ أنما هذا فرس العادي، ومثل هذا لا يعرف بالرائي أنه  
مرفوع، قال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: لا شك أن هذه الإضافة للفرس العادي أصحها  
في قولنا، فرسه وفرس زيد كذا وكذا، تشاور منه: لفرس السلاسل للإعصار  
مكروباً دعاباً وصحياً عرفاً، وإك شاة معه أعم، وتعرف ذلك.

ويؤيد هذه الفرية قوله: أي عبده، ولا شك أن العهد للجماعة نج في  
الركاة، فقلبم أنه ثم برد الفرس عن سبوم العبد، بل عبد الخدمة، وقد روي ما

(١) انظر: "التحريم" على غامس ابن أبي شيبة (١٣٠/١).

(٢) احمد الثاني (١١٨/٢).

(٣) فتح الباري (١٣٧/٢).

يوجب حمله على هذا السجل لو لم يكن هناك القربان والعربية والمقطعة.  
وعنه ما في "صحيحين" من حديث منيعي الزكاة. وفيه "الخل ثلاثة".  
الحديث. ولا يجوز حمله على زكاة الشعيرة لأنه عنه الصلاة والسلام مثل  
عن العبد بعد الحمل" فقال: "لم يزل قلبي قد ساء" ولم كان مراد في  
الحمل زكاة الشعيرة ثم صحح فيها في الصحيحين انتهى.

وفي حاشية الريعي على "الكفر" عن "الغاية" أن حديثهم محمول  
على أن الزكاة إذا لم يشترط الظاهر أنها يجب إذا كانت بالهجرة، ولأن  
السلام الماعطوف لا يكون سائداً فكذلك المصروف عليه انتهى.

وفي "الترغيب" روى أحمد بن زحوة في "كتاب الأصول" بإسناد صحيح  
عن طاهر بن عيسى، سألت ابن عباس عن الخيل أفيها صدقة؟ قال: ليس على فارس  
العراقي في ميسر لله صدقة، وأجاب عنه في "المحيط الشريفي" بإدب العتقي  
ولامية أحمد الشافعي: "إن فارس مطعم كل طاعم فالضامن بهم إذا علموا به لا  
يزكوه تصاحبه

وقال الإمام الشافعي في "الموسم": "صح أني حينئذ حدثتني مربي  
عن حاتم - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "في كل فارس سائمة ضار  
أو عشرة ذراهم، وليس في الخرابطة شيء". وإذا صدر من الخنثى - رضي الله  
عنه - فكتب إلى أبي حنيفة بن الخواص، وأمره بإدب يأخذه عن الخيل السائمة، عن  
كل فارس ذراهم، أو عشرة دراهم، وروعت هذه الحادثة في زمن مروان، فشاؤوا  
الصحابة - رضي الله عنهم - فرون أبو هريرة: "ليس على الرجل في عله ولا  
في فرسه صدقة".

فقال مروان لزيد بن ثابت: ما تقول يا أبا سعيد؟ فقال أبو هريرة: "صح



والظاهر أنه طريق، فإيهام ذكره من طريق غورط عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر كما رأيت. وحكاية الترمذي كما تقدم قريباً بطريق ابن الزبير عن جابر، وحكاية النجاشي في «أحكام القرآن» بطريق آخر. فقال: وروى عمرو السدي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر عن النبي ﷺ: «في الخيل السائمة في كل فرس دينار»، انتهى.

وأما العمل ففقال النجاشي في «أحكام القرآن»: اختلف في زكاة العسل، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأوزاعي: إذا كان في أرض العشر فيه العسر، وقال مالك والثوري والنسائي والشافعي: لا شيء فيه، وروى عن عمر بن عبد العزيز مثله، وروى عنه الرجوع عن ذلك، وأنه أخذ منه العشر حين كشف عن ذلك، وثبت عنده ما روي فيه، انتهى.

وقال ابن عيني في «البيان»: وهو أي العشر مروي عن عمر بن عبد العزيز والأوزاعي والزهري وربيعة ومكحول ويحيى بن سعيد وابن وهب من المالكية وسليمان بن مرسى الفقيه لأحمد الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأحمد، انتهى.

قلت: وبه صرح في فروع الشافعية من «النبيل» وغيره، وفي «الروض المربع»<sup>(١)</sup> قال الإمام: أذهب إلى أن في العسل زكاة إن عسر، قد أخذ عمر - رضي الله عنه - منهم الزكاة، انتهى. وحكاية في «البحر» عن ابن عمر وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وأحمد فوفى الشافعي، كذا في «النبيل»<sup>(٢)</sup>. وفي «الترغاة»<sup>(٣)</sup>: به قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وأحمد، والشافعي في الجديد: لا عسر فيه، وعليه مالك، انتهى.

(١) (٣٧٨/١).

(٢) تفرغ هذا المجهود (١١٠/٨).

(٣) «سراة الصالح» (١٥٥/٤).





يقال له: من كان له رسول الله بجزء ذلك الوادي، فليأخذ وليه عشر من  
الحطاب؛ رضي الله عنه. كُتب سعيد بن وهب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه -  
سأله عن ذلك، فكتب عمر: رضي الله عنه: إن أذى ليك ما كان يؤدي إلى  
رسول الله شيئاً من غنور محله فخذ له منه، وإلا فلا، ثم ديات حيث يأكثه  
من شاء.

والجواب: ذكرت عليه أبو تاهد، ولم يتكلم عليه، فأقل جازاً أن يكون  
حسناً، ومع هذا، وهو في الصحيحين، ليس في زكاة العسل حديث يصح، لا  
مخرج من لم يبين على الحديث وفادح فيه، ولا يدرنا قول البخاري إلا أن  
الصحيح ليس موقوف عليه، ولكن من حديث صحيح لم يصححه البخاري،  
وأنه لا يدرى من قوله غير صحيح أن لا مخرج به، فإن الحسن وإن لم يبلغ  
درجة الصحيح فهو يُلَاحَظُ به.

وقال الحافظ في المفتح<sup>(١)</sup>: إسناده صحيح إلى عمرو بن مرة، وهو  
قوة على المحاور، لكن حيث لا يعارضه شيء.

قلت: وأنت غير أنه لا تعارض هناك، لأنه مع حديث أبي نعيم حديث،  
وحدثوا أيضاً بما رواه الخطابي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله قال: فمن أكل من ثمار الغنم من ثمار نمرود من  
أوسطها<sup>(٢)</sup>، قال: وهو حديث حسن.

وفي المروقات<sup>(٣)</sup> قال أبو عمرو: هو حديث حسن برواية عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده، أن عمراً من شيوخنا يظن من فهو - كما يوردون إلى

(١) فتح الباري، ٢/٢١٨، ٢١٩.

(٢) معجم من تاريخ، ١/٢٤٧.

(٣) فتح الباري، ١/٢٢٨، ٢٢٩.



قال القوم إنه راجع في حال لا يذكرونها. قال فأخبر عن كل غير محرم  
قوله، فحدثت إلى عمر بن الخطاب، فأخبره بحديثها في حركات المسلمين.  
وسمى رواد عقاب الحراسين عن جميع من عبد الله النبي دار لعمران بن  
عبد الله وشيا فيه غسل كثير، فحدثوا عليهم في كل عشرة أفراس وبن. ذكره  
حبيب بن أنس بن ربيعة في كتاب الأموال، وقال الأثرم: قلت لأحمد بن محمد  
بن يحيى: ما سمع من الناس من العمل كان على أنهم صومعة؟ قال: لا، بل  
أخذوا بهم حقا.

قال المؤلف: وروى عن عمر - رضي الله عنه - أن خالفاً سأله فقلوا: إن رسول الله قطع لنا ولولينا باليمن فيه غنائم من حبي، وإننا نجد أنفسنا يسمونها، فقال عمر - رضي الله عنه -: إن قيس هذا، من بني عكرمة، أوافقكم جميعاً لكم. <sup>(١)</sup> روى الحافظ

روى أبو داود أحمد بن حنبل عن حدث أبي سيارة حنظلي، قال: قلت لأبي  
وسيل الله بك بن. قال: يا أبا عبد الله، قلت: أحم لي جيلة؟ فحماني،  
ويؤاد، وقال: هذا أصح مما روي في وجوب الحشر فيه وهو منقطع، قال  
الترمذي، سألت محمد بن إسماعيل عن عبد الله بن موسى، قال: قال  
موسى، لأن فيه سمه من موسى، روي عن أبي سيارة أنه يذركم، ولا أحد  
من الصغار، النبي فخصمهم ومناهة وغير.

وقد كان القسري في شرح الشافعي: وانتم عمل بالعادة حمداً على ما أقدم عليه الشافعي، وتفسير أن لا يخرج بالعادة فتعده طلاقاً لتضييق معنى نسو الزاوي بعد جمعته انتهى

وقال الحافظ في التلخيص: أخرجه حذيفة بن اليمان عن جابر عن كتاب

1. What is the purpose of the study?

$$(2\lambda_1)^{-1} \cdot \lambda_1 = 1 \quad (7)$$

براهيم بن سيرة قال: دخلتُ حصي من لا أنتم من أهلي أنه نذير عرو وعروة بن محمد السعدي، فزعم عروة أنه كتب إلى عمر بن عبد العزيز يسأله عن صدقة العزل، فزعم عروة أنه كتب إليه: أنا قد وجدت بيان صدقة العزل بأرض نضائف، فخذ منه العشر، انتهى. وهذا الإسناد ضعيف لجهة الواسطة، انتهى. فمت. فكذا ذكره لفظ لا أنتم، فهو رقيق منه للواسطة.

وأخرج الجصاص بسند إلى عمرو بن سعيد قال: كتب إليما عمر بن عبد العزيز بأمرنا أن نعطي رقعة العزل، ونحن مانطائف، العشر، يسد ذلك إلى أبي إسحاق، قال الشيخ ابن القيم<sup>(١)</sup>: ذهب أحمد وأبو حنيفة وحسبهم إلى أن في العزل رقعة، وذكر الروايات التي استدل بها الفريقان، وبسط الكلام على الروايات، ثم قال في مستند نحائنا: إن هذه الآثار بقوي بعضها بعضاً، وقد زادت مخرجها، واختلف حواشيها، ومرونها يعضد بعضها.

وقد مثل أبو حاتم عمر بن عبد الله والد مسر عن سعد بن أبي ذباب، يصح حديثه<sup>(٢)</sup> قال: نعم، قال هؤلاء: لأنه يروى من نور الشجر والزهر، وكانوا يخرجون فوجبه فيه الرقعة كأنهم يورثون النصار.

قال الإمام السرخسي<sup>(٣)</sup> والسعدي<sup>(٤)</sup> عند أن النحل ما ذلي من نور الشجر وسائرهم. كما قال الله تعالى: *عَلَّمَهُ نَحْنُ* *عَلَّمَهُ نَحْنُ* فما يكون منها من العسل مولداً من النصار، وفي النصار إذا كانت في أرض عشرة عشر، فكذاك ما يروى منها، وما هو كذا، هي أرض خروجه، لم يكن فيها شيء، فإنه ليس في أمه لا شجار الشاة هي أرض الخراج شيء، وهذا فاروق دود الفهر، فإنه يأكل التوت، وليس في الأوزاق عشر. فكذاك ما يروى منها، انتهى.

(١) رد المحتار (١/٢٤)

(٢) حجة النحل: الآية ٦٤

## (٢٤) باب جزية أهل الكتاب والمجوس

## (٢٤) جزية أهل الكتاب والمجوس

(جزية أهل الكتاب) زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (وللمجوس) قال ابن العربي<sup>(١)</sup>: «أول من أدخل الجزية في أبواب الصدقة مالك في «الموطأ» فسمه فريضة من المصنفين. وثبت أنبأه آخرون، ووجه إدخالها فيها أنكم على حقوق المال، والصدقة حق المال على المسلمين، والجزية حق المال على الكفار، انتهى».

ثم الجزية هي ما يُعطى لمعااهدة على عهد، وهي فئحة من جزى تجرى إذ فرض ما عليه، كذا في «التفسير الكبير»، وقد التفتت: هي ما يؤخذ من أهل الذمة، وسميتها بذلك للاجترار بها في حق دمهم. فاز البيهقي في «الخلاصة»: هي الحراج المفروض عليهم كل عام، وفي «النجاة»: مأخوذة من استجارتهم لكف عنهم القتل، ونحو: من الجزاء بمعنى النقص، انتهى.

وفي «المنهاج»: سم لنا يؤخذ من الذمي، والجمع الجزئي كالتسعة والاثني، وما سميت به لأنها تجرى من الذمي أي عن القتل، فإنه إذا قبلها سقط عنه القتل، انتهى.

وفي «شرح الإقناع»<sup>(٢)</sup>: نطق على العقد وعلى المال المستلزم به. وفي هامشه وليست هي مقابلة تقريره على الكفر جزماً، بل فيها نوع إيداع لهم واحتشيت الأصحاب قبحاً بدلتها فقيلاً. هو مكنتي الدار، وقيل: ترك قائلهم في داره، وقال الإمام. أتوجه أن يجمع مقاصد الكفار من تقرير وحقن دم وساء ولذة وثبت عنه، وسجل الجزية في مقابلته، انتهى.

وقال المزياني: من حزاب الشيء إذا قسمته، ثم سهلت التهمة وقيل:

(١) «معارضة لأبي ذر» (٣/١١٧)

(٢) (١/٢٧٧)

من الجزاء، لأنها جزء تركهم بلاد الإسلام، أو من الإجزاء، لأنها تكفي من توضيح عليه في عصمة دمه.

وفي «الدر المختار»<sup>(١)</sup> - أثبت الجزية رضا منا بكفرهم كما طعن الملاحدة، بل إنما هي عقوبة لهم على الكفر، فإذا جاز إيمانهم للاستدعاء إلى الإيمان بدولها ففيها أولى. وقال تعالى: ﴿وَحَتَّىٰ يَبْطُغُوا الْيَرْبُوعَ عَنْ يَمِينِهِمْ وَشِمَالِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال المؤلف: «هي الوظيفة المأخوذة من الكافر لإفادته بدار الإسلام في كل عام، وهي قطعة من جزى يجزي إذا غنص، والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ثم بسطها، قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الذي يلحقهم بحملهم على الإسلام مع ما في معاملة المسلمين من الاطلاع على محاسن الإسلام، قيل: شرعت سنة ثمان، وقيل: تسع، انتهى».

وفي «شرح الإقناع»: هي مائة برول عيسى عليه الصلاة والسلام لما في الحديث الصحيح: «ينزل حاكماً فقسماً فيكسر الضبيب، ويقتل الحضيرة، ولا يقبل الجزية والمعنى: أن الدين يصير «باحداً، فلم يبق أحد من أهل الذمة يؤدي الجزية، وقيل: معناه أن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له، فتترك الجزية استثناء عنها، انتهى».

والمراد بأهل الكتاب على المشهور من أقوال المفسرين والنفهاء اليهود والنصارى. قال تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾<sup>(٣)</sup>

(١) (١٣٨/٢).

(٢) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٣) «المعنى» (٢٠٢/٣).

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٥٦.

الآية، وقال تعالى: **وَبَشِّرِ الصَّادِقِينَ إِذْ تُؤْتِيَهُمُ الْآيَةُ**

وقال الموفق<sup>(١)</sup> الذين تقبل منهم النجوة حسنان: أهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب، فاهل الكتب اليهود والنصارى، ومن دان دينهم كائناً ما كان<sup>(٢)</sup> يذوقون ما يذوقه، ويحملون بشريعة موسى عليه السلام، وإنما خالفوهم في فروع دينهم، وغرقت النصارى من التعفوس والتسخطورية والمخرج والأمرس وغيرهم من ذلك بالإنجيل، واستسبب إلى عيسى عليه السلام، ومن عدا هؤلاء من الكفار فليس من أهل الكتاب، يذليل قوله تعالى: **إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْآيَةَ**

واختلف في الصابئين مروى عن أحمد أنهم حسن من النصارى، وقال في موضع آخر: ملغى أنهم يسنون، فبذلك أخذوا فإبهم من (يبيرو، زروي عن عمرو، رضي الله عنه - أنه قال: هم يسنون، وقال مجاهد: هم بين اليهود والنصارى، وقال السدي، والرابع، هم من أهل الكتاب، وتوقف الشافعي في أمرهم.

وأما أهل صحف إبراهيم وإسماعيل وذرو، فلا تقبل منهم النجوة، لأنهم من غير الطائفتين، ولأن هذه الصحف لم تكن فيها شرائع، إنما هي مواضع وأمثال، وأما الذين لهم شبهة أهل كتاب فهم المحروس إلى آخر ما سبقه، وسيأتي بيان المحروس قريباً

وقال الحافظ<sup>(٣)</sup>، أما اليهود والنصارى فهم الحراد بأهل الكتاب

(١) سورة آل عمران الآية ٦٢.

(٢) "ملغى" (١٣، ١٢٠٣).

(٣) النصارى قوم يسكنون في جبال بيت لحم وقرى من أعمال مصر، ويختصرون في القديرة أكثر من ثلث سائر اليهود النصارى (١، ٢٤٤، ٢٤٥).

(٤) صحيح البخاري (٢٤٩/٦١).



بالأعشى. وأما السحوس فبأنى بيانه، وروى الحنفية فقالوا: يؤخذ من معبر من  
العلم يرى معبر من العرب، وحكى الصغرى عليه: يؤخذ من أهل الكتاب  
ومن جميع كتاب العرب، ولا خلاف من سركى العرب إلا لإسلام أو التمسك.

وعنه سائكة: نفل من جميع الكتاب إلا من تركه، وقد قال الأوزاعي  
وقيل: لتمام، وحكى ابن القاسم عنه: لا نفل من قرآن، وحكى ابن  
عبد الجبار: لا نفل على قبولها من السحوس. لكن حكى ابن أبي عمير  
عبد الله: لا نفل إلا من اليهود والنصارى خط، انتهى.

وتعم عند المدعيه لكل نوع كتاب، في المخرج الإجماع<sup>(١)</sup>، وتعمد لزاعم  
المسك، مصحف إبراهيم ومصحف شيب وزبير ودود، لأنها تسمى بكتاب كذا  
عند الساعى. والمخرج في قوله يعنى: وزن قولهم: أوثقوا أكتبة، الجهر

والخلف من كتابي الكتاب من بعض كتاب، وبأنى فلا مكان كتاب كسيفه  
والصغرى، وبني المذموم المختار: يدخل في اليهود الناصرة، وبني الصغرى  
المخرج والأدمن، وأما الضائفة، فقد أمر عابدين: هو من أهل الكتاب عده أنى  
الأدمن، وبنيهم بعدون الكراكت فليسوا من الكتاب، انتهى.

وتأمل ابن القيم في معربات الكناج: ما من أهل زبير دود ومصحف  
إبراهيم وسائكة، فهذا أصل الكتاب على مدحها عند السعوى، وبسط  
المصنف في أحكام الفرك: الاختلاف في ذلك بين أهل العلم.

وأما السحوس، ففي المتن العرب: السجوية لغة والسجوي  
مسيون إليها، والجميع السجوي، وقال ابن سبويه: السحوس على معرب  
جمع، وحده مسجوي، وقال غيره: هو معرب أحد منع كوس ناد: حذاف  
صغير الأثيرة، وقد أورد من رأى من السحوس، وبني القاسم: إليه معربة

العرب، فقلت: مجوس، والعرب ربما تركت حروب مجوس إذا شاءت فبقية من الضل، وذلك أنه احتج به المصنف والمعلنة.

قلت: واختلفت في أن المجوس من أهل الكتاب أم لا؟ وسألت الكاظم عني ذلك فربيت، قال: صاحب العمل، قال الكليني: تركت أمة الجزية في قريظة وأسلم من اليهود، فقد نجيم، فكذلك أول حرية أصابها أهل الإسلام، انتهى. وأخرجنا نسوي في الذم.

وقال الحافظ في التلخيص<sup>(١)</sup>: اختلف في منه مشروعيته، فقيل: في حقه نص، وقيل: في حقه نفع.

وقال في القسم في الشهادة<sup>(٢)</sup>: أما حديث ينفذ في عقاب الفوائد وأخبار الحريرة فإنه لم يأخذ من أحد من الكتّاب حديثاً إلا بعد عود من أرضه في السنة الثامنة، فيما تركت أمة الجزية فغلبها من المجوس، وأهل الكتاب، ولم يأخذوا من يهود حبيرو، فظن بعض المؤلفين أن هذا حكمه مستحسن بأهل حيرة، وأنه لا يؤخذ منهم جزية، وإن أخذت من سائر أهل الكتاب.

وهذا من عدم نصه في السير والسعاري. فإن الجزية لم تكن تركت بعد، فبأن هذا حجة، وأما أنهم في أرض حبيرو الجزية، فأنشد قاضي قسطنطين، وهو على إقرارهم، وأما يكونوا غداً في أرض - اشطير، وهم بطلانهم شيء غير ذلك، فطالب سماعهم من أهل الكتاب ممن لم يكن يترك الجزية عند كسبهم بالجزية.

وأما الفقه في ذلك فقد استدل في الزكاة<sup>(٣)</sup> كلام المسنف بأصول

(١) فتح الباري: (١/١٤٥).

(٢) زاد المعاد: (٣/١٤٧).

(٣) في معرفة الزكاة.

(٤) إنبات المسند: (١/١٠٣).

عند الفصل بحصر في بيت رسول، لمسألة الأولى: ممن يحرر أحد الحرية؟  
الثانية: على أي الأعيان منهم يجب الحرية؟ الثالثة: كم بعدد الرابعة: حتى  
حرب؟ رضى تفسدا الخامسة: كم أعيان الجزية؟ السادسة: هي ماذا يصرف من  
الجزية؟ السابعة: ثلث، وسماي بسط الكلام عليها في مواضعها من الروايات.

أما المسألة الأولى: فقال ابن رشد<sup>(١)</sup> اتفق المسلمون على أنه المخصوص  
بالحرية وأهل الكتاب ما عدا أهل الكتاب من فرس وحصاري العرب هم أحد  
الأمم، بما أدخلوا في الإسلام، وما أعطاه الجزية، فقولنا نعتي: يؤيدنا  
الكذب لا يؤسركم الله ولا يؤمركم الآخر<sup>(٢)</sup> لأنه، كذلك اتفق عامة المفسرين  
عنى أخذ من المدحوس، الحرية بمائة مسواك سنة أهل الكتاب، واعتبر  
فقد حرق أهل الكتاب من الشرقيين هل تنيل منه الجزية أم لا، فقال قوم  
تؤخذ الجزية من كل مشرك، وبه قال مالك، يقوم استدلوا من ذلك مشركي  
العرب، وقال الشافعي وأبو نوري رحمه الله لا يؤخذ إلا من أهل الكتاب  
والمدحوس، انتهى.

وقال المصنف في الفتح<sup>(٣)</sup> فرق الحنفية، فقالوا: يؤخذ من مدحوس  
الجزية دون مدحوس العرب، وحكى بضراري عنهم: قيل الجزية من أهل  
الكتاب ومن جميع مدحوس الجحيم، ولا عس من مشركي العرب إلا الإسلام أو  
القتل، وعن مالك: قيل من جميع الكفار إلا من ارتد، وبه قال الأوزاعي  
وبعضه الضم، وحكى ابن القاسم عنه لا تقبل من فرس، وحكى ابن عبد البر  
الاستغناء عن قبولها من المدحوس، وإلى حكي ابن أبي عمير عن عبد الله  
لا يقبل إلا من اليهود والحصاري<sup>(٤)</sup>

(١) ٢٨٩/٢٥

(٢) سورة التوبة الآية ٢٩

(٣) فتح الباري ١/٢٥٩

وقال الشافعي: تغفل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو عجماء، ويلحق بهم المجوس في ذلك، واحتج بالآية المذكورة، فإن مفهومها أنها لا تغفل من غير أهل الكتاب، وقد أعدها النبي ﷺ من المجوس لئلا يضل على إحقاقهم به، واقتصر عليه، وقال أبو عبيد: ثبت الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنّة، انتهى.

وهي قيل المأزب، لا يصح عقد الذمة إلا لأهل الكتاب: اليهود والنصارى على خلاف طرائفهم، أو لمن له شبهة كتاب كالمجوس، لأنه يروى أنه كان لهم كتاب فرغ، انتهى.

وهي «شرح الإقناع»<sup>(١)</sup> في شرائط الجزية: والخامسة أن يكون الموقوف معه من أهل الكتب كاليهودي والنصراني من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد نسخه، أو ممن له شبهة كتاب كالمجوس؛ لأنه ﷺ أحدها منهم، انتهى.

وهي «الشرح الكبير»<sup>(٢)</sup> للفردي. عقد الجزية إذاً للإمام تكافراً ولو قرشياً صح سواه أي أصره، وخرج به المرتد، فلا يصح سواه؛ لأنه لا يقر على رفته بأن يسكن في غير جزيرة العرب على ما يبدلون، انتهى.

وهي «المدر المختار»: توضع على كتابي ولو عربياً، ومجوس ولو عربياً، ووثني عجمي تجاوز استرقاقه، لا على وثني عربي ومرد، فلا يغفل منهما إلا الإسلام أو السيف، انتهى.

قلت: وإلى قول الحنفية مال البخاري في ذلك إذ يؤبى في «اصحيحه» ما جاء في أخذ الجزية من اليهود والنصارى والمجوس والعجم، قال الميني<sup>(٣)</sup>:

(١) (١٧٧/٤).

(٢) (٢٠٠/٣).

(٣) «مصلحة الفاري» (٥٠٩/١).

هذا الذي ذكره هو قول أبي حنيفة، فإن عندنا توجد الحزبية من جميع الأسماء، سواء كان من أهل الكتاب أو من غيرهم، وعندنا لا يبعد أن يكون من أهل الكتاب، وعندنا تلك تفسر على جميع القوم إلا من ارتد.

انتهى

وقال الجصاص في أحكام القرآن<sup>(١)</sup>، قد اختلف أهل العلم فيما يتردد منهم الحزبية من الكفر بعد تدينهم على حوار إقرار اليهود والنصارى بالحزبية، فقال أصحابنا لا يبين من غيركم العرب إلا الإسلام أو المسيحية، وبطل من أهل الكتاب من العرب ومن سائر كفار تبعه الحزبية، ثم ذكر المذهب، سيرها، ثم قال: ولم يختلفوا في حوار إقرار المجوس بالحزبية، وقد روي عن النبي ﷺ في ذلك اختيار

روى عن معاذ بن جبل، ثم يكنى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بأحد الحزبية من المجوس حتى شهد أحداهم بن عوف أنه يلاؤ أخذاه من محروس عجر، أي أن عمر - رضي الله عنه - ذكر المحروس، فقال: يا أبا عبد الله أصبح في أمرهم؟ فقال: نعم، أرحمهم، أشهد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مُسُوا نبيهم من أهل الكتاب»، وروى فليس بن مسلم عن الحسن بن محمد: «أو النبي ﷺ كتب إلى مجوس البحرين سألهم أن يؤسروا، فمن أسلم منهم قُبِلَ منه، ومن أبى طُوبِتَ عليه حزبه، ولا تؤكل فيه ذبحة، ولا تفكهم لهم أبدا».

وروى سمر عن الزهري: «أن النبي ﷺ صانع أهل الأوثان على الحزبية إلا من كان منهم من العرب، ففي هذه الأخبار أن النبي ﷺ أخذ الحزبية من المحروس، وفي بعضها أخذها من عبدة الأوثان من غير العرب، ولا يصح خلافا بين المتقدم في حوار أخذ الحزبية من المجوس.

وقد نقلت الأئمة أحد عشر من الخطابات - رضي الله عنهم - من مجموع  
المنهاج، ضمن الناس من يقول: هذا أخذاء وأنا لسبح من أهل كتاب، ويحجم  
في ذلك بما يبين من علي أن النبي صلى الله عليه وآله يكره ويحذر ويحذر أحدًا من الحزبة  
من السحوم، وقال علي: أن أحجم الناس بهم، كانوا أهل كتاب يضررونه،  
وإحل عنهم بدرسونه، فمع ذلك من صدرهم، وقد ذكرنا بعد عدم من الدلالة  
على أنهم ليسوا أهل كتاب من جهة الكتاب والسنة.

قلت: والظاهر بهذا الكلام أن ما قلنا قبل ذلك - ونصه: قوله تعالى  
وَمِنَ الَّذِينَ آثَرُوا الْكُفْرَ هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْكِتَابِ - هم اليهود والنصارى  
نصوة بعائس: وَإِلَى ثَمُودَ إِذْ قِيلَ لَهُمُ اتَّكِفُوا فِي بَنَاتِ الْأَرْضِ فَاتَّكَفَوْا  
المنحوس أو غيره من أهل الشرك من أهل الكتاب، لكلام ثلاث طوائف،  
وقد اقتضت الآية أن أهل الكتاب طائفتان، فأنهم من قبلوا أهل الكتاب  
بدلالة الآية، وإلا روي عن النبي صلى الله عليه وآله قال: ليس بهم من أهل الكتاب  
وفي ذات دلالة على أنهم ليسوا أهل كتاب، انتهى.

ثم قال: وأما ما روي عن علي في ذلك أنهم كانوا أهل كتاب، فإنه من  
موجب الدلالة على البراءة أن أملاهم كان أهل كتاب لإخراجه عن ذلك  
من صدرهم، قولنا ليسوا أهل كتاب، فإنه على أنهم كانوا أهل كتاب، ما  
روى في حديث الحسن بن محمد، إلا أن يكون من جهة، ولا يوجب لهم  
أمرًا، بل كانوا أهل كتاب لهم أهل كتابهم، لأن الله تعالى  
قد أخرج ذلك من أهل الكتاب.

وبما ست أن النبي صلى الله عليه وآله يحرم من المنحوس، ويحبوا أهل كتاب  
نيت مراد أخذها من سائر الكتاب، أهل كتاب كانوا أو غير أهل كتاب، إلا

عنده الأوثان من الحرب، لأنه ليس شيء يدل على أن الإسلام أو الله ...  
 وتقرنه تعالى: **وَلَقَدْ كُذِّبُوا فَكُتِبَ لَهُمْ مَا شَاءُ لَهُمْ**، وهذا في هذه الأوثان من  
 الحرب، لأن الله تعالى قرأ في المنطق بين المشركين وبين أهل الكتاب  
 والمحجوزين بقوله تعالى: **وَلَقَدْ كُذِّبُوا وَكُتِبَ لَهُمْ مَا شَاءُ لَهُمْ**،  
 معطوفاً على المشركين على هذه الأصناف.

قال ذات على أن طائفة من الأصناف، وبعبارة الأوثان، وإن كان  
 صحيح من الطائفة (الحجوس وغيرهم مشركين)، وذلك على جواز أحاديث الجوز  
 من مشركي المشركين سوى مشركي الحرب، قدمت طائفة من مؤيد على ابن بري  
 عن أبيه أن النبي ﷺ قال: **إِنَّمَا نَبَأْتُ عَنْ رَبِّ، قَالَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ عِدَاةٌ مِنْ**  
**مُشْرِكِينَ وَنَحْوِهِمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَبُذِلَ**  
**أَمْرًا مَدْعُومًا إِلَى عَهْدِ الْحَرِيقَةِ، ذَلِكَ مَا فِي مَذَاهِبِ الْمُشْرِكِينَ، وَخَصَصْنَا بِهِ**  
**عَسَاكِرَ الْعَرَبِ، مَذَاهِبَهُ، وَسَبَّحَ فِيهَا نَبِيُّنَا ﷺ، فَتَقَبَّلُوا، لَيْسَ مِنْهُمْ صِرَافٌ مَذْهَبٌ، وَبَيَّانِي**  
**الْكَلَامِ عَلَى أَنَّ عَلَى الْمَذْهُبِ قَوْماً**

وحدث برده أحد من<sup>(١)</sup> وعنه، في بعض المصنفين إذا ثبت عندك  
 من المشركين، الحديث، ذلك الظلم، وروى هذا المذهب قوله علي  
 عليه السلام والخروج في حديث ابن عباس: **يُؤَيِّدُنِي بِهِمُ الْعَهْدُ الْعَرِيقَةُ، أَحْرَمَهُ**  
**نَبِيِّنَا ﷺ، وَهَذَا مَحْسَنٌ صَحِيحٌ، وَمَا عَدَلَ لَوَاقِي مَا مَعْنَى عَنِ التَّوَهُّدِ، أَوْ**  
**أَنَّهُ يَنْفَكُ صَاحِبُ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ عَلَى الْحَرِيقَةِ إِلَّا مَنْ كَانَ عَدُوًّا مِنَ الْعَرَبِ،**  
**وَالْمُتَّكِلِينَ بِهَذَا الْمَذْهَبِ، يَدْخُلُونَ فِي مَرَجٍ كَثِيرٍ.**

(١) سورة التوبة الآية ٤

(٢) سورة الحج الآية ١٧

(٣) أخرجه مسلم عن (٣٢١) حديث أبيه، (١٢) كتاب الأمير الأثر، على  
 الحديث، في حقه، (٢٤) - (٢٣٣) - أخرجه أبو داود (٢٢٢١) والبيهقي (١١١٧)

(٤) حديث الترمذي (٣٢٢٢)

وقال ابن القيم<sup>(١)</sup> : فلما ثبت أية الجزية أخذها يبيح من ثلاث طوائف من المجوس ، والنموز ، والنصارى ، ولم يأخذها من قبائل الأقسام ، يعقل ولا يحرم أخذها من خارج غير هؤلاء ، ومن دون ذين فبهم اقتداء بأحد يبيح وتركه ، بل يؤخذ من أهل الكنائس وغيرهم من الكنائس كمعدة الأقسام من النعم دون العرب ، والأول قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ، والثاني قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى .

وأما جملة القول الثاني فيقولون : إنما لم يأخذها من مشركي العرب ، لأنها إذا فزل ثم فزع بعد أن استلب داراً العرب ، وسبق فيها شرك ، فلما رأت بعد فتح مكة ، ودخلت المدن في دين الله فراحاً ، سبق بين يديهم الحرب معركاً ، ولهذا غز بعد فتح مكة ، وكسوا بنصارى ، ولم تأخذ بأحد من العرب مشركين ، بل تأخذوا أهل الغزو من الأعداء .

ومن ما نقله السيوطي وأيام الإسلام عليه أن الأمر كحدث ، مع يؤخذ منهم الجزية لعدم من يؤخذ منه ، لا لأشبه ليسوا من أهلها ، قالوا : ولما أخذوا من النجوس ، وليسوا بأهل كتب ، ولا يصح أنه كان لهم كتب ورفع ، وهو حديث لا يصح سند ، ولا يثبت ، لا فرق بين هؤلاء الناس ، ولجواز الأعداء . بل أهل الأوثان أقرب ، حالاً من عبدة النار ، وكان فيهم من أتمسك بدين إبراهيم ، ما لم يكن في عهد النار ، بل أخذ النار أعداء إبراهيم الخليل سب الصلاة والسلام ، فإن أخذت منهم الجزية ، فأخذها من عهد الأئمة السلي .

وعني ذلك يدل منه وسنن الله تعالى كما ثبت عنه في صحيح مسلم أنه قال : إنه ثبتت عبودك من استتركك فادعبه إلى إحدى ثلاث ...  
 (الحدود)

(١) انظر مرآة البصائر (٢١: ٣٣٩) .



وقال السعيرة لعامل كسرى: أما سيدي، فيؤذ أن غاشتكم حين تعبدوا الله أن تؤذوا العبيد، وقال ذو الفقير: «هل لكم من كلمة تدب لكم بها العرب، وتؤذي عبيد إياكم بها العزيرة؟ قال: ما هي؟ قال: «لا إله إلا الله، النبي».

وقال القناري: المجزأة تجميع على عبته الأوزان من المعجم، وهذا حذف الضماني، وهو قول المفتاح واحد، يقولون: عالج عالجاً الإلهام عدا حوال تركه إلى الفخامة في حل الأهل الكتاب بالخراب، وفي المعجم بالسير فالحق ذكر في «مصحح البخاري»، يفرق من ورائهم حتى الأصل، كتاب أنه يحور «تدبراً لهم»، فمحور خبر، الحيرة عليهم، فهذا المعنى بوجه، واحد، من عدا وحوال، الضال الذي سئل بعد ذلك، لأنه عدم ما خبر من بالخراب عز الأكرام والمعجم، محال تحصيله بعد ذلك بالنسبة، فلا ذكره لمن الجهم.

قال: ولا توضع الجزية على عدة أمهات من العرب، واليهود، لأن كثرة هذه الضلوع، علم يكتبوا في معنى العدم، فلا يصل من اقترب من الإسلام أو السيف زيادة في لظهور زيادة الخمر، بعنه الضالون المستوفى مشركوا العرب، وهو قول مالك في حله.

ولما قالوا: «مُتَبَلِّغَتُمْ أَوْ يُنْفِقُوكُمْ» يروى عن ابن عباس - رضي الله عنه - أنه عليه الصلاة والسلام قال: «لا يقبل من سترني العرب إلا الإسلام أو البعثة، وذكر محمد بن الحسن بنده عن ابن عباس: «أو القتل، وكان أبو أسيرة قد وضعه عند الصلاة والمسلم». ولا رقي على عربي، وإذا ظهر على من في العرب، والمسلمين، ما فهم ومسلمهم على بتدوير، لأنه عدة الصلاة والسلام استوفى عراقي أوصل، ومولاه، «أو بحر» - وهو مدحه - استوفى سي حيلة، انتهى.

٤١/٦٧٧ - خَفَّتْ نَفْسِي خَجَسِي عَنْ مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالِ

يُلْفِي

قُلْتُ وَتَوْضِيحُ مَا قَالَ الْقَارِي: يجوز استرقاؤهم إن عموم قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَتْلُوهُمْ﴾، وأمثال ذلك مخصوص بالمشركين من العرب بدليل جواز استرقاق غيرهم، فلو كان القتال واجباً مطلقاً لا يجوز استرقاؤهم، بخلاف مشوكي العرب، فلا يشل منهم إلا الإسلام أو السيف لهذه الآيات وغيرها من الروايات.

وروي عن ابن عباس في مرقه أبي طالب ومحمي نفسي بفتح، وقوله: فأريد منهم كلمة تدلهم بها العرب، وتؤدي إليهم بها المعجم الجزية، الحديث رواه أحمد والنسائي وقال: حسن. كذا في (البيان)<sup>(١)</sup>.

٤١/٦٧٧ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (قال يُلْفِي) وصله الدررطني وابن عبد البر من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد، قال ابن عبد البر: والسائب زله على عهد رسول الله ﷺ وحفظ عنه وحججه، ونوفي السائب وهو ابن ثعلبة بن مسعود وأشهر، كذا في (التنوير)<sup>(٢)</sup>. وفي (الترغاني)<sup>(٣)</sup> (سبع سنين).

قال: وأخرجه محمد في (موطئه) أحبوا مالك، حدث الزهري أن النبي ﷺ أتاه من مجاوس البحرين الجزية، فاحتجب، وفي (التعريف المصحح)<sup>(٤)</sup> كذا أخرجه موسى بن سلار عن أبي شيبة عن طريق مالك، وأخرج الدارقطني في (أعراب مالك)، والعلواني من طريقه عن الزهري عن السائب بن يزيد، قال الدارقطني: ثم يمل إنسانه غير الحسن بن أبي بكشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والنسائي هو المحفوظ، انتهى

(١) انظر: دليل الأنطوخ (١/٢٥)، واطل: فتح الباري (١/٤٩٢).

(٢) تنوير المواقف (١/٢٦٤).

(٣) (١/٢٦٤).

ان ، قال الله عز وجل : اخذ الجزية من يديهم البحرين .

انظر الحديث في : ٥٧ - كتاب الجزية ، ١ - باب الجزية والجماعة مع أهل الحرب .

والله اعلم بآثار الخطاب الخديجي من بحرين البحرين واليمن والحدود من حاليات الخديجي من البحرين

انظر الترمذي في : ١٩ - كتاب السير ، ٦١ - باب ما جاء في اخذ الجزية من البحرين .

(ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من البحرين البحرين) قال باقرت الحوي في المعجم : البحرين ، هكذا ينطق بها في حال الرفع وانصب والجر ، ولم يسمع على لفظ البحر من أحد منهم ، إلا أن الترمذي قد حكى أنه ينطق بالشبه ، فيقولون : هذه البحرين . واسمها في البحرين ، ولم ينفي من جهة أخرى ، وهو اسم جميع البلاد على ساحل بحر الهند ، بين البصرة والعمان .

نيل . هي قبة حجر ، وفيها حجر نصب البحرين ، وقد علق قوم من اليمن ، وجعلها حرون قبة برأسها . وفيها عيون ومياه ، وبلاد واسعة ، وربما نزل بعضهم البعثة من عمانها ، والتصحیح أن البعثة حمل برأسه في وسط الطريق بين مكة والحرير .

اول من غير من الخطاب : - رضي الله عنه - اخذ من البحرين ثلاثين الف فيلة ليس باب ولا ام ، وإنما هم اصلاط من بعلب اصطلاحوا على هذا الاسم ، كما في التمام ، فيقولون عندهم : - رضي الله عنه - اخذها من البحرين ) سرحدس ورايين ، وان جعفر ، قوم من أهل المغرب كالأعراف في القسوة والغلظة .

قال باقرت الحوي : هو اسم يشمل قبائل كثيرة في جبال المغرب ، أولها برقة ، ثم إلى آخر المغرب ، والبحر المحيط ، وفي الجنوب إلى بلاد السودان ، وهم أمم ، وقبائل لا نحصى . ينبغي أن موضح إلى الغلبة التي تدلها ، ويغال لجموع بلادهم : بلاد السودان .

٤٢/٦٧٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَنِّي، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ.....

وَقَدْ اختلف في أصل نسبهم، فأكثر البربر ترجم أن أصلهم من المغرب، وهو بهتان منهم وكذب. وقال أبو المنذر: البربر من ولد فاران بن عليل، والأكثر والأشهر في نسبهم أنهم بقية قوم حالوت، لما قتله طائوت هربوا إلى المغرب، فتخصَّصُوا في جبالها، وفاتنوا أهل بلادها، ثم صالحوهم على شيء يأخذونه من أهل البلاد.

٤٢/٦٧٨ - (مالك، عن جعفر) الصادق (ابن محمد بن علي) من سبط النبي ﷺ (عن أبيه) محمد الباقر (أن عمر بن الخطاب) قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: هذا منقطع، لأن محمداً لم يلق عمر ولا عبد الرحمن. إلا أن معناه متصل من وجوه حسن، وفي «التعليق المجيد»<sup>(٢)</sup>: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ جَعْفَرٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» عَنْ إِبْنِ جُرَيْجٍ عَنْ جَعْفَرٍ وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِفْرِيسَ، عَنْ جَعْفَرٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ وَالِدَ جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ لَمْ يَلِقَ عُمَرَ وَلَا ابْنَ عُمَرَ.

وقد رَوَاهُ أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ وَالْبَلَاذُكِيُّ فِي «مَغْرِبَاتِ مَالِكٍ»، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ جَدِّهِ أَحَدٌ سِوَى أَبِي عَلِيٍّ، وَكَانَ ثِقَةً، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُرْسَلٌ، فَإِنْ جَدَّ جَعْفَرٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَمْ يَلِقَ عُمَرَ، وَلَا ابْنَ عُمَرَ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ وَغَيْرُهُ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ<sup>(٣)</sup>: هَذَا مُنْقَطِعٌ مَعَ ثِقَةِ رِجَالِهِ، وَرَوَاهُ ابْنُ الْمُبَرِّكِ وَالْبَلَاذُكِيُّ

(١) دلائل التنزيل (٩/٦٩٢).

(٢) (٤/١٤٧).

(٣) فتح الباري (٦/٤٦١).

ذَكَرَ الْمُحْسِنُ، قَالَ: مَا أَذْرِي كُنْتُ مُسْمِعٌ فِي أَمْرِهِمْ. فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَتَذْهَبُ لِمَسْمَعٍ وَسَوَاءٌ أَللهُ يَتَّقَى بِقَوْلٍ: أَشْهَوُا بِهِمْ سَهْلَ الْكُتَابِ.

في «المراتب» من طريق أبي علي الحضي عن مالك، فراد فيه. عن جده، وهو مبطع أيضاً، لأن جده علي بن الحسين لم يسمع بعد مرحس ولا غيره. رضي الله عنه. فإن كان الصمير في موته: عن جده بعد علي محبته من علي فبكون متصلاً، لأن جده الحسين بن علي. رضي الله عنه. سمع من غيره من الخطاب ومن عبد الرحمن بن عوف، وبه شاهد من حديث مسلم من العلوة من المحصر، أخرجه الطبراني في آخر حديث سقط: أَشْهَوُا بِالْجَوْرِ سَهْلَ الْكُتَابِ.

قلت: وقد يرد أخذ الجزية من المحسوس في هذه أسانيد نقلاً، منها ما أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي عن عمر. رضي الله عنه. أنه سمع أحد الجزية من المحسوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذ من محسوس حجر.

(ذكر المحسوس فقال: ما أدري كيف أصبح في أمرهم) أي نفس الجزية أو أدعواهم إلى الإسلام، فإن أبوا فقتلوا، وهذا من فتنه. رضي الله عنه. وتوفيه وورعه، فإنه. رضي الله عنه. إذا أراد الحكم شاور به أهل العلوة ليظهر ما صدقهم من نصر يفتقر، أو موافقة منهم ترأيه لينتفوي رأيه، أو مخالفة له ليرى قور رأيه.

(فقال عبد الرحمن بن عوف) أحد العشرة المبشرة بالجنة: (وأشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: سَوَّاهُمْ سَهْلَ أَهْلِ الْغَنَابِ) قال أبو عمر: حد من الذكامة العام الذي يريد به الخناس، لأن السواد سة أهن. الكتاب في أحد الجزية سقط، قال الحافظ: وقع في آخر رواية أبي علي الحضي. قال مالك: في الجزية.

قال رسول الله ﷺ: «مَنْ سَأَلَ عَنْ كِتَابٍ وَأَسْرَأَ بِهِ إِلَى  
عَلِيٍّ أَوْ إِلَى مَنْ هُوَ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ أَحَدُ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَهُوَ  
قَوْلُ الْحَرِّ: مَنْ أَعْلَى خُصَابٍ، قَالَ الْحَرُّ: مَنْ أَسْجَدَ: عِنْدَ الْحَرِّ: مَنْ أَوْفَى  
قُلُوبًا: مَنْ لَسَّوْا بِهَا: كَذَبَ لَمْ يَحُلْ مَنَافِعَهُمْ، وَلَا دِيَارَهُمْ، إِنْ أَوْفَى: مَنْ  
أَعْلَى كَذَبَ حَلَّتْ مَنَافِعُهُمْ وَأَحْلَى دِيَارَهُمْ، أَمَّا ذَلِكَ أَكْثَرُ أَسْعَابِ الشَّافِعِيِّ،  
وَقَالُوا: مَنْ مَضَى الشَّافِعِيُّ أَوْ لَا تَحِلُّ مَنَافِعُهُمْ وَلَا دِيَارُهُمْ يَوْجِدُ.

وَنَدَّبَ عَلِيٌّ مَا يَنْفَعُ بَأَنَّهُمْ يَسْأَلُ أَهْلَ كِتَابٍ تَوَلَّاهُ تَعَالَى (فِي شَأْنِ أَوْلَى  
الْكَوْنِ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ قُلُوبِ الْإِيمَةِ، وَتَلَفَ مِنْ جِهَةِ السُّنَنِ الْمَدِينَةِ، وَدَيْتُ  
مِنْ جِهَةِ الْقَدَمِ أَنَّ السُّنَنِ وَقَدْ لَا حَوَ، مَنَافِعُهُمْ وَلَا أَكْلَ مَنَافِعِهِمْ قَدْ  
يَكُنْ أَهْلُ الْكَتَابِ، أَلَيْسَ، قُلْتُ: وَنَقَدُ الْإِسْتِغْلَالَ بِالْأَلَمَةِ وَالْوَلَاةِ فِي كَلَامِ  
الْحَرِّ: مَنْ أَعْلَى، وَنَقَدُ أَوْفَى: مَنْ خُصَابِ الْحَوَابِ عِنْدَ سُنَنِ مَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ  
أَمْرِ عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ.

قُلْتُ: وَأَمَّا عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَهُوَ مِنْ مَسْبَبِ الْوَابِ، ثُمَّ  
قَالَ: قَالَ ابْنُ الْحَرِّ: فِي «الْحَقِيقَةِ» وَنَقَدُ ابْنِ الْحَرِّ: مَنْ أَحْرَجَ، قَالَ يَحْيَى  
الْقَطَّانُ: لَا مَسْبَبَ لَوْ أَنَّ عَمِي، وَقَالَ ابْنُ الْحَرِّ: مَنْ أَحْرَجَ، وَنَقَدُ ابْنِ  
حَدِيثِهِ، فَارِ الْفُتُوحِ: وَمَنْ يَكُنْ الْحَقِيقَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْحَرِّ: كَذَبَ لَقَدْ، وَقَدْ  
أَمْرُ رَمَعًا: مَسْبَبُ، نَحْيَ.

وَمِنْ أَلَمْ يَكُنْ الشَّافِعِيُّ، قَالَ صَاحِبُ «السُّنَنِ» فِي قَوْلِهِ يَوْجِدُ، أَلَمْ يَكُنْ

(١) (١٦٩٨) (١٦٩٨)

(٢) (١٦٩٨) (١٦٩٨)

(٣) (١٦٩٨) (١٦٩٨)

(٤) (١٦٩٨) (١٦٩٨)

بهم سنة أهل الكتاب دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب، وعلى ذلك جمهور الفقهاء، وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل كتاب، فبدّلوا، وأخذه ذهب في ذلك إلى شيء روي عن علي - رضي الله عنه - من وجه به صحف، يدور على أبي سعد النقال، وأكثر أهل العلم يأبون ذلك، ولا يصححون هذا الأثر.

والحجة لهم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَتَيْنَا لِكُتُبٍ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ رُسُلِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾<sup>(٣)</sup>، فدل على أن أهل الكتاب هم أهل التوراة والإنجيل: اليهود والنصارى لا غير.

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج، قلت لعطاء: المجوس أهل الكتاب؟ قال: لا، وقال أيضاً: أنا معمر سمعت الزهري شيخاً: تؤخذ الجزية ممن ليس أهل كتاب؟ قال: نعم، أخذها رسول الله ﷺ من أهل البحرين، وعمر - رضي الله عنه - من أهل السواد، وعثمان - رضي الله عنه - من البربر، انتهى.

ثم لا يذهب عليك أن ثمة لخلاف في القولين يظهر من وجه آخر أيضاً غير ما قاله المروزي، وهو أنه إذا لم يأت المجوس ليسوا بأهل كتاب، وقد ثبت أخذ النبي ﷺ الجزية من المجوس ثبت أن لفظ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾<sup>(٤)</sup> من قوله عز اسمه: ﴿فَتَتَّبِعُوا أَلْوَاكَ لَا يُؤْمِنُوكَ بِأَلْوَاكَ﴾<sup>(٥)</sup> الآية، ليس باحتراز،

(١) سورة الأنعام: الآية ١٤٦.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٦٤.

(٣) سورة العنكبوت: الآية ٦٨.

(٤) سورة التوبة: الآية ٩.





في ذلك مما فرضه عمر - رضي الله عنه - ، بذلك على أهل الذهب أربعة مثاقير ، وعلى أهل الورق أربعون درهماً ، ومع ذلك أقرض المسلمين ونسيأته ثلاثة أيام لا تزد على ذلك ولا تنقص منه . وكان الناقص أقله محدود وهو دينار ، وأكثره غير محدود . وذلك بحسب ما مضى من عليه ، وقال قوم لا يوقفت في ذلك ، وهو مضروب إلى اجتهاد الإمام . وفيه قول السجستاني . وقال أبو حنيفة وأصحابه لا ينقص النقص من التي عشر درهماً . ولا يزد العي على تسعة وأربعين درهماً ، والوسط أربعة وعشرون درهماً . وقال أحمد : دينار أو مثله مندر ، ولا يزد عليه ولا ينقص منه . انتهى

وفي قوله من النجربة<sup>(١)</sup> : المروءة في مقدار الجزية إلى اجتهاد الإمام التواضع لها ، فيصعب بحسب اجتهاده ، لأن الجزية يختلف باختلاف الأربعة فلا حرج لمروج إلى ما وضعه عمر - رضي الله عنه - . وما وضعه هو ثم عبيد من الألفة ليس لأحد تغييره ما لم يغير السبب كما في الأحكام المستطاعة ، لأن تغييره ذلك حكم ، انتهى

وفي مسرح الزكاة<sup>(٢)</sup> : أقل النجربة دينار في كل حول عن كل واحد لها . وإن قتر مدني وغيره من الجاهل أن يخرجها وجهه إلى اليمن أو أنه يأخذ من كل حاتم ديناراً أو بخلافه من المعاهر<sup>(٣)</sup> .

وفلاح النجربة دينار أو ما قيمته دينار ، به أخذ النقيب ، م تشاؤم عمر الذي عليه الأصحاب أن أقله دينار - فلا يفتد إلا به - ، وإذا عتقها حاز من

(١) (١٠٠/١)

(٢) (٢٨٨/١)

(٣) (١٠٠/٢) قال ابن القيم : النجربة في كل سبب إلى حاكم من حوله . ثم قال : أيضاً للزكاة ذلك سبب . انتهى . معرفة المحتاج : (٢٨٨/١)

بعضه عنه ما قيمته دينار، وإنما امتنع عقابها بما قيمته دينار، لأن قيمته قد تنفص عنه آخر الفداء، ومحل كون أقدب ديناراً عند قوتها، وإلا فقد نقل الدارمي عن «الذهبي» عدم كتابته أنه يجوز عقابها بأقل من دينار، ولا حد لأكثر الجزية، ويؤخذ من المتوسط ديناراً، ومن الموسر أربعة، ومن الفقير ديناراً استحباً اقتناء عمر - رضي الله عنه -، فإن أمكه أن يعقد بأكثر منه لم يجوز أن يحسد بدونها إلا لمصلحة. انتهى.

وفي «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup> للرددي: «للعوي»<sup>(٢)</sup> أربعة دنانير إن كان من أهل المذهب، أو رمحون درهماً إن كانوا من أهل الفضة، وأهل عصر أهل ذهب وإن يعمل فيها بالفضة، ومنع الفقير وأخذ منه بوزنه ولو درهماً، ولا يزد على ما ذكر لكثرة بسره، وللمصلحة ما شرط ورضي به الإمام أو نائبه، وإن لم يرض الإمام فيه مدانته ولو بثلث أصابع العسري، والظاهر عند ابن رشد إن هذا المصلحة القدر الأول حرم قتاله، وإن لم يرض الإمام والاعتماد الأول - انتهى.

وفي «الذائع»<sup>(٣)</sup>: «أن مقدار الواجب فنون وياقه الخوفى: الحرية على ضربين: حرة لوضع بالتراضى، وذلك متفقاً بغير ما وقع عيب الصلح، كما صانع رسول الله ﷺ أهل حران على ألف ومائتي حقة، وجزية بضعا الإمام عليهم من غير رضاهم بأن ظهر الإمام على أرض تكفير، وأقرهم على أملاكهم، وجعلهم ذمة، وذلك على ثلاثة مراتب، فيضع على الغني ثمانية وأربعين درهماً، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً، وعلى الفقير المعتل ثلثي عشر درهماً.

(١) (٢/٢٠٠)

(٢) (اصدي) هو من صلب بلد، فهراء «العوي» محبوب للموعدة بفتح العين وهو القهر، نظراً: معانية تضاربت على الشرح الصغير - (٢/٢٤)

(٣) «ذائع المصنف» (٢/٨٠)

كذا روي عن سيدنا عمر - رضي الله عنه - أنه أمر عثمان بن حنيف حين بعثه إلى السواد، وكتب ذلك بمحض من الصحابة من المهاجرين والأنصار، ولم ينكر عليه أحد، فهو كالإجماع على ذلك مع أنه لا يحتمل أن يكون من سيدنا عمر - رضي الله عنه - رأياً، لأن المقدمات مسيل معرفتها التوفيق والسمع لا العقل، فهو كالمسوخ من رسول الله ﷺ.

رحمى القاري<sup>(١)</sup> عن ابن الهيثم: الحزبة على ضربين: حزبة توهم بالتراضي والمصلح عليها، فتقدر بحسب ما عليه الاتفاق، فلا يناف عليه نجراً من الغدر، وأصله صلح رسول الله ﷺ أهل نجران وهم قوم من البصريين، فربما ليس على ما في أبي داود عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: صلح رسول الله ﷺ أهل نجران على الصلح، الحديث، ومصلح عمر - رضي الله عنه - بصاري بني نعل على صنف ما يؤخذ من المسلم من المال، والنصب الثاني: حزبة يتدق الإمام بتوضيح إذا غلب على الكفار، ثم ذكر الأنواع الثلاثة من المعنى وغيره.

وقال المحقق في تأحكام القرآن<sup>(٢)</sup> بعد ذكر قول الحنفية: «هو قول الخمس بن صالح» وروي أبو إسحاق عن حازم بن منقر قال: بحث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - عثمان بن حنيف مريض على أهل السواد الخرج ثمانية وأربعين درهماً وأربعة وعشرين درهماً وأثنى عشر درهماً، وروي الأعمش عن إبراهيم بن صياح عن عمرو بن ميمون قال: بحث عمر بن الخطاب حنفية بن اليسار على ما وراء دجلة، وبحث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة فأتياها فساأهما، كيف ونسبت، على أهل الأرض؟ قالا: وصنا على كل رجل أربعة دراهم في كل شهر، قال: ومن يملك منه؟ قالا: إن يسم

(١) انظر: «مرآة المفاتيح» (١١/٨)

(٢) (٩٦/٢).

فضمراً، فذكر عمرو بن ميمون ثمانية وأربعين درهماً، ولم يفصل الطبقات.

وذكر حازنة بن مضرب تفصيل الطبقات الثلاث، فالواجب أن يحمل ما في حديث عمرو بن ميمون على أن مراده أكثر ما وضع من الجزية، وهو ما على الطبقة العليا دون الوسطى وال سفلى، وروى مالك عن نافع عن أسلم: أن عمر - رضي الله عنه - ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل النورق أربعين درهماً مع أرقاق المسلمين، وبضائة ثلاثة أيام، وهذا نحو رواية عمرو بن ميمون، لأن أرقاق المسلمين وبضائة ثلاثة أيام مع الأربعين يعني ثمانية وأربعين درهماً.

فكان الخبر الذي فيه تفصيل الطبقات الثلاث أولى بالاستعمال لما فيه من التريادة، وبيان حكم كل طبقة، ولأن من وضعها على الطبقات، فهو قائل بغير الثمانية والأربعين، ومن اختصر على الثمانية والأربعين، فهو تارك للخبر الذي فيه ذكر تمييز الطبقات وتخصيص كل واحد بمقدار منها، وحديث معاذ عندنا فما كان منه على وجه الصلح، أو بكونه ذلك جزية الفقراء منهم.

والدليل عليه ما روي في بعض أخبار معاذ: أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ من كل حالم أو خالصة ديناراً، ولا خلاف أن المعرفة لا تؤخذ منها الجزية إلا أن يقع الصلح عليها، وروى أبو عبيد عن جرير عن منصور عن الحكم قال: كتب رسول الله ﷺ إلى معاذ: وهو باليمن: إن في الحالم والخالصة ديناراً أو مثله من الصغار.

قال أبو عبيد: وحدنا عثمان بن صالح عن عبد الله بن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة قال: كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن: إني من كان على يهودية أو نصرانية فإنه لا ينزل عنها، وعليه الجزية، وعلى كل حالم ذكر أو أنثى عبد أو أمة دينار أو ثبته من الصغار.

وبدل على ذلك أيضاً قول عمر - رضي الله عنه - لحذيفة وعثمان بن

حبس ثملكما حسنا أهل الأرض ولا يهبطون؟ فقالا: بل نركبنا نهم  
فؤلا، وهذا يدل على أن اعتبار مصدر الغنم، وذلك يوجب اعتبار معنى  
الاعتبار بالنسبة إلى محض

قال الشيخ في التصويب<sup>(١٧٩)</sup>: اختلفوا في الجمع بين أن الغنم وحده  
معد، فقال الشافعي: الغنم الحرة ديار على كل بالغ من كل سنة، ويستحب  
للإمام المصلحة برفاهه، ولا يجوز أن يتحصى من دياره، أنه اندثاره فيقول من  
الغنى والمغنى، وبأنه ليس حقيقته حابيت عمر - رضي الله عنه - على التوسعين،  
وحدثت معاذ على الفقر، لأن أهل اليمن أكثرهم فقراء، انتهى.

وقال القاري في المحرقات<sup>(١٨٠)</sup>: ثم مضى يقول عن عمر بن الخطاب وعن  
- رضي الله عنهم - ذكره الأصحاب في كتابه عن عبد الرحمن بن أبي نجيح  
أنه عد به الخفاف والحد خليفة من بيعة بوعند - بن حبيب بن المولى.  
فصل في أرباحه، ورواه عنه "الخارج" وجعله الزكاة، لأن طوائف على ما  
كان، فلما رجع أرباحه ذلك، ثم شال على كذا.

زروق عن أبي شيبة<sup>(١٨١)</sup> ثنا علي بن مسلم عن الشيباني عن أبي عمر  
محمد بن عبد الله التميمي قال: رضع عمر بن الخطاب في حنونة غنم وراوس  
الرجل، على أعني ثمانية وأربعين درهما، وعلى السوسنة أربعة وعشرين،  
وعلى التمر الذي عمر درهما، وهو برسل.

ورواه ابن محبوب في كتاب الأموال<sup>(١٨٢)</sup>، ثنا أبو نعم، ثنا معاذ بن

(١٧٩) (٢١) (٢٢٢)

(١٨٠) مرقاة المفاتيح (١٨١)

(١٨٢) مصنف بن أبي عمير (١٨٣) (٢٢٢)

(١٨٤) (٢٢٢)



وغيره، ثلاثة أيام.

الحرية إلا نفي من حرره عليه نفوسه، وحررهم أربعون ذمماً سوى أهل  
الورق منهم، وعلى أهل الذهب أربعة ذمماً، وجميعهم من أرزاق العساكر من  
الخطلة والثريت مدين من الخطلة، وثلاثة أقساط أدت كل شهر لكل إنسان،  
والكنسوة التي يكسوها أمير المؤمنين الناس صريفاً، ويصنعون من بولهم من  
العساكر ثلاثة أيام، وعلى أهل نغران خمسة عشر صاعاً لكل إنسان في كل  
شهر، وودك لا أدري كم هو<sup>(١)</sup>.

وفي السراج الكبير<sup>(٢)</sup> لمؤيد بن يوسف<sup>(٣)</sup> أرزاق المسلمين التي فُرضت  
عليهم فداؤق مع الحرية، فأبى صاغطة عنده، ولا تأخذ، وهي على من  
بالشام والعبيد في كل شهر على كل نفس ثمان من الخطلة، وثلاثة أقساط  
ريث، والقسط ثلاثة أرصاف، وعلى من يفسر كل شهر عني كل واحد أدت  
خطلة، ولا أدري كم من الورق والتميل والتسوة<sup>(٤)</sup> وعلى أهل نغران خمسة  
عشر صاعاً من الشمر عني كل واحد مع كنسوة كذا يكسوها غير الناس، لا  
أدري ما هي! قاله مالك، انتهى.

ثم ذكر ربحه المفقود كذا سيأتي في كلامه قريباً أوضاعه ثلاثة أيام  
للمجنادين ثم من المسلمين من خير وموثر وقيل وإدام، ومكان، يدلون به  
يُكفَّم من اللحم والورد، قاله ابن عبد البر.

وقال القاضي<sup>(٥)</sup> ربح حياض النصارى من المسلمين بكون ذلك على  
أهل الشام أقصى أمد ضاقت ثلاثة أيام، لأنها تروق من السمير والعمدة، والذي  
بذلهم في مدة التسوية ما سول عليهم، وجرت العادة به، وقد روي أيضاً أن  
أهل الشام امتنعوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قدم عليهم

(١) انظر (٢٠٤/٢٢٠).

(٢) انظر (١٧٩/١٧٩).

انجائية أنه إذا نزل بهم أحد من المسلمين كلفهم شبع الغنم والذجاج، فقال عمر بن الخطاب: رضي الله عنه: أضعوهم مما تأكلون، لا تزيدوهم عليه، ويرون ابن المؤاز عن مالك أنه قال: ويوضح من أحس الحزبة صاعاً ثلاثة أيام، لأنه ثم يوف لهم، وهذا يدل على أنها لأمره مع اتقوا بما تؤخذو عليه، انتهى.

وفي الشرح الكبير<sup>(١)</sup> للذخير: أو مغطت إضافة المجتار عليهم من لمسلمين ثلاثاً من أيام، وإنما مغطت عنهم - أي الأرزاق وإضافة المجتار - لتطلب الحداث عليهم من رلاة الأمور، لكن ولأن مصر قوت شوكتهم بانحاء الكتبة منهم، واستأمنهم على أموالهم وحريمهم - **فَوَسَّيْلُهُ لَكُمْ عِلْقُوا أَنَّهُ مَقْلَبٌ يَفْقَهُونَ**<sup>(٢)</sup> انتهى.

قلت: وقد قدم ما أوله: **الجزء** أي ما كان إلى أن الأرزاق والضريبة من حاملة الجزاء فقال: إن أرزاق المسلمين وضريبة ثلاثة أيام مع الأربعين يعني ثمانية وأربعين يوماً، انتهى.

قال الفاري<sup>(٣)</sup>: وفي شرح السدة: يجوز أن يصلح أهل السنة على أكثر من دينار، وأن يشرع عليهم ضريبة من يتر بهم من المسلمين زيادة على أصل الحرية، ويبين عند القبطان من الرجال والنساء وعدد أيام الضريبة، ويبين جنس أضعفهم وعنف دوابهم، وتفاوت بين الغنى والوسط في القدر دون جنس الأضعف، روى مالك، انتهى.

وهكذا في فروع الشافعية من «شرح الإقناع» و«النوابع» وغيرهما،

(١) (٢٠٦/٢).

(٢) سورة النحر من الآية ٢٢٧.

(٣) معرفة المصنوع (٦٦/٤).



٦٨٠/٤٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ نَائِلَةَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ فِي الظَّهْرِ ثَاقَةَ عَمِيَاءَ، فَقَالَ عُمَرُ: دَفَعْتُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتِ بَنِي نَضْلَةَ بَيْتًا، قَالَ: فَقُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ؟ فَقَالَ عُمَرُ: يَنْظُرُونَهَا بِالْإِبِلِ.....

وَقَالُوا: يَجُورُ بِمَعْنَى يَسُرُّ أَوْ يَسْتَحِبُّ، أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمُ الصِّيَافَةُ فَضْلًا عَنْ مَقْدَارِ الْجَرِيَّةِ، فَذَكَرُوا تَحْرِمًا مَا تَقْدِمُ عَنْ أَشْرَحِ السُّنَنِ.

وَقَالَ السُّوْفِيُّ<sup>(١)</sup>: يَجُورُ أَنْ يَشْرُطَ عَلَيْهِمْ فِي عَقْدِ اللَّامَةِ صِّيَافَةٌ مِنْ بَعْرِ بَعْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمَّا رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ الْأَسَدِ بْنِ نَافِعٍ: أَنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَرَطَ عَلَيْهِمْ صِيَافَةَ يَوْمِ وَلِيْلَةٍ، وَأَنْ يَصْلَحُوا الْمُتَطَاغِرَ، وَدَعَرَ الْفَاضِي أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الصِّيَافَةَ فَإِنَّهُ يَبِينُ أَيَّامَ الصِّيَافَةِ وَعددٌ مِنْ يَضَافٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالْفَرَسَانِ، فَيَقُولُ: تَصْبِرُونَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِائَةَ يَوْمٍ عَشْرَةَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ خَيْرِ كَذَا، أَوْ إِدَامَ كَذَا، وَلِلْفَرَسِ مِنَ التَّنِ كَذَا، وَمِنَ التَّعْبِيرِ كَذَا، فَإِنَّ شَرَطَ الصِّيَافَةَ مُطْلَقًا صَحَّ فِي الظَّاهِرِ، إِلَى آخِرِ مَا بَطُلَ.

٦٨٠/٤٤ - (مَالِكٌ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ) أَسْلَمَ حَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) أَيُّ أَخْبَرِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ: (إِنَّ فِي الظَّهْرِ) إِلَى إِحْمَلِهَا بِهَا وَتُرِكَ، كَذَا فِي الْمَوْجُوعِ (مِائَةَ عَمِيَاءَ) أَيُّ عَمِيَّةٍ، قَالَ الْبَاهِجِيُّ<sup>(٢)</sup>: هُوَ عَلَى مَعْنَى إِكْلَافِ الْإِمَامِ عَلَى مَا عَابَ عَنْهُ نَرَى فِيهَا رَأْيَهُ (فَقَالَ عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (دَفَعْتُهَا إِلَى أَهْلِ بَيْتِ) مِنَ أَهْلِ الْمُسْلِمِينَ (يَنْظُرُونَ بِهَا) فِي الْعَمَلِ بِهَا أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(قَالَ) أَسْلَمَ: (فَقُلْتُ: وَهِيَ عَمِيَاءُ) فَكَيْفَ يَنْظُرُونَ بِهَا (قَالَ) عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (يَنْظُرُونَهَا بِالْإِبِلِ) أَيُّ يَرِيطُونَهَا فِي فَطَارِ الْإِبِلِ لَمَعَانِهَا لَا يَسُحُّ الْإِتِّخَاعَ بِهَا، فَإِنَّهَا تَنْظُرُ بِالْإِبِلِ، فَتَمْنِي مَعَهَا، وَتَهْدِي بِهَا.

(١) السنن (١٣/٢٠٣).

(٢) السنن (٢/١٢٤).

قَالَ قَتْلْتُ كَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟ قَالَ فَقَالَ عَسَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَرِيدِ هِيَ أَمْ مِنْ نَعْمِ الْمَصْدُوقَةِ؟ فَقَالَ قَتْلْتُ مِنْ نَعْمِ الْحَبْرَةِ فَقَالَ عَسَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الْكَلْبِ فَقَالَ قَتْلْتُ بِأَسْطَرِهَا وَنَسَمِ الْحَبْرَةِ فَأَمَّا نَعْمُ الْعَبْدِ فَتَحْرِمُ وَفَقَالَ عَتَدْتُ صَحَافًا .....  
.....

(قَالَ قَتْلْتُ كَيْفَ تَأْكُلُ مِنَ الْأَرْضِ؟) لِأَنَّهَا تَعْمَلُهَا لَا تَوَلَّى إِلَى الْأَرْضِ (قَالَ) أَسَاءُ، وَلَمَّا رَأَى عَبْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّاحَةً أَسْأَلَهُ أَلَمْ يَأْتِهَا لَا يُمْكِنُ اقْتِنَاءُهَا وَلَا مَضَعُهَا لَا تَلْأَقُلُ سَأَلَ (قَالَ عَبْدٌ: أَمِنْ نَعْمِ الْحَبْرَةِ هِيَ) نَعْمُ أَكَلْتُ قُلْ نَعْمِ وَصَبِّرْ (أَمْ مِنْ نَعْمِ الْمَصْدُوقَةِ؟) فَتَحْتَسِبُ بِرَبِّكَ كَيْفَ أَتَقَلَّبْتَ عَلَى مَنْ نَعْمِ الْحَبْرَةِ؟ بِأَسْطَرِ عَسَى أَنْ تَكُونَ مِنْهَا - أَمْ مَرَّاحَةً أَمْ لَا - لَا مَضَعُ فِيهَا كَذَلِكَ فَرَعِي فِي الْآخِرِ.

(قَالَ عَبْدٌ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَوَدَّعَهُ وَاتَّهَ أَكَلْتُهَا) فَإِنَّ أَطْمَرِ أَسَاءُ وَنَسَمِ الْحَبْرَةِ فَقَالَ: أَتَقَلَّبْتَ إِلَى عَالِيهَا وَنَسَمِ نَعْمِ الْحَبْرَةِ؟ وَنَعْمُ يَفْضَلُ مَحَالَةً وَنَسَمِ الْحَبْرَةِ كَوَسَمِ الْمَصْدُوقَةِ أَحَدًا مِنْ عَدُوٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَصْرَفَ ثَلَاثَ مَالٍ فِي رَجُلِهِ.

وَمَنْ رَجَعَ الْبَحْرِي فِي الْحَبْرَةِ فَكَانَ إِذَا رَسَمَ الْإِيمَانَ إِلَى السَّادَةِ يَدُهُ وَأَخْرَجَ يَدَهُ عَنْ أَسْفَلِ رِجْلَيْهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَكَانَ حَتَّى يَرَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدُهُ تَمُوتُ مِنْ أَوَّلِ عَصَاةٍ تَجِدُكَ فَوَاقِيَةً وَنَعْمُ يَدُهُ تَحْتَسِبُ بِرَبِّهِ إِلَى الْمَصْدُوقَةِ قَالَ الْحَدِيثُ: (أَمِنْ نَعْمِ الْحَبْرَةِ هِيَ) نَعْمُ يَدُهُ تَحْتَسِبُ بِرَبِّهِ (أَمْ مِنْ نَعْمِ الْمَصْدُوقَةِ؟) فَتَحْتَسِبُ بِرَبِّكَ كَيْفَ أَتَقَلَّبْتَ عَلَى مَنْ نَعْمِ الْحَبْرَةِ؟ بِأَسْطَرِ عَسَى أَنْ تَكُونَ مِنْهَا - أَمْ مَرَّاحَةً أَمْ لَا - لَا مَضَعُ فِيهَا كَذَلِكَ فَرَعِي فِي الْآخِرِ.

(قَالَ عَبْدٌ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (أَوَدَّعَهُ وَاتَّهَ أَكَلْتُهَا) فَإِنَّ أَطْمَرِ أَسَاءُ وَنَسَمِ الْحَبْرَةِ فَقَالَ: أَتَقَلَّبْتَ إِلَى عَالِيهَا وَنَسَمِ نَعْمِ الْحَبْرَةِ؟ وَنَعْمُ يَفْضَلُ مَحَالَةً وَنَسَمِ الْحَبْرَةِ كَوَسَمِ الْمَصْدُوقَةِ أَحَدًا مِنْ عَدُوٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَصْرَفَ ثَلَاثَ مَالٍ فِي رَجُلِهِ.

بأنه فلا تكون قاتبة ولا مرقطة إلا حمل بها في تلك المصحف  
 ثم أتت بها إلى أزواج النبي ﷺ وتكون الماري بعثت به إلى حفصة  
 بنته من آخر ذلك، فلما كان فيه نقصان، كان في حقه نقصان.  
 قال: فحفظ في تلك المصحف من لحم تلك الشاة، فبعث به إلى  
 أزواج النبي ﷺ، وأمر بها حتى من لحم تلك الشاة، فطعم  
 ما عدا ذلك المهاجرين والأنصار.

جمع مصحفة يدعى فلا تكون إذا كان نقصان، وقال ابن كثير: فقصته مستطيلة  
 (سبع) على عدة أزواج النبي ﷺ ليتأخذهن بالهيايا فيها

(فلا تكون) عدد رضى الله عنه (فأكلها ولا طريقة) هذه مهلة تصغير  
 طريقة بوزن عرفة ما يستطوع ويستلمح، وهذا يقتضي أنه قد كانت هذه الضارب  
 والموافاة، ويحتمل أنه يكون ذلك من أحوال الجزية والأحسان إلا جعل منها  
 في تلك المصحف لتسعة.

(بعث بها إلى أزواج النبي ﷺ) مرافقة النبي ﷺ وحفظه في أهله عدة  
 (ويكون الذي بعث به إلى حفصة ابنته من آخر ذلك، فإن كان فيه نقصان كان  
 في حظ حفصة) أي نصيبها يعني لأختصاصه بحفصة بكونه والدًا، يرسل إليها  
 في آخر الأمر لما أن نقص بعض سهام عن المساواة جعل النقص في حظها  
 طلباً مرضاه غيرها، وعنده من رضى الله عنه - ما بها من رضى ذلك من فدية،  
 ولا تأسف من إشاره عليها.

(قال: أسلم)، فلما تحرت الناقة (فجعل في تلك المصحف) التسعة من  
 حسب عادتها (من لحم تلك الجوز) بلا ضح، وفي «الجميع»: الجوز الجوز  
 ذكر أو أنثى واللفظ مؤنث (بعث به) بصير التكثير في التسعة المصرية الراجع  
 إلى اللحم، وبصير التثنية في السبع الهندية الراجع إلى المصحف إلى أزواج  
 النبي ﷺ، بلا طبع ليخص به كيف شئت (وأن) يد بقي من لحم تلك الجوز  
 فطعم، أي طبخ (فدعا عليه المهاجرين والأنصار)

قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُؤْخَذَ النَّعْمُ مِنْ أَهْلِ الْحِزْبَةِ إِلَّا فِي حِزْبِهِمْ.

قال المباحي<sup>(١)</sup>: يريد أنه دعاهم إلى أكله استئلاً لهم وإنساً ونواصياً في مال الله تعالى، وهي سنة للإمام أن يجمع وجوه أصحابه للأكل عنده، وقد كان جعل لعلمان بن يسار بالكوفة في كل يوم نصف شاة لهذا المعنى، وجعل لصاحبه ربع ربع شاة، انتهى.

وقال أبو عمر<sup>(٢)</sup>: كان عمر - رضي الله عنه - يُفَضِّلُ أمهات المؤمنين لموقعهن منه ﷺ، ويُفَضِّلُ أهل السابقة، وذلك معروف من مذهبه، وتلاه عثمان على ذلك، وكان أبو بكر - رضي الله عنه - وعلي بن أبي طالب في قسم الفتي، ويقول أبو بكر: ثوابهم على الله الجنة، وأما الدنيا فهم فيها سواء في الحاجة إلى المعيشة<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(قال مالك: لا أرى أن تؤخذ النعم من أهل الحزبة إلا في حزبتهم) قال المباحي: معناه: أن النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين، لأنهم لا زكاة عليهم في أموالهم، وإنما تؤخذ منهم النعم في حزبتهم بغيرها، وقد فسر ذلك ابن وهب في جامعهم، فقال: وأخبرني عن زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب كان يؤتى بنعم كثيرة من نعم الإبل، فيأخذها في الحزبة، قال: وذلك بالقيمة تكون حزبه عشرة دنانير، فتؤخذ بنت مغازل بكذا وكذا، وابنة لبون بكذا وكذا، فيكون ذلك بالقيمة، انتهى.

قلت: وحديث ابن وهب أخرجه محمد في «موطئه» فقال: أخبرنا مالك نا زيد بن أسلم عن أبيه: أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - كان يؤتى بنعم

(١) «المعنى» (١٧٥/٢).

(٢) انظر: «الاستبصار» (٣٠٧/٩).

(٣) انظر «موطأ» محمد مع الثعلبي المسجد (١٤٧/١).

ثبته من نعم الجزية، قال مالك: أراد أن يأخذ من أهل الجزية في حوزتهم، ثم قال محمد: أما ما ذكر مالك من الإبل فإني أعرف من الحطاب - رضي الله عنه - لم يأخذ الإبل في حوزة علسها إلا من بني تميم، فإنه أخصت عبيد الصلابة، فجعل ذلك حوزتهم، فأخذ من إبلهم وبقرهم وخصهم، انتهى.

قال الجوزي<sup>(١)</sup>: وما أخذ الجزية مما يأخذ من أموالهم، ولا ينسب إخوان من ذهب، ولا تفسد على أحد، وهو قول الشافعي وأبي عبد الله وغيرهم، فإنه يشترط ما يمتد من مال إلى أموالهم ثم يأخذ من كل حاكم ديناً أو عدو سامر، وكان ينفق يأخذ من نصارى تجرول أعني حمله، وكان عمر - رضي الله عنه - ينفق بعض كسبه يأخذها من الجزية، انتهى.

وهو مسرج الإجماع<sup>(٢)</sup>، وما ذكر حديث معاذ أمراء بني النضير إنما يأخذ من كل حاكم ديناً أو عدو من المسلمين، فظاهر الحديث أن أخذها ديناً أو ما قبله وتارة، ولا أخذ التبليغي، والنصوص التي على الأصحاب أن أخذها ديناً، وعبد إذا غلبها به جاز أن ينفق عنه ما قيمته ديناً، وما امتنع غديره ما قيمته ديناً، لأن قيمته قد تنقص عنه سعر المدة، انتهى.

وفي الخبر المختار<sup>(٣)</sup> دحار دفع القبضة في زكاة وعشم، وحراج، وفطرة، وجرة، ونعشر القبضة يوم الموحوب، وهذا يوم الأمان، انتهى.

وهي الجدية: يجوز دفع القبض على الزكاة عندما، وذلك الشافعي لا يجوز، تبعاً لمتنوس، ولو أن الأمر بالأداء إلى نصير إصالح الزبوة الموعود إنه يترك، لطفاً لقبض الخاة، فصار كالجزية، انتهى محضراً، قال القاضي في القدية: قوله: كالجزية أي كأداء القبضة في الجزية فإنه يجوز بالانفاق، لأنه أولى ولا يفتقر إلى الزاوي، انتهى.

(١) المصنف: (١٣/٢١٢)

(٢) (٢٤١/٢٧٨)

(٦٨١/٥) - وَحَدَّثَنِي عُمَرُ قَالَ: أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ  
الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عُمَايَةَ أَنْ وَضَعُوا الْجَزِيَّةَ عَشْرَ أَسْهُامٍ مِنْ أَهْلِ  
الْجَزِيَّةِ حِينَ يُسَلِّمُونَ.

(٦٨١/٥) - (مكرر)، أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عماله أن  
يضعوا الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون<sup>(١)</sup>. قال الباجي<sup>(٢)</sup>:  
يحتمل أن يريد به وضعها عنهم في المستقبل، ويحتمل أن يريد به وضع ما بقي  
عليهم منها فلا يطلبون به، وهذا هو الأولى والأظهر، لأنه إذا احتمل اللفظ  
المحمي عن عليهما إذ لا تنافي بينهما، ووجه آخر أنه لا يخفى على عامل  
عمر ولا غيره أن من أسلم لم يثبت عليه جزية مستقلة، فحمل الكلام على  
ذلك يظن فائدته، وحمل على بطلان ما بقي عليه من الجزية يقتضي فائدته.

ومثل هذا مما يمكن أن يحتاج عمر إلى أن يكتب به، ويحمل الناس  
عمر رأيه فيه، وإلى هذا ذهب مالك وأبو حنيفة، وقال الشافعي - رضي الله  
عنه - لا يسقط عنه ما بقي من الجزية، ويؤديها في حال إسلامه، والدليل  
على ما نقوله قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوَوا يُعْطُوا لَهُمْ مَا قَدْ  
سَلَفَ﴾<sup>(٣)</sup>، انتهى.

قلت: ويقولهم فالتب الحنابلة، ففي أبي العارِب: من أسلم منهم بعد  
الحوار سقطت عنه الجزية نص عليه، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ  
كَفَرُوا إِنْ يَسْتَهْوَوا يُعْطُوا لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٤)</sup> الآية. وروى ابن عباس عن  
النبي ﷺ أنه قال: ليس على المسلم جزية، واه الخلال، انتهى. وهكذا في  
«المعنى»<sup>(٥)</sup> و«الشرح الكبير»، وبسطاً.

(١) المستدرج (٢/٢٧٥).

(٢) سورة الأنفال: الآية ٣٨.

(٣) سورة الأنفال: الآية ٣٨.

(٤) انظر «المعنى» (١/٢٣) (٢٣٦).

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup> إيهم انظروا على أنها لا نجب إلا بعد الحول. ولاها  
تدقعه عنه إذا أسلم قبل انقضاء الحول، وعينها إذا أسلم بعدما يحول  
الحول، هي فسخة من الحرة للحرة العامية بأسرها أو بعد مضيها فقال  
قوم: إذا أسلم فلا حزية عليه بعد انقضاء الحول كـ بعد إسلامه أو بعد  
انقضائه، وهذا جائز لجهلهم، وقالت طائفة: إن أسلم بعد الحول رجعت عليه  
الحرة، وإن أسلم قبل حيل الحول لم نجب عليه، وإليه انفقوا على أنها لا  
تجد قبل انقضاء الحول، انتهى

قلت: وهذا الاستدلال منكسر لما مضى من انقضاء الاختلاف في قول  
المصنفين - رضي الله عنهما - وأن تعتمد بحديثهم الصحيح، وفي المعرفة<sup>(٢)</sup>  
قال ابن الصمام: من أسلم وعنده حرة أو أسلم بعد كمال السنة سقطت عنه،  
وكذا لم أسلم على أمتها خلافا لما مضى فيه.

ولما رد أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> وأبو موسى بن حريز عن أبي حنيفة  
عن أبيه عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: أسلم  
على مسلم حرة.

قال أبو داود: وسأل سفيان الثوري عن هذا فقال: يعني إذا أسلم ولا  
حزية عليه، وباللهبط الذي حسده به سفيان الثوري دواء الطبراني في الأوسط<sup>(٤)</sup>  
عن ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ قال: من أسلم فلا حرة  
عليه. وصنف ابن القطان قابوساً، وأبو حنيفة في المسند الصحيح.

فهذا مجموعهم بمرحبة مشروط بما كان الشخص عليه قبل إسلامه، بل هو

(١) رسالة المختار (١: ٢٠٠).

(٢) معرفة الصحابة (١: ١٦٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٢: ٥٣) والترمذي (٢: ٣٢٠).

البراد بخصوصه . لأنه مريض لفائدة ، إذ عدم الجزية عام ، مسلم ابتداءً من  
 ضروريات آخرين ، فالإخبار به من جهة الفائدة ليس فالإخبار بسقوطها في حال  
 البقاء . وهذا الحديث وحده أجمع المسلمون على سقوط الجزية بالإسلام ،  
 انتهى .

قال الجصاص<sup>(١)</sup> : وقد اختلف الفقهاء في التسمي إذا تسمي وقد وجدت  
 عليه حزية من يراد بها ؟ فقال أصحابنا : لا يراد ، وهو قول مالك وعبد الله بن  
 الحسن ، وقال من شُرِّمَ والمذموم : إذا تسمي في بعض السنة أخذ منه بحسب  
 ذلك ، بالدليل على أن الإسلام سقط ما وجب من الجزية ، قوله تعالى :  
 ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ لَا يَزِيدُوكَ إِلَّا كُفْرًا﴾<sup>(٢)</sup> الآية .

فاستلظمت هذه الآية لدلالة من وجهين ، أحدهما : الأمر بأخذ الجزية ممن  
 يجب قتاله لإيمانه على الكفر وإن لم يؤدعاه ومن أسمي ثم يجب قتاله فلا جزية  
 عليه ، والوجه الثاني : قوله تعالى : ﴿أَعَى يَدُ وَهُمْ مَكِيدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> ، وأمر بأخذها  
 ممن وجه الضمائر من أخذناها على غير هذا الوجه ، لم يكن حزية ، لأن الجزية  
 هي ما أخذ على وجه نصه .

وقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ :  
 ليس على مسلم جزية ، فني أخذها من المسلم ، ولم يُقرَّ بين ما وجب  
 عليه في حال الكفر ، ومن ما لم يجب بعد الإسلام ، فوجب بظاهر ذلك إسقاط  
 الجزية عنه بالإسلام

ويدل على سقوطها أن الحرية والجزاء واحد ، ومعه جواز الإقامة على

(١) أحكام القرآن ٣/ ١٠٠

(٢) سورة الشورى : الآية ٢٩

(٣) سورة الشورى : الآية ٢٩



الكفر ممن كان من أهل القتال، فعنى أسلم سقط عنه بالإسلام المجازاة على الكفر، إذ غير جائز عقاب النائب في حال المهلة وبقاء التكليف، ولهذا الاعتبار أسقطها أصحابنا بالمعتمد.

وقد روى المسعودي عن محمد بن عبد الله الثقفي: أن دهقاناً أسلم فقام إلى علي - رضي الله عنه - فقال له علي - رضي الله عنه -: «أما أنت فلا جزية عليك، وأما أرضك فلنا»، روى عن محمد قال: أسلم رجل فأخذ بالخراج، وقيل له: إنك مشعور بالإسلام، فقال: إن في الإسلام لمعناً إن فعلت، فقال عمر - رضي الله عنه -: «أجل»، والله إن في الإسلام معاذاً إن فعل! فرفع عن الجزية، وروى حماد بن سلمة عن حميد قال: كتب عمر بن عبد العزيز: من شهد شهادتنا واستقبل لميلتنا واختنن، فلا نأخذوا منه الجزية، فلم يفرق هؤلاء السلف بين الجزية الواجبة قبل الإسلام، وبين حاله بعد الإسلام في نفيها عن كل مسلم.

وقد كان آل مروان يأخذون الجزية ممن أسلم من أهل الذمة إلى أن ولي عمر بن عبد العزيز، فكتب إلى عامله بالعراق عبد الحميد بن عبد الرحمن: أما بعد، فإن الله تعالى بعث محمداً ﷺ ناهياً ولم يبعث جايياً، فإذا أتاك كتابي هذا فارفع الجزية عن أسلم من أهل الذمة. إلى آخر ما قاله الجصاص.

وفي «الزيلعى»<sup>(١)</sup>: قال ابن أبي شيبة: حدثنا حفص بن غياث عن محمد بن قيس عن أبي عون محمد بن عبد الله الثقفي عن عمر وعلي قالا: إذا أسلم وله أرض وضعنا عنه الجزية، وأخذنا خراجها، انتهى. وهذا نص في الباب.

وفي «الجواهر النقي»: ذكر صاحب «الاستذكار»<sup>(٢)</sup> عن الشافعي قال: إذا

(١) «نصب الرأية» (٤٤٩/٣).

(٢) انظر: «الاستذكار» (٣١٦/٩).

أسلم في بعض السنة أخذت منه - عليه - وحكى عن مالك وأبي حنيفة وأصحابه وأبو حنبل أنه يسقط ما مضى قال: وهو الصواب لمعوم قوله **وَيُسْقَطُ**: وليس على المعاصم جزية، وقول عمر - رضي الله عنه - **اضعوا الجزية عن أسلم**، ولا يوضع إلا ما مضى. والحديث ذكره الشافعي<sup>(١)</sup> في هذا الباب، وذكر فيه أن رجلاً أسلم فكتب إليه عمر - رضي الله عنه -: أن لا تؤخذ منه الجزية انتهى.

وقال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: فإذا تعمرت الجزية على الكافر، لم أسلم، قال الشافعي: يؤخذها لأنها حق وجب في الذمة، وقال مالك وأبو حنيفة: يسقط ما وجب منها بغس الإسلام، وأصل الشافعي على أنه عارض عن سكنى الذمة، واعتمد الحنفية على أنها عارض عن إباحة الدم، واعتمد المالكيون منهم على أنها رحت عقوبة، والإسلام قد عصم الدم، وأسقط العقوبة، ومذهب مالك قريب من هذا. ولكنه أصرح منه، فإنه قال: إنا وجبت صفاراً عهداً والمسلم لا سحر عليه. فقد سقط شرط الأداء فسقطت في نفسها انتهى.

(مسألة) إذا ثبت الجزية على الذي سقطت بموته. يره قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا تسقط بموته، ودليلنا أن هذه عقوبة، فوجب أن تسقط بانعوت كالعقوبات، قاله البخاري.

وقال المالكي في منفيه: تسقط الجزية بالإسلام والموت عند أبي حنيفة - رضي الله عنه - وعند الشافعي - رضي الله عنه -: لا تسقط.

وقال الموفق<sup>(٣)</sup>: إن مات الذي بعد تحول لم تسقط الجزية عنه في

(١) - المسالك الكبرى (١/٩٩).

(٢) - معارضة الأعمري (١/١٢٣).

(٣) - مسني (١٣٢/١٣٣).



وَأَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِنَ الرِّجَالِ الَّذِينَ قَدْ بَنَعُوا الْحُلُمَ.....

نهى عن قتل النساء والصبيان، وكذلك أجمعوا أنها لا تجب على العبيد، انتهى.  
قال المؤلف<sup>(١)</sup>: لا جزية على صبي ولا زائل العقل ولا امرأة، لا نعم بين أهل العلم خلافاً في هذا، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأبو ثور، وقال ابن المنذر: لا أعلم عن غيرهم خلافاً، وقد دل على صحة هذا أن عمر - رضي الله عنه - كتب إلى أمراء الأجناد: وأد اضرىوا الجزية، ولا تضربوها على النساء والصبيان، ولا تضربوها إلا على من برت عليه المراسي، رواه سعيد وأبو عبيد والأثرم، وقول النبي ﷺ للمعاد: اخذ من كل حائم ديناراً دليل على أنها لا تجب على غير بالغ، ولأنه تؤخذ لحقن الدم، وهؤلاء دماؤهم محقونة بدورها، انتهى.

(وأن الجزية لا تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بنعوا الحليم) أي البلوغ، لما تقدم أنها لا تؤخذ من الصبيان، وقد روي عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن وأمرني أن أخذ من كل حائم ديناراً، وشرطوا في ذلك الجزية أيضاً، ففي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup> والثالثة من الشرائع الجزية، فلا يصح عقدتها مع الرقيق.

ونقدم عن ابن رشد أن الأوصاف الثلاثة: الذكورية، والبلوغ، والحرية، شرط إجماعاً.

قال: واختلفوا في أصناف من هؤلاء، منها في المجنون والمفقد والشيخ وأهل النواصع والتفكير هل يتبع بها ديناً متى أسر أم لا وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيت شرعي، وسبب اختلافهم سني على هل يقتلون أم لا أعني هؤلاء الأصناف، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) هامشي، (٢٤/١٢).

(٢) (٢٧٦/٤).

(٣) بداية المجتهد (٤٠٤/١).



في الخرافهم، ولا في ديارهم، ولا في أزواجهم، ولا في أموالهم من جهة الزكاة، إنما يرد على المسلمين تطبيقاً لهم، ورداً على خرافهم، وحيث الحاجة على أهل الكفاة بعدوا عنهم، فهم ما كانوا يملكونهم الذين صالحوا عبد الله (عليه السلام) سوى حرفة أبي بكر، من أكرامهم .....

الكتاب في خرافهم، ولا في ديارهم، ولا في أزواجهم، ولا في أموالهم من جهة الزكاة، إنما يرد على المسلمين تطبيقاً لهم، ورداً على خرافهم، وحيث الحاجة على أهل الكفاة بعدوا عنهم، فهم ما كانوا يملكونهم الذين صالحوا عبد الله (عليه السلام) سوى حرفة أبي بكر، من أكرامهم .....

ورد على فقرائهم) حال النبي ﷺ: ما أحد من أعبائهم فتد على فقرائهم، رواه البخاري وغيره، وفراء الكفرة ثم رد عليهم: لأنهم ليسوا بحل زكاة (أو وضعت) بينا، السجود (الحرية على أهل الجباب فقراء) أي إلا لا لهم) قال تعالى: **الْحَقُّ يَنْفُكُ الْجَزَاءَ مَنْ كُفِرَتْ بِهِمْ** <sup>(١)</sup> **وَهُمْ مَعْرُوفُونَ** <sup>(٢)</sup> **عَلَّمْنَا نَزْحَهُ مِنَ الْكَفَرَةِ عَلَى وَجْهِ الصَّعَارِ وَالْإِذْلَالِ**، فلما فارقنا مكة هذه الأوصاف قلنا ما فيها من محض النوح، غير لا يستعمل من نقب في الحارات والعرش بأحكامها، بل عمل واستخارة (فهم ما غابوا) أي ما غابوا، فسفر بملذتهم الذي صالحوا عليه، بل عليهم شيء سوى الجزية في شيء من أموالهم.

قال أبو عمر: هذا إجماع، إلا أن من العلماء من رأى ضرورة، الصفة

(١) سورة النور، الآية ٢٣

(٢) سورة النور، الآية ٢٥

على بني نعلب دون حزية. فافقه الثوري. وأبو حنيفة والشافعي وأحمد قالوا: يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من الممسم، ففي الزكاة نخبال، وما به العشر عسراً. وما فيه ربع عشر نصف العشر، وكذلك من نسلته، ولا سي. على ثالث من بني نعلب وهم عبد أصحانه وغيرهم من الحمصاري سواء، وقد علم الله عز وجل أهل الكتاب في أخذ الحزية. فلا معنى لإخراج بني نعلب منهم. قوله ابن أبي شيبة

قال ابن رشد<sup>١٢٦</sup> إنما أهل النخبة فإن الأكبر على أن لا زكاة على جميعهم. إلا ما روي طائفة من تضعيف الزكاة على حماري بني نعلب، أي أن يؤخذ منهم مثلاً ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء، ومن قال بهذا القول الشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري، وليس على ذلك في ذلك قول، وإنما صار هؤلاء هؤلاء، لأنه ثبت أنه فعل حماري من الخطأ بغيره، وثبتهم بأولاً أن مثل هذا هو نقيب. ولكن الأصول تعارضه، انتهى.

قال العمري<sup>١٢٧</sup>: وتغلب بن رائي من العرب من دعيعة سببوا في الجاهلية، ثم جاء الإسلام ومنهم من رضي الله عنه - دعاهم إلى الجزية، فأبوا، وقالوا: نحن عرب، حمد ما كنا بأحد بعضكم من بعض الصدقة، فقال: لا أحد من مشرك صدقة، فتحرق جميعهم بالرمم، فقال البعاز بن زوعة: يا أيها المؤمن إن القوم لهم بأس شديد، ومنهم عرب بأسون من الحرية، فلا تغل عنهم حمولك منهم، رخص منهم الحرية باسم الصدقة، سمعت عمر بن الخطاب عليه السلام يقول: لا زكاة على هؤلاء.

(١٢٦) (١٩٤٢، ١٩٤٣)

(١٢٧) (١٩٤٢، ١٩٤٣)

(١٢٨) (١٩٤٢، ١٩٤٣)

وأجمع الصحابة على ذلك، ثم انفرد... فلي قل لأبوين نهم شاكراً ولا  
 يريد حتى تلحق مائة من إحدى وعشرين، فليها أربع نسيئة، وعلى شفا في الفجر  
 من (ل) وفي رواية: قال عمر - رضي الله عنه -: هذه حرية سموها دا شليم،  
 انتهى

وهكذا قال السوفى في (المغني) <sup>(١)</sup>، ثم قال: قد ذكرنا ما ذكرنا من ذلك، فليقل ذلك من  
 يوم عمر - رضي الله عنه - ولم يخالفه أحد من الصحابة فليقل إجماعاً، وقال  
 به الفقهاء بعد الصحابة، منهم ابن أبي ليلى، والحنبل بن صالح، وأبو حنيفة،  
 وأبو يوسف، والمشافعي، وبروي عن عمر بن عبد العزيز، أنه أقر عمر بن الخطاب  
 على نسيب إلا الحرية، وقال: لا والله إلا الحرية، وإلا فقد أشتتكم بالحرب،  
 والحقه بهذا عموم الآية فيهم.

وبروي عن علي - رضي الله عنه - أنه قال: أشر نحرقت نسي نعتب ليجوز  
 في فيهم راي، لأهلنا سقائلهم، ولأسيب غرايب، فقد نفضوا العهد، ويرت  
 منهم أدامة حين نصرنا أوقادهم، وذلك أن عمر - رضي الله عنه - صالحهم  
 على أن لا يضربوا، ولا تهم، والعمل على الأول لما ذكرنا من الإجماع، ولما  
 الآية من الساخود منهم الحرية باسم الضمان، فوال حرية بجور، حلما من  
 العروص - انتهى.

وقال البرقي: وهو نعت قوم من نصاري من العرب كانوا يفر  
 الروم، فيما أراد عمر - رضي الله عنه - أن يوطئ عليهم الحرية أوطاً، فتدار  
 عمر - رضي الله عنه - في ذلك الصحابة، وكان الثاني بعض بينهم كروبر  
 التميمي مقاد، يا أمير المؤمنين صدحهم، فليقل إن تاسرهم لم تظنهم،  
 فصالحهم الله - رضي الله عنه - على أن يأخذ منهم ضحك ما يؤخذ من



المسلمين، ولم يتعرض لهذا الصلح بعده عثمان - رضي الله عنه - فلم أول  
الأمة وآخرها.

من قيس: ليس علياً - رضي الله عنه - أراد أن يفض حين رآهم قُتوا  
وذُلُّوا<sup>(١)</sup> فثنا: قد شاور لصحابه في ذلك، ثم اتفق معهم على أنه ليس لأحد أن  
ينقض هذا الصلح، وذكر محمد - رحمه الله - في «السنن» أن مسلحهم في  
الاعتداء كان ضعفاً، ولكن تأيد ما إجماع، ويقول رسول الله ﷺ، أن ملكاً  
بطلني على ناس عمر - رضي الله عنه - وقال: أينما دار عمر - رضي الله عنه -  
دار الحسنة، انتهى.

قال المؤلف<sup>(٢)</sup>: فإن بذل التعليق أداء الجزية، ونحط عنه الصدقة، لم  
يقبل منه؛ لأن الصلح وقع على هذا فلا يغير، ويعتدل أن يقبل منه؛ لقوله  
نعماني: «حَقٌّ يَطُورُ الْجَزِيَّةُ»، وهذا قد أعطى الحرية، وإن أراد الإمام تنقض  
صلحهم، وتجديد الجزية عنهم، كعمل عمر بن عبد العزيز، ثم يكن له ذلك؛  
لأن عقد الذمة على التأييد. وقد عفته معهم عمر بن الخطاب، فلم يكن لغيره  
نقضه، ما داموا على العهد، انتهى.

ثم قال السرخسي: وما أخذ من صدقات بني تغلب، بوضع موضع  
الجزية؛ لأن عمر - رضي الله عنه - لما صدحهم قال: هذه الجزية سموها ما  
شئتم، ولأنه ليس بصدقة؛ لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل،  
وهو ليس بأهل لهذا التقرب، انتهى.

وقال الشيخ في «المهذب» وفي «الأنوار»: لو قال قوم: لا يؤدي  
الجزية باسمها، يؤدي باسم الصدقة، فللإمام إيجابهم إذا رأى ذلك، ويأخذ  
منهم ضعف الصدقة، فمن خمس من الأبل ثمانين ومن عشرين ديناراً ديناراً،

إلا أن يتجروا في بلاد المسلمين. ويختلفوا فيها. فيؤخذ منهم  
تسعة فيما يدعون من التجارات. وذلك أنهم إنما وضعت عليهم  
الجزية. وصالحوها عليها. على أن يقرؤا بلادهم. ....

ثم المأخوذ حليفة جرية مصروفة مصرفها. وظاهره أنه يؤخذ في كل سنة. سواء  
بأن السلطنة فيها أو لا. وعليه المدعي وأمر حنبلة. انتهى.

وذلك الموقف<sup>(١)</sup> إن سي تغلب كانوا ذوي قوة وشركة. لحقوا بانزوم،  
وخيف منهم العزير إن تم بصلحوه. فإن وجد هذا في غيرهم. فاستمعوا من أداء  
الجزية. وحيف الضرر بفرك مصالحتهم. قرأ الإمام المصالحه على أداء الجزية  
باسم السدقة. حاز ذلك. إذا كان المأسوذ منهم يفتقر ما يجب عليهم من الجزية أو  
زيادة. فإن علي بن سعيد: سمعت أحمد يقول: أهل الكتاب ليس عليهم في  
موانيسهم صدقة. ولا في أموالهم. إنما تؤخذ منهم الجزية. إلا أن يكونوا صولحو  
على أن تؤخذ منهم. كما صنع عمر - رضي الله عنه - في بني تغلب. انتهى.

إلا أن يتجروا في بلاد المسلمين) يعني لا تنفي عليهم غير الجزية. ما  
داموا في البلدان التي أدروا على السقام فيها، وما كان في حكمها من البلاد.  
ثم إذا خرجوا (إلى بلاد الإسلام) ويختلفوا فيها) بتأنيث الضمير في النسخ  
العصرية الرجوع إلى بلاد المسلمين. وتذكيره في النسخ فهدية المراجع إلى  
التجارة. وفي المجموع. يختلف إلى فلاذ أي يجي، ويذهب. انتهى.

(فيؤخذ منهم العزير) غير الجزية (ويعا يدعون من) أموال (التجارات)  
والأصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بحضرة الصحابة  
وموافقهم. ولم يخالف عليه أحد فثبت أنه إجماع. فإن ابن أبي. وظاهر هذا  
الأن أنهم يؤخذ منهم العزير فيما يدعون من أموال التجارة مطلقاً لا يفرق بين  
الحنطة والفلطنة. وسيأتي في الباب الآتي التفريق بينهما. وذلك أنهم إنما  
وضعت عليهم الجزية. وصالحوها عليها على أن يقرؤا بلادهم)

(١) الموقف (١٢٤/٢٢٧).



لأن ذلك ليس مما صالحو عليه، ولا بما شرط لهم. وهذا الذي أدرأه عنه أهل العلم ببلدنا.

### (٢٥) باب عشور أهل الذمة

يؤخذ منهم عشر ذلك، قاله الذهبي<sup>(١)</sup>.

قال الرافعي<sup>(٢)</sup>: وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يؤخذ منهم في العام الواحد إلا مرة واحدة. قلت: ونقدم الكلام عليه في زكاة العروض.

ومنعت الحنفية في ذلك ما في «الهداية». إن أمر الحرثي حتى عاشور وعشرة، ثم مرة أخرى، ثم يعشره حتى يحول الحول؛ لأن الأخذ في كل سنة استنصاف المال، وحتى لاخذ لحفظه، ولأن حكم الأمان الأول باقي، وبعد الحول يستجد الأمان؛ لأنه لا يمكن من العقام إلا حولا، وإذا أخذ بعده لا يستأصل المال، وإن عشره فرجع إلى دار الحرب، ثم خرج من يومه ذلك عتقه أيضا؛ لأنه رجع بأمان عليه، وقد أخذ بعده لا يعرضي إلى الاستنصاف، انتهى.

قال العيني في «البيان» وفيه قال إسحاق وأبو ثور وأبو عبيد، وعن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز: لا يكرر في السنة، انتهى. (لأن ذلك) أي عام التكرار (ليس مما صالحو عليه ولا بما شرط لهم، وهذا الذي أدرأه عنه أهل العلم ببلدنا) ونقدم الخلاف وما ورد فيه من الآثار في زكاة البربر، فارجع إليه.

### (٢٥) عشور أهل الذمة

قال ابن رشد في «البيان»<sup>(٣)</sup>: نحويه عندهم ثلاثة أصناف: جزية غنوية،

(١) «المعجم» (٢/١٧٨).

(٢) «شرح الرافعي» (٢/١٦٣).

(٣) «مقالة المصنف» (١/٤٠٥).

وهي التي تكلم بها، اعني التي تفرغ على الحربين بعد غلبتهم، وحرقة  
صالحه، وهي التي يشرعون بها يكف عنهم. وأما الحزبة الثالثة فهي العشرة،  
وذلك أن جمهور العلماء على أنه ليس على أهل هذه حشرون، ولا زكاة أصلاً  
في أسرتهم، إلا ما روي عن حنيفة منهم، أنهم صاعقوا القصدية على صدري  
سبي تعذب.

واحتسروا هل يجب العشر عليهم في الأموال التي شعروا بها أني بلاد  
المسلمين نفس التجارة أو الإقطاع، أن كانوا حربيين أم لا تعذب، إلا بالضرورة؟  
بأنى مالك وكفى من العجباء أن تجار أهل الزدة الذين لا عنهم بالافراد في  
أندهم الحزبة، يجب أن لا يجد منهم ما يخطبونه من بند إلى بلد العشر، إلا ما  
يسوقون إلى الخدمة خاصة، فيزجدهم فيه عصف العشر، وبالله أمر جديد، في  
أحواله بالزاد من التجارة، أو الإقطاع مفسد، وحاشاه في العشر، هذا  
لو رب عليهم نصف العشرة، ومالك لم يشرط غايته في العشر الواجب عنه  
صداً ولا سواً.

وأما أبو حنيفة فاشتراط في وجوب نصف العشر عليهم الجوز والمصارف  
وهو نصيب التسمير، وقالة المصنفين ليس يجب عليهم عشر أدل، ولا  
ذهب عشر في نفس التجارة، ولا في ذلك شيء محدود، إلا ما اضطلع عليه  
أو اشتراط، وعلى هذا تكون التجارة العشرية من نوع التجارة الناصحية، وعلى  
مذهب مالك وأبي حنيفة تكون عتساً مالك من التجارة غير الناصحية والتي على  
الرفاق، ينهر.

وفي شرح الإقطاع<sup>(١)</sup>: ولا بأذن له، أي الذي - في دخوله التجار غير  
حرم مكة، إلا بسلسلة لنا، كرامة وتجارة فيها كبير حاجة، فإن لم يكن فيها

غير حاجة لم يأذن له، إلا بشرط أخذ شيء من متاعها، كالعشر، ولا يقبض بعد الإذن إلا ثلاثة أيام، ولا يدخل حرم مكة ولو سبغت، لقوله تعالى: ﴿فَلَا يَذْكُرُوا كَيْدًا ظَنَّتُمْ﴾ والذات جميع الحرم، والمعنى في ذلك أنه أخرج أسير الكوفة، فعوقبوا ما منع من دخولهم بكل حال، فإن كان رسولاً أخرج إليه الإمام منه أو لسانه إليه، انتهى.

وفي الحاشية: قوله: كالعشر أي أو نصته بحسب احتياج الإمام، ولا يحد في كل سنة إلا مرة، ويجوز أن يؤخذ في كل مرة إن شريط، ذلك عليه ووافقه.

وقال النووي<sup>(١)</sup> من بحر من أهل مكة إلى غير ذلك، أخذ منه نصف العشر في السنة، انتهى هذا عن عمر - رضي الله عنه -، وصححت الرواية عنه به، وقال الشافعي: ليس عليه إلا تجرية، إلا أن يدخل أرض الحجاز، فينظر في حاله، فإن كان لمساكنة، أو نفل بيزاره، أذن له بغير شيء، وإن كان لتجارة لا حاجة بأهل الحجاز إليها، لم يأذن له إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسن ما يريه، ولا يؤمن أن يشترط نصف العشر؛ لأن عمر - رضي الله عنه -، شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل مكة، وناء قوله عليه الصلاة والسلام: «ليس على المسلمين عبور، إنما عبور بني اليهود والنصارى» (رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>).

وروي لإمام أحمد عن أسير من سبطين قال: معني أسير بن مالك إلى العشرة، فقلت: أتيعني إلى العشر من بين ثقتك؟ قال: أما ترضى أن أجمعك على ما جعني عليه عمر بن الخطاب؟ أسري أن أعتد من المسلمين رفع لعشر، ومن أهل مكة نصف العشر، وهذا كان بالعراق.

(١) - معجم: ٢١، ٢٢٩.

(٢) - أخرجه أبو داود في باب من يسير أهل مكة إلى مشعر بالبحر، مع كتاب الجراح وغيره، وإسناده (١٦٦٠).

وروي أبو عبد الله في كتاب الأموال<sup>(١)</sup> بإسناده عن أحمد بن حنبل أن  
عمر - رضي الله عنه - سئل عن رجل من حنيفة إلى الكوفة، فجدل على أهل  
البلد في أموالهم التي يحتفلون بها في كل عشرين ذراعاً فرحاً، وهي حوت  
البحر من البحر، أن عمر - رضي الله عنه - أمر أن يأخذ من هؤلاء شيئا من  
البحر، ومن يصادى أهل الكتاب نصف ما يصاد.

ومنهوت هذه النصوص، ولم تذكر فكانت إجماعاً، وعمد به البخاري  
في ١٢٠٠، ولم يأت تخصص الحجاز نصف البحر في شيء من الأحاديث عساه  
لا يرضى عمر - رضي الله عنه - ولا عن غيره من أصحاب النبي ﷺ، بل فاهم  
أحاديثهم أن ذلك في غير الحجاز، وما وجد من أنما في الحجاز وجد في  
غيره، فالسود، والحدود، ولا تؤخذ منهم في الفة إلا مرة، من عليه أحد  
من رواية جماعة من أصحابه.

وقال كذا وروى عن عمر - رضي الله عنه - حين كتب أن لا يأخذ في  
البلد إلا مرة، وهذا قول الشافعي في أحد حلل أرض المحجر، انتهى.

ثم قال أبو زرعة<sup>(٢)</sup> في كتاب الأموال<sup>(٣)</sup> إنهم اتفقوا على ذلك عن  
رسول الله ﷺ - أنه يرجع إليهم، وأما ما ثبت في خبر من الخلفاء - رضي الله  
عنه - فاعل ذلك بهم، ممن رأى أن جعل عمر - رضي الله عنه - هذا ما فعله  
أما كان عنده من ذلك من رسول الله ﷺ أو سمع أن يكون ذلك منهم، رضي  
بأنى أن ذلك هذا كان على ربه الشرط، إذ لو كان على غير ذلك لم يكن  
قال: ذلك ليس بسنة لازمة لهم إذا بشرط.

وحكى أبو عبد الله في كتاب الأموال عن رجل من أصحاب النبي ﷺ لا  
أذكر اسمه الآن، أنه قيل له: ثم كنتم تأخذون البحر من مشركي العرب؟

(١) (ص ١٢٠)  
(٢) (ص ١٢٠)

(٣) (ص ١٢٠) (ص ١٢١) (ص ١٢٢)

٢٨٢/٤٦ - حدثني يحيى بن مالك، عن ابن شهاب، عن  
سالم بن عبد الله، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قد يأخذ من  
الخط، من الحنطة والزيت، هذه، العشرة، أو ثلثه، أن يأخذ  
الحنطة بقر شديدة .....

فقال: لأنهم كانوا يأخذون من العسل إذا دخلوا إليهم، قال الشافعي: وأمر ما  
يجب أن ينزلوا عليه جر ما قرصه عمر - رضي الله عنه - وإن شربوا على  
أكثر فحس، قال: وحكم الحوي إذا دخل مأمن حكم الدمى، انتهى.

٢٨٢/٤٦ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري (عن سالم بن عبد الله عن  
أبيه) - قال الله بن عمر (أن عمر بن الخطاب) - رضي الله عنه - (كان يأخذ من  
الخط) - وبن موحدة - مفرحين، قال الذهبي<sup>(١)</sup> - وهم كبار أهل الشام - عندهم  
عقد الذهب، وفي ثياب العرب، الذهب والفضة والحنطة، في  
«النفير» - حبل مزكون نسوة، وفي «المحكم»: يزلون سواد العرق، وهم  
الأنباط، والسب إليهم مطي، وفي «نصائح»: يزلون ما يطبخ بين العرنيين،  
ويقال: إنما سموا نطاً لاستقبالهم ما يخرج من الأرض.

وفي «الجميع»: السط يختنن، واخط، يفتح، فسر فتحه قوم من  
العرب، دخلوا في العجم والروم واحتلوا أسابهم، ونسبت أمتهم، وذات  
لمعرفتهم بسامع الماء أي استخراجة لكثرة فلاحتهم، انتهى.

فكانوا يخلطون، إلى البسة الحنطة والزيت وغير ذلك من أقوات أهل  
الشام، فكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - يحفظ عنهم في الحنطة  
والزيت، فيأخذ منهم (من الحنطة والزيت) وفي نسخة: والزبيب بدل الزيت،  
ومؤونة (نصف العشر يريد بذلك) أي بالحنطة عليهم (أن يكثر الحمل) أي  
المحمول منها (إلى المدينة) فترخص تلك الحنطة والزيت - لمدينة، لأنها



## وبأخذ من النخلة العشر.

معظم الثمرات وبأخذ منهم (من الغنمية) تقدم الثمرات منها فيما لا زكاة فيه من الثمار (العشر) كدلاً على الأصح فيما تجزأ، وذلك لأن غلاء الغنماني لا يكاد يفسر بالناس ضرراً كثيراً.

قال البرقي<sup>(١)</sup>: وبهذا قال مالك في رواية أبي عبد الحكيم وغيره اتباعاً لعصر، وتقدم في الباب قبله أنه يؤخذ منهم العشر، ولم يمتش حطة ولا ربتاً بالمدينة ولا مكة، انتهى.

وظاهر تجزأ المصنف أنه حسبه على أهل الزمة، وهو نعت كلام الجاهلي كما تقدم، وقد عر كلام الموفق<sup>(٢)</sup> أنه حسبه على الجري، إذ قال: إذا دخل إجماعهم زجر جري بأن أخذ منه العشر، وقال أبو حنيفة: لا يؤخذ منه شيء إلا أن يكونوا يأخذون منه شيئاً فتأخذ منهم منه، وما روي عن أبي معاذ قال: قالوا لعمر: كيف تأخذ من أهل الحرب إذا قدموا علينا؟ قال: كيف يأخذون منكم إذا دخلت إليهم؟ قالوا: العشر، قال: فكذلك حذر منهم.

ولما ما روينا أن عمر - رضي الله عنه - أخذ منهم العشر، واشتهر ذلك فيما بين الصحابة، فحصل به الحلفاء الراشدون بعده، ويؤخذ منهم العشر من كل سنة لتجارة في ظاهر كلام الحرفي.

وقال القاضي: إذا دخلوا في نفس ميرة بالناس إليها حاجة، أذن لهم في الدخول بغير عشر يؤخذ منهم، وهذا قول الشافعي، لأن دخولهم منع للمسلمين، ولما عزم ما روينا، وروي صالح عن أبيه عن عبد الرحمن بن مهران عن مالك فذكر أثر الباب، ثم قال: ولهذا يدل على أنه يخضع عنهم إذا رأى المصلحة فيه، وبه الترك أيضاً إذا رأى المصلحة، انتهى.

(١) شرح البرقي (١/١٢٢).

(٢) والمعتز (١/٢٣٢).

١٦١٢/٦١٢ . وَحَبَّبَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَيْبَانَ ، عَنْ  
النُّعْمَانِ بْنِ بَرْزَدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنْتُ غُلَامًا خَالًا<sup>(١)</sup> مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُثَيْبٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَلَى سَوَاقِ الْمَدِينَةِ ، فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ الْخَطَّابِ ،  
فَكُنَّا نَأْخُذُ مِنَ الْبَيْطِ الْعُثْرِ .

وَقَالَ : مُحَمَّدٌ فِي مَرْوَةِ<sup>(٢)</sup> : «بَابُ الْعُثْرَةِ» ثُمَّ قَالَ : «مَعَهُ ذِكْرُ ابْنِ الْخَطَّابِ»  
قَالَ مُحَمَّدٌ : يَأْخُذُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعًا اخْتَلَفُوا فِيهِ لَتَنْحَاذُوا مِنْ فَطْنَةٍ أَوْ غَيْرِ  
فَقَدْ نَصِبَ الْعُثْرَ فِي كَرِّ سَلَا ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرَّةِ إِذَا دَخَلُوا أَرْضَ الْإِسْلَامِ  
يَأْمُرُ الْعُثْرَ مِنْ ذَلِكَ كُنْ ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ زَيْدُ بْنُ حَذِيرٍ وَأَنْسَ مِنْ  
مِثْلِكَ حِينَ مِثْلِهِمَا عَنِ مَنُورِ الْكُفَّةِ وَالْبَصْرَةِ ، وَمَوْ قَوْلِ قَبْرِ حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - . انْتَهَى . فَكَانَتْ الْإِنْبَاءُ فِي ذَلِكَ فِي زَكَاةِ الْعُرُوسِ .

١٦١٣/٦٨٣ . إِمَامُكَ - عَنْ ابْنِ شَيْبَانَ عَنْ الصَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ . الْكُتَيْبِيُّ (أَنَّهُ  
قَالَ : كُنْتُ غُلَامًا) قَالَ نَبَاجِي : هَكَذَا رَوَاهُ حَبِيبُ غُلَامًا يَزِيدُ بَدَنًا ، وَرَوَاهُ  
مُطَرِّفٌ وَأَبُو مَعْبُودٍ : كُنْتُ غُلَامًا يَزِيدُ أَنَّهُ كَانَ غُلَامًا عَلَى أَخِي نَعْلَمُ مِنْ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ الْعَامِينَ مِنْ عَذَرِ الْآخِثِ . انْتَهَى .

وَنَعْلَمُ مِنْ أَنَّ الصَّائِبَ فِي رِوَايَةِ بَحْبُوسٍ لِمَطَرٍ «غُلَامًا» وَانْتَهَيْتُ بِمِثْلِ  
«الْمَرْحُومِ» فِي ذَلِكَ . فَمِنْ بَعْضِهِمَا غُلَامًا ، وَفِي بَعْضِهِمَا بَدَنًا غُلَامًا . وَفِي أَكْثَرِ  
النُّصَرِ<sup>(٣)</sup> جَمْعُهَا مَعَ بَلْفُظٍ : «غُلَامًا غُلَامًا» وَالصَّائِبُ الْأَوَّلُ

(مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبٍ بْنِ صَمْعُوْدٍ) الْهَدَلِيُّ ابْنُ أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَمْعُوْدٍ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - (عَلَى سَوَاقِ الْمَدِينَةِ) أَيِ عَلَى أَخِي نَعْلَمُ الْعُثْرَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ  
وغيرهم انْعَادِينَ مِنَ الْأَنْدَالِ (فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - (هَكَذَا  
يَأْخُذُ مِنَ الشَّطْرِ الْمَشْرِائِ عَذَابُهُ الْمَسُومُ لَا يَخْفَعُ الْخَطْفَةُ وَالْثَرْتُ ، وَأَصَافُ  
لَهُ ابْنُ زَيْدَانَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ، لِأَنَّ مَا كَانَ بَعْضُ فَنِهِ كَانَ مَسْمُورًا

(١) اطَّلَعْتُ عَلَى مَرْوَةٍ مَعَهُ مَعَ الْعُثْرَةِ لِمُجَرَّدٍ (١١٣/٦١٢) .

(٢) رَوَاهُ فِي صَمْعُوْدٍ لَاسْتَدْرَاكًا (١١٣/٦٨٣) .





وَكَانَ الرَّحْلُ الْأَيْسَرُ خَيْرَ عِلَّةٍ قَدْ أَضَاعَهُ

وقال الزرقاني<sup>(١)</sup>: «في سبيل الله الجهاد، لا اتوقف فلا حرج فيه فمن أجاز بيع الموقوف إذا بلغ غاية لا يتصور الانتفاع به فيما وقف له، انتهى».

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: «والمعنى: أنه ملكه. ولذلك ساع له بيعه، وشتم من قال: كان عمر - رضي الله عنه - قد حبسه، وإنما ساع للرحل بيعه، لأنه حصل فيه فزاً عجز لأبيه عن اللحاق بالخيل، وصعفت عن ذلك، وانتهى إلى حالة عدم الانتفاع به، وأجاز ذلك ابن القاسم له، ويذكر على أنه حصل تمليك، فلو أنه لا تعد في صدقتك»، ولو كان حراً لملكه به. وذكر الاحتمالين العيسى<sup>(٣)</sup>، وحكي عن ابن عبد البر<sup>(٤)</sup> أنه قال: «أي حمله على قرس حمل تمليك، فله أن يفعل فيه ما شاء في سائر أمواله، انتهى».

(وكان الرجل الذي هو عتقه) أي الذي حمله عليه، وتقدم ما قاله الحافظ: «بني لم أقت على اسمه (قد أضاعه) قال الباجي<sup>(٥)</sup>: يحتمل أمرين؛ أحدهما: أنه أضاعه من الإضاعة بأن لم يحسن التيام عليه، وبعد مثل هذا في أصحاب النبي ﷺ إلا أن يوجب هذا علراً، ويحتمل أن يريد به صبره صائحاً من اهزان لمرط مباشرة الجهاد، ولإتباعه له في سبيل الله تعالى».

وزاد الزرقاني: وقيل: لم يعرف مقداره، فأراد بيعه بدون قيته، وقيل: محابة استعمله في غير ما جعل له، والآول أظهر لرواية مسلم، فوجهه قد أضاعه، وكان قليل المال، فأنشأ إلى علة ذلك وإلى غيره في إراقة دمه، انتهى.

(١) شرح الزرقاني، (١/١١٤).

(٢) فتح الباري، (٣/٣٥٣).

(٣) عمدة القاري، (٦/٥٤٦).

(٤) الاستبصار، (٩/٣٢٦).

(٥) النسخ، (٢/١٧٩).

بأن ذلك أن يشتره منه، وأطلقت أنه بائع برخص، فسألت عن ذلك  
رسول الله فقال: «لا تشروا وإن أعطاكمه بألف واحد».

(أوردت من تشريه هذا قال الجعي: يحتمل ثلاثة أوجه: أحدها: أنه كان  
وهبه إياه، أراد أن يشتره منه وأن يشرخصه لبياعه، ويحتمل أيضاً أن يكون  
حبيساً، ففطن أن شراؤه جائز، وبيع الذي كان في يده له مباح حتى منه من  
ذلك الشيء، ويحتمل أنه بلغ من الغشاح مبلغاً يعدم الانتفاع به في أوجه  
الذي حده فيه، رأى أن ذلك يبيع له شراؤه.

(وقلت أنه بائع برخص انضم شراء وسكون نفعه، مصدر يخرى الخمر  
وأرخصه الله فهو رخيص، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه، إما تغير العرس وبيعاه،  
أو لأنه حاد الرخص في السوق، أو كونه معباً ومتسداً).

(قال: فسألت عن ذلك أي عن الشراؤه (رسول الله ﷺ فقال ﷺ: «لا  
تسروا بلا إياه قبل إياه، حرّم على النبي، ولا من بعده، قال  
الخطابي: جاء النصيب أو السكت (وإن أعطاكمه بدرهم واحد) هو سائل في  
رخصه، وهو لحسن له على ثرائه، قال: أي الملك: ذهب بعض العلماء إلى  
أن شراء المستصحب صدقته حرام لظاهر الحديث، والأكثر على أنه شراؤه  
تدريه لكون الفسخ فيه لغيره، وهو أن النصيب عليه ربما يبيع النصيب في  
الحرم بعد تقدم إحصاءه، فيكون كأنه قد تم صدقته في ذلك المقادير الذي  
سويح فيه، كما في: العرقاء»<sup>(١)</sup>).

وقال النووي<sup>(٢)</sup>: «نهى تدريه لا تعريض، فبكره لمن تصدق بشيء أن يشتره  
من دفعه هو إليه، أما إذا ورثه فلا كراهة فيه، وما لو ألقن إلى ثالث، أو  
اشتراه منه المستصحب فلا كراهة فيه هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال  
جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته بالتحريم.

(١) (٢٠٠/١)

(٢) شرح معاني مسائل النووي (١٦١/١٦٢)

قال السوفقراطي<sup>(١)</sup> ليس من طرح الرقعة لمزاة من حاشى إليه ، وبنى عليه  
من بعدهم ، ومن قول قدامة ومالك ، وإنه أضحك من ذلك ، إن لم يراه من  
يذهب إليه ، قال المنصفي وعمرو بن محمد ، تكون الشيء يجوز إلا أن لا تصدق  
تعالى إلا فحسبنا ، رجل اعطاه ماله ، فحدث ، عنه في محله ، وروى سعيد  
في مسنده ، أن رجلا مضى على أنه يصدقه فمات فبأن النبي صلى الله عليه وآله  
قال : لا تصدقوا ، وهذا أحد الخبرات ، وهذا من معنى نواتي .

[illegible]

والثاني : إن مجتمع معزوم المنطق ليس شبيه بغيره إلى حد كبير من الناحية الأولى ، لأن مجتمع المنطق لا يشترك في اشتراك بقية المجتمعات في الخصائص المميزة لها ، فليس هو مجتمعاً جبراً - عصبياً - رمزيّاً - مثلاً ، كما هو شأنه في مجتمعات الفرس ، الهنكي

تسبب ولادتي لمخرجي - غار الله سرفيد، وولد مصفحة - من بطون  
الحداد وإنما يده يحصل فيه غشغ بالكسبه، ولأنتقن الفن فشره إليها بعد  
التدقيق بها، وقال ابن هان عمر العلماء شراء الرزق صدقة، وقد عو  
صحت والكفر نفس والمسالحي مودع، كانت الصدقة عرضاً أو نفعاً، فإن استبرأ  
أحد صدقه ثم طسح به، الأولى من شره بها، وقال ابن الصدي رحمه الله  
غير الصدقة لحس إعلمته ورسعة الذؤاسي، وقال ابن القصار قال قوم

قَالَ الْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ، كَأَنَّكَ بَعْدَ بَعْدٍ فِي قَبْلِهِ.

لا يجوز لأحد أن يشتري صدقته، ويبيع البيعة، ولم يذكر قائل ذلك، وكأنه يريد به أهل الظاهر، وأحسبوا أن من تصدق بصدقة ثم ردها أنها حلال.

قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَشَيْبَةُ وَرُفْعَةُ بْنُ أَبِي الْظَّاهِرِ، فَكُرِهَتْ أَخَذُهَا بِالْمِيرِثَةِ. وَرَأَوْهُ مِنْ بَابِ الرَّجُوعِ فِي الصَّدَقَةِ، وَهُوَ سَهْوٌ، لِأَنَّهَا تَدْخُلُ قَهْرًا، رُبَّمَا كَرِهَ شُرَاؤُهَا، أَمَّا يَحَابِدُ الْمَصَادِقُ بِهَا عَلَيْهِ مُصِيرٌ شَدِيدٌ فِي حَقِّ صَدَقَتِهِ، كَذَا فِي «الْمِصْبِي»<sup>(١)</sup>.

قَالَ الْمُبَاحِي أَحَازَ بِهِ فِي الْحَلَةِ، شَرَاءَ الرَّحْلِ صَدَقَتِهِ، وَكَرِهَهُ حُضَيْمٌ. بَلَى نَوَلِ عَنْهُمْ لَمْ تَنْسَخْهُ، وَبَعْدَ قَالَ الْفَاضِلُ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَهُوَ يَقُولُ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ بِالشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الصَّحَّاحُ أَبُو إِسْحَاقَ: يَمْنَعُ الشُّرَاءُ لِنَهْيِ لِسِي يَنْتَهَى. وَتَقُولَانِ بِتَحَرُّالِهِ مِنَ الْمُنْهَبِ، أَنْتَهَى.

«فَالْعَائِدُ فِي صَدَقَتِهِ كَأَنَّكَ بَعْدَ بَعْدٍ فِي قَبْلِهِ» الْمَاءُ لِلتَّمْلِيلِ أَيْ كَمَا يَمْنَعُ أَلْ بَعْضٍ، يَأْكُلُ، فَكَذَلِكَ يَمْنَعُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ، ثُمَّ يَجْزِيهِ إِنْ نَسَهُ، فَشَرَهُ بِأَخْسِ الْحَيَاةِ فِي أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ تَصَرُّفًا مُتَهَجِرًا وَتَقَرُّبًا مَت.

قَالَ الْبَاحِي<sup>(٢)</sup>: وَفِي هَذَا خَمْسَةُ أَبْوَابٍ: «الْبَابُ الْأَوَّلُ» فِي وَجْهِ الْعَطِيَّةِ، «الثَّانِي» فِي صِدْقِ الْعَطِيَّةِ فِي نَفْسِهَا، «الثَّالِثُ» فِي صِفَةِ الْمَعْطِيِّ، «الرَّابِعُ» فِي صِفَةِ الْارْتِجَاعِ، «الْخَامِسُ» فِي حُكْمِ الْارْتِجَاعِ، ثُمَّ سَطَّرَ الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَبْوَابِ.

قَالَ إِسْحَاقُ<sup>(٣)</sup>: انْفَرَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّجُوعُ فِي الصَّدَقَةِ بَعْدَ تَقْبُضِهَا، أَنْتَهَى.

(١) إسناده القوي (١٥٢٣)

(٢) انظر (١١٩/٢٦)

(٣) منبع المراجع (٢٥٤/٣٦)



٦٨٦/٢٠ - وحدثني عن مالك - عن تابع - عن حماد بن عمار - عن عبد الله بن عمر - أن عمر بن الخطاب - حدثني عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «لا يفتقر إلا بعد في الصدقات».

أخرجه البخاري في: ٢١ - كتاب الزكاة، ٥٩ - باب هل يفتقر صدقة.

ومسلم في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ١ - باب: قراءة سورة الإنسان من الصدقات - ومن تصدق عليه، حديث ٣.

وفي رواية: لا رجوع في الصدقة، لأن المقصود من التوبة - وقد حصل - وكذا إذا صدق على غير استحياء، لأنه قد ينصد بالصدقة على أغني التوبة. وقد حصل، انتهى.

٦٨٦/٥٠ - (مالك، عن تابع، عن حماد بن عمار، أو عمر بن الخطاب) رضي الله عنه - حدثنا في رواه تلمجاري، وروى عن ابن عمر عن عمر - رضي الله عنه - قال: إنما نفقي الأمة - الصدقات بول من قال: عمر ابن عمر - رضي الله عنه - أن عمر - رضي الله عنه - قال: هي العيني<sup>(١)</sup>.

(حمل) بخفيف العجم (على درس) أي جعله حمولة لرحل مسافر (في جبل الله) أي الجهاد (أولاً أو بئانه) أي شره (فك عن ذلك رسول الله - فقال: لا تبغوه) بالحرم أي لا تشرو (أولاً بعد في صدقات) أي صورة وباعبار الظاهر أيضاً، ويحتمل أنه يخرج معنى الخراء عوداً في الصدقة، لأن العادة حرب بالسباحة من السباح في مثل ذلك للمصري، لأنفسه على القدر الذي يسامح به رجوعاً.

وقال من المعري في العارضة<sup>(٢)</sup> نكح حدث ابن عمر - رضي الله عنه -

(١) معجم البخاري (٥٨٦/٢٠).

(٢) معجم الأسماء، (٢٤، ١٧٥، ١٧٦).

الأحكام في مسائل الأولى: قوله: حمل على فرس، الحمل على ثلاثة أنواع: أن نحبس عليه فرساً لا شباع ولا ثوب، وإذا ينصفني به على غيره لوجه الله تعالى، وأن يبه، فإذا إن جمعه عليه على أنه حرب، فذلك لا يشتري أبداً، وإن كان صدقة، ففي كتاب ابن عبد الحكم: لا يشتري أبداً، وإن كان بعده تركه أفضل. وهذا صحيح مذهب مالك والشافعي والحنابلة، وكذلك لم يفسدوا الشبع. وقال في كتاب معجم: إذا حمل على فرس لا للمسبيل ولا للمسكة فلا بأس أن يشتريه.

الثانية: إذا نبت هذا التقسيم، فقول: حمل على فرس، لا يشتري أبداً هو في هذه الوجوه، ويختلف الحكم باختلاف الوجوه، فأما إذا قال: هو حبس، فلا سبيل إليه ببيع لأحد، وأما إذا قال: هو لك في سبيل الله، فقال مالك - رحمه الله - ثم يبعه، ولو أسقط قلنا لك تركه وزاده، وقال الشافعي وأبو حنيفة: هو ملك له، ولم يعلم كيفية فعل عمر - رضي الله عنه -، فلا يعلم على أي شيء يرجع جوابه.

فمن الناس - وهي المسألة الثالثة - من قال: إذا حمل عليه في سبيل الله فلا يباع أبداً، وهذا خطأ، مخالف للحديث، فإن النبي ﷺ بيع به عمر - رضي الله عنه - خاصة، ولعمري لعمري تختص به نود سائر الناس، ومنهم من قال: إن كان الحمل صدقة ثم بحره لقول النبي ﷺ: ولا تشتروا، فإن العائد في صدقته...، تحدث، وإن كان مائة جاز كما في كتاب محمد، وأما رواية من يرى على الكراعة، فهو أن تحليل النبي ﷺ بقوله: «كالكتب يعود في قيمته» سببه أنه فُيِّح بزيه عنه، لا أنه حرام.

الرابعة: غلو كان حبيساً لحمار يبعه إذا ضاع كما قال عبد الملك، وقال ابن القمام: لا يبيع.

الخامسة: حديث: «لا بأس في قوته» إلا تشريه ولو أعطاه يدرهم، هل هو



## (٢٧) باب من تجب عليه زكاة الفطر

## (٢٧) من تجب عليه زكاة الفطر

وهو ثمانية أبعث مفيدة.

الأول: من اعتقه، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> أصيبت تصدقة للمنظر ثم حوّلها إلى فطر من رمضان، وقال ابن القيم: الحرة زكاة الفطر زكاة الفوس، ما عرفت من الفطرة التي هي أصل الخلق والاولى ضمير، ويؤيده الحديث: «لأنّ لفظ الفطر يرد على زكاة الفطر من رمضان» الحديث انتهى.

قال النووي<sup>(٢)</sup> من اعتقه النبي إلى غيره لحقة الإسلام، وفي «المعجم» من اعتقه التحكم بمرطبه، «فطر منقأ إسلامي» قال ابن عابدين: والبراءة بالفطر به لا ينظر للمواري، لأن يكون في كل ثلثة من رمضان، ثم بسط الكلام على استيفاء من الفطرة بمعنى الخلق، قال: ولما قل بعضهم أنها تسمى صدقة الرأس، وزكاة البدن، انتهى.

وقال النووي: هي ثمنه مؤنثة لا عريية ولا مغربة بل هي اصطلاحية لنفسها، كأنها من الفطرة التي هي الفوس والخلق أي زكاة الخلق، ذكرها صاحب الحدود والسنن، قال النووي: ولو قيل أنطلاة بدلا منه لكان أولى، لأن ما عرفت إلا في الإسلام، ويؤيده ما ذكره ابن العربي: «فأصلها على أصل الفطر» ويقال ثلثة صدقة الفوس، وزكاة الفطر، وزكاة رمضان، وزكاة الفوس، وفي حديث ابن عباس: «صدقة الفوس»، وفي حديث أبي هريرة: «صدقة رمضان» وتسمى أيضا صدقة الرأس وزكاة الأبدان، انتهى.

ويحل الموقوف<sup>(٣)</sup> أصيبت هذه الزكاة إلى المنظر، لأنها تجب بالمنظر من

(١) فتح الباري: (٣١٠، ٣١١)

(٢) انظر: معجم الفقهاء: (١٠٠، ١٠١)

(٣) المعجم: (٢٨٦)

رمضان، وقال ابن قتيبة: وقيل لها: قط، لأن القطرة المعلقة، قال تعالى: ﴿وَبَرَزَتْ أَنفُسُهُمْ يَوْمَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية، أي: حُلَّتْهُ السَّيِّئَاتُ حُلًّا شَدِيدًا عَلَيْهِمْ سَجَى.

الثاني: في حكمها، قال الزرقي: عثر في الترجمة ما سويت إشارة إلى جعل الافتراض في الحديث عليه. وقد حكى ابن القيسر الإجماع على ذلك، وكذا ابن عبد البر مُصَفِّحاً قول من قال بالسكتة، يعني فلا يفسح في حركة الإسجاع. انتهى. وفي «المنهاج»<sup>(٢)</sup>: قال ابن السكيت: فجمع كل من نَحَطَ عنه من أهل العلم على أن صدقة الفطر فرض، وقال إسحاق: هو كالإسجاع من أهل كلب، يزعم ابن عبد البر أن بعض الساجين من أصحابه، قالوا: ونادوا يقولون: هي صدقة مؤكدة، ويأثم المأثم على أنها واجبة، انتهى.

وقال البيهقي في صحيحه<sup>(٣)</sup>: رأى أبو العالية رمضان وابن سيرين صدقة الفطر فرضة، قال الحافظ: اقتصر على ذكر هؤلاء الثلاثة تكريمهم صرحوا بفرضيتها، وإلا فقد نقل ابن المنذر ومعه الإسجاع على ذلك، لكن الحنفية يقولون بأنه جوب دون فرضي عن فاعلهم في الشرف، وفي نفس الإجماع مع ذلك نظر، لأن إبراهيم بن عمه وأن بكر بن كندة قالوا: إن وجوبها يسع، ونقل المالكية عن أسهب أنها سنة مؤكدة، وهو قول بعض أهل الظاهر، وابن اللبان من المالكية، وأزيلوا هؤلاء «معرض» في الحديث بمعنى خبر.

قال ابن دقيق العيد: هو أسند في اللغة، لكن نظير من عرد، الشرح إلى

(١) سورة البروج الآية ٢٠

(٢) (المص: ١٩١)

(٣) باب (٧٠) وضع البيهقي (٣٧٧)

الزحوت والاحمل عليه الزنى، انتهى. وبإزالة حجبها زكاة، بقوله هي زكاة على أعلى من حر وعبد. وتصريح بالأمر بها في حديث فليس من سعد وعبد، انتهى.

قال لعنبي<sup>(١)</sup>: اختلفت العلماء هل هي محررة أو واجبة أو مئة أو مئة غير مطربة إليه؟ فقالت عائشة هي محررة، وهم الشافعي وإمامك وأحمد، وقال أصحابنا واجبة، وقال طائفة مئة وهو قول مالك في رواية، ذكرها صاحب المذهب<sup>(٢)</sup>، وقالت مائتة هي فعل خير، كانت مائة ثم تسحت، انتهى.

وقال أبو داود في النسابة: عند الشافعي فريضة على أصله، وهو أنه لا فرق بين الواجب والمحرر، والداع لعنبي، لأن الفرض مئة أو مائة مقطوع حتى تكفر بها، ولم يشترط حتى لا يكفر بحد، ومن جحد مائة الخطر لا تكفر بالإجماع، ولذا لا يكفر من قال إنها مئة، انتهى.

وقال المؤيد<sup>(٣)</sup>: قال بعض أصحابنا حل اسمي فزجنا مع القوم بوجوبها على رواية، الصحيح أنها فرض لقوم من عمر، فرضه لأن الفرض ذكر الواجب فهي واجبة، وإن قدم الواجب المتأكد فهي متأكدة محصية عندها، انتهى.

وفي إسناده المختار<sup>(٤)</sup>: وحديث يرضى رسول الله ﷺ رثاء الخطر مائة فارة، لا جرح على أن مكروها لا يكفر، قال ابن عابد: جواب عما استدل به الشافعي رحمه الله على قوله يرضى. وعنه الجواب ذكره في كتاب النع.

وأجاب في نسخ<sup>(٥)</sup> أن ثلثت عطية بني الزحوت، وأنه لا خلاف

(١) أحمد، (١٧١، ١٧٢).

(٢) النعماني، (١١٣، ١١٤).

(٣) (١٣، ١٤، ١٥).

(٤) نسخ، (١٧١، ١٧٢).

في المعنى. لأن الأثر من إيدائي شيء مستأنفة ليس عمر واحد يكفر واحد،  
 لهم معنى الوصوب متدا، وقد يجب بأن تورد المصداق في نفس. يركب به المعنى  
 المتصالح عند المنطق به بالنسبة إلى من سمعه من النبي ﷺ بخلاف غيره، ما  
 لم يفسر إليه بطريق قطعي. فيكون مثله. وبما فالراجح أن الواجب لم يفسر في  
 نفسه. ﷻ

والثالث ما قد ترقى في الكفاية على أن رجبها لم يسبح خلافا  
 لإبراهيم بن عثمان رأي مقر في تبيان الأسماء في قولهم. لا نسخ له. رواه  
 شاذي وغيره عن أبيه من سعد بن عذرة قال. أمرنا رسول الله ﷺ بصدق  
 أنظار قل أن تزل الزكاة. فظنا نزلت إذ جاء لم يأمروا بل هما ونحو قوله.  
 ويغلب رأي في إسناده راجع مجهولاً. ومعنى تغيير الصفحة. فلا ينبغي فيه معنى  
 النسخ لاحتمال الاختلاف بالأمر الأول. لأن شرطه فرض لا يدل على سقوطه  
 فخرج آخر انتهى.

قلت. إلا أن حذف. قبل أسرحه تحذير. يعني. صرح على شرط  
 الشرحين. وذلك المعنى فترك الحديث من حرجه.

والرابع ما قد من يجب عليه صدقة الفطر. رباني الكلام عند.

والخاص. على قول. صدقة الفطر. قال القاري. لو بحث في وجه شهر  
 رمضان في سنة الثانية من الهجرة. ما رمضان في سنة. وأنه غير. وقال  
 عن واحد. إنها في السنة الثالثة أيضاً. وقال بعض المتأخرين. قال أحمد بن حنبل.  
 وقال أصحابه من أصحابنا. إن زكاة الفطر. تحت سرجة زكاة الأموال من  
 صرح في الكتاب والسنة بموجبه. وبأن الفقهاء منهم. إن وجوبها سابق  
 على وجوب زكاة الأموال. واعتد به بعض المتأخرين. وبأن يفسر قبل الزكاة  
 خير من سعد بن عذرة. قد انتهى.

ولعلم غير ذلك في البحث الثالث. وفي الموطأ الثاني من المنحصر.

في هذه السنة فوجبه زكاة، انفقوا، وكان ذلك قبل العيد بيومين، كذا في أحد أقواله، وجعل الناس قبل انفقوا بيومين نعلهم زكاة النطرون، وكان ذلك قبل أن تنقض زكاة النطرون، انتهى.

وفي قوله لا يذبحون<sup>١٢١</sup> أمر بها في السنة التي فرض فيها زكاة، قبل الزكاة، قال ابن عاصم: هذا هو الصحيح، ولذا قيل بها منسوخة بالزكاة وإن كان الصحيح خلافه، انتهى.

والسادس: ما ذكره شيخ مشايخ في حجة الله البالغة<sup>١٢٢</sup>: وإذا وقت بعد انفقوا نعلهم، صفاً ألباً نكس كونه من شعائر الله، وإن فيها طهارة بمصابيح، وكبلاً لصومهم حرفة من الزواجر في الصلاة، انتهى، ومباني حكمة خير الصاغ.

السابع: ما قاله المعني<sup>١٢٣</sup>: إن هذا الباب يحتاج إلى حصة غير معروفة، الأولى: معرفة حقيقة النطر لغة، شرعاً وتقديم معناه، وأما شرحاً فهو من لغة بعض من الناس بطريق اتصاله بفرجه مقترناً، والثانية: معرفة وجوب وثباته، والثالثة: معرفة سبب وجوبه، فهو رأس بحويه مؤونة ثامة، وبني سبه ولاية لغة، والرابعة: معرفة شرط وجوبها بالإسلام والحرية، وانقضى على الخلاف فيه، والخامسة: معرفة زكيتها بالمشايخ، والسادسة: معرفة شرط جوازها بكونه المنصوب إليه غير.

والسابعة: من تحت علمه فتجب على الأول، عن أولاده المصدق، الفقراء، ويعطى نسبته عن غيره، ويتركه، وأم ولده، والثامنة: معرفة الذي يجب من أحله

(١٢١) (٢٦٦، ٢٦٧)

(١٢٢) (٢٦٨)

(١٢٣) معجم الخارفي (١٦٦، ١٦٧)



والأداة المصطرة، وسبائكته المخذبة، دون مكائده وزوجيه والناسعة، مقدار  
النواحي وسبائك بيده، والعاشرة، معرفة الكحل الذي يجب أن ينظر تصاع  
وسبائك بيده، والحادية عشرة، معرفة وقت دخولها وسبائك لربها، والثانية  
عشرة، معرفة كلفة دخولها، فثبت دخولها مرسعا على الأربع، والثالثة عشرة  
معرفة وقت استحباب الأداة، فقد انقضت الأئمة الأربعة من أصحاب آرائها بعد  
فجر يوم انقضى قبل المذهب إلى صلاة العبد.

والرابعة عشرة، معرفة حمار تقديسها على مائة مائة وسبائك، والخامسة  
عشرة، معرفة وقت آرائها في يوم انقضى من أربعه إلى أخرون، ويعدده بعد انقضاء  
عند بعض أصحابه، والأصح أن يكون الأداة، انتهى تعين

الثامن: ما قاله المحقق في "الفتح" (١) بعد حديث ابن عمر - رضي الله  
عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وآله نظره، استدل به بحكي أن وقت دخولها  
يخرج من الشمس إلى الظفر، لأنه بعد انقضاء من رمضان، وقبل وقت دخولها  
طالع النحر من يوم العدة، لأن الشمس ليس محلها للصوم، وإنما سبائك الظفر  
الزخرفي في الأكل بعد طلع الفجر، بالأداة قول الثوري وأحمد وسعد  
والشافعي في الحديث وإحدى الثوريين عن مالك، والشافعي قول أبي حنيفة  
والشافعي في الحديث، والرواية الثانية عن مالك، وسبويه ما في  
الحديث، وأما ما في الحديث في خروج الشمس إلى الصلاة

ما قاله الشافعي: فإن كان خلافاً بيني غاي أن قوله انقضاء من رمضان،  
الظفر المصطفي في سائر أشهر، فيكون الوجوه، بالافراد، أو الظفر المصطفي بعد  
فيكون بطلان الفجر، فإن ابن ديمر العبد الاستدلال بذلك فهذا الحكم  
ضعيف، لأن الإجماع إلى الظفر لا يدل على وقت الوجوه، بل يقتضي وجادة

(١) مع "الزكاة" (٢٧١-٢٧٢)

هذه الزكاة ليس الفطر من ربحها، وإنما وقت الزكاة فطامه من أمر آخر انتهى

قال ابن رجب الأولى رواية أنهب عن ذلك والناية رواية ابن القمامة وابن وهب ومطرف

وقال ابن رجب<sup>١</sup> من أحب أن يلبس العبد ولا يبعده عنه سألني المستشير، أو يصح يوم العبد، ولا يبعده على القولين خلاف، قال النسوي<sup>٢</sup> الأول لأن لقامه في أسبوعه، وشهره من الحاحه وعدمه، واليكي لزكاة من الخمس والأخوين عن ساطك، وشهره الأسبوعي، وبمسحبه ابن رشد وابن العربي

وأقر النسوي في ثلاثة أقوال آخر، أحدها: أن الوجوب يتمم بملئ<sup>٣</sup> الخمس يوم نوبة، ولا يمتد وقت الوجوب على هذا القول أيضا الثاني أن وقت يمتد من عروب ليلة العيد إلى عروب يومه، الثالث: يمتد من عروب ليلة العيد إلى زوال يومه انتهى

وقال النجاشي في رواية<sup>٤</sup> الزجوبها بملئ الفجر هو المستشير عند المالكية، وهو قول ابن القمامة وابن الماجشون وابن وهب، وبه مال المالكية وأبو ثور وأخرون انتهى

وأقر النجاشي بعد الخوض في المالكيين قال القاضي أبو محمد وحاشاه من أصرحت<sup>٥</sup> بها تعجب طبعه السسر من حرم الفطر، قال أبو بكر بن الجهم أخذ هم الصحيح من مذهب مالك، قال القاضي<sup>٦</sup>، والأصح ما سأل بفتحي غير هذا لا يوافق كلها انتهى

١٩٠ - الموضح لجمع (١/٢٥٠)

(٢) - المذني (١/٢٩٠، ٢٩١)

١٩٠٠: ١٩٠١ - وحققني من ما في من يفتح في هذا الكتاب من  
 ما في من يفتح في هذا الكتاب من ما في من يفتح في هذا الكتاب من  
 وقال المؤلف<sup>(١)</sup>: أما باب الوجوب فهو وقت غروب الشمس من آخر يوم  
 من رمضان. فمن توجع أو سلك محضاً أو ولد له ولد أو أسلم قتل غروب الشمس  
 فعليه الفطرة. وإذا كان بعد الغروب لم يلزمه ولو كان حين الوجوب معسراً، ثم  
 أقسم بميئته تلك أو بيمينه ذلك لم يجب عليه شيء، وإذا قضى في وقت الوجوب،  
 فإن التوى ومسحاً ومثل ذلك في إختلاف الروايات عنه والمناهي في أحد قوله.

وقال الشيباني وأبو نوح وأصحاب الروايات: يجب مطلق الشعر، وهو رواية  
 عن مالك، لأنها قرينة تتعلق بالعبادة، علم بتقديم وجوبها، فالأصحح، وإنما قول  
 ابن عباس: إن الذي يخلو شعره (كذا الخط) في الحذف، والإضافة دليل  
 الاختصاص، انتهى. وقد عرفت ما في الآلة بهذا الحديث.

١٨٧٠: ١٨٧١ - قلت، عن شيخنا ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما -  
 أنهما خرجا إلى القصر من غلظتهما أي أوقاهما، فإنه أمر علي<sup>(٢)</sup>، فقلت، وزيد  
 أن أمر علي رضي الله عنه فخرجوا في معصيته<sup>(٣)</sup> أي العبد يكون عائداً في أرض لعولاه  
 حظي عنه، وأخرجوه من بين الحارات عن يمينه: أن امرئ عسر كان يعطى عن  
 غلمان له في أرض عسر الفلانة<sup>(٤)</sup> أي من الطريق، نعم القواف، وضع الزباء  
 مقصوراً، ووضع بين العائدين والشاء من أعمال المدينة كمن القرى، والسيدة بنية  
 وادي، فتحيا النبي تحتها سبع سنين، ثم يوحوا على الحزبة.

قال أحمد بن حنبل: هي سنة سبع بعد عمر النبي ﷺ من حبيب نوحه بنى.

(١) المتن: ١٩٠١

(٢) المرجع في حاشي - (١٩٠٢: ١٩٠١)

(٣) (١٩٠٢: ١٩٠١)

(٤) كما في نسخة السراج

وبخير.

وادي القرى، قدما أهلها إلى الإسلام، فاصعوا حلب، وقتلوه، ففتحها عوف، قال ابن المنذر: سُئِلَ وادي القرى، لأن الوادي من أوله إلى آخره قُرَى منظومة، وهي كانت قديمة منازل نموذ، وعاد، وبها أهلهم الله تعالى، ونزلها بعدهم اليهود، كذا في «معجم البلدان»، (وبخير) تقدم بابها في قبلة لتعريس، والمعنى: أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان يخرج عنهم زكاة العطر إن كانوا غياً عن موضع استيطانهم بالمدينة، وإن مجيهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة العطر.

قال الموفق<sup>(١)</sup> - تجب فطرة العبد الحاضر والعائب الذي تُعَلَّم حبته، والآبق والصغير والكبير والمرءون والمقصوب. قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم علم أن علي العره زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر غير المكاتب والمقصوب والآبق وعيد التجارة، وأما العتب فعليه فطرته إذا علم أنه حي، سواء وجب رجسته أو يش منها، وسواء كان مطلقاً أو محبوساً، كالأسير وغيره، قال ابن المنذر: أكثر أهل العلم يرون أن تؤدى زكاة العطر عن الرقيق غائبهم وحاضرهم، لأنه ملئ لهم، فوجبت فطرتهم عليه كالحاضرين.

وسمى أوجب فطرة الأسير الشافعي وأبو ثور وابن المنذر، وأوجبها الزهري إذا علم مكانه، والأوراعي إن كان في دار الإسلام، ومالك إن كانت غيبته قريبة، ولم يوحىها عطاء والتوري وأصحاب الرأي، لأنه لا يلزمه الاتفاق عليه، فلا تجب فطرته كالمرأة الناضرة.

وسأ: أنه ما لا فوجت زكته في حال غيبته، كمال التجارة، ويحتمل أن لا يلزمه إخراجها حتى يرجع إلى بيته، كزكاة الدين والمقصوب ذكره ابن عقيل، وجه القول الأول أن زكاة العطر تجب تأيماً بالنفقة، والنفع تجب

(١) «المعجم» (٢/٣٠٤).

مع لعينة بدليل إذا من ود الأقرب رجوع بفسخته. وأما من ملك في حياته منهم وأعطاهم أماره ثم أحب أهله. فعز عليه في رواية صالح، لأنه لم يعلم قضاء ملكه عليه. ولو أعطاه في كفارته لم يجره فام أحد فطرته كالحيث. فإن مضى عليه سنون، ثم علم حياته. فزاد (إخراج ما مضى) أو (مع هؤلاء) ماء العائب، ثم بان أنه كان سالماً. أخر وسأني شيء من تكاليف عسى ذلك في العبد المتبقي قريباً.

وأيضاً أخر العابد دليل لعمه مهور في أن صدقة فطر العبد يخرج استيفاء، واستمالة صلاحية. قال الحافظ<sup>(١)</sup> في حديث ابن عمر: قوله. اعلى بعد وأخر، فلا يصح إخراج العبد من نفسه. ولم يفرق به إلا داود. فقال: يجب على السيد أن يفتقر لعبد من الأكراب لها، كما يجب عليه أن يفتقر من الصلابة، وحالفة أصحابه والناس تحدث أبي صرية برفوعاً. الذي هي العهد صدقة إلا صدقة الفطر أخرجه مسلم، وفي رواية له. قال من على العبد في عتقه ولا فرس صدقة إلا صدقة الفطر، بضمها. أنها من أحد.

ومن تحت عليه بذلك أو يجب على العبد أن يفتقر لها. وجهان للاستيعاف. والى الثاني من البخاري، انتهى.

قال من رزق<sup>(٢)</sup> وعادهم أم ثور في العبد إذا كان له ماء، بقار. إذا كان له مال زكى من نفسه. ولم يركب عنه سيده. وه في أهل الظاهر، انتهى.

(مسألة) قال الشافعي<sup>(٣)</sup> إذا كان له مال أو مال، فلا خلاف في ذلك، وإن كان لصاحبه تركاه الفطر لله، وأحد. وه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يجب فيه رقاء الفطر، فذلك إذا كان لأثنين عبادك مسترخا.

(١) فتح الباري (٣/٣٨٨).

(٢) مثابة السجدة (١/٢٧٩).

(٣) مال غزوة (١/٨٨).

وحدثني عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت جديما رجلا عن رجل  
أعطاه مائة دينار فقال له أنت الرجل الذي أعطاك مائة دينار فقال له  
نعم

«فرع» وكف خرج عبد الله الفطر مائة؟ عن مالك في ذلك وقال  
روى ابن القاسم أنه خرج كل واحد منهما مائة دينار عنه وروى عنه  
ابن أبي عمير خرج كل واحد منهما مائة دينار

وفى العرف. إذا كنت جماعة عدل أخرج كل واحد منهم مائة دينار  
أبي عبد الله عليه السلام في آخره مائة دينار عن أبي عبد الله عليه السلام  
صلى الله عليه وسلم وأبو بكر عليه السلام وروى ذلك جماعة من أصحابه  
وعنه الثعلبي وأبو عبد الله عليه السلام وأبو عبد الله عليه السلام  
والثوري وهو جماعة وأبو عبد الله عليه السلام لأن الله تعالى عليه  
لأحد منهم مائة دينار الكاتب

ولما نزلت الآية من فطر الأحرار، واحتلت الآية من فطر الأحرار، علي أصحابها  
على كل واحد مائة دينار والثالث على الجميع مائة دينار وهذا أقوال عن  
أحمد بن حنبل وأبو عبد الله عليه السلام عن هذه المسألة وروى  
سهم مائة دينار يعني جمع من إخوانه مائة دينار كل واحد وروى  
قوله من أبو عبد الله عليه السلام

«منك أن تحسن ما سعتك فيه إن شاء الله تعالى» وروى الله تعالى  
في ذلك أنما هو أفضل فاستحب علي الرجل من زكاة الفطر أن يرضى  
منه (أن الرجل يرضى ذلك عن كل من يرضى عنه) أو يرضى

(١٦٨٧) الحديث (١٦٨٧)

(١٦٨٧) هو من أبي عبد الله عليه السلام قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى عليه  
وأما قوله فطرتهم فطرتهم (١٦٨٧) (١٦٨٧)

وَلَا تُدَلُّ بِشَيْءٍ أَنْ يَتَّقَى عَذَابًا.....

وجوبه. وثالثا قال: أولا يد له أي لا محالة لمن أن يتفق عليه.

قال ابن رشد<sup>(١)</sup>: أما ممن تحب؟ فإنهم اتفقوا على أنها تحب على المراء في عبه، وأنها تحب في وأنه الصغار عليه إذا لم يكن لهم مال، وكذلك في عبه إذا لم يكن لهم مال، ويختلفوا فيما سوى ذلك.

وتنحصر مذهب مالك في ذلك أنها تلزم الرجل عن الزمة الشرع النفقة عليه. ووافق في ذلك الشافعي. وإنما يختلفان بين تلزم المراء غفته إذا كان معسرا ومن يسر تلزمه، وخالفه أبو حنيفة في الرخصة. وقال: تؤذي من غصبها، وإنما يضر الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بلائمة للمكلف، مكلف في دانه فقط كالحال في سائر العبادات، بل ومن قبل غيره لإيجامها على الصغير والعيد.

ففس فهم من هذا أن علة الحكم الزلافة، قال: أنولي يلزمه إخراج الصدقة على كل من يلبه، ومن فهم من هذه النقة قال: المتفق بحب أن يخرج الزكاة من كل من يتفق عليه بالشرع، وإنما عرصر هذا الاختلاف؛ لأنه اتفق في التعبير وأعمد. وهما اللذان أتيا على أن هذه الزكاة ليست محقة بذات المكلف فقط، بل رمي ليس غيره إن وجدت الولاية بينها ووجوب النقة، فذهب ثالث إلى أن تعلقه في ذلك وجوب النقة، وذهب أبو حنيفة إلى أن التعلق في ذلك الولاية، ولذلك اختلفوا في الزوجة، انتهى.

قال الخرفي: يلزمه أن يخرج عن نفسه وعن عاتق، قال العمري<sup>(٢)</sup>: عبال الإنسان من يموله أي يموله، فتلزمه فطرتهن؛ كما تلزمه مؤنتهن، إذا، حد ما يؤذي عنهم لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ فرض صدقة الفطرة عن كل صغير وكبير، حر أو عبد، ممن نعمون.

(١) إبدية المنهج (٢٧٩).

(٢) المسني (١/٣٠٩).

والصبر طريح الإنسان يفتنهم ويفترقهم ثلاثة أصناف: الروحانيات والروحانيات والأفانيات، فأما الروحانيات فعليه فطرته، ويهدى قال مالك والشافعي وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري وابن المنذر: لا يحب عليه فطرة امرأة، وعلى المرأة فطرة نفسها؛ لقوله بكثرة: أصنافه المظهر على كل ذكر وأُنثى، ولأنها زكاة، فوجبت عليها تركاة منها.

وله الخبر: ولأن المخرج من تحت من الثغفة، فوجب به الغطاء، وإن ثبت وقت التوجيب، ففطرتها على نفسها دون زوجها؛ لأن ثمنها لا يلزمه، وأما أبو الخطاب أبو علي ففطرتها؛ لأن الزوجية ثابتة فبها فطرتها، والاول أصح؛ لأن هذه من لا تلزمه مؤنته، وكذلك كل امرأة لا يلزمه نفقتها، فغير المدخول بها إذا لم تنسأ إليه انتهى. وبإني الكلام من المعبر منقلاً.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: فواء في حديث ابن عمر: رضي الله عنهما - الذكر والأُنثى طهارة وجوهها على ما رأته سواء كان لها روح أم لا، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة وابن المنذر، وفي ذلك والتابعي والليث وأحمد وإسحاق: تحب على الروح الحنافة السبعة وفيه طهر، لأنهم قالوا: إن أعسر وثلاث الزوجة أمة وحت ففطرتها على النساء بخلاف الثغفة فافترقا.

واشترطوا على أن المسلم لا يخرج من روحه الكفاية مع أن ثقتها تارده. وإنما ادّعى الشافعي بما روى من طريق محمد بن علي السدوسي عن أحمد بن حنبل ابن عمر: وزاد فيه: من تعوزت، وأخرج ابن أبي شيبة عن هذا الوجه، فراء في إسناده ذكر عبي، وهو منقطع أيضاً، أخرجه من حديث ابن عمر، وإسناده ضعيف أيضاً، انتهى.

قلت: وذكر في دروغ الشافعية من مخرج الإضاح: ومعه، فروغ كثيرة تحت

(١) مجمع البحري: (٣٦٩/٤).





وقال الموفق<sup>(١٠)</sup>، على المكاتب أن يخرج عن نفسه زكاة فقصر، وعين قال: لا تجب فطرة المكاتب على السيد أبو سلمة بن عبد الرحمن والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وأوجبها على السيد عطاء ومالك وابن المنذر، لأنه عبد نفسه ما هو عليه، ولما قوله **يُخَلِّقُ**، **فَمِنْ تَمَوُّتِهِ**، وهذا لا يموله، لأنه لا يلزم مؤنه فلا يلزم فطرته، انتهى.

قال الباق<sup>(١١)</sup>، وأما الكتابة فمن مالك في ذلك وإثبات إحداهما أن الزكاة على السيد والثانية: لا زكاة عليه، وجه الرواية الأولى أن حكمة نالت عليه، وإنما تزول عنه بالكتابة، وذلك لا ينفص عنه ذكاة الفطر، ووجه الرواية الثانية: أن هذا عقد يسقط الفقة عن السيد، فوجب أن تسقط زكاة الفطر عنه، انتهى.

وقال ابن رشد<sup>(١٢)</sup>، إن مالكاً وأما ثور فالأثر يؤيد عن سيد زكاة الفطر، وقال الشافعي وأبو حنيفة وأحمد: لا زكاة عليه بعد، والى في اختلافهم تردد المكاتب بين الحر والعبد، انتهى.

ولاحظ<sup>(١٣)</sup>، وقد روى البيهقي عن ربيع أن ابن عمر - رضي الله عنه - كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في أرضه وعمر أرضه، وكان له مملوك لا يؤدي عنه، انتهى مختصراً.

إد العسي<sup>(١٤)</sup>، قال البيهقي: وفي رواية: كان لابن عمر مكانان فلا يحطى عنهما الزكاة يوم الفطر، ورده ابن أبي ثبابة، انتهى.

(١٠) ملحق ١٤١/٣١١.

(١١) انتهى ١٨٤/١١.

(١٢) بداية المجتهد ١٦/٢٨٠.

(١٣) مجمع شافعي ٣١/٣٧٦.

(١٤) عمدة القاري ١٦/٥٧٦.



ومن لم يكن منهم مسلماً، فلا زكاة عليه فيه.

قلت: وليس فيه معارضة القياس فقط بل فيه معارضة الأثر أيضاً، قال البخاري في شرح الثقات: «فلو وجب فطره فيه لأدى إلى التثني في الزكاة أي التكثار، وقال الشيخ: «لا يفي في الصدقة، قلنا: أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن - رضي الله عنه - عن أمه فاطمة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا ثلث في الصدقة».

(ومن لم يكن منهم) أي من العبيد وهكنا غيرهم (مسلماً، فلا زكاة عليه) (فيه) وهذا مختلف عند الأئمة. قال ابن رشد: «قال مالك، والشافعي، وأحمد، ليس على السيد في العبد التكفير زكاة، وقال الكوفيون: عليه الزكاة، والسبب في اختلافهم، اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله: «من المسلمين»، فإنه قد خولف فيها بفتح، فتكون ابن عمر - رضي الله عنه - بهذا أندي هو راوي الحديث من مذهبه بإخراج الزكاة عن العبد التكفير.

وللخلاف أيضاً سبب آخر، وهو كون الزكاة أوجاً على السيد في العبد، هل هي لمكان أن العبد مكلف أو أنه مال؟، فمن قال: لمكان أنه مكلف نشترط الإسلام، ومن قال: لمكان أنه مال لم بشرطه، فليوا. وبذل على ذلك إجماع العلماء على أن السيد إذا اعتق، ولم يخرج عنه مولا زكاة، الظاهر أنه لا يبرره إخراجها عن نفسه بخلاف تكفارات، انتهى.

قال المعرف<sup>(٤٦)</sup>: لا تجب على كافر حي أو عبداً، ولا نعلم بينهم خلافاً في بحر البالغ. وقال إمامنا مالك والشافعي وأبو نوري: لا تجب على السيد أيضاً ولا على الصغير، يروى عن عمر بن عبد العزيز وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والشافعي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي أن على المسم

(٤٦) مسند المصنف، (١/٦٨٠).

(٤٧) لمحق، (١/٤٨٢).

السيد أن يعرج انقطعة عن عبده العمي، وروى أن النبي ﷺ قال: «أقوا عن كل حر وحرل صغير أو كبير يهودي أو نصراني أو مجوسي يصف صاع من زرع الحبوب» ولكن كل زكاة وجبت لـ عبده المسلم، وحدث بسيد عبده الكافر زكاة الشحار، ودنا قول النبي ﷺ في حديث ابن عمر «من المسلمين» انتهى.

قلت: ربياني الكلام على هذه الزكاة في الباب الثاني، ومع التسم فليد كان منعب ابن عمر - رضي الله عنهما - التعميم فلم قطعاً أنه ليس بالحرام، بل القاري في شرح النقايد، والتفريد بقوله «من المسلمين» لا يعارض المطلق عندنا فيما شرف من عدم حمل المطلق على المديد في الأساس، لأنه لا إراجح بهاء المذكر العمل به، فيكون كل من المطلق والمفيد شيئاً بخلاف ما إذا ورد في حكم واحد - فهو -.

فإن اعجب<sup>(١)</sup> قال الخوري وأبو حيفة وأصحابه: عليه أن يزدي صدقة المصروع عن عبده الكافر، وهو قول عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والتخمي، وروى ذلك عن أبي هريرة وأبو عمر - رضي الله عنهما - انتهى وهكذا حكاه ابن الترمذاني<sup>(٢)</sup> عن «الاستذكار» وأبو بكر ابن رشد وغيره أن مدعب بن عمر وحمود القنطرة عن أبا الكافر وهو راوي الخبر انتهى وهكذا في شرح الإجماع<sup>(٣)</sup>.

وزاد إسحاق وفي «الاستذكار»<sup>(٤)</sup> قال الخوري وسائر المكوهين يؤذي انقطعة عن عبده ككافر، ثم قال: وروى عن أبي هريرة وابن عمر - رضي الله

(١) «عدة القاري» (٤٥٧/٦).

(٢) «الخمير» نقل على منسوخ الترمذي (١٠٦٣/٤).

(٣) «نظر» الاستذكار (٩٠/٢٣٢).

عنهم . ثم سطر الآثار في ذلك، قال الترمذي: وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحاق، انتهى

قلت: وأخرج ابن أبي شيبة عن عمرو بن مہاجر عن عمر بن عبد العزيز قال: سمعته يقول: يؤذي المرحى المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر، وعن الأوزاعي قال: يلحق عن ابن عمر أنه كان يعضي عن مملوكه نصراني صدقة الفطر، وعن يافع: أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان يخرج صدقة الفطر عن أحد بناته كلهم، حرهم، وعبدتهم، وصميرهم، وكسهم، وسلمهم، وكافهم من الرقيق.

قال العيني<sup>(١)</sup>: واحتجوا في ذلك بما رواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً: «أقوا صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وذكر أو أنثى، يهودي أو نصراني، الحديث». فإن قلت: قال الدارقطني: لم يسن هذا الحديث غير سلام الطويل، وهو متروك، ورواه ابن تجوري في «الموضوعات» وقال: زيادة اليهودي والنصراني في موضوع، انفرد بها سلام. وكأنه تعمدتها، وأغلظ فيه انفرد عن شمساني وابن حبان، قلت: جازف ابن الحوزي في مفاته من غير دليل.

وقد أخرج الطحاوي في «مشكله»<sup>(٢)</sup> ما يزيد ذلك: عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن الأسرج عن أبي هريرة قال: كان يخرج صدقة الفطر عن كل إنسان يقول من صمير وكبير، حر أو عبد، ولو كان نصرانياً، وحديث ابن لهيعة يصحح لمتبعة بما رواه ابن المبارك عنه، ولم يتوكل أحد.

(١) «معلة نقاوي» (٦/ ٥٧٧)

(٢) «مشكل الآثار» (٩/ ٤٧)

قال مالك، هي العدة التي فيها من ثمن ما لم يخرج أو أن يتركه بعد ذلك سنة هجرية، وهو وجه حديثه، فإني أرى أن يكون ثمن ما لم يخرج أو أن يتركه سنة هجرية، فلا يبيح الله أن يتركه سنة هجرية.

ثم ذكر المعنى لأثر عن ابن عمر ومن عساه ومن عمر بن عبد العزيز وإبراهيم، ثم قال: والحوادث عن قوله: من المسلمين، أن بعض من يلزمه إخراج تركه من نفسه وعن غيره لا يكون إلا مسلماً، وأما العهد فلا يلزمه في نفسه ركناً، ففطره وإنه يبرح مولاه مسلماً عنه، وجواب آخر ما قاله من يبرح في قوله: من المسلمين، زمانه، مبطرية من غير شك من جهة الإسناد والمعنى، لأن ابن عمر رآه ذلك من حديثه إخراج الزكاة عن العهد للكافر، وتراوي إذا صاحب ما يبرح كان تقديماً لروايه، انتهى.

قلت: وما قبل: إنها وجبت جهة المصانف، والكافر ليس بأهل مصانف، فلهذا أيضاً في النص: أن التحويل بالمصنف لا يبرح، بخلاف الحكمة في بعض تصور كالمصنف في المصنف، كما قاله في الأصل: هي (الملك) التي هي على أنهم أحوال على الكافر الموقوف عن عده لمصنف كما سألني.

قال يحيى: قال مالك في العهد الأبق: أن عبده أو عليم ماله، أو له بعدة، أي سواء علم ماله أو لم يعلم، يعني العلم بماله ليس بشرط في إيجاب بعده سنة المصنف، بل لا ثم يذكر أحد من أصحاب فروع المالكية أو قالت شيئاً، أو أحوالاً، وهذا شرط بالزكاة أهليه، وهو يرجع حياته، هكذا في نسخ الهدية، فالمعنى أن العهد يرجع حياته، وفي نسخ المصنف، وهو يرجع حياته أي المال الذي هو حياة العهد (أو حصته) أي ترجع رعيته بعد أو يرجع المالك رجوع العهد، وأوجه (علمي) أن يتركه عنه رجوعاً وإن كان يتركه، أي يترك العهد (قد طالع) وليس منه الأول: ترجع أهلاً أرى أن يتركه عنه.

ولم يزد عليه<sup>(١)</sup> قال فانك في الغد الآن اذا كان قريبا من حيازة  
وارجعته ليزيد عنه وكان له نصيب وان كان قد حال ذلك ويمنى منه فلا شيء من  
جزائى عنه، روي في شرح الخبير<sup>(٢)</sup> ولو تيقن ربهى حرة، وبخصوصاً كذلك،  
واذا لم يورثه، قال، ليسوا في حرة: فذلك أي مرجع حرة، وقوله: اذا  
بالا مكن واحد مذهب من حوالا لم ندعه زكاة.

في السابق<sup>(٣)</sup> وقد قلنا ان الغد الآن محلي فربما من مذهب من  
يرجع قوته، ومنهم من قال: حرة، حتى رجعت أروها ومبني أن يرجع عنه، ومن  
من من قوته فلا شيء من حرة، لأنه قد مضى في حرة وبهية، و- قال، حرة  
والبري وأبو حنيفة والشافعي في حد قوله، انتهى.

لكن ما حكى من وفاق الأئمة بين حركات، واختلفت شقة أخذ من  
من ذلك حرة، وأمر يوم في الأئمة ماكنة عن ذلك، وتقدم كلام الشافعي في ذلك  
في حد الغد العتق.

قال الزياتي<sup>(٤)</sup> فان لم يورثه، لا زكاة على ماله فيها أي في من  
لرجع إليه، ومن لا رجح، والشافعي يكره إلى علم حيازة، وإن لم يرج  
رجعته، وأحمد لا علم مكلف، انتهى.

روي في شرح الإحياء: اما بعد الغائب، فمذهب الشافعي وجوب قطرة،  
إلا لم يورث حيازة بل تنفع غيره، وكذا انفساً، وكذلك مذهب أحمد إلا في  
مصلحة الغير، فانه لم يورث حيازة، لكنه قال: أو علم بعد ذلك حيازة أروها

(١) (١) (٢٨٧)

(٢) (٢) (٢٨٧)

(٣) (٣) (٢٨٧)

(٤) (٤) (٢٨٧)



قَالَ سَائِلٌ: نَجِبَ زَكَاةُ الْفَقْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَيْتِ، كَمَا نَجِبَ عَلَى أَهْلِ الْفَقْرِ، وَدَلِيلُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْتِيهِمْ فِيهِمْ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ؟.....

«إخراج لما مضى، ولم يوجب أبو حنيفة زكاة الأسير، كان مضموم المجرور، انتهى».

وأما العهد الأسير، فحكى ابن السكيت عن الشافعي وأبي ثور وجوب الإخراج عنه، وعن الزهري وأحمد وإسحاق وجوبها، إذا علم مكانه، وعن الأوزاعي وجوبها إذا كان الآبق في دار الإسلام، وعن عطاء والشري وأصحاب أبي حنيفة عدم وجوبها، وعن مالك وجوبها إذا كانت عينه حرة ترجى رجعه، هذه خمسة أقوال، وعن أبي حنيفة رواية بالوجوب، انتهى.

قال العيني<sup>(١)</sup>: «إن كان عبداً أو مأسوراً لا نجب، هكذا في حديثه و«النيابيع»، وبه قال أبو ثور والشافعي وابن السكيت، وعن أبي حنيفة: نجب في الآبق، وبه قال عطاء والزهري، وقال الزهري وأحمد وإسحاق: نجب إن كان في دار الإسلام، انتهى».

وفي مشرح النخبة: «لا نجد له أثر لعدم العتابة، وكذا إذا أسر أو عُصِبَ، لا بعد عوده لوجود العتابة والعون، وفي شرح المنولوجي إلياس<sup>(٢)</sup>: «بحي إذا كان العبد آبقاً وقت وجوب العتابة لا يجب الأداء، ما دام آبقاً، فإذا عاد من الإباق يؤدي لما مضى، انتهى».

وهكذا في الدر المختار<sup>(٣)</sup>، صره، أنه لا يجب على الآبق إلا بعد أوثقه فتجب لما مضى.

فإن مالك نجب زكاة الفطر على أهل المدينة، كما نجب على أهل القرى وذلك في دليل عموم الوجوب على أهل المدينة وأهل القرى (أول رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان) كد سيأتي في باب الآبق (على السائر) هكذا

(١) «معجم الفقهاء» (١/٦٨٧).





وكانه القطر من رمضان على الناس .....

مانسنة يزول هذه اللفظ بمعنى قادر، قال البيهقي<sup>(١)</sup>، إن مراد من هذا الحديث، لا يصح أن يراد به إلا أوجب، لأن (على) بمعنى الإيجاب والندم على أنه قد ورد من طريق صحيح، أمر رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أنه لا يراد به قادر، انتهى.

ولا يذهب عليك أن اللفظ لكلا المعنيين بمعنى أوجب ومعنى قادر، لا يذهب المحقق، وما يورثه كلام بعض اشراح، فهو لعدم الاطلاع على مسلكتهم، (زكاة القطر من رمضان) فتجب بغروب شمس ليلة Tuesday، أو غروب فجر يومه، لأن (الأمم)، كما تقدم (على الثامن) سواء كانوا أهل مدينة، أو أهل القرى كما تقدم.

واستند سموه على أنها لا تحتاج لها إلى النصاب، وبهذا قالت الأئمة الثلاثة كما في مروجهم، إلا أنهم قيدوا سموه بالفصل عن نون ونون عيان، قال (أولي العراقي): بنا اختاروا (قادر) معنى الصاع؛ لما عدم من التوبة العامة، فأخرجوا عن ذلك المعنى، انتهى. كما في (الإتحاف).

وفي البداية<sup>(٢)</sup> قال أبو حنيفة وأصحابه: لا تجب على من تجاوز له الصدقة، لأنه لا يجمع أن تجوز له وأن تجب عليه وذلك بغيره، انتهى.

وقال (موفق)<sup>(٣)</sup> صدقة العطر وحنه على من قدر عليها، ولا يعتبر في وجوبها نصاب، وبهذا قال أبو هريرة، وأبو العافية، وشعبي، وعطاء، وأبو سيري، والنزهي، ومالك، وابن المبارك، والشافعي، وأبو ثور، وقال أصحاب الرأي: لا تجب إلا على من يملك مائتي درهم، أو ما قيمته نصاب فاضل عن مستخدمه، فهو يبيح إلا صدقة إلا عن خبر غثي.

(١) المنتهى (٢/١٨٥).

(٢) ١٢٧٩/١١.

(٣) المعجم (٢/٣٠٧).



التشجير، إلا ما أخرج أبو داود والنسائي وغيرهما من طريق عبد العزيز من أبي  
يزاد عن نافع، فزاد فيه: «النسب والزبيب»، وحكم مسلم في كتاب «التمهيز»  
على عبد العزيز فيه بالزبيب. قال أبو عمر: «جمع العلماء على أن التشجير والتمر  
لا يجزئ من أحدهما إلا ما كان كامل أربعة أمدة»

قال العيني<sup>(١)</sup>: «ومذهب داود ومن تبعه أنه لا يوز إلا من التمر  
والتشجير، ولا يجرى عنده قمع ولا ذقية، ولا دقيق تشجير، ولا مويق، ولا  
زبيب، ولا غير ذلك، محدثا بهذه الرواية؛ لأن ابن عمر - رضي الله عنهما -  
لم يذكر غيرهما».

وقال ابن رشد في «مفاتيحه»<sup>(٢)</sup>: «اختلص أهل العلم فيما تحوز إخراج  
زكاة الفطر منه بعد إجماعهم، على أنه يجوز إخراجها من التشجير والتمر على  
سنة أقوال».

أحمد. قول ابن القاسم، ويردته هو مالك. أنها تخرج من غالب هبش  
البلد من خمسة أشياء: وهي: القمح، والتشجير، والسلت، والأرز، والذرة،  
والذخن، والسر، والأقط، والزبيب.

والثاني: رواية حكي عن ابن القاسم: أنها تخرج من خمسة أشياء:  
القمح، والتشجير، والتمر، والزبيب، والأقط.

والثالث: قول ابن النجاشي تخرج من خمسة أشياء: القمح، والتشجير،  
والسلت، والتمر، والأقط.

والرابع: قول أحمد. أنها تخرج من ستة أشياء: القمح، والتشجير،  
والسلت، والتمر، والأقط، والزبيب.

(١) عمدة القاري (٦، ٢، ٥٦٢).

(٢) (١٦، ٣٤٨ - ٢٥٨)

والخماس: قول ابن حبيب: أنها تخرج من عشرة اشياء، فزاد العلوي

والسادس: قول أهل القاهرة: أنها لا تروى إلا من النعم والسعي الساعد  
لحديث ابن عمر، انتهى مختصرا.

وقال الخرمي: احتج ابن عمر بن عبد الله بإخراج النعم، وهذا قول مالك، قال  
ابن الصديق: واستحب مالك إخراج المعجزة، واحتج الشافعي وأبو عبيد بإخراج  
النعم، وإنما احتج أحمد بإخراج النعم، فناء بأصحاب رسول الله ﷺ، تروى  
بإسناده عن أبي بصير، قال: لأبي عمر: إن رسول الله ﷺ قال: «إن الله قد  
أوسع، والنعم أفضل من النعم»، قال: إن أصحابي سلكوا طريقا، وأنا أحب  
أن أسلكه، فظاهر هذا أن جماعة أصحابه كانوا يخرجون النعم، فأحب  
إلى عمر من فضلتهم، وأحب أحمد الاقتداء بهم، والأفضل بعد النعم، وقال  
بعض أصحابنا: الأفضل بعد النعم، لأنه أقرب شأولا، فأحب النعم، ولنا أن  
الجمع في الآيات.

ثم قال الخرمي: من قدر على النعم أو تربيت أو النعم أو النعم أو  
الأفط، فأخرج غيره لم يخرج.

قال السجستاني: ملخص المذهب أنه لا يجوز المعدول عن منه الأصناف،  
مع القدرة عليها، سواء كان المعدول إليه ثوب بلاء أو لم يكن. وقال مالك:  
يخرج من غالب ثوب ثوب، وقال الشافعي: من غالب ثوب النعم، ثم إن  
عدن عن التواحب إلى أعلى منه جار، وإن عدن إلى أدنى، فبعض قولان، أي  
شافعي، أحدهما يجوز، لقوله ﷺ: «أعوههم عن الطلب»، والمعنى يحصل  
الثبوت، والثاني: لا يجوز، لأنه عدول عن التواحب إلى أدنى.

ولنا: أن النبي ﷺ لم يحرم صدقة الفطر إحسانا معددة، فلا يجوز المعدول

عَنْ كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ أَوْ أَتَى .....

عَنْهُ، وَاسْتَبْرَأَ مِنْ التَّعْبِيرِ، فَيُحْزَنُ إِحْرَاجُهُ، وَبِجَوَازِ الدَّقِيقِ وَالسَّوِيَّةِ، بَصَرُ عَلَيْهِمَا أَحْمَدُ، وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَحْزَنُ غِيَابُهُمَا، تَتَبَعَ.

(على كل حر أو عبد) أخذ بظاهره دارق، فأوجب على العبد، كما تقدم، وقامت المشهور: إن «على» بمعنى عن، وقال الهادي<sup>(١)</sup>: أو هي على بأنها، تكن يحتملها السيد عنه، وفيه: إنها تحب على السيد، كما يقال: على كل دابة من دوابك درهم، وقال البيضاوي: العبد ليس بأهل لأخذ يكلفه ولو احتاجت المدينة فجعلها غيب مجاز.

(ذكر أو أتى) ظاهر في وجوبها على المداة ولو كذب لها روح، وإن ذكر في معنى المرفق عن من غموا بالصغير والكبير، قال الحافظ<sup>(٢)</sup>: ظاهره وجوبها على الصغير، لكن السحب عنه وإليه، فوجوبها على هذا في مال الصغير، ولا فعلي من تأخره عنه، وهذا قول جمهور، وقال محمد بن الحسن، هي على الأب مطلقاً، فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه، وعن أحمد بن حنبل، لا يوجب المصروع، لا تجب إلا على من جاء، انتهى.

قال ابن بزرغ: قال محمد بن الحسن وروى، لا يجب على اليتيم زكاة الفطر، قال فم مال أو لم يكن، فإن أخرجها عنه وعينه ضرس، وأصل سذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً، وفي «الهداية»: يخرج عن أولاده، فإن كان لهم مال آتى من ما هم عبد أبي حنيفة ونبي يوسف، خلافاً لمحمد، كما في «العبر»<sup>(٣)</sup>.

وذكر في شرح الإحصاء: فونه، غير الصغير والكبير يقتضي إخراج

(١) الغرر المستندة للفري (٢٨٦/٢٥)

(٢) فتح الباري (٢٨٦/٢٥)

(٣) الغرر المستندة للفري (٢٨٦/٢٥)



عن أنس بن مالك

أخرجه البخاري في ١٤ - كتاب الزكاة ٧٠ - باب من جازعه الصدقة

ومسلم في ١٢ - كتاب الزكاة ٣ - باب رزاقه - فخر على المسلمين من الزكاة  
والشعر - حديث ١٢

صدقة النظر عن الصبر، وهو كذلك، قال مالك وأحمد وأبو يوسف  
ونعمان بن أبي في مائة إن كان له مال، فإذا لم يكن له مال، فعلى من حبه  
أعده من أم، وغيره، وقاله محمد بن الحسن: هي عسى الأب مطلقاً، ولو كان  
لنصير مال لم يخرج منه، وقال ابن حزم الظاهري: هي في مال النصير إن  
كان له مال، وإلا سقطت عنه، وحكى ابن الصناديق الإجماع على خلافه،  
انتهى

أما المسلمون! نكلم العلماء على هذه الزكاة، وتقديم ما قال ابن بري  
إنها زيادة مضطربة من غير شك من جهة الإسناد والسنن، وهي «شرح الأحكام»  
عن «علل الترمذي»<sup>(١)</sup> روى حديث سئمت الزكاة فكون في الحديث، وإنما  
يصح إذا كانت الزكاة من يمسك على حفظه، مثل ما روى مالك هو تابع فواد  
فه فقط: «من المسلمين»، وقد روى غير واحد من الأئمة عن تابع لم يدعوا  
هم من المسلمين، وقد روى بعضهم عن تابع مثل رواية مالك من لا يصدق  
على حظه، انتهى. وسعد على ذلك ابن الصلاح في «مغرم الحديث»، انتهى  
لم ذكر من تحفه.

والجسفة أن الزكاة مختلف فيها عند أهل الفن، وقال ابن عبد البر: لم  
يختلف الرواة من مالك في هذه الزكاة، إلا أن غيبة من سعيد روى عن مالك  
بإدائها، وأطلق أبو فلاة الرقاشي، وسعيد بن واضح، وابن الصلاح، ومن  
سعد أن مالك لم يرد بها دون أصحاب تابع، وهو متعقب برواية عمر بن قانع عن

(١) النظر - شرح على الترمذي (ص ١٢٤)، وأما (١٩: ٢٦١)

أبيه عند البخاري، وكذا أخرجه مسلم من طريق انفصاحك بن عثمان عن نافع،  
وقد أبو عوانة في «صحيحه»: لم يقل فيه «من المسلمين» غير مالك  
والضحاك، ورواية عسر بن نافع ترد عليه، وقال الترمذي في «الجامع» بعد  
رواية مالك: رواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه «من المسلمين».

وقال في «تعليل» التي في آخر الجامع<sup>(١)</sup>: روى أيوب وعبد الله بن عسر  
وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع ولم يذكروا فيه «من المسلمين»،  
وروى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه.

وسط الحافظ<sup>(٢)</sup> الكلام على هذه الزيادة، وذكر من روى الزيادة ومن لم  
يروها، وقال بعد ذلك: وفي الجملة ليس في من روى هذه الزيادة أحد مثل  
مالك، لأنه لم يتفق على أيوب وعبد الله في زيادتها، وليس في الباقيين مثل  
يونس، لكن في الراوي عنه وهو يحيى بن أيوب مقال.

واستدل بهذه الزيادة على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الغنم،  
ومقتضاها أنها لا تجب على الكافر عن نفسه، وهو أمر متفق عليه، وهل  
يخرجها عن غيره كالعبد الكافر؟، مختلف فيه كما تقدم، وعلى تقدير ثبوتها  
أجاب عنها الطحاوي بأن قوله: «من المسلمين» صفة للمخرجين لا للمخرج  
عنهم، وقال القرطبي: ظاهر الحديث أنه قصد بيان مقدار الصدقة ومن تجب  
عليه، ولم يقصد فيه بيان من يخرجها عن نفسه ممن يخرجها عن غيره، بل  
شمل الجميع.

وقال الطبري: قوله: «من المسلمين» حال من العبد وما عطف عليه،  
وترتيبها على المعاني المذكورة أنها جاءت مزججة على التعداد الاستيعاب لا

(١) انظر: «سنن الترمذي» (٧٥٩/٥).

(٢) انظر: «فتح الباري» (٣/١٣٧٠).

للتخصيص، فيكون انتهى فرض على جميع الناس من المسلمين، وأما كونها  
فيهم وحدهم، وعلى من وحدهم؟ فيعلم من تصدير آخره انتهى

قلت: وحديث الحاش مؤيد، عند الشافعية أيضاً، لما في الشرح الإجماع،  
من الزيادة: لا نظرة على كافر عن نفسه، ولا عن غيره، إلا إذا كان له ضد  
سلم أو قريب سلم أو مسئولة صلته، ففي وجوب النظرة عليه وحده، قال  
التوري: أصحاب الوجوب، وصححه الترمذي في «المعجم» وغيره، انتهى

وقال في محل آخر: وهو المحكي عن أحمد بن حنبل، واختاره القاضي  
من الصحابة، وقال ابن عثيمين: يحصل أن لا تحب وهو قول أكثرهم، وبه  
قال أصحاب التخصيص، انتهى.

وفي الشرح الإجماع: لا يلزم التكفير الأصلي فطره رفيعه السمع بقرينة  
العمل، كائنته عليهما، انتهى.

قال المؤلف: <sup>(١٥٨٨)</sup> إن كان الكافر ضد سلم، فعلى من أحمد أن على  
التكفير بوجاه صدقه النظر عنه، واختاره القاضي. وقال ابن عثيمين: يحصل أن  
لا يجب، وهذا قول أكثرهم، قال ابن المنذر: أحسن قول من حمل عنه من  
أهل العلم أن لا صدق على الذمي في عبده المسلم، لقوله: <sup>(١٥٨٩)</sup> من  
المسلمين ولأنه كافر، فلا تحب عليه نظرة كسائر الكفار: لأن النظرة ركاة،  
فلا تحب على الكافر، ركوة الحال.

ولما إن العيد من أهلي النظر، يوجب أن يؤدي عنه النظرة كما لو كان  
بده مسك وفوقه، من المسلمين يعمل أن يرد به المزدى عنه، بذليل أنه  
لو كان المسلم عبد كافر لم يجب عليه نظرة، انتهى. وقد سرفت أن المدعى  
مختلف فيه أيضاً.

(١٥٨٨) (٢٨)

(٢) نظ: (١٥٨٨) (٢٨)

٥٣٨٩: ٢٨٩. وحدثني عن قال، عن زيد بن أسلم، عن  
 صاحب في عهد الله بن سعد بن أبي سرح العامري: أنه سمع أبا  
 سعيد الخدري يقول: كنا نخرج زكاة النخيل صاعاً من طعام.....

٥٣٨٩: ٥٣٨٩. (أما ذلك). عن زيد بن أسلم عن عبيد بن كبر عن أبي بصير  
 وبخلف النخيل آخره معجزة (ابن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري) المعجزة  
 (ابن أبي سرح) خرج المعجزة وبخلف. نواة بعدد خمسة الفربي (العامري)  
 المعجزة، صاعاً من الدابة، مات عن رأس الدابة، من يوم سنة أنه صاعاً بها  
 سعيد الخدري - رضي الله عنه - (يقول) كنا نخرج زكاة النخيل.

المتفق في قول الصحابي<sup>(١)</sup> كما فعل كذا، عن هو موثوق أو مرصع،  
 كما تقدم في العشرة، والجمهور على أنه لا لم يثبت في زمن النبي ﷺ  
 فهو موثوق، وأما ما ذكره من أن زيد بن أسلم، قال الحافظ  
 هذا حديثه الزرع، لإضافته إلى زمن النبي ﷺ، فيه ضعف بإطلاعه عليه وتقريره  
 له، لا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عليه، وتجمع بأمره، وهو الأمر  
 بتخصيصها وتفرقتها (صاعاً من طعام) سباني الكلام على تصاع

وذكر الخليل الشافعي في «محاسن الشريعة» معنى تصاع في إيجاب  
 الصاع، وهو أن الشمس يستعملون عاماً من الخد في المعد ثلاثة أيام بعده، ولا  
 يجد الصغير من يستعمله فيها، لأنها أيام مدور رياحة عقب الصوم، والذي  
 يحصل من الصاع هذه هذه حراً ثمانية أرطال من القمح، فإن الصاع خمسة  
 أرطال وثلاث، ويضاف إليه ثمانية أرطال من القمح، وبأي منه ذلك، وهو كفاية  
 الفاقة أربعة أيام، (كامل يوم، خلاف)، كذا في شرح الاحياء، وشرح  
 الإقناع<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر التفسير في إيجاب صاع ثلاثة من الصاع (ص ٢٨٩، ٢٩٠).

وفي المخرج الكبير<sup>(٢٢)</sup> ذكره في باب من صلى صلاة واحدة من الصلوات، قال: روى عنه رجل مكرهاً، كما روى في المصريح عن ذلك وثلاثين، انتهى.

واختلفوا في المواد المنطوق بها في الحديث، والمعروف أن الطعام على الإطلاق يطلق على الحقة، وهي النجاسة<sup>(٢٣)</sup>، قال الخليل، إن تعالي في كلام العرب أن الطعام هو الزينة النجسة.

وحكى الخطابي<sup>(٢٤)</sup> أن السراة منطوق بها بالحقة، وهو اسم حاصر لها، قال: ويدل على ذلك ذكر الشعر وغيره من الأقوات، والبحث أن يرد: لا بد أن أرادوا بذلك ذكرها عند النجس، كغيرها من الأقوات، ولا سيما حيث عطف عليها حرف تأويلها، وقال هو وعمره: قد كتب لمطبة الطعام يستعمل في الحقة عند الإفلاق، حتى إذا خشي أن يسرق الطعام، يمسح به سرور الصبح، وإذا عطف العرف على اللفظ عليه.

و قد ذكّر ابن السكيت وقال: طي أصناماً أن قوله في حديث أبي سعيد: مسحه من طعام حجة لمن قال أصناماً من حنطة، وهذا عند من، وروى أبو أيوب سعيد أصل الطعام، ثم قال: هذا كما يخرج أصناماً من طعام، ويأخذ طوعاً من الشعب والرب، ولا فظ والشعر، ثم قال: وأخرج الطحاوي نحوه من طريق أبي عبد الله، وقال به، ولا يخرج غيره، قال: وفي قولنا: فلما جاءه مدوية وحبات السمراء: دليل على أنه لم يكن قولاً نصراً قبل هذا، فدل على أنه لم يكن خبزاً، ولا هوذا، فكيف يتوهم أنه أمر من لم يكن موجوداً، انتهى.

(٢٢) المخرج الكبير، ج ١، ص ١٠٠.

(٢٣) (٢٨-٢٩) (٢٤)

(٢٥) مجمع خبر الأنوار، ٢١، ١٢٢.

(٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١٣٦٨) (١٣٦٩) (١٣٧٠) (١٣٧١) (١٣٧٢) (١٣٧٣) (١٣٧٤) (١٣٧٥) (١٣٧٦) (١٣٧٧) (١٣٧٨) (١٣٧٩) (١٣٨٠) (١٣٨١) (١٣٨٢) (١٣٨٣) (١٣٨٤) (١٣٨٥) (١٣٨٦) (

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup>: ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد، ثم قال: وهذا الطريق كلها تدل على أن المراد بالطعام في حديث أبي سعيد غير الخنطة، فيحتمل أن تكون الذرة، فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن، وهي قوت غالب لهم، وقد روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد «صاعاً من تمر، صاعاً من سلت أو درة». وقال الأكرماني: يحتمل أن يكون قوله: «صاعاً من شعير» الخ. بعد قوله: «صاعاً من طعام» من باب عطف الخاص على العام، لكن محل العطف أن يكون المخصص أكثر، وليس الأمر ههنا كذلك.

ونعقب التعني هذا الاستدلال، والجملة أن إرادة الخنطة في حديث أبي سعيد البخاري - رضي الله عنه - مشكك، والنظر على طرق الحديث كلها يدل على أنه ما أعطى التبر في صدقة الفطر في زمانه رحمه الله، لكنه - رضي الله عنه - لما أعطى من جميع ما أعطى من الشعير والتمر والأقط وغيرها الصاع كاملاً رأى أنه المقدار من كل الواجب صاع، ولذا أنكر على معاوية - لو صح، وإلا فقد روي عن أبي سعيد البخاري - رضي الله عنه - أيضاً مرفوعاً وموهوفاً نصف صاع من بر، كما في «الترغيب»<sup>(٢)</sup> و«الدراية» عن «ضيفات ابن سعد».

وأخرجه الطحاوي وغيره أيضاً، ولذا حمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التبر، ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة والتابعين أن نصف الصاع من التبر يقوم مقام الصاع من التمر.

قال العمري<sup>(٣)</sup>: روى الطحاوي أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، وعن

(١) «فتح الباري» (٢٦/٢٧٢).

(٢) «الترغيب والترهيب» (٢٦/٢٨١).

(٣) «عدة القاري» (٦/٢٨٧).

أصحابه من بعده، ومن بعدهم هي أن صدقة انقطعت من المحتلة نصف صاع ومبا سوى الحقة صاع، ثم قال: ما عليه أحد من أصحاب أبي يونس ولا من التابعين، روي عنه خلاف ذلك، فلا يفي لأحد أن يعاظم ذلك إذا كان قد صار إصاعاً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي - رضي الله عنهم - إلى زمن من ذكرنا من التابعين - انتهى

وما أورد عليه الحافظ، رده العيني فأرجع إليهما تو شئت، وقال ابن الترمذي: ذكره ابن حزم عن عثمان وعلي وأبي هريرة وحازم والحذري وعائشة وأسماء - رضي الله عنهم - قال: وهو عنهم كلهم صحيح، انتهى.

قال المؤلف<sup>(١)</sup>: والحكمة أن التراجع في صدقة انقطعت صاع من جميع أجناس المخرج، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق، وروي ذلك عن أبي سعيد الخدري وأحمد وأبي العباس، وروي عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية: أنه يجزئ نصف صاع من التمر خاصة، وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء، وخاويوس ومجاهد وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأصحاب الرأي، انتهى

قال العيني<sup>(٢)</sup>: نصف صاع من كل مذهب أبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن الزبير، وابن عباس، ومعاوية، وأسماء بنت أبي بكر، أنصاري - رضي الله عنهم - وسعيد بن المسيب، وعطاء، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعمر بن عبد العزيز، وخاويوس، والشمسي، والنعيمي، وعلقمة، والأسود، وهريزة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي نلابه

(١) - الترمذي (٢٨٥)

(٢) - معجمه الشافعي (٦٦، ٦٨)

عبد الله بن محمد، والأبراعي، والثوري، وابن المبارك، وعبد الله بن شاذان، ومصعب بن مضاء، قال الطحاوي: وهو قول القاسم، ومسلم، وعبد الرحمن بن قاسم، والحكم، وحماد، ورأية عن مالك ذكرها في «المجيز»، انتهى.

وفى الأسي في «الإسالة»<sup>(١)</sup> ذكر بن موسى عن ابن حبيب كقول أبي حنيفة، انتهى. وسيأتي ما حاله ابن القيم: إن شيخنا نفوذ هذا المذهب.

وقال بن المظفر: لا نعلم في الفصح حديثاً ثابتاً عن النبي ﷺ بعينه، ولا يمكن البر في الحديث في ذلك الوقت إلا النبي، السير منه، فلم يكن في زمن الصحابة رأوا أن يصف صاع منه بعلوم معام صاع من تمر، وبعد لأشبه، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلى قول مثله.

ثم أسند بن عثمان وعلي بن أبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأبو أسامة، ست أبي بكر - رضي الله عنهم - ما سألوا صحابته أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قمح، انتهى. وهذا مضمون ما إلى أخبار ما ذهب إليه الحديث، كما في «الفتح»<sup>(٢)</sup>.

قلت: ما حاله ابن المنذر ليس فيه خبر ثابت مشكل بعد التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها أصحاب المظنرات في تصانيفهم، ولا يسمها هذا فلا وسراً، ولو سلمنا فالعدير عن مثل هؤلاء الصحابة الكبار الأعمدة الكثيرة بمرث الأجرم بفساد نصف صاع على أنه قد روي عن النبي ﷺ مرفوعاً في عدة روايات، قال مالك المصنف: ذكر إمام نهدي كشح أبو منصور الحارثي:

(١) (١٦٨٩: ١)

(٢) فتح الباري، (٣/ ٣٧٤)



أن عبده من الصحابة - رضي الله عنهم - منهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي  
وغيرهم عن رسول الله ﷺ في صدقة النظم صاع صاع من ن.

قلت: لكنني لقلّة ما عدت من كتب الحديث لم أجد هذه الروايات  
المروية، وهم، توجد من أكثرها أثر موقوف<sup>(١)</sup>. أما الروايات المرفوعة  
لتوجد في الكتب المتأولة بيننا، فعده أحداث.

منها: حديث ابن عباس أنه حدث فقال: فرس رسول الله ﷺ صاعاً من  
تمر أو صاعاً من شعير أو صاع صاع من قمح، فلما قدم علي، قال: قد  
أوسع الله لكم، فلو جعلكم صاعاً من كل شيء، أخرجه أبو داود والبيهقي  
وهو من رواية الحسن بن علي بن عباس، قال الثاني: الحسن لم يسمع من  
ابن عباس. وأما روى الحافظ بن علي بن السدي، وقال صاحب (الفتح):  
الحديث رواه ثقات مشهورون، لكن فيه إسالة، فإن الحسن لم يسمع عن  
ابن عباس على ما قبل، وقد جاء في مسند أبي يعنى العمري، في حديث  
عن الحسن، قال: أخبرني ابن عباس، وهذا إن ثبت على سماعه انتهى.  
كذا في (المجلد).

قلت: ولو سلم الإسالة فهو حجة عند الجمهور مضافاً وبالمراجعة عند  
من شرطها، وله نتائج كثيرة.

ومنها: حدث ابن عباس أيضاً: أن رسول الله ﷺ بعث صارحاً بمكة أثر  
صدقة النظم من واجب، فلما من قمح أو صاع من شعير أو تمر، ورواه  
البيهقي، أبو صاع مما سوى ذلك من الطعام، وصححه الحديث، وفي سماعه  
يعني بن عباس السدي، شعبه العقابي والدارقطني وغيرهما.

(١) المطبوع: مصنف أبي أبي لحيه (١٧٢/٣) ومصنف عبد بن داود (١٣١٨/٤)، والدي  
الخرقي لبيهر (١٦٨/٤)، ومعرفة الأثر (١٨٥)، (١٧٦/٨).

قلت: وفي مخرج (الإمام) عن نعيم بن عبد الله: أنه قال: كان يحيى بن عمار

الأنصاري

وهذا حديث من غير أيضاً أن رسول الله ﷺ أمر بركة الفطر صدقة  
من صبر أو صاعاً من شعير أو مد من نخل، أخرجه النعماني، وأما  
بالفرد، قال النعماني: عبد الله بن وهب إمام مشهور، وأما مشيخ  
الأنصاري.

وهذا حديث معروف بن شعيب عن أبيه عن حماد: أن النبي ﷺ بعث  
مادياً يادي من صاع ذكوة إلا أن صدقة الفطر واحدة على كل مسلم مدان من  
نخل أو صاع من سواه من الطعام، أخرجه النعماني، رحمه، وأما  
من الحوزي في النخل سائمة من نخل، وبهذه صاحب "التفريح" فقد هو  
صدوق روى له مسلم في صحيحه، وقال أبو زرعة صدوق ثقة، وثقه  
بن حبان.

قلت: وحكى معروف عن النعماني أنه قال: هذا حديث صحيح حسن  
عريب، انتهى. والأحلاف في نسخ الترمذي في التحكم على الأماثل ذائع  
وبه طرق آخر، أخرجه النعماني في الفطر: أمر رسول الله ﷺ صدقة  
وصاع: أن صدقة الفطر واحد على كل مدان من نخل أو صاع من  
شعير أو نحو، فإذا من الحوزي: وأما من صاع صدقة، وقد صاحب  
التفريح: هذا خطأ منه، ولا عنه أحد صدقة، لكنه غير مشهور الحال، وذكر  
ابن أبي حاتم عن أبيه أنه محمول، وقال غير أبي حاتم: إنه مكى معروف،  
وروى عن جماعة، وروى عنه جماعة، وذكر أنما هو أنصاري، وذكر أنه مد  
طريق آخر، قال من الإمام: وذكر غير أبي حاتم أنه مكى، معروف، أحد  
العباد، ولكنه أمر محسن.

وذكر جماعة روى عنه، منهم الثوري ومعتز بن سليمان، وذكر ابن حبان في كتاب المساقاة<sup>(١)</sup>، وقال: يعرف. انتهى.

وهذا حديث أصح، ثبت أبي بكر - رضي الله عنهما -، قلت: كما نوني زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ مدين من فصح، أخرجه أحمد في مسنده، وصححه ابن الجوزي باسم لهيعة، وقال صدق الشيوخ: حديث ابن لهيعة يصح للمناجاة، سيما إذا كان من رواية يمد مثل ابن المبارك عنه قلت: هذا إذا كان مدار الحديث ابن لهيعة، وقد أخرجه أحمد في مسنده حتى نس في ابن لهيعة.

وسمى حديث أبي بكر - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال في صدقة الفطر: الصاع صاع من تمر أو صاع من تمر، والحديث معروف، قال الأزهري: والصحيح موقوف، وصحح غيره وقفه، كما حكى عنهم الأزهري.

واحد: حديث ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ أمر عمرو بن حزم في زكاة الفطر بنصف صاع من حنطة، وفي سليمان بن موسى وقفه بعضهم، وتكلم في بعضهم، كما في «التهذيب»<sup>(٢)</sup>، وفي شرح الإحياء: أخرجه الحاكم، وقال: علم شرط الشيخين.

وسمى حديث جابر بن عبد الله، روى الفريابي في «الأوسمة» قال: قال رسول الله ﷺ: تصدقة الفطر على كل إنسان، ماله من دين أو فصح، وسماه «صاع» بحديث، وفيه أثبت بن حماد، وهو ضعيف، فإنه أصيب.

وسمى حديث مرس أخرجه أبو داود في «مراسله» عن سعيد بن المسيب قال: عرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر مدين من حنطة، وذكره المحض

(١) في الأصل: «مساقاة» والظاهر: «المساقاة»

(٢) «إرواء الغد» (١/٢٩٦).

طريقين، فقال: قال سعيد: ما سميت عن عبد الحالق الشيباني سميت سعيد بن  
المسيب يقول: كانت الصدقة على عهد رسول الله ﷺ وأمي بكر نصف صاع  
مرا، وقال مسيب: أخبرني مسيب بن حبيب عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
قال: خطب رسول الله ﷺ، ثم ذكر صدقة الفطر، وحض عليها، وقال:  
«نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير»، انتهى.

قال ابن الحوزي: وهذا مع إرساله، احتمل أن يقول قوله: «مُدِير من  
سطة» تفسيراً من سعيد.

قال صاحب «التنقيح»: قد جاء ما يرد هذا، ثم ذكر هذه طريق ثرد هذا  
الاحتساب الذي أنشأه ابن الحوزي، وأنت تعلم أنه مما لا ينبغي أن يصح  
إليه، فضلاً عن رده، وأما كونه مرسلاً، فقله صاحب «التنقيح»، هذا المرسل  
إسناده صحيح، كالشمس، وكونه مرسلاً لا يضره فإنه مرسل سعيد، ومراسيل  
سعيد حجة، انتهى.

قلت: ومع ذلك له متابعات ذكرها الألباني.

ومنها: حقيقت معلنة بن صغير عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «صاع  
من بر أو تمع على كل اثنين» الحديث، رواه أحمد وأبو داود وغيرهما، وبسط  
الكلاب على رواته أبيه، فو أخرج البخاري<sup>(١)</sup>.

وقال الحارثي في «المعرفة»<sup>(٢)</sup>: طريق عبد الرزاق: أخبرنا ابن حريج عن  
ابن شهاب عن عبد الله بن ثعلبة قال: خطب رسول الله ﷺ الناس قبل يوم  
القدر يوم أو يومين، فقال: «أدوا صاعاً من بر أو تمع بين اثنين أو صاعاً من  
تمر أو شعير من كل حر وعبد صغير أو كبير» وهذا سند صحيح، انتهى، وقال  
الألباني: هذا سند صحيح قوي، انتهى.

(١) «عمدة القاري» (٦/ ٥٨٩، ٥٨٧).

(٢) «مرآة المفاتيح» (١/ ١٦٤).



عنه الأشياء عن النجيبين وهو دعوى إلى أن لو حلت عليه نحو حاتم، فبوت  
البلد، أو قوت المستخلص، إذا لم يصدر على قوت البلد. وهذا الذي حكاه  
عنه قاله قاض من الدعاة، والملك في الخلافة، والملك في مفهوم حديث  
أنه بعد الخديجي هناك قدر فقه من النجيب، قال: أي<sup>(١)</sup> أخرج من هذا  
أجزاء، وفي هذه المسألة خلاف المخرج الذي به الإباحة، وربما به  
أصدر قوت المخرج، أو قوت عتق البلد، قال: ما نقول الثاني، انتهى.

باب المخرج الكبير<sup>(٢)</sup> أنه إذا ربح منافع من الذهب فبوت ماله من  
معتبر<sup>(٣)</sup> أو نقد، وهي نسوة في ثمنيت جبر في الإخراج، ومع غلبة واحد  
من بين الإخراج، قال المصنف: بالنسبة، ما عتق قوت أهل البلد في  
مكان لا في تمام كله، ولا في يوم الترخيص، وانضموا في الحج أو للمعتبر  
الأصل وقت الإخراج، انتهى.

باب أخرج الإقاع<sup>(٤)</sup> ربحي صاعاً من غالب ثوب بلد، والمصنف به  
عذب ثوب البلد لا غالب ثوب وقت الحرب، بخلاف الفقهاء في الوسطاء،  
ويعزى ثبوت الأعمى عن الأعمى، أنه يسطر النجيب في ثوب  
الأعمى والأعمى، وفي ذلك بيت مسطور في مروج الذهب، فقرأ به ترتيب  
الأقوات، وهي:

بانه من شريح ذي، من حشر متلا، من نور ملك، شاء لظفر لو جبالا

(١) كما في الأصل: أي.

(٢) (٢٨١) (٢٨١)

(٣) هو المخرج والمصنف والمصنف، يعرفه المصنف والمصنف والمصنف، الأثر، فهذا شاهد، انتهى.

(٤) (٢٨١) (٢٨١)

وهي «المراقبة»<sup>(١)</sup>: قال ميرك نقلاً عن «الأزهاري»: اختلف العلماء في أن تأمر هذا في الحديث للتخيير، أو لتعيين واحد منها، وهو الغالب، فيه قولان، أحدهما: أنه للتخيير، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>، والثاني: أنه لتعين أحد هذه الأشياء بالغلبة، وهو غالب قوت البلد، وبه قال الأكثرون، انتهى.

قلت: وظاهر النص «و «الروضة» من فروع المناهضة للتخيير أيضاً، وإليه يظهر ميل البخاري على رأي الحافظ، إذ قال: كان البخاري أود بتفريق هذه التراجم الإشارة إلى ترجيح التخيير في هذه الأنواع، وإن كان الأرجح عندي في ميل البخاري الترتيب الخاص، كما حررت فيما ألفت في «تراجم البخاري»<sup>(٣)</sup>.

وذكر في شرح الإحياء<sup>(٤)</sup>: فالت المناهضة: يُخَيَّر بين هذه المذكورة في الحديث، فيخرج ما شاء منها، وإن لم يكن له قوتاً، قالوا: وأفضلها التمر لم البر، وقال بعضهم: الزبيب، قالوا: ولا يجوز المعدول عن هذه الأجناس مع القدرة على أحدها، ولو كان المعدول إليه قوت ينده، فإن عجز هتهدأ أجزاء كل مضاف من كل حبة وتمرة، فإنه الخرفي.

قلت: وتقدم شيء من كلامه، وقال السوف<sup>(٥)</sup> من أي الأصناف المستصوص عليها أخرج جزء، وإن لم يكن قوتاً له، وقال مالك: يُخرج من غالب قوت البلد، وقال الشافعي: من غالب قوت المُخَيَّر، ولنا، أن الخبر ورد بحرف التخيير في هذه الأصناف فوجب التخيير، ويدل عليه أنه يُخَيَّر بين التمر والزبيب والأفط، ولم يكن الزبيب والأفط قوتاً لأهل المدينة، انتهى. قال الوئي النمراقي: من قال بالتخيير، فقد أخذ بظاهر الحديث، ومن قال:

(١) «مراقبة المفاتيح» (١/١٦٢).

(٢) انظر: «شرح فتح البدير» (٢/٢٢٥).

(٣) انظر «الآبواب والتراجم» (٣/١٢٦).

(٤) «المغنى» (٤/٢٩٥).

أَوْ صَاعًا مِنْ أَقْطٍ، .....

بتعبير غائب قوت اللد، فإنه حمل الحديث على ذلك، انتهى.

(أو صاعاً من أقط) ينتج الهمزة وكسر القاف، هو لين فيه زينة، قال الشيخ في التبذل<sup>(١)</sup>: وضبط بثلاث الهمزة وإسكان القاف، لين पास غير متزوج الزم، وهو الكشك، وفي الهنكية: بير، انتهى.

قلت: راعتلت نقة المناهب في بيان مسائل الأئمة في أجزاء الأقط، ويجزئ عند المالكية صاع من أقط إذا يكون من أغلب القوت، صرح به الزرقاني، وبه جزم الدردير والساجي وغيرهما، قال الزرقاني<sup>(٢)</sup>: أجاز مالك إخراجهم عن الأقط وآباء الحسن، انتهى. وهكذا قال لاسي في الإكمال<sup>(٣)</sup>.

وقال الدردير<sup>(٤)</sup>: صاع من أغلب القوت من معشر وهو: النقمح والشمير والنسل والدة والحن والنسر والزبيب والأور، فهذه ثمانية، أو أقط، فالتى تخرج منه تسعة فقط، انتهى.

و عتلت الروايات عن الإمام الشافعي في ذلك، وحكى الباجي<sup>(٥)</sup> عنه القوتين، أما الأقط فإن إخراجيه جائز، وللشافعي في ذلك قولان. أحدهما مثل قولنا، والثاني لا يجزئ، انتهى.

قال الحافظ: وعن الشافعية في ذلك خلاف، وزعم ابووردي أنه يختص بأهل البادية، وأما احاصرة فلا يجزئ عنهم بلا خلاف، ونعقبه النووي في شرح المهذب وقال: قطع الجمهور أن الخلاف في الجميع، وكذا حكى

(١) المبجود (١٣٦/٨).

(٢) شرح الزرقاني، (١٥٠/٢١).

(٣) (١١٩/٣).

(٤) شرح الكبير (٥٠٢/١).

(٥) الحنفى (١٨٨/٢).





أبو حمزة عن أبي ربيع: وذلك مضاع الثمن.

أخرجه الألباني في ١٤٠٦ - ١٤٠٧ هـ، وفي ١٢٨٦ هـ، وفي حاشية المظهر في ١٢٨٩ هـ.

ومسلم في ١٢٠٦ - كتاب الزكاة، ١ - باب زكاة الفطر على المسلمين من الغنم والشعر، حديث ١٧.

مأخوذ من نسخة، لأنه غير مستخرج عليه من، حاشية ١٢٨٩ هـ، وحاشية ١٢٨٦ هـ، مستخرج عليه لا يكون إلا ما فيه، انتهى.

أبو حمزة عن أبي ربيع: قال الساجي: "أبو ربيع ولا خلاف في حداد إبراهيم بين فقهاء الأصناف، ويحتج على بعض المتأخرين المصنف من ذلك، وهو صحيح - لم يصح ذلك أصلاً".

وقال الساجي في "إنباء": "في خلاف الظاهرية كما تقدم، إذ لا يحرم عداهم إلا من الشعر والشعر، قلت: ويخرج من المضاع الكامل عدد الأئمة الثلاثة، لأن أمداد مضاع من كل شيء عداهم، وكذلك مضاع كامل من الزبيب عند صاحب الأمم أبي حنيفة، وهو رواية عن الإمام مغيرة، وعليه النسخ، وفي رواية أخرى: الإمام نفع مضاع من زبيب أيضاً".

وذلك مضاع انتهى ١٢٠٦ هـ، وهو أمداد ولا خلاف بين الأئمة، حكى الإجماع على ذلك المذهب من فروع إنباء وغيره في غيره، إلا أنه ذكر أن ذلك في أمداد من الأئمة من المذهب، لكن الأئمة بعد إنباءهم على أن المضاع أربعة أمداد، اختلفوا في مقدار المدة، فذهبوا إلى ذلك، بعد ما كان المذهب واحد، وهو قول أبي يوسف من الحنفية المخرجون أنه على المذهب، بل لا يصح المخرج، والبعد بطلان عند أبي حنيفة ومحمد، قال الساجي في "إنباء": "وقول أبي حنيفة - رضي الله عنه - هو قول

جماعاً من أهل العراق، ويقول إبراهيم الحنفي، وزاد فيما قاله أبو بكر الحنفي، انتهى.

قال الشيخ في البدن<sup>(١)</sup>: احتج لهم أولاً بما أخرجه الطحاوي بسند صحيح من موسى الحنفي عن مجاهد، قال: دخلت على عائشة فاستقي بعض عاتق بعير، قالت عائشة: كان النبي ﷺ يستعمل مثل هذا، قال مجاهد: فحرمه بعد أن، لحاية أوطان، تسعة أوطان، غنم أوطان، وقالوا: لم يترك مجاهد في النساء، وإنما ترك فيما فوقها، فسب الثمانية بهذا الحديث، انتهى ما يوفىها.

قلت: أخرجه النسائي في شامه، فروى بسنده إلى موسى الحنفي، قال: أخبر مجاهد بفتح حوزة لينة أوطان. فقال: حدثني عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ كان يحبس مثل هذا فوق عن التركمان<sup>(٢)</sup>، إسناده جيد. ثم ذكر توثيق رواته رجلاً واحداً.

وناباً ما أخرجه لنا في سنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: يؤخذ من غنم أوطان، ويعتبر بالصغار، لحاية أوطان، قال الحافظ في التلخيص: هو من رواية ابن أبي نجي عن عبد الكريم، وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضاً من طريق أخرى، وفيه موسى بن مسلم، وهو ضعيف جداً، انتهى.

قلت: لم يذكر الجماعة ولا الدارم في وجه الضعف في الطريق إلا في لبطل فيه، وأما موسى بن مسلم، فقد لحظ بنفسه في «اللسان»<sup>(٣)</sup>، ذكر ابن حبان في الطاقة الزائدة من الثقات.

(١) بدل الميمون (٨٨) (١٤١)

(٢) نظراً للجمع الذي عن بعض النسخ المكي (١٠١) (١٤٤) (١٩٩)

(٣) في المتن (١٧) (١٣٧) وهو الميمون (١٧٠)

والحملة الأنثى أخرجهما الطحاوي بطريقين عن أنس. قال إمام  
النسائي يوصى بطهني، وبمسح الحجاج، وفي رواية عن أنس واحد، وهو  
رطلان، قال الطحاوي: فهذا أنس قد أخبر أن مد رسول له بلاء رطلان،  
والصاع أربعة أمهده، وإذا ثبت أن المد رطلان ثبت أن الصاع ثمانية أرطال.

فثبت. الحنفية لأبي أخرجهما أبو داود في مسنده، ومسك عليه هر  
والعندري، ويكفي للاحتجاج، وفيه نقية لرواية الشافعي، وأخرج الطحاوي  
حديثاً أخرجه حماد بن عمار، وفيه نقية عن أنس حكي، انتهى  
وقال بعد أخرجه أبو عبد الله - ١٠ - إلى إبراهيم، قال إمام صاع النبي يطلع حذية  
أرطال ومده. طهني، قال الشافعي في البداية: هذا مرسى، وفيه الاحتجاج من  
أرطال.

ثبت. المسجل حجة. لا سيما إذ يوسع مستندات. بالصحاح من أرطال  
من رواه مسلم والأربعة، وعمل في البخاري لا يزال عن درجة الحسن، قال  
النووي في تهذيبه<sup>(١)</sup> أحد الأنس في السنة والحديث، ضمنه تجميعاً، فلم  
يحتجوا به، وروته شعبة وإسحاق، وكان يارعا في الحفظ والعلم

ومثلهما أيضاً ما أخرجه الطحاوي، فقام حديثاً أبي أيمن عمران قال:  
إنما علي بن صديق ومنه من الثور حديثاً عن أبي يوسف، قال: قدمت المدينة  
وأخرج إلي من أنس به، فقال: هذا صاع النبي يطلع، فذكرته فوجدته خمسة  
أرطال ونصف، سمعت ابن أبي عمير يقول: يقال: إن الذي أخرجه هذا لأنس  
يوسف بن مالك بن أنس، وسمعت أبا حازم يقول: إن مالكاً سئل عن ذلك،  
فقال: هو أنس بن مالك، قال إمام صاع عمر بن الخطاب، وكان مالكاً أيضاً به،  
عنده أن عدد لملك لعمرى ذلك من صاع عمر - رضي الله عنه - وصاع عمر

(١) تهذيب النسخة والتمهيد (١٩٨٩)

« رضي الله عنه » صاع النبي ﷺ ، وقد قار صاع عمر رضي الله عنه - على خلاف ذلك .

ثم ذكر بعده أن صاع عمر رضي الله عنه - هو الصاع نفسه ، وروى ابن أبي شبة في «مصنفه» في كتاب الزكاة : حدثنا يحيى بن آدم سمعت حسن بن صالح يقول : صاع عمر بن الخطاب ، وروى شريك أكثر من سبعة أرفاق ، وأقل من تميلة .

حدثنا وكيع عن عيسى بن صالح عن أبي إسحاق عن موسى بن طحانة قال : احتجنا صاع عمر رضي الله عنه ، وهذا الذي أخرجه الطحاوي في كتابه .

ثم أخرج عن إبراهيم النخعي قاراً عكرمة صاعاً ، فوجدناه حجابياً ، والاحتجاجي مندهم ثمانية أرفاق بالبعدادي ، وعنه قال : وضع الاحتجاج قبوه على صاع عمر ، قال : فما ذكرناه عكرمة حنيفة ، فهو أولى ، ما ذكرناه ، فالت من بحري عند السلف صاع عمر ، لأن الشري لا حنيفة معه ، اهـ .

وفي «شرح الإحصاء» عن «المصنف» : وروى عن جرير عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى ، قال : فخيرنا صاع المدينة ، فوجدناه يزيد مكبلاً على الاحتجاجي ، ومن جرير عن مغيرة قال : ما كان يحمي فيه إبراهيم في كماره حين ، أو في إطعام بني مكة ، وما فيه العشر ونصف العشر ، قال : كان يحمي بغير الصاع ، قال : هو الصاع ، اهـ . قلت : ورواية ابن أبي ليلى تدل على أن صاع المدينة كان قائماً على صاع الاحتجاج ، فلا بد أن يكون مختلفاً إلى آخر ما قاله .

قال بحر العلوم : قال الإمام أبو جعفر والامام الشافعي : الصاع صاع الصحابي وهو خمسة أفعال رطل : ثمانية رطل ، قال : روي عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قيل له : يا رسول الله صاعاً أصغر الصاعين الحديث .

وأجاب عنه صاحب «المدينة» بأن الصاع العراقي أصغر من الصاع الشامي، وهو اثنا عشر رطلًا، وكانوا يستعملون الشامي، فيصدق على العراقي أصغر الصاعين المستعملة، وقال في «فتح القدير»: لا حجة في هذه الرواية إلا تسكوته <sup>(١)</sup>، وتسكوت في مثل هذا ليس حجة، لأنه ليس في أمر ديني.

واستدل بهما أيضاً بما عن الحسين بن الوليد وقرشي، وهو ثقة، قال: قدم علينا أبو يوسف من الحج، فقال: إني أريد أن أنتج لكم باباً من العلم أهني، فنحسب عنه، فقدم المدينة، فأتى عن الصاع، فقاتلوا، صاعاً هذا صاع رسول الله <sup>(٢)</sup>، قلت لهم: ما حجتكم في ذلك؟ فقالوا: تأنيك بالبحر، قلنا: أصحبت أناني نحو من حمس شخاً من أماء المهاجرين والأنصار، مع كل رطل منهم اتباع نحت وداه، كل رطل منهم يعبر عن أبيه وأبي بيته أن هذا صاع رسول الله <sup>(٣)</sup>، فطمرت هذا من سواء، قال: ففتنونه، فإذا هو خمسة أرطال وثلاث وثمانين بسم، قال: فأتت أمراً قوياً، فتوكلت قول أبي حنيفة في الصاع <sup>(٤)</sup>.

أجاب عنه ابن انهمام <sup>(٥)</sup>، بأن في هذه الرواية مجاهيل فلا تقوم بهم حجة، قلت: أي الأبناء والأبناء، وأجاب البعض بأنه لا خلاف لأن أبا يوسف لما غير الصاع وحده حمسه وثلاث رطل من رطل المدينة، وهو أكبر من رطل بغداد الذي به يكون الصاع العراقي ثمانية أرطال، والرطل السغدادي أصغر من رطل المدينة، لأن رطل بغداد عشرون إنشاً، والرطل المدني ثلاثون، فثمانية الأرطال السغدادية وحمسة الأرطال المدنية وثلاث سواء، لأنهما مقدار مائة وستين إنشاً.

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١/ ١٧٦) عنه من يسنه (١٢٨/٩) ررواه الطحاوي  
مختصراً (١/ ٢٢٤).

(٢) «فتح القدير» (٢/ ٢٣٠).

٥٩٠/٥٩٠ - وَحَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ لَا يَخْرُجُ مِنَ زَكَاةِ الْأَمْطَرِ إِلَّا الشَّعِيرُ .....  
 وَفِي رَوَاجِ الْعَابِدِ الْأَنْطَرِ عَامُ الْحَبَلَةِ لِأَنَّ مُحَمَّدًا - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَلْزَمَهُ الْهَرَسُ.

قال: القاري: وهي خضر أو الصبغ شمالية أرضها، وأخذته أبو عبد الله وأصحاحه، ولم يصح رجوع أبي يوسف إلى قول مالك - رضي الله عنه - وبضعف أبيهفي له على تقدير سحت مني على حدود الصبغ وما زعلق الحيات المجنهد به، وهو غير مصر، انتهى

قلت: فلا شك في أن الرويات في صباغ الوضوء والغسل حواشي الحنفية أكثر من غيرها، وإنما انظر بعض الشريعة إلى قولهم: إن الصباغ انتهى تمام الأصل الحنفية أطول، والذي لا زكاة الأمطر خمسة أرفاق وثبت، وبه حرم ابن تيمية، وأما خير يأكل عيشي الوضوء والغسل حتى لا تقرب، وهو الصدقات على النعمية، فالأحاديث فيه أولى<sup>(١)</sup>

٥٩٠/٥٩٠ - ثالث، عمر نافع أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - كان لا يخرج من زكاة الأمطر إلا الشعير لأنه لم يدر قوته وقوت أهل بيته بالتمينة السورة، فثبت ذلك يرى أن لا يخرج من غير الشعير، وكذلك يقتصر على امرأته، ويحتمل أنه كان يخرجها مع المحكر من الشعير، وقوت به، لأنه كان يرى أن الأمر أصغر منه، وإن كان الشعير يجزيه، وقد قال الشعبي: أحدك إلى أن يخرج ما يملك الشعير، قاله أبو حنيفة<sup>(٢)</sup>.

قلت: والأوجه الثاني لما روى جعفر الثوري عن أبي حنيفة

(١) من أراد مثلاً الكلام في الصبغ، عليه مع ابن أبي عمير (٢٢٥/٢٢٥ - ٢٢٦/٢٢٦) وجمعه القاري (٢٢٦/٢٢٦) ورواه الصنع (٢٢٦/٢٢٦).

(٢) القاري (٢٢٦/٢٢٦)

إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً.

أخرجه البخاري في: ٢٤ - كتاب الزكاة، ٧٧ - باب صدقة العطر عن النبي  
والتملوك.

قال مالك: والكفارات كلها، وزكاة الفطر، وزكاة العشر،  
كل ذلك بالمد الأصغر مد النبي ﷺ، إلا الظهار، فإن الكفارة فيه  
بمد هشام، وهو المد الأعظم.

لا من عمر: قد أوسع الله، والبر أفضل من النحر أقلًا تعطي البر؟ قال: لا  
أعطي إلا كما كان يعطي أصحابي. قال الحافظ<sup>(١)</sup>: ويستنبط من ذلك أنهم  
كانوا يخرجون من أعلى الأصناف التي بفتات بها، لأن النحر أعلى من غيره  
مما ذكرت في حديث أبي سعيد، وإن كان ابن عمر - رضي الله عنهما - فهم  
منه خصوصية النحر بذلك، انتهى.

(إلا مرة واحدة فإنه أخرج شعيراً) وكلف البخاري من رواية أبيه عن نافع  
فكان ابن عمر يعطي من النحر، فأعوز أهل المدينة من النحر، فأعطي شعيراً،  
ولا من حزمة من طريق عبد الوارث عن أيوب: كان ابن عمر إذا أعطى أعطى  
النحر إلا عاماً واحداً، قاله الحافظ.

(قاله مالك: والكفارات كلها) كفارة صيام ربيع وغيرهما (وزكاة الفطر،  
وزكاة العشر) أي زكاة الحبوب التي فيها العشر أو نصف العشر (كل ذلك)  
بجدة (بالمد الأصغر مد النبي ﷺ) ونقدم بيان ذلك قريباً (إلا الظهار) أي إلا  
كفارة الظهار (فإن الكفارة فيه) أي في الظهار (بالمد الأعظم مد هشام) هكذا في  
النسخ الهندية، فمد هشام بذلك من المد الأعظم، وفي سياق انحصارية، فإن  
الكفارة فيه مد هشام، وهو المد الأعظم، وهشام هذا هو ابن إسحاق بن  
الوليد من المدينة عامل المدينة لعبد الملك بن مروان. كذا في الزرقاني.

(١) فتح الباري (٣/٢٧٦)



## ٢٩١ - باب وقت إرسال زكاة الفطر

وسببه الحديث في التحجيل<sup>(١)</sup>: هشام بن إسحاق بن هشام بن الوليد بن  
 أسيرة المخزومي، فرأه في سنة هشاماً آخر. روى عن النبي ﷺ مراسلاً،  
 وعن بعض الصحابة متصلاً، قال البخاري: كان والي المدينة، راد عمره، في  
 خلافة عبد الملك، وهو حال هشام بن عبد الملك، ثم عزله لوليد بن عبد  
 الحميد، وأول عمر بن عبد العزيز، ذكره ابن حبان في المندجات، وهو الذي  
 حبره محمد بن السجست بالمدينة، ومقت الثاني هشاماً لذلك، ومعنى قوله  
 وهو العام الأعظم أي الأكبر.

قال صاحب<sup>(٢)</sup>: واختلف أصحابنا في مقدارهم من قال: هذا إلا  
 ثلث بعد النبي ﷺ، ومنهم من قال: هذا بعد النبي

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: في كفاية الظهار هي مائة - رضي الله عنه - في ذلك  
 رويناها أشهرهما أن ذلك بعد هشام لكن واحد، وذلك هذا بعد النبي ﷺ،  
 وقيل هو آخر، وقيل هو من قبله، والرواية الثانية بعد النبي ﷺ، ووجه  
 الرواية الأولى اعتبار التسع ثلثاً، أي العدة والعشاء، فهي

ولذلك ابن العربي: قد كنت أعظم أو تكون مائة على جلالة قدره  
 واستودعته بسبعائف السنة، يقول في الظهار: بضع مائة بعد هشام فيخري  
 اسمه وعده على إسناده مع أنه باطل، حتى رأيت شهاب قد روى عنه حسب ما  
 يشاء في كتابه الأحكام، الحمد لله الذي عطف علينا

## ٢٩٢ - وقت إرسال زكاة الفطر

وفي أربع مسائل الأولى: وقت وجوب صدقة الفطر، والثانية: جواز

(١) التحجيل المصنف (ص ٤٢١).

(٢) المغني (٢/ ١٩٠).

(٣) المدة المبيته (٢/ ١١٣).

٦٩١/٥٥ - حدثني يحيى عن مالك - عن نافع - أن  
 عبد الله بن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى أبيان فخصع غنله .....  
 -----

انضمهم على وقت الحروب، والثالثة. تولت المستعبدين والرابعة. الأخير عن  
 يوم الفطر، وقدم الكلام على المسألة الأولى - روي عن أبي الوفاء قرنا.

٦٩١/٥٥ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - روي عنه - (كان  
 يبعث) ساء، «الخاص» أي يرسل (زكاة الفطر إلى أبيان الذي يجمع) ساء المجهول  
 (عنده) وهو من نصب الإمام مخصوص. وهو المثنى في رواية الموطأ «بلفظ»  
 «الذي يجمع عنده» ولفظ البخاري: وكان ابن عمر - روي عنه عنهما - يعطيا  
 للذين يفتوها.

قال المحقق<sup>(١)</sup>: أي الذي نصب الإمام لبعضها، وبه جزم ابن بشار، وقال  
 ابن أبي شيبة: معناه من قال: أن فقير، والأول أفضل، وتعبه يعني<sup>(٢)</sup> فقال: بل  
 انتهى أقهر على ما لا يخفى، وأبعد الحفاظ سخره، أي الأول بقوله، وبزيده  
 ما، فع في نسخة الصنعاني نصب الحديث، قال أبو عبد الله - أي البخاري -  
 كانوا يطلبون للجمع، لا للفقر، وقد وقع في رواية ابن حزيمة من طريق عبد  
 الوهاب عن أنس بن مالك، متى كان ابن عمر - روي عنه - يعطي؟ قال إذا  
 فقد المرس، قلت: متى يفقد العام؟ قال: قبل الفطر يوم أو يومين،  
 وتحديث مالك من الموطأ: هذا، وأخرجه عنه الشافعي، وقال: هذا حسن،  
 وأنا أستحبه، يعني تعجيلها قبل الفطر، انتهى.

قلت: ولا وجه عندي أن الأوجه في رواية البخاري هو مختار العيني،  
 كما يدل عليه ظاهر اللفظ، وفي رواية الموطأ المتعين مختار الحفاظ، وهما  
 محمولان على الحالين، لا يصح أن تحملا على محل واحد، فإن ابن عمر

(١) انظر فتح الباري (٢/٢٦٦)

(٢) انظر الفري (١/٥٩١)

- رضي الله عنه - يعطي الصدقات لمن يعاينها، وهو الصغير إذا سألته أحد، أو وحده، وإن لم يجد الصغير، أو لم يسأل أحد من الغنم، فيعت إلى من يجمع من العسل، زيادة لعمدة، وتتممها في المراج عن القرينة، فأما، فإنه لطيف

ثم قال المحقق: يدل أيضا على ذلك في علمه ما أخرجه نسائي في التوكة وغيرها عن أبي هريرة، قال: «وكنت زبنة الله لك في حفظ زكاة مصداق الحديث. وبه أنه أمنت الشيطان ثلاث ليال، فله على أنهم كانوا يحملونها، وعكسه الحوزي، فاستدل به على حوار تأجيلها عن يوم الغنم، وهو محتمل للأمرين، انتهى، فله على هذا لا حجة فيه لأحد العرفين.

ثم ذكر الناسي<sup>(١)</sup> فيها عدة مسائل مناسبات بعد ذكرها الأولى: ما قاله: وذلك يقتضي أنه كان يصيب لها الإمام أو من كان إليه الأمر رجلا يرسل إليه، فجميع هذه حتى يجمعها في وقتها حيث رأى

والثانية: ما قاله أيضا: فإن مات: وإذا كان الإمام عدلا فإرسالها إليه أحسن شيء، وذلك أن أهل الحاجة والثقة إنما يقصدون الإمام، ويطلبون منه، تكون سبب المال بديده، فإذا كان من أهل العدل فمدفع هذه الحقوق إليه أولى: فذهب من نواب المسلمين، وما يعزبه من ضرر زكاته ومراعاة حاجتهم

والثالثة: ما قاله أيضا: فإن أخرجه من أبي عليه دون أن يرسلها أخرجه لأنها تلبس من الأموال المتقاهرة التي يبعث إلى الإمام فيها، وإنما من إلى أمانة من يخرجها، ومن الضرر في ذلك دفعها للإمام بعد أن يثقها، وظاهر التمسك بالوجوب انتهى.

والرابعة: لا يرسل الإمام بها من يظن النسيب بها، كما يفعل في زكاة

(١) انظر التمهيد (١٩٠/٢٩، ١٩١)

العامية، وإنما يصبى لذلك من يداه من أهل الأدب والفضل، قدس شأنه أن  
يرسل إليه فظنه وحدها، ومن روي آخرها لم يطلب من شيء.

قلت: - حملا فلهذا الخروج بفعل حسالة شهيد، مختلف بين الأمة من أن  
لا تأتي طريق الزكاة بنفسه أو أولادها إلى الأئمة، وإن لم يوافق أن يستحب  
للإنسان أن يلبس عبدة الزكاة بنفسه، فيخون عظمي يثبني من وصرايته إلى  
مستحب، سواء كانت من الأئمة، أو العامة أو الخاصة، قال الإمام أحمد،  
أحمد أبي أن يخرجها، وإن دفعها إلى السلطان فهو حائر، وقال الحسن،  
ومعجوبة، وسألت من جبر، وبسبب من عتاد، بصفتها وبالحسن في  
من أعاد، وقد التزم، أحاط به، وأخذ به، ولا يفتقر سببه، من يصورها  
من أعاد.

وقد روي عن أحمد أنه قال: أما صدق الأرض فبعضي، دفعها إلى  
السلطان، وأما إكراه الأئمة كالمواضي، فلا بأس أن يصعب في الخفاء  
والسائقين، فظاهر هذا أنه أحب، دفع لغير حاحه، إلى الأئمة، وذلك لأن  
المعلم قد دفعه، فبم إلى أنه موبة الأرض، فهو كالحراج، سببه الأئمة  
بذلك حال الزكاة، وذلك إيت في الجامع، فلهذا، أما صدق الأرض  
فبعضي دفعها إلى السلطان.

ثم قال أبو عبد الله: في لأن عس، إيتهم فلهذا به الخلاب وشربون  
بها عس، قال: الدعاء إيتهم.

وقال: من أهل عوسى، وهو الخطاب، دفع الزكاة إلى الإمام العادل، فبعضي،  
وقد نزل أصحاب الأئمة، ومن قال: دفعها إلى الإمام العادل، وهو من  
عليه، من لا يراهم، ذلك، وأما عنه، فبعضي، دفعها إلى الإمام العادل، وهو من

وباطناً ودفعها إلى الفقير لا يُؤثره باطناً لاحتمال أن يكون غير مستحق لها. ولأنه يخرج من الخلقة. وأرسل عنه النهماء وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يدفع زكاته إلى من جاءه من شعاء ابن الزبير أو أجدة الحروري.

وقد روي عن سهل بن أبي صالح قال: أتيت سعد بن أبي وقاص فقلت: عندي مال، وأريد أن أخرج زكاته، وهؤلاء انقوم على ما نرى فما تأمرني؟ قال: ادفعها إليهم. فأتيت ابن عمر - رضي الله عنه - فقال مثل ذلك، فأتيت أبا هريرة فقال مثل ذلك، وأتيت أبا سعيد فقال مثل ذلك، ويروي مثله عن عائشة.

وقال مالك وأبو حنيفة وأبو عبيد: لا يفرق الأموال للظاهرة إلا الإمام؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَدِّثْ إِلَى الَّذِينَ آمَنُوا حَقَّقُوا﴾ الآية<sup>(١)</sup>، ولأن أبا بكر - رضي الله عنه - طالبهم بها وقتلهم عبيهاً ومالاً؛ لو منعوني شيئاً كسوا بزودونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم سلبها، وواقعه الصحابة على هذا، وللشافعي قولان: كالمعتصمين، ولما على حواش دفعها بنفسه أنه دفع الحق إلى مستحقه، فأجزأه، كزكاة الأموال الباطنة، ولأنه أخذ نوعي الزكاة، فأشبه النوع الآخر.

والآية تدل على أن للإمام أخذها، ولا خلاف فيه، ومطالبة أبي بكر - رضي الله عنه - لهم بها لكونهم لم يؤدوها، ولو أدوها إلى أهلها لم يقاتلهم عليها؛ لأن ذلك مختلف في إجزائه، فلا تجوز المفاضلة من أجله، ولا يختلف المذهب في دفعها إلى الإمام، سواء كان عادلاً أو غير عادل، وسواء كنت من الأموال الظاهرة أو الباطنة براءً بدفعها، سواء تلفت في يد الإمام أو لم تلف، وسواء صرفها في مصرفها أو لم يصرفها، لما ذكرنا عن الصحابة، ولأن الإمام نائب عنهم شرعاً فيبرئ بدفعها إليه، كولي اليتيم إذا قبضها له، ولا يختلف

(١) سورة التوبة الآية ١٠٣.

فيل الممنوع، بيومين أو ثلاثة.

أنصأ في أن صاحب المال يجوز أن يفرقها بنفسه، انتهى ملخصاً. وتقدم البيضا في مذهب الحنفية في ذلك في باب أمر المستدفع.

وأما عدد الدلكية، فتقدم قريباً في أمحات النبسي حكم الفطرة، وأما حكم الزكاة، فعلى الدردير: يجب وجوباً للإمام العدل في صرفها وأخذها وإن كان حائراً في غيرها إن كانت مائنية أو حرة، بل وإن كانت عبداً انتهى.

(فيل الفطر بيومين أو ثلاثة) قال النبسي<sup>(١)</sup>: يريد أنه كذا يجب بها إليه لتكون عنده إلى أن يجب حرجها، فيخرجها عنه، ولا يجوز من وثيقها عن نفسه أن يخرجها قبل وجوبها، هذا هو المشهور من مذهب مالك، وروي عن ابن القاسم، إن أخرجه قبل ذلك يوم أو زمن أخرجه، وإن كان أصعب، وهذا مروي عن الزكاة يجوز إخراجها قبل وجوبها انتهى.

والحاصل أن الأمر بحالت المشهور من قول مالك، وأولاه إباحة ما الإخراج المذكور في الأمر كان طريق الأمانة إلى من نصح عنه، ثم يخرجها عن المالك في وقتها، ولا حاجة إلى التأويل في قول ابن القاسم، وهذا كله عن مختار البخاري.

وفي الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> للشرير: وعاز إباحة قبل الوجوب باليومين أو الثلاثة كما في الخلاف، وفي المستدرك: باليوم أو اليمين، وهل الحوار مستقفاً يعني سواء كان يوم أو زمن يخرجها، أو الحوار إن شاء، لمصدقاً تأويلات، معناه إذا لم يرد الخبر إلى وقت الوجوب، وإلا أجزأت تدافاً.

قال الدردير: قوله: فإن أخرجه، أي وهو المستدفع، فلا يجوز إخراجها قبل ثلاثة أيام، ربما في إيجابها ضعيف، وإن كان موافقاً للموطأ،

(١) - مسند (١/٢٠٠)

(٢) - (١/٢٠٠)



وحدثنی عن مائتة من أنبياء تكمل أعمارهم بمائتين من  
 نوح إلى إسماعيل . . . . .

وفي مثل النّاس - ويخرج من العيد يومين ولا تحرقوا فيه، انتهى .  
وهي حاشية شرح الإجماع : أن لها خمسة أوقاف : وقت حيازة وقت  
رحيل وقت نصيبه ، وقت كراهة ، وقت حرمة ، فثبت التحريم قبل  
التفسير ، ويحرم إذا غرقت الشمس ، وانفضت قبل الخروج لصلاة العيد ،  
والكراهة تأخرها عن الصلاة إلا أن كان من الخطأ قريب أو أحوط ، التحريم  
فتأخرها عن يوم العيد ، انتهى .

وفي "البلاغ" : "لو سئل الصائغ لم يذكر في ظاهر الموضع، وروى الحسن عن أبي حنيفة : "أنه يجوز التعجيل في وسير، وعلى خلاف من أورد : أنه يجوز تعجيلها إذا دخل رمضان، إلا يجوز فقه، وذكر نخعي في المختصر : أنه يجوز التعجيل يوم أو يومين. وقال الحسن بن زياد : لا يجوز تعجيلها صلاً، ثم ذكر وجود هذه الأقوال كلها.

وقال في آخره: والواجب أن لا يجوز التحليل مطلقاً، وهو أنسب والنسبي  
في رواية الحسن بن علي الصديقي، بل هو كذلك استكمالاً للحدود التي يجوز و  
كثرت بعده: زوجته أن أم جرب إذ لم يثبت فقد وجد نسب الزوجات. وهو  
أنسب منه، وبني عليه، لا التحليل بعد وجود النسب، جازاً، كونه جازاً لا كذا  
والعلم والمعاداة للعلم، انتهى.

(محبر) عن مالك أنه رأى أبا عبد الله يعلم يستحبون أن يحرقوا زكاة الفطر

(15.17)

17. 4/94

[illegible]



إذا طلع الفطر من يوم الفطر، من أن يذبح إلى المصطفى

رواه البخاري مخرجاً عن ابن عمر في ٢٤ - كتاب الزكاة، ٧٦ - باب  
إضافة بل العبد

ومسلم في ١٢ - كتاب الزكاة، ٥ - باب لأمر بإخراج زكاة الفطر قبل  
الصلوة، حديث ٣٦ و ٤٣.

.....

إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يذبحوا إلى المصطفى (ع) لأبي في  
• (كمال) • استحب ذلك وأجبهوا. إخراجها من هذا الوقت ليس في حاكمين  
عن السناد. من هذا اليوم

قال الموهبي: الاستحب إخراجها يوم الفطر قبل الصلاة، لأن النبي ﷺ  
أمر به. أن يؤتى قبل خروج الناس من الصلاة في حديث ابن عمر رضي الله  
عنه. وفي حديث ابن عباس: من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن  
أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات. وقد أخرها من الصلاة ترك  
الأمير له. كما في السنة. ولأن المقصود منها الإغناء عن الغنواف، والغلب  
في هذا اليوم، فمن أخرها لم يحصل إغناؤه في جميعه فلا سما من وقت  
الصلاة، ومثل لي هذا القول غطاء ومالاً ومروءة من وراءه وإسحاق  
وأصحابه تراو.

وقال القاضي: إذا أخرجه في غيره اليوم لم يكن أملاً مكرماً لمحصل  
الزكاة به من اليوم، وهذا معناه صدقة على ابن عمر. أخرنا رسول الله ﷺ أن  
مخرج، فذكر الحديث. قال: هكذا يؤمر أن يخرج قبل أن يذبح. فإذا أصره  
رسول الله ﷺ فسمعه منهم قال: «أمرهم من نطق في هذا اليوم» وقد  
ذكر من الخير والنهي ما ينبغي التكرار، انتهى.

وحكى العيني: الاستحباب من جهة من أصحابنا والتعجيل، وقد

.....

(١) - المعنى (٢٩٩) (٢)

(٣) - معناه الفري (٢٩٩) (٣)

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ وَاسِعٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ الْمُعْدُوِّ مِنْ يَوْمِ الْمُعْطَرِ وَنَعْدَةٍ.

أسماءهم، منهم: مالك والشافعي وإسحاق وأهل الكوفة. قال: ولم يحك فيه خلاف، وحكي الخطأين الإجماع فيه، وقال ابن حزم: هو واجب، فيحرم تأخيرها عن ذلك الوقت، انتهى. وحكي الاستحباب في فروع الأئمة الأربعة.

وفي البدائع<sup>(١)</sup>: المستحب أن يخرج قبل الخروج إلى المصلى، لأن رسول الله ﷺ كذا كان يفعل، ولقوله ﷺ: «أغنوهم عن المسألة في مثل هذا اليوم»، فإذا أخرج قبل الخروج إلى المصلى استغنى المسكين عن السؤال في يومه ذلك، فيعني قرض القلب مطمئن النفس، انتهى.

(قال مالك: وذلك واسع) أي جائز (إن شاء الله) هكذا في النسخ الهندية والمصرية، إلا في نسخة نياحي فذهب بنقط: «إن شاءوا» بصيغة التجمع، والضمير للناس، وأد على بقية النسخ، فذكر الجملة كثيرا (أن يؤدوا) بصيغة التجمع والضمير إلى الناس، وفي بعض النسخ المصرية: «أن تؤدى» بناء المحوّل، والضمير إلى الصدقة (قبل المدد من يوم المعطر ويعدّه) أي بعد العدول، بتقديم الكلام على التعجيل.

واحتلوا في آخر الوقت والتأخير، وتقدم قريبا عن «المعني» كراهة التأخير إلى بعد الصلاة، ثم قال: فإن أخرها عن يوم العيد أتم وأمره الفضاء. وحكي عن ابن سيرين ونخعي الرخصة هي تأخيرها عن يوم العيد، وردى محمد بن يحيى الكنجار قال لأبي عبد الله: فإن أخرج الزكاة ولم يعطها؟ قال: نعم، إذا أعادها لقوم، وحكاه ابن المنذر عن أحمد، وأتباع السنة أولى، انتهى.

وفي «ترويض السرب»<sup>(٢)</sup>: وتكره في باقي يوم العيد بعد الصلاة،

(١) (٢٠٧/٢)

(٢) (٣٩١/١)

ويُفَضِّلُهَا بِمَدَّ يَوْمِهِ وَيَكُونُ أَمَلًا بِتَأْخِيرِهَا عَنْهُ لِمُخَالَفَتِهِ أَمْرَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ: «أَعْنُوهُمْ فِي هَذَا الْيَوْمِ»، رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ، انْتَهَى.

وفي «شرح الإفتاح»<sup>(١)</sup> وهامشه: وقت الكراهة تأخيرها عن صلاته إلا عُذِرَ مَنْ اِنْتِظَرَ قَرِيبًا أَوْ أُجِرَ، وَيَحْرَمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ بِلا عَذْرِ كَفِيَّةٍ مَالِهِ أَوْ الْمُتَحَقِّقِينَ، فَلَوْ أَخَّرَهَا بِلا عَذْرِ مَعْنَى، وَصَارَتْ قَضَاءً، فَيُفَضِّلُهَا وَجُوبًا نَوْرًا، انْتَهَى.

قَالَ الزَّيْلَاجِيُّ<sup>(٢)</sup>: قَوْلُ مَالِكٍ: وَتِلْكَ وَاسِعٌ، يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَفِيدُ الْإِخْرَاجَ وَالْأَدَاءَ بِالْعَدْوِ إِنِّي ائْتَمَعْتُ، لِأَنَّهُ وَقْتُ الْأَدَاءِ وَاسِعٌ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُ الْجُوبِ فَذَلِكَ اقْتَصَى، انْتَهَى.

وفي «الشرح الكبير»<sup>(٣)</sup>: لَا تَمْلِكُ الْقَضْرَةُ بَعْضُ زَمَانِهَا لِتَرْبِئِهَا فِي الذَّمِّ كَقَبْرِهَا مِنَ الْفَرَاتِصْرِ، وَأَنْتُمْ إِنْ أَخَّرْتُمُهَا عَنْ يَوْمِ الْفَطْرِ مَعَ الْفُدْرَةِ، وَفِي «الدَّرِّ الْمُخْتَارِ» تَجِبُ مَوْسَعًا فِي الْعَمْرِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ «حَرَمٌ» عَنِ «الْبِدَائِعِ»، وَفِيهِ: مَضِيئًا فِي يَوْمِ الْعَطْرِ عَيْنًا، فَبَعْدَهُ يَكُونُ قَضَاءً، وَاخْتَارَهُ التَّكْمَلُ فِي «تَحْرِيرِهِ» وَرَجَّحَهُ نِي تَنْوِيرِ الْبَصَائِرِ. قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: قَوْلُهُ. هُوَ الصَّحِيحُ، لِمَا عَلَيْهِ ائْتُمِنَ بِقَوْلِهِمْ، وَصَحَّ لِرَفْدِهِ أَوْ أَخْرَجَهُ، فَنَبَى أَيُّ رَفْتٍ أَدَى كَانَ مُؤَدِيًا لَا قَاضِيًا، انْتَهَى.

وَبَسَطَ فِي «شَرْحِ الْإِحْبَاءِ» أَقْوَالَ مَنْ مَنَعَ تَأْخِيرَهَا مِنَ الْحَفِيفَةِ، وَفِي «الْبِدَائِعِ»<sup>(٤)</sup>: أَمَّا وَقْتُ آدَاتِهَا فَجَمِيعُ الْعَمْرِ عِنْدَ عَامَّةِ أَصْحَابِنَا، وَلَا تَمْلِكُ

(١) (٢/٣٥٩).

(٢) «المختصر» (٢/١٩١).

(٣) (١/٥٠٨).

(٤) (٢/٢٠٧).

(۳۰) باب من لا نجيب عليه زكاة انظر

٥٦/٧٩٢ - خذلتني سحبي عن ماله: فهو عني الرجاء في

..... 57

[illegible]

وكان الخبير من مقدمي "أبي الحبوب" بالتفويض من القضاء كما لا يخفى  
الأصحح في القضية، وقد ذكر السوكتاني "من في وسلك الاتفاق على حرمته  
تأخيرها عن يوم العيد

(٣٠) من لا يحب عليه إجماع المفسر

قال الزبني: هذه أسرار العنبر التي جده الأولي التي بها وسخوتها  
 ينادي في القبر، فكيف عن أعمان الباسني

١٦٣٢: ٥٦٦: أقام مالك: ليس على الرجل في عييد عبيده هكذا في  
المنح المصيبة، وفي التسمية في عبيده، والصواب الأورد لأن المصطفى راحة  
عن عبيده على التلافي بينهم في تفيد التمسك وعبيده، وأما عبيد العبيد، ليس

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

632971-2030-51

(c) 2017, by the author

عنه عليه السلام: «لأن لا يسمونه إن غفتموه حتى يبدوهكم كما قال في  
العمدة» قال النووي:

وقال الشيخ<sup>(١)</sup> ليس عليه السلام لأن حيد عبده ليسوا في ملكه، وإنما  
يكونون في ملكه بعد أن يزرعهم، قال ابن أبي عمير لم يعتنوا بعبدهم،  
ولكنوا صلت لهم إلا أن يستقيم، ولا تحب عليه بغيرهم، فلا رياء على عبده،  
الشيخ.

قال المعري في مخرج البخاري<sup>(٢)</sup>: «وكتبه أبي عبد الله عن عبده العبد،  
وهو قال السفي، وقال مالك<sup>(٣)</sup> لا شيء فيه، الشيخ

وفي الميزان<sup>(٤)</sup> أمر عبد عبده العبدون، فإن كان غني المولى من لا  
يخرج من قول أبي حنيفة، لأن المولى لا يملك عليه عبده المأثور المملوك،  
وإنما يخرج لأنه يملكه، وإن لم يكن عليه من لا يخرج إلا خلاف بين  
أصحابنا، لأنه عند الجواز ولا يطرده في عبد الشجرة مثلاً، الشيخ

وفي المخرج الإجماع<sup>(٥)</sup> قال أصحابنا لا يجب على عبده العبد إن كان  
مخدوماً، وإن كانوا لخدمته حتى إن لم يكن على العبد من مستعبر، وإن كان  
مستعبر من مستعبر لا يجب عليه أي عتق، وعندهما يجب من على أن  
المولى هل يملك كسب مملوك كان عبداً من أم لا، الشيخ

وقال المولى<sup>(٦)</sup> إذا عبد عبداً، فإن أعتق لا يملكها بالملك

(١) (١٩٩١) (٢)

(٢) (١٩٩١) (٣)

(٣) قال من عبده المولى خلاف من مالك وأعتق من ليس على العبد إن كان يطره في عبده  
عنه، كما قال مالك عليه السلام في عبده من العبد (١٩٩١) (٤)

(٤) (١٩٩١) (٥)

(٥) المعري (٢٠٠٠)



«وَلَا غَيْرَ كَذَانَ وَفِيهِمْ عِدَّةٌ» وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ عَلَيْهِ.

أَكْثَرُ مِنْ خَادِمٍ إِلَى حَمَلٍ إِنْ انْقَضَتْ نَوْبُهَا، تَأْتِيهَا عَنْ خَادِمٍ فَقَطْ. انتهى

قَالَ الْمُؤَلِّفُ<sup>(١)</sup> هَذَا كَذَانَ لَأَسْرَأَتِهِ مِنْ يَحْدُمُهَا سَاجِدَةً، فَلَيْسَ بِمَعْنَى التَّزْوِجِ فَطَرَتْ، لِأَنَّ التَّزْوَاجَ لِأَحْرَارٍ بِلَهْفَةٍ، وَإِنْ كَانَ لَهَا فَطَرَتْ، فَإِنْ كَانَتْ مَسْرُومَةً لَا يَجِبُ لَهَا خَادِمٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمِهَا وَلَا فَطَرَتِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْتِهِ مَتْلُوعًا، فَعَلَى التَّزْوِجِ أَنْ يُخْلَعَ بِهَا، ثُمَّ هُوَ مُخْتَارٌ بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهَا خَادِمًا، أَوْ بِسَاجِدَةً أَوْ تَنْفِذَ مِنْ خَادِمِهَا، فَإِنْ اشْتَرَى لَهَا خَادِمًا، أَوْ أَحْدَثَ الْإِدْعَى عَلَى مَالِهَا، فَعَلَيْهِ فَطَرَتِ، وَإِنْ سَتَّاهَرَتْ لَهَا خَدَمَةٌ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَلَا فَطَرَتِ، سِرًّا، نَرْطَبُ عَلَيْهِ مَوْلَاتِهِ أَوْ بِنَاتِهِ بِشَرَطِ، لِأَنَّ الْمَوْلَاةَ إِذَا كَانَتْ أَحْرَةً فَهِيَ مِنْ دُونِ التَّسْتَأْمَرِ. هَذَا يَنْبَغُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ لَا تَرْبُوهُ رَحْمَتُهُ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ سَرَّ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَعْيُنِهِ، انتهى.

(وَلَا مِنْ كَذَانَ) هَذَا أَيُّ مَنْ عِبَدَ الْعَبِيدَ (وَيَحْدُمُهَا) أَيُّ الرَّجُلُ (وَلَا يَدُلُّ عَلَى فَتْحٍ عَلَيْهِ) صَدَقَ فَطَرَتْ.

فَإِنَّ التَّزْوَاجَ<sup>(٢)</sup> وَأَمَّا الْإِخْدَامُ فَعَلَى صَرِيحٍ؛ أَلْهَمَهُمَا أَنْ يَكُونَ مَرْجِعَ الْمَوْلَاةِ عَنِ الْعِدَّةِ إِلَى مَالِكٍ، وَالثَّانِي: أَنْ يَرْجِعَ إِلَى حُرِّيَّةٍ، فَإِنْ كَانَ رَجوعُهُ إِلَى رِقٍّ، فَاحْتَلَفَ أَصْحَابُهَا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَإِنْ عَنِ الْحَكَمِ: النِّفَقَةُ وَرِكَاتُ الْفَقِيرِ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ، وَقَالَ آسَنُ، وَرَجَعَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ: لَا فَاذَّةَ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ، وَالرِّقَّةُ عَلَى مَنْ لَهُ الرِّقَّةُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: إِنْ كَانَتْ لِعَدَمِهِ تَعْلُوفٌ، فَتَنْفَقُ وَالْمَعْلُوفَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الْخِدْمَةُ، وَإِنْ كَانَتْ فَتَسِيرُ كَالرَّحَائِلِ وَالْمَحَارِقِ، فَاتْمَعُ وَالْمَعْرُوفَةُ عَلَى مَنْ لَهُ الرِّقَّةُ، وَقَالَ سَحَنُونُ: طَالَتْ مَدَّةُ خِدْمَتِهِ أَوْ قَصُرَتْ، فَتَنْفَقُ وَالْمَعْلُوفَةُ عَلَى مَنْ

(١) الْمُصَنِّفُ (٤) (٣٠٢).

(٢) السُّنَنُ (٢٥١) (١٩٤).

عن علي بن عاصم عن أبي أحمد عن ربيعة الكافرية ما لم نسلم.

تجاره كانوا إلى البحر حواء.

له مرجع الرقبة، ثم ذكر وجود هذه الأقاويل، ثم قال: وإن كان العبد يرجع إلى حريته، فذلك ما لا شك فيه، فإنه قد طرأ على من أتى الخدمة، ووجه ذلك أنه محسوس في الرقبة بينه وبين مولاه، فالبعد الذي يملك رقبته، انتهى.

وقال مالك: ونسب عليه، فإنه في أحد من رقيقه، إذا في التسعة المصرفة بعد ذلك لفظ الكافر - صفة لرقبته، ولا حاجة إليه، أقوله (لا نسلم) أي ما دام به، سواء كان من التجار كانوا، أو الخير تجارة، هذا المسلموا بحرب عليه، فظهر لهم مطلقاً، سواء كان التجار أم لا، وعند الحنفية، ليس عنه هدية العظمى من عبيد التجار مطلقاً، ونسب من بعد الخدمة مطلقاً، سواء كانوا مسلمين أو كافرين، لأن الذي يجب عليه وهو التوليى مسلم، وتكميل الكلام على ذلك سرف، أعاده المصنف رحمه الله تعالى.

(كتاب الزكاة) وشرحه (بسم الله) عز وجل (وعونه) وحسن رقيقته.

فله الحمد، ونسب، وليس هذه العبارة من قوله: (عز وجل)، أي أحرم، إلا في السج النبوية، وعد أحمد وعليه أنه، وأما العيون على لسان ما نصه لوجه الكريم.

٢٧ - في القعدة من ألف - ثلاث مرة - وخمسين حجة سنة ١٣٥٠ هـ يوم

الجمعة.





وقال الحافظ<sup>(١)</sup> نقل الطبري أن التبر لمّا ظهر لحد، ونجح لغيرهم، وثار الحسين الحموي أن الفج اسم، والكسر المنسوخ، وعن غيره عنه،<sup>(٢)</sup>

قال صاحب، هذا الفج والكسر والأصغر الفج، وقال العمري<sup>(٣)</sup> فون عهد، أكثرهم على الفج، هي إلى النهري، أكثر نعت مكرورة النح، عطف، وقال ابن السكيت، الفج القيد، وما كسر القوم الحدي، ووجهه بالفتح الفج من الحج، ويكسر الحاء شبه والإحابة، انتهى.

وقال أبو رشيد في مشتملة<sup>(٤)</sup> فتح في اللغة الفج مرة بعد أخرى، وقيل للفتح حاج، لأنه مأى البيت أول فمدته، بطرفه فقل حرم عرفته، ثم يعود إليه بعد لطواف الإفاضة، ثم يعود إلى منى، ثم يعود إلى مكة بطواف الصدرة، فذكر الحجة إليه مرة بعد أخرى، فقال له، حاج، أي.

ولما نظرت الفج لعمري، يفار الحج سححك، بذلك أن يفصح الشعر من سر على النخلة البدخل الحجاج في النخلة، فيكون المعنى حج بلاد أي حيدر، قال الفخار وقد محسن، عوفه نذكر، *وَالْحَجُّ لِلْمَسْكِينِ الْفَقِيرِ* إن شاء الله، البيت *لَتَجِدَنَّ أُولَئِكَ يَتَخَفَتُونَ*<sup>(٥)</sup> أي متحاجين رعياء، قاله تباري من تفسير.

والثاني: هي طريق شريفة، اختصها بني ثعلبة لربيع لأسرة الأربعة، فمن الحرج النخيرة<sup>(٦)</sup> هو شريفة، وفيه معرفة لمنه عظم ذي حرمته، وطواف

(١) فتح تباري (٤) ٥٣٦

(٢) صفة النهر (٢) ١١

(٣) (٥) ١١

(٤) سورة الفتح (١) ٥

(٥) (٢) ١٢

بأبواب سماء، وحكي ببر الفضا والمروءة، كذلك على وجه مخصوص بإحرام، وفي مقدمات ابن رشد، هو قصد البيت على صفة ما في وقت ما نفقرون به أفعال ما، انتهى.

وفي الدر المختار<sup>(١)</sup> هو شرعاً زيارة مكان مخصوص في زمن مخصوص بفعل مخصوص، انتهى. وقال شارح الإقناع<sup>(٢)</sup> هو قصد التكعة للنسك الأنبياء، راد الجبرمي: أي مع أفعال الحج مع شراً، فاندفع ما يقال: إن كلامه يقتضي أن الحج الشرعي قصد التكعة للنسك، وإن لم يأت القاصد بالأركان، انتهى. وقال الموفق: هو في الشرع اسم لأفعال مخصوصة، انتهى. وفي البرهان المعبر<sup>(٣)</sup> قصد مكة لعمل مخصوص في زمن مخصوص، انتهى.

والثالث: في مسنده قال النعماني: وسببه البيت، لأنه بضاف إليه، ولذا لا يجب في المعبر إلا مرة واحدة لعدم تكرار السبب، انتهى. قال الحافظ<sup>(٤)</sup> أجمعوا على أنه لا يتكرر إلا لغرض كالتميز، انتهى. وفي شرح الإقناع<sup>(٥)</sup>: وكالقضاء عند إفساد الطلوع، وأما حديث أبيهفي الأمر بالحج في كل سنة أعوام فمحمول على الناس، انتهى.

قال السيوطي في الدر<sup>(٦)</sup>: أخرجه عبد الرزاق في «المعتمد» وابن أبي شيبة في «مسنده» وأبو يعلى وأبيهفي عن أبي سعيد الخدري<sup>(٧)</sup> قال: قال:

(١) (٤٦٦/٣).

(٢) (١٧٩/٦١).

(٣) (١٥٣/١١).

(٤) فتح الباري (٣٧٨/٣).

(٥) بشر (٣٢٢/٧).

(٦) ذكره النعماني في «مجمع الزوائد» (٢٠٦/٣).

رسول الله ﷺ يقول الله تبارك وتعالى إن عبداً أصحح له جسده وأوسعته له في روقه، بأنني عليه خمس سنين لا يفقد إليّ شعرة واحدة، انتهى. ثم أخرج برزاية أبي يعلى عن غسان بن الأرت مرفوعاً بمعناه، قلت: «أدبيل الحديث حديث الأقرع بن حابس المشهور قال: **يُحَقُّ** قبل مرة واحدة فمن زاد عليه نقص» أخرجه أبو داود ومسلم وغيرهما.

والرابع احفظوا على هو عيسى الفراء أو القراحي<sup>٤</sup> ذكر في «شرح الإحيم»:  
مع قال: إنه على التراخي، الشافعي والثوري والأوزاعي. ومن قال: على الفراء، مالك وأحمد. واختلف فيه عند أصحابنا، قال أبو يوسف: هو في أول أوقات الإمكانيات، فهي آخره في العام الأول أنهم، وهو أصح الروايتين عن أبي حنيفة، كما في «المحيط» و«الختانية»، و«شرح المجموع»، وفي «الفتاوى» إنه المختار. قال القندوري: وهو قول مشايخنا، وبالنسبة قال محمد، لكن حواره مشروط بأن لا يموت، حتى لو مات ولم يحج أتم عبداً أيضاً.

ورقت الحج عند الأصحابيين يسمى مشكلاً لوجهين الوجه الأول: أنه شبه المعيار، لأنه لا يصح في عام واحد إلا حج واحد، وبسبب الظروف لأن أفعاله لا تستغرق أوقاته. والوجه الثاني: أن أبا يوسف لما قال: ينبغي أن يهرج الحج من العام الأول جعله كالسجدة. ومحمد لما قال: بعده جعله كالظرف ولم يجز كل منهما بما قال، فإن أبا يوسف لو حرم بكونه معزاً، لقال: من أخرجه عن العام الأول يكون قسماً لا أداة مع أنه لا يقول به، بل يقول: إنه يكون أداة.

ويقال: إن استطوع في العام الأول لا يجوز مع أنه لا يقول به، بل يقول: إنه يجوز. وأن محمداً لو حرم بكونه ظليفاً لقال: إن من أخرجه عن العام الأول لا بأنه أصلاً، أي لا في مدة حياته، ولا في آخر عمره، مع أنه لا يقول به، بل يقول: إن من مات ولم يحج أتم في آخر عمره، فحصل

المتكفل، ثم إن التكفل بالعمرة لا يحرم بالمعاصرة، والتكفل بالترخي أنه يجرم بالضرورة، بل هي من حيثها تجوز الجهتين.

نكح التكفل بالعمرة بوجوب حجة المعاصرة، ويوجب أداء من لعام لأول؛ هي لو أخره عنه مرة بعد أتم تركه الواجب، لكن لو أداه في العام الثاني كان أداءاً، لا قضاءً، والمائل بالتراخي يروج جهة الطولية، فلو أداه بعد لعام الأول، لا أتم بالضرورة، لكن لو أخره فمات ولم يحج ثم لم يترك عمرة.

وإن بعض أصحابنا المتأخرين الميمون أن الخلاف في هذه العمدة ابتدائي، فهو يوسف محمل ما لا حشدة؛ لأن الموت في سنة غير دائمة، فأنهى رمحه حكمه بالتوسيم لظاهر القول في بناء البناء انتهى.

وفي «الروض السبع»<sup>(١)</sup> واحد على العمرة، وأتم إن أخره فلا غار، انتهى، وفريق منه ما في نهج التعاريف، ويسطح من فداها في «الخصي»<sup>(٢)</sup> في دلالة العمرة، وفي «الشرح الكبير» للتدبير، وفي فوائده وتراخيه خلاف، قال السيوطي بعد ما ذكر الخلاف أصحابهم: وأقول بالضرورة نقض التعارضين عن مالك، في القول بالتراخي إما أخذ من مسائل، وإما الأحد من القول، وقد علمت ذلك فقد ظهر لك أن القول بالتولية أرجح، انتهى.

وفتر الأقي هي «الإكمال»<sup>(٣)</sup> تحدثت أني أنه مذهب التراخي؛ وقال لدي بحكمة السيد ديون من المذهب أنه على العمرة، وقال ابن عويزمداق أنه على التراخي، وشرح في الفروع الشافعية: أنه على التراخي، فهي «روضة المصنفين»<sup>(٤)</sup> وجوه على التراخي بشرطه عندنا، وأما عند الإمامين مالك وأحمد، فعلى العمرة.

(١) ١١١/١٥٤

(٢) ٢١/٣٦

(٣) ١٢١/٣٩٩

ونيس لأبي حنيفة نَحَرُ في المألة، وقد اختلف أصحابه. فقال محمد:  
على الراعي، وقال أبو يوسف: على النور، وشرط النواحي أن يعزم على  
النعل بعده، وأن لا يتقبل بذره، كأن كان عليه حجة الإسلام، ثم نذر الحج  
في سنة معينة فيصح، ويحمل منه على النعمين، فقد ضيقه على نفسه بتعيين  
السنة المذكورة في بذره، انتهى. وقرب به ما في «حاشية شرح الإقناع».

وقال النووي في «مبايعة» إذا وجدت شرائط الوجوب وجب على  
الراعي، فله تأخير ما لم يحتر العطف<sup>(١)</sup>، فإن حشبه حرم عليه التأخير على  
الأصح، هذا مذهبنا، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد والشافعي: يجب على  
النور، ثم عتينا إذا أحرر، فعات فيمن أنه مات عاصياً على الأصح لتعريضه،  
انتهى.

الخاص اختلغوا في مبدأ قرضه على أموال، قال القاري: تحصل أحد  
عشر قولاً، قلت: منها: أنه قرص قل الهجرة، قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>،  
هو شأنه، وفي شرح الإقناع: قيل: قل الهجرة مكانه في «النهاية»، والمشهور  
أنه بعده، قال البيهقي: هو المعتمد؛ لأن ما في العبادات فوصت بعد الهجرة  
بلا الصلاة، انتهى.

ومنها: سنة خمس، وحزم به الرافعي في «كتاب الحج»، وكذا في  
«المعنى»<sup>(٣)</sup>، ورجحه صاحب «المعبر» فقال: فيها نزاع على القول  
الصحيح.

ومنها: سنة ست، حزم به الرافعي في السير، وكذا النووي، وحكاها في

(١) في الأصل: العطف وهو تحريف.

(٢) معجم القاري (٣/٣٦٨).

(٣) (٣/٣٦٨).

«شرح المذهب» من الأصحاب. وقال ابن حجر في «شرح مناسك التروية»: «صححه الشيخان في الرزق» ونقله في «المجموع» عن الأستاذ صاحب «عزاء الحافظ» والقسطلاني وغيرهما إلى الجمهور لزوال قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا فَتْحُ الْقُدْرَةِ﴾ الآية فيها، ونقحه من القيم بأنهم وإن رثت عام الحديبية، لكن ليس بها مريضة الحج، وإسا الأمر فيها بإتمامه وإتمام العمرة، انتهى.

وقال الخططوي عني «المرافي»: «في محاسبة العلامة نوح»: «الجمهور منه سنة وهو الصحيح، انتهى». وقال القسطلاني في «المواهب»<sup>(١)</sup>: «الجمهور على أنها سنة من لزول الآية، ويؤيده قراءة علفسة ومروفي وإبراهيم سقط: «وَأَيُّهَا فَتْحُ الْقُدْرَةِ» رواه الطبري بأسانيد صحيحة عنهم، وثقل الإجماع الإكمال بعد الشروع، وهذا يقتضي تقدم فرضه. انتهى».

ومنها سنة سبع، ومنها سنة ثمان. قال صاحب «المحس»: «كما في مناسك النكراني»، ووجهه عبارة من العلماء.

وقال ابن حجر في «شرح مناسك التروية»: «أر سنة ثمان، كما قال لعاودي».

ومنها سنة تسع، صححه عباس كد، في «المحس»: «والمرضي كما في النعي». وبه جزم صاحب «المختار» وحكي من عديد<sup>(٢)</sup> عن عبدة، ليس يد من ادعى تقدم دليل: «وبه جزم صاحب «الروض المربع».

ومنها سنة تسع أو عشر. حكاه النعي من إمام الحرمين، وبه جزم من القيم في «الهندي»، وعزاء إلى غير واحد من السك.

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦.

(٢) «المواهب المخلقة» ٤٠٠/٤١ و ٤١٦.

(٣) «المختار» ١٢١ و ١٢٠.

ومنها سنة عشر، قال الطحاوي على المرافى: قبل: فرض قبل  
تهجره وهو بعد، وأبعد منه قول بعضهم إنه فرض سنة عشر انتهى.

والسادس: في سبب تأخير يوم الحج بعد ترواله على قول من قال  
بالتأخير بعد العرضية، فحكى الشافعي عن ابن الهمام أن تأخير يوم عليه الصلاة  
والسلام ليس يتحقق فيه تعريض الزمان، وهو الموجب للفرار، لأنه كان يعلم  
أنه يعين حتى يحج، ويعلم أناس منكم نكلاً للتسليم.

قال القاري: والأظهر أنه عليه الصلاة والسلام أخرجه عن سنة خمس أو  
سنة لعدم فتح مكة، وأما تأخيرها عن سنة ثمان فلاجل المني، وأما تأخيرها  
عن سنة سبع، فلما ذكرنا في رسالته مسماة: التحقيق في موقف الصديق،  
انتهى.

قال ابن دهم في مفردات<sup>(١)</sup>: أما قول من قال: إن حجه أبي بكر  
رضي الله عنه - كانت مضروعة، لأنه حج في ذي القعدة قبل وفات الحج عن  
النبي، وأنه يجزئ إنما أخر إلى عام عشر ليومته في وفاته، فليس ذلك على  
مصحح، بل حج أبي بكر في ذي القعدة هو وفاته حيث أنه شرعاً وبدأ قبل أن  
ينسخ النبي. ثم حج بجمعة في ذي الحجة من العام المقبل وأقول: لا يؤمن  
الشيء بكثرة في الصحف<sup>(٢)</sup> فنسج ذلك نسجاً

ولو كان الحج فرض في ذي الحجة ونسخ النبي - عند فرض الحج من  
حج أبي بكر - رضي الله عنه - لما حج أبو بكر في ذلك العام إلا في ذي  
الحجة. ولا يمكن رسول الله صلى الله عليه وآله في ذلك العام إلا شاء فيه، والمصحح أنه إنما  
أخر الحج في ذلك العام لخروجه الذين كانوا يطوفون بالبيت من المعركين، حتى

(١) ٤/١١: ٤١

(٢) سورة التوبة: الآية ٣٨



جهنم إليه في ذلك ما جاء في الحديث، لا يوفقه في ذي الحجة، إلا كان قادراً على أن يوفقه في ذلك العام في ذي الحجة. انتهى.

وفي «التر المختار»<sup>(١)</sup>، فرض سنة نسح، وإنما أخره عليه الصلاة والسلام لعشر لعشر مع علمه ببقاء حياته ليكنس التلبيع، قال ابن عابد: قوله: «لعلمه» إما لأن الآية نزلت بعد فوات الحج، أو لخوف من المشركين على أهل المدينة، أو خوفاً من تعدد السنن، أو كره مخالطة المشركين؛ إذ كان لهم عهد في ذلك الوقت، انتهى.

قلت: أو لأهل الشيء كما تقدم، أو لأن المشركين كانوا يطوفون حرة فكري مخالطتهم.

والسابع: اختلفوا هل كان واجباً على الأمم السابقة أم لا؟ ففي شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>: «هو من الشرائع القديمة، روي أن آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل: «إن الملائكة كانوا يطوفون فلكك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة»، وقال صاحب «التحفة»: «إن أول من حج آدم عليه السلام، وأنه حج أربعين سنة من الجنة ماشياً، وفعل ما من نبي إلا حجه»، وقال أبو إسحاق: «ثم بعث الله نبياً بعد إبراهيم إلا وقد فتح البيت، ودعى حصر من ألف في المناسك أن الصحيح أنه لم يجب إلا على هذه الأمة. انتهى.

وقال ابن حجر في شرح قول النووي في «المناسك»: «هو شعار الأنبياء: ظاهراً أن سائر الأنبياء حجوا، وفوق عروة بن الربير: يلقي أن آدم وروحاً خلقا من هود وصالح، لاشتغالهما بأمر قومهما، ثم بعث الله إبراهيم ففتح مناسكه، ثم لم يبعث الله نبياً بعده إلا حجه. معترض بأنه جاء في

(١) «التر المختار مع رد المختار» (٢: ٢٠٠).

(٢) (١: ٢٢٠).

أحدثت كثيرة أن هوداً ومسالماً حُجَّجاً، وشوون جماعة؛ إن جميع الأنبياء حُجَّجوا، ومضى عليه صاحب «البيان» وابن الأرفعة والزهري حيث قالوا: لم يبعث الله نبياً إلا حج البيت، انتهى.

وفي أروقة المحدثين: هو من الشرائع القديمة بمعنى بعض الأعمال المطلوبة، أما جميعها بالهيئة المخصوصة من خصوصيات هذه الأمة، وقيل: ما من نبي إلا حُجَّج، وذكر في «عاشته» قوله: «ما من نبي حتى هود وحاملاً» على التمام، وحتى عيسى عليه السلام فقد أخرج ابن عساكر عن أنس: «كنت أطوف مع رسول الله ﷺ إذ رأيته صافح عبثاً ولا سرا، فقلت: يا رسول الله! رأيته صافح عبثاً ولا سرا، فقال: «ذاك أخي عيسى ابن مريم انظره حتى تروى من صوافه فسلمت عليه»، انتهى.

وقال القاري<sup>(١)</sup>: تخلف، في أن الحج كان واجباً على الأمم قبلنا ثم رجوه، واختص به الكمالات، الأظهر الثاني، واختار ابن حجر الأول مستنداً بقوله: «ما من نبي إلا وحججه فهو من الشرائع القديمة، وجاء: «إن آدم عليه السلام حج أربعين سنة من الهند ماشياً وهذا كما ترى لا دلالة فيه على إثباته ولا على نفيه، وإنما يدل على أنه مشروح فيما بين الأنبياء، ولا يلزم من كونه مشروحاً أن يكون واجباً مع أن الكلام إنما هو في الأمم قبلنا.

ولا سدد أن يكون واجباً على الأنبياء دون أممهم، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما بلغ عسفان في حجة الوداع، قال: «لقد مر به هود وصالح على بكرين أحمرين حطهم الليف، ورأاهم العباد، وأردتهم استماراً، فليكون بحجون البيت المعقود» رواه أحمد<sup>(٢)</sup>، انتهى.

(١) «معرفة المصنف» (٢/٢٦٦).

(٢) «مسند أحمد» (١/٢٢٢).

الثامن: في حكم الحج، قال النووي في مناسكته: إن أصل العبادۃ الطاعة، والعبادات كلها لها معادٍ قطعاً، فالشرح لا يأمر بالعبادة، ثم معنى العبادات قد يفهمه المكلف، وقد لا يفهمه، فالحكمة في الصلاة الواضحة والخشوع وإظهار الانقياد إلى الله عز وجل، والحكمة في الصوم كسر النفس، وفي الزكاة مرساة المحتاج، وفي الحج: إيقاظ العبد أشعث أغبر من مسافة بعيدة إلى بيب نفسه لله تعالى وشوقه، كما يقال العبد أشعث أغبر من مسافة العبادات التي لا تنتهم معانيها انساني والرمي، فكلّف العبد بها ليت انقياده، من هذا النوع لا حظ للنفس فيه ولا أنس للعقل به، فلا يحمل عليه إلا مجرد امتثاله الأمر وكتمان الانقياد، فهذا إشارة مختصرة يعرف بها الحكمة في جميع العبادات، انتهى

ورأى شيخنا المدهلوي في حجة الله<sup>(١)</sup>: اعم أن حقيقة الحج اجتماع جماعة عظيمة من الصالحين في زمان يذكر حال المنعم عليهم من الأنساء والعبدين والشهداء والصالحين، ومكان فيه آيات بيّنات، قد قصده جماعات من أئمة الدين معظمين لشعائر الله، معضّرين، راحين، وراحين من الله الحيز، وتكفير الخطايا، وإن الهنم إذا اجتمعت بهذه الكيفية لا تختلف عنها سواها لرحمة والمعمرة، وقوله **يُنَاجِي**، أما زوى الشيطان يوماً هو فيه أصغر ولا أذخر ولا آخر ولا أعبط منه في يوم عرفة الحديث.

وأصل الحج سجد في كل أمة لا بد لهم من موضع يتركون به سائر أفعالهم من ظهور آيات الله فيه، ومن قرابين وحيث مأثورة عن أسلافهم، ويترجمونها. لأنها تُذَكِّرُ المقربين، وما كانوا فيه، وأحراراً يُنَجِّحُ إليه بيت الله، فيه آيات بيّنات، ساء إبراهيم صلوات الله عليه: انشهود له بالخبر عسى ألسنة الكفر الاسم بأمر الله ووحيه، بعد أن كانت الأرض قفرًا وعراً، إذ ليس غيره محجوج إلا

(١) حجة الله الثالثة (١/٧٥)

ومنه يذكر أن أو اخرج ما لا أصل له، ومن باب العظيمة التضامية المحمودة  
 ووضع لهم من الصالحين يُقصدون ويحلون فيه ويعمرونه بذكر الله، من ذلك  
 بحسب تعلم هذه الملائكة الشقيفة، ويعطف عليه دعوة السلا الأعلى الكلية  
 لأهل الحرم، فإذا حل به غلب أربابهم على نفسه، وقد شاهدت ذلك رأي  
 عين.

ومن باب ذكر الله تعالى وروية شعائر الله وعظمتها، فمنها إذا رأت  
 ذكر الله كما يذكر كملوهم الأثر، لا سيما عند يرم هبث معظميه وفيرد  
 وحدود تلك نفس تنبها عظيمة، وربما تشفى لإسناد إلى ربه أشد شوق،  
 فحتاج إلى شيء يقضي به شوقه فلا يجد ولا يحج، وكما أن الأدلة تحتاج  
 إلى غرضة بعد كل مدة لينتج الصالح من الأثر، والسناد من السموات  
 ويرتفع العبد، وتعالى دكامة، ويعاين أمانه فيمن بهم، فذلك الله  
 يحتاج إلى حج يسير لمرور من المصطفى، والظهور دخول السائر من دون الله  
 أو ج، ويرى بعضهم بعض يستبد كل واحد ما ليس عنه، إذ المصائب لما  
 مكتسب بالصالحين بالتراني، انتهى.

وقال أيضاً في موضع آخر: تنصائح المرجية في الحج أمود منها  
 أعظم باب الله، فإنه من شعائر الله، وعظيمة من عظم الله، ومبدأ تحفظ  
 دعوى المرجية فإنه لكل دولة أو منة اجتماعاً بتوارده الأممي والأداني ليعرف  
 بعضهم بعضاً، يستبدوا أحكام الملة، ويعظموا شعائرنا، والحج عربنة  
 المسلمين، يظهر شوكتهم، وحسناء حوزهم، وتنويه منهم، وهو قوله  
 تعالى ﴿وَلَا خُفَا أَنَّهُمْ قُلُوبُ قُلُوبٍ وَشَاهِدٌ﴾<sup>(١)</sup>

(١) (٢٦/٢٦)

(٢) سورة الشورى الآية ٢٦

ومنها: مراعاة ما نوارت الناس عن سيدنا إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، فليهما إماما لمة الحنيفة، وتعلموا به كتمتبا، وهو قوله: «وَأَنْتَ أَكْبَرُكُمْ بِرَأْسِهِمْ» فإن الموجد السخافة على ما استفاض عن إمامينا، كخصال النظره وإناسك الحج. وهو قوله **يُحْيِي**: «فقدوا على مشايركم، فإنكم على رت من يركت أياكم إبراهيم»

ومنها: الاصطلاح على حال تتحق بها توفيق لعامتهم وإخاصيتهم، كتزول من والعب بمرغذا، فإنه لو لم يصطلح على مثل هذا لفسد عليهم، ولو لم سجل عليه لم نجتمع كلمتهم عليه مع كثرتهم وانكسارهم.

ومنها: الأعمال التي تعلم بأن صاحبها، موخذ تبيع للحق، سيد بالملح الحنيفة، شاكر على ما أنعم على أوائل هذه الامة، كالسعي بين الصفا والمروة.

ومنها: أن أهل الحاهلية كانوا يحجون، وكان الحج أصل دينهم، وكانهم يخطوا أعمالا ما هي مأثورة<sup>(١)</sup> عن إبراهيم عليه السلام، وليس من اختلاف بينهم، ومنها إضمارك بأنه كنعطيه إياك وباطلة<sup>(٢)</sup>، وكانا لئلا لعماء لطاعية، وكقولهم في التلب: لا شريك لك إلا شريكا هو لك، ومن حق هذه الأعمال أن يبقى هتفا بذكره في ذلك، وإعمالا لتخلوها محورا وعمما كقول حمص: نحن مطان الله، فلا يخرج من حرم الله، رعبك منك من مزخرفاتها. ذكرها الشيخ، وذكر أيضا ما ورد في المطالب.

قلت: وإناسك الحج كثيرا منه على أربعة أمور: الأول: إضمار العبودية جبابه تعالى

والثاني: إظهار التعشق إلى حبيبته، فإنه تعالى وتقدس كما أنه معبود

(١) أي هو الحج.

(٢) إيت - بكر الهجزة - وباطلة - صمدت رعبوا الجا ربنا في تلكه فصحا.

ومسجده لعبيده، كذلك محبته ومنصوده لعشاقه، كما لا يخفى على من أذله الله تعالى جرعة من شراب حبه - رزقي الله تعالى شيئاً مه يلفظه - .

والثالث: به تنبه إلى الترحيل من دار الفناء إلى دار البقاء، ففي كل شيء من أعمال الحج وأحواله تلجج إلى ذلك

والرابع: جشاعهم على حثالة واحدة يستوي فيها الأمراء والعقراء، فإنه موحب للاتحاد والأخوة بينهم، فإنه در المنة الخفيفة البيضاء، أما الأول والرابع فظاهران في كل أمر من أمور الحج، وأما الثاني، والثالث فيحتاجان إلى مرفعة أحوال الأمراء والعشاق، فليس أمر من أمور الحج إلا وله شبه خاص بهما، لا يسع تفصيله الكتاب، ومؤلفه أحقر من أن يتكلم في الأسرار.

والناسخ: في فصل البيت وشراسته وتخصيصه، ومعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُوَ أَوَّلُ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ عن «معالم التنزيل»: اختلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ فقال بعضهم: هو أول بيت ظهر على وجه السماء عند خلق السماء والأرض، خافه الله تعالى قبل الأرض بألفي عام، وكانت روضة بيضاء على السماء، فلجئت الأرض من تحتها، هذا قول عبد الله بن عمر ومجاهد وقتادة والسدي، وهو المشهور. وقال بعضهم: هو أول بيت بُني في الأرض، روي عن علي بن الحسن: أن الله تعالى وضع تحت المشرق بيتاً، وهو البيت المعمور، وأمر الملائكة أن يطوفوا به، ثم أمر الملائكة الذين هم سُكَّانُ الأرض أن يمشوا بهتاً في الأرض على مثلك وقدره، فمشوا، وأسمه المضرج. وأمر من في الأرض أن يطوفوا به، كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور.

وروي أن الملائكة بنو قيل حتى آدم بالقي عام، فكانوا محبوسه، فلما

خدا آدم قامت الصلاة: بر حجلك، حججنا هذا انبئت لملكنا انك انكفي، انكفي.

وقد بسط الرازي في تفسيره ما يتعلق بالآلة الشريفة. **ط** إِنَّ لَّكَ نَبِيًّا وَصِيًّا  
يُؤْتِيكَ الْوَحْيَ مُبَارَكًا وَهَؤُلَاءِ الْفُقَرَاءُ (١) يَبْتَغُونَ مِنْكَ مَقَامَ رِزْقٍ وَأَنْ  
كَانَ مَا يَسْأَلُونَ (٢) وقال: إنه تعالى لما قال في الآية المستفيدة: **فَقَاتِلُوا آلَ  
فِرْعَوْنَ وَكُلَّ كَافٍ** (٣) وقد من أعظم دعاءه ملك إبراهيم فذكر في هذه  
الآلة فصلة است لفرع على إيجاب الحج

واختلف في أن البيت الأول في الوصف بالثناء، أو أول من كونه مباركا  
وعلى، وذهب إلى كل من قولين خدعة من المعصيين، ذكرهم الرازي، ثم  
قال: وقد ثبت أن المراك من هذه لأولية رزاه الفضيلة والسبق، فلندكر ههنا  
رجوه فضيلة البيت.

**فالأول:** انعت الأسم على أن يأتي البيت هو الخليل عليه السلام: وما في  
سبب المعصية سبحانه عليه السلام، ولا شك أن الخليل أعظم درجة منه، فمن  
هذا الوجه يجب أن يكون البيت أشرف من بيت المقدس، وقد أمر الله عز  
اسمه بال خليل بماله، فقال: **هَؤُلَاءِ نَوَاسِ الْفِرْعَوْنِ كَانُوا اقْبَىٰ أَوْ لَا شَأْنِهِ**  
**مَنْ نَبَتْ وَهَمَزَ تَبِيَّ الْفُلَانِ، وَالْقَتَبِيُّ وَرُحْمَةُ شُجْرَةٍ** (٤) **وَالْمَسْنُوعُ** (٥)  
التكليف جبرئيل عليه السلام، ولذا قيل: ليس في العالم بناء أشرف من  
الأكعبة، فالأمر هو لملك الخليل، والمهاسر جبرئيل، والياني الخليل،  
والنميد إسماعيل.

(١) سورة آل عمران: الآية ٩١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٩٥.

(٣) سورة الحج: الآية ٢٦.

وس انقضائي فيه نشاء إبراهيم. وهو الحجر الذي وضع إبراهيم قدمه  
عليه، فبعثته له كاتشين حتى عاص فيه قدم إبراهيم عليه السلام، وهذا مما لا  
يخطر عليه إلا الله سبحانه، ولا يعجزه إلا على الآباء، وأما رابع إبراهيم  
قدمه، فليس من الهلالة المذكورة مرة أخرى، بل يرميه زماني الشيء ذلك الحجر  
على وجه الاستمرار والدوام، بعد آيات عجيبة ومعجزات باهرة، يظهر في  
سبعته في هذا الحجر.

ومن الغضائر أيضا قلادة يتجمع فيه من حصى العدس، فإنه من آفات  
السنون، وقد سلع من يرمي الجعد في كل سنة عشرة ألف بستان، كل واحد  
سليم سبعين حصاة، ثم لا يرى هناك إلا ما تم اجتماع في سنة واحدة فكان غير  
قلادة رئيسها مع حصى ماء، لا ينهب رماح كثره، وقد جاء في الآثار أن  
من كانت حبه كثيرة، جعلت حجارة حبراء في السداد.

ومنه: ان الطيب، ترك السرور يرقى الكعبة عند غياب فهي الهدوء، يلي  
 شعور بها المار بها في يومه، فوجدوا

ومنها: أن هذه جميع الوحوش، لا تؤذي بعضهم بعضاً كالتخالب  
والغناء، ولا يفسد منه الكلاب والوحوش، ولعل حكمة صعبة، وأيضاً من  
يسكن مكة أمر من الشهب بالعودة، وهو بركة دعاء إبراهيم حيث قال: **قُلُوبٌ  
تُحِبُّ هَذِهِ الْأَرْضَ** <sup>١</sup>، وقد دعاني من صفة: **هَذِهِ** <sup>٢</sup> **أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ حَكِيمَةٌ عَظِيمَةٌ  
وَتُحِبُّهُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهَا** <sup>٣</sup>، وقد أمر الله: **فَلْيُقِمْوْا رِثْقَ هَذِهِ  
الْبَيْتِ** <sup>٤</sup> **وَمَا أَدَّتْ لِقَاعُهُمْ مِنْ خَوْبٍ وَاسْتَنْمِزْ مِنْ خَوْبٍ** <sup>٥</sup>، وأيضاً أن

1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 26

1.  $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

(۳)  $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$



ظالماً هدم الكعبة وخرب مكة بالكعبة، وأما بيت المقدس فقد هدمه بخت نصر بالكعبة.

ومن الفضائل أيضاً: أن صاحب العيل وهو امرأة الأسرم لما فاء الجيوش لتخريب الكعبة وعجزت فريش عن مقاومتها، أرسل الله عليهم طير الأبايل تحمل أحجاراً نرميهم، وكانت في غابة الصفر، فهذه آية باهرة دالة على شرف الكعبة، فإن قيل: لم لا يجوز أن يكون كل ذلك لطلب موضوع هناك بحيث لا يعرفه أحد، فإن الأمر في تركيب الطلسمات مشهور، ويقال: لكان طلسماً معالفاً لآثار الطلسمات، فإنه لم يحصل شيء سوى الكعبة مثل هذا البقاء الطويل في هذه المدة العظيمة، ومثل هذا يكون من المعجزات، فلا يتمكن منها سوى الأنبياء.

ومن الفضائل: أنه عز اسمه وضعها بؤاب غير ذي زرع، والحكمة فيه بروجوه: الأول: قطع بذلك رجاء أهل حرمة ممن سواه فلا يتكلموا إلا عليه.

الثاني: لا يسكنها أحد من الجبابرة والأكسرة، فإنهم يريدون طيبات الدنيا، فالمقصود تنزيه هذا الموضع عن لوث أهل الدنيا.

والثالث: لئلا يقصدها أحد لتلذذة، بل يكون ذلك لمحض العبادة.

والرابع: أظهر تعالى بذلك شرف الفجر حيث وضع أشرف النبوت في أقل الموضع نصيباً من الدنيا.

والخامس: كأنه قال: لما لم أجعل الكعبة إلا في موضع خالي عن جميع نعم الدنيا، فكذلك لا أجعل كعبة المعرفة إلا في كل قلب خالي عن محبة الدنيا، وهذا ما يتعلق بفضائل الكعبة.

وظهر منها أنها أول بيت وضع للناس في أنواع الفضائل والمناقب، ويظهر قول يهود: إن بيت المقدس أفضل وأشرف من الكعبة، وقال تعالى:

﴿لَقَدْ بَرَأَ الْبَشَرَةَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ولا شك أن المراد منه مكة، فقيل: إن السماء والنجم حرفان متضادان الصريح، بقام كل واحد منهما مقام الآخر، يقال: صبرة دارم، وصبرة لأرب، ويقال: دارم ودائب، ودارم ورايب.

وفي اشتقاق مكة وجياد: الأول: أنه من ثبوت الذي هو عبدة عن دفع النمر بعضاً، وثلاً قال سعيد بن جبور: سُميت بذلك؛ لأنهم يزدحمون في الطواف، والثاني: سُميت بها، لأنك أنتق الحابرة لا يربدها حبر بسره إلا اندقت عقده.

وفي اشتقاق مكة وجوه: الأول: أنها من تمتك اللسوت أي ترويتها، والثاني: لأجل أنها اتس من كل جانب، يقال: امتك تفصيل إذا امتنص ما في ضرع أمه، والثالث: سميت ثلثة مائها، كان أرضها أدنكت مائها، والرابع: أنها في وسط الأرض، ولعمري والعياه كلها نبع من تحت مكة، فالأرض كلها تمت من مائها، منهم من فرق بين مكة ومكة، فقال بعضهم: مكة اسم للمسجد، ومكة اسم للبلد، والآخرين مكة اسم للمسجد، ومكة اسم للبلد إلى آخر ما بسط الرازي من تفسير الآية.

وقد رصفه عن اسمه بنفسه قوله: ﴿مُكَارَّمًا﴾، قبالها من الركبات التي لا تقضي عذابها، ولا شك أن من دخله نفراً إلى مكة كان آمناً من النار، وقد قال النبي ﷺ: من مات في أحد الحرمين بُعث يوم القيامة آمناً، وقد سجد عمر رضي الله عنه، لما سمى نفسه، فمرجع إلى قوله: أول بيت وضع، فإنه الحسن، لأنه أغنى من العجايز، فكم من خير سار إليه لهدمه فمضاه الله عز وجل، وهو قول ابن عباس وابن الزبير وربي مرفوعاً، ونسبته الحجاج لم يكن لفظة البيت، أو لأنه لم يملك قط، قاله ابن عيسى، أو لأنه أغنى من الفرق، قاله مجاهد، أو لأنه بيت كريم، من قرأه: غناى نظير والتحليل، انتهى.

والعاشرة: في تكثير الحج للخطايا، والمسألة شهيرة، والبحث فيها طويل

لا يسميه هذا «الأحزاد» وأجواد شيعي ورائدني أثبت في ذلك فيما حكاه عن شيخه وطلب وفاته الحافظ الحجة مولانا وشيد أحمد المصنوعي - قدس سره - فيما فرده على الجزء الثاني من لترغذي الموسوم «ماتكونب اندري»<sup>(١)</sup> في «اب ما جاء في مثل انصولات المحسن»<sup>(٢)</sup> فأرجع إليه لو شئت التصيل.

والجملة أن الروايات في تكثير الغنوب وتعميم المعاصي ما لا يحصى كثرة. كأحاديث الوضوء وحروج لخطايا من غسل الأعضاء، وأحاديث المشي إلى المساجد، وأحاديث الصلاة التي لا يحدث فيها نفسه، وأحاديث الركعتين بعد الوضوء، وأحاديث التأميس إذا وافق قوله قول الصلاة، وأحاديث التجميد إذا وافق قوله قول الإمام، وأحاديث إجابة الأذان، وبسطة الصحن، وأحاديث الخشوع والأمراض والبلايا، والحج والعمرة، والفتن وغير ذلك.

ومع ذلك حكى جمع من المحققين كفاضي عباسي وابن عبد البر وابن حجر المكي وغيرهم الإجماع على أن الكتاب لا يُكْفَرُ إلا بالنوبة، ومن ذهب إلى أن الروايات بأمرها مؤولة بأهوائهم، ومن ذهب إلى أن بعض الأعمال يمتنع مكبر أيضاً لا سيما الحج كثرة ما يورد فيه من الروايات.

وفي «الدر المختار»<sup>(٣)</sup> حل الحج يكفر الكتاب قيل: نعم كحريمي أسلم، وقيل غير المتعلقة بالدمي كلبي أسلم، وقال عباسي: أجمع أهل السنة أن الكتاب لا يكفرها إلا النوبة، ولا قائل بسقوط التأني، وأو حقاً قد كعب صلاة وزكاة، نعم يتم المظالم وتأخر الصلاة وسرها يستند، وهذا معنى التكفير على القول به، وحديث ابن ماجة: «أنه لا يَكْفُرُ استجيب له حتى في قلداء والمظالم»<sup>(٤)</sup> صعب انتهى.

(١) (١/٢٣٨).

(٢) «الدر المختار» مع رد المحتار (٢/٦٨٤ - ٦٨٦).

ويؤيد العليم ما مبني في مجاميع الحج من حديث طلحة بن عبيد الله مرفوعاً عن ثعلبة بن جابر أنه عزّ وجلّ عن السور العظيم، وما في مسلم وأبي داود وابن ماجه عن عائشة مرفوعاً: إنما من يوم أكثر أن يفتي الله فيه جيباً من النار من يوم عرفه، الحديث، وما في ابن عساف وابن حبان والميزان وأبي يعنى والسهني عن جابر رفعه: إنما من يوم أفضل عند الله من يوم عرفه الحديث، ورفع: أقسم من يوم أكثر عندنا من النار من يوم عرفه، زاد البيهقي: فنقول البلاغة: إن دلالة يوم عرفه مرفوع، فيقول الله عز وجل: فله نصيب منه.

قال الرومي<sup>(١)</sup>، وهو السهني: قال الترمذي في حديث: «من حج لم يرفق»، رجع كيوم ولدته أمه، وهو مخصوص بالسعادي المتهمة، فله حقوقه تعالى خاصة دون العبد، ولا يستحق الحقوق أنفسهم، فمن كان عليه صلاة أو صيام أو زكاة من حقوق الله تعالى لا يستحقه عنه، لأنها حقوق لا ذوات، وإنما المذهب بتحريم بعض التأخير فقط بالحج لا في غيرها.

قال ابن تيمية: من اعتقد أن الحج فقط ما وجب عليه من الحقوق بكتاب ولا قبل، ولا يخط حتى الأذى بحج إجماعاً، سهل وحديث عاصي من عهد من عهد من بعده صديقه، كذا فإنه حذافه، نكر زور أبو داود من الرود الذي زوره ابن ماجه ولم يضعه، وقد أخرجه الشيخ، نفسه في أم حنابلة وصححه، وأثبت الحافظ أنه حسن بعدة طرق، وقد أخرج من صحيح عن أنس: «وقت النبي ﷺ فقال: معاشر الناس! إني أرى أبا جبريل فاقراي من رب السلام، وقال: إن الله قد غفر لأهل عرفات وأهل المسعر، ومن غفر عنهم البهائم، فقال عبد - رضي الله عنه - هذا لنا خاصة؟ فقال: هذا لكم إلى يوم القيامة، فقال: عسره رضي الله عنه - كثر خير الله وطابه».

(١) انظر مروج الرومي (٢١-٢٢).

وقال الظهري: إنه محمول بالنسبة إلى المطالم على من مات وعجز عن وفاتها؛ ورواه البيهقي نحوه رواية ابن ماجه ثم قال: وله شواهد، فإن صح شواهد فيه الحجة، وإن لم يصح فقد قال تعالى: **وَيُؤْتِكُمْ كَمَا دُفِنَ ذَلِكَ إِلَيْكُمْ** <sup>(١)</sup>، وظلم بعضهم بعضاً دون التشرك، انتهى ما في «المحلى».

قلت: ونحديث عباس بن مرداس شاهد من حديث ابن عمر أخرجه سيوطي في «الثلاثي» بطريق. وذكر له شواهد، وقال: تعقب الحافظ ابن حجر على ابن الجوزي في هذه الأحاديث في «القول المدة» <sup>(٢)</sup>، وألف في الرد عليه مؤثقاً سماه «قوة الحجاج في عموم المغفرة للحجاج»، وذكر أبو المداء في «البيدية والنهضة» طرق حديث عباس هذه، وبسط ابن عابدين الكلام في شرحه <sup>(٣)</sup>، وحكى الأقوال المختلفة في ذلك، وقال الأبي في «الإكمال»: قال ابن العربي: هذه الطاعة لا تكفر الكبائر، وإنما يكفرها السوازة أو التوبة، والصلاة لا تكفرها، فكيف تكفر العمرة أو الحج؟ ولكن هذه الطاعات ربعا أثرت في ثقلها، فعمله على التوبة، وأشار ابن يزيمة أن هذه الطاعات تُكفر الكبائر، قال: ويدل على ذلك حديث مباهاة الملائكة عنهم السلام بالحاج، لأن الملائكة مطهرون مطلقاً، ولا يباهي المطهر مطلقاً إلا بمطهر مطلقاً، وبعضه قوله تعالى: **«وَمَنْ ذَخَّرْ كَنْزًا بَيْنًا»**، هذا ظاهر اللفظ لا يحذف الله سبحانه الخلق إلا بظاهر من الأمر، فلا يعقل ظاهر بانهن؛ انتهى.

ومال الشيخ محمد حسن المكي في «غية الماسك» إلى التمسك ما عدا الحقوقي؛ ورجع ابن حجر في شرح مناسك التنوي؛ التخصيص بالصعائر؛

(١) سورة الصافات الآية ١٨.

(٢) انظر: «قول المدة» (ص ٤٤ - ٤٥).

(٣) رد المحتار (٢/٦٨٥).

## (١) باب الفصل للإهلال

وكذا ابن العربي في «الغرر المندرجة»<sup>(١)</sup>، كما سبأني في حديث الجمع الحبري، وقال نقاري في «شرح التتباب»<sup>(٢)</sup> الحج يوم ما كان قلت من الصلوات قطعاً إذ كان من حقوق الله، وقال العلماء لا يكفر شيئاً من المظالم عن نظري على ذلك.

واختلف في المكائيل المنعقدة بحقه تعالى، والسعد أن الكائيل نحو المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره السيوطي ومير من الأسماء، ومنه الطبري على أن الحج يعاد المظالم والكائيل. ووقع منازعه غريبة في هذه المسألة بين أهلنا من النجاة إذ مال إلى قول الخليلي، ومن الشيخ ابن حجر المالكي من الشافعية وقد مال إلى قول السيوطي انتهى.

## (١) الفصل للإهلال

قال الرابعية: «الإهلال ريع الصوت عند رؤية الهلال، ثم استعمل لكل صوت، وبه شبه إهلال الصبي، وفيه الإهلال والتهليل أن يقول: لا اله إلا الله، ومن هذه الجملة ركبت هذه اللفظة كانوا هم: التسمين والسحرة والحرث»<sup>(٣)</sup> والحرث لغة الإهلال بالجمع، انتهى.

وقال البخاري في «صحيحه» أقول تكلم به، واستهللنا وأعلمنا الهلال كله من الجمهور، واستهلل المطر خرج من شعاب، «وَمَا أَهْلُ لَيْقَى أَتَوْا بِرَبٍّ»<sup>(٤)</sup> يعرف من استهلال الصبي، انتهى.

قلت: يستعمل كثيراً في الروايات بمعنى الإحرام، وهو المراد هنا، لأن الإحرام سبب التلبية، وقال المحقق<sup>(٥)</sup> أصله ريع الصوت، لأنهم كانوا

(١) غرر المندرجة (١: ٢٢٠).

(٢) ١: ١٢٨ في الأسماء، والصوت - التحريف.

(٣) صحيح البخاري (٣: ٢٠١).

يرجعون أصواتهم بالنسبة عند الإحرام، ثم أطلق على نفس الإحرام اسماء، انتهى

قال الأبي في الإكراه<sup>(١)</sup> في النسخ ثلاث اختصاصات للإحرام، وتُدحون مكة، والتوقف بعرفة، وأُتفق ثالث على جميعها الاستصحاب، وهي عندما سئل مؤلفه، وكذا، عذبت وعند الذافعي ما للإحرام لأمره بفتح هاء، انتهى.

قلت: ومباني ذلك الثلاثة في أثر عمرو - رضي الله عنه - في آخر الباب. وهذا الغسل الذي يؤبى به المصنف سئل مؤلفه عند ما سئل وأُستحانه، لا يخصص فيه تركه إلا لأمر، وهو أكد اختصاصات الحج، وقال ابن حبيب صناديد أنه أكد من غسل الجمعة، وأوجه محل الضمير والحجر، وطاء، في أحد قوله متى يريد الإحرام طاهر أم لا، قاله المؤلف<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن العربي في العارضة<sup>(٣)</sup> قدسها فحظ الإحرام عريضة، وأمره به لغيره فصحيح، فكان ذلك من أفعال الحج التي لا يسع سبها الحيض، وسار عذتي مستنداً لغيره الحنبلي أن ساء، وهو لا يرفع حدثاً، وما يظن من استعليل في غيره لمحت لا يتصور في غسل النساء للإحرام، إنه، هو امرأة محضه الذي يظهر به من تحريمه أنه لإزالة نية الذي مكور على إيمان. متى يأتي نيل الحاج مفرداً عند كان قبله. فتعلل الحاج كحقوق ثم الصائم، انتهى

وقال ابن عرفة<sup>(٤)</sup> من آراء الإحرام استحباب أنه أن يغتسل منه في قول

(١) (٣/٣٢٢).

(٢) شرح المؤلف (٢/١٦٢).

(٣) عارضة اليهودي (١/١٤٦).

(٤) الرمي (١/١٥٥).

أكثر أهل العلم، منهم: مالك والثوري والشافعي وأصحاب الترمذي لما روى خارجة بن زيد عن أبيه أنه رأى النبي ﷺ يحرم لإملائه والغسل، روى الترمذي وقال حسن صحيح ولعل أنه يروي أمر أسماء بنت عميس وهي نفسها أن تغسل عند الإحرام، وأمر عائشة أن تغسل عند الإحلال مانح وهي حائض، ولأن هذه العادة يجمع لها الناس، فمنها الاعتسال كالجمعة، وليس ذلك واجبا في قول عامة أهل العلم.

فإن لم يمتدح أجمع أهل العلم على أن الإحرام جائز بغسل اعتسال، وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله قيل له عن بعض أهل المدينة: من ترك الغسل عند الإحرام فعليه دية، فلو أنه لا شيء، وهي نفاء: اعتسلي فكيف الظاهر، فأعجب لتعجب من هذا القول، وكان ابن عمر - رضي الله عنه - يغتسل ثيابه ويترصها أحبا، انتهى.

وفي الترمذي المخرج (١) من لم يرد غسل ولو حائضا فصاء أو نعيم إتمام النساء أو شعر برهن، انتهى. وكذلك في مخرج الإقناع، وفي المخرج الكبير (٢) للدردي: السنة لمزيد الإحرام ولو صبيا أو حائضا أو نساء عمن غسل بالإحرام. غلوا اغتسل غدوة وأحرم وقت الظهير ثم بحرو، ولا يغسل الفضل بشد رحاله وبصلاح جوارحه، ولا دم في تركه عمد، وقد أساء في تركه مكروها، ثم ذكر ما هو الاستثناء من قوله: يغسل بغلوه. وباب غسل بالمسح حريم الإحرام من ذي الحليفة، انتهى.

قلت: إلا أن الاستثناء لا يظهر من المدونة، بل غلطه إن من اغتسل بالمسح لم يغسل من فور، أرى عمده محزوناً عنه، وفي مخرج المناسك (٣)

(١) (٢) (٣)

(٢) (٣) (٤)



٦٩٣/١ - حدثني زهير بن علي مائة عن عبد الرحمن بن

القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عيسى .....

أما زكريا: يغسل يده ويحده أو يتوضأ، والغسل فصل، لأنه من مؤخره.  
وأما قوله: يقوم مقامه في إمامة السنة السجدة، فإنه يشهد بأن  
أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقاً، انتهى

وذكر ابن عابد<sup>(١)</sup> الاختلاف فيما بينه وبين أبي أن التيمم يجزئ أم لا،  
ومنه الاختلاف في أن غسل الإحرام للظبية، ويقوم مقامه أو لتنظف يديه،  
قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup> إنه لم يجد ماء فلم يمسح به التيمم، وقال القاضي: يتيمم؛  
لأنه غسل يديه، فأتى به التيمم، وإن كان على مسوح فإنه يستحب التيمم  
عند عدمه كغسل الجمعة، والفوق بين الغسل الواجب والمستحب أو الواجب  
براد لإباحة التيمم، والتيمم عوم مقامه في ذلك، والله - والله - يراد بالتنظيف  
ويطبخ الزائفة، والتيمم لا يحصل منه على براد فعنه وتعيه<sup>(٣)</sup>، وللهاء اتوفى في  
أظهاره السخري، فلم يشرع تجمع التيمم، ولا تكرار المسح به، انتهى.

٦٩٣/١ - (ماثل بن أبي) عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه (القاسم بن

محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - (عن أسماء بنت عيسى) عن  
الغبي لثمة بن صخر، قال: قال ابن عبد البر: هكذا قال يحيى وابن وهب ومن  
أما القاسم ومنه من معبد وغيرهم، وكان القاضي وابن بكير وابن سعد  
ويحيى بن يحيى الثياثيري، عن أمه: أن أسماء - وعلى كل حال فهو مرضي -  
لأن القاسم لم يبق أسماء

وتجد وصلته مسلم وأبو داود وابن ماجه من طريق عبد الله بن عمر عن  
عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: نسيت أسماء... الحديث.

(١) مرد المحتار: ١٥٢٨/٢١

(٢) السعي: ١٤١/٢٦

أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِأَسْمَاءَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ  
لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

ورواه النسائي وابن عازقة من طريق يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن  
أبيه أبي بكر الصديق، ورواه ابن عبد البر<sup>(١)</sup> من طريق إسحاق بن محمد عن  
عبيد الله<sup>(٢)</sup> بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: ولهذا الاختلاف في إسناده هذا  
الحديث أربعة مائة، فكثيراً ما يصح ذلك، كذا في «التنوير».

قال ابن عساق<sup>(٣)</sup>: لكن اختلاف لا يفتح في صحة الحديث ولا في  
وصفه؛ لأنه يحمل على أن لعبد الله فيه إسنادهن عبد الرحمن بن القاسم عن  
أبيه عن عائشة، ونافع عن ابن عمر، وأما رواية يحيى عن القاسم عن أبي بن  
أبي بكر لعمرة بن محمد ثم يسع أباه.

أَنَّهَا وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ الصديق أبو القاسم من أصغر الصدايق،  
كان من أشاكر فريش. ولأه علي بن أبي طالب مصر، وكان ربه، فنفه  
أصحاب معاوية سبعة ثمان وثلاثين وأحرقوه، كذا في رجال جامع  
الأمول و«الاتصال» زاد: وأحرقوه في جيفة عمارة (بالبيداء) فتح الموحدة  
والحد تقدم في التميم، وفي رواية أبي داود: وضعت أسماء بالشجرة وحكى  
الشيخ في «البيضاء»<sup>(٤)</sup> عن الثوري: وفي رواية: بل في الحليفة هذه المواضع  
الثلاثة المتقاربة، فالشجرة بذي الحليفة، والبيضاء في بطرف ذي الحليفة،  
التي - وميلاني ما فاته الناحي.

(فذكر ذلك أبو بكر الصديق (الرسول الله ﷺ) يعني كيف نصبح؟ قال

(١) انظر: «الاستدكار» (١/١٠٤).

(٢) روى الثوري الترمذي (٢/٢٠١) عبد الله بن عمر وهو لم يصره.

(٣) انظر: (١/١٢٢).

(٤) انظر: «البيضاء» (١/٢٢٢).

فَقَالَ: دَمَرَهَا فَتَغْتَسِلُ، ثُمَّ يُثْبِلُ<sup>(١)</sup>.

وصفه مسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ١٦ - باب إصرام النساء واحجاب اغتسالها للإحرام، حديث ١٠٩

٢/٦٩٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَسْمَاءَ بِنْتَ عَمْرِو بْنِ ...

الْبَاجِي<sup>(٢)</sup>: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَ أَنَّ التَّغَاسُلَ الَّذِي يَمْتَنِعُ صَحَّةَ انْتِصَالٍ وَانْتِصَامٍ يَمْتَنِعُ صَحَّةَ الْحَجِّ؟ فَبَيَّنَ ﷺ أَنَّهُ لَا يَنْفَاخِي الْحَجَّ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ اغْتِسَالِهَا فَلَا إِحْرَامَ إِنْ عَلِمَ أَنَّ إِحْرَامَهَا بِاتِّعَاجٍ يَصِحُّ. فَعَدَفَ أَنَّ التَّغَاسُلَ يَمْتَنِعُ الْإِغْتِسَالَ الَّذِي يَوْجِبُ حُكْمَ الطَّهَرِ (فَقَالَ) ﷺ: (مَرَّهَا فَتَغْتَسِلُ) فِيهِ غَسْلُ النِّسَاءِ لِلْإِحْرَامِ، وَإِلَّا لَمْ تَطْهَرِ، وَفِي حُكْمِهَا الْحَائِضُ، فَهُوَ لِلنَّظَافَةِ لَا لِلطَّهَارَةِ، قَالَ الْقَارِي: وَلِذَا لَا يَتَوَرَّعُ النِّسَاءُ وَسَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الْآخِي: أَنَّ الْعِلَّةَ عِنْدَ الْخَطَّابِيِّ الشَّبَهَ بِالطَّاهِرَاتِ.

(ثم لتهلل) بضم أوله من الإهلال بقى الإدغام، وفي التسخ المصروفة بالإدغام، والمعنى واحد، أي سحرم وتلبى، ففيه صفة إحرام النساء، وفي حكمها الحائض، وأولى منهما الجنب، لأنهما شاركناه في اسم الحدث، وزادنا عليه بسيلان الدم، ولذا صح صرمه دونهما، فانه الزرقاني<sup>(٣)</sup>. وقال أيضاً: اختلف الأصوليون إذا أمر الشارع شخصاً أن يأمر غيره بفعل أن يكون أمراً لذلك الغير أم لا؟ واختاره ابن الحاجب وغيره، انتهى.

٢/٦٩٤ - (مالك، عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب) مرسل (أن أسماء بنت عميس) زوجة الصديق الأكبر - رضي الله عنه - وهذا أوفقه يحيى بن سعيد، ورفعه الزهري، كما رواه ابن وهب عن أفلح بن زياد

(١) المنصوح (١٩٣/٢).

(٢) (٢٢٢/٢).

وُلِدَتْ مُحَمَّدٌ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِذِي الْحَنِيْفَةِ، فَأَمَرَهَا أَبُو بَكْرٍ أَنْ تَغْتَسِلَ، ثُمَّ تَهْلُ.

وعمر بن الخطاب، أنهم أخبروه عن ابن عباس عن معيط بن النسيب، أن رسول الله ﷺ أمر أسماء بنت عميس، العذراء، التي أمرها على لسان أبي بكر (ولدت لمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة).

قال شاذلي<sup>(١)</sup>، وفي الحديث المتقدم بالبناء، لبنا بمختلفين، لأن البناء متصلة بذِي الحليفة، ويحتمل أن يكون منزل أسماء مع أبي بكر ومبينهم بها، فنسب الراوي ذلك إلى الحليفة، لأنها كانت المغمورة بالنزول فيها، ونزل أنا بكر - رضي الله عنه - قصد النزول في حاجة منها للأفراد من الناس لا سيما لحاجة أمه إلى تولادة، انتهى.

وقال شاذلي، يحتمل أنها نزلت بالبناء، لتبعد عن الناس، ونزل ﷺ بذي الحليفة حقيقة، فسمى منزل الناس كنهم باسم منزل إمامهم.

(فأمرها أبو بكر) لأمره ﷺ أن يأمرها (أن تغسل ثم تهل) قال الخطابي<sup>(٢)</sup>، فيه استحباب النساء من أهل التخصير بأهل الفضل والكمال، والافتداء بأفعالهم طمعا في ذلك مراتبهم، ورجاء لعثاركتهم.

قال ولي الدين، هذا يدل على أن الله عنه في اغتاتيا الشبه بأهل الكمال وهي الصالحات، وانظاره إنما هو لشعوب المحسن الذي سرق العمل لأجله، وهو المنظف وفتح الرائحة الكريمة تدفع أذائها عن الناس، ولذلك علق الرازي، ولا يرد عليه التمسك عند المعجز، لأن التنظيف هو أصل مشروعية لإحرامه، فلا ينافيه قيام الترويب مقامه، لأنه يقوم مقام الغسل المباح، فأرلى المستوفى، وبعد، استمرار الحكم قد لا توجد، عطف في بعض المحال<sup>(٣)</sup>، انتهى.

(١) الشاذلي (١٩٢/١)

(٢) البحر المحال (١٠/٢١٠)

(٣) البحر المحال (١٠/٢١٠)

٣/٦٩٤ - وحققني عن مالك، عن نافع، أن غنم الله تن  
غير أن يغسل لإخراجه قتل أن يحرم، وللدخول مكة، .....

قلت: وهذا عبد الله قال بالنسبة عند المحرم، وأما الذي لم يقل به فلا  
إيراد عليه.

٣/٦٩٥ - (مالك، عن نافع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان  
يفتسل لإخراجه قبل أن يحرم) - وتقدم أنه سنة مؤكدة إجماعاً حتى قيل: بوجوبه  
(ودخوله مكة) بإضافة الدخول إلى الضمير الرجوع إلى ابن عمر، وفي أكثر  
النسخ المصرية: لدخول مكة، وفي رواية أبيوب عن نافع: حتى إذا جاء دا  
طوى بات به حتى يصبح، فإذا صلى التداة اغتسل، ويحدث أن رسول الله ﷺ  
عمل ذلك، رواه البخاري.

قال الباجي<sup>(١)</sup>: أضاف الغسل إلى دخول مكة، وإن كان مقصوده  
الطواف، لأنه يفعل عند دخول مكة ليتصل الدخول بالطواف، والغسل في  
الحقيقة للطواف دون الدخول، ولذلك لا تغسل الحائض ولا النساء لدخول  
مكة لتعذر الطواف عليهما، انتهى.

وفي الشرح الكبير<sup>(٢)</sup> للرددي: وتنب الغسل لدخول غير حائض ونساء  
مكة، طوى، لأن الغسل في الحقيقة للطواف، فلا يؤمر به إلا من يصرح منه  
الطواف، وقوله: «طوى» حقه أن يقول: «وطوى» لأنه مندوب ثمة، انتهى،  
وهذا عند المالكية.

وأما عند الحنفية ففي «شرح المناسك» للقراري: وهذا الغسل مستحب  
للعطارة أو النظافة على قصد الدخول حتى للحائض والنساء، انتهى. وفي  
«الدر المختار»<sup>(٣)</sup>: ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب للحائض ونساء،

(١) «العتق» (٦٩٢/٢).

(٢) (٣٨/٢).

(٣) (٥٢٨/٢).

وَأَرْوَفُهُ عِنْتَ عَرَفَةَ

أَيْ، وَهَكَذَا عِدَ السَّادِعَةُ قَدْ قَالَ النَّبِيُّ فِي «سَامِكَةٍ»: إِذَا بَلَغَ مَكَّةَ اغْتَسَلَ بِدِي سَوِي بَيْتِ عَمِي دَعْوَلِ مَكَّةَ إِنْ لَمْ يَكُنْ طَوِيفُهُ عَلَى ذِي طَوِيٍّ، وَإِلَّا اغْتَسَلَ فِي غَيْرِهِ، وَهَذَا الْغَسْلُ مُسْتَحَبٌّ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى الْخَائِضِ وَالْمُسْنَاءِ وَالْعَمَى، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «مَنْحَرَجِهِ»: قَوْلُهُ: حَتَّى الْحَدَثِ، أَيْ وَلِلْحَلَالِ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اغْتَسَلَ لِإِحْوَانِهِمَا نَامٍ أَصْبَحَ وَهُوَ حَذَالٍ، وَهَكَذَا عِدَ الْمُجَابِلَةُ.

قَالَ السُّوْفِيُّ<sup>(١)</sup>: يَسْتَحِبُّ الْإِغْتِسَالُ لِدُخُولِ مَكَّةَ، لِأَنَّ ابْنَ عَسَمٍ - وَغَيْرَ إِدْعٍ - قَالَ يَغْسِلُ - ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا، وَيَذْكُرُ ابْنَ أَبِي يَحْيَى قَالَ يَغْسِلُهُ، وَتَقُولُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ مَكَّةَ مَجْمَعُ أَهْلِ النَّسْلِ، يَوْمَاضَا اسْتَحَبَّ لَهُ الْإِغْتِسَالُ، فَالْمُخَارِجُ إِلَى الْحَدِيثِ، وَالْمَرْءُ تَاكْرُجِي، وَإِنْ كَانَتْ حَائِضًا أَوْ مُسْنَاءً، تَوَلَّاهُ يَوْمَاضَا لِعَائِشَةَ إِذْ حَائِضَتِ، «أَعْبَى مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ سِوَ أَنْ لَا يَطْوِي بِالنِّبْتِ»، لِأَنَّ الْغَسْلَ يَرَادُ لِلتَّطْيِيفِ، وَهَذَا يَحْصُلُ مَعَ الْحَيْضِ، فَاصْطَحَبَ يَوْمَ ذَلِكَ، وَهَذَا حَدِيثٌ شَاافِعِيٌّ، يَنْبَغِي

فِيهِ الْغَسْلُ عِدَ الْأَتَمَّةِ الثَّلَاثَةِ لِلدُّخُولِ كَدَ، هُوَ قَدْ هَرَأَتْ الْبَابَ، وَمَا وَرَدَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَمْ يَنْتَهِ إِلَى الْغَسْلِ الْآخَرِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرَنَّ الدُّخُولَ وَالْغَسْلَ فِي رِوَايَةٍ فَصْلًا، فَجُنِجَ فِي مَعْنَى الْأَمْرَانِ الدُّخُولِ، وَالْخَوَافِ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْعَمِيُّ: إِذَا تَعَسَّرَ لِدُخُولِ مَكَّةَ لَيْسَ لَكُمْ مَعْرُومًا، وَإِنَّمَا هُوَ لِحَرَمَةِ مَكَّةَ حَتَّى يَسْتَحَبَّ لِمَنْ كَانَ حَلَالًا يَغْسِلُ، وَقَدْ اغْتَسَلَ لَهَا عَلَيْهِ السَّلَامُ الْفَتْحَ يَوْمَ كَانَ حَلَالًا، أَفَادَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمَنْ»، أَيْ،

(وَلَوْ لَوْفُهُ) عَرَفَةَ عَنِ عَرَفَةَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(٢)</sup>: يَقْتَضِي أَنْ حَلِيقَةَ الْعَمَى تُلَوَّفُوه، وَأَنَّكَ تَعْمَلُ الْخَائِضِ وَالْمُسْنَاءِ تُلَوَّفُوه، عَرَفَةُ وَإِنَّمَا يَسْتَحِبُّ تَغْدِيهِ

(١) نَعْبِي (١/٢٠٩)

(٢) تَهْطِفُ (١/٢١٢)

## (٢) باب غسل المحرم

فيلبس الصلاة لمعينين أحدهما، معان التوقيت بالصلاة، والثاني، أن الصلاة مساوية لها الاعتناء، فيجمع في غسله الأمرين فصلاة التوقيت، انتهى  
والذي نخرج بكبيراً، وذلك للوقوف معرفة إلى الحائض وغسله، ووضعه بعد التروال، انتهى.

وقال المروزي في مناسكته: السنة أن يسكتوا سمره حتى يزول شمس، ويمسكوا بها للوقوف، ذلك من حجر في الشرحه التي تدعى، ومن عمر تبسم، ذلك نصف في شرح المنهاج، الأصح كونه بعد التروال، ويحصل أصل السنة بالغسل من الفجر قبلاً على غسل الجمعة، انتهى.

وقال الصارفي في فتح المصاب: إذا زلّ سعادت بعثت فيها إلى أن تروا الشمس، فإذا زالت، اغسل لوقوف، مائة على الصديق، لا يرميه، وهو سنة مؤكدة، أو تروالاً، وهو ركعتان، والغسل أفضل، ولا يؤتى أن يغسل قبل التروال ليكون أول وقوفه على وجه الكعبة، انتهى.

قال الموفق<sup>(١)</sup> لا يشترط الوقوف، وإنما، ولا اعلم في ذلك خلاف، ويصح أن يكون محمداً، قال أحمد، يصح أن يشهد الناسك كلها على وجهه، انتهى.

ثم يشكل على حميد لا بد من غسل رأسه، رضي الله عنه، وهذا في باب الأتي أنه - رضي الله عنه - لا يغسل رأسه، وهو محرم إلا من الإسلام

## (٢٦) غسل المحرم

قال - المصنف - اجتمعوا على أن المحرم أن يغسل من حذاه،

(١) المصنف (٢٥٥٠)

وختلفوا فيه عند ذلك، وروى البخاري ما لا غسل للمسحوم، كأنه أشار إلى ما يروي عن سليل: أنه كره للمسحوم أن يمس طي رأسه في الحناء، يودي في الموطأ: أن ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو مسحور إلا من الحناء، كذا في الصحيح<sup>(١)</sup>.

وفي الشرح الكبير: كره غسل رأس في الحناء، حينئذ قتل الدواب، انتهى. وهكذا في المنهاج، ورواه ابن أبي عمير عنه جماعة، على رأسه الحناء، وحركة يده، ولا أحسن من خمس رأسه.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: وفي هذا توجيه: أن أجاز الكوفيين والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق للمسحوم دخول الحناء، وقال ذلك: إن دخله فتدلى وأغنى الروح. فعليه الفدية، وحكي عن سعيد بن عباد: مثل قول مالك، انتهى.

قال تزيي في الإكمال<sup>(٣)</sup>: اختلف في غسل المسحوم مبردا أو غسل رأسه، وأخبره المحققون أنه قال عمر - رضي الله عنه - لا يرش الماء إلا سقفا، ويقول عن مالك مثله، وأبونت عنه الكراهة أيضا، وكره غسل المسحوم رأسه في الماء، وعملت الكراهة منه من تدليك يده في عسله أو شحمه، قد يغسل بعض الدواب، أو يمسح بعض الشعر، وفيه: أنه إذا من تعطية الرأس، انتهى.

وقال أيضا<sup>(٤)</sup>: الغسل الكثير حرام للمسحوم، وإن كان طهر ضروري، وهذه رواية ابن القاسم عنه، انتهى. وفي التهذيب: قال ابن القاسم: لا أرى بأسا إن وجد المسحوم حرا أن يظف على رأسه الحناء، انتهى.

(١) الحج (١٢٠/٢).

(٢) عمدة القاري: ٧٦/٢٣٠.

(٣) (٣١٩/٢).

(٤) المنهاج: (١٩٣/٢).



٤/٦٩٦ - **خَفَضْنِي بَحْنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَالْجَسَّازُ** .....

٤/٦٩٦ - (مالك، عن زيد بن أسلم) العدوي مولى عمر - رضي الله عنه - (عن نافع) هكذا في جميع النسخ المطبوعة الهندية، وقال مولانا الشيخ سلام الله في شرحه على «الموطأ» المسمى «المحلى»: هكذا قال يحيى وهو معذور من خطئه، والصواب إسقاطه كما رواه سائر الرواة، انتهى.

قال ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: أدخل يحيى بن زيد وإبراهيم نافعاً، وهو خطأ، لا شك فيه مما يحتفظ من خطأ يحيى وغلطه في «الموطأ»، ولم يتابعه أحد من رواه، وقد طرّحه ابن رجب وغيره، وهو الصواب، قلت: فسقاطه من النسخ المصرية ليس بصحيح، لأنه موجود في رواية يحيى، وإن كان غلطاً في نفسه، وليس هنا في رواية محمد أيضاً.

اعن إبراهيم بن عبد الله بن حنبل (سوين مصنفه)، قال الحافظ: وفي رواية ابن عيينة عن زيد<sup>(٢)</sup> «أخبرني إبراهيم» أخرجه أحمد وإسحاق والحميدي في مسانيدهم، وفي رواية ابن جريج عند أحمد عن زيد بن أسلم: أن إبراهيم أخوه (عن أبيه) هو عبد الله بن حنبل مولى العباس بن عبد المطلب، قال الحافظ<sup>(٣)</sup>: وفي رواية ابن جريج عن زيد بن أسلم، أن إبراهيم بن عبد الله بن حنبل مولى ابن عباس أخيه، كذا قال: «مولى ابن عباس» وقد اختلف في ذلك، والمشهور أن حنبلاً كان مولى للعباس وهذه له السيوطي وأولاده مولى له، انتهى.

(أبو عبد الله بن عباس) حبر الأمة (والفسور) مكسر التميم وسكون المهملة

(١) الاستذكار، (١١/١٥٠).

(٢) فتح الباري، (٤/٥٦).

بْنِ مَخْرَمَةَ، اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ.  
وَقَالَ الْمُسَوِّرُ بْنُ مَخْرَمَةَ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ. ....

(ابن مخرمة) بفتح الميم وسكون الهمزة المعجمة، وفي رواية ابن جريج عند أبي  
عروانة: كنت مع ابن عباس والمُسَوِّرِ الحديث (اختلفا) وهما نازلان (بالأبواء)  
بفتح الهاء وسكون الموحدة والهمزة، جل قرب مكة، وعنده بلدة نسب إليه،  
فيل: سُمِّيَ بذلك لورثته، وهو على قنطبه، والانتفيل: الأوباء، وفيل: لأن  
السيول تبول في نخله، قال ياقوت الحموي: وهذا أحسن.

وفيل: فعلا، من الأبوة أو أفعال كأنه جمع بر، وهو الجلد الذي يُحْمَسُ  
نِزَامُهُ الناقَةُ فتُلْزَعُ عِبه إذا مات ولدها، أو جمع لوي، قرية من أعمال المرق  
المدينة، وبها قبر أمة أم النبي ﷺ، وقال الررقاي: جبل بينه وبين الجعفة معا  
يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً، قال الحافظ: وفي رواية ابن عيينة بالعرج،  
وهو بفتح أوله وسكون ثانيه، قرية جامعة قرية من الأبواء.

(فقال عبد الله بن عباس: يغسل المحرم رأسه، وقال المسور بن مخرمة:  
لا يغسل المحرم رأسه) قال الباجي<sup>(١)</sup>: اختلفا في غسل رأسه، أو يغسل رأسه  
المذكورة بالعلم، ويحتمل أن يكون أحدهما فعل من ذلك ما أنكره الآخر، قال  
الأمي: والنظر بهما أنهما لا يختلفان إلا في كل منهما مستند. فمستند المسور  
الاجتهاد، ومستند ابن عباس الشئ؛ ولذا رجع إليه المسور.

قال عياض: ودل كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر، إذ لا خلاف  
في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بد من صب الماء، فغسل  
المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دواب أو طرحتها.

قلت: هذا إذا ثبت أن المسور كان قاتلاً بجوار غسل رأس المحرم  
الجنب، وإلا فيحتمل أن يكون - رضي الله عنه - يلحفه بالمجروح الذي يضر

قَالَ: خَاتَمَ أَبِي عَمَّا اللَّهُ نَبِيَّ عِيسَى إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، فَوَجَدَهُ  
مُعَسَّيًّا فِي الْقُرَيْشِ، وَهُوَ يَسْتَرْجُوهُ، وَنُتِبَتْ عَلَيْهِ.....

الهاء رأسه، إلا أن سَوال عبد الله بن حبيب بالكيفية يؤيد ما قاله عياض،  
وسمائي البسط في سَوال الكلمة.

(قال) يعني امر حبيب: (أفرسني عبد الله بن عيسى إلى أبي أيوب) خالد بن  
ويلد (الأنصاري) الصحابي، قال البجلي: الظاهر من إسمائه إليه ميثاقه أن  
عبد الله بن عيسى عام أن عند أبي أيوب من ذلك علمًا، ولو لم يعلم ذلك  
لأرسل إليه سألته عن عدة علم من ذلك، قال ابن حبيب: (فوجدته يعمل) قال  
البجلي: لم يعلم اغتسل هل كان واجباً أو غير واجب؟ قال الأبرار: وترجم  
عليه في بعض نسخ الآم. كيف يعمل المحرم بعد من التجارة، وأيسر في  
الحدث يار لذلك ولا في اغتسل أبي أيوب لأي شيء كان، انتهى.

(ابن القريش) فتح القاف: وثنية دون وهما الحبشان المذكوران على رأس  
النهر، وتبينهما من البناء، وبعد بينهما حنة بحر عليها الجبل المسنن به،  
ويعلق عنهما البكرة، وقال ابن حبيب: عبد مناف نسيان من مجارة أو مدر على  
رأس النهر من بدنيه، فإن كانتا من غنبيهما نوفان (وهو يستتر) في السخ  
المنصورة<sup>(١)</sup>: وهو مسنر (بنوب) الظاهر أن المراد من الغطاء نافذة حبه

وكتب النسخ كوالد فيما عتقه على أبي داود: أي لأجل النسيان والبرج  
والعمار وغير ذلك، لا لأجل السفر، لأنه لم يكن غريباً كما يوضحه قوله:  
فغاطاه.

استلست عليه) قال البجلي: سأم عليه وهو في تلك الحفا، لأنه احتاج  
إلى معاطلة فيها، لأنها الحدة التي أرسل إلى سَواله عنها، فاستمتع الكلامه  
بالسلام عليه، قاله عياض والتوي وغيرهما: فيه جوار السلام على استظفر في

(١) وفي نسخة (الاستنارة) يستر.



قَالَ: ثُمَّ دَعَا إِلَى الْبَيْتِ يَدُهُ عَلَى الثُّوبِ، فَصَاعِدُهُ حَتَّى نَالَهُ نِسْرُ السَّيْفِ  
ثُمَّ قَالَ: إِنَّكَ لَأَنْتَ بَيْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحْسِنِ، قَالَ: لَمْ يَأْمُرْ بِرَأْسِهِ، وَهُوَ جَمْعُ  
بَيْتِهِ بِدَعْوَاهُ .....  
.....

قَالَ: الْحَافِظُ<sup>(١)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْظَلٍ مُصَرِّفٌ فِي السُّؤَالِ  
لِغُضَبِهِ، كَأَنَّهُ ثَمًا قَدْ نَالَ مِنْهُ حَالٌ يَحْتَمِلُ الْمُحْرِمُ أَوْ لَا أَنْ يَحْجَاهُ مُوَحَّدٌ يَحْتَسِلُ،  
فَيُفِيمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَحْتَسِلُ، فَأَحْبَبَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَّا بِخَانِدَةٍ، نِسْبَتُهُ عَنْ كِتَابِهِ الْفَسَلِ  
قَالَ: ثُمَّ دَعَا إِلَى الْبَيْتِ يَدُهُ عَلَى الثُّوبِ، أَيِ الْخُفَاءِ (مُعْطَاةً) أَيِ الْخُفْضِ الثُّوبِ،  
وَأَنَّهُ عَنْ رَأْسِهِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عِيَيْنَ: جَمَعَ بَيْنَهُ إِلَى عَدْوِهِ حَتَّى مَظَرَتْ إِيَّاهُ،  
وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ جَرِيرٍ: حَتَّى رَأَيْتُ رَأْسَهُ وَرَفَعَهُ (حَتَّى بَدَأَ) بِأَنَّهُ حَصَبٌ أَيِ خُفْرٍ  
أَوْ رَأْسِهِ وَوَجْهِهِ.

ثُمَّ قَالَ الْإِسْكَانِيُّ قَالَ الْحَافِظُ: ثُمَّ أَفْتَى عَلَى اسْمِهِ رَفَعْتُ عَشْرًا صَفَةً  
لِإِسْمِهِ، إِذَا فِي رِوَايَةٍ مِنْ وَجْهِهِ: «الْمَاءُ»، قَالُوا: وَهُوَ مُوَحَّدٌ فِي بَعْضِ  
النُّسخِ الْخَالِيَةِ بِطَرِيقِ النُّسخَةِ (السُّب) بِضَمِّ التَّهْمِيدِ وَالثُّوبِ حَالَتَيْنِ أَوَّلَاهُمَا مُصْعَمَةٌ  
أَيِ أَوْفَى (خُفْضَةً) بِبَدَلِ الْمُوَحَّدَةِ عَلَى رَأْسِهِ الْمَاءُ، فِي الْأَسْحَابَةِ فِي الظَّهَارِ،  
قَالَ عِيَّاضُ: وَالْأَوَّلَى لِمُرْكَبَتِهَا إِلَّا لِحَاجَتِهِ، وَقَالَ ابْنُ دُقَيْنٍ النُّعَيْدُ: وَرَدَ فِي  
الْإِسْمَاءَةِ أَحَدَتٌ صَحِيحَةٌ، وَفِي بَرَكَتِهَا شَيْءٌ لَا يَمْلِكُهَا فِي الصُّحُفِ.

وَقَالَ ابْنُ عَابِدِينَ<sup>(٢)</sup> بَدَلُ بَيْتِ الْكَلَامِ: حَاصِلُهُ: أَنَّ الْأَسْعَابَةَ إِنْ كَانَتْ  
بَعْدَ الْمَاءِ أَوْ اسْتَفْلَتْهُ فَلَا كِرَاحَةَ أَصْلًا وَلَوْ نَطَقَ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْغُلِّ وَاسْجَحَ  
فَكَرِهَ لَا غُلٍّ، أَيْضًا.

ثُمَّ حَرَّكَ (شَدَّ) الْوَاءَ أَوْ الْيُوبَ إِذَا شَدَّ سَدَمَهُ، بِالنُّسْبَةِ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(٣)</sup>.

(١) اتَّعَجَبْتُ (١٧٠: ٥).

(٢) أَرَادَ الْخَصَّاصَ عَلَى الْمَرْءِ، مَخْطُومًا (١٤٦: ١).

(٣) اتَّعَجَبْتُ (١٧٠: ١).

فَأَقْبَلَ بِيَمَاهُ وَأَذْبَرَهُ .....

استنداء به القرطبي على وجوب الاستدراك في التأجيل . قال : لأن العمل لم يتم بدونه فكان المحرم حتى بأن يجوز له تركه ، ولا يخفى ما فيه ، استدلاله على أن التأجيل ضمن المأخوذ باقي على استحبابه خلافاً لما قال بكره كنعنوني من المأخوذة حية انتاف الشعر ، ولا فرق بين شعر الرأس والحية ، إلا أن يقال : إن شعر الرأس سلب ، والنخيق أنه خلاف الأولي في حتى بعض دون بعض ، انتهى .

(فَأَقْبَلَ بِيَمَاهُ وَأَذْبَرَهُ) يدل على جواز ذلك ما لم يؤد إلى تلف الشعر ، فإن السجى ليس في يمرر اليد على الرأس فتل الدواب ، ولا رأتها عن موضعها ، إلا ما دل على في مسك الماء على الرأس خاصة ، ولذلك قاله من ليس ، فأما الانقباض في الماء ، فإنه محظور عند ذلك . رضي الله عنه . على المحرم ، لأنه ربما إذا انقبض بكثرة الماء عن الشعر . وقد روي عمرو بن الحارث وعبد الله بن عباس . رضي الله عنهما . (إحالة النعاس المحرم في الماء

فإن النعس لا .) وكان يصب وابتس وحب بغاصبات في الماء وهذا معرمان مخالفة لأبي النعاس ، وكان ابن النعاس يقول : إن عصى رأسه في ماء أطعم شيئاً من طعامه خوفاً من قتل الدواب ، ولا تعب الغيبة إلا يفيض ، وعمر بذلك استعجابه ، ولا يأمن عند جميع أصحاب ما أنه يصب المحرم على رأسه الماء نكراً بجهده . اهـ .

وقد أيضاً أنه اختلف العلماء في غسل المحرم رأسه ، فذهب أبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق إلى أنه لا بأس بذلك ، وروى أبو حنيفة بسند عن عمر وابن عباس وحابر رضي الله عنهم . وشأن الجمهور ، وحديثهم حديث الثابت ، وكان مالك يكره ذلك للمحرم لأثر من غير أنه لا يغسل رأسه إلا من احتلام ، اهـ .



٥/٦٩٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِبُعْلَى بِنِ مَيْمَةَ، وَفِي بَيْتِهَا عَلَى سَرَرٍ مِنَ الْخُطَّابِ مَاءٌ، وَفِي مِغْسَلٍ أَصْبَبَ عَلَى رَأْسِهَا شَعْرًا، يَغْدِرُ أَنْ تُرِيدَ أَنْ تَعْلِفَهَا بَنِيَّ**.....

٥/٦٩٧ - (مالك، عن حميد بن قيس) ونلفظ محمد: أخبرنا حميد بن أبي (المكرر عن عطاء بن أبي رباح) ففتح الراء المهملة وحذف الموحدة، واسم أبي رباح أسلم القرشي مولاهم، أمر محمد المكي، ففة وفيه فاصل، لكنه كثير الإرسال من رواية النسبة مات سنة ١١٤ هـ على المشهور، كذا في «التقريب»<sup>(١)</sup>، وعن أبي حنيفة - رضي الله عنه -: ما رأيت فيمر لغيت أفضل من عطاء<sup>(٢)</sup>، وعن ابن عباس: أنه كان يقول: تجتمعون إلي يا أهل مكة، وعندكم عطاء، وكذا روي عن ابن عمر - رضي الله عنه -، وقال ربيعة: فإن عطاء أهل مكة في القنوى.

(أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال لبُعْلَى بِنِ مَيْمَةَ)<sup>(٣)</sup> يضم الميم ويكون الراء وفتح النحية هي أمه، كذا يقول أصحاب الحديث، وقيل: حذو واسم أمه أمية، يضم الميم وفتح النحية وتشديد المشاة النحية، ابن أبي عمير من ممام التميمي حليف فريش، صحابي، مات سنة ثمان، وهو رجل إجماع الأصول: أسلم يوم النذم وشهد حديثاً وأطافه، وكان عامل عمر - رضي الله عنه - على بجران، (وهو يصب) أي والنحال أن بعلى بفرع اعلى عمر بن الخطاب ماء، ومرة أي عمر - رضي الله عنه - (يفنسل) أي وهو صحر

أصيب على وأسي) الماء مقولة عمر - رضي الله عنه - (فقالا يعني: أتريد) بهمة الاستحمام (أن تجعلها) أي هذه للحضنة (بني) أي لازمة بي.

(١) تقريب التهذيب (١/٢٢٦).

(٢) على ترجمة عطاء بن رباح في «تآريخ الإسلام» (١/١٩٨) مطبوعة دار ابن سينا (١٣٨٤هـ).

(٣) انظر ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (١/١٠٠) والاسياع، رقم الترجمة (١٤٨١).



المادة 10: لا يجوز للمحكمة أن تصدر قراراً بغير ما هو موضوع الدعوى، ولا أن تتجاوز الحدود التي حددها القانون في تقدير التعويضات.

بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الانتخابات، فإنَّ الانتخابات  
تجرى في ظلِّ نظامٍ انتخابيٍّ رئاسيٍّ، حيثُ يُنتخب الرئيس  
بمقتضى المادة ١٠١ من قانون الانتخابات، في حين أنَّ  
البرلمان يتكوَّن من مجلسين، مجلس نواب ومجلس  
شيوخ، بمقتضى المادة ١٠٢ من قانون الانتخابات.

وَوَلَّيْتُ مُحَمَّدًا أَنْ تَجْعَلَهَا فِيَّ، قَالَ الْيَاحِي<sup>١١</sup>: حَذَّرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ ضَيْبُ الْمَاءِ يَلْحَقُ بِهِ أَمْرًا مِنْ غَدِيَّةٍ أَوْ عِبْوَةٍ، وَقَالَ الْبُزْجِيُّ: أَيَّ تَعْمَلَنِي أَفْعَلَكِ، وَشَحِيحُ الشُّعْبَانِ عَنْ يَمْعُكِ إِنَّ كَانَ فِي عِلْدَا شَيْءٍ<sup>١٢</sup>، وَنَحْوُ سَبْتٍ، قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَيُّ أَمْسَا أَفْعَمَ طَوْعًا نَكَ لِفَصْلِكَ وَأَمَانَتِكَ وَلَا بَرَأَنِي لِي فِيهِ.

وقال أبو عمر: "أي إلى مات شيء من جوارب وأسلأ أو زال شيء من الشعر لومنتي الخفية، فإن أسرني كانت عليك النمل كغيره من الحشرات". وفيهم الهيمية وأولى الموحدين أي هيم على سبيله أبناء الأعمام بفسحين كما في "النساج" أو سكون العيس أيضاً كـ في "اللسان" أي شرفاً، فلا فاية على التفاعل ولا الأمر، قال المجدد: انشعبت محرقة: انتشار الأمر، وبصدر الأنتع للطف الزأس. وشعبت كفرخ.

١٩٨٨/٢ - ١٠٠ ألف، في طبع في مصر، ١٩٨٨، ص ٩ - وصفي أفه عه - الثاني  
 ١٠٠ ألف، أي قرب من عشرة آلاف، في طبع في مصر، ١٩٨٨، ص ٩ - وصفي أفه عه - وقد  
 لا يكون، وفي «المنحلي» بصرف ولا تصرف، فمن يونه جعله اسماً للوطني،  
 ومن مع جعله اسماً للبقعة وإذ يقرب مكة، يعرف اليوم بين الزاهر قاله  
 الحافظ<sup>(٢٤)</sup> وقال الزرقاني<sup>(٢٥)</sup>: والفتح أشهر

(٦) المستقر = ١٩٤,٧٠

١٢٣ هـ ، ١١٠٠ م ، ١٧٩٧ م

1. (1997) *Journal of the American Statistical Association*, 92(439), 1089-1097.

१८३३, १८३४ ४३५

بين النبيين حتى تفسح، ثم يصلي الصبح، ثم يدخل من الشفة التي  
تأعلى مكة.

قلت: هكذا قال صاحب «معجم البلدان» وصاحب «المعجم»، وحكاة  
في «المعجم»، لكن أكثر من ضبطه من الشراح وغيرهم اقتصر على علم، فمن  
الماء بين النبيين (ثنية ثنية فتح الثنية وكسر التون وتلديد الثنية: الطريق  
الفضيل بين الجبلين أو طريق عالية، كذا في الناحية عن «المعجم» (حتى  
يصبح) أي إلى أن يدخل في الصباح غابة ذات.

ثم يصلي الصبح، وفي رواية أخرى عن تابع عبد النبيين وغيره  
«فإذا صلى الغداة عتدل، وحدث أن رسول الله ﷺ فعل ذلك» (ثم يدخل)  
مكة نهراً أفداً بعده بثقة، ولأن في المدخول في الليل مستقاً عليه، واحتمال  
انصبغ عليه الحوائج، وبذلك دخول مكة نهراً عند ذلك، و«ثنية» وهو أصبح  
لنوسين للثنية، والثاني مما سواه، وثنية من الموقف، وحكى السويدي عن  
بعض التابعين أنضية الليل، وحكى السطواني عن فرق بين الإثام وغيره كما  
أتى بيانه في الخلاف (من الثنية التي تأعلى مكة) التي يتركب إلى المعلى  
ومقابل مكة بحسب المصنف، وهي التي يقال لها: النحول فتح الحاء المصنفه  
برسم الجبل.

وكذا - رضي الله عنه - فتد في ذلك، فعلى الثاني، فإنه يجوز إذا دخل  
مكة دخل من كذا من الشفة العليا، ومن خرج خرج من ثنية من الشفة  
السفلى، والنحول من كذا، مصنف عند الجمهور.

وقال السديري<sup>(١)</sup>، ندب دخول مكة من كذا، لحديث أبي ثور أن من طريق  
المدية، قال نيسابوري: سواء كان من أهلها أو لا، وأما من أثر من غير طريق  
الشفة فلا يندب، ثم ادخل منها، وبين كان مذنب، وقال الفاكهاني: المشهور

(١) الشرح المفيد (١: ١٢)



قَالَ ثَالِثٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْعُسُولِ، بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ جِزْيَةَ الْعُثْبِيِّ، وَقَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ.

وَهَكَذَا قَالَ الْبَاهِي. زَادَ: قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: إِذَا اغْتَسَلَ الْمُحْرِمُ لِذَخِيرَةِ مَكَّةَ رَأْسَهُ بِعَسَلٍ سَدَسَةِ دِينَارٍ رَأْسَهُ، فَذَاكَ ابْنُ عَمْرٍو لَا يَغْسِلُهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ: تَعَلَّ ابْنُ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَإِنْ لَا يَعْمَلُ رَأْسَهُ إِلَّا مِنْ جَبَابَةٍ، يَعْنِي فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ، فَلْيَهَبْ إِلَى تَخَصُّصِ ذَلِكَ، وَحَكَى ابْنُ الْمَوَارِزِ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُحْرِمَ لَا يَتَذَكَّرُ رَأْسَهُ فِي عَمَلِ ذَخِيرَةِ مَكَّةَ، وَلَا يَغْسِلُ رَأْسَهُ إِلَّا بِعَسَلٍ الْمَاءِ نَقَطَ.

وَأَعْتَبَرْتُ الْبَاهِيَّ<sup>١</sup> مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَمَحَ الْغُسْلُ لِلْمُحْرِمِ لَعِبَ حَبَابَةٍ لَا يَذْكُرُ فِيهِ إِمْرَارُ الْيَدِ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُ فِيهِ حَبَبُ الْمَاءِ، وَإِنْ ذَكَرَ غُسْلَ الْجَبَابَةِ ذَكَرَ إِمْرَارَ الْيَدِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: نَحْنُ وَمَالِكٌ لَا نَرَى مَأْسَأً أَنْ يَغْسِلَ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ مِنْ غَيْرِ احْتِلَامٍ، وَرَوَى عَنْهُ رَوَاهُ أَنَّهُ اغْتَسَلَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَأَطْلَقَ الْكَلَامَ إِلَى أَنَّ قَالَهُ، فَدَّ يَذْهَبُ عَلَى ابْنِ عَمْرٍو - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَعَبْرَهُ الْمَسْنُونُ، وَبَرَّ عَلَيْهِمَا مَا خَالَفَهُمَا.

(قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: قَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَغْسِلَ الرَّجُلُ الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ بِالْعُسُولِ، مَالِكٌ الْمَجْبُوعَةُ كَصَبُورٍ هِيَ أَكْثَرُ النَّسَجِ السَّعِيرَةِ وَتَهْدِيهِ، وَهُوَ كَالْيَسْرِ بِالْكَسْرِ مَا يَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ مِنْ سَدَرٍ وَخَطْمِي وَنَحْوِهِمَا.)

وَفِي «لِسَانِ الْعَرَبِ»: الْغُسْلُ بِالْكَسْرِ وَالْعُسُولُ مَا يَغْسِلُ بِهِ الرَّأْسَ مِنْ خَطْمِي وَطَلِي وَأَشْدَدَ وَنَحْوِهِ، وَيُقَالُ: عَسُولٌ، أَنْتَهَى. وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ الْمِصْرِيَّةِ: بِالْعُسُولِ، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ فِي «مَنْشُورِ سَنَائِكِ الشُّعْرِيِّ» الْمَسْمُوعُ هُوَ الْأَشْدُّ (بَعْدَ أَنْ يَرْمِيَ حِمْرَةَ الْعُقْبَةِ) وَلَوْ كَانَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ رَأْسَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ

(١) «الْبَاهِي»، (١٩٥/٦).

بدان أنه إذا رمى جمرته العقبى، فقد خلل لها طوق القملى، وخالط الشعر، وإلقاء الثياب، وتبليس الثياب.

التخلل الأصغر في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه رمي جمره العقبى، ولا ينفك عنه كالحق خلاف الجمهور كما سيأتي مدهلاً.

(وطى) أي وجه الجوز (أنه إذا رمى جمره العقبى) أي فرغ من رمي يوم الشعر وحصل له التخلل الأصغر (فقد خلل لها طوق القملى) يفتح القاف ومكون التميم معروف واحتملها بهاء، ويكون في سمر الإنسان وتبائه.

وفي «تعليل المعجزة»<sup>(١)</sup> القمل والقملة بالفتح، ومكون عوبية تنوذه بالفتح والوسج، إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو شعر يقال له بالفارسية: مسس، أي وهو نمره الحسن في قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَلُ وَالْقِطْرُ وَالْأَمَّ﴾<sup>(٢)</sup> الآية وفردة الجمهور بضم القاف وتشديد الميم، قل: هما لغتان في شيء واحد، وقيل: مختلفان فصله صاحب «المعنى» وغيره من أهل التفسير (وخلق الشعر) وإلقاء الثياب: يفتح العشاء النفوية فقا، فمثلثة الوسخ.

(وتبليس الثياب) ولم يبق عليه من محرمات الإحرام سوى النساء والصيد، وعمره التطيب حتى يطوى (إفراضة قائم الزرقاني)<sup>(٣)</sup>.

قال الباعى<sup>(٤)</sup>: وذلك أن مواضع الإحرام على صريحتهم يفتح وإلقاء الثياب، فالزيت هو الجماع، وما في معناه مما يدعو إليه، وأما إلقاء الثياب فهو حتى الشعر وحلق ثياب الإحرام، فإما إلقاء الثياب فهو مناج دون التحليل، وهو رمي أنتعرة، وأما الترفق فإنه لا يستباح إلا ماخر التحليلين، وهو طواف الإفاضة، أي.

(١) (٢٠٩٠/٢).

(٢) سورة الأعراف، الآية ١٣٢.

(٣) «مخرج الزرقاني» (٢٠٩٠/٢).

(٤) «المعنى» (٢٠٩٠/٢).

قال الدردير: <sup>(١)</sup> حل برميها أي جمرة انعقة، وكذا بخروج وقت أدائها غير جمع ومقلعاته وغير حيد فحرمتهما باقية، وكره انطيب، وهذا هو التحلل الأصغر، انتهى.

فما ذكره المصنف من قتل النمل وغيره مني على حصول التحلل الأصغر بالرمي عند المصنف خلافاً للحنفية والجمهور، قال صاحب «البرهان»: والرمي غير محلل عندنا في المشهور، ومحلل عند الشافعي ومالك، وغير المشهور عندنا، اهـ.

وفي «الهداية»: الحلق من أسباب التحلل عندنا دون الرمي خلافاً للشافعي، اهـ. قلت: هكذا قال غير واحد من فظة المذاهب لكنه مني على أن الحلق ليس بسك، وهو مرجوح.

قال الحافظ في «الفتح»: إن للحج تحليل فمن قال: إن الحلق نك كذا هو قول الجمهور، وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه، انتهى.

وكذا حكى القولين الموفق في مذهبه، فقال: قول الخرقي: فصر من شعره ثم حل، يدل على أنه لا يحل إلا بعد التفصير، وهذا مبني على أن التفصير نك، وهو المشهور فلا يحل إلا به، وفيه رواية أخرى: أنه إطلاق من مخطوط، انتهى.

وقال أيضاً: ظاهر كلام الخرقي أن الحل إنما يحصل بالرمي والتحلق سماً، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد: إذا رمى الحجرة فقد حل، وهذا يدل على أن الحل بدون الحلق، وهذا قول عطاء ومالك وأبي ثور، وهو الصحيح إن شاء الله، وقال بعض

(١) انظر: فتح الباري (٣/ ٥٧٢).

أصحابنا: هذا مني على الخلاف في التحلق هل هو نكاح أم لا؟ فإن قلنا: نكاح حصل التحلق به لا لا، انتهى.

وفي «ترويض المربع»<sup>(١٣)</sup>: يحصل التحلل الأول ماثنين من حلق ورمي وطواف، والتحلق الثاني بما بقي مع معي، انتهى. وبه جزم النووي في «مناسكه» فقال: أي اثنين منها أتى بهما حصل التحلل الأول، ويحصل التحلل الثاني بالعمل الباقي من الثلاثة. هذا على المذهب الصحيح المختار أن التحلق نكاح، انتهى. وسيأتي في أول كتاب الخلاق السط في كونه سكا أو استحابة محظورة.

وإذا عرفنا ذلك فغسل المحرم رأسه بعد التحلل الأصغر سواء كان بالرمي أو بالتحلق جائز بلا خلاف، وأما قبل التحلل فقال ابن رشد: انفقوا على مع غسل رأسه بالخطمي، وقال مالك وأبو حنيفة: إن فعل ذلك أفقذ، وقال أبو ثور وغيره: لا شيء عليه.

وقال العيني<sup>(١٤)</sup>: إن غسل رأسه بالخطمي والسنة فإن الفقهاء يكرهونه، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي، وأوجب مالك وأبو حنيفة عليه أفقية، وقال الشافعي وأبو ثور: لا شيء عليه، وقد رخص عطاء وضاروس ومجاهد لمن لبس رأسه، فشق عليه التحلق أن يغسل بالخطمي، انتهى بتقريره هكذا حكى مذاهب الأئمة الثلاثة الزرقاني وغيره.

وقال العيني في «البيان»: لا يغسل رأسه ولا نجته بالخطمي، وبه قال مالك، وفي «شرح الوجيز»: لا يكره بالخطمي والسنة، وفي «المقدم»: يكره ولكن لا دية عليه، وبه قال أحمد، وفي «الهداية»: لا يغسل بالخطمي، لأنه نوع طيب، ولأنه يقتل هوائ الرأس، انتهى.

(١) (٤٨٦/٧١).

(٢) «عمدة القاري» (٢/٥٣٠).

## (٣) باب ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام

٨/٧٠٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: .....  
 .....  
 .....

## (٣) ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام

قال الشيخ في «حجة الله»<sup>(١)</sup>: إن الإحرام في الحج والعمرة بسترلة التكبير في الصلاة، فيه تصوير الإخلاص والتعظيم، وضبط عزيمته للحج بفعل ظاهر، وفيه جعل النفس منذلة خاضعة لله بترك الملاذ، والعادات العائنة، وأنواع التجميل، وفيه تحقق معاناة المتعبد، والشدة، والتذلل لله، وإنما شرع أن يجنب المحرم هذه الأشياء تحقيقاً للتفاني وترك التبرع والتفتت. وتربها لاستعمار خوف الله وتعظيمه ومواظبته نفسه أن لا تنسغل في هواها، انتهى. قلت: واكتفى في ثياب الإحرام على الإزار والرداء لثمناني الأربعة التي تقدم ذكرها في حكم الحج.

قال العمري<sup>(٢)</sup>: قال العلماء: الحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم أن يبعد من ارتداه، ويتصف بصفة الخاشع الذليل، وليتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره وأبلغ في مراقبته وصانته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات، وليتذكر به الموت، ونبأس الأكفاد، والبعث يوم القيامة خفاة عمرة مهطعين إلى الداع، والحكمة في تحريم الطيب أنه يبعد من زينة الدنيا، ولأنه داع إلى تجماع، ولأنه ينافي العلاج، فإنه أضعف أخيراً، ومحصله أن يجمع همه لمقاصد الآخرة، انتهى.

٨/٧٠٠ - (مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أن

رجلاً) قال الحافظ: ثم أتف على اسمه في شيء من الطرق (سأل رسول الله ﷺ

(١) حجة الله الثالثة (٥٨/٢).

(٢) معدن الفتاوى، (٣١٥/٢) كتاب العلم، باب من احب مسائل ماكر مما سأل.





الْمُسْتَسْرِعُ إِلَّا الْفُلَّاحُ، وَلَا التَّوَابِلَاتُ.....

بشرح له، وأما المستوسر فالحائز غير المستعسر، فلا يلزم كذا أي يلزم من سواه.

ويجوز أيضاً أن يقال إن المستعسر هو المستعسر، لأنه أحصر ما أحصر، وفيه ابتداء إلى أن حق السؤال أنه يكون مما لا يلزم له الحكم لعدم في الإجماع، وبما أن المستعسر يستفاد منه أن المستعسر في الجوارح ما يحصل من المستعسر كقوله كان يومئذ يومئذ.

وفي التكويد الذي في الآية يجب أن يحرم عليه ذلك على أن لا يحل في الأصل، كما كان الإجماع ليس لك أن تسأل عما في من يخص عن الحرم فيبقى ما سواه على ما هو، لأن تغيير السبب العلة كان مستعسراً، فأجيب بما قيل في قوله: حقيقة، لأن التكويد المستعسر من فعل الخبر أجوب، فخص المستعسر، ابتداء إلى أن سلب المستعسر أولى، انتهى.

وقد كلفه عدم مبقى التوابع المستعسرة من ما في، وقد روي في رواية من خبر من ابن جريح عن ندم، لم يخط ما يترك المستعسر، وفي ذلك، إلا خلاف فيه على ابن جريح، وقد اختلف على الزهري أيضاً كما ذكره الجوهري (المنقضي) في كتابه المستعسرين جمع أيضاً، وهو على جميع ما في وما كان مستعسراً غير المستعسر، كذا في النسخ.

أولاً (المعالم) جمع عبادة كقوله تعالى: معبد، لأنهم تعبد جميع قرآن، ومنه ما هي كل سائر قرآن وخير أو غير محيط حتى الموهبة، فإنها حرام، كذا في المعالم (ولا التوابع) جمع سائر، فربما سبب، يقال هو صرح الشواهد والمعادين بالثبوت لعدم ما شيع المصحة بعد أيضاً، قال كثر في "جميع" أو جميع الجمع.



فَيْلَيْسُ خَفِيصٌ، وَلْيُقْطَعَتْهُمَا أَشْفُلُ مِنَ الْكُفَيْسِ، .....

عن سالم زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بـ «سبي» وهي قوله: «وليحرم أحدكم في إذا ودهاء ونعنين، فإن لم يجد نعلين» الحديث.

واستدل بالحديث على أن واجد النعلين لا يلبس الخفين المقطوعين، وهو قول الجمهور، وعن بعض الشافعية جوازده. وكذا عند الحنفية، وقال ابن العربي: إن صاروا كالنعلين جازاً، وإلا متى سترنا من ظاهر الرجل شيئاً لم يجز إلا لثفافده، قال الزرقاني: فإن لبسهما مع وجود نعلين اعتدى عند مالك رانيت، ومن الشافعي قولان، انتهى.

وصرح في الشرح الكبير، و«الدسوقي» بالغلطية إن لبسهما مع وجود النعلين سواء قطعتهما أو لا، وفي «شرح لإحياء»: هل يجوز لبس الخف المقطوع والنكعب مع وجود النعلين؟ فيه وجهان: أحدهما نعم لشبهه بالنعل، وأصحهما لا، لأن الإذن في التحريم بقيد بشرط أن لا يجدهما، انتهى.

وقال القادي في «شرح الماسك»: ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين، لكن لا بائي الكراهة الشرعية على مخالفة السنة، انتهى. والمراد بعدم الوجدان أن لا يقدر على تحصيله إما لعقده أو عجزه عن الشن، ولو بيع بعين فاحتسب لم يلزمه شراؤه، أو وهب له لم يجب قبوله، كذا في «الفتح».

(فيليس خفيف) مصيقة المضارع في النسخ الهندية على الحرية، وزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الأمر، قال الزرقاني: ظاهر الأمر الوجوب لكنه لما شرح فتسهل ثم يناسب التثنية، فهو لفظة (وليقطعهما) بكسر اللام وسكونها أسفل من الكهين).

وهنا عدة مسائل خلاصة الأولى: أن المراد بالكهين ههنا هو المراد بهما في الوضوء عند الجمهور، وهما العظمان المائتان في جانبي القدم، والمراد بهما ههنا عدما يعثر الحنفية معقد الشرك، وهو المعض الذي في

وسط اتقدم بخلاف المراد في الوضوء، أفاده الشيخ في المباني<sup>(١)</sup>. قال ابن عاشر<sup>(٢)</sup> تحت قول المصنف: فيقطعهما أسفل من الكعبين عند معقد الشراك، قال: وفي الحاصل الذي في وسط القدم، كذا: روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء، ولم يحسن في الحديث أحدهما، لكن لما كان ارتكابه يفتلح عليهما جمل على الأرض، حبلاً، لأن الأحبط فيما كان أكثر كشعاً، انتهى. وقول المصنف: الكعب كل مفصل للقدم، والغمام النعل فوق القدم، وشارح ابن حبانها، انتهى.

قال المحقق: وحيد العبدان الثاقبان عند مفصل الساق والقدم، ويؤيده ما روى ابن أبي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: إذا اضطر المحرم إلى التحمين جرق ظهورهما، وترك فيهما قدر م يمسك رجلاه، انتهى.

قلت: وليت شعرن كيف أتد الحذف - رضي الله عنه - كلامه بهذا الأمر، فإنه صريح في أن المراد منه مفصل القدم، لأنه ورد في روايات كثيرة أنه يفتلح كذا، يسبح على ظهوره الخفين، ولم يقل أحد: يد محل المسح هو انحنط الثامن عند مفصل الساق والقدم، وأيضاً قوله: وترك فيهما قدر م يستمسك رجلاه، يؤمن إلى قول الحنفية كما لا يخفى.

وما حكاه المحقق، وفيه. إن ذلك لا يعرف عند أهل اللغة، بعينه المعنى<sup>(٣)</sup>. وقال: محمد إمام في اللغة والعربية، وقال الرازي في التفسير: كان لأصمعي بحثار هذا القول، وحكاه عن الإدمية وعن كل من رأى مع القائم.

(١) إبدل المسجود (١/٢٤٨).

(٢) رد المسار (٢/٥٣٩).

(٣) ملر: معجم القاري (١/٥٨٧).

والثالثة: ما في النسخ: ظاهر الحديث أنه لا فدية على من نسيهما إذا لم يجد التعلين، ومن الخفية يجب، وتقلب بأنها لم وجبت لئلا نسي. لأنه لو كانت الحاجة، انتهى. وهكذا قاله الزركشي، وإذا رأياً لم وجبت فدية ثم يكتسب فائدة: لأنها يجب إذا نسيهما فلا قطع. انتهى

قلت: وهكذا حكى عنهم المذاهب غير واحد من شراح الحديث، ولا يصح، ولا فدية عند الخفية كما صرح به دور وبروهم، قال القزويني في الشرح المسمى: إذا نسيهما قبل القطع يوماً نسي وفي أقل من يوم صدقة، وإن نسيهما بعد القطع استقل من موقع الشراء فلا شيء عليه عندنا. وأخبر الطبري والمووي وقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة أنه يجب عليه الفدية، إذا نسي الخفي بعد القطع عند عدم التعلين، انتهى

قلت: وكذا نوهي بعض آخر، فحكى إيجاب الفدية عن المالكية، ولا يصح أيضاً، فإن الفدية عندهم إذا نسيهما مع وجود التعلين ولو منقطعين، أو نسيهما بدون القطع ولم عند فقد التعلين، فلا تجزأ فدية عن هذه المخالفات التي ذكر فيها قدم أكثر الشراح.

والثالثة: استدلال بالحديث على أن إحالة لبيس المعين مشروط بالقطع، به قلت لأما الثلاث مع الخلاف فيها بينهم في موضع القطع كما تقدم قريباً، ومن الإدم أحد من المشهور عنه: لا يلزمه قطعهما بل يحوز لبيسهما بلا قطع.

قال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: وبوي ذلك عن علي - رضي الله عنه -، وبه قال عطاء وعكرمة ومعه بن صالح النخعي، وحكاها البياحي عن قوم من أصحاب الحديث، واحتج أحمد - رضي الله عنه - بحديث ابن عباس عند البخاري:

(١) - (السنن، ١: ١٠٠، ١٢٠).

عن لم يجد نعيم فلبس الخفين، وحديث جابر مثله عند مسلم، وعند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأخري: لا يجوز لبسهما إلا بعد قصهما، كما في حديث أبيه.

وحديث ابن عباس وجابر مطلق يحتمل على التعبد. لأن البرادة من اللينة مقبولة. وقال ابن النير: ابن عباس حفظ ليس الخفين، ولم ينقل صفة اللبس بخلاف ابن عمر فهو أولى. وقد قيل: فنقطعهما من كلام نافع، كذا في تلمذي أبي القاسم بن بشران سنة صحيح أن نافعاً قال بعد روايته الحديث: وليقطع الخفين أصل الكعبين، وذكر ابن العربي وابن القيم: أن جعفر بن برقاد قال في روايته: قال نافع: ويضع الخفاف أسفل من الكعبين.

وقال ابن قدامة: يروي عن أبي موسى عن صفية بنت أبي عبيد عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ رحمه للمحرم أن يلبس الخفين، ولا يخلعهما. وكان ابن عمر - رضي الله عنهما - يذني بخلعهما، قالت صفية: فلما أخرته بذلك رجعت.

قال ابن قدامة: ويحتمل أن يكون الأمر بخلعهما قد أُلحِق، فإن عمرو بن دينار قد روى الحديثين جميعاً، وقال: اضفروا أيهما كان قسلاً. وقال الدارقطني: قال أبو بكر النيسابوري: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - قبل، لأنه جاء في بعض رواياته فتاوى رجلٍ رسول الله ﷺ في المسجد، يعني بالمدينة، فكأنه كان قبل الإحرام، وحديث ابن عباس بقول: سمعته يخطب بعرفات، لحديث قيل على نأخره عن حديث ابن عمر فيكون ناسخاً له، لأنه لم يكن القطن واجباً لبسه للباس، إذ لا يجوز تأخير الشبان عن وقت الحاجة.

وقال ابن المحوري: روى حديث ابن عمر، مالك وعبيد الله وأبو بكر في آخرين فوقفوا على ابن عمر، وحديث ابن عباس سألهم من التوقف مع ما عفاه

من حديث حماد، ويحمل قوله: «وليقطعهما» على الحوازم من غير كراهة لأجل الإجماع، وينتهي عن ذلك في غير الإجماع لما في من الإجماع.

وقال ابن قدامة: والأولى قطعها عملاً بالحديث الصحيح وخروجاً عن الخلاف، وإحاطاً بالاحتياط، كذا في «المنهاج»<sup>(١)</sup>.

وقال الحافظ<sup>(٢)</sup>: أخذ أحمد نفسهما من غير قطع لإطلاق حديث ابن عباس، وتعلل بأنه موافق على قاعدة حمل المطلق على المنفرد، فيجوز أن يقول بينهما ههنا، وأجاب المناهضة بأشياء منه دعوى السج بأن حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - كان بالمدينة قبل الإجماع، وحديث ابن عباس - رضي الله عنهما - وأجاب عنه الشافعي في «الأم» فقال: كلاهما مصادق حافظ، وزيادة ابن عمر - رضي الله عنه - لا يخالف ابن عباس، لا احتمال أن تكون عزيت عنه، أو شك، أو قاطعاً، فلم يلقه عنه بعض رواة، انتهى.

وسلك بعضهم لترجيح بين الصحيحين، قال ابن العنبري: حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - يختلف في رفعه ووقفه، وحديث ابن عباس لم يختلف في رفعه، انتهى.

هذا التعليل مردود على من لم يختلف على ابن عمر - رضي الله عنهما - في رفع الأمر بالقطع، لا في رواية شاذة على أنه اختلف في حديث ابن عباس أيضاً، فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن جبير عن ابن عباس موقوفاً، ولا يرتاب أحد من محدثين أن حديث ابن عمر أصح من حديث ابن عباس، لأنه حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - جاء به بسند وصدقه بكونه أصح لسانيد، وثفق عليه عن ابن عمر غير واحد من الحفاظ منهم نافع

(١) انظر عمدة القاري (٢/٣٦٩، ٧/٥٢٧).

(٢) صحيح الدرر (٣/٤٠٣).



.....

ومائهم، بخلاف حديث ابن عباس، ثم يأتي موقعا. إلا أن رواية حاتم بن زيد عنه، حتى قال الأصبغي أنه شيخ بصري، لا يعرف. كذا قال. وهو معروف بوجوبه بالنسخة عند الأئمة.

واستدل بعضهم بالنقد على الأول، وأجاب بأن القياس مع وجود النص دسدا الاحتياط. وخرج بعضهم بقوله عطاء، إن النسخ مردود، وأنه لا نعت للمعاد. وأجيب بأن الإفساد إنما يكون بغير النص، مع ما فيه أثر فيه. وذلك لأن الحوزي، وبعض الأئمة بالنسخ على الإجابة لا على الاستدلال. خلافاً للحنابلة، ولا يخفى تكلفه انتهى كلامه الجاهل.

وهكذا في العيني، ورد ما قاله ابن الحوزي: إن الأمر بالنسخ يحمل على الإجابة لا على الاستدلال. وأجيب بأنه تعالى، واستعماله هنا في غير مفعله، وإدخاله في الجواب أن يقال: إن في حديث ابن عباس قد ورد في بعض طرقه الصحيحة موافقة حديث ابن عمر في قطع النسخ، ورواه الأصبغي عن طريق إسماعيل بن مسعود الصحيح. وهذا إمام صحيح، وإسماعيل وثقة ابن حاتم وغيره، وبما فيهم رجال الصحيح، والبرادة من الثقة مبنية على التصحيح، انتهى.

أولا ليسوا بفتح أوه وناسه، قال المازني<sup>(١)</sup>، كتبت الإعادة اشتراك الرجل والنساء، في هذا الحكم، إما على وجه التعليق أو النسخ، انتهى. قال المحقق<sup>(٢)</sup>، وجهه بغيره، من الظاهر أن المكتبة فيه أن الذي يخطه المرفعان أو القريش لا يجوز نسخ، سواء كان محرراً أو لا، فإن يعرف في ولا تنافي بين المكتبة من السابق ثبت عند المرفعان ما يعرفه، وينبغي التمسك بغيره.

(١) مرقاة المفاتيح (١: ٢٧٧)

(٢) فتح الباري (٢: ٤٠٤)

## ولا التورس

أخرجه البخاري في: ٢٥ - كتاب الحج: ٢١ - باب ما لا يلبس المحرم من الثياب.

ومسلم في: ٤٥ - كتاب الحج: ٦ - باب ما يباح للمحرم وما لا يباح، حديث (١).

بالتنكير والتعريض؛ لأنه ليس فيه إلا ألف ونون فقط، وهو لا يفتح التصريف (ولا التورس) بفتح التاء وسكون الراء المجهلة آخره سين مهملة. نست أصغر حبيب التورس يصعب، وسباني قريباً سي- من البسط فيه، ركناً يأتي الكلام على نفس المحرم المصنوع في الثياب الآتي.

تنبيه: قال الحفاظ: زاد الطوري في روايته عن أيوب عن داود في هذا الحديث: «ولا الثياب» أخرجه عنه الرافعي عنه، ورواه الطبراني من وجه آخر عن الثوري، وأخرجه البيهقي وأئدافطني عن عبد الله بن عمر عن داود أيضاً، وثقباء معروف، ويطلق على كل ثوب مفرج، ومع لبسه على المحرم، متفق عليه، إلا أن حنيفة قال: يشترط أن يدخل بيبه في كفيه لا إذا ألقاه على كتفه، ووافقه أبو ثور والفرني من الحنابلة، انتهى.

قال الساجي<sup>(١)</sup>: ليس له أن يدخل منكبه داخل الثياب، فإن فعل ذلك حرام، وإنه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: رضي الله عنه: لا شيء عليه حتى يدخل يديه في كفيه، انتهى.

وقال المردور في «محرمات الإحرام»: وثقباء - بفتح القاف والهمزة - يقتصر الثوب المنفتح - وإن لم يدخل ثُغراً في يده، بل وضعه على منكبه مخرجاً يديه من تحت، ومحل الجمع إن أدخل المنكبين في محنته، فإن نكسه بأن جعل أسفله على منكبه فلا فدية. انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) - أسامي (١/٩٦).

(٢) - انظر: السراج تكبير (٢/٢٥).

فَأَنَّ بَحْبِي: سَأَلَ سَائِلٌ عَمَّا ذَكَرَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَجَأْ إِذَا رَأَى فَلْيُتَبَسَّ سِرَازِيلُ».

هذا وقد يستفاد من ظاهر الحديث جواز لبس المزعفر لغير المحرم؛ لأنه قال ذلك خطاباً للناس في الحرم، فقال على حواره: «غيره» ويؤيده حديث ابن عمر «كَانَ ﷺ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ بِالزَّعْفَرَانِ»<sup>(١)</sup>، وحديث قيس بن سعد: «ثَانَا النَّبِيُّ ﷺ نَوَصَّعَتْ لَهُ مَا يَنْتَرِدُ، فَتَغَسَّلَ ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِسَلْحَفَةٍ مَصْفَاءَ، حَرَّابَتْ أَمْرَ الْبُورْسِ عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>، رواهما أبو داود، ويحاربه حديث «تَشْبِيخِينَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّهُ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ»، فقال المالكية في وجه التجمع: إن أفراد من النبي ﷺ المزعفر، أما لبس المزعفر لغير المحرم فلا بأس به، والدليل على ذلك ما لنا من حديث بإسناد صحيح عن أنس: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعْفَرَ الرَّجُلُ حَلَاهُ».

وجميع الخطائي بأن ما صبح عزه، ثم مسح، فليس بذنن في الثياب، ووافقه البيهقي على ذلك، ورجع إلى أنهم لم يثبت أن يكون في «المصحفين» ويكون المحرم مقدماً على المصح، وأبعد الذين اعرفني، تجمع بين حديث الثبات وحديث النبي ﷺ بأنه يحتمل أن جواب سؤالهم انتهى عند قوله «مَنْ سَأَلَ مِنَ الْكُفَّيْنِ»، ثم استأنف قوله: «وَلَا تَلْبَسُوا مَا شَاءَ الزَّعْفَرَانُ» ولا تعتق أنه بالمسزوك عنه، كذا في «المعنى».

أقول بحبي: سأل: بناء للمجهول (مالك عما ذكر) مبني للمعروف أيضاً. أي فيما رواه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر (عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ) مَنْ لَمْ يَجِدْ بَعْدَ عَيْنَيْنِ فَلْيُتَبَسَّ خَفِيسَ (ومن لم يجد إزاراً فلْيُتَبَسَّ سِرَازِيلُ) وأخرجه الشيخان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس. سمعت رسول الله ﷺ يقول: «السِرَازِيلُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الْإِزَارَ، وَالْخَفِيسُ لِمَنْ لَا يَجِدُ الثَّعْبِيَّ».

(١) أخرجه أبو داود (٤١٧٩) باب في الخلع فرجال

(٢) أخرجه أبو داود (٤١٨٥) وابن مسعود وأحمد له (٤-٣٦)

فقال: لم أسمع بهذا، ولا أرى أن يلبس المصحرم سراويل لأن النبي ناز بهي غير لبس السراويلات، فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا تسعى للمصحوم أن يلبسها، ولم يستثن فيها، كما استثنى في الخفين.

(فقال) مالك. (لم أسمع بهذا). الحديث (ولا أرى أن يلبس المصحرم سراويل) على صفة لبسها بلا فتق أو بلا عذبة (لأن النبي نهى) في حديث ابن عمر (عن لبس السراويلات) مطلقاً (فيما نهى عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي) أي لا يجوز (للمصحرم أن يلبسها، ولم يستثن فيها) أي في السراويلات في حديث ابن عمر (كما استثنى في الخفين) قال الحافظ: قوله في حديث ابن عمر: ومن لم يجد إزاراً فليلبس السراويل<sup>(١)</sup>، أي للمصحرم لا للحلال، ولا بتوافر جوار لسه عن الفتق الإزار.

عن النخعي: أخذ طائر الحديث أحمد فأجاز لبس الخف والسراويل للمصحرم الذي لا يجد الثياب والأزار على حالهما، واشترط انجهوز قطع الخف ولبس السراويل، ولو لبس شيئاً منهما عن حاله نزعته الثنية، والذليل لهم قوله في حديث ابن عمر: فليضعهما حتى يكرها أمفل من الكعبين<sup>(٢)</sup> فيحسن العفل عن الثقب، ويحل الظير، الظير لاتبوا لهما في الحكم.

قال الحافظ: والأصح عند الشافعية والأكثر حواز لبس السراويل بغير فتق كقول أحمد، واشترط الشافعي إمام الحرمين وحذيفة، وعن أبي حنيفة: مع السراويل مطلقاً ومنه عن مالك، وكان حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - لم يبلغه لما في «الموطأ»: فقال: لم أسمع بهذا الحديث، انتهى.

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: اختلفوا فيما لم يجد غير السراويل هل له لباسها؟

(١) قال ابن عبد البر: أحسن أن يقرأ هذا المخطوط في الناس المصحومون أثر جان دور الشافعية لا الشافعية (٢٨١/١).

(٢) بداية المصنف (١/٣٦).

فقال مالك وأبو حنيفة لا يجوز له لباس السراويل، وإن لبسها افتدى، وقال الشافعي والثوري وأحمد وأبو ثور ودود: لا شيء عليه إذا لم يجد إزاراً، وعمدة مذهب مالك فاهر حديث ابن عمر المتقدم، وعمدة الطائفة الثانية حديث ابن عباس، انتهى.

قال الأسي: ما في حديث ابن عباس أخذ به الشافعي ولم يأخذ به مالك بشيئ منه في حديث ابن عمر، وقال في «الموطأ»: لم أسمع به، ولا أرى أن يلبسها المحرم، إلخ. وهذا يدل أن هذه الزيادة لم تلبس أو لم يعلم أن المحرم يلبسها على حاله. أما لو فتر وجعل منه شبه إزار جاز، انتهى.

قلت: وعمدة الحنفية لو لم يجد سروال فلبس من غير ثوب فعليه دم، وإن شغ واتزره ولا شيء عليه، قال الطحاوي<sup>(١)</sup> بعدما روى حديث: «من لم يجد الثعلبي فلبس الخفين» و«من لم يجد إزاراً فلبس سراويل»؛ صعب في هذه الآثار قوم، فمقلدوا من لم يجدها لبسها ولا شيء عليه، وحاتمهم في ذلك آخرون فقالوا: أما ما ذكرتموه من لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة، فحين نقول ذلك ونسبح له أنه للضرورة، ولكن نوجب معه ذنوب الكفارة.

وليس فيما رويناه من لزوم الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك، لأننا لم نقل: لا يلبس خفين إذا لم يجد السعفين، ولا السراويل إذا لم يجد الإزار، ولو قلنا: ذلك كنا مخالفين لهذا الحديث، ولكن قد أبهنا أنه الإلباس كما أباح النبي ﷺ.

ثم ألحقنا عليه مع ذلك الكفارة كدلائل الجماعة الموجودة لذلك، ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد - رحمه الله - كما في شرح المناسك، بخاري.

(١) شرح معاني الآثار (١/٣٩٨)

## (٤) باب ليس الثياب المصبغة في الإحرام

٩/٧٠١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثِيَابًا مَصْبُغَةً بِرُغْزَرَانٍ أَوْ دُرُسٍ . . . . .

## (٤) ليس الثياب المصبغة في الإحرام

(ليس) بضم اللام (الثياب المصبغة في الإحرام) ذاك السعداء الصنع بالنكسر، ويذهب، وتسمى رقتان، ما يصبغ به، وصفه بهاء كسعه وخبره ونسره صغاً وجبلاً، قوله: في اختيار المصوح: الصبغ والخضرة ما يصبغ به، وجمع الصبغ أصباغ، وجمع الثوب من يابس قصب وصبر، انتهى. وفي مسان العرب: ثوب مفضلة إذا طُفِلَتْ شدك للكثرة، انتهى.

٩/٧٠١ - (مالك)، عن عبد الله بن دينار عن مولاة (عبد الله بن عمر) - رضي الله عنهما - (أنه قال) نهى رسول الله ﷺ أن يلبس الزرقاني: نهى تحريم (أن يلبس) شنع أنه ونالته المحرم) بجلاً كان أو امرأة (ثوباً مصبوغاً برغزرتين) يفتح مرزقي المصبغة، سيكون لعين المصقلة وفتح فاء راء مهملة فالف وثوب اسم عربي، كذا في «المحيط».

وقال العيني: الزعفران اسم محمي صبغته الثوب يذوقون ثوب مزعفر. وقال المعجم: الزعفران معروف، وإذا كان في يمت لا يدخله سام أبيض، انتهى.

أو درس: يفتح واز ويكون راء آخره سين مهملة، كذا في «المحيط»، في الجمع: ثبات كالسهم، ليس إلا بالنون يرفع، فيبقى هذين ساء جامع لتكلف طرا، واليهق شرباً، وليس الثوب المحروس مغمى على الماء، قال العيني: ساءه مثل حب السهم فود جف ساء إدراكه تغلق، فيتلصق منه مثل



بغير محرم. فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ به ضحلة؟ فقال طلحة: يا أبا بكر، هذا ديني، إنما هو سدر، فقال عمر: إنكم أنتم الذين أخذتم بدينكم، فلو أن رجلاً جاءه لا يرى هذا الثوب أنما، إن طلحة إن عيبد الله كان يلبس الثوب المصبوغ به.....

(وهو محرم، فقال عمر: رضي الله عنه: لما هذا الثوب المصبوغ به طلحة؟).

قال الباقى<sup>(١)</sup>: هذا ينتمي إنكاره عليه ثوباً مصبوغاً في حال إحرامه إلا أن ذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أنه علم أنه مصبوغ بسدر مكره، وأما ثوبه عليه لما سيذكر أنه إمام يفتدى به، ويحتمل أنه رأى ثوباً مصبوغاً، ولم يعرف صبغه من سدر هو أو غيره، فأدرك أن يكون مال طلحة، وأنه المصطور، كما نيل له أنه صبغ مدني أنكر عليه، ثانياً، التثنية بالمحطور.

(فقال طلحة بن عبيد الله: يا أمير المؤمنين إنه لبس محذور (إنما هو مدني) قال المجتهد: المدعي معركة: قطع الطعن بالباس، أو بملك الذي لا رمل فيه، وأحداه بهاء التهنين. وفسره الزرقاني<sup>(٢)</sup> بالمغفرة، ولم يذكر صاحب السحيط المغفرة. وهو المغفرة بالهندية «مغيرة». وقال موفق<sup>(٣)</sup>: لا بأس بالتمشيق، وهو المصبوغ بالمغفرة، لأنه مصبوغ بطيب لا بطيب، انتهى. (فقال عمر: رضي الله عنه: بعدما تحقق له أنه لبس محذوراً (إنكم أنتم الذين أخذتم بدينكم) دون العترة، فقال: إلى الأربعين، والمراد جماعة الصحابة (أخذت بدينكم) بناء القاعين بكم الناس، لأنكم من الصحابة وأكابرهم.

(ولو أن رجلاً جاءه لا يعرف المسائل (رأى هذا الثوب) المصبوغ الذي لسه (فقال: إن ضحلة من عبيد الله) أحد العترة (قد كان يلبس الثوب المصبوغ

(١) لم يقره (١٩٧/٢)

(٢) شرح الزرقاني (١٩٧/٢)

(٣) لم يقره (١٩٨/٢)





٧٠٣/١١ - وَحَتَمَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ كَانَ نَسَى الثَّيَابَ الْمُعَصِّفَاتِ الْمُسْتَعَانَ، فَوَجَّيْ مُخْرَجَهُ، لَيْسَ فِيهَا رَغْفَرَانٌ.

عمر - رضي الله عنه - على طلحة نوباً مصبوغاً حسوا، وأتخر ذلك، فأفاد هذا مسألة أن المصبع مكره في الحج، وإنما هو البياض، كما نلب عليه السلام إلى الكفن في الثياب البيض، كذلك يحوي التنب في الإحرام، لأنه يشبهه البعث، انتهى.

٧١٢/١١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه) عروة بن الزهر (عن) أنه (إسماعيل بن أبي بكر) تصديق - رضي الله عنهما - أنها كانت تلبس الثياب المصصفات (أي المصبوغة بالمصفر، وهو يضم عين ومكسور حاء مهملتين، تضم زاء آخره واء، يقال له بالفارسية: بهرم، ولا يشبهه، وبالهندية: دگنم - وهكبه) (المصصفات) ضبط الشيخ سلام الله في «المحلى»، بتشديد الموحدة المفتوحة، وفي «لسان العرب»: أشجع الثوب رغبره: رزقه صبغاً، وكل شيء نوفره فقد أشجته (وهي محرمة، ليس فيها رغفران).

قال الباجي<sup>(١)</sup>: هذا الحديث يدل على استباحتها للمعصفات المستعانت، وأما أنه كان من المتقدم الذي لا يتنقص على الجسد منه شيء، وقد روى ابن حبيب عن مالك في المعصفر المتقدم: لا بأس أن تلبسه المحرمة ما لم يتنقص منه عليها شيء، وأما المحرم فلا يلبس المتقدم وإن لم يتنقص منه شيء. وقد روى ابن عدي عن ابن شهاب: أنه كره لباس المعصفر وإن كان لا يتنقص، ويقولون قال أبو حنيفة: إنه كره المعصفر المتقدم للرجال والنساء، وقال الشافعي: هو مباح على كل حال، والدليل على ما نقوله أن هذا صبيغ له ريح، على الجسد يحصل الاستمتاع منه بالريشة الرائحة، فكان المحرم مصبوغاً من لبه كالنصوغ بالزعفران والورد: انتهى.

(١) «المفتي» ١/١٩٨.

قلت: اختلفت ثقة المذهب في بيان مسلك الإمام مالك - رضي الله عنه - في المعصر، وتوهموا في ذلك إما أن في مسلكه - رضي الله عنه - تفصيلاً، ففي «الدرر»<sup>(١)</sup> قلت لأبي القاسم: بل كان مالك يكره الثوب المصبوغ بالمعصر للرجال والنساء أن يحرموا فيه، قال: قال مالك: أكره الثوب المقدم بالمعصر للرجال والنساء أن يحرموا في ذلك، لأنه يعضر، قال: وكرهه أيضاً للرجال في غير الإحرام، قلت لأبي القاسم: أيّ نصيب كان يكرهه مالك؟ قال: الورس والزعفران والمعصر: المقدم الذي ينفض، وإم يكن يرى المصنوع والمورد بأساً، انتهى.

وقال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: احتجوا في المعصر فقال مالك: ليس به بأس، فله ليس بطيب، وقال أبو حنيفة والثوري: هو طيب وفيه الضربة، انتهى. قلت: هذا يخالف كلام الناجي، وفي «الشرح الكبير» يكره مصبوغ بمعصر وجره من كل ما لا طيب فيه، ولكنه يشبه ذا الطيب لمفتني بهم من إمام أو عالم، قال السنوني: هنا إذا كان غير معصوم، وإلا حُرِّم كالعطيب. والمقدم القوي الصبيح الذي رُدَّ في العصر مرة بعد أخرى، انتهى.

وعلم من هذا كله أن المعصر عند الإمام مالك ليس بطيب لكن يحرم المعصر المقدم لأجل النور، ومباني في آخر الباب أن بعض النور أيضاً من المحذور عند الإمام مالك، وقال ابن العربي في «المارسة»<sup>(٣)</sup>: نهى النبي ﷺ عن لبس المعصر على الإخلاص، لأن لبسه في الإحرام لم تكن عليه فدية، لأن المعصر ليس طيباً، وإنما كرهه المعصوم، لأنه ينفض، فإنه نوع من التلويث، لما يكون معه من ثوب وكليد، انتهى.

(١) منبوتة (١/١٩٥)

(٢) بداية المجتهد (١/٣٢٧)

(٣) غرصة الأحمدي (٤/٥٤).

وأما مسالك باقي الأئمة فهي: <sup>(١٤)</sup> "ولا يلبي يوماً مضرباً بورس ولا زعفران ولا عصفور، وقال الشافعي: ربحه الله؛ لا بأس بذي المصفر، لأنه لم يلا طيب له؛ وإنما، أنه له والحة طيبة، قال ابن الهيثم: فعبث الحلال عثر أنه طيب كزينة أم لا؟ قدما نعم، فلا يجوز؛ انتهى. قلت، ومثول المحتشم في النوري كما في شرح التذية للفتاوى، ويقول الشافعية قال أحمد كما في التذية: وشرح الإحياء: أنه جعل للطيب أنواعاً، وقال في جعلها ومصدر ما ثبت بفسه ولا يستعمل كالسجج والقصير، فلا تستعمل بها القصية، وقد انصهر، به قال أحمد، انتهى

وكما يسط هذه لأواع "مصدق" فتارة: الذنات التي تستطاب بالحنه على ثلاثة أقرب، أحدها: ما لا يجب للطلب، ولا يؤخذ منه كبود الأصحاء من السجج، والقصير، والموافق كتب. وما يبه الأدبون غير قصد الطيب كالحشأ، والعصفر، فصاح شمله، ولا عذبة فله، وقد روي أن أرواح النبي ﷺ كل يحرس في المصفرات

الثاني: ما يشتد لأعميون للطيب ولا يفتد منه طيب، كالريحان والبرجس، فده وجوان: أحدهما: يباح بغير ذميه، وبهيمه: عليه نفسه، والثالث: ما يستل للطيب، ويشذ منه طيب كالأورد، والبنفسج، فهذا إذا شمله، وشله فله العذبة، انتهى

قال من الهيثم <sup>(١٥)</sup>، ومثلهما مذهب جماعة: ربحي أنه عنده - في ذلك وانصر المحتشم، في أول الباب ورد بمنع المصور، وهو ذود المصفر في

(١٤) الهداية مع فتح القدير، (٣٤١/٢)

(١٥) الهداية، (٣٤١/٢)

(١٦) فتح القدير، (٣٤٩/٢)

الأمانة. فيمنع المعصفر بطريق أولى، وما في أبي داود عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «منى الله» في إجماعهم عن الفقهاء. وبقاب، وما من النجس والزعفران من الثياب، وليس بعد ذلك ما أُخبر من كون الثياب معصراً أو خرواً لحمت.

والجواب الصحيح إن شاء الله تعالى: «وتنظرون بعد ذلك» إلى غيره مرجح، فإن المرفوع عريضاً هو قوله: «سمعتته ينهى عن كذا»، وقوله: «وتنظرون بعد ذلك» ليس من معالقات. ولا يصح جعله عصباً على مذهب الكمال لانفصال بين الخبر والإشهاد فكان الظاهر أنه مستأنف من كلام أبي حماد - رضي الله عنه - لتخلي تلك الدلالة عن المدار من المصريح أبي مطرقي لمؤيد ومفهرمه السواف. فيجب لتعليل به، انتهى.

وفي «المنايع»<sup>(١)</sup>: لا ينجس المعصفر عندنا وقال الشافعي: ينجس، واحتج بما روي أن عائشة - رضي الله عنها - كتبت لثياب المعصفرة وهي محرمة، وروي أن عثمان - رضي الله عنه - أنكر على عبد الله بن جعفر ليس للمعصفر في الإجماع، فقال عبيد الله بن أبي ربيعة: «أنا رأيت أن أحدنا يغسلها الليلة». وروى ما روي أن عمر<sup>(٢)</sup> - رضي الله عنه - أنكر على طلحة ليس للمعصفر في الإجماع، فقال طلحة: إنما هو مشغور معفوف، فقال عمر - رضي الله عنه -: إنكم أنتم عندكم بكم، فدل إجماعهم على أن المشغور طهارة، على أن المحرم ممنوع من ذلك.

وهذه إشارة إلى أن السملق مكروه أيضاً لأنه قال: إنكم أنتم يقتلون بكم أي من شاهد ذلك وبما يظن أنه مصوغ بغير السفرة، فيعقد لجواز، وكان سبب الوقوع في الحرام، فيكره، وأما حديث عائشة، فروي عنها أنها

(١) منال المنايع (٢١٠٧/٢).

(٢) أخرجه الشيخ في هذا الحديث في التلخيص المكون (٢٥/٢٥).



الرجل والسنة لما فيه من الطيب، وجميع الذي يستعمله بدون التعميل، وهذا المعنى ما يبان لأحوال، فليس فيه من الرجل والسنة ما يراه الفقهاء.

وإنما يصحح ما مضى على خبرين، مقدم، وأورد، كما أن الطيب مباح في كل حال، ولا يتحقق حالاً إلا أن لا يتحقق، وبما فيه من مناجاة لمصر، واليونس، إلى آخر ما ذكره، وفي الحديث: "إن كان ذلك في حبي الله، فإنه لا يكره الشك في ما يورثه به، ومن يورثه، وإن كان قد غسل إلا أنه يكون ذهب لوجهه، ثم يورثه من لونه سيء".

ما حل هذه المسألة أن التمسك بكتاب الطيب، يكون قربة، وهو المصطفى، فإنه قد شرب مضموعاً بشيء، فيه ريح طيب، وإن كان يحرم الإبرام فيه، وإن كان مضموعاً في بحر الرغوان، كما يحرم الإبرام فيه، بهجرة زوال الريح، حتى يورث القول أيضاً، وعاماً أيضاً، في من حذى من سراج الطيب، أنه لا يكره زوال الريح، ويعدل القول، عند المأكل، ليس على إطلاقه.

قال المحقق<sup>(١)</sup> قال ابن العربي: "إن من تطيب، فحظه لله، منى اجتنب الطيب وما نسبته من المأكل، فهو منة من تحريم أروع الطيب على الحرام، وهو مجمع عليه فيما يقصد به الطيب".

وإذا كان قوله: "منه طهارة" على تحريم ما شبع منه أو يقصد، ولو حلت بالذوق، وذلك لما في قوله: "منه طهارة" حيث لا أكله الماء، ثم فتح له راحة ثم شبع، والحجة به حيث ابن عباس عند شذاري لفظ: "ولم يترك عن شره" من كتاب إلا التبرعفة التي يرفع النجاسة، وأن شبعوا من العسكرة، إذا ذهبت الرائحة، حال خلافاً لما ذكره، واستدل به بعد روي

(١) المجموع (١٠٠٩)

(٢) فتح الباري (١١٠٢)

أبو معاوية عن عبيد الله بن عمر عن مافع في هذا الحديث: «إلا أن يكون حبلاً» أخرجه يحيى بن عبد الحميد الجعاني في مسنده عنه.

وروي الطحاوي عن أحمد بن أبي عمران أن يحيى بن معين أنكره علوه لجعاني، فقال له عبد الرحمن بن جراح الأزدي: قد كتبه عن أبي معاوية، وقام في الحال. فأخرج له أصله، فكسبه عنه يحيى بن معين. قاله المحافظ: وهي رواية شاذة، لأن أبو معاوية وإن كان متصفاً، لكن في حديثه عن عمر لأعسر مقالاً، قال أحمد: أبو معاوية مضطرب الحديث في عبيد الله، ولم يحيى بهذه الرواية غيره، قال المحافظ: والجعاني ضعيف، وعبد الرحمن الذي تابعه فيه مقال. اهـ.

وقال العمري<sup>(١)</sup>: ليس الثوب الذي منه ورس أو زعفران. أطلق حرمة جماعة، منهم محمد وهشام بن عمرو وعمرو بن التميمي وحاتك في رواية من القاسم عنه. فبينهم قالوا: كل ثوب منه ورس أو زعفران لا يحرم نفسه للمحرم، سواء كان سفولاً أو لم يكن لإطلاق الحديث. وإليه ذهب ابن حزم نظائري، وحاتم جماعة وهم: سعد بن حمر، حبان الشري، وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو يوسف ومحمد، فإنهم أجادوا للمحرم ليس الثوب للصورة بالورس أو الزعفران إذا كان غسلاً.

وقال أيضاً في موضع آخر: «حكى إمام الحرمين فيما إذا بقي الثوب فقط وجهين مبين على الخلاف في أن مجرد اللون هل يمتنع؟ قال الرافعي والصحيح أنه لا يمتنع» وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا يفض فلا بأس بنسبه في الإحرام، وهو المستقول عن سعد بن حمر وعطاء بن أبي

(١) مسنده بخاري، (٢/٢١٤)

(٢) مسنده بخاري، (٦/٦٠)



روح ونحوه المصطفى وطاؤه من وفاته وإبراهيم السحري والشري وأحمد  
وبنحوه وأبي نورة، والشعيل عن رواية فرقة حتى لو كان لا تملك حصة،  
وكن يوضح رجعه بفتح، لأن ذلك دليل على الطهر.

ثم ذكر العبي جميعهم أم معدوية المذكور، وقد بعد ذلك بين ذلك  
ما كان هذا المذهب؟ أهى قوله: ألا أن يكون غسلاً؟ قلت: صحيح - لا،  
رجاله غسأت، روى عنه إبراهيم أبو معدوية المصطفى وهو ثقة ثبت - فإن قلت  
قال ابن حزم: ولا يملكه صحيحاً، وذلك أحمد بن حنبل، أم معدوية مصطوب  
الحديث، قلت: كفى صحة هذا الحديث شهادة عبد الرحمن وشكاه يحيى بن  
معين برواية أبي داود.

والقول ابن حزم: أم تعلمه صحيحاً فهو نفي لعدمه، وهذا لا يستلزم  
نفي صحة الحديث من غير غيره، وقد روى أحمد بن أبي أسامة عن حديث  
ابن عباس حدثنا عن عمرو بن عبد الله بن المغيرة - إذا ما يكن فيه نظير  
ولا رشح، انتهى.

قال السلمي<sup>(١)</sup> قال الطحاوي: وقد روى ذلك عن جماعة من  
المعتزليين، ثم أخرج عن سعد بن العصب: جاورني وأمره السلمي قالوا:  
في الثوب بخون له، ورس أبو عثمان، فضل أنه لم يره أنه أن سحره فيه،  
وأخرج الزمزمي<sup>(٢)</sup> عن غطاء بن نوح، وأخرج يحيى بن وهيب<sup>(٣)</sup> عن  
أبي شيبة، والبراء، وأبو يعلى الموصلي، في ساجدهم عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجره الرجل في ثوبه، وصاح برعته في  
تخلط، وليس له غسل ولا ردع<sup>(٤)</sup>، انتهى.

(١) - كتاب البراءة (٢/٣٩)

(٢) - ذكره الطحاوي في معجم له (٣٠٠، ٣٠١)

(٣) - جده: إبراهيم بن عبد الله بن أبي أسامة، جده: عبد الله بن أسامة بن النوف

## (٥) باب ليس المحرم بالمنطقة

١٢٧٠٤ - حدثني سفيان عن ابن زاذان عن ابن جابر عن أبي

عبد الله بن عمر عن أبي بكر بن أبي أسامة عن أبي أسامة عن أبي أسامة عن أبي أسامة

## (٥) ليس المحرم بالمنطقة

بكر بن أبي عمير، وهي حزام مثل الكبر، يجعل فيه الفرس، كذا هي الشرح  
تفسيره، وفيه "لمسح" من القاري بكر السهم، فتح الخط، مما يشبه  
اللوحة.

١٢٧٠٥ - مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما -

أما في ذكره ليس بالمنطقة لمسحها مال الجاني<sup>(١)</sup>، يحصل أن يريد أنها غير  
حاجة إليها، لأن المسحاة بها مال الجاني، ولا على الحيد، وهو مذهبنا، فلا  
يجوز للمسلم سب على ذلك الوجه، فإن لمسها لمسحت كحجر منقش، ولم  
يزعمه من أهل سنة إزاره، وإنما شذوذ أحمد إزاره فلا بأس بذلك ولا عادية  
عبد، لأن ذلك مما يضر السموة، ولا يشبه لها من المناسبات المعتبرة، ومن  
شذذ المنطقة غير الوجه الذي ذكره، أو شذذ ذلك، فهو إزاره، وعليه المذهب،  
نسي.

وفي الشرح تكثيرا<sup>(٢)</sup> الحار شذذ مسحها لمنه على عده، أي

حيث أراد لا فوقه، وحده، زيادة بقية غيره، وإنما ما شذذها لا ليعتد به،  
من فاذن، أو للشجاعة، أو تعبئة ففقد، أو سنة لا على جلده بل فوق إزاره،  
فعادية، التفسير، قال المنصور، المراد بشذذ إدخال مبرورها، أو غيرها في  
القباب، أو في الكلاب، أو غيرها على حافة القميص، أو على أو شذذ  
على الإزار، انتهى.

(١) التعليل: مسحة (٣١٨/١)

(٢) مسحة (٣١٨/١)

(٣) (٣١٨/١)

١٣/٦٠٥ - وَحَقَّقْنِي مِنْ قَوْلِهِ: عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ  
 سَمْعَ سَعِيدَ بْنِ الْأَسَدِ يَقُولُ: فِي الْمَقْلَعَةِ يَنْسَبُ الْمَحْرُومُ بِذَلِكَ  
 لِجَانِبِهِ إِنْهُ لَا يَأْسُ بِذَلِكَ إِذَا جَعَلَ طَرَفِيهَا جَمْعًا سِرًّا فَقَدْ بَعْضُهَا  
 إِنْهُ يَعْصِي.

قَالَ ذَلِكَ: (فَمَا) أَحْتَمِلُ مَا سَمِعْتُ إِنْهُ فِي ذَلِكَ.

١٣/٧٠٥ - (مَالَتُ) عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْأَصْبَارِيِّ (أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ  
 الْأَسَدِ يَقُولُ فِي الْمَقْلَعَةِ يَنْسَبُ الْمَحْرُومُ بِذَلِكَ) قَالَ الْبَاحِيُّ: خَصَّ بِذَلِكَ  
 ثَلَاثًا يَنْسَبُ بِوَقْفِ تَبَايَهٍ. فَيَتَوَقَّفُ بِشِدَّاهَا تَبَايَهٍ. وَذَلِكَ مَمْنُونٌ عَلَى مَا فَتَنَاهُ (أَنَّهُ)  
 يَكْسِرُ الِهْمَزَ (لَا يَأْسُ بِذَلِكَ) أَيْ يَحْزَنُ (إِنَّا جَعَلْنَا لِي طَرَفَيْهَا) أَيْ فِي جَانِبَيْهَا  
 أَحَدَهُمَا سِرًّا: جَمْعٌ سِرٌّ بِالضَّمِّ مِنَ الْحَبْوَةِ (بَعْدَ يَعْصِي) أَيْ يَعْصِي.

قَالَ الْبَاحِيُّ<sup>(١)</sup>: سَوِّدَ قَدْ يَكُونُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ طَرَفَيْهَا سِرٌّ فَيُعْقَدُ  
 أَحَدُهُمَا إِلَى الْأُخْرَى. وَهَذَا يَنْبَغُ مِنْ سِدِّهَا. وَهُوَ كَأَنَّ فِي أَحَدِ طَرَفَيْهَا سِرًّا. وَفِي  
 الْأُخْرَى ثَقْلٌ يَدْخُلُ فِيهَا السِّرُّ. وَبَشَرْتُ أَنَّ كَانَ بِهِ يَأْسٌ. ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَمَوِيِّ  
 أَيْضًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَدُ<sup>(٢)</sup> مَا سَمِعْتُ إِنْهُ فِي ذَلِكَ قُلْتُ: وَقَدْ عَرِضَ  
 بِوَصِيحِ مَالِكِ الْعَائِكَةِ فِي ذَلِكَ، وَفِي «تَهَذِيبِهِ» لَا يَأْسُ بِأَنْ يَشْتُرَ فِي رِسْطِهِ  
 الْهَيْسَانُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَكْسِرُ إِذَا كَانَ فِيهِ نَفْثَةٌ غَرِيَّةٌ. لِأَنَّهُ لَا خَرُوفَةَ. وَكُنْتُ أَنَّهُ  
 يُسَرُّ فِي مَعْنَى يُسَرُّ التَّمْخِيطُ. دَامَتِ فِيهِ التَّحَاتُّاتُ، انْتَهَى.

قَالَ الْعَبْدِيُّ فِي «النَّجَافَةِ»: يَعْنِي نَفْثَةً وَخَفْطَةً غَرِيَّةً. قَالَ ابْنُ الْأَمَوِيِّ: وَرَحِمَهُ

(١) «الْمَعْنَى» (٢٤/١٤٨).

(٢) قَالَ ابْنُ عَبْدِ شَرَفٍ: يَعْنِي مَا رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ مِنَ الْمَسْبُوبِ لَا مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو. وَمَا  
 حَبَسَهُ مَالِكٌ فِي هَذَا الْكِتَابِ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حِفَاظَةُ الْعَلَمَةِ، مِنَ التَّحَاتُّاتِ وَالنَّاعِيَةِ وَغَيْرِهَا  
 مِنَ الْمَعْنِيِّ. «الْأَسْذَكَارُ» (١١/١٤٦).

## (٦) باب تخمير المحرم وجهه

في التهميان والمنطقة للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاووس ومجاهد والشافعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور أجمعون غير أن إسحاق قال: ليس به أن يعتد بل يدخل بسور بعضها في بعض، انتهى.

قال ابن عبد البر: لا يكره عند فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذا لم يكن إداً في بعضه في بعض، ولم ينقل كواهنة إلا عن ابن عمر، وعنه حوازه، ومنع إسحاق عقده، وكذا سعيد بن المسيب عند ابن أبي ذبية، انتهى. وفي المحقق: قيل: نفرد إسحاق بذلك.

## (٦) تخمير المحرم وجهه

بالحاء المصحبة أي تعطيت، قال الرابع: أصل الخمر ستر الشيء، يقال: لما بشر به: خمار، لكن الخمار صار في التعارف اسماً لما تغطي به المرأة رأسها، وخمرت الإناء عقيقته وأخمرت العين جعلت فيه خميراً، انتهى.

قال العمري<sup>(١)</sup>: ذهب إلى حواز تغطية الرجل المحرم وجهه عثمان بن عفان وريد بن ثابت وسروان بن الحكم ومجاهد وطاووس، وإليه ذهب الشافعي وجمهور أهل العلم، وذهب أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله - إلى المنع من ذلك. لحديث ابن عباس في المحرم الذي وقفت تائمه فقال: لا تخمروا وجهه ولا رأسه، رواه مسلم، وزواه السائي بنسخت: «لو كشفوه في ثوبين خارجاً وجهه ورأسه».

وفي المسألة قول ثالث: يرى عن عطاء بن أبي رباح التصرف بين أعني الوجه وأسفله، فروى عنه يغطي المحرم وجهه، داود الحارثي، وفي رواية: «ما دون عينيه»، ويحتمل أن يريد بذلك الاحتياط لكشف الرأس، انتهى بتعبيره.

(١) انظر: «صحة الفاري» (٦٤، ٧)

ويقول الشافعي - رضي الله عنه - قال أحمد في المشهور عنه، كما في  
الشيعة، والرواية الثانية مؤلفة لأحمد، كما في المخرج المصنف للقاري، وابن  
قدامة في التلخيص<sup>(١)</sup> رجع لأبي، وذكر ابن القيم يوماً رواهني أحمد، ولم  
يرجع أحدهما على الآخر، وذكر في المسألة أولاً آخر، وعزاه إلى الشافعي،  
وهو وإن كان حياً، قد تخطت وجهه، وإن كان قد لم يجره، قاله ابن حزم،  
وهو الملائق بظاهره انتهى.

وقال كحافظ: قال أهل لظاهر يجوز للمسحرم انحي تقضية وجهه، ولا  
يجوز للمسحرم الذي يموت عبلاً بالظاهر في توضيحه، انتهى.

قال ابن القيم<sup>(٢)</sup> وإنما ما أخرجه مسلم والشافعي وابن ماجة عن  
أبي عباس في رجل وحضه وأحلته وهو محرم، فقال: لا تحميموا رأسه  
ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبية.

إذاً أن لإحرام المرأة في عدم تغطية الوجه، وإن كان أصحابنا قالوا ثم  
رأت المسحرم يمسح وجهه لتأجيل آخر، ودواء الشافعي ولم يذكرها فيه الوجه،  
وأما قال الحاكم، فيه تصحيحه، فإن التفت من أصحاب عصره من غبار علمه  
رواية عنه: أولاً أعطوا وأعاد، وهو المحفوظ.

وأما بأن يرجع إلى مسلم والشافعي أنس منه إلى الحاكم، فإنه كان يبه  
كثيراً، وكيف نفع التصحيح، ولا منسجة من حروف الكلفين، ثم مقتضاه أن  
ينتهي على ذكر الرأس، وفي رواية في مسلم، تكن في الرواية لأخرى جمع  
بينهما، فتكون تلك المختصراً من الراوي - فيقدم على معارضه من مروي الشافعي  
في مسنده، لأنه أنت إسناداً، انتهى.

(١) التلخيص (٢: ٢٥٣)

(٢) فتح الباري (٢: ٢١٧)

١٣٠٠ هـ - حلفتني منيبي عن ذلك، على مني من  
 محمد بن العاصم بن محمد، أنه قال: أخيري القصة بن غير  
 الحسني، أنا ربي عثمان بن عيسى، له في حجة وهو محرم

قال الحافظ في التلخيص<sup>(١)</sup> قالوا: إن في بيت دهر الوجه مثلاً، يريد  
الشيخ السمرقاني مدحه، ويدل البيهقي: دهر الوجه عروبة وهو وجه من بعض  
الوجه، أو هي قال ذلك مطرد، دهر الحديث ظاهر الشبهة، ثم ذكر طرفه الذي  
فيه ذكر الوجه أي: دهر، وأما قوله: الحنية بأن ابن عمرو - رضي الله عنهما - إلا أني

٧٠٥هـ - (عائذ، عن يحيى بن سعيد) الاستاذي (عن القاسم بن محمّد بن أبي بحر الصديق - رضي الله عنه - (أنه قال: أخبرني القرافي عن صفاء الأرمي فرأى ذات فناء فضاء مهيبة أو بنح الأمل كذا فقام صفة في محله (ابن عسبر) تصفوا، المحمدي أنه رأى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (بالمرج) بنح العيين المهيبة واد كك اناء أحد جهم - على ثلاث مراحل من المدينة (بعض وجهه وهو محرم)

فإن الناجي<sup>١</sup> لم يكون فعل - صلى الله عليه - ذلك لحاجته إليه. ويحتمل أنه فعله، لأنه رأى جماعة وقد عالته ابن عمر ومعه، فقالوا: لا يجوز السجود تعظيماً، ففعل ذلك دفع مالك. ويضع ذكر فعل عثمان - صلى الله عليه - وذكر الخلفاء أنه لم يكون لمحدثها طريق أن الأجداد - ظهور الأجداد -

قلت: والأوجه، الذي أن النبي ﷺ قد رخص له لانتكاد، عبه كبد  
 ميانى مي لازم انحرصي، نعمه - رضى الله عنه - جملة على العموم.

*Epidemiol. Infect.* (2006), **134**, 79–87. © 2005 Cambridge University Press  
doi:10.1017/S0950268805005297 Printed in the United Kingdom

$$(1993, 2001, 2002, 2003, 2004)$$

١٣٠٤ هـ - وحققني عن ذلك. علي فافع، ابن عبد الله بن  
 محمد بن علي بن أبي طالب، فلاح الجليل الملقب

١٤٧٠ هـ - وحده نفسي عن ماله، من رافعي، ابن محمد النجاشي  
 صاحب كتاب التمهيد في علم الفقه، ...

١٤٨٥ هـ - (مالك، عن شيخ أن عبد الله بن عمرو رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُفتح الله على المؤمن والمؤمنين والمؤمنات والمؤمنات»).

فلا يغفل المحرم وجهه عليه الصلاة أم لا ولا ينظر الخاضع: ثم أصبح من ذلك في ذلك شيئاً، وقال: يا حي بعد ذكر الاستحاضة: فتعسل ما دلت أن إن فلاناً سحر به لفتية عليه نقدة، وإن فلاناً يكافئها دون المحرم فلا حاجة إلى ذلك.

فقدت، وبمقتضى خروج الملائكة الشريرين، كما صرح به في «المذبح الكبير»<sup>(١)</sup> والآخر<sup>(٢)</sup> وغيرهما، وعند التفتيش: لم يبق شيء من وجهه مخطط أو غيره، وبما وثقته عليه دم. وفي الأقاليم من يدوم حديقته كما يسطو من البروق.

١٤٧٠٦ (مالك)، عن يافع أن عبد الله بن عمر كُفِّنَ خُفْلَ عَصِيٍّ مِنَ  
الْكُفَّينِ ابْنِهِ وَاقِدًا بِأَخِيهِ (أَبِي عَبْدِ اللَّهِ) بْنِ عُمَرَ - أَخِي قَعْنِهِمَا - أَنَّهُ تَمَيَّيَا  
مَعَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخُفْلَةَ، ائْتَلَفَ فِي صَحْبَتِهَا، تَزَوَّجَهَا عَبْدُ اللَّهِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَبَيَّعَ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لَهَا أَمْنًا فِي عَمَلِ

(١١) انظر: (المذكر: ١/١١٠)، (٥)، والحي: (١/١١٠)، والمحب: (١/١١٠).

17.3. 2014 YB





قَالَ مَالِكٌ: إِذَا مَا تَحْتَمِلُ الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ وَفِيهِ  
نَفْسُ الْعَمَلِ.

وتقدم في الجنائز أنه - رضي الله عنه - كثفه في خمسة أبواب: نصبر،  
وعمدته، وثلاث، لثافته، ووقع التقديم والتأخير في سياق الرواية بين نسخ  
الوسطاء. وفي النسخ المصنوية قوله: «خثر رأسه ووجهه» مقدم على قوله:  
«وقال: لو لا أنا حرم» - إلخ.

أقول مالك: وإنما يعمل الرجل بالأعمال ما دام حيا، فإذا مات فقد  
انتهى العمل، فانتفع بإحرامه أيضاً. وما روي عن ابن عباس - رضي الله  
عنه - مرفوعاً في قصة فخرم وقصته حادثة، فواقعة عير لا عموم لها، لأنه  
على ذلك بقوله: «إنه بيعت ملبياً وهذا لا يتحقق في غيره، فيكون خاصاً  
بذلك الرجل، ولو استمر بقاؤه على إحرامه لأمر بقضه بغير مناسكه، ولو أريد  
التعميم في كل محرم فقال: **يُحَرِّمُ**: فإن السحرم، كما قال: «إن الشهيد بيعت  
وجرحه يتعب دماً». ومن قال: إن الأصل التعميم ففيه تعسف، إذ التحصيل  
ظاهر من التعميل. والعدول عن أنه يقوى: إن المحرم بيعت، كذا في  
«الزرقاني»<sup>(١)</sup> تبعاً للحفاظ في «الفتح» بتغيير.

زاد الحفاظ: واختلف في القضاء يموت هل يبطل صومه بالموت، حتى  
يسب قضاء صوم ذلك اليوم بعد أو لا يبطل؟ انتهى.

قال المنيني<sup>(٢)</sup> في حديث ابن عباس - رضي الله عنه -: احتج به الشافعي  
وأحمد، وإسحاق. وأما الظاهر في أن المحرم على إحرامه بعد الموت، ولذا  
يحرم من رأسه ونطيبه، وهو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء والثوري،  
ودهب أبو حنيفة ومالك والأوزاعي إلى أنه يصنع به ما يصنع بالحلال، وهو

(١) شرح الزرقاني (٢/ ١٣٣).

(٢) عمدة القاري (٦/ ٧٠).

مرؤي عن عائشة وابن عمر وطاووس، لأنها عمادة شُرعت فبطلت بالموت كالأضحية والنسيان، وقال عليه السلام: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث»، وإحرامه من حلقه، ولأن الإحرام نوبتي لطيف به، وكملت مناسكه، ولا قاتل به.

وما أجاب عنه المحقق<sup>(١)</sup> بأن ذلك ورد على خلاف الأصل، فيقتصر به على مورد الضر، فعنه المكي<sup>(٢)</sup> «أما لا نسلم أنه ورد على خلاف الأصل، كيف وقد أمر بمسكه بالعماء والسدر، وهو الأصل في العموى، وأجيب عن الحديث بأنه ليس عاماً، لأنه في شخص معين، فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وقال: «عصوه بمنزرة»، والمحرم لا يجوز غسله بدر.

وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريح عن عطاء: أن رسول الله ﷺ قال: «اخْمُرُوا وحومهم ولا تشبهوا باليهود». ورواه الدارقطني بإسناد عن عطاء عن ابن عباس يرفعه، وحكم ابن القطان بصحته، ونقظه: «اخْمُرُوا وجوه موتاكم». وفي «الموطأ» أن ابن عمر - رضي الله عنهما - «اختر وجه واقد ابنه ورأسه».

وفي «المعتمد» بأسانيد جيدة عن عطاء، قال: رمت عن المحرم يَنْطَلِ رأسه إذا مات؟ قيل: غطوا ابن عمر وكشف غيره. وقال طاووس: يُغْتَبِ رأس المحرم إذا مات. وقال النخعي: إذا مات المحرم فهو حلال، ومن حديث مجاهد عن عمرو: إذا مات المحرم ذهب إحرامه، ومن حديث إبراهيم عن عائشة: إذا مات المحرم ذهب إحرام صاحبه، وقاله عكرمة بسند جيد.

وحكى ابن حزم أنه صح عن عائشة تحبط أتميت المحرم إذا مات ونظيره وتخيم رأسه. وعن جابر عن أبي جعفر حال: «المحرم يَنْطَلِ رأسه ولا يَكْشِفُهُ» انتهى.

(١) انظر: الفتح الباري، (٣/١٣٧).

(٢) معتمد القاري، (٦/٢٠).



المحرمات، ولا تلبس القفازين.

المحرمات، أي لا تلبس النقاص، وهو الخمار الذي يشقه المرأة على الأنث أب نحت المتحاجر. وإن قرب من العين حتى لا تبدو أحفانها، فهو توصواص يفتح الواو وسكون الصاد الأولى، فإذ نزل إلى طرف الأنف فهو الخفاف، فإن نزل إلى الفم ولم يكن على الأذنية منه شيء، فهو النشام، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup> وسيأتي الكلام على غاب المرأة في آخر الباب.

(ولا تلبس) منع إياه والحزم على أنهي. ويجوز رفعه (القفازين) بهم التناف وشد الغاء وبارزي المصجمة تشبه قفاز كرفشان، شيء تلبسه نساء العرب في أيديهن يعطي الأصابع والكف والمساعد من البرد ويكون فيه قطن محشوء، ذكره الطبري، وقيل: يكون له أزرار تُرَزُّ على المساعد، كذا في «المعراجة»<sup>(٢)</sup>

وقال الحافظ: (٣) ما تلبسه المرأة في بدنها، فيغطي أصابعها وكعبيها عند معاناة الشيء كتنزل ونحوه، وهو للبدن كالخف للرجل، قال الطبري: كان عبد الله بن عمر يقول: لا تنظف المرأة ولا تلبس القفازين، واختلفوا في ذلك فمنعه الجمهور، وأجازته الحنفية، وهو رواية عن الشافعية والمالكية، اهـ.

وفي شرح الإحياء: ليس للرجل ليسر القفازين وهل للمرأة؟ قولان. أحدهما: لا يجوز، قاله في «الأم» و«الإملاء»، وبه قال مالك وأحمد، والثاني: وهو مقبول الشري، نعم وبه قال أبو حنيفة وفي «الوجيز»: أنه أصبح القفازين، لكن أكثر النقلة على ترجيح الأول. اهـ.

قال ابن رشد<sup>(٤)</sup>: اختلفوا في ليسر القفازين للمرأة، فقال مالك: إن

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٣٣).

(٢) مرقاة المفاتيح (٥/٢٧٧).

(٣) فتح الباري (٤/٥٥).

(٤) بداية المجتهد (١/٣٢٨).

للبس الخفاف، ودخض فيه لتواري وهو مبروني عن عاتقه - رضي الله عنه -  
قلت: والله لقد تقدمت الأدب في بيان مسائل الأئمة في ذلك المصحح إلى  
مرجعة الشريعة، ففي ذلك ومن الصحيح: «يجب التبرع بالصفارين له واية  
الشحاري وغيره، ويحلي الرجل والعمرة بينهما».

وفي الصحيح الإقناع<sup>(١)</sup>. والثالث من المحظورات: ستر الوجه والكفين  
من البراءة بما بعد سائر إلا الحاجة تبيح مع الحاجة. ولها نفس المحظورة وغيره  
في الرأس وغيره إلا تقطاعه، وليس ثبوت ستر الكفين ولا أحدهما.

رثم ما في الشرح (الإحصاء) من الوجيز، أصبح القنوين وأكثرهما،  
وفي الشرح الكبير للتدوير: حرم على الممرات بالإحرام لبس محب  
بديها نعم فصار، وكذا ستر إصبع من أصابعها، فإن أدخلت يديها من قميصها  
غلا شرا، ضيقها، وإلا فتدبره إنا ظالم، اهـ.

قلت: واستندت الأئمة الثلاثة بحديث العائش، ولحديث ذكره ثالث في  
«المعالم»<sup>(٢)</sup> موقوفاً. وذكر الشحاري في «مصححه»<sup>(٣)</sup> الاختلاف في روجه  
ووقفه، عند أخرجه برواية أبي عن تافع عروفا، ثم قال: تابعه موسى بن  
عائشة وبسمة بن عبد الله بن إبراهيم بن خلفه وحموية وابن إسحاق في السند  
والقفازين، وقال عبد الله ولا ووسى، وكان يقول: إلا نكثت المحرمة،  
وقال مالك عن سابق عن أبي عبد الله: إلا نكثت المحرمة، وتابعه ثلث من  
أبي سمير، اهـ.

قال الدامغ<sup>(٤)</sup> قوله. وذلك يقول، يعني عبد الله المذكور حاشا

(١) (١٥٣: ٢١)

(٢) (السطح: ٢٢٨).

(٣) رقم الحديث ١٨٣٩.

(٤) مجمع البحار (١: ٥٢).

المذكورين قبل، فوافقهم على رفعه إلى قوله: «أعتراف ولا ورس» وفعل بنية الحديث، فجعله ابن قول ابن عمر - رضي الله عنه - وقوله: قال مالك... إلخ، العرض أن مالكاً اقتصر على المعروف فقط، «في ذلك تقوية لرواية عبد الله» بظن الإدراج في رواية غيره. اهـ.

قلت: وكذا ذكر الاختلاف في رفعه ووقفه أبو داود في «سننه» وغيره من أئمة الحديث.

قال النعماني<sup>(١)</sup>: «ختلف في رفعه ووقفه، ونقل الحاكم عن شيخه علي<sup>(٢)</sup> بن إسحاق أنه من قول ابن عمر أدرج في الحديث، وقال الخطابي في «المعاني» علقوه بأن ذكر الثقاتين إنما هو من قول ابن عمر ليس عن أبي بصير، وعلق النعماني - رضي الله عنه - القول في ذلك، وقال البيهقي في «المعرفة» إنه رواية أبيه مودجا.

وقد استكمل الشيخ فضي الدين في «إلهام الحكم بالإدراج في هذا الحديث من وجهين الأول: لورود النهي عن انتداب الثقاتين عند مواعيد، فروى أبو داود من رواية إبراهيم بن سعد أنسني عن تابع عن ابن عمر عن أبي بصير قال: «الحجرة لا تنس ولا تنس الثقاتين»

والوجه الثاني: أنه جاء النهي عن الثقاتين مبدأ به في صدر الحديث مستنداً إلى النبي ﷺ مابعداً على النهي عن غيره. قال: وهذا يجمع الإدراج، ويخالف الطريق المشهورة، فروى أبو داود أيضاً من حديث ابن إسحاق قال: «فإن نافعا حدثني عن ابن عمر - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء عن إدراج عن الثقاتين والانتداب»

(١) «عمدة القاري» (٥٢٨/٧)

(٢) «قاضي الأصول» (١٠٢)

وقال في الافتراح<sup>(١)</sup>: دعوى الإبراج في أول المتن ضعيفة، وأحاب الحافظ: بأن الذي اقتصر على الموقوف رفعه فقد شدَّ بذلك فهو ضعيف، قال العيني: التحديث ضعيف، لأن إبراهيم بن سعيد المدني مجهول، وقد ذكره ابن عدي مقتضراً على ذكر الثقب، وقال: لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على رفعه، قال: ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر.

وقال الحافظ في تهذيبه<sup>(٢)</sup>: قال أبو داود: شح من أهل المدينة، ليس له كبير حديث. وقال ابن عدي: ليس بالمعروف، وقال ابن عدي: رفع حديثاً لا يتابع على رفعه، وقال صاحب «الميزان»<sup>(٣)</sup>: منكر الحديث، انتهى. وقال في «تقريب»<sup>(٤)</sup>: مجهول الحال.

وأجاب الحافظ<sup>(٥)</sup> عن الثاني بأن الثقات إذا اختلفوا، وكان مع أحدهم زيادة فُذِّت، ولا سيما إن كان حافظاً، ولا سيما إن كان أحفظ، والأمر هنا كذلك، فإن عبيد الله بن عمر في نافع أحفظ من جميع من حاله، وقد فصل السمرقوع عن الموقوف، وأما الذي استدأ في السمرقوع بالموقوف، فإنه من التصريف في الرواية بالمتن، وكأنه رأى أشياء متعاطفة، فقلص، وأخر لحواز ذلك عنده، ومع انندي فصل زيادة علم فهو أولى، اهـ.

قلت: وما قال ابن دقيق العيد: إن الإبراج في أول الحديث يسع أو يضحف، برده كلام أهل الأصول، فإنهم قسّموا الإبراج على ثلاثة أنحاء: الإبراج في الأول، والوسط، والآخر.

(١) (١/٢٥٠).

(٢) «ميزان الاعتدال»: (١/٢٥٠).

(٣) «تقريب التهذيب»: (١/٣٥٠).

(٤) «صحح ابن عري»: (١/٥٣).

١٦٨٨ - **وحدثني** علي بن مالك، عن هشام بن عروة، عن  
 أبيه، عن النضر بن السهم، عن أبيه، عن  
 أبيه، عن النضر بن السهم، عن أبيه، عن  
 أبيه، عن النضر بن السهم، عن أبيه، عن

وقال السيوطي في التذكرة<sup>(١٢١)</sup>: «العائب ونوعه هي آخر حديثه، ونوعه أريد أكثر من وسطه، وإنما عند الجمعية في «الذائع»<sup>(١٢٢)</sup> ما ليس انشأه ولا بكرة عدتها، وقد خوان ما به - رضي الله عنه - وحاشية، وكان الشيخ - رضي الله عنه - لا يجوز الحديث إلى عمر - رضي الله عنه - وإنما إلى أبي محمد بن أبي وقاص - كان ليس به - وهو محرم الحديث»<sup>(١٢٣)</sup>. ولأن لحي انشأه ليس إلا تعطيه منها بالسحب، وأما غير مستوفاه عن ذلك، فإنها أن تعطيه، فبعضها وإن كان محبباً فكذلك سحبها.

وفراغاً لا تلبس الثياب المذمومة، يعني ذلك حسنة عليه جميعاً بين الدلائل  
مقتضى الإمكان، وهو روي المصنفين، روي الشافعي في "المقام" من سنن أبي  
وعاصم أنه كان يأمر بلبس الثياب المذمومة في الإجماع، وروي الألباني  
والمصنف عن أبي حمزة - رضي الله عنه - أن من لبس الثياب المذمومة حرام إلا في  
حاجة.

[illegible]

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

4. The following are the results of the regression analysis:

$$1971(1) + 2 = 1973 \text{ (v)}$$



المحرم يده من عرقها الزرقاني<sup>(١)</sup> إلى روابية أو قال: رابية في رواية: «فلا تنكحه»  
علاء.

قال الناجي<sup>(٢)</sup>: وإضافة ذلك إلى كونهن مع أسياده، لأنها من أهل نسبه  
والنسب والاعتساب، وأما لا تقطع من رأسه ما تراء جهائراً أو سداً، ففي ذلك  
إعجاز عجيب، ومما من باب لهن الاقتداء بها، أو

قد استحسنوا جميعوا على أن لا يذللن للسلطان السخط كله ولا يذللن  
وأن لها أن تعطي رأسها إلا وجهها، فيستتر بهذه الثوب بدلاً خفيفاً نسريه  
عن نظر الرجال، ولا تخشى لا ما روي عن فاطمة بنت المنذر، فذكر ما حجبته  
نعم قال: ويحتمل أن يكون ذلك التضمير بدلاً، كما جاء عن عائشة رضي الله  
عنها، قالت: لما مع رسول الله ﷺ، روي<sup>(٣)</sup> قلنا الثوب على وجهها  
وأخرى محرمات، فإذا حارزوا رقعته، أمر به أبو داود وأبو ماجه، والله  
أوراني

وغيرت به ما قبله من رداء<sup>(٤)</sup>، وأما أن يجمعوا على أن إحرام المرأة في  
وجهها، وأن لها أن تعطي رأسها، وأن لها أن تترك ثوبها، عن وجهها فوق  
أسياد بدلاً خفيفاً يستتر به من نظر الرجال إليها، كنحو ما روي عن عائشة،

(١) مخرج الزرقاني: (١/٢٣٤).

(٢) المشفق: ٢٠/٩٠.

(٣) كذا في الأصول، ولعل أبي داود (١٨٣٣) عن عائشة قالت: كنت لأركبني بديوناً -  
ومعني من عات مع رسول الله ﷺ، فإذا سافروا بنا سبكت إحداهما خلفاً من رأسي على  
وجهي، فإذا جلدت أو كتمت، أخط ابن عباس (٩٩٢) عن عائشة: كذا مع النبي ﷺ  
وسجل من يرد، فإذا نظيت الرقاب أهدتنيهما من هود رؤسنا، فإذا يردن  
ولم يردن، لم يردن في الأصح رواية بالفتح، مروي.

(٤) قوله المشفق (١/٢٣٧)، وأما المشفق، فمعه ١٢/٩٩.

فيكم حديثها، ثم قال: ولم يأت ثعلبية وخروجها، إلا ما رواه مالك عن فاطمة بنت المنذر، فذكر ما فيها، وهكذا أكثر سراج الحديث حكوا الإجماع في ذلك، لكن يظهر بملاحظة فروعه أن بينهم هذه الاختلافات، سراتي النبي عليه، إلا أنهم وغيرهم متفقون على وجوب كشف وجهها، ولم يحكي المنصور مصنف إلا عن فاطمة.

وختلف أهل الخرافة في تأويله، فوال: الأول: ما أشد إليه ابن رشد من مجرد فاطمة في ذلك، وهذا يؤمن إلى التأويل، والثاني: ما ذكره ابن المنذر حسناً من تأويله إلى ما ورد عن عائشة - رضي الله عنها - سداً عند الضرورة، والثالث: ما يظهر من كلام الناجي أن التواجب على المرأة إعراف نوحه عن لباس محض من بآئونه وهو النقاب، وأما غير النقاب فلا يجب إعراف النوح عنه، بل يستحب، فممكن أن تريد أنهن كن يستوفين وجوههن بغير النقاب على معنى المتن.

هذا، وقد اختلفت الأئمة بعد الثقاتهم على أن إعراف المرأة في وجهها هي التي لم سلمت للنظر، فما حكمه؟ يعني إذا عارض وجوب الكشف للإعراف ووجوب نشر التحيات، فكيف يفعل، وهل يكفي وجوب الكشف حينئذ أم لا؟ قال الفضلاني: والمرأة أن ترحي على وجهها ثوباً متجافاً عند سعة أو حوصاً، بل أوصاف الثوب وجهها فلا اعتبار بزمته مراً ولا دية، ولا رحت مع الزنم، انتهى. وهكذا في مروج نشأعية، فهي «شرح الإلتزام»: وإذا أرادت ستر وجهها عن الناس أرخت عليه ما يسره من خشفة، بحيث لا يقع على البرة، انتهى.

وفي محاشنه: قوله: «إذا أرادت» فيه إشارة إلى وجوب كشف وجهها

ولو بحصرة الاحتاب ومع حرف لئلا، وبحب عليهم عقير البصر، فيه قال بعضهم، والشمع في ماء، وجوب الستر عليها بما لا يمشه، انتهى.

وفي نيل المأرب: ومن محظورات الإحرام: تعطيبة الوجه من الأذن يرفع أو ثياب أو غيره، تكن تسدل الثوب من فوق رأسه على وجهه للحاجة، ولو من فوق الوجه، والحاجة كمرور الرجال قريباً منها، فإن غطته فلا حاجة فسد، انتهى.

وفي الشرح الكبير<sup>(١)</sup>: حرم بالإحرام على المرأة ولو ثمة أو صغيرة ستر وجهه، إلا لستر عن أعين الناس فلا يحرم، بل يجب إن ظنت نكتة فلا غرر بكرة ونحوها ولا ربط أي عقد، إلا أي إن فعلت ما ذكره، أنه سترت وجهها بغير سرو أو غرز، أو عقدت ما سلته، فعلى إن شاء، انتهى. قال المدققي: قوله، «إلا لستر» يعني إذا أرادت بستر وجهها لستر عن أعين الناس، فلا يحرم ستره حينئذ، إذا كان الستر من شعر غرر و ربط، انتهى.

وفي الدر المنثور<sup>(٢)</sup>: وسترته كالرجل لكنها تكشف وجهها لا رأسها، ولو سدل ثياباً عليه وجذقه حذو جاز، بل يبد، قال ابن عابدين: قوله: «حار» أي من حيث الإحرام بمعنى أنه لم يكن محظوراً، لأنه ليس بستر وقبور. «بل يندب» أي خوفاً من ردة الأحانب، وعبر في «الفتح» بالاستحباب، «صرح في «الفتاوى» بالتزويج، ووفق في «البحر» بما حاصله: أن محتمل الاستحباب عند عدم الأحانب، وأما عند وجودهم فالإحرام واجب، انتهى.

وأخرج الشافعي في «مسنده» أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن عطاء عن ابن عباس قال: دخلني عنها من حلايبها ولا تصرب به، فلتد وما لا تصرب

(١) (٢/ ٥٦)

(٢) (٢/ ٥٨٠)

## ١٧١) باب ما جاء في الطيب في الحج

به<sup>(١)</sup> وأشار في كما تحلب العباد<sup>(٢)</sup> أنه أشار إلى ما عني حديثاً من "الحليان".  
وقال لا تغليه بغيره<sup>(٣)</sup> ما عني وجهه<sup>(٤)</sup> فذلك الذي لا يغني عاريه<sup>(٥)</sup> ولكن  
تدنه عن وجهها كبر من سدولاً<sup>(٦)</sup> ولا تغلب<sup>(٧)</sup> ولا تضرب<sup>(٨)</sup> ولا تعصف<sup>(٩)</sup>  
الشيء.

## ١٧٢) ما جاء في الطيب في الحج

قال ابن رشد<sup>(١٠)</sup> أحجم العلماء على أن الطيب كله يحرم على المصوم  
بالحج (المعبرة في حال الإحرام، واحتجوا في حواء تسجد قبل الإحرام لما  
نص من إرواه عليه بعد الإحرام فكرهه بذلك، ورواه عن عمر بن الخطاب،  
وعمر بن الخطاب بن عمر ومعاوية بن النخعي، ومن أحمد أبو حنيفة  
والشافعي، والتمزيقي، وأحمد، ورواه في صحيحه لما كان حديث صفوان بن  
يعلى. وعنه الطريق الثاني حديث عائشة رضي الله عنها في أول الباب.

وقال النووي<sup>(١١)</sup> حلت الطيب في استعماله على من استعمله عند الإحرام  
و استدلت به، فكرهه قوم، واحتجوا منهم مالك ومحمد بن الحسن، وصحها  
عمر وعقبة بن راس عمر وعقبة بن أبي العاصم رضي الله عنهم وعطاء  
والهري<sup>(١٢)</sup> واحتجوا في ذلك أحمد بن حنبل، بنحو أبو حنيفة والشافعي، ثم قال بعد  
ذكر حديث عائشة رضي الله عنها<sup>(١٣)</sup> في التوبين<sup>(١٤)</sup> أحجم به أبو حنيفة  
في سبب، وذكر في أن المصوم إذا نظف قبل إحرامه بعد شاة من الطيب  
مكراً كان أو غيره، فإنه لا بأس به، ولا شيء عليه، ثم قال لما عني عليه  
من إحرامه أو لا، ولا بغيره، فإنه عليه، وفيه قال الشافعي وأحمد وأحمد  
والتمزيقي والأوزاعي، وهو قول عائشة وسعد بن أبي وقاص ومن غيرهم.

(١) رواه الشيخان (٢٧٨/٢٧٩)

(٢) رواه الشيخان (٢٧٨/٢٧٩)

وابن الزبير وابن جعفر وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم - وجماعة من التابعين بالإنحجاز والعراق، وذكر أسماء بعضهم.

قلت: هكذا أطلق مالك الأئمة عامة شرح الحديث ونقل المذهب، والحقيقة أن بينهم تفاسير في استئمان الطيب بعد إجماعهم على أنه لا يجوز استعمال الطيب للمحرم بعد الإحرام، ففي «روضة المحتاجين» من فروع الشافعية: يسن أن ينطيب بدنه للإحرام قبله ولو بما له جرم، ولا بأس باستئمانه بعده.

لكن لو نزع ثوبه المطيب، وإن كان لا يُسَرُّ نطيبه، ثم لسه، وراحت الطيب موجودة فيه، لزعم القدية في الأصح، كما لو ابتدأ لبس الثوب المطيب، أو أخذ الطيب من بدنه، ثم رده إليه، ولا عبرة بانتقال الطيب بواسطة العرق، ولو تعطر ثوبه من بدنه لم يفسد جزمًا، انتهى.

وذكر في شرح الإحياء اختلاف الوجوه والأقوال في هذه المروء عند النساء، وفي «الروضة المربع»<sup>(١)</sup> من فروع الحنابلة: وسَرُّ نطيب في بدنه بملك أو بخور كحديث عائشة في الوضوء، وذكره أن تنطيب في ثوبه، وله استئمانه فيه ما لم ينزعه، وإن نزعه فليس له أن يلبس قبل غسل الطيب منه، ومتى تعمد مس ما على بدنه من الطيب، أو نتأه عن موضعه، ثم رده إليه، أو نقه إلى موضع آخر فدى. لا أن سال بعرق أو شمس، انتهى.

وقال الباجي<sup>(٢)</sup>: إن مالكاً - رضي الله عنه - لا يحيز لأحد من الأمة استعمال الطيب عند الإحرام إذا كان طيب بقى له راحة بعد الإحرام، ولا يلبس بدنه فيه ربح نقي، وإن تنطيب لإحرامه فلا فدية عليه، لأن الفدية

(١) النظر (١/٤٦٧)

(٢) النظر: طائفتي (١/٢٠١)

بإتلاف الطيب في وقت ممنوع من إتلافه، بعدما أتلفه قبل ذلك، وإنما تنهى عنه بعد الإحرام الرائحة، وليس ذلك بإتلاف فتجب القدية.

ورأيت لبعض المتنبهين أن من تطيب قبل الإحرام بما تبقى رائحته، فهو بمنزلة من تطيب بعد الإحرام، لأن استدامته كاستداء التطيب، فإن أراد بذلك أنه مسوع في إحداثه فهو صحيح، وإن أراد أنه وجوب القدية فليس بصحيح، لأنها إما تجب بإتلاف الطيب أو لمسه، انتهى.

وفي «الشرح الكبير»<sup>(١)</sup>، «مؤيد»: وحرم عليها تطيب بكونهم إلا طيباً يسراً ما بقا في نوره أو بدنه من تطيب به قبل إحرامه، فلا قدية عليه، وإن كرهه. قال المدوني: أي بشرط أن يكون اباقى أثره أو ريحه مع دهاب حرمه، هذا مقتضى كلامه.

والذي يظهر من كلام الساجي وغيره أنها لا تسقط القدية إلا في بقاء ريحه دون الأثر، فقد اتفق الجميع على أنه إذا كان الباقي شيئاً من حرمه، فالقدية واجبة. وإن كان الباقي رائحته فلا قدية، والخلاب بما إذا كان الباقي أثره أي نونه دون جرمه، قليل، بعدم وجوبها، وقيل، بوجوبها، انتهى.

وفي «المدر المختار»<sup>(٢)</sup>، «طبيب مدته لا نوبه بما تبقى عنه من الأصح، قال من عابدين قوله: طيب له أي استحساناً عند الإحرام، ولو بما تبقى عنه كالنسك، وانفرد بين النوب والبدن أنه اعتبر في البدن تادعاً، واستعمل بالثوب مقتضى.

وفي «المحرر الرائق»<sup>(٣)</sup>: «يسر له استعمال التطيب في بدنه قبل الإحرام بما

(١) (٢٧/١١١).

(٢) (٢٧/١٥٣).

(٣) (٢٧/١٥٢).







وأجاب عنه الشافعية بأمور<sup>(١)</sup> : منها أنه لا يجب غسل يده أن يغتسل ، يقولون ،  
ففي رواية ابن كمال عن عاتكة عن البخاري : ثم صاف يديه ثم مسح  
بهما ، فإن لم يرد بالخطوات المصحح ، وكان من عادات أن يغتسل عند كل  
واحدة ، ومن ضرورة ذلك أن لا يغتسل للغضب مرة ، ويرد قوله في طريق آخر في  
هذا الحديث : فلم أصبح محرماً بتصبغ طيباً ، فهو ظاهر في أن تصبغ الطيب ،  
وهو ظهير ، لأنه كان في حال إحرامه .

ودعوى بعضهم أنه في نظرها لا خير ، والتقدير حذف على ناس بصبغ  
طيبه ، ثم أوردوا دعوى خلاف ذلك من رواية قوله في رواية الحسن بن محمد<sup>(٢)</sup>  
عن إبراهيم بن عبد السلام : كان إذا أراد أن يغتسل يغتسل بالماء ، ثم أراد  
في رأسه بلحمة بعد غسله ، فمسحها برأسه ، رأت الخطيب في مفرقة بعد  
ثلاث وهو محرم ، وقال بعضهم : إن أبو بصير كان يغتسل بالتمر المسكوب الذي  
يغضب به ، قال ، وبني أمية من غير راحة ، ويرد قوله في مصنف : يصبغ طيباً ،  
ولأن بعضهم : يحرم أنه لا يجب .

قال ابن العربي<sup>(٣)</sup> : ليس في شيء من طرق حديث عاتكة أن عاتكة بعثت ،  
وعند زود أبو داود وابن أبي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة  
- رضي الله عنها - قالت : كنت تشبخ بحوض - مسك الغضب قل أن نعجم ،  
ثم نعجم ، فنعرق فنبس على وجهنا ونجر مع رسول الله ﷺ فلا نغسله ، فهذا  
صحيح في حقنا عن الغضب .

ولا يقال : إن ذلك خاص بالنساء ، لأنهم أحرموا على أن يلمسوا  
والنساء - وإنه في تعريم استعمال الغضب إذا كانوا محرمين ، وقد بعضهم كان

(١) انظر فتح الباري ١٣٩٨، ١٣١

(٢) انظر المغازي ، وأبو ذر ١٠١، ١٠٢

ذلك طيباً لا رائحة له رواية الأوزاعي عن الثوري عن عروة عن عائشة: «طيب لا يشبه طيبكم»<sup>(١)</sup>، قال بعض رواة: يعني لا بقاء له، أخرجه النسائي

ويروى هذا التأويل ما في الذي قلناه، والمسلم من رواية منصور بن زاذان عن عبد الرحمن بن القاسم: «طيب فيه مسك»، وله من طريق الحسن بن عبيد الله: «كأنني أنظر إلى وبيصر المسك». والمطحاوي والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة - رضي الله عنها - بالغالية الجيدة، وللشيباني من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه: «بأطيب ما أجده».

وهذا يدل على أن قولها: «طيب لا يشبه طيبكم» أي أطيب منه، لا كما فهمه الثعالبي يعني ليس له بقاء، وأدعى بعضهم أن ذلك من حصائصه بفتح، قاله المتهلب، وأبو الحسن الفخاري، وأبو الفرج من المالكية. وقال بعضهم: لأن الطيب من دواهي النكاح، فسمى الناس عنه، وكان هو تملك الناس لإربه فسموه.

ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الحصائص في النكاح، وقد ثبت عنه أنه قال: «عُطِبَ إلي النساء والطيب أخرجه النسائي من حديث أنس، ثم عُطِبَ بأن الحصائص لا تثبت للنساء»، وقال المتهلب: إنما عطف بذلك لبيان أثره العلائقية لأجل كونه، وتثبت بأنه مرغ ثوب العصورية، وكيف بها؟ ويردها حديث عائشة بنت طلحة المتقدم، وروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن عائشة قالت: طيب أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم.

قلت: ويروى لخصوصية أيضاً أن عائشة - رضي الله عنها - لما بلغها قول ابن عمر - رضي الله عنه - «لأن أطيب ما يطهران أحب إليّ» ما ذكرت هذا الحديث رواه عبيد، ولو كانت حصيفة عند أحد منهما لما صح الإنكار على

(١) أخرجه النسائي (٦٦٨٨).

عن عمر - رضي الله عنه - بئس الحديث، وبئس أمر الأبي الحناني في شرح حديثه، رأى عدلان غاشقة على ابن عمر - رضي الله عنه - بعد الحجابات بأن من حرم الله.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «اعتذر بعض السالكة بأن عمل أهل المدينة على خلاف، وبعضهم رواه الترمذي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن أبي سليمان بن عبد الملك بن جميع جميع قالوا من أهل الشام من عبد الله بن محمد، وحارثة بن زيد، وإسحاق بن عبد الله بن عبد الله بن عمر، وابن عبد العزيز، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن فضال عن القريب قال الإمام، فكانهم أمروا به، هؤلاء فيها أهل المدينة من ثنائهم قد استقروا على ذلك، فكيف يدعى مع ذلك البعض بمنى حلاله؟ انتهى ما في «الفتح» للشافعي.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> بعد ذكر بعض هذه التبرعات المذكورة، ومعنى تأويلها قوله الأحاديث، وما ورد في معناها أن مالك - رحمه الله - لا يحرم لأحد من الأمة التمسك بطنه عند الطهر إذا كان له راحة يغير بعد الإحرام، وإذا فرغ الكلام على الأحاديث الواردة في ذلك طريقاً، أحسنهما الأول على ما تقدم، والثاني، لتبسيط وإعراضة علمي طائفة، إلا أن ذلك حكم يخص المذنبين، لا يثبت أمراً يثبت من أحرم بعده، وهو لا يرد على مصعبا طلب ما عمل ذلك الخطيب وأربع الأربعة الحديث، وسيأتي الحجاب عن الجمهور في محله.

قال البيهقي<sup>(٣)</sup> ومنها من تختلف الأعلام في الإحرام به، قاله عن

(١) فتح الباري (٣/ ٣٩٤)

(٢) المغني (٢/ ١٠٢)

(٣) الترمذي (٢/ ٢٣٥)

ولحله قبل أن يطوف بالبيت

اسمعه البخاري في ٩٥ . كتاب الجمع ٦٨ . باب الصلوة بعد الإحرام .

ومستقيم في ٥٥ . كتاب الجمع ٦٧ . باب الطيب للمحرم عند الإحرام .  
حديث ٢٣٠ .

في ١٠٠ . باب ٩ . وفيه قال ما لا . ومن وادعه كقول تعالى : وفيه الخلوة بالولي  
الطيب . أو للعلي . وفيه قال لا يجوز . انتهى .

قلت . وفيه في جواز ما لا . عند الإحرام أمر كبير . قال  
في الصيام<sup>(١)</sup> . وفيه من حرم ما لا . وفيه ما لا . في الغائبة .  
وقال مسلم في صحيحه . وأب ابن الزبير محرم وفي رواية راجعة من الطيب . ما  
لا . قال لم يزل أحمد منه رأي ما . قال الثوري . وعنه أكثر الصحابة . رضي الله  
عنه . انتهى . (ولحله) أي لأجل حاله من إحرامه (قل أن يطوف بالبيت)  
فمن الإفاضة

في الحديث<sup>(٢)</sup> . وفيه الثاني من البخاري في طريقه . حتى من بعده من  
عند الفرعدين . في القاصم . قيل أن يفيض . ولتساوي في هذا الوجه  
الرجوع . وفيه ما لا . وفيه أيضا من طريق الثوري عن عروة عن عائشة  
ولحله بعد ما . في جعبة . لحله قبل أن يطوف .

والد . في ١٠٠ . في حل الطيب . وغيره من محرمات الإحرام بعد رمي  
جمرة . ويسمى إباح الجمع . وتعلقاته على الشراف بالبيت . وهو ما لا .  
أن الجمع حل . في ١٠٠ . في الحل . كما هو قول الجمهور . وهو

(١) صحيح البخاري (٣٣٩٠)

(٢) قوله . قوله . هو ما لا . في قوله . قال . في قوله . هو ما لا .  
من سورة . وفيه .

(٣) صحيح البخاري (٣٣٩٠)



ومن «الهداية» بعد ذكر ثمر لرمي والنذبح والحقن: وقد حل له كل شيء إلا النساء، وقال مالك - رضي الله عنه -: «والأطباء أيضاً، لأنه من فوائدهم التحام، ولنا قوله عليه الصلاة والسلام: «لا حل له كل شيء إلا النساء» انتهى

قال ابن المهيمل<sup>(١)</sup>: أخرجه ابن أبي شيبة وذكر أيضاً عدة روايات تستدل بها لتجهمهم، وكذا ذكرها الترمذي في «مصب الزينة»<sup>(٢)</sup> والحافظ في «الدرية»، وسبأني شيء من ذلك في باب «الإفصاح»

وفي «المنتقى»: عن أبي عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وميم الحمرة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء»، فقال رجل: «والطبيب؟» فقال ابن عباس: «أنا فقد رأيت رسول الله ﷺ يضع يده رأسه بالمرء، أفطبت ذلك أم لا؟» رواه أحمد.

قال الشوكاني<sup>(٣)</sup>: أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث العرس عنه. قال في «البرق المنير» بإسناده حسن كما قاله الحصري، إلا أن يحيى بن معين وغيره قد قالوا: يقال: «إن الحسن العربي ثم يسمع من ابن عباس، وفي الباب عن عائشة عند أحمد وأبي داود وندارقي واليهني مرفوعاً بلفظ: «بد ميم الحمرة فقد حل لكم العيب والنساء وكل شيء إلا النساء»، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف، وعن أم سلمة عند أبي داود والحاكم والسهني وغيره، وفي إسناده محمد بن إسحاق، لكنه صرح بالتحديث، انتهى.

قلت: حجاج بن أرطاة من رواة مسلم والأربعة، وأخرج له البخاري في

(١) فتح الباري (١/٦٨٧)

(٢) مصب الزينة (٣/١٨٠)

(٣) مبل الأثر (١/٢٠٥) ج (١٠٢١)

١٨/٧١٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ أَبِي خَدِيرَةَ أَنَّ قَيْسَ بْنَ عِزٍّ حَدَّثَنَا مِنْ أَبِي بَرِيجٍ أَنَّ أَمْرِيئًا جَدًّا إِذَا رَسَمَ الْكَلْبَ يَلْتَمِسُ.....

والأدب المنفردة، وبغنيًا في مصعبه، وهو، إن كان خارجوه أكثر من مؤلفيه لكنه لم يرم بالكذب، وفي الخلاصة<sup>(١)</sup>: قاضي البصرة أحد الأعلام، قال أبو حاتم: إذا قال: حدثنا فهو صالح لا سند في حفظه وسدغه، وقال ابن معين: صدوق يثبت، انتهى. ومع ذلك سرروا به مبعثات كما نرى

١٨/٧١٠ - (مالك: عن حميد) مرفوعاً إلى قيس المكِّي عن عطاء بن أبي رباح) المكِّي الثاني هكذا مرسلاً في «الموطأ»، ووصفه الشَّيْخَان<sup>(٢)</sup> وأبو داود والنسائي والنوعماني من طرق عن عطاء بن صفوان بن يحيى بن أبيه عن أبيه (أن شرويه) أي بدويًّا مسبباً إلى الأعرابي، وهم شُكَّان لندية، لا واحد له من نسله (جد: إلى رسول الله ﷺ).

قال النجاشي<sup>(٣)</sup>: لم ألق على اسمه، لكن ذكر ابن فتحون في «اللبيل» عن تفسير الصرطوشي: أن اسمه عطاء بن ميثق، قال ابن فتحون: إن ثبت ذلك فهو أخو يحيى بن ميثق وأبي الحبر. ويجوز أن يكون خطأ من اسم كراوي، فإنه من رواية عطاء بن صفوان بن يحيى بن ميثق عن أبيه، وهم من أم يشكر بن عطاء ويحكي أحد.

ووقع في شرح شيخنا سراج أنشد من المثلث ما نصه: هذا الرجل يجوز أن يكون عمرو بن سواد، إذ في «كتاب الشفاء» للقاسم عياض عنه قال: أنت الذي يَلْتَمِسُ وأنا مَخْلَقٌ، فقال: لا، ومن ورث خط عطاء، وشيئني شعيب جد، في بطني، فأوجعني، الحديث، وقال شيخنا: لكن عمرو هذا لا يعرفنا، فإنه صاحب ابن وهب، انتهى.

(١) (٧١٠).

(٢) أخرجه العمري في كتاب التمهيد، ج (١: ٣٦)، ومسلم في الحج، ج (٢: ٢٧٤).

(٣) فتح الباري، (٣: ٢٩٥).





وعلى الأعرابي فبعثني، ووه أثر صفرة، فقال: يا رسول الله إني أخاف أن يموتني، فكيف تأمرني أن أصنع؟

ترجم: ويجوز أن يكون تصغيراً لحج، وهو حج من الحج، وقال السهلي: سمي بعثني من فثية، قال: وأظن من العماليق، قيل: وإذ بين الطائف، وقيل: وإذ حجب ذي الحجاز قال الواقدي: بين مكة ثلاث ليال، وقيل: بينهما خمسة عشر ميلاً، يُدْفَرُ ويؤثَرُ، وسيأتي في الجهاد، والمراد منصرفه من عبادة حبيب، والسرّضع الذي ثقب فيه هو الحمرة، قال ابن عبد البر، وهما موضعان سغريان، قاله الحاجي، فلا إشكال بما في «المصحيحين» وغيرهما: سيما النبي ﷺ بالحمرة ومعه نفر من أصحابه جاءه رجل، الحديث.

(وعلى الأعرابي فبعثني) وفي رواية: «عليه جبة» (وهو أثر صفرة) قال الحاجي<sup>(١)</sup>: الصفرة إذا كانت من غير طيب غير ممنوعة، مثل أن تكون من سائر الأصبغة، تصغر غير الزعفران والورس، ولكن الصفرة فيما روي كانت طيباً، كما رواه ابن جريج عن عطاء قال: «وهو مصبغ بطيب». (أفقال: يا رسول الله إني أخاف أن يموتني) أي أحرمت (بعمرة، فكيف تأمرني أن أصنع) أي عمرتي؟ قال الحاجي: وهو غير عالم بالمنع جملة: أو غير عالم به في العمرة، وإن لم يسمع في الحج: فلما حال في نفسه بخبر محير أو تغير ذلك ما، السبي ﷺ

وهذا السؤال محمل في هذا الحديث، لأن لم يبين للنبي ﷺ هل أحرم على هذه الصفة أو فعل ذلك بعد إحرامه؟ وقد بين قيس بن سعد ذلك في حديث عن عطاء أنه أحرم على حينه تلك، وذلك أنه قال: «يا رسول الله إني أحرم عمرة وأنا كما ترى»، انتهى.

ولفظ البخاري برواية ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: «كيف ترى في رجل أحرم بعمرة وهو مصبغ بطيب، فسكت النبي ﷺ وجاءه الرجل» الحديث.

(١) «المصنف» (٢/٢٠٢)

فقال له رسول الله ﷺ: «أشرف فديهاكم ما غسل هذه العنقرة عنك،  
والله في عمرتك ما شغل في حنك».

ومنه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب غسل المذبح ثلاث مرات  
من كتاب.

ومنه في ١٥ - كتاب الحج، ١ - باب ما يدعى للمذبح وما لا يدعى،  
حديث ٦

فقال له رسول الله ﷺ: «أشرف فديهاكم ما غسل هذه العنقرة عنك»  
الفتح (فميصك) أي على المذبح (والمغسل هذه العنقرة عنك) رَد الصبيحان  
وغيرهما ثلاث مرات، قال عياشي وغيره: يحمل أنه من غسل المذبح مرة  
فيكون قد بدأ أي تكاد العنقرة ويحتمل أنه من كلام أبي حنيفة، وأنه غلط عادة  
لخط العنقرة ثلاث مرات غير مدونة أنه قد تكلم بأربعة أعداد ثلاث مرات  
نكثهم عنه.

«والمعل في عمرتك ما شغل في حنك» أي إن شاء الله في الحج العادية وأكثر  
العنقرة، ويريد بها ما شغل الحاج، أي ما هي الذي ينبغي أن يخطه عدم من  
حاش السائل أنه عائل ما يعمل في الحج، وإلا فلا يصح أن يقول له ذلك،  
لأنه إذا لم يأت به عمله الحاج لم يمكنه أن يشتغل لمعتبه، أي.

ثم اختلفوا في العزاد بقوله بقوله هذا، قال ابن العربي: كأنه كأنه  
الجمالية بالخروج من مكة، ويحدثون الطوبى من الأحرام إلا حُلُوه، وكانوا  
يسألون في ذلك في العزاد، الخلة التي تخطه أن يخرجوا من مكة، ونظ  
استخاري في صحيحه: «وضع في عمرتك ما شغل في حنك»، وقال  
ابن العربي في الحاشية: قوله: «وضع معك العزاد» لأن العزاد بيان ما حثبه  
المحرم، أي ما شغل من عذبة حنة، وهي د. لترك فعل.

قال: وأما قول ابن نطاء: أراد الأدعية وغيرها مما يشترك فيه النصح والعبادة فمبه غلب، لأن التروك مشتركة بحلّال الأعمال. فإن في الحج أشياء وإنه على الصورة كالتوقيف وما بعده. وقال النووي، كما قال ابن نطاء، وزاد: ويستثنى من الأعمال ما يختص به الحج<sup>(١)</sup>.

(فإن الباحي: يجب أن يكون ما أمره بأن يفعل غير ما أمره من إزالة النقيص، وغسل الصخرة، لأيهما قد نص عليهما. فلا معنى أن يصرف قوله: أو فعل في عمرتك ما تفعل من حجتك إليهما. لأن ما تقدم من قوله فيهما أي من هذا: لئلا يفتقد الثاني.

والوجه الآخر أنه قد عطف هذا اللفظ الثاني على التزويج والغسل، فالضام فليس غيرهما، ولا شيء يمكن أن يشاء إليه حي ذلك إلا العدية، قال الجوزي: كما قال الباحي. ولا وجه لهذا التحصير، بل الذي ليس من طريق آخر أن الضامور به الغسل والتزويج، وذلك أن حنيفة أسلم والنسائي من طريق سفيان عن معمر بن دينار: وعن عطاء في هذا الحديث، فقال: ما كنت صائما في حجاتك، قال: أسرع عني هذه شيئا والغسل عني هذا الخلو، فقال: ما كنت صائما في حجتك، فأضاعه في عمرتك.

قال المحافظ<sup>(٢)</sup>: واستدل بحديث يعني علوي مع استقامة الطبيب بعد الإحرام للأمر بعمل أشد من التوب والتلذذ، وهو مولد مالك ومحمد بن الحسن. وأجاب الجمهور بأن قصة بعلي كانت بالحجامة كما ثبت في هذا الحديث، وهي في سنة نعان بلا خلاف، وقد ثبت حديث عدلية المتقدم في حجة الوداع سنة عشر مائة خلافا، وإنما سارت بالآخر، فالآخر من الأسر،

(١) صحيح البخاري (٣٩٤: ٤).

(٢) مختار مشيخ باري (٣٩٤: ٣٩٥).

وبأن أبا عبد الله عليه السلام في قصة عثرة أمية هو المعلق، لا مطلق الصب، فليح  
 حمة الأمر في ما حاطه من ثم علم له، وقد ثبت النبي في زعمه الرجل مطلق  
 محرم ربيع محرم، وفي حديث ابن عمر: ولا يمس أي السحر من النجاسة  
 ثبوت منه رجاءه، انتهى.

قال من أنصاه<sup>(١)</sup> وقد جاء مفسرنا في الحديث في قصة أحمد: قال  
 له فاطم عن هذه الحجة، وأما في ذلك هذه، وسأله قال العبد: رضي  
 أحمد، ثم سمى بأمر الرجل مطلقاً، فأحمد له قال: وهو والتدري وعطاء  
 وإسحق وداد، وأحمد في رواية، وقالوا: إن من قس في إجماعه ما ليس له  
 له حجة حاطة ولا ثبت عليه، والثاني من معناه، وقال أبو حنيفة والمزني في  
 رواية منه، منزلة إذا عتق نفسه وزوجه متعتاً أو مالياً يوم إلى الليل، قال  
 قال أهل من ذلك بطله صدقه يتصدق بها، وقال مالك: يرد به إذا انتفع به  
 أو طال له عليه، انتهى.

وحكى الحافظ عن أحمد في رواية رجاء، وطرفاً، قال: في الحديث  
 ما كان عن الله ولا يصح الاستدلال به، قاله الشافعي، وقال يذهب ذلك إلى  
 النجاسة ولا غيباء، وأما أحمد عليه من قد علم من حال من أحرم بالحج،  
 انتهى.

قلت: وأما في التوسل له من بعده، في إجماع يكون بعد التوسل، ما  
 الحافظ<sup>(٢)</sup> في حديث علي بن السحر إذا صار عبداً محبباً بغيره، ولا  
 يرد به رواية، ولا ضعف، وهذا المذهب والشافعي حجة، قال: لا يرد به من قبل  
 وأما إذا يفسر ما ظن أن الله، أخرج من أبو حنيفة عنه، وعن علي بن أحمد

(١) مع التوسل (٢٣٩/٢٠)

(٢) مع التوسل (٢٣٩/٢٠)

١٩٧١/١٩ . وحديثي عن مالك . عن نافع . عن أنس . عن النبي صلى الله عليه وسلم .  
عن أبي هريرة . أن عبد الله بن أبي طالب . مع جده . وجدته . وجدته . وجدته .  
والشجرة . فقال . معي ربح هذه الطيبة ؟ فقال معاوية . نعم أبي حنيفة .  
سبي ما سبي القاصدين . فقال . هناك ؟ قال معاوية . إن أم  
حزينة .....

رواه عن الحسن وأبي قتادة . وقد وقع عند أبي داود بلفظ . فاصبح عندك الغداة  
مخاضاً من قبل رأسك . انتهى .

١٩٧١/١٩ - قال . عن نافع عن أسماء مولى عمر من الخطباء . أو عمر بن  
الخطباء . رضي الله عنه . أوجد ربح صيد وهو بالشجرة سمرة بن ذر الحنظلي  
على سدة أميال من المدينة فقال . ممن هذا الطيب ؟ أكرم ربح الخطباء .  
لأنه كان من ركب حرمين . فسأله فقال معاوية بن أبي سفيان . ينضح هذا  
العرب (سبي بن أمير المؤمنين) قال الرازي . والله أن معاوية . ثم يكن حديثه مما  
ينكر . في ذلك اليوم إلا أن أسماء فيه اتفاق عمر . رضي الله عنه . حتى  
معنى الأكلار عليه . أمك ؟ عمر الله لأنك تحب المداينة . وكان عمر . رضي الله  
عنه . أسأله كسرى العرب . وقوله . لعمر الله يفتح اللام والعين لخمسة قصص  
الشمس بدا في قوله عز اسمه : فَأَنْشَرُوا بِأَنْبَاءِ شَرْبِهَا الْأَنْبَاءُ . ثم روى  
عمر أسامة

الفتان معلومة معتدلاً أو مزيداً لمرأته نراى ثم المؤمنان إن أم حبيبة ومكة  
رواه أبي هريرة عن عمر بن الخطاب . وقال . سمعها عند راحة . وروى  
الأول . مسبوقة عقبها بها حصة بن عبد الله بن جابر رويها الأول .  
حدثت معه إلى الحصة فبعض بالحنينة . ومات بها صرياً . عمر رجب  
رسول الله ﷺ وهي هناك منذ من الهجرة . وروى . سبيع . وكان الحنظلي

طَيْبُنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَ عُمَرُ: عَرِمْتَ عَلَيْكَ نَتْرَجَعَنَّ  
فَدَفَعَهُ<sup>(١)</sup>

أَمْرُهَا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، تَوَقَّيْتُ بِالْمَدِينَةِ عَلَى الصَّبِيحِ مِنْهُ ٤١ عُمَرُ، كَذَا فِي  
نَوَائِلِ نُبُوَيْيَا<sup>(٢)</sup>.

(طَيْبُنِي يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) قَالَ الْبَاجِي<sup>(٣)</sup> قَالَ ذَلِكَ لِتَعْلَمَهُ أَنَّ الطَّيِّبَ كَانَ  
الْمَدِينَةَ، قُلْتُ: وَالْأَوْرَجُ عِنْدِي أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ لِيَسْتَدِلَّ بِمَعْلُومَاتِهَا عَلَى الْحَوَارِ فَإِنَّهَا  
مِنْ أَمْعَانِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهِيَ أَعْلَمُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ.

(فَقَالَ عُمَرُ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (عَرِمْتَ عَلَيْكَ) أَيِ انْقَسَمَتْ عَلَيْكَ،  
وَالزَّمْتَكَ. وَفِي «الْمَجْمُوعِ»: أَمَرْتُ أَمْرًا جَازِمًا مَتَحْتَمًا، انْتَهَى. وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ  
الرَّازِقِ: انْقَسَمَتْ عَلَيْكَ (نَتْرَجَعَنَّ) بِصِيغَةِ الْخَضَابِ (فَلْتَعْلَمَنَّ) بِصِيغَةِ الْخَضَابِ  
أَيْضًا، وَالْأَوْرَجُ بِصِيغَةِ الْعَائِلِ لِرِوَايَةِ عَبْدِ الرَّازِقِ «نَتْرَجَعَنَّ إِلَى أُمِّ حَبِيبَةَ»،  
فَتَحَسَّنَهُ عَنْكَ مَا طَيْبُكَ<sup>(٤)</sup>. زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَسْلَمَ، قَالَ: لَمَّا رَجَعَ  
مَعَاوِيَةَ إِلَيْهَا حَتَّى لَحِقَهُمْ بَعْضُ الطُّوَيْرِ.

فَالِ الزُّرْقَانِي<sup>(٥)</sup> وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: فَهَذَا عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَعَ  
جَلَالَتِهِ لَمْ يَأْخُذْ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - عَلَى ظَاهِرِهِ.

فَالِ ابْنُ الْهَدَامِ<sup>(٦)</sup> - قَالَ الْحَازِمِيُّ: إِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ يَلْقَ  
حَدِيثَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَلَا لَرَجَعَ إِلَيْهِ، وَإِذَا لَمْ يَلْقَ، فَسَنَدُ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهَا أَشَقُّ أَنْ تُنْفَعُ. وَحَدَّثَ مَعَاوِيَةُ هَذَا أَخْرَجَهُ ابْنُ بَرَزَةَ،  
وَزَادَ فِيهِ: فَلَمَّا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَاجُّ نَشِمْتُ الْفُلَّ»<sup>(٧)</sup>، انْتَهَى.

(١) «الآلِ يَا، وَالْمَعَادَةُ، نُبُوَيْيَا (٣٥٩/١)

(٢) «الْمَدِينَةُ» (٢٠٣/٢).

(٣) «الْمَدِينَةُ» (٢٠٣/٢).

(٤) «الْمَدِينَةُ» (٢٠٣/٢).

(٥) «الْمَدِينَةُ» (٢٠٣/٢).







وأما قول ابن عمر رضي الله عنه - فقد مره به عيسى بن أبيه أنه كان يرى أن ترك التيمم أولى، فأجروا، رآني رضي الله عنه بعد انتهي التيمم من ذلك أن عمر رضي الله عنه - أيضا لا يراه، وهذا هو الذي فهم ابن عمر رضي الله عنه - من قول أبيه أنه جزم به الحافظ، وأما قوله فإنه يحصل بان السواك.

وأما عند الحنفية فيسرح أهل البدوع أن التيمم أن كان بالخش، ففيه دة تافطه، وإن كان مع الخب أيضا محبة زمان، وأنكل عليه صاحب التيمم ما في التصحيح من التيمم، وقد ابن عديس في إقامته: أحاب عند العلامة الحنفسي في مسرجه بقوله: أقول، لا ريب في وجوب غسل هذه اليد على ما هو سارح، أي ما هو أكمل، فالتيمم الذي فعله رجل يسير، لا يحصل به التغطية، ولا يجمع الماء معه في الإجراء ولا غناء، وأما وجوب قدم يحصل على المسألة فيه بحث تحصل منه بفتية، انتهى.

وجان أيضا في الرد المحتار<sup>(١)</sup> وعنه يحصل ما في التمسح من التيمم الذي في التمسك ما في الرد المحتار<sup>(٢)</sup> وجاز أن يترك الماء قبل الإجراء التيمم، وجاز صاحب الفتية، جاز أن يترك الماء نحو حفص أو غيره، كان تيمما سادما، وهو السبر الذي لا يحصل به التغطية، فإن سادما التغطية التغطية قبل الإجراء لا يجوز بخلاف التيمم، وعليه يجب أن يحصل قبله مرة في إجراده، وتعداه في حديث الرد المحتار، انتهى.

وفي الرد المحتار حديث ابن عمر رضي الله عنه - رضي الله عنه ما سمعت رسول الله يقول<sup>(٣)</sup> يسلك<sup>(٤)</sup> الماء وتقدمه أي بعده بالصنع أو الخفاء أو الحفسي، وأنه كان به عذر، قال ابن السكيت هو إلهاء تمر الرأس بالصنع

(١) (٢٠٩، ٢١)

(٢) الرد المحتار (٢٠٩، ٢١)

..... وأمرت من لا أخيه

أَوْ نَحْطِي. أَوْ غِي. ذَلِكَ كَيْلًا يَتَخَلَّطُ الْغِيَارُ. وَلَا يَصِيرُ نَبِي. مِنْ نَهَارِهِ. وَيُغَيَّرُ  
مِنْ حَرِّ الشَّمْسِ. وَهَذَا جَانِبُ عَدَاةِ الْغِيَارِ. بِمَعْنَى بَلْزَمِ عَدَاةِ الْغِيَارِ مَا لَمْ يَكُنْ  
مَلِكًا. وَهَذَا أَيْضًا مِنْ صِفَةِ الْغِيَارِ.

قال الخليلي<sup>(١)</sup> : وبذلك حملته على التلميد اللغوي من جميع اشعاره والله  
وعدم حملت متروفاً ، ففي "شاعري" تلك النصوص وحده. فداخله ، وافر  
بمصدر بعضه ، وقال أيضاً تحت حديث أبي داود من ابن عمر - رضي الله عنه  
قال النبي ﷺ : "وأمره بالعلم" ، ليس فيه دلالة على إجماله ، ولا غيره يذكر  
في ذلك المسألة ، مما لا يرتد على فهمه ونسبه . انتهى .

اولودت آي اهلقي، اختلف نسخ النسخاء في ذكر حرف ابي على خط  
الخط، فهي موجودة في جميع النسخ المصرية الموجودة عندي من المخطوطات  
والمطبوعات المصرية إلا اباحي لم يذكره، وعلى نسخة اوتومات بي شرح  
فقال: وقد كثير نسا اولاد نخلقي ليد بداه فيه غيره، لان الشيد يلزم انه لا ينفك  
الشيء.

ولما يوجد حرف انفي هي شيء من شئع التلذذ ولا من شئع شحما  
المستعمل، وعلى الآداب من شحما إذ قلنا (كلفت كثير اس واهل اس)  
شئع جمع مردم موي سويخارا حواسم كه خلق قسم، يعني بعد التلذذ،  
مقامه المنور.

۱. لهذا لا يوجد شيء "المحلي" ومعبود متى شجرة اذ قال "أردت أن أحلق  
في بعد فترة سيكن، انهم،

٢٥٠ لا يوجد في نسخة المخطوط محمد بن عبد الحميد، كما أن النسخة  
لا يوجد فيها



٢١/٧١٣ - وَحُثِّنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، وَزَيْدَةَ ابْنِ أَبِي غَنْدَرٍ الرَّحْمَنِيِّ، أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَخَارِجَةَ بْنَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، ...

حول لمخلة، انتهى. وقال المحدث: الشربة بالتحريك كثرة الشرب، والحوض حول المخلة يسمي ريها، انتهى. وفي التمهيد: الشربة مستقيع الماء عند أصول الشجر، حوض يكون مقدار ريها، وقال ابن وهب: هو الحوض حول لمخلة يجمع فيه الماء.

وردى بن أبي شبة عن بشر بن يسار: لما أحرموا وجد عمر - رضي الله عنه - ربح طيب، فقال: فمن هذا الربح؟ فقال البراء بن عازب: مني يا أمير المؤمنين، قال: قد علمنا أن امرأتك عطرة، أو عطافرة، إنما الحاج لأوفر الأغرة، فانه الزرقاني<sup>(١)</sup>.

قلت: وقد فرغنا أن الظاهر من تشديد عمر - رضي الله عنه - أنه رأى الغضب ويحوه منافياً لحالة الحاج وكسائها، وبه تشير رواية ابن أبي شبة هذه، وإلا لم يوجب أحد على الحاج أن يكون الأوفر الأغرة.

٢١/٧١٣ - ومالك، عن يحيى بن سعيد (الأنصاري) (وعبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم (وربيعة بن) فروخ (أبي عبد الرحمن) المعروف بريقة الرأي (أن الوليد بن عبد الملك) بن مروان (أمري) وفي الخلافة بعد أبيه سنة ٨٦ هـ، وكانت مدة إمارته عشرة سنين إلا ثلاثة أشهر، كذا في (المعنى).

(سأل) انيس من الفقهاء السبعة المشهورين بالمدينة المنورة اسام بن عبد الله بن عمر (وخارجة بن زيد بن ثابت) الأنصاري التجاري بفتح نون وشد حيم وباء نسبة إلى التجار بن ثعلبة، أبو زيد المديني، أحد الفقهاء السبعة،

(١) شرح الزرقاني، (٢) (٢٣٧).

يُحَذَّرُ أَنْ رُمِيَ الْجُمُحْرَةُ وَحُلِقَ رَأْسُهُ، وَقِيلَ إِنَّهُ يُنْبِضُ، عَنْ الطَّيِّبِ،  
فَنَهَاهُ سُبَّانَهُ، وَأَوْخَصَ لَهُ خَارِجَةَ بْنَ زَيْدٍ نَسَبًا.

قَالَ مُتَايَا: لَا تَأْمَنُ أَنْ تَذْهَبَ الْخُحْلُ بِذَهْنٍ لَيْسَ فِيهِ بِلَيْثٌ قَبْلَ  
أَنْ تُحْرَمَ. وَقِيلَ أَنَّ لَيْثَ مِنْ مَنَى يَغْدُ رُمَى الْجُمُحْرَةُ.

قَالَ مَصْعَبُ الزُّمَرِيُّ: كَانَ خَارِجَةُ وَطَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمَكَّةَ الْمَوَارِيثَ وَيَكْتَبَانِ  
الْوَثَائِقَ، وَيَنْتَهِي النَّاسُ إِلَى قَوْلِهِمَا، وَقَالَ ابْنُ غَرَّاشٍ: خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ أَحْلُ مِنْ  
كُلِّ مَنْ اسْمُهُ خَارِجَةُ. مَاتَ سَنَةَ ١١٠ هـ، وَفُتِلَ: سَنَةَ ٩٩ هـ.

(بعد أن رمى الجمرة) استغفبه (وحلق رأسه) أي وبعد انحسار (وقبل أن  
يقبض) أي بطواف طواف الإفاضة (عن الطيب) أي سأل عن استحسان الطيب  
في تلك الحالة، هل يجوز أم لا؟ قال الشافعي: سأل الوليد عن الطيب بعد  
الجلال يستعمل أن يكون لما يلقه من الاختلاف في ذلك، فلمّا سأل وجد  
الاختلاف فيه (فنهاه سبانه) إما لأنه يرى كراهته، أو لأن الحاج الشعث انقل-  
وبه أخذ مالك<sup>(١)</sup> (وأوخص له خارجة بن زيد بن ثابت) لأنه حاشر بلا كراهة  
عند الجمهور.

(قال) يحيى: قال، (مالك) لا بأس أن يدهن (قال المصنف): دهن رأسه  
، غيره أنه ودهن به على الفحل، وفي (المصنف): يدهن بتشديد دال يقتل أي  
يظلي بالدهن فيزيل شعث رأسه وتحت (الرحل) أي المحرم (يدهن) يدهن (الرحل)  
(ليس فيه طيب) بنى أثره بعد الإحرام كالنبت الخالص (قيل أن يحرم) وكذلك  
بعد الإحرام بشرط الفراغ من التحلل الأصغر وهو المبرأ بقوله (وقيل أن  
يمبض من منى) أي مكة لأجل طواف الإفاضة (سمه رمى الجمرة) العقب.

قَالَ الْبَاقِي<sup>(٢)</sup>: نَهَى أَنْ يَدَّهْنَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ يَدَّهْنَ غَيْرَ مَطْلُوبٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ

(١) انظر: الاستذكار، (١١٦/١٦٦)

(٢) المصنف، (١١٢/١)

ذلك أكثر من التنظيف، وذلك جائز قبل الإحرام، كغسل رأسه بالفاصول أو نحوه، وإنما يكره له الدهن المطيب قبل إحرامه بقاء واحدة طيبة، والأدهان المحرم ثلاثة أحوال: أحدها: قبل الإحرام وقد ذكرنا، والثاني: بعد رمي جمره النعبة وقبل الإفاض، فلا بأس بدهن غير مطيب؛ لأنه ليس في الأدهان حينئذ أكثر من إزالة النعث، وذلك مباح له، وأما الدهن المطيب بحكمه حكم الطيب، وأما الثالث: قبل الإحرام وقبل وجود شيء من التحلل، فإن الأدهان حينئذ ممنوع بدهن مطيب وغير مطيب.

وروي عن حبيب عن النبي إباحة ذلك لكل ما يجوز له أكله من الأدهان، وقال: إنه قول عمر وعلي - رضي الله عنهما - فإن فعل شيئاً من ذلك، فقد روى ابن حبيب عن مالك: أن عليه الفدية، واختار ابن حبيب: أن لا فدية عليه، ووجه قول مالك أن هذا معنى يتامى النعث ويزيله، فوجب على المحرم باستعماله الفدية، كغسل رأسه بالفاصول، ووجه قول ابن حبيب إسقاط الفدية نظير الخلاف في إباحته، اهـ.

وقال الأبي في الإكمال<sup>(١)</sup>: لا شيء على المحرم إذا أدهن قبل الإحرام وفي الدهن باتفاق ما لم يكن الدهن مطيباً، وإما اختلف في استعماله النهن غير المطيب بعد الإحرام، فأجازه الليث وابن حبيب ومنعه مالك، اهـ.

وأما عند الحنفية ففي شرح المناسك<sup>(٢)</sup> للقاري: ولو أدهن بدهن مطيب مفراً كاملاً عليه دم اتفاقاً، وهي الأقل من عضو صدقة، وإن أدهن بدهن غير مطيب، كالزيت الخالص وأكثر منه فعليه دم عند أبي حنيفة وصدقة عندهما، وروي عنه مثل قولهما، وإن استقل منه فعليه صدقة اتفاقاً. هذا إذا استعمله على وجه الطيب، أما إذا استعمله على وجه التنزيه، أو الأكل، فلا شيء.



فكاملت جنابته فحبب الدم، والحديث محمول على حال الضرورة، لأنه لا بد كما كان لا يفعل ما يوجب ادم، كان لا يفعل ما يوجب العدة، ثم ليس فيه أنه لم يكفر، فيحتمل أنه فعل وكفر فلا يكون حجة.

ولو داوى بالزيت جرحه أو شقوق رجليه فلا كفارة عليه؛ لأنه ليس بطيب بنفسه، وإن كان أصله لطيب، لكنه ما يستعمل على وجه الطيب، فلا تجب به الكفارة، بخلاف ما إذا داوى بالطيب لا يستطيب أنه نجس به الكفارة؛ لأنه طيب في نفسه، فيستوي فيه استعماله للطيب أو غيره.

وذكر محمد في الأصل: وإن دمن شقاق رجليه، ودمن عنه في ذلك، قيل: الصحيح شقوق رجليه، وإنما قال محمد ذلك اقتداءً بعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فإنه قال هكذا في هذه المألة، ومن سيرة أصحابنا الاقتداء بألفاظ الصحابة ومعنى كلامهم.

إن ادخن بشحم أو سم فلا شيء عليه، لأنه ليس بهيب في نفسه، ولا أصل للطيب بدليل أنه لا يهيب بإلقاء الطيب فيه ولا بهيم ضيقاً بوجهه.

وقد قال أصحابنا: إن الأشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع: نوع هو طيب محض معد لتنظيف به كالصندل ونحو ذلك، فتجب به الكفارة، على أي وجه استعماله، حتى قاثوا: لو داوى عينه بطيب نجس عليه الكفارة. ونوع ليس بطيب بنفسه، وليس فيه معنى الطيب، ولا يعسر طيباً بوجهه كالشحم نسواء أكل أو ادخن به لا تجب الكفارة.

ونوع ليس بطيب بنفسه، لكنه أصل الطيب يستعمل على وجه الطيب، ويستعمل على وجه الإدام كالزيت والشرج، فيحتمل فيه الاستعمال، وإن استعمل استعمال الأدوات في البدن يعطى له حكم طيب، وإن استعمل في تناول أو شقاق رجل لا يعطى له حكم الطيب كالشحم انتهى. هذا وسبأتي شيء من الكلام على الأدوات فيما يجوز استحرام أو بيعه.



قَالَ بَحْبِئِي: سُبُلُ مَا لَيْكَ: هَلْ قَنَعَامَ فِيهِ زُعْفَرَانٌ، هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا نَعَسَهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا تَأْسُ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحْرِمُ. وَأَمَّا مَا لَمْ تَعَسَهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحْرِمُ.

(قال بحبشي: سئل: بينه المجهول الإمام (مالك عن طعام فيه زعفران) وغيره من أنواع الطيب (هل يأكله المحرم؟ فقال) مالك: (أما ما مسه) كذا في الهية بصيغة الناصبي، وفي المحسنة: ما نَعَسَهُ بصيغة المضارع (النار من ذلك) بحيث أماته الطبخ وإن بقي لونه؛ لأنه لا يذهب بالطبخ.

(فلا بأس به أن يأكله المحرم) لأن النار قد غيرت فعل الطيب الذي في الأشياء، فجاء أكلها (وأما ما لم نَعَسَهُ النار من ذلك فلا يأكله المحرم) أي يحرم وعليه الفتية، قاله الزرقاني<sup>(١)</sup>. ويسقط النجس<sup>(٢)</sup> المذروع، واختلاف أقوال أصحابهم.

وفي «البدائع»<sup>(٣)</sup>، لو كان الطيب في طعام طبخ وتغير، فلا شيء على المحرم في أكله، سواء كان يوجد ريحه أو لا؛ لأن الطيب صار مستهلكاً في المضام بالطبخ، وإن كان لم يطبخ بكرة إذا كان ريحه يوجد منه ولا شيء عليه؛ لأن الطعام غائب عليه، فكان الطيب معموراً مستهلكاً فيه، وإن أكل حين الطيب غير مخلوط بالطعام، فعليه الدم إذا كان كثيراً.

وقالوا في الملعج يجهل فيه الزعفران: إنه إن كان الزعفران غالباً فعليه الكفارة؛ لأن الملعج يصير تبعاً له، فلا يحرجه عن حكم الطيب، وإن كان الملعج غالباً فلا كفارة عليه؛ لأنه ليس فيه معنى الطيب، وقد روي عن ابن عمر<sup>(٤)</sup> - رضي الله عنه - أنه كان يأكل الخشكناج الأصفر، وهو محرم،

(١) المروج الزرقاني (٢٣٨/٢).

(٢) المنتقى (٢٠٤/٢).

(٣) البدائع الصانعي (١٩١/٢).

(٤) رواه البيهقي (٥٨/٥).

## (٨) باب مواقيت الإهلال

ويقول: لا بأس بالتحصيل الأصغر للمحرم، انتهى وفي البحر: منته  
التهذيب مطلقاً

## (٨) مواقيت الإهلال

جميع ميقات كمواقيت وميقات، وأصله أن يجعل الشيء وقتاً يختص به،  
فم اتسع به فاعلق على المكان، وقد ان الأثر: الموقيت والمناقب أن يجعل  
لشيء وقت يختص به، وهو بيان مقدار المدة يقال: رأت الشيء بالفتنة  
بوقت، ووقت بالتحصيل بقية إذا بين مدة، ثم اتسع به، فقبل لتوسيع  
ميقات.

وقال ابن عابدس<sup>(١)</sup>: جميع ميقات به معنى الوقت المحدود، واستعمل  
لتسكان أي مكان الإحرام، كما استعمل التمكن للوقت في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا لَكُمْ  
أَثَرُ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولا ينافيه قول الحوضي: الميقات موضع الإحرام، لأنه  
ليس من رتبة المعرفة بين الحقيقة والمجاز، وكأنه استدل في البحر<sup>(٣)</sup> إلى  
ظهور ما في النصائح، فزعم أنه من باب الوقت والمكن السعي، والتمرد  
بالإهلال الإحرام، فدام

وحكى الأثر عن الإمام أحمد أنه سئل أي سنة رُقِبَ النبي ﷺ  
المواقيت؟ فقال: عام حج، قلت: هكذا حكاه عنه جماعة اشراف وعليه أكثرنا  
في وقت مبدأ المواقيت، لكنه يشكل عليه فيه دلتة أولوا محذور، أي فتادة  
عام التذية بحر إحرام عن المواقيت، وإذا لم يكن التوقيت إلا في عام حج،  
فأي دقة لهم إلى التوجهات القرية والتجديد لتأمل

(١) البحر (٢٠/٢٤٤)

(٢) سورة الأعراف الآية ١١

(٣) البحر (٢٠/٣١١)



وَيُجْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْحُجَّةِ.

ثم أتت الموافيت من مكة ذو الحليفة ميثقات أهل المدينة. فقيل: الحكمة في ذلك أن تعظم أمور أهل المدينة. فم قيل: رفقاً بأهل الألفاق، لأن أهل المدينة أقرب الأفاق إلى مكة ممن له ميثقات معين، كذا في «الفتح»<sup>(١)</sup>.

وقال الشيخ في «حجة الله»<sup>(٢)</sup>: لما كان الإتيان إلى مكة شعناً عظيماً تاركاً لغفواه نفسه مطلوباً، وكان في تكليف الإنسان أن يحرم من بلده حرج ظاهراً، فإن منهم من يكون فطرته على مسيرة شهر وشهرين وأكثر، وجب أن يخص أمكنة معروفة حول مكة يحرمون منها، ولا يؤثرون الإحرام بعدها. واختار لأهل المدينة أبعد الموافيت، لأنها مهيطة للوحي، ومآزر الإيمان، ودار التهجراء، وأول قرية آمنت بالله ورسوله، فأهلها أحق بأن يبالغوا في إعلاء كلمة الله، وأن يذهبوا بزيادة تعظيم الله، وأيضاً فهي أقرب الأقطار التي آمنت في زمان رسول الله ﷺ، انتهى.

(وبهل أهل الشام) زاد النسائي من حديث عائشة. ومعه. وزاد الشافعي في روايته. والمعرب (من الجحفة) ضم الحيم وسكون المهملة، وسقطت هبة بفتح الميم وسكون الهاء وفتح الشدة كطرفة، وقيل: فوزن لطيفة، والمعشهور الأول، قال ابن الكلبي: كان العماليق يسكنون بئر، فوقع بينهم وبين بني عيل - بفتح المهملة وكسر الموحدة - وهم إخوة عاد - حرب، فأخرجهم من بئر، فتركوا الجحفة وكان اسمها يومئذ مهيمة، فجاءهم سبل واحتضنهم أي استأصلهم، فسميت الجحفة، كذا في «الفتح».

ولما قدم النبي ﷺ المدينة استوثقوا، وخم أصحابه فقال: «الفهم حبيب إليها المدينة وصحبها راغباً حماها إلى الجحفة الحديث، والمصريون الآن

(١) فتح الباري (٣/٣٨٦).

(٢) حجة الله (١/٢٩).

.....

يتميز مركز من أربع أبراج وموحدية وعملية ومحمدة تربط المحطة لكثير من حسابها، ولا يتركها أحد إلا حين.

قول الجاحظ بين الحادثة وبين وفاة حمزة مراحل أو مدد. وفي قول  
الديلمي في شرح العهد ثلاث مراحل: نظر وفيل السوي من همدان.  
المددات: قرية من البحر لها وجه نحو ستة أميال، وفي الصحاح: قرية  
مسبعة على شاطئ وتدابي مبلأ من مكة، والموجع الذي يعرف من الحصى  
بالأر، يسمى راس قريب من الجحفة انتهى

أولهم أهل نجد، أما نجد فهو كل مكان مرتفع وهو اسم لعشيرة موافع،  
والمراد منها هنا التي خلاها تهامة واليمامة، وأصلها الشام والعراق (من قرن)  
صنع الغدب وسكنوا البراءة، فمن بلاد أصافع على مرحلة من مكة، وهو أقرب  
الموافقين، كما في "المحلى" من البراءة، وفي حديث ابن عباس عن  
البحاري وغيره، وأهل نجد قرن العرب، قال الجاهلي لفظ جمع النزل،  
والمراد الأصافي في اسم النكاح، - هذا - قرن أصافع، ولا إضافة وهو  
سكنوا البراءة، وصنفه صاحب "التفسير" فتحيا وعظه.

والنوع الذروي وحده الاندفاع على تعطينته في ذلك. لكن حاشي عياض  
عن التعبير الفلسفي، أن مر ذله بإمكان أراد الفيلسوف، ومن قال بالفتح أراد  
الطريق، وقال الذروي هي الغاية<sup>11</sup> انقلوا عنك فاعلم الجوهرية هي فرع أراد  
منه رافعي فواء أن ليس انقاسي - رحمه الله - عند قوله "ليس" أي هو  
مبني على فية سي قبله على من مر ذله والذروي. فربما نحن مرحلتين من  
مكن، وقال الأبي<sup>12</sup> "جبل مدهون" ليس مشرب على جبل عروة.

1999: 103-114.

$$(\mu^2 \gamma_{\mu}^2) / (2\pi^2) = (1/2) \ln(2) \approx 0.347$$



به قال: أكثر رجلاً، والله يفرأ أهل المدينة أن يهلكوا من ذي الحليفة،  
مأفل من الخطأ، وأهل منهم من قري.

٢٠/٧٩٦ - قال عروة بن السهم: أنا ما هذا لا،  
وأهل من رسول الله، وأهل من رسول الله،  
وأهل من رسول الله، وأهل من رسول الله.

أخرجها البخاري في: ٩٦ - كتاب الاعتقاد، ١٦ - باب ما ذكر النبي صلى  
وخرج على أهل العلم.

وصم في: ١٦ - كتاب الحج، ٢ - باب موافق الحج والعمرة، حديث ١٦

عروة، (١٦/١٦) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأهل من حج، وأهل من حج،  
قال: إن تقدم الإحرام عن الجوفيت وتأمروا بها لا يحرم، والمسألة خلافية  
تعد مسألة، والتعريب لا يتم إلا بتأيد أن الأمر تأمري، يقتضي النهي عن  
خلافه، وهي أيضاً خلافية كما بسط في الأصول، وأهل الإحرام مذكراً  
- رضي الله عنه - ذكر هذا الحديث تلو الحديث المتقدم إشارة إلى أن بحر في  
الحديث المتقدم بمعنى الأمر.

أهل المدينة أن حجاً من ذي الحليفة، متعلق به، وكلمة من  
ابتدئية أي ابتدء، بهؤلاء من ذي الحليفة، قاله العيني (وأهل الشام من  
الحجبة وأهل بعد من قري) أي قري الصدوق والثوري قرآن أحدهما حد وهو  
الحجبات، والثاني قري الثعلبي، وأبو جعفر، قال الحافظ ولعله  
الزرقاني وغيره، لكن جمعاً كثيراً من فقهاء الشافعية وغيرهم صرحوا في المروغ  
بأنهما واحد.

٢٠/٧٩٦ - قال محمد بن عمار - رضي الله عنه - أنه هؤلاء الثلاث  
تسعين من رسول الله صلى الله عليه وسلم المجهول (أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم)  
وأهل أهل أسمن من بنينهم، وسميت أخرج البغدادي بطريق منها في

الاعتصام<sup>(١)</sup> برواية حنبلان عن عبد الله بن دينار، رآه وذكر العراق، فقال: لم يكن عراق يومئذ، وأخرج البخاري أيضاً في المصابيح<sup>(٢)</sup> برواية عبيد الله عن ماضع عن ابن عمر قال: لما بُشِعَ هذا المصراع القصبة والكوفة أنرا عمر - رضي الله عنه -، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إن رسول الله ﷺ خذ لأهل نجد قرناً، وهو جوف عن طريقنا، وإنا إن أردنا قرناً شق علينا، قال: فانظروا حظهم من طريقكم، فجد لهم ذات عرق.

قال الحافظ: <sup>(٣)</sup> ظاهره أن عمر - رضي الله عنه - خذ لهم ذات عرق حاجتهم منه، وقد روى الشافعي من طريق أبي الشعثاء قال: لم يوقت رسول الله ﷺ لأهل المشرق شيئاً، فانخذ الناس حبال قرن ذات عرق، وروى أحمد عن يحيى بن سعيد وعبد بن ماضع عن ابن عمر فذكر حديث المواقيت زاد فيه، قال ابن عمر: فأثر الناس ذات عرق على فرق، وله عن صفته عن ابن عمر - رضي الله عنه - فذكر حديث المواقيت. قال: فذا له قان: وأين أمراق، فقال ابن عمر: ثم يكن يومئذ عراق.

ووقع في أمراق مالك بن النضر فظني من طريق عبد الرزاق عن مالك عن ماضع عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق قرناً، قال عبد الرزاق: قال لي بعضهم: إن مالكاً سمع من كتابه، قال المدائني: تفرد به عبد الرزاق، قال الحافظ: ولاستاد إليه ثقات أثبت وأخرج ابن إسحاق بن راهوية في مسنده عنه وهو غريب جداً، وحديث الباب يرويه وروى الشافعي من طريق طاووس قال: ثم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق.

(١) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ١٦ ج (٧٣٤٤)، (فتح الباري) (٣/٣٠٤)

(٢) أخرجه البخاري في كتاب المصابيح ج (١٥٣١)، (فتح الباري) (٣/٣٩٩)

(٣) (فتح الباري) (٣/٣٨٩)



وقال في الأم: سميت من اسمي فخية لأنه جاء ذات عرق، وبيت أمدع عليه الناس. وهذا كونه بذل علم أن مضاف ذات عرق ليس مستوحاً، وما قطع العلم في. والله اعلم في شرح المصادر، والوقوف في شرح مسلم، ركنه وقدر في «المندرة» هناك.

قال الأبي: أصبح لوجهين عذفاً أو الذي وثقها عمر - رضي الله عنه - وقال ابن رشد<sup>(١)</sup> بعد ما حكى الإجماع على السواقيت الأربعة في السواقيت والحدود وفرد بينهما. فحفظوا في ميثاق أهل العراق. فقال جمهور علماء الامتياز: سفلتهم من ذات عرق، وذلك الشافعي والشافعي: إن أمهوا من الحقيق كان الحب. واحتسبوا فيمن أنه لهم، فكانت طائفة: عمر - رضي الله عنه -، وطائفة طائفة: بل رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> ذات عرق تكسر العرب ميثاق أهل العراق، واختلاف النساء على شرفه حتى أم باجهد عمر - رضي الله عنه - وأصحاب الشافعي، أصحاب وهو عمر الشافعي في الأم: يتوجب عمر - رضي الله عنه - وذلك صريح في «المندرة»، وذلك من الأم: توفيت بين حدث جابر، لكنه لم يأت عدم حرمه ربه، وأما قوله «الشافعي» حدثت صعب، لأن العرق لم يكن لتحت في عمر الشافعي، فكلامه غير تصحيحه صحيح، وذلك ما ذكره - وسند لانه تصدقه بعدم فتح العراق فمأخذ، لأنه لا يستع أن يغير به الشيء من نفسه بأنه يستع. كما أنه يثبت عهد لأهل الشام المحقة في جميع الأحكام الصحيحة، ويعلم أن الشام لم يفتح حينئذ إلى آخر ما سطره.

وقال ابن العربي في «المعارضة»<sup>(٣)</sup> أدل أقام فلفظون على هذا السواقيت

(١) إلهام السجدة (٣١: ٣٢)

(٢) الشرح صحيح سنن البيهقي (١: ١٨١).

(٣) المندرة الأندلسية (١: ١٨١).

ففي الرواية المشهورة وقد روي عن جابر وعمر بن شعيب والحارث بن عمرو وعائشة: أن النبي ﷺ وقت لأهل العراق ذات عرق، وكان الشافعي سبب أن يهمل من التعقيل من جاء من العراق. ولا يحرم من التعقيل إلا رجل غافل عن التصريح، فإن الرواية فيه عن النبي ﷺ خفت على حاله، والذين رويوا ذات عرق أكثر، من كان ترجيحاً بالرواية فذات عرق، وإن كان ترجيحاً نحو، فلهذا عمر بن الخطاب.

أن لاحظوا: ومنح الحنفية والحنابلة وجههم، بلذبة والرافعي في الشرح لتصريحه، والنوري في شرح السهداء أنه منصوص، وقد وقع ذلك في حديث جابر عند مسلم، إلا أنه مشكوك في رفعه. أخرجه عن ابن جريج، فأخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر يسأل عن الجهل؟ فقال: سمعت أحبه رفع إلى النبي ﷺ فذكره.

وأخرجه أبو عوانة في مسنده في حديثه فقال: سمعت أحبه يروي النبي ﷺ، قال ابن العنبري: قوله: أحبه أي أهله، والغفل في بلاد الرواية ينزل منزله النهائي، على ذلك فادماً في رفعه، وأيضاً فلو لم يصرح برفع لا يغيب ولا ضماً فهو شزى منزلة لمرفوع، لأنه لا يدل من قبل الرأي، وإنما يؤخذ وفقاً من الشارح لا سيما وأنه ضمه جابر إلى الشوافيين المنصوص عليها.

قد لاحظوا: وقد أخرجه أحمد بن زوايد بن زوايد بن زوايد، وإسماح من رواية إبراهيم بن يزيد كلاًهما عن أبي الزبير فلم يشكنا في رفعه، ووقع في حديث عائشة وهي حديث الحارث بن عمرو، سبب كلاًهما عند أحمد وأبي حنيفة والشافعي، وهذا يدل على أن الحديث أصلاً، فلهذا من أنما أنه غير منصوص، بل يرفع، أو رأى ضعف الحديث واعتبار أن في طريقه لا يخبر

عن يونس، وثمة فدا، ابن حويصة، روى في ذلك حرق الخيل لم يذب سبياً منها عند أهل الحديث.

وفاز من المنابر لم نجد في باب حرق حديد، فادناه ذكر الحديث بجموع لطرف يفرق، وأما خلاف من أعله زاد العراق لم يكن نكح يومئذ، مثلاً من سبي النواحي هي غدة، لأن النبي بكى وفاء العرب لا أهل النواحي قبل الفتح، لكنه علم أنها مستنح، فلا فرق في ذلك بين الشام والعراق، وبهذا أصاب الشافعي وأصحابه، فكان يظهر أنه مراد من عاد، ثم يكرر العرف، يومئذ أي لم يكن في تلك القصة مسلمون، وذلك لأنه روى الحديث بلفظ: أن رجلاً جاءنا من رسول الله من أبي شعيبا أن نجل<sup>(١)</sup> قذابة، وكل جود حبيبه، كان دور فلها من مسلمون، بخلاف المشرك.

قال الحافظ في التلخيص<sup>(٢)</sup>: حديث عائشة أن النبي بكى وفد أهل مشرك ذات عرق، أو داود<sup>(٣)</sup>، والسائي<sup>(٤)</sup> بلفظ: «أعراق بلاد المشرك»، فورد به استعاضة عن أكل حبه، والله اعلم بثقة، وفي نسخة عن جابر عند مسلم<sup>(٥)</sup> نكح لم يفسخ بوجه، وعن أخبار بن عمرو السبي عند أبي داود<sup>(٦)</sup> وأبو عبد الله، وفي أبي الأحكام الشافعي: «أبي محمد عن أبي عبد الله بن أحمد<sup>(٧)</sup>، روى أنه من عمر، عند أحمد، وفيه جرح في أوصافه، انتهى»

وأما ما أخرجه أبو داود وأبو عبيد بن ربيعة عن عمر بن الخطاب، أن

(١) انظر: التلخيص (ص ٣١٠ - ٣١١).

(٢) روى أبو داود (٢٧٢٩).

(٣) روى السائي (٥٠٠ - ٥٠١).

(٤) روى مسلم (١٨٣٥).

(٥) روى أبو داود (٢٧٢٩).

(٦) روى أبو داود (٢٧٢٩).

٧٧٦/٢٥ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ نَافِعٍ، عَنْ تَابِعٍ، أَنَّ عِمَّةَ الْمَلِكِ بْنِ**

**عُمَرَ أَخْبَأَ فِي الْمَرْجِ**

أَتَيْتُ بَنِي بَنِي لَاهِي الْمَشْرِقِ الْعَقِيْقَ، فَقَدْ تَعَرَّضَ يَزِيدٌ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ  
سَهْلًا، فَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدَثِ جَابِرٍ وَشَاهِرٍ بِأَجْوَةٍ

مِنْهُمَا: أَلْ دَاتِ عَرَفٍ مِيقَاتِ الْوَحْيِ، وَالْعَقِيْقَ مِيقَاتِ الْأَمْتَحَابِ، لِأَنَّهُ  
بَعْدَ مِنْ دَاتِ عَرَفٍ.

وَمِنْهُ: أَلْ الْعَقِيْقَ مِيقَاتِ نَعْفِ الْعَرَفِ، وَهِيَ أَلْ الْعِدَاتِ، وَالْأَمْرُ  
مِيقَاتِ لَأَمَلِ الْبَصَرِ، وَفَعْلَ ذَلِكَ فَمِنْ حَدِيثِ لَأَسِ عَدِ الْفُطْرَانِ، وَبِسَدَادِ حَبِيبِ.

وَمِنْهُ: أَنَّ دَاتِ عَرَفٍ كَانَتْ أَوَّلًا فِي مَوْصِلِ الْعَقِيْقِ الْآنَ. ثُمَّ حُوِّلَتْ  
وَقُرِئَتْ إِلَى مَكَّةَ، فَعَلَى مَذَاهِبَاتِ عَرَفٍ وَالْعَقِيْقِ شَرٌّ وَاحِدٌ، وَتَعْمَلُ الْإِحْرَامَ  
مِنْ الْعَقِيْقِ، وَلَمْ يَلْ بِهَ أَحَدٌ، وَإِنَّمَا قَالُوا: يَسْتَحِبُّ احْتِبَاطًا، وَحَكَى ابْنُ الْمُبَرِّكِ  
عَنِ الْحَدِثِ بْنِ هَاشِمٍ، أَنَّهُ كَانَ يَحْرُمُ مِنَ الرِّيْذَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاسِ بْنِ  
هَبِلَ الْفَرَحِمْ وَتَصْبِغِ الْحَرَوِيِّ، قَوْلُ ابْنِ الْمُبَرِّكِ: وَهُوَ أَشْبَهُ فِي الْمَطَرِ إِنْ كَانَ  
دَاتِ عَرَفٍ عَمِيرَ مَنَصُومَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَفَى ذَا الْحَيْفَةِ، وَذَاتِ عَرَفٍ بَعْدَهَا،  
وَلَحِكَمَ فِيمَنْ لَيْسَ لَهُ مِيقَاتُ أَلْ تَحْرِيمِ مِنْ أَوَّلِ مِيقَاتِ بِحَافِذِهِ، لَكِنْ أَمَّا مَنْ  
عَمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - دَاتِ عَرَفٍ، وَذَعَا عَلَيْهِ لِحَصْرِهِ وَاسْتَمَرَ عَلَيْهِ فَعَمِلَ كَأَن  
أَوَّلَى مَا لَانِجٌ<sup>(١)</sup>

٧٧٧/٢٥ - **(عَالِكُ)، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عِمَّةَ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -**

**(أَهْلُ) أَيِ: أَحْرَمَ (مِنْ الْمَرْجِ) بَضْمَ أَوَّلِهِ وَسَكُونًا ثَانِيَةً، وَقِيلَ: يَسْمَعَانِ قَسْرَهُ**  
**عَمِيرَ سَهْلَةٍ مَوْصِلَ مَنَاحِيَةِ الْعَمْدِيَّةِ، وَهُوَ أَبُو أَبِي الْحَلِيفَةِ إِلَى مَكَّةَ، وَفِي**  
**الْمَعْجَمِ: قَرِيبَةٌ مِنْ نَوَاحِي الرِّيْذَةِ عَنْ بَسَارِ السُّلَيْمِيَّةِ، وَسَبَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ لَمْدِيَّةِ**  
**يَرِدُ عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ، وَقِيلَ: أُرْبَعُ نِيَّازٍ بِهَا مَبِيرٌ وَنَخْلٌ وَمِيَاهٌ كَثِيرَةٌ.**

(١) انظر: مجمع الزوائد (٢/٢٩٠)، وفتح الزماني (٢/٢٩٥).

والحدثت العلماء في توجيه الآثار لاختلافهم في مدني تجاوز غير ذي  
العليه إلى الحجة مثلاً

قال ابن رشد<sup>(١)</sup> اختلفوا فيما ترك الإحرام من ميفته، وأحرم من  
ميفات غير سير ميفاته. قال ابن تيمية<sup>(٢)</sup> أقال الحديث لإحرام من ذي الحليفة،  
وحرماً من الحليفة، فقد قوم عليه دم، وممن تركه نه دانت وبعض  
أسماء، وقال أبو حنيفة ليس عليه ضرر انتهى

وفي العمدة<sup>(٣)</sup> قال مالك من مر من أهل الشام أو أهل مصر، ومن  
ورائهم بذي الحليفة، حُجبت أو يؤخر إحرامه إلى الحليفة فذلك له واسع،  
ولكن الفصل له في أن يهل من ميفات نسى يترك إذا مر به، فقلنا نعمالك، لو  
أرجل من أهل العراق قرب عليه، فأراد أن يؤخر إحرامه إلى الحليفة كان  
أيسر له ذلك، إسم الحجة ميفات أهل مصر وأهل الشام ومن وراءهم، وليست  
لحيفة للعراقي ميفات، وإذا مر بذي الحليفة مبحر دم.

قال ابن القاسم<sup>(٤)</sup> قال ابن مالك: وكان من مر بميفات ليس عوله  
ميفات، فليحرم به مثل أن يمر أهل الشام فاصير من العراق، فعليهم أن  
يحرّموا من ذات عرق، وإن قدموا من الرس، فمر بالشام، وكذلك جميع أهل  
الأحق من مر منهم ميفات ليس له، فليهل من ميفات أهل بلاد الشام، إلا أن  
كانوا حال غير مرة في أهل الشام وأهل مصر، إذا مروا بالمدنة فأرادوا أن  
يؤخروا إحرامهم إلى الحجة فذلك لهم، ولكن لفرض في أن يحرّموا من  
ميفات المدنة، قال ابن القاسم: لأب طريفهم، تنه، يعني أن المدنة  
طريقهم المعتادة، ومع ذلك وقت لهم السير إلى الحجة، فيجوز لهم التأخير  
إلى ميفاتهم، إلا أن أهل المدن لم يبق ميفات

(١) عمدة الصحابة (١/٢٢٥).

(٢) (٣٠٦، ١) (٢٠٢).

وفاء القاري في شرح الشهاب: المسمى إد جاور وقت المصروف: بني الحبيفة غير أنهم إلى الصحة فمرة وفقاً بين علماء. خلافاً لأبي أمير الساج حيث قال: هو الأقصر في هذا الزمان. وفي يوم الدم خلاف، ومصحح سننهم، والأظهر أن يقال: ضحك عدم وجوبه؛ لأنه إذا كان في طريقه بمقتان، قالوا: لم يخبرني أن يخبر من الأول، وهم الأفضل عند الجمهور. خروجاً عن الخلاف: عليه مقتضى عبد الشافي، أو يحد من الثاني فيه رخصة. وقيل: من إنه فصل سابعة إلى أكثر أوقات التسك. فبنته إذا أحرموا من صفات الأول: فكروا كثيراً من المنحطرات.

وفي المدافع<sup>(١)</sup> عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة: إذا مررنا على نعلهم: مجاوزهم إلى الحنيفة فلا بأس بذلك، وأحياناً إلى أن يخبروا من ذي حريفة: لأنهم لما وصلوا إلى نعلات الأول: لم يسموا حريفة، فيكره لهم تركها: انتهى.

ومنه ذكر المصنف في شرحه: وبه قال عطاء وسفيان: الحاشية والحنيفة. وفي قول الإمام أبي حنيفة: يسمي الله عنه - فهو - أهل الحنيفة إشارة إلى أن أهل المدينة ليس لهم أن يخبروا عن بمقتانهم لم يسمي أهل الساج، وبه يجمع بين الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة، معناه: أنه لو لم يحرم من ذي الحنيفة، وأحرم من المصنف أن يسمي دماً، وبه قال مالك والشافعي وأحمد، وعنه ما سيجز من قوله: لا بأس، فيحمل رواية وجوب الدم على المدنيين وعنده على غيرهم، انتهى.

وفي القدر المختار<sup>(٢)</sup> وقالوا: أي عندناون تحفة: - ولم يسم بمقتانين

(١) مدافع ص ٣٦٠/٢.

(٢) (٢٠٣/٢).

فإحرامه من الأئمة أفضل، ولو آخره إلى الثاني لا شيء عليه على المذهب،  
وعادة اللباس، سقط عنه القدم، انتهى. قال ابن عابد: فلو لم يبق من أي-  
كأنه لا يحرر بدني الحليفة ثم بالحجفة فأحرامه من الأئمة أفضل، ثم قال بعد  
ذكر حيازه اللباسه و«شرحه»، لكن في المنع<sup>(١)</sup> عن «الكافي» الذي هو  
جمع كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن حاور وفه غير محرم، ثم أتى  
وقت آخر فأحرم منه أجزاء، ولو كان أحرم من وفه كان أصح إلى، انتهى.

فعلهم منه أن قول أبي حنيفة النمار في غير أهل المدينة انتدني لا  
عشوائي، وأنه لا فرق في طهر الرواية بين المديني وغيره، انتهى. وقال  
ابن حجر: قوله «أبي الثمان»: إن هذه الموافقة لأهلها وليس مر بها، قد أفاد  
أنه لا يجوز محاورة الجميع إلا محرمًا، فلا يجب على المديني أن يحرم من  
يقاتله، وإن كان هو الأفضل، بل يجب عليه أن يحرم من آخرها عندما،  
وعلم منه أن التماسي إذا مر على ذي الحليفة في دهابه لا يلزم الإحرام منه  
بالطريق الأولى، وإنما يجب عليه أن يحرم من الحجفة كالمصري، انتهى.

وقال القاري في «شرح السنة»: ولو لم يحرم المديني ومن بعده من ذي  
الحليفة، وأحرم من الحجفة، فلا شيء عليه وكفه ودافأ، وعمر أبي حنيفة.  
يلزمه دم، وبه قال الشافعي، لكن الظاهر هو الأول، لما روي في الحديث من  
قوله ﷺ «هي لبس ولنمن أتى عليهن من غير أضفر، فمن حاورهن اتوا بغيرات  
الثاني حيازه يقاتله»، انتهى. وسبأني كلام محمد - رحمه الله - في  
موطئه<sup>(٢)</sup> أنه قال «يخصر لأهل المدينة أن يحرموا من الحجفة؛ لأنها وقت  
من الموافقة، بلما عن النبي ﷺ أنه قال: «من أحبكم أم يستنع بئانه  
إلى الحجفة فليعمل».

(١) الفروع المعتبرة (٢/١٣٢).

(٢) موطأ محمد مع الصحيح للمحدث (٢/٢٣٧).

وقال ابن القيم<sup>(١)</sup> : المذنب إذا جاوز إلى الحجة فأحرم بها فلا بأس ، والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ، مقتضى كون فائدة التوقيت المنع من التأخير أن لا يجوز التأخير عن ذي الحليفة ، ولذا روي عن أبي حنيفة أن عنه دماً ، لكن الظاهر عنه هو الأول ، كما روي عن تمام الحديث من قوله **يُحْتَجُّ** : «من نهن ولمس أنى عليهن من غير أهلهن» فمن جاوز إلى الميقات الثاني حذر من أهله ، وروي عن عائشة رضي الله عنها : «أنها كانت إذا أرادت أن يحج أحرمت من ذي الحليفة» وإنما أرادت أن تستمر أحرمت من الحجة ، ومعلوم أن لا فرق في الميقات من الحج والمعرة ، فلو لم تكن الحجة ميقاتاً لحد لما أحرمت بالمعرة منها ، فيجعلها يُعْلَمُ أن المنع من التأخير مفيد بالميقات الأخير انتهى .

وقال الحافظ في التلخيص<sup>(٢)</sup> : قوله **يُحْتَجُّ** : «من نهن» أي : السواقيت المذكورة لأهل البلاد المذكورة ، وقوله : «من أنى عليهن» أي : على السواقيت من غير أهل البلاد المذكورة ، فاشامي إذا أراد الحج فدخل المدينة فمبقده ذو الحليفة لاجتيازه عليها ، ولا يؤخر حتى يأتي الحجة التي هي ميقاته الأصلي ، فإن أخر أساء ولم يدم عند تجهيزه .

وأطلق النووي الانتفاخ ونفى الخلاف في شرحه في «مسلم» و «المهذب» . فعنه أراد في مذهب الشافعي ، إلا فالعروف عند المالكية أن نيشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى ميقاته الأصلي ، وهو الحجة جاز له ذلك ، وإن كان الأفضل خلافه ؛ وبه قال الحنفية وأبو ثور وابن المنذر .

وقال ابن دقيق العيد<sup>(٣)</sup> : قوله : «اللاهل الشام الحجة» يشتمل من قر من

(١) فتح القدير (٢/ ٢٣٤)

(٢) فتح الباري (٢/ ٣١٦)



أهل الشام يدعى الحليفة ومن لم يجر، وقوله: انصرف، أي، عليهم من حجير أهلهم، ومثل السامي يفا من يدعى الحليفة وغيره، فهي عمودان عارضتان انتهى وهكذا حكى الشاذلي القسطلاني والبرقي<sup>(١٢١)</sup> وغيرهم.

وقال: لآي السالكين<sup>(١٢٢)</sup> بعد ذكر قول النووي انشافني. وهذا لا خلاف فيه لكنه يعني عندهم، وأنه عندما فإننا نثبت لمن ليس بمقاتل بين يده كلبه يجر أو عراقي والحدادي، يمر أحدهم يدعى الحليفة فيه يحرم منه، ولا يجره، لأن بمقاتل يجره من يديه، وإنما السامي يجر بها فله يجره إلى الحليفة، لأنه يشتهر رجي بين يده. نعم الأفضل في ذكر الحليفة انتهى.

وقال من محر في قوله عليه نضلاء وانزاله، أو لأجل انشاف الحليفة أي إذا لم يجره عن يمين المسكة وإلا لزمهم الإخراج من الحليفة إجماعاً على ما قاله النووي، قال: البرقي<sup>(١٢٣)</sup>. وهذا عريب منه، وعجيب، فإن المالكية وأنا نور يقولون: بأن لا التأخير إلى الحليفة<sup>(١٢٤)</sup>. ونحننا معشر الحنفية يجوز سمي أيضاً تأخيرها إلى المسكة، فتدعى لإجماع بأسه، انتهى.

وقال غرام من هذه عبارات كلها أن فيها مسائلين خلافتين بين الحنفية، إجماعاً أن السامي إذا مر على ذي الحليفة، فهل يجب عليه الإخراج أو يجوز له التجاوز إلى سفلة، وبالأول فثبت المسألة؛ لا خلاف في ذلك بينهم كما تقدم من النووي وغيره، والثاني هو المعروف عند المالكية وغيرهم، وبه قالت الحنفية.

(١٢١) مشرع البرقي، (١٤٠/٢٤).

(١٢٢) إحصاء إكمال المعلم، (٣١/٢٢٨).

(١٢٣) مرقاة المفاتيح، (٢٣/٢٦٦).

(١٢٤) هكذا في الأصل، والصواب يدعى الحليفة.

والسنة سنة، أن المبنى إذا دأب عن بيئته إلى المحفلة وهل يجوز له ذلك أم لا؟ وما دأب؟ قالت التحفة في المرحح عندها كما تقدم البسط عن فروغية، وبكافي قال: الجمهور كما تقدم مسكوك.

وأما تحفة بنت عبد البريت أن لا جنازة للرحمة أمير ابن عمر - رضي الله عنهما - عن مالك بن نبيه، وبها قول محمد - رضي الله عنه - في قوله: «أما إذا كان من أهل الحرم من عمر - رضي الله عنه - من المرحح - وهو ابن أبي الحفلة ابن مكة، فإن أمهات وفه - أخر وهو المحفلة وفه - وأخوه لأهل المدينة ثم يهرمون من المحفلة لأب وفه من المواقيت، وفه من أبي بنه أن قال: «عن أبي بكر بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أبي بنه مني» قلت: وبزائدة من إسحاق بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي بنه مني» قلت: وبزائدة من تقدم في حديث أبي بكر بن أبي بنه مني أن محبة كما لا يخفى.

أما في التحفة فاحتجوا بأن له، وبنا قال أن عدد البركة محمد بن عبد البركة أنه من سبقات لا يرد إحرامه ثم بدا له فلهذا فيه، أو جاء في المرحح من مكة أو غيره، ثم بدا له في إحرامه كما قاله الشيخ وغيره، وهذا روي حديث المواقيت، ومما أن يعلم مع علمه به فمما لا يخفى عنه ذلك، وهذا لا يخفى عليه.

وأما خبر أن المحفل يلزم إذا ثبت أن سبقت من عمر - رضي الله عنه - موفى مسكوكهم، ولا يظهر صديقه أنه روى التحفة في ذلك، وأوله كذا في حديثه أن يكون عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - نزل طاهراً، أي: الأبرار السجود في الرائي، أو في أوله - قلت: «هذا مروي في معنى سبقت بركة المواقيت»

(١) مروي في الحديث مع التبريد المسجود (١٢٦)

(٢) مروي في المرحح المرواني (١٢٦)



تكون ذكر في جمع المروءة رواية ماثلت أن ابن عمر أقبل بحجة من إنياء، قال الزرقاني: أي عام الحكمين لما افتقر أبو موسى وعمر بن الخطاب عن غير اتفاق بدومة الحنابلة، فهبط ابن عمر - رضي الله عنه - إلى بيت المشركين وأحرم مده، كما روى البيهقي وابن عبد البر مع كونه روى حديث الحرافيت، فقد علم أنه فهم أن المراء مع محاورنها حلالاً لا منع الإحرام قبلها، انتهى.

قلت: واحتسنت وفيه الأخصار في تقديم الإحرام على النسيات المتكدي، قال العمري في شرح النسيات: تقديم الإحرام على هذه النسيات حرم بالإجماع، وقال داود الظاهري: إذا أحرم قبل هذه النسيات فلا حج له ولا عمرة، وقال في شرح البيهقي: قال ابن حزم لا يحرم لأحد أن يحرم مايجع أو العدة قبل النسيات، فإذا أحرم أحد فيها وهو سر عليها فلا إحرام له ولا حج ولا عمرة له، إلا أنه يوتي - إذا صار في نسيات - تحديق الإحرام هناك حذر.

وقال العمري<sup>(١)</sup>: إن ابن المنذر نقل الإجماع على التحول في التقديم عليها، ثم قال: فإذا قلت: نقل عن إسحاق إدانة عدم الجوار، قلت معانينهما للجمهور لا تعير.

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: اختلفوا هل الأفضل التمام الحج صغيراً من مرته<sup>٣</sup> فقال مالك وإسحاق: إجماعهم من المرافقة أفضل. وقال الثوري وأبو حنيفة وإمامي وأما حرم الإحرام من المواقيت رخصة، اعتدوا في ذلك على قول الصحابة، فأنهم أحرموا من قبل المرافقة، وهم ابن عباس وابن مسعود

(١) - إسناده الصحيح (٢٣/٧)

(٢) - (٢٣/٧)

وابن عمر وغيرهم ذنونا. وهم أعرف بالنسبة وهم فقهاء الصحابة، وبهذه  
إحرام رسول الله ﷺ، وعلموا أن إحرامه ﷺ من العيقات كان تيسيراً على  
أصحابه ورخصة لهم، وابن عمر - رضي الله عنهم - كان أشد الناس اتباعاً  
لرسول الله ﷺ، انتهى.

وقال أبو عمر<sup>(١)</sup> كره مالك أن يحرم أحد قبل العيقات، وروى عن  
عمر بن الخطاب أنه أنكر على عمران بن حصين إحرامه من البعرة، وأنكر  
عثمان - رضي الله عنه - على عبد الله بن عامر إحرامه قبل العيقات.

وفي التعليق البخاري: كره عثمان أن يحرم من حراسان وكربان، وكره  
الحسن وعطاء بن أبي رباح الإحرام من المرسع البعيد. وقال ابن بزيعة: في  
هذا ثلاثة أقوال: منهم من جوزّه مطلقاً، ومنهم من كرهه مطلقاً، ومنهم من  
أجاز في العيد دون القريب. قلت: وتقدم أيضاً من قال بالكراهة من العبد،  
وهو قول رابع في المسألة. والقول الثالث من الثلاثة التي حكاه ابن بزيعة  
رواية المالكية.

قال الساجي<sup>(٢)</sup>: في أثر ابن عمر - رضي الله عنه - المذكور في الباب  
نقدنا لإحرام قبل العيقات، وقد روى ابن الحواري عن مالك جواز ذلك،  
وكذا هيته فيما قرب من العيقات، وروى العراقيون كراهيته على الإطلاق، وإذا  
قلنا برواية ابن الحواري، فالعرف بين القريب والمبعد أن من أحرم قريب العيقات،  
ففيه لا يقصد إلا مخالفة التوقيت؛ لأنه ثم يستند إحراماً، وأما من أحرم على  
المبعد منه، فإن له غرضاً في استدامة الإحرام، كما قلنا: إن من كان في شعبان  
لم يجر له أن يتقدم حياض رمضان يصيام يوم أو يومين، ومن تقدم انقضاء من  
أول شعبان، حال له استدامة ذلك حتى يصله رمضان، انتهى.

(١) : الاستدراك (١/١٨٠).

(٢) : المصنف (٢/٢٠٦).

وقال الأبي: "إِنْ أَحْرَمَ نَسِيًا مَبْسُورًا، وَإِنْ أَحْرَمَ قَلْبًا كَثِيرًا، فَطَاعِمُ  
السَّيْرِ، وَالْمَكْرَاهَةِ، وَطَاعِمُ الْمَحْتَضِرِ الْحَوَارِ، وَهُوَ الْفَحْشَى قَوْلًا بِعَدَمِ كِرَامَةِ  
النَّبِيِّ، نَسِيًا"

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ: وَقَالَ النَّبِيُّ: وَأَمَّا حَيْثُ: (الْأَحْرَامُ مِنْ قَوْلِ هَذِهِ الْمُرَافِقَةِ  
أَفْصَلُ لِمَنْ قَرَأَ فِي ذَلِكَ، وَفِي ذَلِكَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - وَابْنُ مَعْرُوفٍ -  
وَعِدَّةٌ مِنْ حَصْبَةٍ، بَابُ: نَسِيًا: بِأَنَّ نَسِيًا: أَعْرَضَ رَأْسَهُ عَنْ الْمَوَاضِعِ الْمَعْبُودَةِ  
وَعَدَمَ أَنْ يَمْسُكَ أَوْ يَمْلَأَ مِنَ الْعَاصِ الْحَرَمَ مِنَ الْمَحْتَضِرَةِ، وَهِيَ كِرَامَةُ  
النَّبِيِّ

وَعَنْ أَبِي سَيْرٍ: أَنَّهُ أَحْرَمَ مَوْلَى وَجْهَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ وَجْهَهُ مِنْ يَسَارٍ  
فِي الدَّرَاكِ، وَأَحْرَمَ أَبُو مَحْمُودٍ مِنَ السَّيْلِيِّينَ، وَقَالَ أَبُو دَوْدَ: سَرَحَهُ اللَّهُ  
وَكَيْفَ أَحْرَمَ مِنَ بَيْتِ الْعَدْنِ، وَأَحْرَمَ بْنُ سَيْرٍ: مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعُقْبَى، وَمَعْدَمُ  
فِي الْحَرَامِ، وَمَعْدَمُ: كَعَبِ الْحَبَرِ - وَفِي الْقَدَامَةِ: وَفِي إِتْرَافِهِمْ: كَانُوا  
يَسْتَحْبِبُونَ أَنْ يَحْجَّ إِلَى الْحَرَمِ مِنْ بَيْتِهِ، وَنَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عَنْ عَلِيٍّ: رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: لِمَا جَاءَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ أَنْ يَحْرِمَ بَيْنَهُمَا مِنْ أَمْرِهُ عَدَمًا، يَحْرِمُ حَرَمَ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - ثُمَّ أَحْرَجَهُ السَّيْفِيُّ، وَحَدَّثَ عَلِيُّ أَخْرَجَهُ لِحَاظِهِ فِي  
الْمُسْتَعْرَفَةِ وَقَالَ: عَلِيُّ سَرَحَ السَّيْلِيِّينَ، وَقَالَ أَعْلَاسِي السَّاسَنِيُّ: وَالْحَدِيثُ  
أَحْرَمُوا مِنَ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالنَّبِيِّينَ قَوْلًا نَسِيًا

وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ أَحْرَمَ  
بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ بَيْتِ الْعَدْنِ حَقْرًا، وَفِي زِيَارَةِ أَبِي دَاوُدَ: مَنْ أَحْرَمَ بَعْدَ أَنْ  
عَمِدَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى إِلَى السَّجْدَةِ الثَّامِنَةِ - فَالْحَدِيثُ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ

(١) (إِسْنَادُ إِسْحَارِ السَّجْدَةِ (٢٩٧))

(٢) (عِلْمُ الْعَرَبِيِّ (٢٠١))

٧١٩/٢٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ تَمِيمٍ أَنَّهُ تَلَعَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَهْلٌ مِنَ الْجَبْرِائِلِ بِمَكَّةَ.

أخرجه أبو داود في ١١ - كتاب الحج، ٨٠ - باب المنهة والعبرة لبعض  
فقد نهى الحج لبعض عمرتها

والتبريد في ٧ - كتاب الحج، ٩٢ - باب ما ساء في الحمرة من  
الجمعة.

والسائر في ٢٤ - كتاب مسند الحج، ١٠٤ - باب دخول مكة ليلًا.

وأمر داود، ولم يتكلم على رجاله فكانت حجة، ورواه ابن ماجه والدارقطني  
وامر حازم في صحيحه.

٧١٩/٢٧ - (مالك) أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلٌ أَي: أَمْرٌ بَعْدَ فَسْحِهِ

خادم حينئذ في دم، ففتح صفة هناك (من الجملة) قال باغوت الحموي: كسر  
أوزاء جماعة، فممن أصحاب الحديث يكسرون عليه ويشتمون راءه، وأهل  
الإيمان والأدب يخطئونهم ويسكنون المين ويضعون الرأه، وحكي عن النبي  
- رضي الله عنه - أَنَّهُ قَالَ: أَنَا حَذَانٌ يُخْبِتُونَ فِي شَيْبَةِ الْحِمَارَةِ وَتَخْفِيفِ  
الْحَدِيدَةِ. قال الحموي: والذي عرفت أنهما روايتان جيدتان. حكى إسماعيل  
عن ابن أبي عمير أَنَّهُ قَالَ: أَهْلٌ الْمَدِينَةِ نَفَلَهُمَا، وَأَهْلُ الْعِرَاقِ يُخَفُّونَهُمَا.  
وبالتخفيف يبدلها الحملاني.

قال السطراشي: يمكن أن يعين وتخفيف الرأه، ضبط جماعة من النحويين  
وسحقفي المحدثين، ومنهم من ضبطه كسر المين وتضاديد الرأه، وعنايه أكبر  
المحدثين، وقال صاحب (السطالع): كلاهما مراب، انتهى

فاز الحموي: هي ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب نزلها  
النبي ﷺ ثلثا قسم عظام هراول مرجعه من غزاة حنين، وأحرم منه ﷺ، وه  
فنها مسجد وبها آثار متعارفة، وقال أبو نعيم: هي من مكة على برد من  
طريق العراق، انتهى.

وفي «المحلى»: موضع بطرف الطائف بينه وبين مكة بريد، كما قاله الفاكهي. وثمانية عشرة ميلاً، كما قاله الباجي بعمرة. ذكر الأوزاعي أن إحرامه في من الجمرة كان ليلة الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة، كما في «التلخيص»<sup>(١)</sup>، وقال ابن القيم: وعمره الجمرة كانت في أول ذي القعدة، انتهى.

قال النعيمي<sup>(٢)</sup>: العمرة اثنتان هي في ذي القعدة أيضاً ستة ثمان وهي عمرة الجمرة، قال ذلك عمرو بن الزبير وموسى بن عقبة وغيرهما وهو كذلك، وفي «الصحيح» من حديث أنس: أنها كانت في ذي القعدة، وقال ابن حبان في «صحيحه»: إن عمرة الجمرة كانت في شوال، قال المحب الطبري: ولم يتقل ذلك أحد غيره فيها علمت، والمشهور أنها كانت في ذي القعدة، انتهى. قلت: ووجه بأن الخروج لها كانت في شوال، كما سيأتي في العمرة في أشهر الحج.

وقال القاري في «المرفأ»<sup>(٣)</sup>: أما ما ذكره محمد بن سعد كاتب الواقفي من ابن عباس: لما قدم عليه الصلاة والسلام من الطائف نزل الجمرة، وفيه الغنائم، ثم اعتمر منها. وذلك لئلا يفتن فهو ضعيف، والمعروف عند أهل السير والمحدثين ما تقدم، انتهى. يعني كونها في ذي القعدة. وعلم منه أن ابن حبان لم يتقدم فيه، كما قاله المحب الطبري.

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث محرش الكعبي، والمثلث الترمذي<sup>(٤)</sup>: أن رسول الله ﷺ خرج من الجمرة ليلة معتمر، فدخل مكة ليلة

(١) «تلخيص العمرة» (٢/٢٨٨).

(٢) «عمدة القاري» (٤٠٧/٧).

(٣) «مرفأ المفاتيح» (٢٧٢/٥).

(٤) أخرجه الترمذي (٩٣٥) وأبو داود (١٩٩٦) والنسائي (٣٨٦٤).



فقصي عمرته، ثم خرج من أبيه، فأصبح بالجمرة الثانية، فلما زالت الشمس من الحج خرج في نظر سرف حتى جامع الطريق طريق جلعج ببطي سرف، فحس أن ذلك حقت عمرته نسي الناس، قال الشافعي: حسن شريف، ولا يعرف لسدس عن النبي ﷺ غير هذا الحديث، وقال ابن عبد البر: حديث صحيح، انتهى. قوله لبرقاني<sup>(١)</sup>.

ثم إحرامه بنية عدا من الجمرة بعنصل وجوعا: أحدهما: أن عليه الصلاة والسلام أراد العمرة مقصودة إذ كان يخرج إذ ذاك من تلك التواحي إلى المدينة، فأراد أن يكون آخر أعماله إذ العمرة فعل على هذا من فعله بنية حجة على أن من كان داخل الميقات، وأراد الحج أو العمرة فلا يحتاج الخروج إلى الميقات بل يهل من موضعه، ويكون فعلا بنية تامة أما ورد في روايات شافعية بعد الميقات المذكورة فوس كان ذلك فمن حيث يشاء.

قال العيني: لقاء حجاب الشرط أي: أهله من حيث قصد الذهاب إلى مكة، يعني يهل من ذلك لموضع، قال ابن رجب<sup>(٢)</sup>: جمهور العلماء على أن من كان عليه ذوبين فميقات إحرامه من منزله.

وقال الخافض: هذا مذهب غيره إلا ما روي عن معاوية، أنه قال: ميقات هؤلاء نفس مكة، ولغابي الترجوم: في إحرامه بنية أنه أراد دخول مكة، لأحاديث جليلهم بعد الفتح، إذ كان هذا ألوان الرجوع إلى المدينة، وعلى هذا فكان له بنية أن يدخل بدون إحرام أيضاً، لكن إحرار لأحرار فصفة العمرة، وسكن العمرة مصروفة، ويحتمل وجوهاً أخرى.

(١) (٢/٢١٢).

(٢) مقدمة السجدة (١١/٣١٢).

## (٩) باب العمل في الإهلال

## (٩) التلبية والعمل في الإهلال

هكذا في النسخ الهندية بذكرهما معاً، ولبيست التلبية في النسخ المصرية<sup>(١)</sup> ولا الزرقاني والياضي، بل اكتفى على ذكر المعطوف فقط، فإن صح ذكرها فذكرها فلاهتمام بشأها، إلا عموم العمل بتناول التزويج والضم معاً، والمعنى بيان ما يفعل عند الإحرام، والتلبية مصرى شئ أى قال: ليت.

قال العيني<sup>(٢)</sup>: هي مصرى من شئ شئى، وأصله شئ عني ورن فعل لا فعل، فقلب الياء الثالثة ياء استقلاً لثلاث ياءات، ثم فسدت ألفاً لتحرّكه وانفتاحه، فملأها، ومن قال صاحب التلويح: قولهم: شئ شئى من نطق ليك، كما قالوا: عدل وخوف يسر يصحح، ثم بسط في التعقيب عليه.

قال ابن رشد<sup>(٣)</sup>: انفقروا على أن الإحرام لا يكون إلا بتية، واختلفوا هل تجزئ التية فيه من غير التلبية، فقال مالك والشافعي: تجزئ التية من غير التلبية، وقال أبو حنيفة: التية في الجمع كالكثيرة في الإحرام بالصلوات، إلا أنه يجزئ عنه كل لفظ يقيم مقام التلبية، كما في افتتاح الصلاة عند انتهائهم.

وقال ابن قدامة<sup>(٤)</sup>: يستحب للإنسان النطق بما أحرم به ليبرول الالتباس، فإن لم يطق بشئ، واقتصر على مجرد التية كفاء في قول إمامنا ومالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا يعقد بمجرد التية حتى تنفذ إليها التلبية أو سبق الهدى، لما روى قتادة بن النابغ الأسدي عن أبيه مرغوعاً: جاتي حبرئيل فقال: يا محمد لم أصحناك أن يرموا أصواتهم بالتسمية. قال

(١) ولا في نسخة الأندلس (٨٩/١٦)

(٢) نسخة القاري (٧٢/٧)

(٣) بداية المعجزة (١/٣٣)

(٤) انظر المعنى (٩١/٤)

الترمذي<sup>(١)</sup>: هو حديث حسن صحيح.

ولأنها عبادة ذات تحريم وتحليل، فكان لها نظير واجب كالصلاة، ولأن الهندي والأشعري لا يجان بسجود التمسك كذلك التمسك، انتهى. ثم ذكر الأئمة الجمهور، وحديث خلاد الذي ذكره سيأتي عند المصنف في الباب الآتي

وكان الحفاظ<sup>(٢)</sup> في اثنين أربعة مذاهب يمكن توصيلها إلى عشرة.

الأول: أنها ملة لا يجب تركها شيء. وهو قول الشافعي وأحمد.

ثانيها: واحدة، ويجب تركها دم، حكاه الحارثي عن بعض الشافعية، وقال إنه وحده للشافعي نصاً يدل عليه. والخطابي عن مالك وأبي حنيفة.

ثالث: هو محار الحجاب في الشرح الموطأ، ركد أصحاب الفروع، دل الشافعي: والحاويل أن التلبس في ذاتها راحة، وعدم التمسك بينها وبين الإحرام كثير واجب أيضاً، ومفادتها للإحرام شئ، وتجديدها مسح، انتهى. وحكى ابن العربي: أنه يجب عليهم ترك تكرارها دم، وهذا قدر زاد على أصل الوجوب.

رابعها: واحدة، لكن يقوم مقامها فعل يتعلق بالتحج، كالنوجة بالطريق، وهذا صدر ابن شابر من المالكية كلامه. وحكى صاحب الهداية من جمعية منه، لكن زاد القول انتهى يقوم مقام التنية من تذكر كما في مذهبه.

وأما أنه ذكر في الإحرام، حكاه ابن عبد البر عن الثوري وأبي حنيفة وابن حبيب من المالكية والربيعي من الشافعية وأما الظاهر، انتهى مختصراً. وانسأنة ثلاثية عند المالكية أيضاً، ففي الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> للبردبر «ذكر

(١) مسند الترمذي (١٩٦/٣) رقم الحديث (٨٢٤).

(٢) انظر: فتح الباري (٢/١١١).

(٣) (٢/١١١).

الحج والعمرة ثلاث: الأولى الإحرام، وهو ثمة أحد التستبير، مع قول أو فعل متعلقين به، كالتلبية والتحرر من أهله وحيله، وما أحج الله به فقام، قال ابن جرير: قوله: التراجع التوبة أي توبة المذنب في جميعات الحج أو العمرة، وأما التوبة وتجرده فكل منهما واجب متى حاله بحر بالمعنى انتهى.

وقال ابن العربي في العارضة<sup>(١٩)</sup>: يتعدى الحج بمجرد التوبة عندنا، وإن لم ينطق به، وقال ابن أبي عمير: لا يتعدى إلا بالتوبة والتلبية أو سوى التلبية، وقال أبو جندب: ابن جندب من أصحابنا المتأخري لا يتعدى إلا بالتوبة والتلبية معهما انتهى.

وفي المتن<sup>(٢٠)</sup> مذنب نجية في ذلك ما من طرح التوبة: أن التوبة مرة فرصة، وهم عنه التوب، وتكرارها عدة أي: في المجلس الأول، وبعد سائر التبعات، ولا تدرى منه سبب، إلى آخر ما سطر.

وفي النهاية: ولا يصير سارعا في الإحرام بمجرد التوبة ما لم يأت بالنية، خلافاً للشافعي - رحمه الله - لأنه عليه على الأداء فلا بد من ذكره، كما في نحرية الصلاة، يصير سارعا بذكر بعضه، به التعظيم سوى التلبية، فدرسه كانت أو بحرية، هذا هم المشهور عن أصحابنا، والخوف منه وبين فصلا على أصلنا أن ما أتى به من باب الصلاة، حتى يقام غير ذلك منه المذكور، كغيبه التوبة، وكما غير التوبة وغيره من غير.

قال ابن أبي عمير<sup>(٢١)</sup> قوله: خلافاً للشافعي - رحمه الله - في أحد قوليه، وهو: من أي سبب - رحمه الله - كقولنا فاسأ على الصوم يحج بها عبادة

(١٩) إجازة المحدثين (١٢/١١)

(٢٠) إجازة المحدثين (١٢/١١)

(٢١) صحيح تفسير (١٢/١١)

كف عن المحظورات، فنكفي البنية لأنتمائها، ونستأنس علم الصلاة لأدوم  
بتزام أفعال لا مجرد كتب، بل التزام النكف شرطاً، فكان بالصلاة أشبه، فلا بد  
من ذكر بفتح ياء، بما يقوم مقام ما هو من خصوصاته.

وقد روى عن ابن عباس - رضي الله عنه - في قوله تعالى: **فَمَنْ وَصَّ**  
**فِيهِمْ نَهْيًا**<sup>(١)</sup>، قال: فرض الحج الإلهي، وفان من عمر - رضي الله عنه -  
تلبية، وقول ابن مسعود - رضي الله عنه - الإحرام، لا ينافي قولهما، كيف  
قد ثبت عنه أنه التلبية بقول ابن عمر - رضي الله عنه -، رواه ابن أبي شيبة،  
وعن عائشة - لا إحرام إلا لمن أهل أو نكح، إلا أن مقتضى بعض هذه الأدلة  
تحسين تلبية، حتى لا يصير محرماً بتلبية لهندي، وهو القول الأخير للشافعي  
- رحمه الله - لكن شبه آثار آخر يدل على أن به مع التبية يصير محرماً،  
فلا بد من يهده على عدم صحة الاكتفاء بالتبية صحيح، انتهى.

وقال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: كان ملاك لا يرى التبية من أركان الحج، وروى على  
تركها دماً، وكان غيره يراها من أركانها، وحجة من أنها واحدة أن أفعالها  
بما كانت سائر الواجب، أنها محمود على يوسف، حتى يدل الدليل على غير  
ذلك، قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا احْبِذُوا الصَّلَاةَ** انتهى.

وقال النووي في شرح المغايرة: فرض الحج الإحرام لمجتمع الأدلة،  
ولأن كل عبادة لها تحصيل فيها إحرام كالصلاة، وهو عندنا شرط الأداء، لا  
يكن، كما قال الشافعي ومالك، لأنه مدم إلى الحصى، لا يستثنى عنه إلى  
غيره، ومجتمع كل ركن في الجسلة، ولو كان ركناً لما كان كذا، انتهى.

ونعلم مما سبق أن ههنا عدة مسائل: الأولى: أن الإحرام فرض، وهي

(١) سورة الفرق: الآية ٩٧.

(٢) مقدمة المحققين (١/ ٣٣٦).

٢٨/٧٢٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ تَلْبِيَةَ وَتَوَافِيَ اللَّحْمِ بِبَيْتِهِ «لَيْتَكَ .....

إحدى عبدة. والثانية: هل هو شرط أو ركز؟ خلاصته. والثالثة: لا بد له من التلبية. وهي إحصائية. والرابعة: هل يفرض له التلبية أم لا؟ خلاصته. ومنها خلافات أخرى، منها اختلافهم في انقضاء الزيادة من ألفاظ التلبية، سيأتي بيانها تريبا، وهي الخامسة. وهل يقوم التهدي مقام التلبية أم لا؟ ويأتي بيانها في باب ما لا يوجب الإحرام من تقديده للهدْي، وهي السادسة.

٢٨/٧٢٠ - (مالك، عن نافع عن عبيد الله<sup>(١)</sup> بن عمر أن تلبية

رسول الله ﷺ من رواية موسى بن عقبة عن نافع، وتليحدي من طريق الزهري عن سالم عن أبيه عن حماد بن أسباط، قلت: وأخرج مسلم حديث أبيات برواية يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بهذا اللفظ (ليتك) لفظ يحيى عند مسبوقة ومن بعده، وقيل: اسم مفرد، ولكنه انقلب با، لانصافها بالضمير كما في لديك وإليك، وإذا بأنها قلبت با، مع المظهر، وعن أنس بن مالك عن أنس بن مالك، وأصله ثبأ لك، فشي على التأكيد أي. البتة بعد الباء، وهذه التثنية بسبب حنينها، بل للتذكير أو للمبالغة. وهذه إحالة بعد إحالة.

قال النيسابوري<sup>(٢)</sup> «أي أحببتك للحج حين أؤذن إبراهيم في الناس، كما أحببت أولا حين خاضت الأرواح بألمت ربكم، كما قيل: ولأحسن أو معناه مثلا لك بعد امتثال في كل ما أمرني به. انتهى».

أقول. معنى لك بجهر ونفسي إليك. من قولهم: فإني لك ذاك، أي توأجبتها. وقيل. محسني لك. من قولهم: امرأة ليبة أي حصة، وقيل: خلاصتي لك. من قولهم: أحبب ليبة أي خلاصه. ومنه نال العلمام وبابه،

(١) هكذا في الأصل، والصواب: عبد الله

(٢) حاشية النيسابوري (٤٩: ٧٢)

تَلْبَعُ لَيْلَتَهُ، تَلْبَيْتٌ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْلَتُهُ.....

وفى: أنا مقيم على حديثك من أبي أرجى ما يمكن أقام. وقيل: قوله من الزناب، وهو الذئب، وأبيل: حاصلاً لك، قال الحافظان ابن حجر والعيني: الأول أظهر وأشهر. لأن المحرم محب لعمته تعالى بناءً على حج به.

وقال أبو عبد الله<sup>(١)</sup> قال جماعة: من احتسب إقامه دعوة إبراهيم، حين أذن من الناس بالبحر، قال الحافظ: وهذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في كتابهم بإسناد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء بن رباح وغيرهم. والله وأبيل واحد.

وعلى القاري<sup>(٢)</sup> عن غيره لا خلاف في أن التلبية جواب الدعاء، وإنما الخلاف في الداعي من هو؟ فقبل: هو الله تعالى، وقيل: هو رسول الله ﷺ، وأبيل: من الخليل عليه الصلاة والسلام، وهو الأشهر، والمحبوب أن سقطت الحروف منه تعالى، فإنه الداعي إما حقيقة وإما حكماً، انتهى.

وفي «الهداية» هو: جنة لعمد، لتعبد صلوات الله عليه على ما هو المعروف في القصة، انتهى.

اللهم ليك: أي: يا الله أحببت فيك دعوت، وفى «التعليق المسبوق»<sup>(٣)</sup> عن القاري: خبره التأكيد أو أحدتها في الدين، والآخرة في الأخرى، أو قوله باعتبار الحائزين المختلفين من الضمى والفعل والرفع والفعل والنحو والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدتها في الآخرة والآخرة في عالم الأبرار، انتهى.

(تَبَيْتٌ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْلَتُهُ) قال القاري: وتلبيته الأولى المؤكدة بالثانية

(١) تعليق: (١٠١/١٩٦)

(٢) مراد: التعليق (١٥/٢٥٣)

(٣) (١٠١/٢١٦)

إِنْ أَلْحَدَ النُّعْمَةُ لَكَ . . . . .

لَمَسَتْ إِلَهِيَّةً. وهذه بطريقها تعني الشراكة النقية والمعنوية في الذات والصفات

(إِنْ الْحَمْدُ وَالنُّعْمَةُ لَكَ) قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup> : رَوَى كَسْرُ الْهَمْزِ عَلَى الْأَسْتِثْنَاءِ وَفَتْحُ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَكَسْرُ الْجُودِ عِدَّةً مَجْهُورَةً لَمْ تَعْلَبْ؛ لِأَنَّ مِنْ كَسْرٍ جَمْعٍ مَعَهُ أَنَّ الْحَمْدَ لَكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَمِنْ فَتْحٍ قَوْلُ مَعْنَاهُ نَيْتٌ لِهَذَا السَّبَبِ، وَيُقَالُ الرَّجْحُورِيُّ: أَوِ الشَّافِعِيُّ احْتَارَ الْفَتْحَ، وَأَنَّهَا حِينَمَا احْتَارَ الْكَسْرَ، وَرَأَى الطَّبِيعُ الْفَتْحَ رَوَايَةً شَاعِرَةً وَمَعْنَاهُ مَشْهُورٌ، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: الْكَسْرُ هُوَ الْمَذْخَرُ رَوَايَةً وَرَوَايَةً

قُلْتُ: وَرَجَّحَ التَّوْبِيُّ رَأْيَ دَقِيقِ الْأَمِيرِ الْكَسْرَ، كَمَا فِي «الْفَتْحِ» وَفِي «الْمُهَذَّبِ» كَسْرَ الْأَنْفِ لَا يَحْتَجُّهَا يَكُونُ اسْتِدَاءٌ لَا شَاءَ، قَالَ ابْنُ الْمُهَذَّبِ<sup>(٢)</sup> : مِمَّا فِي الْوَحْدِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا فِي تَحْزِينِ مَحْجُورٍ، وَالْكَسْرُ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الشَّاءِ يَكُونُ التَّجْبِيَةُ لِلذَّاتِ، وَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لَتَعْلِيلِهِ، أَيْ نَيْتٌ لِأَنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ، فَانْتَهَى.

وقال تاجي إلى أن لا مزية لأحد المفعولين على الآخر، والنعمه بكسر  
أبواب الإحسان واليت معنفاً، والفتح السهم. قال تعالى: غَوَّزَنِي وَالْكَافَّةُ قَوْلُ  
الْقَتَادَةِ<sup>(٣)</sup> الآية، وهي بالنصب على المشهور، وقال عباس بن جوير الهميع على  
الاستدعاء، والحمد محذوف، أي مستغفرة لك. وبحوزة ابن الأنباري أن المعجود  
غير المستدعاء سحر به هو المعذوف. قلت: وعلى هذا لا مرد لما أورد الفارسي  
على الترفع أنه لا يجوز العطف على محل سم إن إلا بعد معنى الخير

(١) الفتح الفارسي: (٢/٢٠٢)

(٢) الفتح الفارسي: (٢/٢٠٢)

(٣) سورة المزمل: الآية ١١



وَالْمَلِكُ، لَا شَرِيكَ لَهُ.

قَالَ: وَكَانَ خَلْفَهُ نُسُخَةٌ يُرِيدُ فِيهَا: لَيْتَكَ لَيْتَكَ. لَيْتَكَ

(وَالْمَلِكُ) - لِنَصَبِ أَحَدٍ عَلَى الْمَشْهُورِ - وَحُجُورِ ارْتِفَاعٍ، وَتَقْدِيرِهِ الْحَمْدُ كَذَلِكَ قَوْلُهُ الْحَافِظُ، قَالَ الْقَارِي: بِالنَّصْبِ عَطْفٌ عَلَى الْحَمْدِ، وَكَذَا يَسْتَحِبُّ الْإِرْفَاقُ، عِنْدَ قَوْلِهِ: «وَالْمَلِكُ»، قَالَ أَبُو السَّيِّدِ: قَوْلُ الْحَمْدِ وَالنَّحْمَةِ، وَفَرَدَ الْحَمْدَ، لِأَنَّ الْحَمْدَ عِزٌّ عَلَى الْعَمَةِ، وَكَذَا يُقَالُ: الْحَمْدُ لَهُ عَلَى عَمَةٍ، فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْمَلِكُ فَهُوَ مَعْنَى مُسْتَغْنٍ.

قَالَ الْقَارِي<sup>(١)</sup>: وَهِيَ تَقْدِيمُ الْحَمْدِ عَلَى النِّعَةِ إِيْمَانًا بِإِلَهِ عَمُومٍ بِعَيْنِ الْحَمْدِ، وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ بِذَلِكَ يَسْتَحَقُّ الْحَمْدَ، سِوَاهُ أُنْعَمَ أَوْ لَمْ يُعْمَ - وَلَا مَانِعٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمَلِكُ مَرْغُوعًا، وَحَبِيرُهُ قَوْلُهُ: «لَا شَرِيكَ لَهُ»، وَغَدَى أَبُو حَجَرٍ لَوَقْفَةُ اللَّفْظَةِ بَعْدَ الْمَلِكِ، بِأَنَّ إِيْضَالَهَا بِمَا أَتَتْ بِهَا رِيعًا يُوْهِمُ أَنَّهَا تَقِي لَهَا قُلُوبًا وَذَلِكَ كَمَرٍ، وَحَقَّقَ الْقَارِي بِأَنَّهُ ذَهَبٌ عَمَّا خَلَّاهَا وَمَا بَعْدَهَا.

قَالَ: نَافِعٌ: (وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ بِنُحُورٍ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَمَّا نَصَّ عَلَى أَنْ «الرِّيَادَةُ مِنْ ابْنِ عَمَرَ» - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَهَكَذَا فِي رِوَايَةِ رَجَبِ بْنِ النُّعَيْمِيِّ عِنْدَ مَسِيْدٍ، وَأَوْضَحَ مَا فِي النَّاسِ مِنَ الْخِلَافِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَذْكُورَةَ مِنْ زِيَادَةِ قَوْلِهِ: «وَلَا يُرِيدُ عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ» وَمَا يُوْهِمُ رِوَايَةَ الْقَاسِمِ الثَّانِي مِنْ بَابِ التَّلْبِيَةِ لِلْمَشْكُوتِ عَنْ الْمُتَعَتِّقِ عَلَيْهِ، وَالنَّفْعُ لِلْمُسْلِمِ، أَنَّ هَذِهِ الرِّيَادَةُ أَيْضًا مَرْغُوعَةٌ وَهِيَ أَوْ سِوَاهُ مِنَ النَّاسِ.

(يُرِيدُ فِيهَا) فَيَقُولُ: (لَيْتَكَ لَيْتَكَ لَيْتَكَ) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَهَكَذَا رِوَايَةُ مُحَمَّدٍ، وَهِيَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّكْبِيدَ اللفظي لَا يُرَادُ بِهِ عَلَى ثَلَاثِ مَرَّاتٍ، وَاتَّفَقَ عَلَيْهِ الْمُتَعَلِّمُونَ، وَأَمَّا تَكْرِيرُ «يَا أَيُّهَا اللَّهُ رَبُّكَ تَكْذِبُ»<sup>(٢)</sup> فَلَيْسَ مِنْ التَّكْبِيدِ، قَالَ الْقَارِي.

(١) مَرْغُوعَةُ الْمَدَائِيحِ، (٥/٢٨٣).

(٢) سُرَّةُ الرَّحْمَنِ (١٣).

وَسَعْدِيكَ. وَخَيْرُ بَيْدِيكَ لِيَّكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

أخرجه البخاري في ٣٥ - كتاب الحج، ٢٦ - باب التلبية.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٣ - باب التلبية وصفها ورفعتها، حديث ١٩.

(وسعديك) قال عياشي: أفرادها وتثنيها كليلك، ومعناه ساعدت طاعتك ماعدة بعد ماعدة وإسعاداً بعد إسعاد، ولذا أتى وهو من المصادر المنصورة بفعل لا يظفر في الاستعمال، قال القاري: وهي انتهاء: لم يسمع سعديك مفرداً عن ليث (والحجر بيدك) هكذا لفظ مسلم، وفي المشكاة برواية مسلم: "وتنخير في يدك"، قال الباجي: الألف واللام لاستعراق الحسن. فكان السحر يلي ربه، ويعتقد أن جميع الحجر بيده.

قال القاري: أي متحضر في نفسك من صفاتي القدرة والإرادة، أو من بعض الحساب والخلال، فيكون إشارة إلى أنه تعالى محمود في كل الحساب، أو هو من باب الإكفاء، ولا فالمر كله لله، والخير وأشر كله بقدره وقضائه، أو من باب حسن الأدب في الإضافة والنسب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْحُوكَ﴾ فهو يفتخرك <sup>(١)</sup>، ومر ههنا ورد: "لو نثر ليس إليك" أي لا يسب إليك أدباً، انتهى.

(ليلك والرغباء إليك) هكذا في جميع النسخ الهندية والعسرية، إلا نسخة الزرقاني، فكتب: الرغبي بالضم، قال القاري: يروي بفتح الراء والنسب ويضم الراء مع المنصورة وقال القاري: يروي بفتح الراء والعد، وهو المشهور. ويضم الراء مع المنصورة وتغير العلية والعلين والعداء والعدى، وحكى أبو علي في فتح مع الغرر أيضاً، ومعناه الطلب والمائلة والرغبة، قال الباجي <sup>(٢)</sup>: كأنه قال: إن المرغوب إليه هو الله تعالى (والعمل). قال الطيبي: أي كذلك العمل متى إليه، إذ هو المنصور منه.

(١) سورة الشعراء الآية ٨٠.

(٢) التلخيص (٢) ٦٠٩.

وقال القاري: لا يظهر أن الحصر وانعزل لك، أي لم تحك وارتباك، أو  
العمل لك، أي: بأمرك ولو قبلك، أو الحصر هو العمل واجبه إليك في الترد  
والخروج.

فإن قيل: كيف زاد من حصر - رخص الله حصره - من التلويح فما بين حصره  
مع أنه كان شديد التحري لأبيه - وقد زاد من رواية مسلم عن ماله عنه  
أو ليس - لا يرد على هذه الكلمات التفسير، أولاً أجابه الأبي بأنه رأى  
أن التلويح حتى الحصر ليست سجاء، وإن قلبي: وحده كذلك هو مع غيره، أو  
هو عدم الحصر حتى هذه الكلمات، فإن التلويح تصانف بكونه العمل،  
والحصر ليس بغيره وأقول ما ينبغي

وأجاب القاري: نعم في أنه ليس به حفظ لثمة غيره، بل لما أن ما  
حصره هو إليه أحد، وباب الإذعان لا تحجير منه، إذا لم يرد إلى تحريف ما  
قاله النبي - وإن أفكر حصر موهج، لا يستكثر منه حسن، على أن أكثر  
هذا الذي زاده، كان في قول من دعا استئناف الصلاة وهو: أتيك وسعدت  
وأحمر بي بذلك والقول نعم ذلك، وفي مسلم عن ابن عمر - رضى الله عنه -  
كان حصر - رضى الله عنه - يقول: هؤلاء رسول الله - من هؤلاء الكلمات،  
يعرفون أنك التلويح وسعدت إلى آخر ما زادها.

قال القاري: يعرف أنه التلويح، وأخرج من أبي سعيد عن العسوي عن  
سعد بن عباد: كنت ليلة حصر - رضى الله عنه - فذكر عن الحرفي: أن  
تيك موعوداً ومبرهناً إليك فاستعد، والتلويح الحصر، فإنه الموقفي<sup>(١)</sup>.

ثم قال القاري<sup>(٢)</sup>: قال أبو عبد الله: أجمع العلماء على القول بهذه الظهيرة

(١) شرح أبيه (١٩٩: ٢٢٠)

(٢) مسند طبراني (١٠: ٢٢٠)

النسوية عن رسول الله ﷺ، واختلفوا في الزيادة، فقال مالك: أكره الزيادة فيها على نظية رسول الله ﷺ، وروي عنه: أنه لا بأس أن يزد فيها ما كان من عصره رضي الله عنه - يزيد، وقال الثوري والأوزاعي ومحمد بن الحسن: أنه أن يزد فيها ما شاء وأخت

وقال أبو حنيفة وأحمد وأبو ثور: لا بأس بالزيادة، وقال الثرمذي: قال الشافعي: إن زاد شيئاً في النسخة من تحطيم الله تعالى، فلا بأس إن شاء الله، وأحب إليّ أن ينقص، وقال أبو يوسف والشافعي في قول: لا ينبغي أن يزد فيها على نظية النبي ﷺ المذكورة، وإليه ذهب الطحاوي واحترق، انتهى.

وقال محمد<sup>(١)</sup> بعد حديث الباب: وبهذا فأخذ النسخة، هي النسخة الأولى التي رويت عن النبي ﷺ، وما ذكك فحسن، وهو قول أبي حنيفة ولعمارة من فقهاء، انتهى.

قلت: وسبق الطحاوي الكلام كدأبه على دلائل التفرقة لتفصيل بالإمالة والكراهة، وعزا الأول إلى محمد، واختره هو من عند نفسه الثاني، لحديث سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: عليك يا المنعرج، فقال: إنه نذو المنعرج، وما هكذا كنا ننبئ على عهد رسول الله ﷺ، انتهى.

قال الدردير<sup>(٢)</sup>: نوب الاختصار على تنبيه رسول الله ﷺ، وكره مالك الزيادة عليها، انتهى. وكذا حكى الكراهة عنه الزرقاني، قال الخازن<sup>(٣)</sup>: أغرب الطحاوي حيث ذكر كراهة الزيادة على النسخة المشهورة عن سعد، ثم قال: وبهذا تأخذ، قل في «المحرر»: هذا احتياط الطحاوي، ولعل مراده من الكراهة

(١) «مواعظ محمد مع التعليق المصحح» (٢/٧٤٣).

(٢) «الشرح المكثر» (٢/٤٤٢).

(٣) «مروحة المعانيح» (٥/٢٨٨).

أن يزيد الرجل من عند نفسه على القليلة المأثورة بقرية ذكره في هذه القبول ولا بأس للرجل أن يزيد فيها من ذكر الله تعالى ما أحب. وهو قول محمد. أو أراد الزيادة في خلال الثلثة المستوية. فإن أصحابنا قالوا: إن زاد فيها فهو مستحب. قال صاحب «المصباح الموفاج»: هذا بعد الإثنين بها. أما في خلالهما فلا. انتهى.

واستدل من قال: يجوز الزيادة بفعل عمر - رضي الله عنه - ربه. بالنسبة إلى صاحبه ومن جازى والحقكم عن أبي هريرة كان من ثلثة أبي بن كعب. فثبت له الجزاء. والحقكم عن ابن عباس: أنه يجوز بفت معرفة. فمما قال: «ثبت لكم بيتك قال: «إنا البحر غير الآخرة»، وللدارقطني في «العدل» عن أبي: أنه يجوز قال: «ثبت حقا حقا تعبدا ورفقا»، ونعمهم في الحديث الظويل عن جابر: «وإن الناس بهذا الذي يملكون به. فلم يرد عليهم شيئا منه». ولم يثبت.

وفي أبي داود عن جابر والسام يرددون «ذا الصالح» ونحوه من الكلام. والنسبة يجوز صريح. فلا يمول لهم شيئا ولا بأس صاحبه عن علي بن محمد. ولعمري: أن الصالح «ذا الصالح» وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق المسور بن مخرمة قال: كانت ثلثة عمر - رضي الله عنه - فذكر مثل المرفوع. وزاد: «ثبت مرعوبا ومرعوبا إليك ذا النعماء والفضل الحسن». وروى سعيد بن مسروق عن طريق الأسود بن يزيد أنه كان يقول: «ثبت عند الذنوب».

قال الحداد<sup>(١)</sup> بعدما ذكر حديث جابر المذكور من طريق مسلم وأبي داود. وهذا يدل على أن الألفاظ على الـ ١. ١. ١. في المرفوعة أفضل لعدم «يؤخذ» عليها. وأنه لا بأس بالزيادة. لكونه لم يرد على أصحابه. وأقرهم عليها. وهو قول الجمهور. وبه صرح أسهب النيس.

(١) مجمع الزوائد (٢: ١٠٠).

٧٢١/٢٤ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ غَرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي مَسْجِدِ دِي الْحَلِيفَةِ رَكَعَتَيْنِ.**

٧٢١/٢٤ - (مالك، عن هشام بن غروة عن أبيه) برسلاً، وصحة انشراحه وغيرهما من حديث انس وابن عمر - رضي الله عنه - (أن رسول الله ﷺ كان يصلي في مسجد ذي الحليفة ركعتين) قال الباجي<sup>(١)</sup>: هذا اللفظ إذا أُظهِر في الشرح، يقتضي ظاهراً في عرف الاستعمال الشافعية، وهو المشهور من قولهم: أصلي ثلاثين ركعتين، وإن كان روي أن صلاة النبي ﷺ في ذي الحليفة كانت صلاة الفجر، وقد اختار مالك أن يكون إحرامه بإثارة نافلة، لأنه زيادة غير، انتهى.

قال الثوري في الحديث استحباب صلاة الركعتين عند الإحرام، وبصلتهما قبل الإحرام، ويكرهان نافلة، هذا مذاهب ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكاه القاضي وغيره عن أحمد البصري أنه استحب كونه بعد صلاة فرض، لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والحدوث ما قاله الجمهور، وهو ظاهر الحديث، انتهى.

وهي المسنونة<sup>(٢)</sup> قلت: فيه نكاح كون الإحرام بعد الصلاة، ويكون نافلة عند أبي حنيفة والشافعي والجمهور، ولو صلى المكتوبة أجزأه كما يحزمه عن ناحية المسجد، كما ذكره فقهاء الفريقين. وعبد مالك: يحرم الحاج والمعتصر بغير مريضة أو نافلة كما في الرسالة، وبه قال أحمد غير أن ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض أو بغيره بلانها، انتهى.

وقال الثوري<sup>(٣)</sup>: المستحب أن يحرم غيب الصلاة، فإن حصرته مكتوبة أحرم غيبها وإلا صلى ركعتين تطوعاً، وقد روي عن أحمد: أن الإحرام عقيب الصلاة، وإذا استوت به راحته، وإذا بدأ بالسيرة، سواء، لأن الجميع قد روي

(١) «المسنون» (٢/٢٠٧).

(٢) «المسنون» (٢/٨٧).

فَإِذَا اسْتَوَيْتَ بِهِ رَأْسُكَ أَتَمَلَّ.

أخرجه البخاري ومسلم في: ٢٥ - كتاب الحج، ٢ - باب قوله تعالى: ﴿يَتَوَكَّأَ مَعَتَاتٍ وَيَتَمَتَّهُ حَتَّىٰ تَأْتِيكَ مِن كُلِّ مَسَاجِدٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٥ - باب الإحلال من حيثة، تتبع الرأفة، حديث: ٢٩.

عنه ﷺ بطريق صحيحة، فوسع في ذلك كله، وهذا كله على الاستحياب، وكيف ما أحرم جزاء، لا نعلم أحداً خالف في ذلك، انتهى.

وقال النووي<sup>(١)</sup>: ثم رابع السنن ركعتان، ولغرض مجزئتهما، وفاته الأنفل، قال النسوفي. والفرض مجزئ أي: في حصول السنة، والحاصل أن السنة تحصل بإيقاع الإحرام عقب صلاة ولو فرضاً، لكن إن كانت نفلاً أي بسنة وسندريب، وإن أتى بعد فرض أتى سنة فقط، انتهى. قلت. وفي فروع الحنفية: ندب الركعتين نفلاً ونجزئ المكتوبة.

وفي «الروض المربع»<sup>(٢)</sup>: وسرّ إحرام عقب ركعتين نفلاً أو عقب فريضة، انتهى. ومال ابن القيم في «الهدى» إلى أنه ﷺ أحرم في مصلاه بعدما صلى الظهر ركعتين. قال: ولم يقل عنه أنه صلى للإحرام ركعتين غير فرض الظهر، انتهى.

قلت: وظاهر المصوص أن هاتين الركعتين كانتا تحية الإحرام لا للظهر ولا لل فجر، كما قاله الحسن البصري، وقد تقدم في كلام الناحي والتودي، ويؤيده ما في شرح الإسماء برواية أحمد وأبي داود والحاكم من حديث ابن عباس: «أن رسول الله ﷺ عرج حاجاً، فلما صلى في مسجده بذي الحليفة ركعتي أوجب»، الحديث<sup>(٣)</sup>.

(فإذا استويت به راسك) وأما علم في حديث ابن عمر - رضي الله عنه -: «استوت به الناقة فأنس» (أهل) أي: رفع صوته بالتلبية، اختلفت الروايات في

(١) (٢٩/٢).

(٢) (١٨٨/١).

(٣) أخرجه أبو داود (١٦٧٠).

موضع إحرامه <sup>(١)</sup>، وروى أنه أحرم في مصلاه بعد الصلاة، وروى حميد استوت به الرحلة، كما في حديث الباب. وروى أنه أحرم لما علا شرف أبيه، وجميع من هذا الاختلاف ابن عباس.

قال الحافظ <sup>(٢)</sup> : وقد أزال الإشكال ما روي أنه داود والحاكم من طريق سميد بن حمير. قلت لابن عباس: عجب لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إحرامه، فذكر الحديث، وأخرج الحاكم من وجه آخر من طريق عطاء عن ابن عباس، وقد اتفق فقهاء الأمصار على جميع ذلك، وإنما الخلاف في الأفضل، انتهى مختصراً.

وقال الزرقاني <sup>(٣)</sup> : في حديث الباب حجة للشافعي، وذلك أن الأئمة من أهل بغداد استوت به راحله ورجله لطريقه ماشياً، انتهى. وكذا جمع بين مذهبيهما عمرو بن مَرْقٍ البجلي <sup>(٤)</sup>، فسماها، فقال: ذهب مالك وأكثر الفقهاء إلى أن تستحب أن يهبط الرائب إذا استوت به راحته قائماً على لفظ الحديث، وقال شافعي: يهبط إذا أخذت ناقته في المشي، وقال أبو حنيفة: يهبط عقيب الصلاة، والليل على صحة ما ذهب إليه ذلك حديث ابن عمر - رضي الله عنه - انتهى مختصراً.

وحكم العيني عن الأوزاعي وعطاء وقتادة: أن المستحب الإحرام من أبيه، انتهى.

وما حكوا من مذهب مالك بأبي عمه كلام الدردير، إذ صرح بأولوية الإحرام في أبي الموازيت لا في ذي الحليفة فني مجدها، قال أبو سفيان:

(١) صحيح البخاري (١/٣٠٠).

(٢) مخرج الزرقاني (٢/٢٤٤).

(٣) المغني (٢/٢٠٨).



إني لأرى من أهل الحرام يمشون، وفاز الحروي في مسجده من الأفضل من وقت الإحرام قولاً للمسلمين، أحدهما الاتصال أن يحرم عقب الصلاة وهو الثاني: أن يحرم إذا ابتدأ السير، وكذا كان أبو حنيفة، وهذا هو الأصح، فقد ثبت في أحاديث مبني على صحته، والحديث أنه رد بأقول به صحت انتهى

قلت: وقد خرج أبو داود في طريق حصره من عند الحسن بن سعيد بن حمير قال: قلت لعنه بن عيسى: يا أبا الحسن عرفت لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في حلال ومصرعه بين أوجب، فقال: إني لأعلم الناس بذلك، وذكر الحديث، وفيه: بعد فإني في مسجده من الحنيفة وكنته أوجب في حنيفة. وأهل بالحج حين خرج من كتيفه فسمع نزل منه أنيهم يحفظه معه، ثم ركب بها سقاً، ثم نامة نخل، وأذرك ذلك من أنيهم

وبذلك أن الناس إذا كانوا يمشون (لا) سمعوه حين استقلت به ناقته يهول، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به ناقته، ثم مضى رسول الله ﷺ، وأبى علا على شرف الجبل، فقال: وأذرك ذلك من أنيهم، فقالوا: إني أهل حين علا على شرف الجبل، وفيه أنه فقد أوجب في مسجده. وأهل حين استقلت به ناقته، وأهل حين علا على شرف الجبل، فحدثت حديثه الزماني، وصححه، فحاشكم، وصححه، ليصفي، فإله ابن حجر

قلت: وفيه من ابن القيم في التمهيد، إذ قال: ثم نسي إزاره ورداه، ثم مضى الظهر، وكنت، ثم أهل بالحج بالعمرة في مسجده، انتهى

وقال ابن خزيمة في رد روى عن أحمد أن الإحرام عقب الصلاة، وإذا

(١) أخرجه أبو داود في الحج باب من وقت لإحرام (١٥٠٠).

(٢) التمهيد (١٧/٦).

٣٠/٧٢٢ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ:** .....

استوت به راحته، وإذا بدأ بالنسيير سواء، لأن الجميع قد روى عن النبي ﷺ من طرق صحيحة، قال الأثرم: سألت أبي عبد الله أيما أحب إليك؟ فقال: كل ذلك قد جاء في دهر الصلاة، وإذا علا اليبداء، وإذا استوت به ناقة، فوسّع في ذلك كله.

والأولى الإحرام عقب الصلاة، لما روى سعيد بن جبير، وفيه زيادة وزيادة علم فينعين حمل الأمر عليه، وتوهم بقله ابن عباس لتعني حمل الأمر عليه جمعاً بين الأخبار المتخلفة، وهذا على سبيل الاستصحاب، فتمتص أحرم جاز. لا تعلم أحد خالف في ذلك، انتهى مختصراً.

قلت: وحديث ابن عباس، وإن ضعفه النووي وغيره، لكن حسنه الأثرماني، وسكت عليه أبو داود، وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم فشر في الباب، وأقره عليه الذهبي، وقال ابن الهيثم<sup>(١)</sup> بعدد بسط الكلام: انحن أن أحدث حسراً، فإن الإشكال.

قلت: ولخصيف بن عبد الرحمن الذين ضعفوا الحديث لأجله، وأنه ابن معية، وأبو زرعة، كما في الزرقاني<sup>(٢)</sup>، وابن سعد كما في «التهذيب»<sup>(٣)</sup>، وتقدم ما قال ابن قدامة من أنه لو لم يقله ابن عباس لتعين حمل الأمر عليه جمعاً بين الأخبار الصحيحة.

٣٠/٧٢٢ - **أمالك، عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن أبي عبد الله، عن عمر - رضي الله عنه - (يقول) قال المحافظ: أخرجه مسلم من طريق حاتم بن**

(١) «فتح القدير» (٢/٣١٠).

(٢) «الشرح الزرقاني» (٢/٢١٥).

(٣) «التهذيب التهذيب» (٣/١٤٤).

.....

أما عجل من موسى بن عبد الملك كان من عدا أبي جعفر له الأجر من  
البيداء قال البيهقي في كتابه في تاريخ أئمة قال من عدا السجدة  
حتى قد بد بعينه (بيدكم) بأيد الله قال أبو جعفر البيهقي قال فوي علي  
في الحليفة من بعد من الترابي، قال أبو عبد المكي بن محمد الضبي  
والله في اليوم كانوا قد كثر من سبها وفي السجدة سبها البيهقي لأنه  
ليس فيه ثم ولا هو وكل من بعده يحيى بن عبد الله قال أبو جعفر  
البحر في تاريخ أبي جعفر ابن مكي

[illegible]

وقول الآية<sup>١١</sup> ليس من سرخ الكذب البعده بهم محمول على أنه آية  
أن ذلك وقع فيه سهواً، لا لأن على ما ذهب إليه أصحابنا إلى الكذب الذي لا  
حاجة إليه.

(F. 4. 73: 24. 14 (1))

$$\{T, T^* \cap T\} = \{T, T^* \cap T^* \cap T\} = \{T, T^* \cap T\} \quad (7)$$

مَا أَهَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ، يَعْنِي مَسْجِدَ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

أخرجه البخاري في ٢١ - كتاب الحج، ٢٠ - باب الأهلل عند مسجد ذي الحليفة.

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج، ٥ - باب أمر أهل المدينة بالإحرام من عند مسجد ذي الحليفة، حديث ٢٢.

٣١/٧٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ ثَابِتٍ بْنِ جُرَيْجٍ، .....

(ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد، يعني مسجد ذي الحليفة) قال ابن حبان: هذا ينفي أنه أفضل مواضع ذي الحليفة ثلاثاً بالشيء <sup>(١)</sup> والتترك بموضع إحرامه، ومن أسرج من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة أجزاء، لأنه لا يمكن كل واحد من الناس أن يحرم من ذلك الموضع من عظم الرضا، وكثرة البشر، وتراحم الناس، انتهى

٣١/٧٢٣ - (مالك، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري) قال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: «أحدث من رواية الأعران لأن سعيداً ومعيماً تابعيان من طلبة راحمة، انتهى قلت: وعندهما في «الشرح»<sup>(٣)</sup> كليهما من «طبعة الثالثة» (عن سعيد بن جريج) «صنفه رحمه الله» مولاهم المدني ثمة، قال الحافظ في «التهذيب»<sup>(٤)</sup>: «له عديم حديث واحد عن ابن عمر في لبس العار النسوة وغير ذلك، وقال أيضاً في «شرح البحاري»، وكذا المعيني: ليس به وبين شد الخلق في عهد العزيز بن جريج الخفية نسب، وقد بطل أنه معه، وليس كذلك.

(١) فتح الباري: ١/٢٦٧.

(٢) تقريب التهذيب: ١/٢٩٧.

(٣) تهذيب التهذيب: ٧/٦١٠.

[illegible]

(أما قال: بعد أن من معروفاً برضى الله عنه: يا أبا أما بعد الرحمن) كناية  
 عن غرضه. رضى الله عنه. إيمانك بضع أربعمائة من الخصال، وهو مفعول  
 من قوله. المفعول. والخمسة مفعول ثانٍ لقوله: إيمانك. الميم. أو أحد من  
 الصحابة. أي من أئمتك أو أئمتك ميمين صاحب النبي ﷺ. وفي بعض  
 نسخ البخاري: "من أصحابنا" أي من أصحاب رسول الله ﷺ.

قال ابن جني: <sup>١١١</sup> سؤاؤه عن وجه فعله بهذا، ومن فعله في ذلك نوعان من  
الشيء يكون: أو فعله عن رأي واجتهاد، ولأن ابن جني - رضي الله عنه - كان  
كثير الحفظ لأفعال النبي - صلى الله عليه وسلم - لا فائدة له معروفاً أو لغيره - مشهوراً في  
الصدقة والثمن، فإنه لو كان يشرح أو يعلم ما خالف فيه أصحابه من ذلك  
الشيء، قال الحافظ: انظر من السابق المعروف ابن عمر لما ذكره في خبره  
ممن رأى مع النبي، وقد انما في: يحمل أو يكون مراده لا يصنعين غيرك  
مجموعاً، وإن كان يضم بعضهما.

وفي التعليل المصحح<sup>(٢٢)</sup>، انفراد نبي الرؤية عن الاقتراء، ويأتي في ذلك فناء: ما رأيت أحداً، أو انفراد نبي رؤية أحد يجعلها على سبيل الاستبعاد.

قال وما هي؟ ونظرت تحاري من شيء غريب الإجراء، يا ابن جريح؟  
قال: عليك لا تنسى من الأركان الأربعة شيء: الأول، التواضع، التواضع  
البناء، لأن الألف مدرك من إحدى سائر نسب، وهو الأصحح الذي احتاره.

$$(r, \Delta, \frac{1}{2}) = \frac{1}{2} \log \frac{1}{r} + \frac{1}{2} \log \frac{1}{\Delta} + \frac{1}{2} \log \frac{1}{2}$$

(74, 19, 17)

تعلب، ولا يكثر من فارص غيره، كما سطر العبيد، وفي لغة قليلة تشديدها على أن لا يحد زاده، قال الأبي هو مذهب ابن اليس، فالقدس أن يقال في مذهب ابنه يعني، وأتوا به الألف عوضاً عن إحدى وهي الش، فلم يندرو جمعوا بين العبد والمعوذ منه، وذلك لا يسمى، حكى سيرة فيه التفسير، وحقه ما الألف فيه والله انتهى.

وهي المسمى النفس شذوذها فالتوا قد يزداد من المذهب كما زادوا الزاوي في تروى سرما إلى الرز، والتوا في المصنوعي مذهباً إلى مذهب، والعراق بهذا الركن البعاني، والركن الثاني فيه تخرج الأسود، ويقال في الركن العراقي، تكونه إلى جهة العراق، وأبه اسم بلاد الهند، والذي قلده بعاني، لأنه من جهة اليس، ويقال بهذا المذهب معيب، يقال للركن الأخير، الشاذل.

فإن قيل: لا قاله الأسود نقيباً؟ أجبت: بأن رسماً بطنه على بعض العوام أن في كل من هذين الركنين الحجر الأسود، فيصير القضية، ولا يصير تغليب، كما قال الروماني وغيره، وإطلاق الركن العراقي على الركن الذي فيه الحجر الأسود غير معروف، والمعروف إطلاقه على الركن الذي بين هذين الباب وجدار العظيم.

قال صاحب الترحالة الحجازية: ويسمون روبا البيت المحرقة بالتركان، عاشه، أي، معها يسونه بالركن العراقي، لأنه (إلى جهة العراق)، والعرب يسونه الشام، لأنه مشقه إلى الشام، والقلي يسونه البعاني، لأنها إلى اليس، وفي حجر يسونه الحجر الأسود، ويشرف، يسونه بالركن الأسود، لأن فيه الحجر الأسود، اهـ.

وقد يظنون إحدى الإطلاقات على الأخير باعتبار أن مواجئة البلاد الشعبة قد أصبح ماغبر الغرب مجازاً، ولذا قال صاحب معراج الحرمين: من

دانشگاه تهران، دانشکده مدیریت، تهران، ایران

وكن تكفة الشامي الشريف يسمى الأركان الشامي والعراقي. أما ولما قال  
الشروي في المسكوا في بيان فحطيم: إنه بين الأركان الشامي والأركان العراقي  
قال الحافظ<sup>(١)</sup> ومطهره أن غير ابن عمر رضي الله عنه من أصحابه الذين  
أجمع عبد الله أن ينسبون الأركان كلها، وقد جحد ذلك عن معاوية وابن أبي عمير.

قال العيني<sup>(١)</sup>، وزوي عن جابر وأبي الحسن والفحسين أبيهما كانوا  
سالمون الأولون كتب، وهي عورة من ذلك، ورأيت شمس أخرج أوله وسلكه،  
فهو من باب سبع بمعنى السامر، ومن باب ضرب بمعنى الضبط، والسماع:  
جمع سعل، وهو ما يلبس في الرجل لوقاية القدم عن الوسخ والبقار وغيرهما  
والسماع بكسر الهمزة وتشديد السين وسكون الفتح، سعة إلى سعة، أي  
مفناه لوقاية، من التي لا يمر فيها مأخوذ من الصحة بمعنى الضبط، فإنه  
لا يمر به، أو لأنها سببت ما دام أي: لا تمت<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو عمرو الشيباني<sup>(١٢)</sup>: قال مديون سبب: وقال أبو جهم<sup>(١٣)</sup>: هي  
جلود البقر مذبوحة أولاً، وقيل: نوع من الدباغ يجمع الشحم، وقيل: جلد البقر  
المذبح بالشرط، وقيل: هي التي لا شعر عليها، من أبو جهم كاسه، وقيل غير  
ذلك.

وقال عياض الأصم عندي تنصفاً ولفظاتها أشي السميت الذي هو  
الجلد تعديراً، ولم يكن من السب لئذ هو الحيز لكاه تفتت، ولم يروه

$$i^* \nabla \phi \in L^2_{\text{loc}}(\Omega; \mathbb{R}^N) \quad (4.1)$$

(1976) في حيدرة آباد ٤٩١

(21) *خروج الزباني*، (1977)، *والمعنى*، الله تعالى: (1976).

(2)  $\text{C}_2\text{H}_5\text{COOH}$  و  $\text{C}_2\text{H}_5\text{COO}^-$  و  $\text{C}_2\text{H}_5\text{COO}^-$  و  $\text{C}_2\text{H}_5\text{COO}^-$

(1) من أجل أن يكون  $\mathcal{A}$  قابلاً للتحلل، يجب أن يكون  $\mathcal{A}$  قابلاً للتحلل.

ورأيتك تضحك بالصفحة، .....

أحد كذلك، وكان من عادة العرب أن يلبس النعال بشعرها غير مدسوقة، وكانت المدسوقة تعمل بالطائف وغيره، ويلبسها أهل الرفاهية، ولذا قال الشاعر:

يحذى نعال السبيت ليس متواً

وما سيأتي من جواب ابن عمر - رضي الله عنه - يدل على أن المراد هنا النعال التي ليس فيها شعر، وقيل: منسوب إلى سوق البيت بالفتح، وقيل: إلى البيت بالضم بب يفتح به، ويراد به أن يكون البيت بالفتح أو المقام، وإم يروى في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجة وغيرهم إلا الكسري، كذا حقه المقرئ في كتابه «فتح المتعال في مدح حير النعال»، قاله الشيخ عبد الحى، وفصله في رسالته «غاية المتال فيما يتعلق بالنعال»<sup>(١)</sup>.

(ورأيتك تصيح) ضم الموحدة بفتحها، لغتان مشهورتان، حكاهما الحومري، وحكى الكسري أيضاً من غريب بغيره، كذا في «المحلى» (الصفحة) بالضم أي: اللون الأصفر المزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة تب يصغ به أصغر أي: تصيح ثوبك أو شعرك، كما سيأتي.

كان الباجي: يحتمل أن يريد الضمير، ويحمل التثنية، وقال يحيى بن عمر: يريد أنه كان يصرخ بها ثيابه لا لحبته، قال: وهذا معناه عند أصحابنا، قال أحمد بن خالد: ولا يشت أن النبي ﷺ صنع لحبته بصفرة ولا لغيرها، ولا أدرك ذلك، ثم في رسول الله ﷺ وليس في لحبته ورأسه عشرون ثمرة ببصاء.

(١) هذه الرسالة جمع فيها الإمام عبد الحى المالكوني المتوفى ١٢٠٤ هـ كل ما يتعلق بالنعل من أحكام مع تجميع هذه النسخ. وقد طبعت هذه الرسالة سنة ١٣٠٤ هـ ملكوتهم (انظر: الإمام عبد الحى المالكوني: ذلك فيقول رضى الدين الله وحي).





صَحَّيْ ذَلِكَ. لَأَن إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَاهُ الرَّحْمَنُ فِي الْمَدَامِ أَن يَدْعُ إِلَهُهُ،  
وَقَدْ رُئِيَ فِي مَنَدِهِ، سَأَلَ اللَّهَ هَذَا أَمِنْ شَيْطَانٍ؟ فَأَصْبَحَ حَاتِئاً، فَلَمَّا كَانَ لَيْلَةً  
الْعَدَّةَ أَتَاهُ الرَّحْمَنُ، فَعَرَفَ أَنَّهُ الْخَلْقُ فَسَمِعَ عَجَبَهُ، وَدَاهُ فَجَبَّهْنِي فِي أَمْثَالِ  
الْأَمْثَالِ، وَهُوَ لَمَعْنِي<sup>(١)</sup>.

ومثل: لَأَن الإِمَامَ يُعَلِّمُ النَّاسَ فِيهَا الْمَسْكَ، وَتُعَلِّقُ الْأُولَا بِأَنَّهُ يَنْبَغِي  
أَن يَسْمَعَ بِذَلِكَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، وَلَكَ أَن يَسْمَعَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، أَوْ يَوْمَ التَّوْبَةِ  
بِئْسَ الْوَارِثُ. وَالرَّابِعُ أَن يَسْمَعَ يَوْمَ التَّوْبَةِ، كَمَا فِي الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِ.

وَأَمَّا فِي سَخَةِ التَّوْبَةِ بِذَلِكَ. (فَقِيلَ كَيْتُ) وَلَيْسَتْ هَذِهِ التَّوْبَةُ فِي  
شَيْءٍ مِنَ السَّحَرِ الْهِنْدِيِّ وَلَا الصَّغِيرَةِ. نَحْنُ خَاضِعُونَ لِمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي  
الْحَوَائِثِ أَنَّهُ رَضِيَ بِذَلِكَ لَا يَجِبُ حَتَّى يَرْكَبَ قَاصِدًا وَمَنْ. قَالَ  
الْبَاحِثُ<sup>(٢)</sup>. وَإِنَّمَا اخْتَارَ ذَلِكَ. لِأَنَّهُ لَمْ يَرِ النَّبِيُّ ﷺ يَهْلُ حَتَّى تَسْعَثَ بِهِ  
رَاحَتُهُ مَتَوَحِّجَةً. وَأَعْدَدَ فِي هَذَا النِّجَاحِ، فَرَأَى بِنَ عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ  
إِعْلَالُهُ يَوْمَ التَّوْبَةِ حَتَّى تَسْعَثَ بِهِ رَاحَتُهُ مَتَوَحِّجَةً إِيَّاهُ حَتَّى أَشْهَدَ بِفَعْلِهِ  
الْبَاحِثُ ﷺ. وَأَكْرَمَهُ إِيَّاهُ الْإِقْدَادُ. هُوَ مِنَ الْإِهْلَاكِ فِي تَوْبَةِ الْحَقِّ وَالْإِقْدَامِ  
مَعَكَةَ إِيَّاهُ يَوْمَ التَّوْبَةِ.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ فِي مَدَائِلِهِ أَنَّ مَالِكًا لَا يَسْمَعُ أَحَدًا أَنْ يَبْرَأَ بِحَجٍّ  
أَوْ عَمَلَةٍ، ثُمَّ يَقْرَأُ بِالْمَوْسِمِ يَهْلُ بِهِ. حَتَّى يَخْرُجَ. وَرَوَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ  
مَالِكٍ.

وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِهْلَاكِ إِنَّمَا هُوَ إِحْيَاةٌ لِمَنْ دَعَا إِلَى السَّحَرِ. وَلَيْسَ الْعَفَاةُ  
مِنْ حَسْرِ السَّحَرِ، وَلَا مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا. وَإِنَّمَا يَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ بِهَا

(١) سَمِعْتُ أَمْعَدَةَ لُحَارِيَّةَ (١٦٥/١٦٦)، (٢٤١/٢٤٢).

(٢) السَّحَرِ (٢٤١/٢٤٢).

تسارعة بالعمل الذي يشاكلها، وهذا كله لمن كان يغير مكة، وأما من كان حكمة فقد اختار أكثر الصحابة والعلماء الإهلال أوّل ذي الحجة، ورواه ابن القاسم عن مالك وابن عبد الحكم، ووجه ذلك أن يستديم المحرم الإحرام، ويأخذ بحظ من النعث على حسب ما فعله النبي ﷺ حين أحرم من ميقاته، فلما فات أهل مكة الثمث بقطع المعسوفة عرضوا من ذلك مسافة من الزمان، انتهى.

قلت: وحديث الباب قال الشافعي - رحمه الله تعالى - كما سيأتي عن القسطلاني، وقال ابن قدامة في «المعنى»<sup>(١)</sup> - المصعب لمن كان بمكة حلالاً من المشركين الذين حلّوا من عمرتهم، أو من كان مقيماً بمكة أن يُعْمَرُوا يوم الثروية حين ينزحّون إلى منى، وهذا قال ابن عمر وابن عباس وعطاء وطاوس وإسحاق، وقد روى عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال لأهل مكة: «ما لكم بقاء الناس عنكم ضعفاً، إذا رأيتم أهلها فأحلّوا بالحج»، وهذا مذهب ابن الربيع.

وقال مالك: من كان بمكة فأحب أن يهل من المسجد لهلال ذي الحجة، ولنا قول جابر: فلما كان يوم الثروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالتحج، ويح أحرم لئلا ذلك كان جائزاً، انتهى.

وقد الأبى<sup>(٢)</sup>: أخذ بمذهب ابن عمر في ذلك جماعة من السلف، وقال جماعة منهم: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة، والقولان لمالك، وحمل شيخنا رواية يوم الثروية لمن كان خارج مكة، ورواية استحباب أول الشهر لمن كان داخلها، وهو قول أكثر الصحابة، انتهى.

(١) المعنى (٦/٢٦٠).

(٢) إكمال أعمال العلماء (٣/٣٠٥).

فَمَنْ غَيَّرَ الْمَذْبَحَ عَلَى غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْأَرْكَانَ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُكُ إِلَّا السَّائِئِينَ.....

وقال الدردير<sup>(١)</sup>: «الأفضل لأهل مكة الإحرام من أول ذي الحجة على المعتمد، وقيل: يوم التروية، انتهى».

وقال القادي في «شرح الشفاة»: ثم أحرم بالحج يوم التروية، وفيه علينا وعند مالك أفضل لما فيه من المسارعة إلى الطاعة، وقال أصحاب الشافعي في غير واحد «يهدى» إلى المستحب أنه أن يحرم بالحج قبل السادس، والأفضل لسائق الهدى أن يحرم يوم التروية، انتهى».

وفي «شرح اللباب»: وكلما قُدم الإحرام على يوم التروية فهو أفضل، منافي للهدى أو لا. ذكر سعيد أن يكون متمكناً من عدم الترويع في المحطوط، انتهى. قال النووي: والخلاف في الاستحباب، وكلُّ منهما جائز بالاتفاق، انتهى».

وقال عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - في جواب أسئلته وبأن متمكناً في هذه الأعمدة الأربعة. أما الأركان فإني لم أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُكُ مِنْهَا إِلَّا الرُّكْبَيْنِ (اليَسَابِينَ) لأَمَامَا عَلَى فَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ، كَمَا سَبَّأَتْنِي بِمَا بَيْنَهُمَا فِي سَاءِ الْكَعْبَةِ. واستلهمه مختلف، فالركن الأسود استلهمه الثقيل إن قدره، واليماني منه لا تقبل، كما سبَّأَتْنِي مَصْلاً فِي «بَابِ تَقْبِيلِ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فِي الْإِسْلَامِ» بخلاف اليماني، فليسا على فواعد إبراهيم

قال القاسمي: لو أدخل الحجر في البيت حتى عاد الشاميان على فواعد إبراهيم استلهم، قال ابن القصار: ولذا لما بنى ابن الزبير الكعبة على فواعده، استلهم الأركان كلها، قال الشافعي عياض - «نقل الفقهاء اليوم على أن الركبتين الشاميين لا يستلهمانه وإنما كلُّ الخلاف به في الحصر الأول بين بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب الخلاف».

(١) «الشرح الكبير» (٢/٢٠٩).



وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَأَبَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَلَنَا أَحَبُّ أَنْ  
أَصْبِغَ بِهَا.

لِلنَّاسِ بَيْنَ تَعْقَابِرِ: أَنْزَلَ سَبِكُ، وَتَكَ قَوْمٌ بِحُوزِ ذَلِكَ. وَلَمْ يَكُنْ فِي  
التَّعْقَابِرِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: إِذَا وَقَعَ الْمَيْتُ فِي قُبْرِهُ بِتَمَسُّعٍ فَرَعَ عَالِمُهُ، وَقَالَ  
التَّحْكِيمُ شَرْمُذِي فِي إِسْوَادِ الْأَصْوَدِ: (إِنَّ النَّسِيَّ ﷺ إِنَّمَا قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ:  
وَأَنْتَ سَبَبُكَ؟) لِأَنَّهُ لَمَيَّتْ كَرَّ سَأَلَ، فَلَمَّا حَضَرَ نَعْلُ ذَلِكَ الرَّجُلِ شَبَّهَ عَنْ  
جَوَابِ الْحَكِيمِ، فَكَادَ يَهْلِكُ، نَزَلَ أَنْ يَبْهتَ: اللَّهُ تَعَالَى، كَذَا فِي تَعْنِيهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: ذَهَبَ أَمَلُ الْمُنَافِقِ إِلَى كَرَّةِ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ،  
وَقَالَ ابْنُ حَرَمٍ فِي «الْمَحْمِيِّ»: لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْسِيَ مِنَ الْقُبُورِ بِتَعْلِيلٍ  
سَبَبِيٍّ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشْعُرْ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَ فِيهَا شَعْرٌ جَزَرَ ذَلِكَ، وَقَالَ  
الْحَبَشِيُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ، وَالتَّوْرِيِّ، وَأَبِي حَنِيفَةَ،  
وَمَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَرَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى الْفُقَهَاءِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَمَنْ بَعْدِهِمْ، انْتَهَى.

(وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَأَبَى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا، فَلَنَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِغَ  
بِهَا) قَالَ التَّوْرِيُّ: قَبْلُ: الْمَرَادُ صَبْغُ الشَّعْرِ، وَقَبْلُ: صَبْغُ الْكُتُبِ، قَالَ التَّوْرِيُّ  
عِيَّاسُ: وَهَذَا أَظْهَرُ لَوَحْيِهِ، لَكِنْ قَدْ جَاءَتْ أَثَارٌ عَنْ ابْنِ عَسَرَ بْنِ عَبْدِ نَضِيرٍ  
ابْنِ عَسَرَ نَحْبَنْدٍ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْبِغُ بِشَعْبَةِ الْبُورْسِ وَالزُّعْفَرَانِ، وَدَاءِ  
أَبِي دَاوُدَ، وَأَحْبَبُ احْتِمَالُ أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ يَتَطَلَّبُ بِهِ، لَا أَنَّهُ كَانَ يَصْبِغُ بِهَا شَعْرَهُ،  
وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَكُنْ ﷺ يَصْبِغُ بِالصُّفْرِ إِلَّا نِيَّابَةً، وَأَمَّا الْخُضْبُ فَكَانَ  
يَكُنْ يَخْضِبُ.

وَتَعَفَّى فِي «تَعْنِيهِ» أَنَّ فِي إِسْنَنِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «لَا تَنْطَلِقُ  
مَعَ أَبِي نَحْوِ نَسِيٍّ ﷺ فَإِذَا حُوِثَ وَفَرَفَ، وَفِيهَا رِيحٌ مِنْ جَنَّةٍ»، قَالَ الْعَرَفِيُّ:  
وَكَانَ مِنْ عَمَلِ الْبَرِّ إِذَا أَوْدَعَ فِي الْخُضْبِ فِي نَحْبِهِ فَقَطَّ، قَسَتْ يَدُ هَذَا  
الْمُتَوَحِّجِ فَقَدْ أَسَى دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَمْثَةَ (كَانَ قَدْ لَطَخَ لَسَتَهُ بِالْجَنَّةِ).



١٦١/٣٧ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَالِكَ، عَلِيٌّ بْنُ أَبِي نَعْمٍ، أَنَّهُ سَمِعَ**  
عَنْ ذَالِكَ، مَوْلَانِي فِي مَسْجِدِهِ، أَنَّ الْخَلِيفَةَ أَمَرَ بِخُرُوجِ مَسْرُومَاتِهِ، فَنَظَرَ  
مَسْرُومَاتِهِ، فَخَلَعَهُنَّ أَحْرَمَ.

١٦٥/٣٣ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ ذَالِكَ، أَبُو بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ**  
عَنْ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهُ سَمِعَ مَوْلَانِي الْخَلِيفَةَ، حِينَ.....

١٦٥/٣٤ - (مالك، عن قاتع أن عبد الله بن عمر) - رضي الله عنه - (كان  
عَلِيٍّ فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ) بِكَعْبَتَيْنِ سِتَّةَ الْأَحْرَامِ أَوْ صَلَاةَ تَطَهُّرِ النَّعَاءِ، لَمَّا  
بَلَغَ مِنْ فَعْلِهِ ثَلَاثَةً (نَمَ يَخْرُجُ) مِنَ الْمَسْجِدِ (فِي كِبَرٍ) عَنِ دَانِهِ (فِيَا) اسْتَوَتْ بِهِ  
وَأَحْلَهُ أَحْرَمًا أَبْرَأَ، ثُمَّ سَمِعَ مِنَ الشَّيْخِ يَهْيَى بْنُ حَبْرٍ اسْتَوَتْ بِهِ رَحْلُهُ

١٦٥/٣٤ - (مالك، أنه بلغه أن عبد الملك) بن مروان) من الحكم  
الأموي أبو الوليد الحمصي ثم الدمشقي، أحد ملوك بني أمية الحولود سنة (٨٢٦)،  
يبيع بعده من أمية في خلافة ابن الزبير، فلم يصح خلافة ونفي مدعيه على  
مصر والشام وغيرهما، (إلى أن استشهد ابن الزبير سنة ٨٤٣ هـ فصح خلافة  
وعاش في شوال ٨٤٦ هـ، وبخلف سبعة عشر ولداً، قاله السيويني في التاريخ).

وفي التهذيب: كان حائداً فاسكناً قبل الخلافة، وكان قد حاسن الفقهاء  
وحفظ حليم، وكان قلب الحفيت، استعمله معاوية على الحديث، فبلى لابن  
عمر - رضي الله عنه - من سألوا عنه؟ قال: إن أوردوا أنا فتبها فسؤء،  
وفي التهذيب الثوري: قال من فتبه: قال معاوية حملته على ديوان الحديث،  
وعمر ابن سبث عشرة سنة، وولد أبو مروان محمداً، ثم جعله الخليفة بعده،  
وفي المناقب: كانت مدة خلافة أربعة عشر سنة.

(أقبل من عند) ليس في أكثر النسخ التهذيبية، فخط محمد مسجد ذي  
الحليفة، وفي بعض النسخ التهذيبية: من عند باب مسجد ذي الحليفة أحس



أَسْرُوتَ بِهِ ذَاتِجَلَّةً، وَأَمَّا إِيَّانُ بْنُ عُثْمَانَ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

### (١٠) باب رفع الصوت بالإهلال

أَسْرُوتَ بِهِ وَاحِدَةً، وَأَنَّ أَبَانَ بَقِيعَ الْهَيْمَةِ وَتَغْفِيفَ الْمَوْحِدَةِ فَأَلْفَ وَتُونَ (أَسْرُوتَ) عِثَانُ بْنُ عِثَانَ التَّيْمِيُّ (أَشَارَ عَلَيْهِ) بِضَمِيرِ الْإِفْرَادِ فِي النِّسْخِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَنَا مِنَ التَّهْلِيلَةِ وَالْمَصْرِفَةِ.

وَحَكَى الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup> عَنْ بَعْضِهَا بِالْجَمْعِ أَيِ عَلَى عَبْدِ الْمَلِكِ وَمَنْ مَعَهُ (ذَلِكَ) أَيِ بِالْإِحْرَامِ بَعْدَ اسْتِرَائِهِ، وَالْقَصْدُ بِذَلِكَ تَأْيِيدُ لِمَا اخْتَلَفَ مِنْ الْإِحْرَامِ إِذَا ذَاكَ وَالرُّوَايَاتُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفَةٌ كَمَا عَرَفْتُمْ، وَكَذَلِكَ صَحْلُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ فِي آخِرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ فِي التَّجْمَعِ بَيْنَ مُخْتَلَفٍ مَا رَوَى فِي مَحَلِّ إِحْرَامِهِ ﷺ، قَالَ سَعِيدٌ: فَمَنْ أَخَذَ بِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ فِي مَصَلَاةٍ إِذَا فَرَّغَ مِنْ رُكْعَتَيْهِ.

### (١٠) رفع الصوت بالإهلال

أَيِ بِالتَّهْلِيلَةِ، وَقَوْلُ عَبَّاسٍ: إِنَّهُ رَفَعَ الصَّوْتَ بِالتَّهْلِيلَةِ مُتَعَقِبٌ بِأَنَّهُ لَا يَلْتَمِزُ مَعَ فَرْغِهِ: رَفَعَ الصَّوْتَ، قَالَهُ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(٢)</sup>. لَكِنْ مَيَّأَنِي فِي الْحَدِيثِ لَفْظُ الْإِهْلَالِ مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ، وَتَسْرَهُ الزُّرْقَانِيُّ رَفْعَ الصَّوْتِ.

قَالَ الْعَبْنِيُّ<sup>(٣)</sup>: قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: رَفَعَ الصَّوْتَ بِالتَّهْلِيلَةِ مُسْتَعْتَبٌ، رِبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشُّوْرِي وَالشَّافِعِيُّ. وَاخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ مِنْ مَالِكٍ، فَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ: لَا يَرْفَعُ الصَّوْتَ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ مَدِينَةٍ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: لَا يَرْفَعُ فِي مَسْجِدِ الْجَمَاعَاتِ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَمَسْجِدَ

(١) شرح الزرقاني (٢/٢٤٨).

(٢) شرح الزرقاني (٢/٢٤٨).

(٣) معجم القاري (٧/٧١).

٣٤/٧٢٦ - خَلَّتْ نَفْسِي بِحَبِيئٍ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ خِلَادِ بْنِ الْمُنَافِ الْأَنْصَارِيِّ، .....

مَنْ وَمَسْجِدَ عِرْقَةٍ، وَفَرَّاهُ الْحَدِيثَ اسْتِحْدَاهُ مَطْلَعًا، وَهِيَ «الْوَضِيع» وَعَدَمًا أَنَّ التَّائِبَةَ الْمُقْتَرَنَةَ بِالْإِحْرَامِ لَا يَجْهَرُ بِهَا، وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَرْفَعُ صَوْتَهَا بِالْعَلَنَةِ، وَإِنَّمَا عَلَيْهَا أَنْ تَسْمَعَ نَفْسَهَا أَنْتَهَى.

وقال ابن رشد<sup>(١)</sup>: أَوْجَدْتُ أَهْلَ الظَّاهِرِ رَوَّاعَ الصَّوْتِ، بِالتَّائِبَةِ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ تَنْبِيَةَ الْمَرْأَةِ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو هُوَ أَنْ تَسْمَعَ نَفْسَهَا بِالنُّفُوسِ أَنْتَهَى. وَكَذَا حَكَاهُ الْإِيضَابُ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لِخِلَافِهِ لِلْجُمْهُورِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ تَرْجَاحِ الْحَدِيثِ، مِنْهُمْ الْقَشِيشُ فِي «الْبَيْدِلِ»<sup>(٢)</sup> وَالْعَلَامَةُ الرَّزْقَانِي فِي «الشَّرْحِ».

٣٤/٧٢٦ - (مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) بِرِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ، وَنُتِيسَ فِي النَّسَخِ الْهَسْبِيَّةِ لَفْظًا: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَبِّ أَبِي بَكْرٍ إِلَى جَدِّ أَبِيهِ (أَبْنِ حَرْمٍ) الْأَنْصَارِيُّ الْعَدَنِيُّ (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ (الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ) قَالَ النَّسَائِيُّ: لَفْظُهُ، وَقَالَ ابْنُ صَعْدٍ: كَانَ مَرْبُوعًا سَخِيًّا وَكَانَ ثَقَّةً، وَرَفَّقَهُ الْعَجَنِيُّ وَغَيْرُهُ، مَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ هِشَامٍ.

(عَنْ خِلَادٍ) يَفْتَحُ الْخَاءَ الْمُحَمَّصَةَ وَتَشْدِيدُ التَّلَامِ، كَذَا فِي «الْمَعْلَى» (ابْنُ الْمُنَافِ) ابْنُ خِلَادٍ بْنُ سُوَيْدٍ الْخَزْرَجِيُّ (الْأَنْصَارِيُّ) التَّائِبِيُّ، ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ فِي «نُصَحَابَةِ» مِنْهُمْ ابْنُ حَبَّانَ وَلَمْ يَرْفَعْ نَسَبَهُ، وَقَالَ: لَهُ صَحْبَةٌ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي «التَّائِبِينَ» وَتَبَيَّنَتْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ عَنْ خِلَادٍ عَنْ أَبِيهِ رَفَعَهُ، وَقِيلَ: عَنْ خِلَادٍ عَنْ كَسَائِبَ عَنْ نُسَيْبٍ،

(١) إبداء المحجدة (١/٣٣٧).

(٢) عند نسخة (١/٣٦١).

عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «...»

كذا في مذهب الجماعة، وفي «التحريم»: ثقة من الثالثة، وهم من زعم أنه صحابي. هكذا في «النازل»<sup>(١)</sup>.

عن أبيه (المناسب) عن حماد بن مويذ عن نعيمة بن عمرو عن حارثة التميمي أبي سعدة التميمي، روى عن أنس بن مالك، وعنه ابنه حماد، وصالح بن حبان وغيرهما. وقيل: إيهب الثاني وإن ولد حماد ما روى عنه سوى أبيه، وقال ابن عبد البر: لم يرو عنه غير ابنه حماد فيما علمت، وحديثه في رفع السور بالثبته مختلف فيه، استعمله عمر بن الخطاب، وكان أبو عبد الله شهد بدرًا وولي اليمن المعروفة، توفي سنة ٧٦ هـ.

أبو رسول الله - قال: قال ابن عبد البر: هذا حديث مختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن تكون رواية مالك أصح، فروي هكذا، وروي عن حماد عن زيد بن حنبل التميمي، وروي عن حماد عن أبيه عن زيد، هكذا في «التنوير»<sup>(٢)</sup>، ثم حكى عن العزي تفصيلاً للاختلاف.

وفاء الزخاير: هذا الحديث رواه أبو داود عن الثعلبي عن مالك بن نويرة ابن حريم كما أفاده المصري، وسفيان عن عبيدة بن عبد الله بن أبي بكر صحواً عن الترمذي وأساني وأبى ماجه، وأخرجه عن ماجه عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي ليلى عن المطالب عن حماد عن زيد بن حنبل، قال الخافظ في «الفتح»<sup>(٣)</sup>: صححه الترمذي وابن حزيمة والحاكم من طريق حماد عن المناسب عن أبيه مرفوعاً، ورجحناه نفياً، إلا أنه اختلف على الأسامي في صحابه، انتهى.

(١) نظم: بدل الصحيح: ٢٢٦٦

(٢) تنوير النوازل: ص: ٢٢١

(٣) دفع الشاذي: ٢٠٨/٣٦

عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ:

«قَالَ الزُّرْقَانِيُّ<sup>(١)</sup> وَهُوَ اخْتِلَافٌ لَا يَصُحُّ، أَمَا فِي الصَّحَابِيِّ فَلَا مَنَاعَ أَنْ يَخْلُفَ سَمْعَهُ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْ زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ أَنَا قَدْ مَكُونُ سَمِعُهُ مِنْ وَدٍّ، ثُمَّ مِنْ الْمُصْطَفِيِّ، فَحَدَّثَ بِهِ كَثْرًا مِنْهُمَا عَلَى الرَّوْحَيْنِ، أَوْ كَانَ اخْتِلَافٌ بَرَسْلَةٍ بَارِدَةٍ وَأَمَّا رَوِيَهُ الثَّوْرِيُّ فَسَمِعَ الْحَدِيثَ أَنِّي سَمِعُهُ مِنْ حَلَّامِ بْنِ سُلَيْمٍ، وَكَذَا لَمْ يَنْتَقِبِ الثَّوْرِيُّ وَمِنْ عَطَفَ عَلَيْهِ إِنِّي هَذَا الْاِخْتِلَافُ وَصَحَّحُوهُ كَمَا مَرَّ، أَمَّا هُنَا

وَقَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِيسِ»<sup>(٢)</sup> رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «المُطَلَّعِ» وَالشَّافِعِيُّ عَنْهُ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ النَّسَائِيِّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَافِظُ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ حَلَّامِ بْنِ السَّبَّابِ عَنْ أَبِيهِ، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ حَلَّامِ بْنِ السَّبَّابِ عَنْ أَبِيهِ مِنْ حَالِهِ وَلَا يَصُحُّ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا: «الْأَوَّلُ مِنَ «الصَّحِيحِ»، أَمَّا ابْنُ حِبَّانَ وَصَحَّحُوهُ، وَبِهِمُ اتِّحَاكُمُ، وَرَوَاهُ ثَلَاثَةٌ مِنْ طَرِيقٍ لَمْ يَحْمِلْ بِرِ سَدِّدَةً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَمَّا هُنَا، أَمَّا هُنَا».

قُلْتُ. وَلَمْ يَنْقُلِ الْحَافِظُ بَعْدَ مَا أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْمَنَّانِ عَنْ حَلَّامِ بْنِ أَبِيهِ، وَمِنْ طَرِيقِ الْمُصْطَفِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَلَّامِ بْنِ زُرَّادٍ، وَمِنْ طَرِيقِ الْمُطَلَّعِ بِرِ عَبْدِ اللَّهِ سَمَاعَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، هَذِهِ الْأَسَانِيدُ كُلُّهَا صَحِيحَةٌ، وَلَيْسَ يَحْتَمِلُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْآخَرَ، فَإِنَّ أَسْنَدَ كَانَ يَجْتَمِعُ خِطْبُهُ لِأَسْبَدِ بْنِ أَحْمَدَ، كَمَا يَجْتَمِعُ عِنْدَنَا الْآنَ، أَمَّا هُنَا، وَأَفْرَدَ عَلَيْهِ الْقَدَمِيُّ.

(أَتَانِي جَبْرِئِيلُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ بِخِيَارِ مَا يَرِي أَنَّهُ هَذَا الْأَمْرُ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ جَبْرِئِيلَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَنْصَرِفْ فِيهِ عَلَى مَا أَقَامَ إِلَيْهِ احْتِمَادُ (أَهْمَرِي) عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَمْرٌ نَدِمَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَوَجِوبُ عَنِ الْمُطَّاعِيَّةِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ، وَلَيْسَ بِوَحِيدٍ، فَإِنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ فِي الْأَمْرِ الْآخَرِ لَا يَحْدُثُ الْأَمْرَ، فَالْأَوَّلُ مَا أَقَامَهُ الشَّيْخُ فِي

(١) «مَدَجُ الزُّرْقَانِيِّ» (٢٢٦/٢)

(٢) «التَّلْخِيسُ» (٢٢٦/٢)

أَنَّ قَوْلَ أَصْحَابِي - أَوْ قَوْلَ نَبِيِّ - .....

المثله<sup>(١)</sup>: أمر إيجاب، إذ يبلغ الشرائع ونجب عنه ﷺ.

(أن أمر أصحابي) هذا هو الأمر المختلف فيه للشك عند الجمهور، وللعجوب عند الظاهرية على ما هو المشهور، والأوجه عندني أن هذا الأمر أيضاً للوجوب عند الحنفية، كما سيأتي تقريره (أو من نبي) بالشك من الراوي في رواية يحيى والشافعي ومحمد وغيرهم؛ إشارة إلى أن المصطفى ﷺ قال: «سعد الملقين»، وكل منهما بعد مدة الآخر، فإنه الزرقاني<sup>(٢)</sup>.

وقد الباجي<sup>(٣)</sup>: الشك من الراوي، ومن معه هم أصحابه، لا سيما على ما ذهب إليه جمهور أصحاب الحديث، فليهم يقولون: فلان له صفة، وإن لم يكن رأى النبي ﷺ إلا مرة واحدة، وأما القاضي أبو بكر فذهب إلى أن لصحبة منزلة على الرواية، وإن أسم أصحابي إنما يطلق على من صحب النبي ﷺ وكان معه وجميع من حج مع نبي ﷺ فقد صحبه في طريقه وحجه، انتهى.

وتجوز من الأشهر أن الشك من النبي ﷺ، لأنه نوع سهو ولا بعصم عنه، وكيف منعته، وفي رواية القعني عند أبي داود: «ومن معي بالوارة» وقال الولي العراقي: يحتفل أنه زيادة إيضاح ويبدل، فإن الذين معه أصحابه، ويحتفل أن يريد بأصحابه الملازمين له المقربين معه في بلد، وهم المهاجرون والأنصار، ومن معه عهدهم معن قدم ليحج معه ولم يرد إلا في تلك الحجة، وقال غيره: عطفه على أصحابه، كما قد يتوهم أن مراده الذين صحبه وعرفوا به أصول الملازمة له دون من رافقه وأنبه في وقت ما، فجميع بينهما ليفيد أن مراده كل من صحبه ولو في وقت ما.

(١) انظر: بدل المعجم (١/٢٣٢).

(٢) شرح الزرقاني (٢/١٤٨).

(٣) «المدخل» (٢/٢١١).

أَنْ يَرْضَوْا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ أَوْ بِالْإِهْلَالِ يُرِيدُ أَحَدَهُمَا

أخرجه أبو داود في: ١٦ - كتاب الجمع، ٢٦ - باب كيف التلبية.

والترمذي في: ٧ - كتاب الجمع، ١٥ - باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية.

والنسائي في: ٢٤ - كتاب مناسك الجمع، ٥٥ - باب رفع الصوت بالإهلال.

وابن ماجة في: ٢٥ - كتاب مناسك، ١٦ - باب رفع الصوت بالتلبية.

(أَنْ يَرْضَوْا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ) : إظهاراً لشعائر الإحرام، وتعلماً لتجديلهما يستحب في ذلك المقام (أو بالإهلال) قال الرزقاني: هو رفع الصوت بالتلبية، والصريح بالرفع معه زيادة (يُرِيدُ أَحَدَهُمَا) يعني أَنَّهُ يَجُوزُ إِنَّمَا قَالَ أَحَدَهُمَا لِلْفُطَيِّينَ، لَكِنَّ الرَّاوِي شَكَّ فِيمَا قَالَهُ، فَأَمَّا أَبُو، ثُمَّ شَكَّ عَنْهُ الشَّكُّ يَقُولُهُ: يُرِيدُ أَحَدَهُمَا، وَفِي النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بِلَفْظِ: التَّلْبِيَةِ، وَفِي ابْنِ مَاجَةَ بِلَفْظِ: الْإِهْلَالِ.

وقد روي رفع الصوت بالتلبية عن جماعة من الصحابة، منهم خالد بن السائب، وتقدم حديثه. ومنه يزيد بن خالد عند ابن ماجة، وأبو هريرة عند أحمد، وابن عباس عند أحمد أيضاً، وجابر عند سعيد بن منصور في «سننه» من رواية أبي الزبير عنه، وعائشة عند البيهقي، وأبو بكر - رضي الله عنه - عند الترمذي، وسهل بن سعد عند الحاكم.

ذكر العيني في «شرح البخاري»<sup>(١)</sup> المفاضة هذه الروايات، وهي حجة للجمهور في أن رفع الصوت بالتلبية مستحب، على ما هو المشهور، وهذا إذا أُريدَ برفع الصوت الجهر، وأما إذا أُريدَ به مجرد التكلم بالتلبية، فهي حجة للحنفية وغيرهم في إيجاب التلبية، كما تقدم من كلام ابن قدامة في مبدأ باب التلبية، وإليه مال الباغي إذ قال: إن التلبية من شعائر الجمع وأما لا يجوز إلحاح تعدد تركها في جميع نسكه. ومنى تركها في جميعه عامداً أو غير عامد فعليه دم، وقال الشافعي: لا دم عليه.

(١) انظر «مسند القاري» (٧، ٧١)



قال مالك: لا يرفع المنيح صوته بالإهلال في مساجد الجماعات، المنيح ذلك ومن يبه إلا في المسجد الحرام والمسجد النبوي، فإنه يرفع صوته بهما.

قال يحيى قال مالك: لا يرفع المحرم صوته بالإهلال في مساجد الجماعات، فلا يتوافر عليه المنيح: من الإسماع لنفسه ومن يبه إلا في مسجد مني والمسجد الحرام، كما في نسخ المصرية، وفي التهذيب: مسجد الحرام بالأكبر فإنه يرفع صوته بهما.

قال العاجي: المحرم لا يرفع صوته بالإهلال في غير مسجد مني، والمسجد الحرام من مساجد الجماعات، هذا هو المنيح عن مالك، وروى القاضي أبو النجاشي عن ابن داود عن مالك أنه قال: يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمدينة، قال أبو الحسن: هذا وإعفا لك، أي في أحد مؤابيه، وروى قول مالك أنه يستحب رفع الصوت للنية في سائر المساجد.

وروي عن مالك، المشهور أن المساجد ملة للصلاة وذكر الله تعالى وتلاوه الخمران، إلا بصرح رفع الصوت فيها بعد ليس من مقصودها، لأنه لا تعلق لشيء منها بالحج، وأما المسجد الحرام ومسجد الحب والمجمع لخصائص بهما من طهارة، ولصلاة أيام مني، ولتسبب الحج نية، انتهى.

قال الحافظ في «الفتح»<sup>(١)</sup> اختلفت الروايات عن مالك، فقال ابن القاسم: لا يرفع صوته، ثلثة إلا في المسجد الحرام ومسجد مني.

وقال في «الموطأ» لا يرفع صوته، الثالثة في مساجد الجماعات ولم يثنى فيها، انتهى، فثبت: كان النسخ التي ما يثبت من المروءة بهذا الاستثناء، مؤخره، تأمل.

وسمى الإمام الشافعي في «الأم» في رفع الصوت في المساجد كلها بدون التخصيص بمسجد مكة ومنى.





## باب (١١١) أفراد الحج

وهي المعمورة<sup>(١)</sup> من الدنيا<sup>(٢)</sup> يستحب إفرادها ثلثية وربع سنة في  
درام حرامه خاصة عند تعبير الأحوال كتركوب وبرول وضعود يعبه ط  
واغلاط وفقه وهي الفاعل شريعة من ذلك انتهى

وهي والمغني<sup>(٣)</sup> يستحب استأنا ثلثية والإكس ميا على كل حال  
وهي أشد محبة<sup>(٤)</sup> في هذا لمرأ أو عط وادياً ودا الثلث مرافق وإذا  
عقل رامة نسباً وفي دمر الصلاة المكتوبة انتهى مختصراً

وهي شرح الشياخ للمغني: يستحب إفرادها عند تعبير الأحوال  
والأردن، وثالثاً على شرط أو عط وادياً وبعد لعلوات فرساً أثناء وقضاء  
ونذا لوز، وبغلاً أي: ما ليس يمرض بمسبل نسب والتمزج. وهذا الإطلاق  
هو الصحيح المعتمد لمقابل لظاهر الرواية، وأما عند حرمه الضحاوي  
بالمكتوبات دون السواقل والحوادث فهو رواية شاذة، كما قاله القاسمي  
أنهم لا يثبتون إفراد زيادة الاستحباب بعد المراتب الواقعة انتهى  
مختصراً

## باب (١١١) أفراد الحج

قال المحقق<sup>(٥)</sup> هو الإفراد مانع عنه في أشهره عند الجميع، وفي  
غير أشهره أيضاً عند مجيزيه، ولا يتأيد الاعتماد عند الفرع من أعمال الحج  
في هذه المسألة أو قل دحول أشهره، قلت: بمعنى فوئه عند مجيزيه. أن  
لإحرام مانع من أشهره مختلف فيه

(١) (١/١٧٧)

(٢) (١/١٧٨)

(٣) فتح الباري (١/١٧٨)

قال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: الإحرام بالحج قبل أشهره مكروه، فإن أحرم به ضحى، وإذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج حاز، نص عليه أحمد، وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وسحاق، وقال عطاء وطاوس والشافعي: يجعله عمرة، لقوله تعالى: ﴿لَتَجْعَنَّ أَشْهُرًا تُكَلِّمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ولما قال تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُونَ عَنِ الْآيَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>، فإن مؤيّدك إتيانك والحج<sup>(٤)</sup> الآية، فدل على أن جميع الأشهر مباحات، انتهى مختصراً، وسيأتي بيان أشهر الحج في باب التمتع.

قال ابن قدامة<sup>(٥)</sup>: الإحرام يقع بالسك من وجوه ثلاثة: تسع، وإفراد، وقرن. وأجمع أهل العلم على جواز الإحرام بأي الأساك الثلاثة شاء، واختلفوا في أفضلها، فاختار إمامنا التمتع، ثم الإفراد، ثم القران، روى العمري عن أحمد، إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل، انتهى.

قال ابن القيم في «الهدى»: فمن أصحابه من جعل هذه رواية ثانية، ومنهم من جعل المسألة رواية واحدة، وأنه إن ساق الهدي فالقران أفضل، وإن لم يسق فالتمتع أفضل، وهذه طريقة شيخنا وهي التي تليق بأصول أحمد، انتهى.

قلت: واختلف نغلة المذهب لي بيان الأفضل عند الأئمة الأربعة، وذلك لاختلاف رواياتهم، فقد عرفت أن للإمام أحمد في ذلك روايتين، لكن المرجح في فروعه الآون، وكذلك اختلفت الروايات عن الإمام الشافعي، وسكني المروي ثلاثة أقوال له، ثم قال: والصحيح تغليب الأفراد ثم التسع ثم

(١) المغني (٥/ ٧٤).

(٢) سورة نقره: الآية ١٩٧.

(٣) سورة نقره: الآية ١٨٩.

الغراب، وهكذا في عامة فروعها. لكن أفضلية الأفراد عندهم مشروطة بأن يعتبر في هذه المسئلة، وإلا فهما أفضل منه، كما صرح بذلك شارح «الإقناع» وشارح «المنهاج» وغيرهما.

وقال النووي في «مناسكته»: الغراب أفضل من إهراف الحج بغير أن يعتبر بعده، انتهى.

ومختار فروع المالكية أفضلية الإهراف ثم الغراب ثم التمتع: واشترطوا لعمرة في أفضلية الأفراد قول ضعيف، والمعتمد أن الأفراد أفضل وهو لم يعتبر بعده، صرح به المنسوقي، ومختار الحنفية أفضلية الغراب، ثم التمتع، ثم الأفراد، هكذا في هامش «المكوكب النوري»<sup>(١)</sup>، ومن قال بأفضلية الغراب شبه من المالكية، كما حرم به المنسوقي.

ثم المشهور على لغة الشارح: بل في تصانيف كثير من محققي الفقهاء وشارح الحديث أن هذا الاختلاف سبب على اختلافهم في إحراره ﷻ، وقيل: بعكس ذلك بأن ترجيحهم في إحراره ﷻ مبني على ما تحقق عندهم من أفضلية: لكن الصواب أنه ليس بغير عند الكثر.

قال النووي<sup>(٢)</sup>: أما حجة النبي ﷺ فاختلغوا فيها، هل كان مفرداً أو متمتعاً أو قارناً؟ وهي ثلاثة أحوال للمعصاة بحسب مذاهبهم المضافة، وكل رجحت نوعاً، وأدعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك، وانصحب أنه ﷺ كان أولاً مفرداً، ثم أحرّم بالعمرة بعد ذلك، وأدخلها على الحج فصار قارناً، انتهى. فهذا النووي صريح في بيان المذاهب لأفضلية الأفراد، وصحيح ههنا كونه ﷺ قارناً، انتهى.

(١) (٢٠٠)

(٢) شرح مناهج (١٣٥/١١٤)



الثالث: أنه حج منقطعاً لم يحل فيه لأجل سوق النعدي، وأم يكن قارناً، حكاه ابن القيم<sup>(١)</sup> عن أبي محمد صاحب «المعجم» وغيره.

الرابع: أنه حج قارناً وطاف له طوافين، وسعى سعيين، ذل ابن القيم: هذا مذهب غلطاً، انتهى.

الخامس: أنه حج مفرداً واعتصر بعده من التمتع، وزعم ابن لمبة هذا خطأ، لم يقبله أحد من الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة الأربعة ولا أحد من أهل الحديث، انتهى كذا في «المواعظ»<sup>(٢)</sup>.

وقال من القيم<sup>(٣)</sup> «الذين قالوا: لا بد من الحج عرفة، إلا أنهم سمعوا أنه يؤيد الحج، وأخذ عادة المفردين أن يعسروا من التمتع، فتوجهوا له فعلموا كذا»، انتهى.

السادس: أنه حج قارناً وطاف بهما طوافاً واحداً وسعياً واحداً، وبه جزم الإمام أحمد، كما تقدم النص عنه أنه قال: لا أشك فيه، وبسط ابن القيم في «الهدى» في إثبات هذا القول أكثر تبسط، وأجاب عن حاتفه.

واختلفوا أيضاً في إحرامه على سنة أنوال، والفرق بين هذا الاختلاف وبين ما سبق أن الأول اختلاف في صفة ما دفعه إلى التحلل، وهذا الاختلاف في صفة الإحرام وحده، واختلفوا فيه أيضاً على ستة أقوال:

أولها: أنه لبى بالحسرة وحدها، واستمر عليها حتى فرغ منها، ثم حج فهو متمتع.

(١) (١١٨/٢)

(٢) (١١٧/٢)

(٣) في السبعة (١١٨/٢)

الثاني أنه ليس بالحج وسيد. واستمر عليه. وهذا مقتضى من قال: إنه حج مقرباً، ويقدم من طار به في القول الأول من الاعتلاء الأول.  
الثالث: أنه ليس بالحج مقرباً ثم أدخل غار العمداء، ولم يخرج حاملاً وحقيقياً، لأنه لو كان بعض التذكية، قال من حجه، قال النووي في المخرج المذهب: وانصرفوا للفكر، فحده أنه ينفق الحرم بالحج أو لا مفرداً، ثم أوجب حقه العمرة فصار قارباً، وإذا ما العمرة على الحج سائر على أنه التولس عند، وعلى الأصح لا يجوز. وأما نسبي فمكة كانت معه للحج، انتهى، وبهذا سزم الفسطلاني في العلماء.

واحد الفاسي مذهب إذ قال: أما حرم مكة فقد انفردت الرواية عن الصحابة بأنه كان مفرداً، وأما رواية من روى تمتعت، فمعه أمر به، وأما رواية الشافعي فهو إجماع عن آخر أئمة المالكية، لأنه أدخل العمرة على الحج، وهو المذهب، هذا المذهب هو السامع، وقد سئل إليه: أجماع أبي المنذر، وبه حرم من صحبة النواز، وبهذه المذهب الظهري لميلاً، لقاء انتهى.

قلت: كما قال المحقق، لكن حكمي النووي عن ابن حزم أنه رجح نفوس أبي عن أول الأمر، فأمسك بيشكل غير هؤلاء، المحققين، من إدخال العمرة على الحج لا يجوز بعده، كما سيأتى في آخر كتاب.

لؤلؤ: أنه ليس بالعمرة وحدها، ثم أدخل عليها الحج، فحده الأحداث عن المنذري وأبو حنيفة.

الخامس: أنه أحرم إحراماً مطلقاً ثم يعني فيه بسكاً ثم عمرة بعد، رجحه الشافعي في اختلاف المحدثين وغيره، كما دالة الحديث في التمتع، وفي ما مضى من قوله: ثم أنه ينفق الحرم يستمر المنفذ، فتراى عليه التمتع، وهو وما بين فاسها وبسيرة، ثم رجح رواية التمتع، وهو غيره.

السادس: أنه ثبت بالحج والمعمره معاً، وحفظه ابن القيم في «التهذيب»<sup>(١)</sup>، ورواه عن كل من جالفه، وطان، والصوفي، وأهـ الحرم الحج والمعمره معاً من حيث أشد الإحرام، ولم يخل حتى حل جميعاً، كما دلت عليه التصويحي المستبينة التي تروى أن نراً يعلمه أهل الحديث، انتهى. وإليه مال ابن حزم النصارى في كتابه «محنة الإسلام»، وتأثر باقي الأحاديث إليه، كما حكاه النووي.

قال النووي في الترمذي<sup>(٢)</sup>: «من تناقض عبادي: قد أكثر الناس التلزام على هذه الأحاديث، حتى محيد منتصف، ومن يقصر منكلف، ومن يميل أكثر، ومن يقصر مختصر، وأوسعهم في ذلك أبو جعفر الطحاوي رحمه، فإن تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم مع نبي ذلك أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي عمير، ثم المهدي، والتفاضي أبو عبد الله بن المبرق، والتفاضي أبو الحسن بن منصور، والحافظ بن عبد البر وغيرهم».

قال عبادي: وأوس ما يكون في هذا على ما تخصصه من كلامهم واحترام من اختلفوا بينهم، مما هو أجمع لثبوتات وأسماء مسائل الأحاديث: إن النبي ﷺ أباح الناس صل هذه الأنواع الثلاثة لغير على جوار جميعها، فأبى الجميع إليه، وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه، وبسه إلى النبي ﷺ إنما لأمره به، وإله تأويله عليه، انتهى.

وهكذا حكى الجمع بينهما عن الخطابي<sup>(٣)</sup>، وزاد: قال ويعتبر أن

(١) إسناده (١١٨/٢).

(٢) إسناده (٢١١/١).

(٣) إسناده (١١٨/٢).



بعضهم سمعه يقول: لسبك بحمة، فحكى أنه أمره، وخفي عليه قوله: «وعمره»، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أس وغره الريادة، وهي ليلا، بحجة وعمره، ولا ينكر قبول الريادة، وإما يحصل التناقض، ولو كان المراد تائبا لقول صاحبه: وأما إن كان ثبت له وزائدا عليه، فليس فيه تناقض، انتهى.

وقال ابن حبان في «الصحح»<sup>(١)</sup>: جمع الثمت بين الروايات بأن سببه رواية الأفراد سماح من رأى ثابته بالصحح وحده، ورواية الشنع سماح من سمعه يابى بغيره وحدها، ورواية الفراء سماح من سمعه يابى بهذا، وهذا لأنه لا مانع من إفراء ذكر الشك في السنية وعدم ذكر شيء أصلا، وجميعه أخرى سببه الفراء، انتهى. وهذه جمع ابن المهنا<sup>(٢)</sup>، وأنت حبيب إن هذا أولى وجوه الجمع إذ لا يحتاج إليه إلى طرح حبيب.

وقال الآبي في «الإكمال»<sup>(٣)</sup>: أخطب الرواة في صحة حديثه عليه السلام، وطعن بعض المصنفين بذلك في الوثوق بنقل الصحابة، قال: لأن القضية واحدة، واختلفوا في نقلها اختلافًا ذواتيًا، وذلك يؤذي إلى الخلف في خبرهم وعدم الوثوق بنقلهم. وقد أكثر الناس من الكلام على هذه الأحاديث، وأوسعهم في ذلك أبا الصمدي.

وانتجصل من حواشيهم<sup>(٤)</sup> الأول: أن الكذب بما يدخل فيما حريفه لتقوله لا فيما عرقه النظر والاستدلال، وبما استدلوا بما ظهر من فعله.

الثاني: يصح أن يكون أمر بعض أصحابه بالأفراد، وبعضهم بالأفراد، وبعضهم بالجمع، فبدل على حوال: الصحيح، فأضاف الثقة ذلك إلى فعله، كما يقال: فطع الأمر النص.

(١) «البحر الرائق» (٢/٣٨٤)

(٢) «معجم الفراء» (٢/١٠٩)

(٣) (٣/٢٢٢)

٣٦/٧٢٨ خَلَّتْ لِي (أَخْرَجَ) عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسود  
نُحَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا قَالَتْ: أَخْرَجْنَا مَعَ زَيْنُونَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.....

الثالث: يصح أن يكون قارئاً، إلا أنه عرف من زمن إجماعه بالعمرة. وبين  
زمانه بالحج، فسمعت طائفة قوله الأول، وخاصة الثاني، وطائفة القولين،  
فروى كل واحدة بما سمعت، انتهى مختصراً.

٣٦/٧٢٨ - (مالك، عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن) بن نوفل  
بن غنوم بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي المدني، يقيم عروبة؛ لأن أباه  
كان أوحى إليه، لغة من رواية السند، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، (وكان  
يثمما في حجر عروة بن الزبير). هكذا في النسخ الهندية. وليست هذه الزيادة في  
النسخ المصرية<sup>(١)</sup> (عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت:  
أخرجنا واختلف في عددهم، فقبل: في تسعين ألفاً، ويقال: مائة ألف وأربعة  
عشر ألفاً، ويقال: أكثر من ذلك، حكاه البيهقي، قال لردائي: هذا في عدة  
لذين خرجوا معه، وأما الذين خرجوا معه فأكثر المقيمين بمكة والذين أتوا من  
لندن مع علي وأبي موسى - رضي الله عنهما - انتهى.

وقال القناري<sup>(٢)</sup>: سمع جملة من معه مائة تسعين ألفاً، وقبل: مائة وثلاثين  
ألفاً، انتهى. وهي هامش أبي داود عن التلمعات ورد في بعض الروايات  
أنهم لم يبقوا عددهم، وقد بلغوا في عروة ثوبان التي هي آخر غزوات مائة  
ألف، وحجة الوداع كانت بعد ذلك، ولا بد أن يزادوا فيها، ويروي مائة  
وأربعة عشر ألفاً، وفي رواية: مائة وأربعة وعشرون ألفاً، انتهى. (مع  
رسول الله ﷺ) زادت مائة - الخمس مئة من ذي القعدة، كما يأتي في ما  
جاء في النحر في الحج، وسأني الكلام عليه هناك.

(١) ولا يوجد هذا المارء في «الاستبصار» (١١/٢٢٤).

(٢) «مرآة المستبحر» (٥/٢٩٠).

عام حجة الوداع، فبينا من أهل بعلبزو، ومسا من أهل بعلبجة  
ومسور، ومنا من أهل بالحب، وأهل ربيع الله بالحب، ....

(عام حجة الوداع) ستة عشر من الهجرة، ولم يحج ﷺ بعد الهجرة  
غيرها، سميت بذلك؛ لأنه ﷺ ودع الناس فيها، وقال أمي - رضي الله عنه -  
«لا أحج بعد عامي هذا» فم يحج، وفيه دليل على أنه لا بأس بالأسبة بذلك،  
خلافاً لمن كرهه، كما سأتى في «باب السير في الدفعة».

اغتبا من أهل بعمرة فقط، فقد كان النبي ﷺ أفن بدى الخليفة من شاء  
أن يهل بحج فليهل، ومن شاء أن يهل بعمرة فليهل (ومنا من أهل بعمرة وعمرة)  
أي: جمع بينهما فكان فاراً (ومنا من أهل بالحج) زاد في النسخ البصرية:  
«وحده» ولا يخالف هذا روايتها من طريق عمرة عن عائشة لأنها في مما جاء  
في التحري في الحج بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج» كما  
سأتى في محله توجه ذلك، وكذا لا يخالف ما يأتي في «باب دخول الحائض  
مكة» من طريق القاسم عن عائشة بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة  
الوداع تأهلنا بعمرة، كما يأتي توجه ذلك في باب».

زاد البيهقي من رواية هشام وابن شهاب عن عروة عنها: «وكنتم مع  
أهل بعمرة، وميصر في كوسها معتمرة، واختلف أهل العلم في إحرامها  
- رضي الله عنها - ابتداء وانتهاء، هل كانت معمرة أو معتمرة؟ وعلى الثاني،  
هل فسخت العمرة أو قرنتها مع الحج؟ وبأي الكلام هل ذلك في «باب دخول  
الحائض مكة».

(يا أهل رسول الله ﷺ بالحج) أي: وحده، كما يلقى عليه التقسيم، وهذا  
من مستلزمات عادة الشافعية والمالكية في أنه ﷺ كان معرداً، وحمله  
محققوهم، كالنووي والحافظ والقاضي عياض وغيرهم، ممن تقدم ذكرهم في  
القول الثالث من الاختلاف في إحرامه ﷺ، على أنه بيان ابتداء الحال، ثم  
صار قارئاً، وحمله الحنفية والحنابلة القائلون بالتحريم ابتداء على أنها سميت

قَالَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ، فَحَلَّ. وَأَمَّا مَنْ أَهْلِ بَحْجٍ، فَرُجِمَ الْحَجُّ  
وَالْعُمْرَةُ، ثُمَّ يُحَلُّونَ، حَتَّى كَانَ يَوْمُ النُّحْرِ.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج، ٢٤ - باب النُّحْرِ وَالْإِفْرَادِ وَالْإِفْرَادِ  
بِالْحَجِّ.

وَمُسْنَدُ فِي ١٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب يَدُ وَجْهِ الْإِحْرَامِ، حَدِيثُ ١١٨.

نُسِيتُ بِالْحَجِّ طَعْنًا، وَالْفَارُونَ أَيْ بَنِي سَامِطٍ مِمَّا شَاءَ حِمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُ مِنَ  
الْبُرُودَاتِ الْعَصِيحَةِ الصَّحِيحَةِ فِي قَوْلِهِ يَنْحَلُّ، كَمَا بَيَّنَّا يَابًا.

(قَالَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ) لَمَّا رَجَعَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ وَأَمَّا بِأَعْمَالِهِمَا. وَهِيَ الطَّرِيقُ  
وَالسَّبِيلُ وَالْحُجُّ أَوْ التَّنْصِيرُ. وَهَذَا مَجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَسُقْ مَعَهُ خَدِيَّةً  
وَأَمَّا مَنْ أَحْرَمَ بَعْمُرَةَ وَدَقَّ مَعَ الْهَيْدِي، فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، هُوَ كَذَلِكَ، قَالِ  
الْبُخَارِيُّ فِي مَتْنِهِ: "الْمَجْمَعُ هُوَ الَّذِي يَحْرُمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِثْلَاتِ ذَلِكَ، وَيُفْرَغُ  
مِنْهَا، ثُمَّ يَطْفَأُ الْحَجُّ مِنْ مَخَدٍّ سَمِيٍّ يَنْتَضِلُّ فَاسْتِمَاعُهُ بِمَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَيْنَ  
الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّهُ يَحُلُّ لَهُ جَمِيعُ الْمَحْظُورَاتِ إِذَا فَرَغَ مِنَ فَعْمُرَةٍ، سِوَاكَ  
سَاقِ خَدِيَّةٍ أَوْ لَبٍ يَسْقَى، أَنْتَهَى.

وَلَمَّا قَالَ الْأَمِي فِي "الْإِكْمَالِ" (١): "إِنْ أَمْعَنَ إِذَا فَرَغَ مِنْ عُمْرَتِهِ حَلَّ، ثُمَّ  
يَنْتَضِلُّ الْحَجُّ مِنْ خَدِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْهَيْدِي فَكَذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قِيْلَ  
عَلَى مَنْ أَسْرَ مَعَ هَدْيٍ، أَنْتَهَى. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ: لَا يَحُلُّ مِنْ عُمْرَتِهِ  
حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ يَوْمَ النُّحْرِ، كَمَا بَيَّنَّا فِي أَمْرِ الْفُرَادِ.

(وَأَمَّا مَنْ أَهْلِ بِالْحَجِّ) عُمْرَةً وَاحِدَةً (أَوْ جَمْعَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ) وَصَادَ فَرَمَا  
(وَلَمْ يَحْلُوا) بَنَحَ الْبَاءَ وَضَمَّهَا وَكَسَرَ الْحَاءَ، بِأَنَّ حَلَّ الْمَحْرُومِ وَأَحْلَى يَسْتَعْنِي  
وَاحِدَةً (حَتَّى كَانَ يَوْمَ النُّحْرِ) فَحَلُّوا. وَهَذَا مُحْتَمَلٌ عَلَى مَنْ أَهْلُ بِالْحَجِّ

٣٧/٧٢٩ - وحدثني عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ أقره الحج.

أخرجه مسلم في ١٥ - كتاب الحج، ١٧ - باب بياد وحول الإحرام، حديث ١٢٢.

وأهذى. وإلا متى كان أهل بالحج ولم يعد. أمره رسول الله ﷺ بنسخه إلى العمرة، كذا في الميزان<sup>(١)</sup>

قلت: وهو نص رواية الأسود عن عائشة عند البخاري، ونظمتها خرجنا مع النبي ﷺ ولا يرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا تطرفنا بائيت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساقى الهدي أن يحل، فحل من لم يكن ساقى الهدي، الحديث.

قال المحافظ<sup>(٢)</sup>: قوله «أن يحل أي من الحج بعمل العمرة، وهذا هو فتح الحج، انتهى وسيأتي الكلام على في البحر في الحج» وأيضاً يأتي في «الموطأ» في «باب دخول الحائض مكة»، رواية القاسم عن عائشة، بنفث فأهلتها بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: «من كان معه هدي فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل مهتماً» الحديث، وهو حجة لمن قال: إن ساقى الهدي لا يجوز له أن يحل حتى يحل مهتماً جميعاً، وعلى ما أتاده النسخ لا يحتاج إلى إسقاط الرواية كما ذهب إليه غير واحد، وحكاها النجاشي في «أحكام القرآن»، لأن ظاهر الحديث بخلاف جميع أحاديث نسخ الضحج إلى العمرة.

٣٧/٧٢٩ - (مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (عمر) عنه عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ أقره الحج) وهذا كائن في مسند من قال بأصلية الإفراد، خلافاً لمن جعله

(١) ميزان المجهود (٨/٢٢٨٤)

(٢) فتح الباري (٣/٤١٢).

٣٨/٧٣٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ  
 أَنْفَرُ الْحَدِيثِ رَفْعُ ٣٦

عَنِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْ عَلَى السَّبِيلِ، كَمَا نَقِمْ مِنْ الْمَسَانِكِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَدِيثِ  
 السَّابِقِ

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: لَا رَيْبَ أَنْ تَوَلَّ عَائِشَةُ دَاسَ عَمْرٍ «أَفْرَدَ الْحَجَّ»  
 مَحْضًا لِكُلِّ ثَلَاثَةِ مَعَارٍ، أَحَدُهَا: الْإِحْطَالُ بِهِ مَقْرُونًا الثَّانِي: إِفْرَادُ أَعْمَالِهِ، الثَّلَاثُ:  
 أَنَّهُ حَجَّ حَجًّا وَاحِدًا، لَمْ يَجْعَلْ مَعَهَا عَرِيفًا، سِوَالِ الْعَمْرَةِ، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَرْبَعَ  
 مَرَّاتٍ

ثَلَاثُ: وَالْمَعْنَى الثَّانِي: بِحَدِيثِهِمْ وَيُوَافِقُ مَذْهَبَ الْحَنَفِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّهُ أَفْرَدَ  
 أَفْرَادَ الْحَجِّ، رَأَى بِهِ مَعْنًى مِنْ أَفْرَادِ الْعَمْرَةِ، فَهُوَ مِنْ مَوْزِنَاتِ، أَمَّ الْقَارُونَ  
 يَطْلِفُ هَذَا قَبْلَ دِيْنِي مَعْنِي وَيُفْرَدُ أَعْمَالُ الْحَجِّ.

٣٨/٧٣٠ - (مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ  
 مَالِكٌ: وَكَانَ أَبُو الْأَسْوَدِ يَتِمُّهُ فِي جَنَّةِ عَمْرَةٍ مِنَ الزُّبَيْرِ، كَمَا نَقِمْ قَرِيبًا، لَيْسَ  
 هَذَا أَتَقُولُ فِي النِّسْبِ الْهَدْيَةِ أَعْنِ عَمْرَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَمْرَةَ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ  
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ الْحَجَّ) أَيُّ: «أَسْرَعَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَحْتَلَّ مِنْهُ بَعْدُ، وَلَمْ  
 يَحْتَسِرْ سِكَ الْفَسْفَسَةِ، وَهُوَ مَقْصُودُ مَحْبَرِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، وَهُوَ عَرِضٌ مَذْهَبُ  
 الْمُتَعَبِّهَاءِ، وَأَعْدَادُ الْإِمَامِ مَالِكٍ هَذَا الْحَدِيثَ مُخْتَصِرًا، فَإِنَّهُ لَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِي  
 الْأَسْوَدِ بِالرَّوْحَنِ، وَأَخْرَجَهُ التَّحَاثِي عَنْ قَبِيلَةِ دَاسٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ، وَنَقِمْ  
 مَالِكٌ مُخْتَصِرًا.

وَعَرِضُ الْإِمَامِ مَالِكٍ يَنْفَرُ هَذِهِ التَّرَوَاتِبُ قَائِمَةً لَمْ يَحْضَرْهُ مِنَ الرُّوَحَنِ

الإبرك، وقد أراد ابن القيم النصارى في إجمال مستدلّات إسلامه في هذا الباب، فقال: «وهذا لأجل أن الإبرك ما في النصارى من حديث عائشة، وما من أهل بمكة وما من أهل بحجّ الحديث يستقيم، ولمسلم عنها: أنه قال: «أهل بالحجّ مبرك»، والمخالف من ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه عليه السلام أحل بالحجّ وحده، وفي الخبر أن رجلاً من صحابة من حابر - رضي الله عنه - قال: «الحج ومبرك الله يبيح فأحرمني عائشة أنه أول شيء، فدأبه الطوائف ملبية، ثم لم تذكر غيره»، فحدث الخبر، فبعداً قلنا على أنه حجّ أو برّ انتهى.

ومن ثم قال: «سعد بن عبد الله»، ورجع الإبرك بأنه صح عن حماد وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهذا لهم مزية في حجة التوثيق على غيره، وأما ما قيل فيه أحسن نصحه سيدنا الحديث حجة التودع، فإنه ذكرها من حسن خروج الذي يميز من العينة إلى آخرها، فهو أقبط لها من غيره.

وأما ابن عمر - رضي الله عنهما - فصح عنه أنه قال أحمد عظام مائة ألفي دينار في حجة التوثيق، وذكر حماد من رجح قول أسير على غيره، وذكر أن أسير مدخل على النساء، وهو مكتمات، ويؤمن، وإني كنت أجد، ثقة أسير بمسعى لما أمدحه من الحج، وأما عائشة فطقت من رسول الله ﷺ معروف، وثلاث ألقاباً على ما من أسير وطاهره مع شدة شرفه وعظمه بطلته، وأما ابن عباس فحدثه من العظم وسقط من الدين والشهم لأهل معروف مع شدة بحه.

وإن أخلص الراشدين، فهو على الأفراد بعد نسي بنية أو ذكر ومحرر

وعلمد، واحتفت عن علي، فلو لم يكن أفندي وعلموا أنه يخطئ حج مفردة لم يواطوا عليه، مع أنهم الأئمة المقتدائي بهم، فكيف يطو بهم المواطبة على خلاف فعله عليه، وروى عن مالك أنه قال: إذا جاء عن النبي عليه حدثان مختلفان وعمل أبو بكر وعمر بأحدهما، وترك الآخر دل ذلك أن الحق فيما عملوا به، وأنه لم يشك عن أحد منهم ذهاب الإفراد.

ذكره عمر، ومحمد بن - رضي الله عنهما - وغيرهما التمتع حتى فعله علي بن أبي الحارث، وبأن الإفراد لا يجب فيه دم بإجماع، بخلاف التمتع والقران، فليس لهم لجواز التخصيص بلا شك، لأن الصيام يقدم مقامه، وإن كان دم سكت لم يتم مقامه كالأضحية، انتهى.

قلت: كونه دم جبر ومخالف عدم الأئمة، وهو كذلك يعني دم الجبر عند تشافعية وإسماعيلية، وهذا يخزم به السوري ونسبه الزرقاني خلافاً للمعنية والحنابلة، ولذا عدل من قدامة وغيره من انتهاء الحاشية في وجوه ترجيح التمتع أن همه زيادة سلك وهو المجرم، وبه حزم أصحاب فروع الحنفية، وكان صاحب «روض المرمم»<sup>(١)</sup> يعيب على الأفاقي إن أحرم متنعاً أو فارناً دم نسك لا حرام، بخلاف أهل الحرام، ومن هو مذهب مائة الفارس، فلا شيء عليه فعول تعالى: **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُعْتَصِماً فَلْيُكْفِ أَعْلَى** الآية.

ثم قال ابن القيم<sup>(٢)</sup>: وجه القائلين بأنه كان متنعاً ما في الصحيحين من أن ابن عمر، التمتع رسول الله عليه، وأحمد بن، ضايق منه النهدي من ذي الحليفة، الحديث، وعن عائشة - رضي الله عنها - التمتع رسول الله عليه ومتنعاً معه بمثل حديث ابن عمر - رضي الله عنه - مصق عليه، وعن عمر بن

(١) (١٨٠/٢)

(٢) فتح الباري (١٠/٢٧٠)



حسين: «خرج رسول الله ﷺ وتبعه معه» رواد منهم، والبخاري معناه.

وفي رواية لمسلم والمسلمي: «أن أبا موسى كان يفتي بالمتعة، فقال له عمر: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، لكنني كرهت أن يطلوا فعرّس بهم في الإزالة» ثم يروونه في الجمع، تقولون رؤوسهم، فهذا اتفاق بينهما على أنه ﷺ كان متعاً، وعلم من هذا أن الذين رويوا عنه الأفراد عائشة وابن عمر رويوا عنه أنه كان متعاً، ولا شك أن ترجيح رواية التمتع للعارض الرواية عن روي عنه الأفراد وسلامة روايه غيره من روي التمتع دون الأفراد.

ولكن الصحيح أنه الفران وعرف الصحابة أعلم من الفران، كما ذكره غير واحد، وإن كان أعلم حصل أن يراى أنه الفران المسمى بالفران في الاصطلاح الحديث، وهو مدعى، وإن يراى أنه الفران لمخصصه باسم الجمع في ذلك الاصطلاح، فعلم أنه سطر أولاً في أنه أعلم في عرف الصحابة أولاً، وتباً في ترجيح أي الفران بالتدليل، والأول يعين في معنى الترجيح، رغم دلالات أخرى على الترجيح محترمة عن بيان عموم عرفاً، أما الأول فما هي «المحججين» من «رواين العسير» والفظ للبخاري<sup>(١)</sup> قال: «جلب علي عثمان عثمان في المتعة، فقال علي: ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعله رسول الله ﷺ، فلما رأى ذلك عذاني أدل بهم جميعاً، فهذا يبين أن رسول الله ﷺ كان مثلاً بهما، وسأيتك عن علي التصريح به.

ويفيد أيضاً أن الجمع بينهما تمتع، فإن عثمان كان ينهى عن المتعة، وقصد علي إظهار مخالفته تقريراً لما فعله، وإن لم يستخ، ففرق، وإنما تكون مخالفة إذا كانت المتعة التي نهى عنها عثمان هي الفران، فدل على الأمرين التذييل عليهما، ونقص اتفاق علي وعثمان - رضي الله عنهما - على أن الفران

(١) أخرجه البخاري ج (١٥٦٦) باب التمتع والفران والأفراد بالجمع إلخ، «فتح الباري» (١٢١/٣).



عن أبي وائل عن الضبي عن مذب قال: أهلك بهم معا، فقال عمر - رضي الله عنه -: تحدثت لسنة نيت <sup>بجدة</sup> وروى من طريق أخرى، وصاحبه الدارقطني قال: وأصحها إسناداً حديث منصور والأعمش عن أبي وائل عن الضبي عن عمر - رضي الله عنه - .

وأما الثاني ففي تصحيحه عن بكر المزني عن أنس - رضي الله عنه - . قال: سمعت رسول الله ﷺ يبيح الحج والعمرة جميعاً، قال بكر: فحدث ابن عمر، فقال: لي بالحج وحده، فليت أسأ فحدثه بقول ابن عمر، فقال أنس: ما نعلموا إلا هذا، سمع النبي ﷺ يقول: عليك حجاً وعمرة<sup>(١)</sup>.

وقول ابن الجوزي: أن أسأ - رضي الله عنه - . كان إذا صلباً لغصداً بتقديم رواية ابن عمر - رضي الله عنه - عليه غلط، بل كان من أنس في حجة الرذاع عشر سنة وأكثر، فكيف يسوع عليه من الصبا في ذلك مع أنه إنما بين ابن عمر وأنس سنة واحدة أو سنة وبعض، ثم رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - الأفراد معارضة لروايته عنه التمتع، وقد علمت أن مراده بالتمتع الثوران، وثبت عن ابن عمر - رضي الله عنهما - فعلم وسببه إلى رسول الله ﷺ كما ذكرناه.

ولم يختلف على أنس أحد من الرواة في أنه يجوز قال فارز، قالوا: اشق عن أنس سنة عشر رواية أنه يجوز مع زيادة ملازمته لرسول الله ﷺ، لأنه إن حادته لا يمارفه، حتى إن في بعض طرقه كسبت أحد زملاء سافة رسول الله ﷺ، وهي تنص<sup>(٢)</sup> بحرمها ولعابها يسبل علي يدي، وهو يقول: لييت بحجة وعمرة ثم بسط طريق حديث أنس، ثم قال: فهؤلاء جماعة

(١) التمتع بهما) الغير، بالكسر ونسب الرواة، أنه من اجترار الخبر، وهي البقرة التي يملأها الحبر، أو فسحها لإخراجها، من يعمل ساقه إذا كانت مغطاة، وإذا خافت شيئاً لم تخرجها.

من ذكرنا فلم يبق شبهة من جهة النظر في تقدمه لقرون.

وهي أبي داود والمصنف<sup>(١)</sup> غير المراد، حال ما كنت مع علي - رضي الله عنه - حين أمره رسول الله ﷺ على اليمن، الحديث. إلى أن قال به: فقال لي: قريه صنعت قال: أما أنت يا معلى بن أبي طالب فإني سقت الهدى وفرتا، وروى الإمام أحمد من حديث سراقه بإسناد كنه ثقات قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة». قال: وفرت رسول الله ﷺ في حجة الوداع، وقتها قال ابن القيم: إسناده ثقات.

وروى النسائي عن مروان بن الحكم: كنت جالساً عند عثمان فسمع علياً يلبي بحج وعمره، فقال: ألم تكن تسبي عن هذا؟ فقال: بلى، يا بني سمعت رسول الله ﷺ يبني بيما جميعاً، فلم أذع بفعل رسول الله ﷺ (لقرئ)، وهذا ما دخلناك من الشريح عن علي.

وروى أحمد من حديث أبي صلحة الأصبلي: أن رسول الله ﷺ جمع بين الحج والعمرة، ورواه ابن حبان في صحيحه في الحجاج بن أرفط، وفيه مقال: ولا يروى حديثه عن الحسن ما لم يخالف أو يعرّف، قلت: ولكن ابن ماجه. أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة، وروى أحمد من حديث الهرماس بن باد السامني: أن رسول الله ﷺ قرن في حجة الوداع بين الحج والعمرة، وروى المزاد بإسناد صحيح إلى ابن أبي أوفى قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة، لأنه علم أن لا يحج بعد عمره ذلك.

وقال ابن القيم: روى المزاد بإسناد صحيح، وقد قيل إن زيد بن عطاء أخطأ في إسناده، وفاز آخرون: لا سبيل إلى سقطته غير دليل انتهى.

وروى أحمد من حديث حابر: أن رسول الله ﷺ قرن الحج والعمرة

(١) أخرجه النسائي ج (٢٧٢) باب القرون (١١٩/٢، ١٢٠)

تطاف لهما طوافاً واحداً، وروى أيضاً من حديث أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اجلوا يا آل محمد بعرة في حج» انتهى مختصراً.

وذكر ابن القيم<sup>(١)</sup> هذه الروايات مفصلة، فقال: وإنما قلنا: إنه أحرم قارماً لبعرة وعشرين حديثاً صحيحة صريحة في ذلك، ثم بسطها، وزاد على ما تقدم ما رواه الثوري عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: «أن رسول الله ﷺ حج حجتين قيل أن يهاجر، وحجة بعدما هاجر معها عمر»، رواه الترمذي وغيره.

وما رواه أبو داود عن ابن عباس قال: اعتمر رسول الله ﷺ أربع عمر... الحديث، وفيه: «الرابعة التي قرئ مع حجته، وما رواه يحيى القطان وسفيان بن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال: إنما جمع رسول الله ﷺ بين الحج والعمرة لأنه علم أنه لا يحج بعده، وله طرق صحيحة إليهما، وما رواه أحمد من حديث جابر المذكور رواه الترمذي وفيه التحجاج بن أوطاف، وحديثه لا ينزل عن درجة الحسن ما لم يتفرد بشيء أو يخالف الثقات، قلت: ولذا حسنه الترمذي إلى آخر ما بسطه ابن القيم.

وقال الحافظ في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: «ولأبي داود والنسائي من حديث البراء مرفوعاً: «إني سقت الهدى» وفرنس، والنسائي من حديث علي مثله، وأحمد من حديث أبي طلحة جمع بين الحج والعمرة، وثلاثاً قطني من حديث أبي سعيد وأبي قتادة، والبيزار من حديث ابن أبي أوفى ثلاثهم مرفوعاً مثله، وقال أيضاً بعد ذكر شيء من الكلام على هذه الأحاديث من القائلين بالأفراد: لا يخفى ما في هذه الأجوبة من التمسك.

(١) إزاد السمادة (٢/٩٩).

(٢) صحيح أبياري (٣/٤٢٧).

ثم قال: وبترجح رواية القرآن بأمره، منها: أن معه زيادة علم على من روى الأفراد وغيره، وبأن من روى الأفراد والشمع اختلف عليه في ذلك، فأشهر من روى عنه الأفراد عائشة، وقد ثبت عنها أنه اعتمر مع حجة، وابن عمر - رضي الله عنه - وقد ثبت عنه أنه ﷺ بدأ بالعمرة ثم أفاء بالجمع، وثبت أنه جمع بين حج وعمرة، ثم حدث أن النبي ﷺ فعل ذلك، وجابر وقد تقدم قوله: إنه اعتمر مع حجة أيضاً.

وروى القرآن عنه جماعة من الصحابة لم يختلف عليهم فيه، وبأنه لم يقع في شيء من الروايات النقل عنه من لفظه أنه قال: أفردت ولا تمتعت، بل صح عنه أنه قال: فرئت، وأيضاً فإن من روى عنه القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتعسف، بخلاف من روى الأفراد فإنه محمول على أول الأحوال. وينتفى التعارض.

وبزiede أن من جاء عنه الأفراد جاء عنه صورة القرآن كما تقدم، ومن روى عنه الشمع فإنه محمول على الاختصار على سفر واحد للمسكين، وبزiede أن من جاء عنه الشمع لما وصفه وصفه بصورة القرآن، لأنهم اتفقوا على أنه لم يحل من عمرته حتى أتم عمل جميع الحج، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعه عشر صحابياً بأسانيد جيدة، بخلاف روايتي الأفراد والشمع، وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك، والمصير إلى أنه كان قارئاً.

ومقتضى ذلك أن يكون القرآن أفضل من الأفراد والشمع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية السرخسي وابن المنذر وأبو إسحاق المعروزي، ومن المتأخرين نفي الدين السكي. وسبحث مع النووي في اختياره أنه ﷺ كان قارئاً، وأن الإفراد مع ذلك أفضل، انتهى.

وسط ابن القيم<sup>(١)</sup> في وجوه ترجيح رواية القرآن، ويغلب عليه على وجهها، فنهائ ان فيه من آخر من معاده ولطفه جريحا، وفيه من آخر من (عبارته عن نفسه بأن فعل ذلك ومنهم من حصر من آخر له بذلك، ومن يحسن شيء من ذلك في الإفراد، ومنها: قصد روايته من أبي أنه اعتبر أربعا، ومنها: أنها صريحة لا تحتمل التأويل، ومنها: أن رواية الأفراد أربعة، عينة وابن عمر وعمر وابن عباس، والأربعة رواوا القرآن.

فإن صرفنا إلى تساقط رواياتهم من حيث رواية من حدده الثماني من معارض، وإن غير - إلى الترجيح وجب الأخذ برواية من لم تصح له رواية به، ولا اختلفت كجوابه وأما وجه، ونحوه من حصصين وغيرهم - وهو أنه رواه، ومنها: أنه ليس في ذلك من وجه، وغير ذلك.

فليس. وقد أخرج الترمذي<sup>(٢)</sup> عن حديث من صحاح فائدة تسعة عشر. أنه قال: رأيت عمر وعمر وعثمان، وأول من يبي عنها معدوية، وقال هذا حديث حسن، من الباب من علي وعثمان وعمر وسعد وأسما بنت أبي بكر وابن عمر، انتهى. ونحوه بالنسبة في حديث ابن عباس القرآن، لما تقدم من رواية أبي داود عنه، فإنه اعتمد على أربع عشرة حديث، وفيه البراءة التي من مع حججه.

قد وقد أخرج محمد بن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنهما قد رايا عمر رجل من أهل اليمن فقال: يا أبا عبد الرحمن ابن عوفت رأسي وأحمره حمرة حمرا؟ قال ابن عمر: لو كنت معك حين خرجت

(١) حواشي، ١٧٣٠) (١٧٣٠)

(٢) مسند الترمذي، (١٧٣٠)

(٣) مسند محمد بن أبي حنيفة، (١٧٣٠) (١٧٣٠)

٣٩٧/٣٩٨ - **وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ**

**يَقُولُونَ: مَنْ أَحْلَى حَجَّ مَقْرَدٍ، ثُمَّ دَنَا ثَلَاثَ أَهْلِ بَعْدَهُ بِعَمْرَةٍ، فَلَيْسَ**  
**بِهِ ذَنْبٌ.**

لَأَمْرِكَ أَنْ تَهَيِّئَ نِيَّةً حَمِيدَةً، الْحَدِيثَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، الْفَرَاغَ  
أَفْضَلَ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، اسْتَبْهَى.

فهذا ابن عمر بنفسه يحفل القرآن بعد رسول الله ﷺ، فلا بد أن يكون  
أثره هذا مرجعاً لرواية الفراء هذا والاستقصاء واسع. وفيها ذكرنا كفاية - إن  
شاء الله تعالى - ولا اختصار جدير ببداية الأجزاء. وقد تقدم الجمع بين هذه  
الروايات في آخر الأجزاء الستة في إجماعهم بطلان.

٣٩٧/٣٩٨ - **مَالِكٌ، أَنَّهُ سَمِعَ أَهْلَ الْعِلْمِ يَقُولُونَ: مَنْ أَحْلَى (أي: أحرم**

**الحج مقراً) بِنَيْسَبَةِ عَنِ الْحَذْبَةِ فِي السَّخْرِ الْهَنْدِيَّةِ، وَيُلْجِرُ عَلَى النِّسْبَةِ فِي**  
**السَّخْرِ الْحَصْرِيَّةِ (أَيْ: أَلَهُ أَنْ يَجْلِيَ) أَيِ: أَحْرَمَ (بَعْدَهُ بِعَمْرَةٍ) أَيِ: يَرُدُّهَا عَلَيْهِ**  
**(فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ) لِأَنَّهُ أَحْلَى الْعَمْرَةَ وَاجِلَةً فِي السَّخْرِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي إِدَائِهَا عَلَيْهِ**  
**مَعْلَافٍ حَكَمَهُ، فَيَسْتَبْدِلُهُ بِالْوُكُوفِ وَالرَّمْيِ وَالْمَسِّ، فَالِدُ الزُّوَافِي،**

**وَقَالَ الشَّوَيْبِيُّ: خَدَّ الْخَزْرَ جَمْعُهُو الْعُضْمَاءُ، عَلَى جَوَارِ إِدْخَالِ السَّخْرِ عَلَى**  
**الْعَمْرَةِ، وَشَفَّ بَعْضُ النَّاسِ فَنَشَعَهُ، وَقَالَ: لَا يَدْخُلُ إِحْرَامٌ عَلَى إِحْرَامٍ كَمَا لَا**  
**تَدْخُلُ صَلَاةٌ عَلَى صَلَاةٍ، وَحَدَّثَنِي فِي إِدْخَالِ الْعَمْرَةِ عَلَى السَّخْرِ حُجُوزُهُ**  
**أَصْحَابُ الرَّايِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَمَنْعُهُ آخَرُونَ، اسْتَبْرَأَ.**

وقال الشُّطْلَانِيُّ فِي الْمَوَاقِفِ<sup>(١)</sup>: مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلَ الْحَجَّ  
عَنِ الْعَمْرَةِ قَبْلَ الْخُطُوفِ عَجَّ، وَجَارَ قَارِنًا، رَادًّا لِمَا نَكَبَتْ صَحَّتُهُ وَلَوْ أَرَدَهُ  
مُطَرِّفَانِهَا وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ عَمْرَةً فَقِيلَ خَرَلَانٌ لِلشَّافِعِيِّ،  
أَصَحُّهَا لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِالْعَمْرَةِ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ. انْتَهَى زِيَادَةُ مِنَ الشَّرْحِ.

(١) - المواقف للذهبي (٤/٤٦٦).



وقال الشافعي<sup>(١)</sup>: من أهل الحج ثم أراد أن يردف العمرة على الحج لم يكن له ذلك، لأن إرداف الإحرام على الإحرام يقتضي أن يستفاد بالثاني فائدة وحكم لا يوجد بالأول، ولا فلا فائدة لهذا الإرداف، وكذلك لا يصح أن يردف حجاً على حج أو عمرة على عمرة، وهو على إحرامه الأول، وإن أحرم بحجتين أو عمرتين كذا محرماً بواحدة، ولا يلزمه في شيء من ذلك قضاء ولا دم. قاله القاضي أبو الحسن، وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة، تلزم من جمعاً في ذلك كله ويكون محرماً بهما حتى ينوحه في السحر، فتزنيق إسداهما، وعديه قضاء ما أردت من قابل ردم، انتهى.

قلت: وكذا لا يجوز إرداف العمرة على الحج عند الحائض، ففي تيل المعكوب<sup>(٢)</sup>: إن أحرم بالحج، ثم أحرم بالعمرة لم يصح إحرامه بها، انتهى. وبه جزم ابن أبيّة<sup>(٣)</sup> في مواضع من المنهاج<sup>(٤)</sup>، وقال أيضاً: إن أحرم بحجتين أو عمرتين انعقد بأحدهما وثبت الأخرى. وبه قال مالك والشافعي، وقد قال أبو حنيفة: ينقض بهما وعليه قضاء أحدهما، انتهى.

وفي المشرح الكبير<sup>(٥)</sup> للرد المحتار: إذا عمرة على الحج أي: بطلت عمرة على الحج لنفسها وقوته كالثاني في حجتين أو عمرتين، وأما إرداف الحج على العمرة فيصح، انتهى.

قلت: وبشكل على محنفي الشافعية والمالكية كالنور والشافعي عياض ومن تبعهما أن إدخال العمرة على الحج لما لم يجر عندهم، فكيف رجحوا في

(١) المنهاج (٢/٢٦٣).

(٢) وكذا في الأصل والمواب: ابن تيمية.

(٣) المنهاج (٣/٢٠٧).

(٤) (٢٧/٢).

قال مالك: وذلك الذي أدرجت عليه أهل العلم حديثاً

### (١١٢) باب القرآن في الحج

إحرامه يذكر أنه أحرم بالحج أولاً، ثم أحل عليه العمرة، وأحبوا عنه بالخصوصية لفرضه الأضحية في أشهر الحج، إلا يخفى ما فيه

(قال مالك: وذلك الذي أدرجت عليه أهل العلم حديثاً) وهذا الحديث لما تقدم من أنه عمل أهل المدينة، وهو حجة عند المالكية، قال صاحب "المحلى" هو الأصح من قولنا المتأخرين، قال عياض: وجعلوا هذا حديثاً، لأنهم يذكرونه بحدوثه في أشهر الحج، وشعبه النووي، وفيه نص فيسفي، وخوفاً من حذيفة، انتهى قلت: وتقدم قريباً ميسوقاً.

### (١١٢) القرآن في الحج

من غير تحميم هو مصدر وزن من باب نصر، وفعلال يحرم، مضارع من التلاوي كسار، وهو الحسم بين اثنين، قال العيني <sup>(١)</sup> من باب نصر، يصرون، قال ابن النين: وفي "المحكم" و"الصحاح": من باب نصر يصرون.

واختصراً في مصنفه اصطلاحاً، فذلك الحفة، هو من أحرم بهما معاً أو أحل، إجماع الحج على إحرام العمرة قبل أن يهدف لها أكثر الأشواط، أو أحل إحرام العمرة على إحرام الحج قبل أن يهدف التذويب أو شوطاً، ولا إضافة في التفسيرين إلا أنهما، وهو وزن نسيء في التثنية، قال ابن جهم.

باب التفريق في شئ من التباين، وأوردوها في أقدم الحج بأن يرفع أكثر طواف العمرة وجميع سبيلها، ويسمي الحج فيها، ولو تقدم الإحرام ويحصر طواف العمرة عليها، انتهى

(١) إجماع الفقهاء ١/١٠٥.

وأما عند العتابة في «نيل المأرب»: هو أن يحرم بها مراً أو يحرم بها، ثم يدخل الحج عليها، ويشترط لصحة إدخال الحج عليها أن يكون ذلك قبل الشروع في طوافها، ولا يشترط للإدخال كون ذلك في أشهر الحج، ولا كون ذلك قبل طوافها وسبها لمن معه هدي، فيصح من معه هدي ولو بعد سبها. وإن أحرم بالحج، ثم أحرم بها لم يصح إحرامه بها، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: أما إدخال العمرة على الحج فغير جائز، فإن فعل لم يصح وتم يصر قارناً، وبه نال مالك وإسحاق وأبو ثور وابن المنذر، وقال أبو حنيفة: يصح، انتهى.

وقال أيضاً: كل تمتع خشي نوات الحج، فإنه يحرم بالحج ويصير قارناً، وكذلك التمتع الذي معه هدي، فإنه لا يجزئ من صمرته، بل يهمل بالحج معها، فيصير قارناً، ولو أدخل الحج على العمرة قبل الطواف من غير خوف الفوات جاز، وكان قارناً، وأما بعد الطواف فليس له ذلك، ولا يكون قارناً، انتهى.

أما عند المالكية ففيه اختلاف كثير، قال ابن رشد<sup>(٢)</sup>: هو أن يهمل بالنسكين مراً أو يهمل بالعمرة في أشهر الحج، ثم يردف ذلك بالحج قبل أن يحل من العمرة، واختلف أصحاب مالك في الوقت الذي يكون له ذلك فقيل: ذلك له ما لم يشرع في الطواف، ولو شوطاً واحداً، وقيل: ما لم يحذف ويركع، ويكره بعد الطواف وقيل الركوع، فإن فعل لزمه، وقيل: له ذلك ما بقي عليه شيء من عمل العمرة من طواف أو سعي ما خلا أنهم اتفقوا على أنه إذا أهمل بالحج، ولم يبق عليه شيء من أفعال العمرة إلا الحلاق، فإنه ليس بقارن، انتهى.

(١) والمظني (٥١/٣٧١).

(٢) بداية المجتهد (١/٣٣٤).

٥٠/٧٣٢ - قلت في حجب عمر بن الخطاب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أن العقد بن الأحمق دخل على علي بن أبي طالب بالسجدة.....

وسباني في كلام أبي جهم أن هذه الأقوال الثلاثة روايات عن مالك وقال المذاهب: أن القدر أن يحرم بها معاً أو يحرم بالعمدة، ويرد الحج عليها بعد الإحرام قبل طوافها أو في طوافه قبل تمامه، وكبره بعد طوافه قبل الركوع ويقع في الركوع أيضاً لا بعده، انتهى مختصراً، فهذا هو المرحح عنهم من الأقوال المذكورة.

ويشترط أيضاً أن لا يكون مكياً، ولا يشترط عدم العود إلى بلد، نعم هو شرط المذاهب كما سبقت في ١.

وقد تقدم أن إدخال العمدة على الحج نعت عند المالكية، وأما عند الشافعية في نزع المنيح<sup>(١)</sup> هو أن يحرم بها معاً ولو أحرم بعمرة في شهر الحج أو قبلها، ثم يخرج في أسفاره قبل الشروع في الطواف كالقارن، بخلاف ما إذا شرع في المنيح<sup>(٢)</sup> ولو حظوة، فإنه لا يصح إدخاله حينئذ لأخذه في أسفاره المنيح، ولا يجوز عكسه، وهو إدخال العمدة على الحج في الجدي إذا لا يستفيد به شيئاً آخر انتهى.

والفقت الأربعة على أن القدر يجب عليه هدي القدر، كما سبقت قروناً مع الاختلاف بينهم أنه دم نكت أو دم حبر.

٥٠/٧٣٢ - مالك، عن جعفر بن الصادق بن محمد، الباق (عن أبيه) محمد بن جعفر بن علي بن الإمام الحسين - رضي الله عنه - (أن العقد بن الأسود) الشافعي الشهير (دخولها) أبيه المزمع (علي بن أبي طالب) وبه انقطاع لأن محمداً لم يذكر العقد ولا علي - رضي الله عنهما - (بالسجدة)

(١) ١٢٨/١١

(٢) انظر: كتاب الأضحية ١٣٥/٢١، والمبيضة ١٦٦/٢٢.



بكرات لـ دقيقا وحيطا. فقال: هذا عثمان بن عفان ينهى عن أن  
يقرن بين الحج والعمرة. ....

بصرب بادقبو وبالباء، ويجوز لجعل والمعنى أنه يعلف، انتهى (بكرت له)  
جمع بكرة بالفتح والقسم ولد الشاقة. أو القني منها، أو النسي. إلى أن يحضر، أو  
ابن المعاضض، أو ابن الفلوس، أو الذي لم يزل<sup>(١)</sup> (دقيقا وحيطا) يمنع المعجزة  
والموجده. قال في «المجمع»: الخطب ضرب الشعر بالنصا ليتأثر ورفها تعلق  
الابل، والخطب بالتحركة الفروق الساقط بمعنى المحبوط، وتحتت الابل علمتها،  
التحويج والتحميع، وهو أن يخلط العلف من الحنط والندقبو بالماء ثم يسقاه  
الابل.

(فقال) المقاداد (له) أي: لعني - رضي الله عنه -: (هذا عثمان بن عفان)  
أمير المؤمنين (ينهى عن أن يقرن) يمنع أوله بناء الفاعل أي: الإنسان، أو  
بضم أوله بناء المجبول فتائب الفاعل قوله (بين الحج والعمرة) ذل الآبي<sup>(٢)</sup>.  
اختلف في أي شيء اختلفا، فقبل: في الصبح، منه عثمان، ورأه خاصا  
بالصحابه، وأجده علي ورأه عاما وقبل: اختلفا في «كجمع» انتهى.

قلت: هذا هو الظاهر من السياق فإن علياً - رضي الله عنه - أمر بهما،  
ولم ينسخ، وذلك البابي<sup>(٣)</sup> ولعل عثمان إنما نهى عنه على حسب ما بهي  
عمر من الخطاب من المنعة، لا على وجه التحريم، وتكرر على وجه البعض  
عمر الأفراد الذي هو أفضل، فحمل ذلك المقاداد على المنع التام، أو حاف  
أن يحمل منه على الصبح التام، فيترك الناس ان يعمل به جملة حتى يذهب  
حكمه، وينقطع عنه. فقال عثمان: ذلك رأبي يريد تفصيل الأفراد عليه،  
ومعنى ذلك أنه رأي رأه لأنه ليس فيه نكس عن السي<sup>(٤)</sup> انتهى.

(١) من السير: طلع نابه، لم يزل. أي لم يطفئ نابه.

(٢) «أما عثمان إنما المنع» (٣/٢٥٩).

(٣) «المنع» (٦/١٢٢).

قلت: ومختار المشايخ أن عثمان - رضي الله عنه - اقتدى في ذلك بعمر - رضي الله عنه - وكان عمر رضي الله عنه - بذلك أن يكثر المشي إلى البيت، أما من الصحابة فيكون مقسمهم سماً للصلح - ونعت أسير - وشرب الخمر، وأما من غيرهم فليعلموا والاجتماع بالصحابة، فإن الصغار كان مجتمع هؤلاء، نجوم بهيمة.

روى هذا أنس بن مالك في حديثه: قال: فأتى عمر - رضي الله عنه - فأنشدني أبيه من ذلك أنه يقرأ البيت في كل عام مرتين، وكذا أن يقطع الناس بالعمرة إلى الحج، فأنزل أسير ذلك، ولا يأتي البيت إلى مرة واحدة في السنة - سهل - هذا، وقيل: كان يبي عمر أيضاً عن سبعة أصحاب كذا سيأتي بيانه في باب الصلح.

وقال الحافظ<sup>(١)</sup> في إسناده - رضي الله عنه - ثم يخف عليه أن الصلح وكذا أن عثمان، وإنما لم يأت بهما في هذا الأصل كما وقع لعمر - كان خشي عبي - رضي الله عنه - أن يحصل شره السبي على الحريم، فأنشأ حواجز ذلك، وكللتهما بحتيل ما حور - انتهى.

قلت: وسأني في كلام الحافظ أيضاً ما يدل على أن عثمان - رضي الله عنه - عمل الصلح على أنه قاموا بالحرم، ومثل السبي كما يظهر من كلام الحافظ إلى أن عثمان - رضي الله عنه - رجع عن السبي لتسكونه حتى فعل غير، فصار اجتماعاً.

وقال الحافظ في تاريخه<sup>(٢)</sup> وقد روي عن عثمان أنه لم يكن ذلك مرة على وجه انتهى، وإنما على وجه الاحتياط، وذلك ليعلموا أهلها.

(١) صحيح الترمذي (٤٤٥/٣)

(٢) ١/٢٨٤







حتى ينحدر هذبة، إلى مكان معة، .....

(حتى ينحدر هذبة إلى مكان معة) وإن لم يكن معه فيسترى وينحدر: لأن دم الغنم واجب شرطه.

قال ابن قدامة<sup>(١)</sup>: ولا نعلم في وجوب الماء على الغنم خلافًا، إلا ما حكى عن داود أنه لا دم عليه، يروي ذلك عن داود بن عمرو، وحكى ابن المنذر أن ابن داود لما دخل مكة - من غير الغنم هل يجب عليه دم؟ فقال: لا، فحُرِّجَ رجله، وهذا يدل على شهرة الأمر بسهم.

ولما قوت به الله، <sup>(٢)</sup> حتى تَنَحَّى وَتَقَرَّبَ إِلَى الْحَيَّةِ قَدْ تَنَحَّى مِنَ الْفَقْرِ<sup>(٣)</sup>، والعمران تمتنع بالعمرة إلى الحج بدليل أن عبدا - رضي الله عنه - لما سمع حشدان ينهى عن الاستعانة أهل العمرة والحج، ليحلم الناس أنه ليس بمنهيهم عنه، وقد - عن عمر: إنما الغنم لأهل الأفاق، ولا قوتها نعلاني <sup>(٤)</sup> ذلك إن لم يكن لغنم حنابلة فتشبهوا بغيرهم<sup>(٥)</sup>، وقد روي أنه السهم <sup>(٦)</sup> قال: ممن قرب من حجه وعمرة فليهدى دما، ولأنه نراه يسقط أحد الشترين، فله دم كاستمتع، وإذا ندم الدم، فعليه صيام ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجع، كما استمتع سواء، انتهى.

قال النذير<sup>(٧)</sup> شرط وجوب دمهما أي: التمتع والغنم عدم إجماع حكمه، أو تقي طعن، رخص من عامه فبهما، انتهى ثم هذا الدم دم حبر عبد منافية والمالكية، ودم سبك عبد الحنمية والحنابلة، كما تقدم في وجوه ترجيح الأقوال، وقال الحافظ تحت حديث ابن عمر في إحصاء فيه دليل على أن القارن يهدى، وقد نرى حزم فقال لا هدي على القارن، انتهى.

(١) الحنفى (٣٥٠/٣)

(٢) سورة البقرة: الآية ١٦٦

(٣) سورة البقرة: الآية ١٦٦

(٤) الشرح لك (٢١/٢٦٤)

ويحل بغير يوم النحر.

٧٣٢/١ - **وَحَلَّلَنِي عَنْ مَالِكٍ**، عَنْ فُحَيْدٍ بْنِ عُبَيْدِ  
الزَّحَّافِ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ بَسَّارٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ .....

(ويحل بمعنى يوم النحر) رمي جمره النعجة، قال صاحب «المعجم»: وبه  
قلت الثلاثة الباقية والجمهور، انتهى. قال الباجي: يعني أن من قرون بين الحج  
والعمرة فإنه لا يصح أن يتحلل من شيء من إحرانه حتى يحل من جميعه،  
وذلك لا يكون إلا في يوم النحر، انتهى.

قلت: وهو كذلك عند الحنفية، قال القاري في شرح المفاتيح بهذا ذكر  
مراغ القارين عن أفعال العمرة، ثم يقيم محرمات، لأن أو أن تحل يوم النحر،  
فإن حلّه يكون جنباً على إحرانين، انتهى.

ثم قال الباجي<sup>(١)</sup>، وقائدة المسألة إن قصد نسكه بجماع بعد طوافه  
وسبه لمبرته وحجته، قبل أن تحلل برمي الجمره، أو بانه التحج على ذلك،  
فإن عليه قضاء عمرة أو حجة معترقتين، ولا تسقط عنه العمرة لعدم طوافه  
بسببه لها؛ لأن جميع العمل يحصل السكين، ولا يصح أن يحل من أحدهما  
حتى يحل من الأخرى، انتهى.

قلت: وفيها خلاف الحنفية، قال القاري: فإن جامع «المقارن» قبل  
الوقوف وقبل طواف العمرة أي أكثره فقد حجه وعمرته، وإن جامع بعدما  
طاف لعمرته كله، أو أكثره فقد حجه دون عمرته لأداء ركنها قبل الجماع،  
وربطه به دم القرآن لفساد حجه الذي باجتماعه كان قارناً وحليه دمان، ثم  
لقد الحج، ردم للجماع في إحرام العمرة لعدم تحلله عنها، انتهى.

٧٣٢/٢ - (مالك، عن محمد بن عبد الرحمن) أبي الأسود بشير عروة  
عن سليمان بن يسار) مرسل (أن رسول الله ﷺ) أرسله سليمان وقد تقدم في

(١) «المنقى» (٢/٢١٤).

عام حتى التراب، حرج إلى الحج. ومن أضحاه من أهل الحج. وسليم من جميع الحج والعمرة، ومنهم من أهل بقره. فلما من أهل الحج، أو جميع الحج والعمرة. فلم يحلل وإن كان أهل بقره، فحجوا.

٢٢/٧٣٤ - وحديثي عن ذلك، أنه سمع بعض أهل العلم يقولون: من أهل بقره، ثم إذا لم يكن أهل بقره، فذلك له. ما لم يطف بالبيت، ومن الصفا والعمرة.....

أول باب الأفراد رواية أبي الأسود عن عروة عن عائشة موصولة (عام حجة الوداع) من عشرة، وفي التسمية بذلك خلاف لمن كره ذلك (حرج إلى الحج) أنواعه الثلاثة (فمن أصحابه من أهل بقره) معرو أو منهم من جميع الحج والعمرة) وقيل: فإنما (ومنهم من أهل بقره) فقط (فلما من أهل بالحج، أو جميع الحج والعمرة، فلم يحلل) إلى يرد التحريم. وقد تقدم في حديث عائشة أن ذلك محبوب عن من أهدي، ومن ثم يكن معه هدي أمر، أني بكه بالتمتع أو إذا من كان أهل بقره فحل، بصيغة الأفراد في الهندية، وبصيغة الجمع في المصرية، بعد ذلك أقدم العمرة، ومرض الإقام بغيره هذه الرواية إن كانت شرعية القراء المأثورة في الترجمة.

٢٣/٧٣٤ - (ملك)، أنه سمع بعض أهل العلم يقولون: من أهل بقره ثم دعا له أي أراد (أن يهل) أي يحرم أي حج معها فذلك له أي حائز له، قال صاحب "المحلى" وبه ثلث الثلاث النافية بالجمهور، وقال ابن عبد البر إن ثور شاف، يمنع من إحلال الحج على العمرة قياساً على عكسه، انتهى. ما لم يطف بالبيت (و) يسعى (ببين الصفا والعمرة) وإخلاف الطواف على السعي.

(١) وفي نسخة الاستدراك: (١١/٧٣٤) وفتح المار: (١٢/٧٣٤) بصيغة الجمع أيضاً.

وَأَمَّا مَا سَمِعْتُ أَنَا مِنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: إِنَّ مُنْعَدَاتِ عَنِ التَّيِّبِ طَعْمًا كَمَا  
طَعْمًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ الْفَتْحُ إِلَى أَصْحَابِهِ.

محاضر، أو مطوي الخلف، كما سيأتي في باب دخول الحائض مكة.

قال الياضي<sup>(١)</sup>: يريد أن من أهل بالعمرة، ثم أراد أن يردف بالحج على  
العمرة، فيكون قارباً لهما بذلك أنه، واختلعت الرواية عن مالك في الوقت  
الذي يجوز له الإرداف، فقال في «الموطأ» في هذا الحديث: ما أم وطاف  
بالبيت وبين الصفا والعمرة، وهذا يقتضي أن له ذلك ما لم يكملها، وقد  
ابن القاسم ذلك له ما لم يكمل الطواف، فإذا طاف وركع الركعتين لم يكن  
قارباً، وقال أشهب: نه ذلك ما لم يتشرع في أطواف، وإذا شرع فيه لم يكن له  
ذلك، وقد حكى أبو محمد هذه الأقوال الثلاثة رواه عن مالك، انتهى.

قلت: وقد تقدم في مبدأ الفراق عن تدوير ما هو المختار عندهم من  
هذه الأقوال الثلاثة، وهو أنه يجوز له الإرداف إلى تمام الطواف، ويكره بعد  
الطواف إلى تمام ركعتيه، ولا يصح بعد ركعتي الفؤاد، يعني لا يكون قارباً،  
بل يكون مفرداً إن أتم العمرة قبل أشهر الحج، وإن فعل بعض ركعتيه في وقت  
يكون مشتملاً، صرح بذلك التدوير والدسوقي، ونقدم أيضاً أنه يكون قارباً عند  
الحضية، لو أحرم بالحج قبل أكثر طواف العمرة لا بعده.

(وقد صنع ذلك) أي: أردف الحج على العمرة (هبط الله بن عمر)  
- رضي الله عنهما - حين قال: كما سيأتي في «الموطأ» في «ما جاء فيمن  
أحسر بعنقه» (إن صدقت: بيناء لمجهول أي: مُيِّغَتْ (عن البيت) أي عن  
الوصول إليه (صنعاً كما صنعنا) أنا وأصحابي (مع رسول الله ﷺ) من التحلي  
بالحذبية، حيث منع المشركون من دخول مكة.

(ثم التفت) ابن عمر - رضي الله عنه - (إلى أصحابه) بعدما أسرم بالعمرة

فَقَالَ: مَا أَمْرُهَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي أَرَجْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ.

أخرجه البخاري في: ٢٧ - كتاب المحصر، ١ - باب إذا أخصر المعتمر.

ومسلم في: ١٥ - كتاب الحج، ٣٦ - باب جواز التحلل بالإحصار وجواز  
القران، حديث: ١٨٠.

فَإِنْ مَاتَ: وَقَدْ أَهَلَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَامَ خُتْمِ  
الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ فِدَى خَتْمِي،  
فَلْيَتَلَّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ».....

(فقال) معبراً لهم ما أدى إليه بطرء: (ما أمرها) أي الحج والعمرة (إلا واحد)  
- بالرفع - أي في حكم المحصر، فإذا حاز التحلل في العمرة مع أنها غير  
محددة بوقت، فأدلى أن يجوز في الحج (أشهدكم أنني قد أوجبت الحج) أيضاً  
(مع العمرة) بمعنى إشهاده لهم على ذلك ليعلموا ما صار إليه من ذلك.

(قال مالك) حكى في جميع النسخ الهندية، وليس في النسخ المصرية<sup>(١)</sup> نطق  
مالك، بل سبأه قال: وقد أهل... إفتح، وجعله العلامة الروضاني قول ابن عمر  
- رضي الله عنه - إذ قال: قال ابن عمر محتجاً على جواز إدخال الحج على  
العمرة، انتهى. لكن الظاهر أنه مقوله الإمام مالك، كما هو نص النسخ الهندية،  
وبه جزم ألبانجي، إذ قال: وقول مالك: قد أهل أصحاب رسول الله ﷺ يريد أن  
منهم من أهل بالعمرة، انتهى. وبه جزم صاحب «المحلى» إذ قال: قال مالك  
مستدلاً نائياً عن إدخال الحج على العمرة، انتهى.

(وقد أهل) أي أحرم (أصحاب رسول الله ﷺ) أي بعضهم (عام حجة  
الوداع بالعمرة) كما تقدم في حديث عائشة: «منا من أهل بالعمرة» (ثم قال لهم  
رسول الله ﷺ: من كان معه هدي، فليهلل بالحج مع العمرة) التي أحرم بها.  
ففيه جواز إدخال الحج على العمرة إذ أمرهم النبي ﷺ بذلك.

(١) ولا يوجد شظ مالك في نسخة «الامستشار» (١١/١٦٥).



عنه قال: «فصبرت من رأس رسول الله ﷺ بيشتفسر عبد المروءة». متفق عليه  
وقال مالك والشافعي في قول: «لأنه لم يخلل ونحوه عليه»، ويستحب نحوه عند  
المروءة.

وقد حدث ابن عمر قال: «سمع الناس مع رسول الله ﷺ، فلما قدم مكة  
قال للناس: «من كان معه هدي فإنه لا يخل من شيء حرم منه حتى يقتضي  
حجمه الحديث متفق عليه، وروى عائشة قالت: خرج مع رسول الله ﷺ في  
حجم البذرة، الحديث. وفيه قول ﷺ: «من قال معي هدي، فليهل بالحج مع  
المعرفة، ثم لا يخل حتى يخل منهما جميعاً» وعن حفصة قالت: «يا رسول الله  
ما شأني الناس حلوا من العرفة، ولم تكن أمث من عسرتك؟ قال: «إني ليدب  
رأسي وفلات هادي». فلما أجزأ حتى أخرجه الشيخان وغيرهما وسألتني  
في الموطأ، في «ما جاء في الحج» في جمع

قال المحافظ: وكذا في حديث جابر عبد المجازي، وأخبر أنه لا يخل  
حتى يجر الهدي. قال: والأحاديث بذلك متقدمة، وقال الشافعي: والأحاديث  
كثيرة، أي في هذا المسمى، ومن أحد روايات مالك فيمن قدم متعمداً في أشهر  
الحج وساق الهدي، قال: «إن دخلها في العشرين من شهر الهدي حتى يجره يوم  
المحر، وإن قدم قبل العشرين من الهدي، وهذا يدل على أن المتعمد إذا قدم قبل  
العشرين خلّ وإن كان معه هدي، وإن قدم في العشرين لم يخل، وهذا قول عطاء،  
والرواية الأولى أولى، لما فيها من الحديث الصحيح الصحيح وهو أوسى  
بالتبوع، انتهى.

وفي «الروضة البريّة»<sup>(١)</sup>، ثم إن كان متعمداً لا هدي معه فصر من شعوره  
ونحلّ، لأنه نعت عسرة، وإن كان معه هدي ثم قصد وحلّ إذا حج فليدخل



## باب قطع التلبية

الحج على السمرة، ثم لا يحل حتى يحل منها جميعاً انتهى.

وترجم الشيخ ابن تيمية في «الفتاوى»<sup>٥</sup> باب النهي عن التحلل بعد السعي إلا للمتعمد، إذا لم يسق هدياً، وأخرج فيه حديث عائشة: «ما من أهل بعرة...» الحديث. وحديث جابر: «أنه حج مع النبي ﷺ يوم ساق البدن معه، وفيه قولوا: كيف نجعلها منعة وقد سبنا الحج، فقال: افعلوا ما أمرتكم لكن لا يحل ينّي حرام حتى يبلغ الهدى محلّه، منفق هديهما. قال الشوكاني<sup>٦</sup>». ومثله حديث عائشة عند البخاري بلفظ: «من أحرم بعرة فأهدى فلا يحل حتى ينحر»، انتهى.

## (١٣) قطع التلبية

بمعنى متى يقطع المحرم بالحج التلبية؟ وتخصيص المحرم بالحج لما أن المصنف - رحمه الله - سبّك قطع السمر التلبية عن قريب، والمسألة خلافية عند أهل العلم، قال الحافظ<sup>٧</sup> «تعت حديث البخاري عن ابن عباس: «أن أسامة بن زيد كان وقف النبي ﷺ من عرفة إلى المزدلفة، ثم أودع الفضل بن عباس، قال: فكلامها قالاً: لم يؤل النبي ﷺ يلبي حتى رمى جمره العقبة» في هذا الحديث أن التلبية تستمر إلى رمي الجمره يوم النحر وبعدّها يشترع الحاج في التحلل.

وروى ابن المنذر بإسناد صحيح عن ابن عباس: «أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإن كنت حاجاً قلّك حتى بدّ حلك، وبدا حلك أن ترمي جمره العقبة، وروى سعيد بن منصور عن طريق ابن عباس قال: حججت مع عمر - رضي الله عنه - إحدى عشرة حجة، وكان يلبي حتى يرمي الجمره،

(١) نيل الأوطار، ط. (١٤٠٤هـ).

(٢) فتح الباري، (٣/٥٢٣).

وباسمراها قاله الشافعي وأبو حنيفة والثوري وأحمد وإسحاق وتبعاهم  
وقالت طائفة: يقطع المحرم التلبية إذا دخل الحرم، هو مذهب ابن عمر،  
لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة: يقطعها إذا  
راح إلى الموقف، روى ابن المنذر وسعيد بن منصور بأحمد صحيحه عن  
عائشة وسعد بن أبي وقاص وعني - رضي الله عنهم -، وبه قال مالك، وقيل  
بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث، وأشار الطحاوي إلى أن  
كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر،  
لا على أنها لا شرع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

واختلفوا أيضاً، هل يقطع التلبية مع رمي أول حصاة أو عند تمام الرمي؟  
فذهب إلى الأول الجمهور، وإلى الثاني أحمد وبعض أصحاب الشافعي، ويدل  
لهم ما روى ابن خزيمة عن الفضل بن عباس قال: «أنضت مع النبي ﷺ من  
عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة، ثم قطع  
التلبية مع آخر حصاة»، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفر لما أبيهم في  
الروايات الأخرى، وأن المراد بقوله: «حتى رمى جرة العقبة» أي أتم رميها،  
انتهى مختصراً.

قلت: وهكذا حكى عن الإمام أحمد غير الحافظ، لكن عامة فروعه  
مصرحة بقطعها مع أول حصاة بوفق الجمهور، ففي «المعني»<sup>(١)</sup> والشرح  
الكبير لابن قدامة: يقطع التلبية عند ابتداء الرمي، ومن قال بذلك ابن مسعود  
وابن عباس وميمونة وعطاء وطاووس وسعيد بن جبير والنخعي والثوري  
والشافعي وأصحاب الرأي لرواية الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ لم يزل يلبي  
حتى رمى جرة العقبة، وكان رديقه يومئذ وهو أعلم بحاله من غيره، ولعل  
النبي ﷺ يقدم على ما خالفه.

(١) التكمي مع شرح الكبير (٤/ ٤٥١).

وسحب قطع النطبة عند أول حصاة للحجر، وفي بعض ألفاظه حتى رمي جرة النطبة قطع عند أول حصاة، رواه حنبل في المسالك، وهذا بيان يتعين إذاً أنه، وفي رواية من روى أن النبي ﷺ كان يكبر مع كل حصاة قبل على أنه لم يكن يلي، انتهى محضراً بهما، وهذا النص مهم على أنه يقطع المحرم الثانية عند أول رمي، وبذلك جزم في دليل العزائم والفظه: وتبين الثانية من حيز الإحرام إلى أول الرمي أي: رمي جرة النطبة، انتهى. وقريب منه ما في المروعي المربع، هذا نضم عن الإمام أحمد يكون روايه عنه مرجوحة.

وراجع لباحي<sup>(١)</sup> قول الجمهور إذ قال: وقد اختلف قول مالك فيما يستحب من ذلك، يروى عنه من أقواله: يحطيم الثانية إذا راح إلى النقص، وروى عن ابن القاسم: يقطع إذا راح إلى التحصيل. وروى عنه أنه: يقطع إذا راح إلى الموقف. وروى عنه ابن الموار<sup>(٢)</sup>: يقطع إذا وقف عرفه، وقال أبو حنيفة والثوري: لا يقطع حتى يرمي أول جمرة من جملة النطبة يوم النحر، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك ما علق به أصحابنا: أن الثانية إجماع الداعي، ونحن، فإذا نظر إلى الموضع الذي دعا إليه فقد كسب الثانية، فلا معنى لاستدامتها بعد ذلك.

ورجح القول الأول ما روى عن النبي ﷺ أنه لم يؤذ بشيء حتى رمي جمره العترة، ومن جهة أخرى: أن النطبة إحانة من دعا إلى حج، فهو أوامره الإحانة إلى أول العمل لا تضمت بالإحرام أو أول العزائم أو بآخر العمل، وهو أول التحلل يرمي جمره النطبة. وأما أنه بالإجابة إلى أول مواضع الحج عديلاً، فإنه يجب أن يقتصر على مواضع الإحرام أو مكة، فإن أراد أنه أمر

(١) المنتزه (٢١٦، ٢٢)

(٢) أنه في الأصل لم يلحق إلا السواقي، وإيمان به، انتهى (١٠)

مواضع الحج عملاً فهو منى. وإما عرفة فليس أولى ذلك ولا آخره: فلا تعلق  
تقطع التلبية بها. وأكثر ما رُبِّط قطع الناس بعرفة. وما نصف الحديث أشهر  
عندي وأقربى في الظاهر انتهى

قلت: وهو نص الروايات الصحيحة المبررة، منها ما تقدم من حديث  
الفضل وغيره، وسيأتي قريباً من حديث ابن مسعود عند أحمد وابن أبي شعبة  
والطحاوي: خرجت مع رسول الله ﷺ فما ترك التلبية حتى رمى جمرة العفة.  
إلا أن يحفظها بالكثير، ريسط الروايات في ذلك صاحب «المدية والنهاية»<sup>(١)</sup>.

وقال الطحاوي: قد حارب عن رسول الله ﷺ أنه منواترة شائسته بعد  
عرفة إلى أن رمى جمرة العفة. ثم سطر الروايات في ذلك عن علي،  
وإبي عباس، والفضل، وأسماء، ومن مسعود وغيرهم، فارجع إليه

وقال صاحب «الهداية»: يقطع التلبية مع أول حصاة بعد رؤيتها عن  
ابن مسعود، ورؤى جابر: أن النبي ﷺ قطع التلبية عند أول حصاة رمى بها  
جمرة العفة. قال الترمذي: كان المصنف ذهل فإنه لم يذكره عن ابن مسعود  
وابعد ذكره التكميل مع كل حصاة إلا أن يكون ممنوعاً. فإن قوله «المكر» مع  
كل حصاة يدل على أنه قطع التلبية من أول حصاة. وصرح به الترمذي في  
«المعركة»<sup>(٢)</sup> فقال بعد أن ذكره فيه دلالة على أنه قطع التلبية بأول حصاة ثم  
يكبر مع كل حصاة.

وهي «السلسلة» أي أبي داود، من حديث ابن مسعود قال: رُميت  
أنتي بجمعة فم يزل يلبي حتى رمى جمرة العفة بأول حصاة. وهو مفهوم حديث

(١) «المدية» في الأصل وهو سهل فليق، وانظر صاحب «المنهاج» أي «الهداية» مستشهداً. انظر  
(٣٣٨/١).

(٢) «معركة» الأثر والنسخ (١٠٦٦/٧).



المعلوم في الحرامين، والتخصير المرفوع فيه إلى النبي ﷺ، انتهى. وبطله الحافظ في الفتح على الماء لمجهول، قال: وفي رواية موسى بن عرفة، لا يعيب أحدا على صاحبه، قال الطبري: هذا وحصة، ولا حرج في التكبير، بل يحوز كسائر الأذكار، وليس التكبير في عرفه من سنة الحاج، بل السنة لصلة الطلبة إلى رمي حجرة العقبة، انتهى.

وناش الشيع ولي الدين<sup>(١)</sup>، طاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة هي العدو من منى إلى عرفات السية فقط، وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بخالفه، لكنه لا يدل على فصل التكبير على الشاذية، بل على حوازه فقط، لأن غاية ما فيه تقريره ﷺ على التكبير، وذلك لا يدل على استحبابه، فقد قام الدليل الصحيح على أن السنة حسنة فصل لمبارته ﷺ عليها.

وقال العيني: التكبير المذكور نوع من الذكائر أدخله المنبهي في حلال تنبيه من غير ترك للتنبيه؛ لأن السروي عن الشاذية أنه لم ينقطع التنبيه حتى رمي حجرة العقبة، وقال الخطابي: السنة المشهورة فيه أن لا ينقطع التنبيه حتى يرمى أول حصاة من جسر العقبة يوم النحر وعليها العمل، وأما قول أنس هذا فقد يحمل أن يكون تكبيره أكثر منهم شيئا من الذي يدخلونه في خلال السنة ثانية في السنة من غير ترك للتنبيه، انتهى.

قلت: وهذا هو الأرجح، وقول العلامة الزرقاني: فيه بعدد نيس توجيه لما قال الحافظ<sup>(٢)</sup> تحت برحة البخاري: باب التنبيه والتكبير عداة البحر حتى يرمى: المعتمد أنه أشد إلى ما ورد في بعض طرق الحديث كما حوت به

(١) انظر شرح الزرقاني، (٢٠٧/٢)

(٢) مفتاح الباري، (٢٢٣/٢)



(٣٦) : ٥٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَهْيَةَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : مَنْ جَاءَ بِمَنْفَعَةٍ لِلدِّينِ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ كَانَتْ لَهُ أَجْرُهُمْ كُلُّهُمْ .

١٣٩-١٤٠ هـ - وحدثني عن مالك بن النضر عن أبيه عن علي بن النضر عن

حرم الحاج من عرفة، فليجي حرمه بغيره، فعند الحديث على من هذا حجه، وحمل نزل قول الراوي: إن أنسي بخلافه لم ينزل على منى من حيرة النبي أنه قال: لا يفتي وأنت حرم أني أوجهه وه تعالى لا يفتي.

١٦٧٣٧ - (مات)، عمر عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد بن أبي بكر عن علي بن أحمد القاسم (زوج النبي) عن أبيه كانت نزلت القلبة إذا رحت في من الممدان إلى الموقف فداء في جميع السح الهتمة والسفرة إلا الشرفين<sup>(١)</sup> فيها إذا رجع إلى الموقف، وتسمى الحد، ويخدم أن ذلك رواه أنه من مات.

وعرض المحقق بذكر هذه الآثار المختلفة (الاستفادة من الاعتناء عن العمل بروية النفس، ومكافحة سائر وملائمة - رضي الله عنها - عن النبي ﷺ لا تحيي، ولمخالف أن تضل كان إذ ذلك ربه النبي ﷺ بحالهما).

وقال الطحاوي: إن القوم لم يشار إليهم حديثاً عن عائشة أنها قالت: إن  
النساء ممنوع من الموت يعرفن، وإنما أخرج عن فعلها، عند يجوز - فعمل  
ذلك لا عسى أن تمت للثنية عند قطع، ولكن لأنها تأخذ فيها سواها من الذم  
من التخيير والتأجيل، ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التخيير وخروج وقتها،  
لهم

٢٧٧٨ (أولاد عن زافع أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنهما (كان ينفذ للثوب فخر الحج إذا انتهى إلى الحرم) ومناجم الشوك (حتى يطوف بالبيت

[illegible]



عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

أخرج ابن حبان في (٢٥ - كتاب الحج، ٢٨ - زاد المعاد) عن أبي هريرة

عن

أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧.

(١٧٣٩) - وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧. وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧. وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧. وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧. وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

حدث، ٢٢٧. وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من حج ولم يجد ماء فليغتسل بماء من ماء السماء»

وهو بطواف بالبيت

يجهلي عن ذلك عن الجوهري، ويروي عن ابن عمر بن الخطاب أنه عنهما خلاف ذلك أبت أحرصه ابن أبي مبيد من طريق ابن سيرين قال: كان ابن عمر إذا صاف بالبيت تلى (وهو بطواف بالبيت).

قال الزقاق<sup>(١)</sup>، فسمع مشروعهما في الطواف، وبدا كرههما إليه سالم ومالك، وقال ابن عينة: ما رأيت أحدا يقتدى به في حركتي، إلا عطاء بن السائب، وأحازله الشافعي من راحله، وكان يرويه يروي إذا طاف، وقال سعد بن الجهمي: لا يأتك الرجل مذنباً حتى يذبح لعداء حتى يركب إليها استخافه، رضي الموقوف بعبادة، قاله ابن عمر، انتهى.

وفي السراج الكبير<sup>(٢)</sup> للديلمي: رجل يسمع المذبح يسمع بالبيت له حائل مكة ويذبح حتى يطوف ويسعى، فيعادوا حتى يقول الله في يوم شرفة ويرجع لهم معاذها<sup>(٣)</sup>، الموقوف أي سنده، والشرع به خلاف<sup>(٤)</sup>، قال الديلمي: الأول مذهب الثمالة، ويشهره من سببه، والثاني مذهب الثمالة<sup>(٥)</sup>، انتهى. ثم قال ابن دبر: وهو لها بعد صبي، وإن لم يسجد الحرم، فربما يصل عليه بعد الزوال، وقد وصل قبل الزوال، ليس فيه حال، انتهى في قول ثالث من الموصال إلى أوصافه، والله أعلم، انتهى. وفي المعبر<sup>(٦)</sup> أو مالك<sup>(٧)</sup> رضي الله عنه، ذكره ذلك من غير طريق غيره، انتهى لو أن ذلك له في سنة.

(١) سراج الزقاق (١: ٢٥٨)

(٢) (١: ٢٦٢)

(٣) أو يسجد سراً، سراج نصير (٢: ٢٢٠)

(٤) في المعبر، أحمد، والمصنف في الشريعة (١: ٢٦٧)، فاعلم، انتهى.

(٥) (١: ٢٦٧)

وقد اشاحي<sup>(١)</sup> أما الحاج فقد اعتكف نول عاكف فيه. وروى ابن الدوا  
عنه. أنه من كان من أهل البساتن، فإنه يقطع البية في أول الحرم، وروى عن  
مالك. يقطعها إذا دخل مكة، وروى تميم. لا يقطعها وإن دخل الحرم،  
ولكن يقطعها في الطواف.

ثم ذكر وجود عدة الروايات، ثم قال. وقد اختلفت الرواية عن مالك في  
وقت العبادة، فروى ابن السراة بعدونها بعد السعي، وروى الثوري عن  
مالك. بعدونها بعد الطواف، وهذه رواية أشبه أن الطواف عبادة معقولة  
بأنفسه، فذلك السجدة، فيترك التلبية، وإذا نسى فلا يعلق له بأس،  
وهذه رواية ابن الدوا. أن السعي ركن من فركان الفداء الصحيح. فليس فيه ترك  
التلبية، كالطواف والوقوف بعرفة. انتهى.

وقال ابن دما<sup>(٢)</sup>: لا بأس بالتلبية في طواف القدوم، وبه يقول  
ابن عباس وعطاء بن ربيعة وابن أبي نجي ودانود والشافعي. وروى  
عن مالك بن عبد الله أنه قال: لا يبغي حول البيت، وذكر أبو الخطاب: لا  
يبي. وهو قول الشافعي، لأنه مشتق بذكر بخصه، فكان أولى، ولما أنه  
أول التلبية فلم يكره له، كما لو لم يكن حول البيت. ويمكن الجمع بين  
القائري والشافعي في الطواف. انتهى.

وفي شرح الصحيح. ولا تسحب في طوافي القدوم والتسبي بعده، لأن  
كل منهما تكاررا مخصصة في طوافي الإفاضة والتوداع، وفي التقديم  
تسحب في بلا غير. (طابق الأذلة، والعزلة شافعي بعده، لا في الآخرين  
جزء، انتهى.

(١) التميمي (٢/٢٧٦)

(٢) التميمي (٢/١٠٧)

٤٨٨/٧٤٠ - وحديثي من مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن

أمه، عن عائشة أم المؤمنين: أنها كانت تزل من عرفة بصره.....

وفي شرح لمصاب: لا يلبي حال طوافه مطلقاً لأن اشتغاله حينئذ بالأذنة المأثورة لفصل، وهذا إذا لم يده طواف الفريضة أو طواف الغرض على فرض تقديمه على البراءة، ولا فلا تنبيه في طواف العمرة ولا في طواف الغرض بعد الترميم، ولا في سعي العمرة، فإن النية تنقطع بأول شروعه في طوافها، وأن ما أطلق بعضهم من أنه لا يلبي حالة السعي، تمتنع جملة على سعي العمرة، وسعي الحج إذا أخره، وأما ما حرج في الأصل من أنه يلبي في السعي، فيجوز معنى سعي الحج إذا دونه، انتهى.

٤٨٩/٧٤٠ - مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، لئال السدي (عن أمه)

مرحاة مولا عائشة تكني أم علقمة (عن عائشة) - رضي الله عنها - (أم المؤمنين أنها كانت تزل من عرفة، ويخط محمد، في موقفه: تنزل بعرفة (بصرة) مع النور وكسر السبب على ما ضبطه عامة شراح الحديث: قال ابن حجر في شرح مناسك التنوير: يجوز إسكان السبب مع فتح النون وكسرها، انتهى. موضع قيل من سرفت، وقيل بفتحها خارج عنها، فاللهما الترتيب<sup>(١)</sup>

وطاهر أكثر فروع لأذنة الثلاثة المتتالي، وبه جزم الزوخاني في شرح المواهب، والضيبي في شرح المنكاة<sup>(٢)</sup>، إذ قال: وليست من عرفة، وكذا قول التنوير في شرح مسلم:

وفإن الحائط في «المنح»<sup>(٣)</sup> موضع شراب عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات، وإلى بشرى سويت شيخنا في «المصنف» إذ قال:

(١) (٢/٢٧٠).

(٢) (٥/٢٠٩).

(٣) المنح (٣/٢٠٩).

«بب يستحب تقصير الحظية بنمرة، وتجهيل الرداح إلى عرفة، فهذا ظاهره أن عرفة غير بنمرة، وفي «الحاشية» عن «المحلى» بفتح الحاء وكسر الميم، ويحوز إسكانها، موضع بجانب عرفات، وليس بها، وهو منهي الحرم، وكأنه يربح بين الحل والحرم، انتهى.

وبذلك جزم النووي في «مبسوطه»، إذ قال: ليس من عرفات «إني عرفة، ولا بنمرة، ولا المسجد الذي يصلي فيه الإمام، بل هذه المواضع خارج عن عرفات على طرفها العربي، انتهى».

وظاهر فروغ السعدية الأول، بل هو صرح الزيلعي على «الكنز»، إذ قال: يدل من الناس حيث شاء، وقرب الجبل أفضل، وعند الشافعي بعض نعمة أفضل لنزوله بفتح فيه، قلنا: بنمرة من عرفة، وقد قال عليه السلام، «عرفات تلها مرفق»، ارفعوا عن جبل عرفة، ونزوله بفتح ثم يكن عن قصد، انتهى.

وقد حكاها ابن عابدين<sup>(١)</sup> عن «المعراج» إذ قال: يزل بعرفات هي أي موضع شاء، وقرب جبل الرحمة أفضل، وقال الأئمة الثلاثة: في بنمرة أفضل فنزوله عليه السلام فيه، قلنا: بنمرة من عرفة، وبنمرته عليه الصلاة والسلام فيه ثم يكن عن قصد، انتهى.

قلنا: وبزيادة حديث أبي داود عن أبي عبد الله، حتى أتى عرفة هنزل بنمرة، وهي منزل الإمام الذي يزل به بعرفة، الحديث نص في كونها بعرفة، وبزيده أيضاً أمر نياض وكلام الناحي الآتي قريباً. وبه جزم الدردير، إذ قال: وتنبئ نزوله بنمرة موضع بعرفة، وأنه ميل أكثر أهل اللغة، قال المحط: اسم موضع عرفات، أو جبل هناك، وفي «المعجم» هو جبل عليه أنصاب الحرم بعرفات، وفي «معجم البلدان» ناحية بعرفة.

(١) ورد المعراج مع الدر المنثور (١/٥٥٤)

ثم تحولت إلى الأراك.

(ثم تحولت) شائنة - رضي الله عنها - من نمرة (إلى الأراك) بالفتح آخره كذا، قال الزرقاني: موضع معرفة من ناحية الشام، وقال ياقوت الحموي: وادي الأراك قرب مكة يتصل بنبهة، وقال الأصمعي: جبل له قبل، وغيره هو موضع من نمرة في موضع من عرفة، وقيل: هو من مواقف عرفة بعضه من جهة الشام، وبعض من جهة اليمن، وهو في الأصل شجر معروف، وهو أيضاً شجر مجتمع يستظل به، انتهى.

وقال الباجي<sup>(١)</sup>: قرنها: كانت تنزل من عرفة... إلخ، يقتضي أن نمرة من عرفة. والأراك موضع غيره، وذكر جماعة من أصحابنا أن نمرة والأراك شيء واحد، وإنما نمرة موضع الأراك بعرفة، فإن لم يكن ما قبله مخالفاً للحدث، فإن معنى الحديث: أنها كانت تنزل في موضع من نمرة، ثم تحولت من موضعها ذلك إلى منبت الأراك بنمرة، وهذا على معنى أنه أنزل في النزول والتصرف، وكان ذلك واسع أن ينزل الإنسان من عرفة حيث شاء، وحرى العمل بنزول الإمام بنمرة، انتهى.

والظاهر في معنى الأثر أنها كانت تنزل أولاً بنمرة إلى زوال الشمس اتساعاً لضعفه<sup>(٢)</sup>، ثم تخرج من نمرة إلى الأراك، وإلى ميل أكثر الشراح، وظاهر توسع شجب العلوي في «المصنف» إذ قال: «باب نزول نمرة وجواز ترك توليها»، يدل على أن المعنى أنها كانت تنزل أولاً بنمرة، ثم تركت النزول في هذا الموضع للمرحمة وغيره. واعتبرت النزول في الأراك، وبه حزم صاحب «المعالي»، إذ قال: ثم تحولت لأجل المرحمة إلى الأراك موضع قريب من نمرة، انتهى. وعرفنا كلها موضع النوف إلا يظهر هزلة كما سألني في محله.

(١) المصنف (٢/٣١٧)

قالت: وكانت عائشة تهلّ من كانت في منزلها، ومن كان معها، إذا ركبته، فلو جهت إلى الموضع، لو كنت الإهلال.

قالت: وكانت عائشة تلتفت بعد التمتع من مكة في ذي الحجة، ثم لو كانت ذلك فكانت تخرج ثياب الإهلال، حتى تأتي الموضع فتلبس بها حتى ترى الإهلال، ثم لو كانت الإهلال، أو كانت بعقر.

(قالت أم علقمة: وكانت عائشة - رضي الله عنها - تهلّ) أي تضي (ما كانت) بمعنى ما دام (في منزلها) أي: الموضع الذي نزلت فيه (أو بهل) كذلك (من كان معها) اتعاً لأن المومنين (فلذا ركبته فتوجهت إلى الموقف) تعرف (تركزت الإهلال) أي التمتع.

قال الشافعي: يزيد أنها كانت تضي إلى أن تركب متوجهة إلى الموقف، ويحتمل أن يزيد إلى الصلاة، ووصفته بأنه ذواح إلى الموقف، لأن المقصود بذلك الذواح إلى الموقف، والمصلي يتوب الموقف وذواح إليها واحد (قالت: وكانت عائشة - رضي الله عنها - تتم بعد الحج من مكة في ذي الحجة) كما فعلته في حجة الذواح مع النبي ﷺ (تم تركت ذلك) أي الإعتناء بعد الحج متسللاً (فكانت تخرج قبل هلال المحرم، حتى تأتي الجحفة) الميقات المعروف لأهل الشام (فتلبس بها حتى ترى الهلال) أي هلال محرم.

(هكذا رأيت الإهلال أعلت) أي أحرمت (بعمرة) فتأتي مكة وتصل أفعاء العمرة ثم تعود إلى المدينة. ولعل ذلك لتحصيل الفصل بين الحج والعمرة مثلاً لأن أمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - كما عه سيأتي قريباً في باب العمرة أنه قال: «افصلوا بين حجكم وعمركم» فإن ذلك أهم لحج أحدكم وأهم عمره أن يعتزم في غير أشهر الحج، انتهى.

٧٤٠م/٤٨ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَحْسٍ بْنِ مَرْجَانٍ، أَنَّ  
عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ غَدَا يَوْمَ عَرَفَةَ مِنْ مَنَى، فَسَمِعَ التَّكْبِيرَ عَالِيًا،  
فَنَحَّضَ الْكُرْسِيَّ.....

وقد ذكر الحافظان ابن حجر<sup>(١)</sup> والعيني<sup>(٢)</sup> تحت قول البخاري<sup>(٣)</sup> «باب  
العمرة ليلة الحصى وغيرها»، واختلف السلف في العمرة أيام الحج، فروى  
عبد الرزاق بإسناده عن مجاهد قال: سُئِلَ عمر وعلي وعائشة عن العمرة ليلة  
الحصى، فقال عمر - رضي الله عنه - : هي خير من لا شيء، وقال علي نحوه،  
وقالت عائشة: العمرة على قدر النفقة، انتهى

وأشارت بذلك إلى أن الخروج لقصد العمرة من البلد إلى مكة أفضل من  
الخروج من مكة إلى أديس التحل، انتهى.

قلت: وباب البخاري<sup>(٤)</sup> في «صحيحه» «باب أجر العمرة على قدر  
النفقة»، وذكر فيه حديث اهتمام عائشة من التكبير، وقوله ﷺ: «لكنها على قدر  
نفقك أو نصيبك». قال الحافظ<sup>(٥)</sup>: «وأخرجه الدارقطني والحاكم بلفظ: إن لك  
من الأجر على قدر نصيبك ونفقتك بواو الحظف، انتهى. فالظاهر لهذا الحديث  
المرفوع والموقوف أن إهلاكها من الجحفة لزيادة الأجر بزيادة النفقة والنصيب.

٧٤٠م/٤٨ - (مالك، عن يحيى بن سعيد) الأنصاري (أن عمر بن عبد  
العزیز) الإمام العادل (غدا يوم عرفة من منى) إلى عرفات (فسمع التكبير عالياً)  
أي: سمع الناس يجهرون بالتكبير (فبعث الحرس) بفتحين جمع حارس عنى ما

(١) «فتح الباري» (٣/٦٠٥)

(٢) «مسند القاري» (٧/٤١٥)

(٣) «صحيح البخاري» (٢/٢٠٠) من كتاب العمرة

(٤) «صحيح البخاري» (٢/٢٠١).

(٥) «المعنى» (٣/٢٦٩).





وَأَنْتُمْ أَهْلُهَا إِذَا رَأَيْتُمْ أَهْلَهَا .

وهو عمر بن الخطاب، منقرض الشعر، مشفق، سخيف، يعني يدخون مكة كذلك بعد عيدهم بالهدوء وغيره لأهل الحرم (وأنت مدهون) بتشديد الدال من (أدهان) أي: مستعملون الماء في الشعر، وإذا كان بعد الدار أضافت لأجل القدوم على بيت الله، فأهلته أولى بذلك (أهلوا) أي: أحرموا بالحج، أمر بدب (إذا رأيتم أهلها) أي خلال ذي الحجة بعد عهدهم بالخروج والادخار، وتأخذوا من الشعير يحطوا فيه، وهو الذي أخذوه، (أفك) رحمه الله - لمن أحرم بالحج - قاله إمامي<sup>(١)</sup>.

وفي المحلى: (به قال مالك، وأبو حنيفة، وأبو ثور، وجماعة: إن الأفضل للمكة أن يحرم من أول ذي الحجة، وذلك لما في كثير من الأصناف، وقول الشعبي وعمر المالك وكثير: إن الأفضل للمكة أن يحرم يوم النحر، انتهى). فذهب وتفهم في حديث عبيد بن جريح أنه قال لا بأس بغيره من أن يركب صبحاً بعد أن أركب من أصحابك مصنفها... الحديث، أو الأفضل بعد أحد ويشتمى الإحرام يوم النحر، وقال مالك والحنفية: التمتع أفضل، وفي نسخة محمد بعد ذلك ذكر الباب: قال محمد: معجل (الأهل أفضل من تأخيرهم) إذا ملكك نفسك، وهو قول أبي حنيفة وأما في فقهاء، انتهى.

وقال الحافظ في التلخيص<sup>(٢)</sup> روى مالك وعمر بن الخطاب وابن المنذر بنسب متصل عن عمر أنه قال لأهل مكة: ما لكم بضم التاء عليكم شعثاً وأنتم تسمعون طيباً متعبرين، إذا رأيتم أهلها فأهلوا بالحج، وهو قول ابن الأثير ومن أشار إليهم سيد بن جريح بقوله: أهل تاس إذا رأى أهلها، وخيل أن ذلك محمول على الاستعجاب، به قال مالك وأبو ثور، انتهى.

(١) - المستدرج (٢: ١١٩).

(٢) - فتح الباري (٣: ١١٩).

٧١٢/٥٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، أَنَّ عَمْرَةَ ابْنَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، أَتَتْ بِمِثْقَةِ تَمْعٍ سَنِينٍ لِهَيْلٍ بِالتَّحْجِ لِهَيْلَالٍ ذِي الْحِجَّةِ، وَعُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْهُ يَقُولُ ذَلِكَ.

قلت - وهو مختار عامة الصحابة والسابعين، كما نُقِلَ إليه عبيد بن جريح قوله: لم أرَ أحداً يفعله.

٧١٢/٥٠ - (مالك، عن هشام بن عروة) زادت في النسخ لهندية بعد ذلك عن أبيه - وبنت هذه زيادة في النسخ العصبية لا المتن ولا الشروح (أن) أمير المؤمنين (عبد الله بن الزبير) بن العوام القرشي الأسدي أبو بكر وأبو عبيد بالصحة مصغراً، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وروى اختلافه تمع سنيين، وقيل في ذي الحجة سنة ٤٩ هجرية، كذا في «التقريب»<sup>(١)</sup> (أقام بمكة) في زمان خلافة (تسع سنين) فإنه - رضي الله عنه - يرجع أنه بعد موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ هـ واستشهد سنة ٧٣ هـ كما في تاريخ الخلفاء (زهيل) أي يحرم (التحج لِهَيْلَالٍ ذِي الْحِجَّةِ) أي شقيقه (عروة بن الزبير) مع يفعل ذلك) وصحتهم يفعلون كذلك كما تقدم قريباً.

قال البانجي<sup>(٢)</sup>: نعلق مالك - رحمه الله - في هذه المسألة مع ما تقدم يفعل عند الله بن الزبير - رضي الله عنه - مدة تسعة أعوام بحضرة الصحابة والتابعين، وهو الأمر الذي يشهر فعله، ولا يخفى أمره، ولا ينكر عليه أحد، ولا يشار مع دينه وعرضه إلا على ما هو الأفضل عنده، ووافقه على ذلك أخوه عروة مع علمه ودينه، وعلى هذا كان أمر جمهور الصحابة، ولذلك قال عبيد بن جريح لأبي عمر: رأييت تفعل أربعاً لم أرَ أحداً من أصحابك يفعلها، انتهى.

(١) مضرب اليد: (١/٢٦٥).

(٢) المصنف: (٢/١٩٠).

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يُهَلُّ أَهْلُ مَكَّةَ وَغَيْرُهُمْ بِالْحَجِّ إِذَا كَانُوا بِهَا، وَمَنْ كَانَ مَقِيمًا بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا مِنْ جَوْفِ مَكَّةَ لَا يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ.

(قال يحيى: قال مالك: وإنما يهل أي يحرم (أهل مكة وغيرهم)، هكذا في جميع النسخ المصرية والزرقاني والبايجي والتنوير بزيادة غيرهم، وليس الرائدة في النسخ الهندية ولا «المصنف» والأولى حذفه لئلا سيأتي من ذكر الغير بالحج إذا كانوا بها) أي بمكة، فإذا كانوا بغيرها أحرموا من التمتع الذي يعرفون به إن كان وإلا فمن المحل الذي هم فيه (ومن كان مقيمًا بمكة من غير أهلها) توضيح لقوله المتقدم: «وغيرهم» على صحة وجوده، والمعنى أن أهل مكة إذا كانوا بمكة وغيرهم من الأفاقيين إذا نزلوا بمكة يهلون (من جوف مكة) متعلق بقوله: يهل.

والمعنى: أن من أهل بالحج من مكة، سواء كان من أهلها أو ممن نزل بها، وإنما يهل من جوف مكة، قال الباجي<sup>(١)</sup>: ومن أين يحرم؟ روى أشهب عن مالك: يحرم من داخل المسجد، وروى ابن حبيب عنه: يحرم من باب المسجد.

(لا يخرج من الحرم) إلى المحل للإحرام، قال الباجي: هذا يقتضي أن إحرامه من جميع الحرم مباح، وإن اختير الإحرام من داخل المسجد أو باب المسجد، فمن أحرم من الحرم فلا شيء عليه، انتهى.

قلت: واختلفت نية المذاهب في بيان ميقات المكي، حتى قال ابن رشد في «البداية»<sup>(٢)</sup>: لا خلاف عندهم أن المكي لا يهل إلا من جوف مكة إذا كان حاجًا، انتهى. مع أن الخلاف بينهم شهير، حكاه القسطلاني والمحققان ابن حجر والعيني مع اختلافهم في حكاية الاختلاف.

(١) «المصنف» (٢/٢٢٠).

(٢) «بداية المجتهد» (١/٢٣٨).

فأضحتنا إلى كتب أصحاب المذهب، ففي الشرح الكبير<sup>(١)</sup> لم يذكر مكان الإجماع لمخرج غير قوله «نسب للمسلمين بمكة مشروطاً بها أم لا مكة، أي لأولي لا المسلمين، ولو أحرم من الحل، أو من تحريم تخلف الأولى، ولا ذو عيب، وطلب الإجماع في جوف المسجد، قال الدمشقي: فونه: غير قوله (أي: ما لم يكن بمكة، أو أن الإجماع على وجه الترادف، فلا بد من خروج محل من نفس مكة، وندت حرم في المعنى<sup>(٢)</sup> و«السدنة» أنه لو أحرم من الحل لا شيء عليه، وفي نسخة «الاحتجاج»، والبيانات المتكسرة للفتح ولو الترادف من حل من مكة ولو فاقاً نفس مكة، لا حاجتنا ولو معاذلة على المعصية فنشر «حتى أهل مكة من مكة، وصل كل الحرم، ولا حرمه من حرم فاعلمنا بالأنظمة لا احتمال أن العوارض كانت تنفي شيء إن ذلك انتهى».

وذلك المتطاولي<sup>(٣)</sup>، مهمل المتكسر والمستقيم نفس مكة، وهو الصحيح من مشوب التاميم، وأنه أن يحرم من جميع بقاع مكة لا سائر الحرم، وقد عرفت. وأنه وأحرم خارجها، رغم بعد إتيانها قبل الموقوف أمه، وقد عرفت، والأقصر أن يحرم من باب داره، أي.

قال النووي: «مطابق نفس مكة، ولا يجوز لنا الإجماع بالفتح من حرمها سواء الحرم والحل، هذا هو الصحيح عند أصحابنا، وفي بعض أصنافنا: يجوز أنه أن يحرم من الحرم، لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول، وفي الأقصر قولنا: أصحابنا من شاء، وداره، والثاني من المسجد الحرام تحت التبريات، أي.

(١) (٢٢: ٢٦).

(٢) (٢٢: ٢٦).

(٣) (٢٢: ٢٦).

قال يحيى: قال مالك: ومن أهل من مكة بالحج، فليؤخر الطواف بالبيت.

وفي «المنهاج» و«الشرح الكبير»<sup>(١)</sup> لابني قدامة: الأفضل أن يحرم من مكة، وإن أحرم خارجاً منها من الحرم جاز لقول جابر: «فأهملنا بالأبطح»، ولأن المنصوص أن يجمع في التسكع بين الحل والحرم، وذلك حاصل بإحرامه من جميع الحرم، انتهى.

وفي «تيل العارِب» يحرم من بمكة لحج منها ويصح من الحل، ولا دم عنه، انتهى. قال ابن قدامة في «المنهاج»<sup>(٢)</sup>: إن أحرم من الحل نظرت، فإن أحرم من الحل الذي يلي الموقف فعليه دم، وإن أحرم من الجانب الآخر، لم يملك الحرم فلا شيء عليه، نص عليه أحمد، وذلك لأنه أحرم قبل مبقاته، فكان كالمحرم قبل بقية المواقيت، ولو أحرم من الحل ولم يملك الحرم فعليه دم، انتهى.

وفي «شرح المصاب»: من كان منزله في الحرم كسكان مكة ومنى، فوقفه الحرم للحج، ومن المسجد أفضل أو من ديرة أهل، انتهى.

(قال مالك) وليس هذا المثلظ في المصرية (ومن أهل من مكة بالحج) ساء كان مكياً أو لثافياً نزل بها (فليؤخر الطواف بالبيت) أي: طواف الحج الفروض، وهو طواف الإفاضة، قال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: ومعنى ذلك أن الطواف الذي هو ركن من أركان الحج، إما هو طواف لإفاضة، فأما طواف الورد فليس بركن من أركان الحج، وإنه هو الورد على البيت كنحية المسجد، فإذا أحرم من مكة فليس عليه طواف وروء، لأنه لم يرد من جهة من الجهات، ساء أحرم بالحج من مكة يوم التروية أو قبله أو بعده، انتهى.

(١) (٢/٢٤٢).

(٢) (٥/٦٢).

(٣) المنتقى، (٢/٢٢٠).

والشعر من تحته وأما شعره فمحرّم مخرج من شعره ...

(والشعر) - المقصود نصف على الطوائف، أي: فليؤخر الشجر يسمى ابن الصفا والبروة لموقعه عند الطوائف الواجب إعتني مرجع من شعره غنية للمصنف، فإنه بالشعر يعني بين الصفا والبروة إلى أن بعد من من الإفاضة، لأن من شرط الشعر أن يقع طوائف واجبا، ولا يجب على الحاج الحرام من مكة طوائف إلا حواف الإفاضة، ومن فاء الطوائف ما ذكرت والشافعي، وهي «الندوة» لا يحرم ذلك، ولعلهم بعد التبرع من عرفه، فإنه سم بعضهم حتى خرج إلى مكة، وعليه الحديث، وذلك أبو ثابت، قاله الشافعي<sup>(١)</sup>

قلت: ومذهب النخبة في ذلك ما في شرح المصنف، إذ قال نعم إن أراد المكي ومن بعدهم تقسيم الشعر على طوائف التبرع، مع أنه الأصل في الشعر أن يكون عليه معانسة تاحر الواجب من الزكرك، إلا أنه وحصل تقديمه في الجملة مع أنه تركه، بحيث ينقل بقراءة، لأنه ليس المكّي ومن في حكمه طوائف القدوم الذي هو سة للأطامي، فيأتي المكّي طوائف نقل بعد الإحرام بالتحج ليصبح سعة.

وعمل لأخص تقسيم الشعر أو تاحره إلى وقتي الأصلي وهو بعد أداء ركعة؟ قال: الأول، وليس الثاني، وصححه من الجمال، وهو الظاهر خصوصا للمعتمد، وإن فيه خلاف للشافعي، وانحروج من الخلاف كونه أحوط مستحب بالإجماع، انتهى.

قلت: وفي خلاف للإمام أحمد أيضا، فقد قال ابن خزيمة<sup>(٢)</sup> يحرم ذكر إحرام المكّي، ولا يسر أن يهذف بعد إحرامه، قال من غامر لا أرى لأهل مكة أن يهذفوا بعد أن يحرموا بالحج، وإذا كان يهذفون من الصفا والبروة حتى

(١) - مسند (١: ٢١١)

(٢) - مسند (٢: ٢٦١)

وكذلك صنع عبد الله بن عمر.

وسئل مالك عمن أهل المدح من أهل المدينة أو غيرهم من مكة، لهلان ذي الحجة، كيف يصنع بالطواف؟ قال: أما الطواف الواجب، فمفوضه، وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة.....

يرجعوا، وهذا مذهب طه وسالك وإسحاق، وإن ضاف بعد إحرامه ثم سعى ثم يحزنه عن السعي الواجب، وهو قول مالك، وقال الشافعي: يحزنه، وفعله ابن الزبير، وأجازوه إمام بن محمد وابن المنذر، لأنه سعى في الحج مرة فأحزاه، كما لو سعى بعد رجوعه من منى، انتهى.

وما وقع من الاختلاف في حكاية مذهب الشافعي بين الثوري وابن فدامة، فلعل ذلك مبني على اختلاف مروعه، فهي «شرح المنهاج» بشرطه أي لسمي - يقع عن الركن، أو يبدأ بالصفا، أو يسمى سبعا، وأن يسمى بعد طواف ركن أو قدوم، فلا يجوز بعد طواف، نقل، كما أحرم من بحكة بحق صفا، ثم تغل بطوافه، وأراد السعي بعده، كما في «المسحوق»، وقول جامع حوازه حيث صرح بقول الأوزاعي في توسطه الذي نوبن في بعد التقرب أن الرجوع بدها صحه بعد كل طوف صحيح يأتي وست كان لا بد طواف وداع، انتهى.

(وكذلك صنع عبد الله بن عمر أي: يؤخر الطواف والسمي إلى الرجوع من منى، كما يأتي موهولا عنه في باب المزل في الطواف).

(قال يحيى: وسئل مالك عن أهل) أي حرم (بالحج من أهل المدينة أو غيرهم) من الآتين المنسبين بمكة (من مكة لهلان ذي الحجة) وبقي بعد إحرامه بمكة أياماً (كيف يصنع بالطواف؟) وهي الهندية. في الطواف، والأوجه الأول كما لا يخفى، يعني هل يجوز له أن يطوف بالبيت في هذه الأيام أم لا؟ (قال) ما كنت: (أما الطواف الواجب) وهو طواف الإفاضة (مفوضه) إلى الرجوع من منى (وهو) الطواف (الذي يصل بينه وبين السعي بين الصفا والمروة) أي





ويخرج الطواف بالبيت، ويستغني عن السكط والعمرة حتى يرجع من مكة.

وسئل مالك: عن رجل من أهل مكة، دخل يهلل من حرمه، ثم أغمرة؟ قال: بل يخرج إلى الحل فيجهر به.

الترجمة هي ذلك، انتهى. وروى عنه الثوري عن نافع: أهل من حرم مكة بالهج حين رأى الهلال. وعمره أخرى بعد الهلال من خوف الكعبة، ومنه أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن مجاهد: أنه قال: من أغمرة أهل مكة، قال: أما أول عمرة وأحداث من أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدهني عهدي جراحاً، وأخرج من مكة، وليس كذلك مني. قلت: ما لي شي، وأخذت قال: تحريم يوم التروية (ويخرج الطواف بالبيت، واستغني عن السكط والعمرة، حتى يرجع من مكة، كما سباني موصولاً عنه في كتاب الترمذي).

(قال يحيى: مثل مالك عن رجل من أهل مكة) أي: مقيداً بمكة سواء كان متجاً أو قافياً (أهل يهلل) أي يخرجه من حرم مكة بعمرة؟ فقال: بل يخرج إلى الحل فيجهر به) والله فذلك المجهول إن مضاف اليه لإجراء العمرة المحل. حكم الإجماع على ذلك بين فداة وعمره مع الاختلاف فيما بينهم، في أنهم أضافوا لإجراء، كما سباني بسطه قبل كحاج المحرم.

وهج بوجوب الخروج إلى الحل الحائط: العيني والشافعي والطبري والغزالي والنووي والامري والشوكري وميرصم. وبوجوب التخياري في صحبه: هناك مهمل أهل مكة للحج والعمرة، وذكر يود حديث شواقيت، وفيه: من أهل مكة من مكة. فكان شرح: التصحيحين: خصصوا الحديث بالعمرة، ورخصوا الرجوع لغيره بأنه نظر إلى عموم اللفظ، وقال المحقق الطبري لا يحسم أحد، جعل مكة متداً للعمرة، فله في المنهج.

وفيه أيضاً قول فحسب «الهدية»<sup>(١)</sup>، ثم يغفل أنه ينبغي أن يحصر مدة إقامته بمكة قبل الهجرة، ولا اعتبار بعد الهجرة إلا فدخل إلى مكة، ولم يحتمر قط خارجاً من مكة إلى النجدة، ثم يدخل مكة بعمره كما يعمل الناس اليوم، ولا ثبت عن أحد من الصحابة أنه فعل ذلك في حياته إلا عائشة وحدها، انتهى.  
قال المعاصي<sup>(٢)</sup>: وبعد أن فعله بأمره ذلك على مشروعيته، انتهى.

وقال القاري في «شرح المشايخ» بحثاً، أن بعض الفقهاء قالوا: العمرة محصورة بالآذان، فليس لأهل مكة أن يخرجوا للحل ويحتمروا، وحتموا حللت عائشة من محنتها، وما روي عن ابن الزبير أنه أتى العمرة وأمر الناس بها عند إسماعيل بن أبي سفيان في سبع وعشرين من رجب، فعملوه على أنه مذهب صحابي لا حجة فيه على غيره، انتهى.

وأنت غير بأن فعله هذا يستلزم من الصحابة والتابعين وهم يكره عليه، فيكون حجة. قال ابن قدامة في «المعنى»<sup>(٣)</sup>: أهل مكة إذا أرادوا العمرة فمن الحل، لا نعلم في هذا خلافاً، وذلك أمر النبي ﷺ عند الرجوع من أبي بكر أن يحرم عائشة من التعميم، متفق عليه، وكانت بمكة يومئذ، فعفاها في سفرهم الحل من أي جوانب الحرم شاء، لأنه ﷺ أمر بإعمار عائشة من التعميم، وهو أدنى الحل إلى مكة.

قال ابن سبروس: ملغى أن النبي ﷺ وأنت لأهل مكة التعميم، وقال ابن عسلى: يا أهل مكة، من أتى منكم العمرة فليجعل بيته وبنيهاً بهن محترماً، يعني إذا أحرم من ناحية المزدلفة، وإسناد لرم الإحرام من الحل ليجتمع في

(١) انظر: زاد المسعودي (٢١/٩٠).

(٢) (٣/٦٠٦).

(٣) (٥/١٥٩).

أنك بين الحل والحرم، فإنه لو أحرم من الحرم لما سمع بينهما به، لأن أفعال العمرة كلها هي الحرم بحدوده الحج.

وبن أحرم بالعمرة من الحرم انعقد إحرامه به، وعليه دم تتركه الإحرام من العمرة. وهذا قول أبي ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي وأحمد قدامي الشافعي، والشافعي الثاني: لا تصح عمرته لأنه سلك، تكون من شرط الجمع بين الحل والحرم كالتصريح، فعلى هذا وجود هذا الطواف، فإنه، وهو باقي على إحرامه حتى يخرج إلى الحل، ثم يطوف به ذلك ويسمي، انتهى مختصراً.

قوله أسوي في مسكنه<sup>(١)</sup> هو أحرم بالعمرة في الحرم استند إحرامه، ويؤثره الخروج إلى الحل محرماً، ثم يدخل مطوف ويسمي ولا دم عليه، فهو لم يخرج بل طاف ويسمي فيه فودان للشافعي، رحمه الله تعالى - أسحبهما: تصح عمرة وعليه دم تتركه لإحرام من مبقاة هو الحل، والشافعي: لا تحرمه حتى يخرج إلى الحل، ولا يزال محرماً حتى يخرج إليه، انتهى قلنا: وبهذا القول الثاني كانت لما ذكره، قال الشافعي<sup>(٢)</sup>، فإن أحرم المصلي من الحرم الحرم الإحرام، وعليه أن يخرج إلى الحل من الحل، أنه مطلقاً بأنه مبرأ، فإنه فانك، انتهى.

وفي الشرح الكبير<sup>(٣)</sup> نقودير: ويمكن الإحرام بعمرة لمن حكة الحل ليجتمع فيه إحرامه بين الحل والحرم، ولا يجوز الإحرام من الحرم، وانعقد إذا وقع ولا دم عليه، ولا بد من خروجه للحل، وإن لم يخرج أحد طوره وسعيه إن فعلهما قبل خروجه بعد خروجه للحل يرجع عنه لفسادهما كله، انتهى.

(١) المصنف: ٢٦٠، (٢٢١)

(٢) ٢٦٢، (٢٢٢)

## (١٥) باب ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

## (١٥) ما لا يوجب الإحرام من تقليد الهدي

نقذ من بيان لما، والهدي بفتح فسكون: ما يُهدى إلى الحرم من النعم، شاة كذا، أو شاة أو بهيمة، الواحدة عليه، والد الذوى. وفي البحر: الهدي في اللغة: ما يُهدى إلى الحرم من شاة أو بهيمة، الناحية هدية، كما يقال: جدي في جبة السرح، ويقال: هدي ما شريد نسي فصل، الواحدة هدية عظيمة ومطي ومطبا، انتهى. وفي المحلى: يسكن المذلل وكسرها مع تشديد اللام لغتان، والأول أنصح اسم لما يهدى إلى الحرم، انتهى. والعمل أن تقليد الهدي لا يوجب الإحرام.

وهنا مسائلان طارئا نشبه إحداهما بالأخرى، حتى وقع الاختباء فيهما تخطأي ونحوه من المحققين أولاها: حكم من بعث بهديه وهو مقيم في بلدته لا يريد نسك، وهي المقصودة بالذكر في الرد، وكان فيها خلاف في السلف، الذكر انتهى. بخلافها بعد ذلك، واستقر الأمر على أن مجرد بعث الهدي لا يوجب إحراماً، وسيأتي بيانها مفصلاً. والثانية: من ساق الهدي مع وأراد النسك أيضاً وهي مختلفة بين الأئمة، قال الحافظ في الفتح: ذهب جماعة من فقهاء القنوي إلى أن من أراه النسك صار بمجرد تقليده الهدي محرماً، حكاه ابن السكيت عن الثوري وأحمد وإسحاق قال: وقال أصحاب الثوري: من ساق هدي وأم البيت ثم قلد وجب عليه الإحرام، وقد الجمهور: لا يحسب بتقليد الهدي محرماً، ولا يجب عليه شيء، انتهى.

وفي الهداية: من قلد شاة تطوعاً أو تديراً أو جراً حبيداً أو شبيهاً من الأشياء، وشوحه معها يريد الحج فقد أحرم، لغواه في من قلد شاة فقد أحرم، ولأن سوق الهدي في معنى التلبية في إظهار الإجابة، لأنه لا ينطه إلا

من يرد الحج أو العمرة، وإظهار الإجابة قد يكون بالنعل كما يكون بالعمامة،  
فبصير به محرماً لاتصال الثبته بعمل هو من خصائص الإحرام، فإن قلدها وبعت  
بها لم يعر محرماً كما زوي عن عائشة قالت: كنت أقتل فلاناً حدي  
وسوناً ففجأة فبعت بها وأقام في أهله خللاً، انتهى

قال ابن الهمام<sup>(١)</sup>: أفاد أنه لا بد من ثلاثة: التطيب، والرجه معها، وبه  
النسك وقوله لموله<sup>(٢)</sup>: ممن قلد بدنة، الخ غريب مرموعاً، ووقع ابن أبي  
شيبه في مصنفه على ابن عباس وابن عمر - رضي الله عنهم -، وأخرج عن  
سعد بن جبير: أنه رأى رجلاً قلده فقال: أما عدا فقد أحرم، وأخرج الطبراني  
أن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري كان صاحب لواء رسول الله ﷺ أراد  
الحج فزحل أحد شفتي رأسه، فقام غلامه فقفله حديه فظفر إليه قيس، فأهل  
وحل شق رأسه الذي زحله ولم يزل الشق الآخر، وأخرجه البخاري في  
«صحيحه» مختصراً، انتهى مختصراً.

واستدرك الزيلعي على «الكثر»<sup>(٣)</sup> بقول ابن عمر المذكور ثم قال: والآثر  
في مثله كالمرموع، وهو محمول على ما إذا ساقه لحديث عائشة - رضي الله  
عنها - المذكور أي: جمعاً بين الروايات، وحديث قيس بن سعد أخرجه  
البخاري في الجهاد مختصراً على أن قيس بن سعد كان صاحب لواء النبي ﷺ  
أراد الحج فزحل.

قال الحافظ<sup>(٤)</sup>: اقتصر البخاري على هذا التقدير لأنه موقوف، وليس من  
غرضه في هذا الباب، وقد أخرج الإسماعيلي الحديث تماماً من طريق الحديث

(١) فتح القدير (٤/٢٠٥)

(٢) منبج الحفاظ في شرح عمر الدقاني (٣٩/٢).

(٣) فتح القدير (١١٧/٦)

٧٨٣/ ٥١ - حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن أبي  
 بكر بن محمد، عن عمرو بن عبد الله بن محمد، أن  
 زمام بن أبي شبيب،

التي أخرجها المستصف منها، فقال بعد قوله: فَوَضَعِي أَحَدَهُ شَقِي رَأْسَهُ، فقام غلام له فقلد هديه فنظر تيس هديه. وقد قلَّد، فأمل بالحق ولم يُرَجُلْ شَقَّ رَأْسَهُ الآخر، وأخرجه من طريق أخرى: عن الزهيري تمامه نحوه، وفي ذلك مصير من تيس إلى أن الذي يريد الإحرام إذا قلَّد هديه يدخل في حكم المحرم. انتهى. وفي في النبوية: وصله الفطري وأبرقني تمامه.

٧٤٣/٥٦ - امالك - عن عبد الله بن أبي نجران عن محمد بن عمرو عن  
حرم الأنصاري (عن عمرة بنت عبد الرحمن) الأنصارية (أنها أخبرت) أبي  
عبد الله (أن رماذ) بكسر الزاي وتخفيف ثيأ، آخر الحروف وبعد الألف دال  
مهملة (ابن أبي سفیان) بن حرم، وهو الذي أذاع معاوية أحاً لأبيه فأخذه  
نسيب، قاله العيني<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: زياد بن أبي سفيان هكذا وقع في «الموطأ» وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية، وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد بن أبيه، وقيل استنحاف معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد المذكور، فوعدت زياداً على فرائض فكان يسب إليه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده فاستلحقه معاوية لذلك، وروى ابنه عنه، وأمر زياداً على فرائض، البصرة والكوفة، ومات في خلافة معاوية سنة ٥٣ هـ.

قال الشوكاني<sup>(٣)</sup>: استلحقه معاوية - رضي الله عنه - لغرضي دبري، وقد

$$(F + A \cdot \nabla u) \in L^2(\Omega; \mathbb{R}^N) \quad (3)$$

(٢) فتح الباري (٣: ٢٢٥).

(٣) نحو الأوطار (٤٦٨).

كُتِبَ إِلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنْ عُبِّدَ النَّبِيُّ عَبْدَاسِي قَالَ: مَنْ أَعَادَنِي هَذَا خَرَمَ عَقْلُهُ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَاجِّ، حَتَّى يُنْفَخَ الْهَيْدِيُّ، وَقَدْ بَغِضْتُ الْهَيْدِي، فَاتَّكَبْتَنِي إِنْ بَأْمُرَيْدٍ، أَوْ مَرِي ضَاجِبِ الْهَيْدِي. ....

أُنكر هذه الواقعة على معاوية من أنكرها حتى قيلت فيها لأصحابها، وقد أجمع أهل العلم على تحريم نسبه إلى أبي سفيان، وما وقع من أهل العلم في زمان بني أمية فإنه هو تقيده، وذكر أهل الأمهات سبه إلى أبي سفيان في كتبهم مع كونهم لم يؤثروها، إلا بعد انقراض عصر بني أمية محافظةً منهم على الألفاظ التي وقعت من الرواة في ذلك الزمان كما هو دأبهم، انتهى.

تشبيه: وقع في مسلم عن مالك في هذا الحديث: «أن ابن زياد» بدل قوله: «ابن زياد بن أبي سفيان»، وهو وهم ثبت عليه الغساني ومن تبعه، قال البيهقي: وجميع من تكلم على «صحيح مسلم»، والنسابة ما في البخاري وهو الموجود عند جميع رواة «الموطأ»، انتهى ما في «الفتح»<sup>(١)</sup>. زاد العيني: وهو «الصواب» لأنه هو الموجود عند جميع رواة «الموطأ»، وكذا وقع في «سنن أبي داود»، وغيرهم من الكتب المعتبرة، ولأن ابن زياد لم يدرك عائشة - رضي الله عنها -، انتهى.

(كتب إلى عائشة زوج النبي ﷺ أن) يفتح الهمزة ويروى بكسرها (عبد الله بن عباس قال: من أعادني هدياً) أي: بعته إلى مكة (حرم عليه ما يحرم على الحاج) من محظورات الإحرام (حتى ينحرا) بناءً على المفعول (الهدي) بالرفع (وقد بعثت) بصيغة التثنية، زاد في النسخ الهيدية بعد ذلك (إليك) ولم يزد في النسخ المصرية، لكنه ظاهر من قوله: «أو مري» صاحب الهندي (بهدي) فاتكبتني بصيغة الخطاب للمؤث (إني بأمرك) كيف أفعَل (أو مري صاحب الهندي) الذي معه الهندي ليخبرني، فأو للتوزيع بين الكتابة والرواية، قلت:

(١) فتح الباري (٣/١٤٥).





فَلَمْ يَحْرَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءٌ أَحَلَّهُ لَكَ أَقَى، حَتَّى نُحَرِّمَ الْهَدْيَ.

أخرجه البخاري في ٢٥ - كتاب الحج - ١٠٩ - باب من قلد الثلثاء بآء

ومسلم في ١٥ - كتاب الحج - ٦٢ - باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم.

حدث ٣٦٩.

نريد بذلك التصديق لأكثر، قال المحافظ واستبعد من ذلك وقت البحث، وأنه كان في سنة سبع عام حج أبو بكر بالخمس، قال ابن التبر: أرادت عائشة بذلك علمها بجميع النفقة، ويحتمل أن نريد أنه أحر فعل النبي ﷺ، لأنه حج في المعام التي به حجة الوداع، فلا يطر طائفة أن ذلك كان في أول الإسلام ثم صح، فأرادت إزاله هذا التيسر

وأتممت ذلك بولها. (فلم يحرم على رسول الله ﷺ شيء أحله الله له) وفي رواية لمسلم: «أصبح فيها حلالاً بأبي ما أتني الخلال من أهله» (حتى نحر الهدي) بناء المجهول ضبطه الرقاسي، وفي التعليل الممجدة<sup>(١)</sup> حتى نحر، أي أبو بكر، وفي بعض النسخ لفظ المجهول.

قول قلت: عدم الحرمة ليس تبعاً إلى الحرم، إذ هو باقي بعده فلا مخالفة من حكم ما بعد العابة وما قبلها، قلت: هو غاية التحريم لا لأنه يحرمه أي الحرمة النسبية إلى الحرم لم تكن، وذلك لأنه ودأ لكلام ابن عباس، وهو كان مشاً للحرمة إلى الحرم، كذا في الكواكب الدراري للمكرم<sup>(٢)</sup>، وقال المحافظ: وترا بدوافع بعد ذلك أخرى وأولى، لأنه إذا انتهى هي: فت الشبهة، فلأن ينبغي عند انتهاء الشبهة أولى

وقال المحافظ<sup>(٣)</sup>: وحاصل عند نفس عائشة - رضي الله عنها - على

(١) ١٢٦٧/٢١

(٢) فتح الباري ١/٣٦٧ (٣٦٧)

عن عائش رضي الله عنها إلى ما أتت به قياراً بالدولة في أمر التهنيت على المناسرة  
له، فبست مدلتها - رضي الله عنها - بأن هذا القيار لا عداء له في مناعة هذه  
المناسرة المقام به، انتهى

قال ابن القيم: حذاف ابن عباس في هذا جمع التهنيت، واحتجبت بمناسة  
دعاه "يرى"، وما رفته في ذلك بحسب أن يصار إليه، وتعلل ابن عباس بجمع  
هـ

قال الحافظ: وفيه قصور شديد، فإن ابن عباس - رضي الله عنه - لم  
يغرد في ذلك، بل أتت ذلك عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر عبد الله  
أبي نبيه وابن المنذر، أنه كان إذا بعث بالتهنيت يبعثهما بما يملكه من المحرم  
إلا أنه لا يلبي، ومعلوم ليس من عبادة عبد سعيد من مستور بحر  
ذلك، وروى ابن أبي شيبة عنه منقطع عن عمر - رضي الله عنه - وعليه  
- رضي الله عنه - أنهما قالا في الرجل يرسل التهنيت، إنه يملكهما بما يملكه  
المحرم، وهذا ابن المنذر، قال عمر وعليه وعليه من سعيد وابن عمر  
 وابن عباس وشذوذ وعطاء وابن سيرين وأخرون: من أرسل التهنيت وأقام حرم  
عليه ما يحرم على المحرم، وقال ابن مسعود وعائشة وأبى بن الربيع  
وأخرون: لا يصير ذلك محرماً، وأتى هذا مدار فقهاء الأئمة.

ومن حجة الأولين ما رواه الطحاوي وغيره عن حابر قال: كتب عائشة  
عنه النبي صلى الله عليه وسلم من حبه حتى أخرجه من رحابه، وقال ابن عمر  
يأتي النبي فبعت به أن يملك اليوم، والله علي سكر كذا، قلت فبعتني  
ومسيت، فلم تكن لأخرج فسيحني من رأسي، فحدثت، وهذا لا حجة فيه  
لضعف إسناده إلا أن نسبه ابن عباس إلى الفرد بذلك خطأ، وقد ذهب سعيد بن

٧٤٤/٥٦ - وحديثي عن عائشة عن يحيى بن سعيد أنه قال: سألت عذبة بنت عبد الرحمن عن أنس بن مالك يومئذ ويقب، هل يحرم عليّ شيء؟ فأخبرني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل وثني.

وهذا إن أنه لا يحسب شيئاً منه، بحسب المحرم إلا الجماع فيه جمع، رواه من أبي نبيّة عنه بإسناد صحيح.

جمع جاء من الزهراني ما يدل على أن الأمر يستقر على خلاف ما قال ابن عباس، أي: إذا لم يكن الجماع من شعيت عنه، وأخرجوه البيهقي من طريقه. قال: أول من كتف النعمان بن أنس، ربي نعيم سنة في ذلك عائشة - رضي الله عنها - فذكر الحديث عن عذبة وعندها قال: أفأعلم الناس قول عائشة أم لا؟ إنكم لو كنتم من عرس - انتهى ما في "الفتح" مختصراً.

ولا ما ذهب إليه أن الخديجة حكى من ذهب الحنفية من قول ابن عباس وهو غلط، إذ عليه غير واحد من سراج الحديث منهم الحفاظ إذ قال: وهو خطأ عليهم، والمطحاوي أعلم بهم مثلاً، ولعل الحنفية ظن أن رواية بين السجستاني، انتهى. يعني الذين عنده هذه العبارة أنها رواية مستندة غير أولها.

٧٤٤/٥٧ - (أمك)، عن يحيى بن سعيد أنه قال: سألت عذبة بنت عبد الرحمن عن أنس بن مالك يومئذ (أو) هو (يفهم) ولا بوجه منه (هل) يحرم عليه شيء؟ أي: هل يصير محرماً بحيث أخبرني أنها سمعت عائشة تقول: لا يحرم إلا من أهل (أي أحرم) (ولبي).

وربما ذلك ذهب فقهاء الأمصار من أنه لا يكون محرماً بمجرد البعث، وهو مختص بهؤلاء الأئمة، وهو أيضاً خطأ لمن قال: لا بد للإحرام من التلبية أو ما يقوم مقامها، جلاً بأن ليس قاله يكفي به مجرد التبة، فامل.



فَأْتَمَرَهُ وَقَلَّهَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ، وَقَدْ يُحْرَمُ مَنْ حَتَّى جَاءَ الْبُحْدُفَةَ. فَإِنْ لَا أَحَبَّ ذَلِكَ. وَلَمْ يَصِبْ مِنْ فَعَلِهِ. وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَدَّ الْهَيْدِي، وَلَا يَشْعُرَ إِلَّا عِنْدَ الْإِهْلَالِ، إِلَّا رَجُلًا لَا يُرِيدُ الْحَجَّ، فَيُبْعَثُ بِهِ يَتَّبِعُ فِي أَهْلِهِ.

وَسُئِلَ مَالِكٌ: هَلْ يُخْرَجُ بِالْهَيْدِي غَيْرَ مُحْرَمٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

رجل من أهل المدينة أو أهل الشام مثلاً ساقى هديه ونزحه معه (فَأْتَمَرَهُ وَقَلَّهَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ) ميثاق أهل المدينة (ولم يحرم هو) أي: لم ينو الإحرام حتى جاء (البحدفة) أي: ميثاق أهل الشام ويقع في طريق أهل المدينة أيضاً (فقال): لا أحب ذلك، ولم يصب من فعله) أي أخطأ في ذلك، لأنه إن كان ميثاق ذي الحليفة فيحرم عنه تعدي سلالاً، وإن كان ميثاقه الميمنية فقد أدت نفسه الغصينة. وهذا كله عند المالكية، وأما عند الحنفية فقد يصير بالتقليد كذلك محرماً يسير مع زوجته معه ذية نسك، نعم لا يصير محرماً بتقليد النساء

(ولا ينبغي له أن يقلد للهيدي، ولا يشعره إلا عند الإهلال) أي الإحرام. لأنه ظنَّه قد رَأَى عَمْرُوهُ عِنْدَ الإِحْرَامِ (إلا رجل لا يريد الحج، فبُعِثَ بِهِ وَيَتَّبِعُ فِي أَهْلِهِ) كما فعله عَمْرُوهُ إِذْ بَعَثَ الْهَيْدِي وَأَتَمَّ فِي أَهْلِهِ حِلَّالًا.

(وسئل مالك: هل يخرج بالهيدي غير محرم؟ فقال: نعم، لا بأس بذلك) أي يجوز لكن لا يتعدى به الميقات إلا وهو محرم، إلا أن لا يريد دخول مكة، فإنه الزبرقاني<sup>(١)</sup>.

قلت: وكلفت عند الحنفية لا يجوز لمريد دخول مكة التجاوز عن الميقات إلا محرماً، ففي «الترغيب والترهيب»<sup>(٢)</sup>: حرم تأخير الإحرام عنها كغيره

(١) شرح البيهقي، (٢/٢٦٦).

(٢) الترمذي، مع رد المحتار، (٢/٢٦٤).

يرسل مالك إذا جاءه أحلف فيه الناس من الإحرام أنهلوا  
 "أي: من لا يريد الحج ولا العمرة". فقال "أما عبد الله بن  
 خالد: من أتى مكة حوله عائشة أم المؤمنين: أنه رسول الله بعث  
 سدياً له إماماً، فحرم عليه شيء من أهل مكة، حتى نحر  
 مكة.

أي: "سواها" ليس قصد دخول مكة بمعنى الحرم ولو لم يأتها غير الحج، أما لم  
 قصد موضعاً من الحرم، حل له محاورته بلا إحرام. انتهى.

(يرسل مالك) أيضاً اعتكف الناس فيه من الناس (من الإحرام) بأن  
 شاء، أي عما قالوا من إحرام من بعثته أهل مكة وأطاعوا الإحرام على تحريمه  
 من المشركين المحبب مجازاً لكونه سورة الإحرام، وإلا فليس عاشر بمن معه  
 لا يقولون إنه يكون محرماً، بل قالوا بالاحتياط عن معظورات الإحرام.

قال البخاري<sup>(١)</sup> من أرى من عاشر أظن عليه اسم حرم، ويلزمه ذلك  
 تجنبه ما بعثته المحرم، لأد المحرم اسم مسمى محرماً، لأنه دخل في عبادة  
 يحرم بها عليه مع ذلك ما حذر النبي (تقليد الهدي) لأنه المتعلق (بغير لا يريد  
 الحج ولا العمرة) كما قال ابن عباس وهو واقف.

أقول: مالك في جواب هذا السؤال (ألا من عدا المدينة المنورة الذي  
 أحل في ذلك قول عائشة أم المؤمنين الذي تقدم مرفوع من ابن رسول الله  
 بعث بهديه ثم أقام بالمدينة، فحرم عليه شيء من أهل مكة، حتى نحر  
 الهدي) بناء المحققين، وهو قالت الثلاثة اتفاقاً والجمهور كما تقدم قريباً.

وأخرج البيهقي عن زهرى قال: أذن بكتف العمن عن الناس، وبين  
 لهم مكة في ذلك ساعة، فذكر الحديث عن عروة وعبرة عنها، قالت: وماذا  
 قال الناس قول عائشة أقدموا به، ونزلوا، فتوى ابن عباس، ووافق ما نقله

(١) المستدرج (٢/٢٢٤).

## (١٦) باب ما تفعل الحائض في الحج

٥٤/٧٤٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ  
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تَهْلُ بِالْحَجِّ أَوْ  
الْعُمْرَةِ: إِنَّمَا تَهْلُ بِحُجَّتِهَا أَوْ عُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ  
بِالْبَيْتِ، .....

ابن مسعود وابن الزبير وأبو أسد، وأما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن  
عطاء أنه سمع ابنه جابر عن أبيهما قال: بينما النبي ﷺ جالس إذا شق  
قميصه - الحديث<sup>(١)</sup>، تقدم قريباً فقد ضعف ابن عبد البر وعبد الحق ابن  
عطاء، كذا في المحلى<sup>(٢)</sup>.

## (١٦) ما تفعل الحائض في الحج

مقصود الترجمة هناك من حاض قبل الإحرام، وأما من حاضت بعده  
فسبأني بيانها في باب دخول الحائض مكة.

٥٤/٧٤٦ - (مالك، عن نافع، أن عبد الله بن عمر) رضي الله عنه -  
(كان يقول: المرأة الحائض) وكذا النساء (التي تهل) أي تريد أن تحرم (بالحج  
أو العمرة، إنها) بكسر الهمزة (تهل) أي تحرم (بحجتها أو عمرتها إذا أرادت)  
يعني أن حيضتها لا يمنعها من الإهلال بالحج والعمرة، لأن الإحرام بهما لا  
ينافي الحيض ولا النساء، ولذا لا يفسد له شيئاً منهما إذا طرأ عليهما،  
وخصمان الصوم والصلاة لما كانا منابيين لهما، فإنه التماسي<sup>(٣)</sup>. وكذلك قالت  
الحنفية (ولكن لا تطوف بالبيت).

(١) أخرجه الطحاوي في مشرح معاني الآثار، (١/١٣٨)، والهيتمي في مجمع الزوائد، (٢/

٢٢٧)، ونظر الاستذكار، (١/١١٢).

(٢) المنقح، (٢/٢٢٤).



ولا يمس القميص والبرص، وبني ثيابهم ثياباً مع الشعر، خبر  
أنها لا تحوش .....  
.....

قال الباجي<sup>(١)</sup> لأن الطواف بالبيت يافيه، ولذلك يفسد الحيفي  
والثياب، ويضع محته وتماذه، لأنه من تيرطه الطهارة، انتهى.

قلت. وكذلك فالت الحنية<sup>(٢)</sup>؛ إني لا تطوف باليت إلا أن الطهارة  
عندهم واجب، ففي مشرح اللباب: الأول: «أي من واجبات الطواف»  
الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر، وإن فرق بينهما في حكمه لأنه والكفارة  
ووجوبها عهها هو الصحيح من المذهب، وهو إحدى الرويتين عن الإمام  
أحمد، وقال ابن شجاع: هو سنة، ونقل النووي في مشرح مسلم: من  
أي حنة استحبها، وكأنه أخذ من قول ابن شجاع، انتهى

(ولا يمس القميص والبرص أي: لا تسمى بهر من باب تعلفها ثياباً وماه  
بإداة أو التقدير. لا تطوف، مجازاً كما سيأتي في باب دخول الحائض  
مكة، وقال الباجي<sup>(٣)</sup>؛ يعني أنها تمتع من لسمي أيضاً كما تمتع من  
الطواف، ومعنى ذلك أن السعي بها يكون بئر الطواف بالبيت، فإذا لم يمكن  
الحائض الطواف باليت لم يمكنها السعي بين الصفا والمروة، وإن لم تكن من  
سيرة الطهارة، لأنه عبادة لا تعمق لها باليت، ولو طراً على المرأة الحيفي  
بعد تحال الطواف، بضع سبعها، انتهى. قلت: وكذلك عند الحنفية؛ بل عند  
الجمهور في المسألة كما سيأتي

(وهي أي الحائض) لهذا أي نحضر (المناسك كلها) من وفوف عرفة  
والمرزلفة والجمرة وغيرها غير ما استثنى، وهو الطواف والسعي بعده (مع  
إسار) يعني لا تحتزل عنهم (غير أنها) وهذا تنبيه على المستثنى (لا تطوف

(١) المنظر: (٢٢٤/٣).

(٢) بطر: ادائع الصنف: (٤٤/١)، وقبين الحقائق: (٥١/١).

(٣) المنظر: (٢٢٤/٤).

بالبَيْتِ، وَلَا تَبْنِ الْفُفَا وَالْمَرْوَةَ، وَلَا تَقْرُبِ الْمَسْجِدَ حَتَّى تَطْهَرُ.

بالبَيْتِ) لأشراط لهضارة أو وجوبها (وَلَا تَبْنِ الْفُفَا وَالْمَرْوَةَ) تُسَوِّمُهُ عَنِ الطُّوَافِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، خِلَافًا لِمَا سَأَلَنِي عَنْ عَطَا، وَبَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي كَلَامِ الْحَافِظِ فِي سَأَلَةِ النَّاسِ.

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ<sup>(١)</sup> اسْمِي سَبْعًا لِلطُّوَافِ لَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ طَوَافٌ، فَإِنْ سَمِيَ قَبْلَهُ لَمْ يَصِحَّ. وَبَيَّنَّاهُ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ، وَقَالَ عَطَا: بِحِرَّتِهِ، وَعَنِ أَحْمَدَ: بِحِرَّتِهِ إِنْ كَانَ نَامِيًّا، وَإِنْ عَمِدَ لَمْ يَحِرَّ. انْتَهَى. قُلْتُ: وَهَؤُلَاءِ مُفَصَّلَةٌ فِي أَبْوَابِ اسْمِي قَبْلَ حِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

زَوْلَا تَقْرُبُ الْحَافِظِ (لِلْمَسْجِدِ) بِالنَّصْبِ (حَتَّى تَطْهَرُ) سَكُونُ الْفَاءِ بِمَعْنَى الْفَاءِ مِنَ الْمَجْرُورِ، أَوْ بِفَتْحِ الْفَاءِ الشَّدِيدَةِ مِنَ التَّزْيِيدِ بِحَذْفِ إِحْدَى الدَّالِّينِ مَالِئَةً فِي الشَّيْءِ، وَالْفَرْصُ فِي الدَّخُولِ وَلَوْ تَمَيَّرَ طَوَافٌ.

قَالَ النَّاسِي: فَيُمْتَنَعُ عَلَيْهِمَا طَوَافٌ حِينَئِذٍ لِمَعْنَى: أَحَدُهُمَا أَنَّ فِي الْمَسْجِدِ وَالْحَافِظِ لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ، وَلِثَانِي: أَنَّ الْحَبِيطَ حَدَّثَ بِمَعْنَى الطَّهَارَةِ، وَالطُّوَافُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَطَّهَارَةً، أَيْ: وَيُمْتَنَعُ مَا قَالَ ابْنُ عَسَمٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رَوَى فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهُ يَكْفِي قَالَ لَهَا: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ نَحْوُ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ النُّصَبِ وَالْمَرْوَةِ حَتَّى تَطْهَرِي» كَمَا سَأَلَنِي فِي أَثَابِ دُحُولِ الْحَافِظِ مَكَّةَ.

وَهِيَ الْأَمْرُ مَالِئَانِ: إِحْدَاهُمَا: اشْتِرَاطُ الْمَهَارَةِ لِلطُّوَافِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَافِظُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورَ: الْحَدِيثَ ظَاهِرًا فِي تَهْيِ الْحَافِظِ مِنَ الطُّوَافِ حَتَّى تَطْهَرُ، لِأَنَّ التَّهْيِ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْضِي الْفَسَادَ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي سَلَامَةَ الطُّوَافِ نَوَافِلَهُ. وَفِي الْحَافِظِ الْجَبِّ وَالْمَحْدَثِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَذَهَبَ جَمْعٌ مِنَ الشُّكُوفِيِّينَ إِلَى عَدَمِ الْأَشْتِرَاطِ، فَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: لَا غَيْرَ، مَا شَعِبَ سَأَلْتُ

(١) المعجم (٥/٢٤٠)

الحكم رجلاً ومعه رجلان من الوجه وطوف بالبيت على غير طهارة ثم سجد رأساً، روي عن علي بن عطاء إذا طاف بالبيت لثلاثة أطواف فصاعداً ثم حافظ شهراً عبده.

وهي هذا تعقب على النووي حيث قال في «شرح المنهاج» بفرد أم حجة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف، واختلف أصحابه في وجوبها وحذابه بالعدم إن قصد الشهادة انتهى، ولم يفرد بذلك أحد تروى، فقلعه أراد الإفراد عن الأئمة الثلاثة، ذكر عن أحمد رواية أن الطهارة للمواظبات وأجبه أجزير بالعدم، وعبد المالكية قولوا بالحق هذا، انتهى.

قلت: لكن الذي حرم به الدرويز والندسوقي هو شراؤه للعبادة، فإن كذا قيل: أنطواف عطفاً ركن أو واجباً أم مندوباً شرطاً أو ثانياً: فوجه أشهر صحيح، وثانها: كونه متعلقاً بالطهارةين، أي: طهارة الحدث والغيب، انتهى.

وقال ابن قدامة في المعجم<sup>(١)</sup> ويكون طاهراً في ثياب طاهرة، لأن الطهارة من الحدث والسجدة والسفارة ثم انظر لوجه الطواف في المسحور عن أحمد وهو قول مالك والشافعي، وعن أحمد: أن الطهارة ليست بشرط، فمضى حاشا لسيرة غير منطهر أعاد ما كان منكبه، فإن خرج إلى سدة حجره بدم، ولا أن يخرج في الطهارة من النجس والسفارة، وعنه: فيس طاف للزيارة وهو من طهارة لا شيء عليه، انتهى.

قال النووي في شرح مسلم<sup>(٢)</sup> تحت حديث عائشة فيه دليل على أن الطواف لا يصح من الخائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في بطلان على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد

(١) المعجم ٥١٠، ١٢٢.

(٢) معجم ٨١٢، ١٢٢.

هي شرط، وفان أبو حنيفة: ليست شرط، وبه قال داود. فمن شرط الطهارة  
قال: الغلة في إطلاق الطواف: أداء الطهارة، ومن لم يشرطها قال: الغلة هي  
كونها صاعدة من البيت، في ذلك ما - انتهى.

وهكذا حكى الثوري عن الثوري عن الثوري عن الثوري، وتقدم غريباً ما في اشرح  
الكتاب، وفان شراح الأوقاف: حاشتها لا يمنع سكناً إلا الطواف، فإنه في  
المسجد، ولا يجوز لمخاض دحره، انتهى.

وما أورد عليه المحقق عقبه الشيخ في المذلة<sup>(١)</sup>، قال ابن تيمية،  
والجواب أن حرمة التعارف من وجوب: دخولها المسجد وترك واجب،  
الطواف. وإن الطهارة واجبة في الطواف، فلا يعمل نية أن يطوف حتى يصير.  
فإن حدث كانت عاصبه مستحقة لعقاب الله تعالى، وفرضها الإعادة، انتهى.  
وهكذا في الثبوت بالمضمة

وأما المسألة الثانية: وفي اشتراط الطهارة للعمي. فقد رجم البخاري  
عن حديث عائشة المذكور: انما يقتضي الحائض العائض كنها إلا الطواف  
ماتية، وإلا سمي على غير وجه من الوجه والمبردة<sup>(٢)</sup> قال الحافظ: حرم  
الصائم الأول لتصريح الآخر: التي ذكرها في الباب بذلك، وأورد نسائنة  
الغاية مورد الاستعظام للاحتفال، وأنه أشار إلى ما روي عن مالك في حديث  
الرباب بزيادة: أولاً بين النصف والحرمة، قال ابن عبد البر: لم يلقه عن مالك  
إلا بخلاف من يطير

قال الحافظ: فإن كان يعيى حفظه فلا يدل على اشتراط الوضوء  
للمعمي. لأن المعمي يتوقف على طوافه، فإذا كان الطواف محتجاً استمع

(١) من المبردة: (٣٩٩/٨)

(٢) من المعمي: (٤٠٢/٢)

تلك لا لأشراط الطهارة له، وقد روي عن ابن عمر أيضاً أنه قال: «تقضي الحائض المصائب كلها إلا الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة»، أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح، قال: «حدثنا ابن فضال عن عاصم قلت لأبي العافية: تقرأ الحائض؟ قال: لا، ولا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، ولم يذكر ابن السنن عن أحد من السلف اشتراط الطهارة للسعي إلا عن الحسن البصري.

وقد حكى المحدث بن تيمية من أنحايه روي عندهم مثله، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن ابن عمر بإسناد صحيح: «إذا طافت ثم حاضت قبل أن تسمى بين الصفا والمروة فلتسبح» وعن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن مثله، وهذا إسناد صحيح عن الحسن قلعه بفرق بين الحائض والمحدث، وقال ابن بطال: «كان البخاري فهم أن قوله ﷺ لعائشة «اعلمي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت» أن لها أن تسعي. ولذا قال: «إذا سعى على غير وضوء».

قال الحافظ<sup>(١)</sup>: «هو توجيه جيد وهو قول الجمهور، وحكى ابن المنذر عن معاذ قبلين ليس بدأ بالسعي قبل الطواف بالبيت، وللإجزاء قال بعض أهل الحديث لحديث أسامة بن شريك أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: «سعيت قبل أن أطوف؟ قال: طفت ولا حرج» وقال الجمهور: لا يجزئه، وأؤملوا حديث أسامة على من سعى بعد طواف القدوم وقبل طواف الإفاضة، انتهى.

قلت: وحديث أسامة أخرجه أبو داود<sup>(٢)</sup>، وقال الشيخ ابن القيم في «الهدى»<sup>(٣)</sup>: «إبه غير محفوظ، وقال ابن قدامة في «المغني»<sup>(٤)</sup>: «ومن سعى بين

(١) فتح الباري (٣/٥٠٥).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٠١٥) وشمس الدين (٩١٦)، ابن ماجة (٣٠٥٩).

(٣) مراد المصنف (٢/٢٢٩).

(٤) المغني (٥/٦٢٦).

## (١٧) باب العمرة في أشهر الحج

انصفاً والعمرة على غير طهارة كرمها له ذلك وأجزأه، وأكثر أهل العلم يرون أن لا يشترط الطهارة للسعي بين الصفا والمروة، ومن قال بذلك عطاء ومالك وأبو ثور والشافعي وأصحاب الرأي، وكان الحسن يقول: إن ذكر قبل أن يحل فليعد الطواف، وإن ذكر بعدما حل فلا شيء عليه.

وزوي عن عائشة وأم سلمة أنهما قال: إذا طاف المرأة بالبيت، وصالت ركعتين، ثم حاضت، فتلطف بالصفا والمروة، رواه الأثرم، والمستحب لمن قدر على الطهارة أن لا يسمي إلا متطهراً. وكذلك يستحب أن يكون طمراً في جميع مسامكه، ولا يشترط أيضاً الطهارة من انتحاسة والسارة كلسمي، لأنه إذا لم يشترط الطهارة من الحدث، ومي أكد ففيها أولى، وقد ذكر بعض أصحاب رواية عن أحمد: أن الطهارة في السعي كالطهارة في الطواف ولا يعمل عليه، انتهى.

وقال اندودير<sup>(١)</sup>: يندب السعي شروط الصلاة الممكنة من طهارة حدث وخيث وستر عورة، قال الكسوفي: قوله: الممكنة، أما غيرها مثل الاستقبال فلا يستحب لعدم إمكانه وإن انتفض وضوؤه أو تذكر حدثاً أو أصابه حفرة، استحباب له أن يتوضأ ويبيس، فإن أتم سعيه كف ذلك أجزأه، واستغفرت مالك استعانه بالوضوء، ولم يره مثلاً بالموالاة الواجبة في السعي لباركته انتهى.

وعنه الذندي في شرح الباب في مستحبات السعي الطهارة في الثوب واليدن عن الجاسة الحقيقية والحكمة الكبرى والصغرى، انتهى.

## (١٧) العمرة في أشهر الحج

كان أهل الجاهلية يرونها من أفجر التجور، فأبطله النبي ﷺ قوفاً

(١) الشرح الكبير (١٤٣: ١٤٤).

٧٤٧/٤٤ - حَدَّثَنِي نَحْسِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ: ...»

وفعلاً، ولذا أمر أصحابه بفتح الحج إلى العمرة ليشتبهوا بذلك جوازها، قال المحققون: اقتصروا على جوازها في جميع الأيام لمن لم يكرر متتابعاً بأسماء الحج، إلا ما شق عن التحفة أنه يذكره في يوم حرفة ويوم الحمر وأيام الشريق، ونقل الأكرام إذا اقتصروا فلا بد أن يخلق أو يقصر، فلا يصح بعد ذلك إلى عشرة أيام فيمكن خلق الرأس فيها.

قال ابن خلدون: هذا يدل على كراهة الاعتصار عنده في دون عشرة أيام.

التهن

قلت: ومثاني في باب العمرة عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: أتم العمرة أن يعتد في غير أشهر الحج

وقال السيوطي في (الدر): أخرج ابن أبي شيبة وابن حزم والنسائي عن ابن مسعود: أنه سئل عن العمرة في أشهر الحج؟ فقال: الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة، وأخرج ابن أبي شيبة وابن حزم عن محمد بن سيرين قال: ما أحد من أهل العلم شك أن عمرة في غير أشهر الحج أفضل من عمرة في أشهر الحج. وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: سئل النخعي عن العمرة في أشهر الحج؟ قال: كانوا لا يرونها نامة، انتهى ومثاني بيان أشهر الحج في «باب التمتع»

٧٤٧/٤٥ - مالك، أنه بلغه، قال صاحب «المحلى»: وأخرجه المزاد من

طريق عن جابر موصولاً<sup>(١)</sup> (الرسول الله ﷺ) اعتد ثلثاً يعني سوى التي فون صحته عند الجمهور، وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: قوله: ثلاثاً هو الصحيح على منسب

(١) فتح لبيد (٣٦٠/٥٩٨)

(٢) (العمدة) ينص من رجوعه إلى: (التهنيد) (٢٢/٢٨٩)، (٢٢/٢٤٠)، (٢٢/٢٤١)

(٣) (المستدر) (٢٢/٢٢٩)





قلت! وشهو ذلك حتى انحافظ عن ابن النبي، وب جرم الزواني، لكن لمخالفة إن عذرها عمرة باعتبار ثوب بعض الأحكام، منها من الإحصار والإحرام والحلق وغيرها.

وقال ابن النعمان: والمعاد بالأربعة إحرامه بهن، وأنه ما سم نه منها ثلاث. وهذا قاله ابنه اعتمر النبي بثلثة عمر من قبل الحج فتم بحسنه عمرة الحديبية. انتهى.

وقال الزواني<sup>(١)</sup> بعد قول القسطلاني في "المعارج" في عذره عمرة الحديبية ما يدل على أنها عمرة تمت: لعل المعاد من حيث الثواب، لأنه لم يأت من أعمالها شيء سوى الإحرام، انتهى.

وأدت بحسب رأي التصحاح مختلفة في حكمها أيضاً، ففي "الصحيحين" عن البراء بن عازب قال: اعتمر رسول الله ﷺ في ذي القعدة قبل أن يحج مرتين، قال ابن القيم: أواد العمرة المعودة المستقلة، ولا ريب أنهما اثنتان، فإن عمرة القرآن ثم تكرر مستقلة، وعمرة الحديبية ضدها، وحيل به ومن إنهما، انتهى.

وقال القسطلاني<sup>(٢)</sup> روى ابن جرير في زيادات المغازي وعبد الرزاق جاسماً عن حماد بن زر عن معمر بن أبي هريرة قال: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر في ذي القعدة، وأخرج أبو داود عن أبي إسحاق عن معمر بن أبي هريرة: كم اعتمر رسول الله ﷺ فقال: مرتين، فقلت عائشة: وهي الله عنها: لقد علم ابن عمر أن رسول الله ﷺ اعتمر ثلاثاً سوى التي فرضها بحجة الوداع. فهذا ابن عمر - وهو الله عنهم - مع علمه بالأربع ثم بعد إلا المبرر.

(١) شرح الزواني: (١٧١-١٧٢).

(٢) صحيح البخاري: (١٧٠٠-١٧٠١).

وعامة القضية، .....  
 —

ول في حديث آخر لشيخنازي قالت عائشة: يرحم الله أنا عبد الرحمن، ما أعسر لي عمرة إلا وهو ساهداً، وهذه عائشة بنفسها مع روايتها أولاً في روايات عديدة سألني عنها في المصنف: أنه لم يعمر إلا ثلاثاً، وروى عنها هشام عن أبيه عنده أن رسول الله ﷺ أعسر عمرتين، عمرة في ذي القعدة، وعمرة في شوال، وله بعد فيه عمر، أن حج لأهوانها به. وعمرة الحديبية، لأنها مع تيمم، وليد شعري كيه، قالت المادكية: إنها عمرة مائة مع ما قاله الكوفي ولا ينفك عن المحصر نمر من حجة الإسلام أو نذر يصحون أو عمرة بالإسلام انتهى

فقد علموا أنهم إذا قالوا بأنها عمرة مائة أن يستفوا عن السحير عمرة بالإسلام، فتأمل.

(وعدم القضية) ويسمى عمرة القضاء، وعمرة القضية، وعمرة القدس، قال النووي<sup>(١)</sup>: أما العمرة الثانية، فهي أيضاً في ذي القعدة سنة سبع فربما عرفت، قاله نافع وسليمان التيمي وعروة ومحمد بن إسحاق وغيرهم: لكن ذكر ابن حبان في صحيحه أنها كانت في رمضان، قال المحقق الطبري: ولم يتصل بهذا أحد غيره، والمعتمد أنها في ذي القعدة، انتهى.

فإن صاحب المسيبين<sup>(٢)</sup> وفي ذي القعدة من هذه السنة أي سنة سبع، وسميت عمرة القضاء، ويقدر لها، عمرة القضية، وعروة الأمر "نفاً"، أما سميتها عمرة القضاء، فلأنها نفاً من العمرة التي عد عنها بالحديبية، فإنها كانت بالحلل عنها، وإنما خذوها عمرة لثبوت لاجر فيها لا لأنها كملت كما هو مذهب الحنفية

وذكر ابن هشام أنها بعد لها، عمرة القضاء، لأنهم صدقوا رسول الله ﷺ

(١) «مجموع غاري» (١: ١١٧)

عن العمرة من سنة ست. فاقترض منهم رسول الله ﷺ، ودخل مكة في ذي القعدة في الشهر الحرام الذي صدّوه فيه من سنة سبع، قال موسى بن عتبة: وذكر أن ابن نعلان أنزل في تلك العمرة: ﴿لَقَدْ أَخَذَ بِالْأَمْرِ تَمَرًا وَتَلَوْنَا بِصَلَاتِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

وأما تسميتها عمرة القضاء، فلأنه ﷺ فاضى فريشاً فيها، لا لأنها قضاء عن العمرة التي صدّ عنها، لأنها لم تكن قد تمت حتى يجب قضاؤها كما هو مذهب الشافعية، وهذا الخلاف مبني على الاختلاف في وجوب القضاء والتهدي على من أحرم معتمراً، وحشد عن البيت فعند أبي حنيفة: يجب القضاء. وعند الشافعية: يجب عليه التهدي لا القضاء.

وكانت عمرة القضاء بعد عزوة خيبر بستة أشهر وعشرة أيام. فخرج في ذي القعدة في الشهر الثاني حينئذ فيه مشركون معتمراً عمرة القضاء فكان عمرته التي صدّوه عنها. وخرج معه المسلمون ممن كان حشد معه في عمرته تلك، فلما سمع به أهل مكة خرجوا عنها، كذا في «الأكثاف».

وقد غيروا. إن رسول الله ﷺ أمر أصحابه حين وأو هلال ذي القعدة أن يعتمروا قضاء لعمرتهم التي حرمهم المشركون عنها بالحديبية. وأن لا يتحلف أحد ممن شهد الحديبية، فلم يتحلف أحد منهم إلا من استشهد منهم بخبر، ومن مات، وخرج معه ﷺ يوم من المسلمين غداراً غير الذي شهدوا بالحديبية، وكانوا في عمرة القضاء ألبس، واستحلف على المدينة أبو رهم الغفاري، انتهى ما في «الخصيس»<sup>(٢)</sup>.

وفي «المواهب اللدنية»<sup>(٣)</sup> بعدما حكى الاختلاف في وجه التسمية: وأنه

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٤.

(٢) (١٢/٢١).

(٣) (١١/٢١).

مسي عنى الاختلاف في وجوب القضاء وعن أحمد رواية أنه لا يلزمه هني ولا قضاء، وأخرى: يلزمه القضاء والهدي.

قال الحاكم في «الإكبل»: «تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هلّ ذو القعدة يعني سنة سبع أمر أصحابه أن يعتصموا قضاء لعمرتهم التي صدّهم المشركون منها بالحديبية، وأن لا يتخلف أحد ممن شهد الحديبية، فلم يتخلف منهم إلا رجال استشهدوا بخير ورجال ماتوا، انتهى.

وهكذا حكاه الحافظ في «الفتح»<sup>(١١)</sup>. فقال: قال الحاكم في «الإكبل»: «تواترت الأخبار أنه ﷺ لما هلّ ذو القعدة أمر أصحابه أن يعتصموا قضاء عمرتهم، وأن لا يتخلف منهم أحد شهد الحديبية، فخرجوا إلا من استشهد، وخرج معه آخرون ستمين. فكانت عدتهم ألبس سوى النساء والحسيان.

وقال ابن إسحاق: خرج النبي ﷺ في ذي القعدة مثل الشهر الذي صدّ به المشركون معتصراً عمرة القضاء فكان عمرته التي صدّوه عنها، وقال أيضاً: خرج معه من كان صدّ في تلك العمرة إلا من مات أو استشهد، انتهى. وسبأني شيء من ذلك في «باب الإحصاء».

وفي «سيرة ابن هشام»: ثم خرج في ذي القعدة معتصراً عمرة القضاء فكان عمرته التي صدّوه عنها، ويقال لها: عمرة الفصاح، لأنهم صدّوا رسول الله ﷺ في ذي القعدة في الشهر الحرام من سنة ست، فاعتصر رسول الله ﷺ منهم، فدخل مكة في ذي القعدة في الشهر الحرام الذي صدّوه فيه من سنة سبع، وبلغنا عن ابن عباس أنه قال: «أنزل الله في ذلك: ﴿وَأَلْهَمْتُ يَحْيَىٰ﴾»، انتهى.

وقال ابن القيم<sup>(١٢)</sup>: «اختلف في تسمية هذه العمرة بعمرة القضاء هل هو

(١١) صحيح البخاري (٥٠٠/٧).

(١٢) زاد المعاد (٣/٣٢٣).

لتحريمها قضاء العبرة التي مشؤء عنها أو من المفاصاة على قولين للعلماء،  
ومما رواه ابن أحمد أحدهما أنها قضاء، وهو مذهب أبي حنيفة،  
والثاني أنها ليست بقضاء، وهو قول مالك، انتهى.

وفي الشرح الكبير<sup>(١)</sup> لا من فداية في وجوب القضاء على المحصور  
روايتان أحدهما لا قضاء عليه إلا أن يكون واجبا فيدخل بانحوص السابق،  
هذا هو الصحيح من المذهب، وبه قال مالك والشافعي. والثاني: على القضاء  
ببوي ذلك عن عكرمة ومجاهد والشافعي، وبه قال أبو حنيفة، لأنه يجوز لما  
نحلل ومن الحديبية قضى من قبل، وسميت عمرة القضاء، ولأنه حل من  
بحرامه قبل إتمامه، فلزمه القضاء كما لو فاته وتراجع

ووجه الرواية الأولى أنه نطق حاز النحلل منه، وأما المحصر فلو لم يكن  
سبوا كانوا أئبا وأجمانا، والذين اعتمرنا مع النبي ﷺ كانوا يسيرا، ولم  
يغن البند أد النبي ﷺ أمر أحداً بالقضاء، وأما تسميتها عمرة القضاء فبما يعني  
بها القصة التي اصطاحوا عنها، وتوالتوا عبر ذلك لقاتلوا: عمرة القضاء،  
انتهى

وأنت حير ما تسميتها عمرة القضاء أشهر من غيرها، وما قال: بهم  
كانوا يسيرا، وكذا قال ابن القيم في النهاية<sup>(٢)</sup> يا أبا ما تقدم من كتب السير.

وقال ابن انهمام<sup>(٣)</sup>: هي قضاء الحديبية عند أبي حنيفة، وذهب مالك إلى  
أنها مشائية لا قضاء عنها، وتسمية اصطاحا لجميع البلد إياها بعمرة القضاء  
ظاهر في حالته، وتسمية بعضهم إياها بعمرة القصبة لا يتضح، بته افق في

(١) (٢/٢٢٧).

(٢) (٢/٢٧٣).

(٣) (٢/٢١١).

ورواه الجعزي.

٥٦٧/١٤١ - **وحدثني** حريز ماله عن هشام بن عمار عن أبيه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **يغفر الله لمن أتى ألاماً** .....

"الأم من صلاة النبي صلى الله عليه وسلم مكة، فخرج أضافها إلى كل منهما، فلا نسلم الإضافة إلى القضية هي التخصيص، والإضافة إلى القضاء بحد ثبوته، فثبت قصد لسنه بلا معارضة، ويحتمل نقل أنه يعني أمر الدين كانوا معه بالتخصيص لا غيره، ذلك من التحفة به على النعم، لا عدم النقل، انتهى.

قلت: وهذا على سبيل التسلية، وإلا فتقدم النقل، وقال ابن القيم: واحتج النفاذ من ذلك على أربعة أقوال، أحدها: أنه من أحضر عن الحجة بلزومه القضاء واليهادي، وهذا إحدى الروايات من أحمد، بل أشهرها عنه **والثاني** لا قضاء عليه، وإليه الهادي، وهو قول الشافعي ومالك في ظاهر مذهبه، ورواية أبي طاب من أحمد، **والثالث**: بترمه القضاء ولا حسي عليه، وهو قول أبي حنيفة **والرابع**: لا قضاء عليه ولا هادي، وهو إحدى الروايات عن أحمد، انتهى.

قلت: ما حكى عن ذلك أبي عنه كذب مروي، بل مذهب المالكية أنه لا يجب عليه قضاء ولا هدي، نعم لم يرد معه هدي ما يكره سائق الهدي بحر هيب، كما سيأتي في كلام النجاشي في "باب من أحضر جدر"، وكذلك ما حكى عن الحنفية غير صحيح، بل مذهبه موافق لأشهر روايات أحمد من رجوع الهدي والقضاء، كما صرح به في "المناقب" في تهذيبه وغيره (وهام المعرفة) تقدم مصطلها، والكتاب عليها في المواقف.

٥٦٨/١٤١ - (مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه) حريز في "البرطان" ووصله أبو داود مرويه دارق من عبد الرحمن عن هشام عن أبيه عن عائشة، وسبأني ما دارق المحدث، رواه سعيد بن منصور بإسناد قوي (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يغفر الله لمن أتى ألاماً) قال النجاشي<sup>(١)</sup>، يذكر القول عدل من عنده وقول آخر

(١) "مضى" ٢٢٥/١١.



ولا ينبغي أن عمرة الفرات كانت هي ذي الحجة، لأن مبدأ أحرمها كان في ذي القعدة وأصلها كد في ذي الحجة. صحيح طريقنا للإثبات والتقصي، كما جمع ذلك بينهما ابن القيم وابن القيم والقسطلاني وغيرهم، وقال ابن القيم<sup>(١)</sup> بعدما ذكر حديث الثابت: هذا الحديث مرسل، وهو غلط أيضاً، إما من هشام، وإما من عروة، وقد روى أبو داود مرعوطاً عن عائشة، وهو غلط أيضاً لا يصح رفعه، قال ابن عبد البر: ليس روايته مستنداً مما يذكر عن مالك في صحة النقل.

فأما ابن القيم: ويدل على بطلانه عن عائشة: أن عائشة وابن عباس رأيا رضي الله عنهم - قالوا: إن رسول الله ﷺ لم يعتبر إلا في ذي القعدة، وهذا هو الصحيح، انتهى.

وقد في موضع آخر: روى أبو داود عن عائشة: أنه بخلافه اعلم في شوائب، هذا إن كان محطوطاً، فليعلم في عمرة الجعرانة حين خرج في شوائب، ولكن إما أحرم بها في ذي القعدة، انتهى.

وبذلك جزم ابن القيم في الفتح، والقسطلاني في شرح السجدي إذ قال: لا خلاف أن عمرة بخلاف لم تؤد على أوج، وقد ذهبنا نس (مخفاً، وليس فيها ذكر شيء منها، من غير ذي القعدة سوى الذي مع حديثه، فما أمكن به الجمع وحسب ارتكابه دعماً للممازعة، وما لم يمكن فيه حكم بمقتضى الأسح والائت، وهذا محكم الجمع بإضافة عمرة الجعرانة، فإنه عليه السلام خرج إلى حنس في شوائب والإحرام بها في ذي القعدة، فكان مجازاً لتقريب، هذا إن صح وحفظ، وإلا فالمعول عليه الثالث، انتهى.

ولقد علم من هنا كله أن الجمهور حملوا عمرة شوائب على عمرة الجعرانة

(١) ابن القيم، ص ١١٩/٢٠



«أمرني من غير أن أعتد

مجازاء وهذا هو الأوجز وقد حمل بعضهم هذا على عمرة الحديبية كما  
 تضمنه في «سواء» وليس موجه أو «نحو» كما في جميع النسخ المصرية والهندية  
 إلا في نسخة «المكتبي» «عنها» أنشأ (في بني النخلة) وهما عمرة الحديبية  
 والنقصاء أو عمرة القضاء ونقصاء على الافتتاح المذكورين في قولهما  
 ثلاثاً.

نبيه:

لا خلاف بين أهل العلم أنه ﷺ لم يعتصر أكثر من أربع من أرباع  
 ابن الهيثم<sup>(١)</sup>. قد اعصر لما في ﷺ أربع عمرات كان بعد الهجرة ولم يعتصر  
 مدة إقامة مكة بعد الفتح شيئاً، وذلك ثلاث عشرة سنة، ومن هذا أذى من  
 أذى أو السنة في العمرة أن تفعل داخلها إلى مكة لا خارجها بأن يخرج إلى  
 البحر فيعتصر كما يفعل اليوم، وإن لم يكن ذلك مجموعاً ثم فصل فعمرت  
 الأربعة المذكورة، وهي عمرة الحديبية ولم نسم، وعمرة القضاء، وعمرة  
 الجعرانة وهي محل عمرة شوال عند المحققين، كما تقدم قريباً، والرابعة  
 العمرة التي اعتصر بها مع حجته عند انقائس بأنه عليه السلام كان قارباً أو  
 متمتعاً، كما تقدم بهاء في إحصاءه ﷺ.

أما من قال: بأنه ﷺ كان متزهداً، أنكز هذه العمرة، قال ابن تيمية:  
 الصحيح أنه اعتصر ثلاثاً، والرابعة بما تجوز نسبتها إليه؛ لأنه أمر الناس بها  
 وعملت بحضرته، لأنه اعتصرها، كما في «التميني»<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: أسقط  
 بعضهم عمرته هذه فجعلها ثلاث عمرات وهو الذي صححه المذاهب عباس،  
 وهذا معناه دمة الشافعية والحنابلة القائلين بإفراد ﷺ، خلافاً لمحقيقهم.

(١) فتح البدر (١/٣١٦)

(٢) عمدة القاري (٢/١٧٦)

كما قلناه في محله. ويثبت في رواية الحديث عسران أخريتان. إحداهما  
عمره وحب، ذكرهما ابن عمر - رضي الله عنهما - في الصحيحين، وغيرهما.

في تعليق<sup>(١)</sup>: وقد أخرج أحمد بن محمد قال: سأل جرود بن الزبير  
ابن عمر - في أي شهر اعتمر النبي ﷺ؟ قال في رجب. انتهى. وأثبت عليه  
عائشة. ففي «المعجم»<sup>(٢)</sup> قالت: أبرحهم الله أن عبد الرحمن ما اعتمر عمره فقد  
إفرا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط، وهو «العينين»<sup>(٣)</sup> قال أبو  
عبد الملك: إنه وهم من ابن عمر لإحسان المسيس إليه اعتمر ثلاثاً. وكذا قال  
ابن القيم في «الهدى»<sup>(٤)</sup> إنه وهم من ابن عمر - رضي الله عنهما -.

قال العيني<sup>(٥)</sup>: وإن لثبت عائشة وأثبت ابن عمر - رضي الله عنهما -  
في عدة عدم الإثبات على أبي. فلو لا حكم لابي عمر على عائشة؟ قالت  
إنما أتت ابن عمر كونه في رجب. بعارضة ثبتت أمره. وهو قوموا في ذي  
القعدة. وكانها تفي الوقت ومثبت لوقت آخر. فعائشة وإن قالت رجب فقد  
أثبتت كونه في ذي القعدة. وما انفقت عائشة وابن عمر وابن عباس على أبي  
الريادة في حدة عمره بغيره على أربع. وأثبتت عائشة كون الثلاثة في ذي القعدة  
حداً التي في حجة. فترجح إثبات عائشة لذلك: وإن إثبات ابن عمر أبعثاً  
قد ثبت. أخرجه ابن عمر - رضي الله عنهما - بإثبات رجب. فكان إثبات عائشة  
مع ابن عباس أقوى من إثبات ابن عمر وحده. وانضم بذلك كون عائشة  
ذكرت ما أتت من الاعتناء في رجب فصحت. فوجب التصريح إلى قول عائشة  
- رضي الله عنها - انتهى.

(١) فتح بازي ٣١٩، ٤٦٠.

(٢) معجم القري، ١٤٠٩، ٨١.

(٣) ٨٩/٨، ٩٠.

وقال النووي: مكروه ليس محرماً - رحمه الله عليه - على إنكار حديثه يدل على أنه قد استنبط عليه أو لم يثبت له - انتهى - وبهذا يحاط بما استشكل من تقدمه لكون حاشيته الصافي عامر بقول من ذكره المتقدم - فإنه القسطلاني<sup>(١)</sup>

وقال القرطبي: عدم إنكاره على نفسه يدل على أنه قد شرع على وجهه وأنه يرجع لمذهبه، وقد تضمن من قبله إمامنا أبو عبد الله رضي الله عنه - أراد بقوله - اختار في رجب عرفة قبل محرمه، لأنه وإن كان مختلفاً، لكن قول حاشيته: ما اختار في رجب يلزم منه عدم مطابقة ربه تبارك وتعالى، ولا سيما وقد بينا لأجله - وأما لم يثبت قبل العرفة هذا الموضع كان يسعه أن يصححه بما قد يقع فيشكل

وأما قوله هذا الظاهر: لأن قولنا قلناه يتممون في رجب يحتاج إلى نظر، وعلى تقديره، فمن أين له أنه يجرى والعهود؟ وجرى أنه والعهود، فكيف انقصر على مرة؟ انتهى كلامنا في الفرج<sup>(٢)</sup>

والثانية: عدم اتصاله فقط، روى من حاشيته وأنت - فرجيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ وأظلم وجهه، ونصر وأخضت الحديث أخرجه الدارقطني من طريق الثعلبي عن زهير عن عبد الله بن جعفر بن الأسود عن أبيه عنه، وقال إسناده حسن، وكذا في الفرج<sup>(٣)</sup> وقال في الذخيرة: اختلف قول الدارقطني، فقال في إسناده حسن، وقال في الثعلبي: الحسن، لكنه بالضم، وقال أبو بكر الشيباني عن قال زيد عن أبيه، فقد أخطأ، انتهى

وقال أبو الفداء: هذا الحديث ملط، من رسول الله صلى الله عليه وسلم في

(١) مرشد السالكين (٤: ٣٧٩)

(٢) مجمع الزوائد (٢٠: ٦٦٠)

١٩٨٩/٥٧ هـ - وحدائتي عن فائت، عن عبد الرحمن بن حبان  
 الأسدي، قال: رجلا من بني أسد بن النضير، فقال: نعم، قال: أن  
 حجة

رمضان - فظ - وعمره مصححة العدة والزمان، وبحر موزن، يرحم الله من المؤمنين  
ما انعم الله في رمضان طهارا وفرا، فالت عبادة، ثم بعض رسول الله صلى الله  
عليه وآله في القعدة، روى ابن ماجه وعبد، ولا خلاف في غيره، ثم يؤيد معنى الروح،  
فلم كان في الغنم في رحب كحات خصاص، ولو كان عند الغنم هي رمضان  
لكنس مناهي

وقال أبو الهيثم، وسعد تفلطاني في مخرج البخاري: إن الحفاظ  
حكوا علف هذه الحديث. وقال الحفاظ<sup>(١)</sup>، ويمكن حمله على أن قولها  
أفي رخصان، متعلق بقولها: أخرت، ويحور الإسناد من فتح مكة. فإنه كان  
في رمضان واعتبر النبي ﷺ في تلك السنة من الجعران، لك في ذي القعدة.  
وقد روى الفارقضي إسناده أخر عن العلاء بن ربيعة فلم يقل في الإسناد عن  
أبيه، ولا قال هذا في رخصان انتهى.

قلت: وهكذا أخرجنا المسألة، معون ومصلحة أبيه، وبذلك نرى أن الظاهر

قلت: وبقدم في عمدة القضاء أن ابن حبان جعلها في بصرة حلباً للجمهور.

٥٩ (٥٧) - مالك، عن عبد الرحمن بن حرملة الأسدي (أسدني) أن رجلاً سأل سعيد بن المسيب فقال: (أعتمر) بتقدير حزمة الاستمطار (قبل أن يخرج)؟ وأعلّ صلباً السدال فما في أبي ذؤيب: سألته عن سعيد بن المسيب أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتته عن أصحابه: (رحمى الله عنه)؟ فتهد

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَخْرُجَ

أَخْرَجَهُ النَّبِيُّ مُوَصُولًا عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ قُتَيْبَةَ قَالَ: ٢٦ - كِتَابُ الْعُمْرَةِ: ٢ - بَابُ مِنْ  
اعْتَمَرَ قَبْلَ الْحَجِّ.

عَمِدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي فُتِحَ فِيهِ، يَنْهَى عَنِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ  
الْحَجِّ، أَنَّهُ لَعَلَّ سَعِيدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ وَاحْتِاجًا إِلَى السُّؤَالِ عَنْهُ لِقَوْلِ  
سَعِيدٍ: «بِمَنْ لَدَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» ثَلَاثَ عُمَرٍ (قِيلَ أَرَأَيْتَ يَحُجُّ؟)

قَالَ ابْنُ عَدَى الْبَرَّاءُ: يَنْصَلُّ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ وَجُودِ صَحَابَةٍ وَهِيَ أَمْرٌ  
مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ، لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ الْعُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ لِمَنْ شَاءَ، وَفِي  
«الْبُخَارِيِّ»: أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ خَالِدٍ سَأَلَ ابْنَ عَمْرِو بْنِ الْعُصَيْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ، فَقَالَ: لَا  
يَأْسَى، وَقَالَ ابْنُ عَمْرِو: «اعْمُرْ إِنِّي كُنْتُ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ، قَالَ الْحَافِظُ<sup>(١)</sup> وَالْأَحْمَدُ  
وَأَبْنُ عَرَبٍ»، فَقَالَ: لَا يَأْسِرُ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ يَعْتَمِرُ قَبْلَ الْحَجِّ، وَالْأَحْمَدُ عَنْ  
عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: «دُعِيتُ لِلْعُمْرَةِ فِي بَرٍّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، ثَلَاثِينَ عَامًا قَبْلَ أَنْ يَرَى  
عَمْرَةَ فَصَبَّ، لَنَا لَمْ يَحُجَّ لَمْ يَقْتَضِرْ مِنَ الْعُمُرَةِ» قَالَ: نَعَمْ وَدَى يَصْنَعُكُمْ مِنْ  
ذَلِكَ! فَعَدَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَهُ كُلَّهَا قَبْلَ حَجِّهِ، قَالَ: فَاعْتَمَرْنَا، أَنَّهُ يَنْهَى.

قُلْتُ: وَيَتَكَلَّفُ عَلَى عَدَا مَا يَخْدُمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْعَبْدِ،  
وَأَحَابِثِ عَمِدِ الْخُصَاصِ بِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالًا، وَإِنْ نَبَتْ إِحْمَلُ عَلَى  
الِاسْتِحْبَابِ: وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِتَقْدِيمِ الْحَجِّ، لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأُمُورِ وَأَتَمُّهَا، وَيَخَافُ عَلَيْهِ  
الْعَوْتَ لِمَنْ يَنْهَى، لِخِلَافِ الْعُمْرَةِ أَيْسَرُ لَهَا وَفَتْ مَوَدَّتِ، وَأَيَّامُ أَسَاقِهَا كُلَّهَا تَسْمَعُ  
لَهَا. وَقَدْ قَدَّمَهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبِقُوا فِيهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَبِهِ بُدِيَ الْأَمْرُ﴾ هَكَذَا فِي «الْبَزَالِ<sup>(٢)</sup>»، وَاسْتَدَلَّ  
بِأَنَّ الْبَابَ رِجَالًا فِي مَعْنَى أَنَّ فَرِيضَةَ الْحَجِّ لَيْسَتْ عَلَى الْفَرَسِ.

(١) انظر: «شرح الترمذي» (٢/٢٧٢).

(٢) «فتح الباري» (٢/٢٧٩).

(٣) سورة البقرة: الآية ١٧٦.

(٤) انظر: «المنهاج المعمود» (١/٣٠٧).

٥٨/٧٥٠ . وَحَقَّقْتُهُ عَلَى مَا لَكَ ، عَلَى أَنَّ شَرَّ أَبٍ ، عَلَى  
 . . . . . أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ . . . . . أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ . . . . .  
 أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ . . . . . فَادْفَعْ . . . . .

قال العيني<sup>(١)</sup> وفي التوضيح : هذا من أبي عمر قد يدل على أن فرض  
 الحج من قبل اعتباره ، إذ لو اعتبر قبل ما صح استدلاله على ما ذكره .  
 ويتفرع على ذلك فرض الحج ، هل هو على الفور أو التراخي ؟ والذي جمع بينه  
 ابن عمر يدل على أنه على التراخي ، وهو الذي بعضه الأصول أن في فرض  
 الحج معذرة ، ولو كان وقتاً مضيئاً لوجب إذا أخرجه إلى سنة أخرى أن يكون  
 قضاء لا أداء ، فلم يثبت أن يكون أداء في أي وقت أتى به ، علم أنه ليس على  
 الفور ، انتهى .

قال العيني : هذا أخذ من كلام ابن بطال ، وهي دعواه أنه على التراخي مع  
 ذكره نظراً لأنه لا يلزم من صحة تقديم أحد التكبير على الآخر هي الفورية ، وفي  
 التوضيح<sup>(٢)</sup> قال ابن بطال : هذا يدل على أن فرض الحج كان قد ترك قبل اعتباره ،  
 ويتفرع عليه . هل الحج على الفور أو التراخي ؟ وهذا يدل على التراخي ، قال  
 المحافظ : ونوع في ذلك ، إذ لا يلزم من صحة تقديم أحد التكبير على الآخر هي  
 الفورية ، انتهى . وتقدم الخلاف في المسألة في أول الكتاب .

٥٨/٧٥٠ . (مالك ، عن) معمر بن مسلم (عن شهاب) أن عمر بن الخطاب  
 سمع ابن المسيب أن عمر بن الخطاب (عن أبي سلمة) روي أن النبي ﷺ (استأذن) عمر بن الخطاب  
 (عمر بن الخطاب) أن يعتمر في شوال ، ولعله استأذن لما أنه سمعه قال : أم  
 نعم به أن يعتمر في غير أشهر الحج ، فخاف أن لا يجد عليه عمر - رضي الله  
 عنه - على العمن بما لا يرغب ، فادفأ له عمر - رضي الله عنه - وعلم منه أن  
 قوله المذكور إلهام لمصلحة ، وليس بحد .

(١) معجم الفقيه (٢/٤٤٠)

(٢) معجم الفقيه (٢/٤٤٠)



## (١٨٨) باب قطع التلبية في العمرة

## (١٨٨) قطع التلبية في العمرة

أي: متى ينقطع الميمون<sup>(١)</sup>، والمساءة خلافة، قال ابن خلدون<sup>(٢)</sup>: ينقطع التمهيم<sup>(٣)</sup> التلب. إذ استلم الحرم، وبهذا قال ابن عباس، وخطاء، وعمرو بن ميمون، وطاووس، والشعمي، والثوري، وإسحاق، وإسماعيل، وأصحاب الرأي. وقد مر من حديث مسروق، والحسن: ينقطعها إذا دخل الحرم، وقال سعد بن المسيب: ينقطعها حين يرى عرش مكة، وحكى عن مالك أن الحرم من المذابح قطع فائده إذا وصل إلى الحرم، وإن الحرم بها من أدنى الحرم فصاعداً لئلا يرى البيت، انتهى

وزاد المعنى<sup>(٤)</sup> على المذاهب المذكورة فقال: يقال قوم لا يقطعها حتى يدخل بيوت مكة، وقال الثبت: إذا بلغ الكعبة لقطعها. وقال ابن حزم<sup>(٥)</sup> يقول به، فهو قول ابن مسعود: إنه لا ينقطعها حتى يتم جميع حبل العمرة، انتهى. وما حكى عن مالك، وهو مختار المصنف، فقال الثوري: يعتمد المذاهب على ما يحرم أي: فيه، لا على رؤية البيت، ويعتمد من العمرة والتعميم على أن دخول بيوت مكة، انتهى. ثم المصنف<sup>(٦)</sup> يقول: إلا إلى رؤية البيت أي: خلافاً لأبي المذاهب، انتهى

وحكى الدجيني<sup>(٧)</sup> عن المختصر: أن محرم المذاهب يقطعها إذا دخل الحرم، ويعتمد الحجرات على دخول مكة، ومحرم المصنف عند رؤية البيت، ثم قال بإقامة<sup>(٨)</sup>، وإليه ما روي عن ابن عباس يرفع التلبية. قال مسند من

(١) - أي: (١٢٥، ١٢٦)

(٢) - مسند الطائفة (١: ١٨٣)

(٣) - الميمون، (٢٩: ٢٩)

(٤) - صخر والميمون (١: ١٤٦)



التلبية في العمرة، إذا استلم الحجر، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي ﷺ اعتمر ثلاث تحنير، ولم يزل يلبي حتى استلم الحجر، انتهى.

قلت: حديث ابن عباس أخرجه الترمذي باللفظ المذكور، ورواه أبو داود بلفظ: إن النبي ﷺ قال: «يلبي المعتبر حتى يستلم الحجر». قال الترمذي في نصب الراية<sup>(١)</sup>: لم ينصف المنذري في عزوه للترمذي، فإن لفظ الترمذي من فعل النبي ﷺ، ولفظ أبي داود من قوله، فهما حديثان، لكنه قد أصحح الأطراف إذا جعلها حديثاً واحداً، انتهى.

قلت: وأخرجه البيهقي برواية رهبر والعمري بن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء، عن ابن عباس عن النبي ﷺ: أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر، وفي الحج حتى يرمي الجمرة، ثم قال: رفعه خطأ، وقد روي عن المنثري بن الصباح عن عطاء مرفوعاً، وإسناده أضعف مما ذكرنا، ثم أخرج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر، كل ذلك لا ينقطع التلبية حتى يستلم الحجر، ثم روي عن أبي بكرة مرفوعاً: أنه خرج معه ﷺ في عمرة، فما قطع التلبية حتى استلم الحجر، ثم قال: إسناده غير قوي، انتهى.

وأنت خبير بأن الضعاف تكسب قوة بالاجتماع، وحديث ابن عباس صحيحه الترمذي، كما تقدم في «المحلى»<sup>(٢)</sup>، روى ابن أبي شيبة: كان ابن عباس يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر، وله عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: اعتمر النبي ﷺ ثلاث عمر، كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم

(١) (١١٥/٢).

(٢) (١٣٥/٧) وفي الاستدكاره (١١/٢٠٤) وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يزال المعتبر يلبي حتى يفتح الطواف

٥٩/٢٥١ - حدثني يحيى عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه: أنه كان يقطع النخيلة في نحره، فإذا دخل الحرم، قال مالك: فبمن أخرج من النخيل: (إنه يقطع النخيلة حين يرى البيت)

قال يحيى: سئل مالك عن الرجل يعتزم من بعض الموقوف، وهو من أهل المدينة، أو غيرهم، متى .....

الحج، وله من الحكم قال: كان أصحاب ابن مسعود يلبون في كفرة حتى يستلموا الحجر، وهو قول معاذ وسعيد بن جبلة، انتهى

٥٩/٧٥١ - (مالك، عن هشام بن عروة عن أبيه: أنه كان يقطع النخيلة في العروة، إذا دخل الحرم) وبه قال مالك في المعتزم من المواقف كما تقدم. والظاهر أن عروة كان يحرم من بيئات المدينة، لأنه مذكور.

(قال يحيى: قال مالك: فبمن أخرج من الحرم) كما في صحيح أبيه، وفي نصريه. فبمن أخرج وهو العروة من قوله «اعتزم» أي: أحرم المعصرة (من التعميم) إنه لا يقطع النخيلة حتى) كما في الشيخ أحمد، وفي النصريه. إنه يقطع النخيلة حين يرى البيت. والسوداني واحد (يرى البيت) وتقدم أن ذلك رواية المختص، والمعروفة في المذهب أن المعتزم أحرم من مكة، أو حتى إلى حدود بؤت مكة.

وفي القدوة: قال ابن القاسم: قال مالك: والمعتزم بالمعصرة من مكة يقطع النخيلة إذا دخل الحرم ثم لا يعود إليها. والذي يحرم من غير بيتائه من الحرم والتعميم يقطعون إذا دخلوا بؤت مكة، قال: فقلت له: أو المسجد، قال: أو المسجد كل ذلك واسع، انتهى.

(قال يحيى: سئل) به المجهول. (مالك عن الرجل يعتزم من بعض المواقف، أي: بيئات مكة وهو من أهل المدينة أو غيرهم) من الأتقيين انتهى

يُضَعُّ التَّيْبُ فِي الْوَقْتِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَوْقِيتِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّيْبَ ، إِذَا شَهِرَ إِلَى  
سَهْلٍ أَوْ إِلَى الْوَقْتِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَوْقِيتِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّيْبَ ، إِذَا شَهِرَ إِلَى

وَأَمَّا مَنْ شَهِرَ إِلَى الْوَقْتِ الْمَعْرُوفِ مِنَ الْمَوْقِيتِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّيْبَ ، إِذَا شَهِرَ إِلَى

### (١٩) بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

يُقْطَعُ التَّيْبُ؟ فَهَذَا أَمَّا الْمَعْرُوفُ مِنَ الْمَوْقِيتِ ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ التَّيْبَ ، إِذَا شَهِرَ إِلَى  
الْحَرَمِ ، وَخِلَى ذَلِكَ مَا رَوَى كِتَابُ الْمَذَاهِبِ

(عَنْ) مَالِكٍ (يَرْفَعُ) أَنَّ عِنْدَ أَهْلِ بَنِي عَمْرِو وَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - (كَانَ) بِسَمْعِ  
ثَلَاثَةِ أَهْلِ قَدِيمٍ فِي بَابِ قَطْعِ التَّيْبِ : أَنَّهُ لَلْحَجَّاجِ بِرَوَايَةِ مَا رَوَى عَنْهُ ، وَأَخْرَجَهُ  
الْمُسْنَدُ مِنْ حَدِيثِ مَا رَوَى الْمَلِكُ مِنْ أَبِي سَمِينَةَ قَالَ : سَمِعْتُ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ  
الْقَلْبِيَّةِ؟ فَهَذَا أَمَّا بَنِي عَمْرِو ، ثُمَّ دَخَلَ الْحَرَمَ ، وَقَالَ لِمَنْ عَلِمَهُ : حَتَّى يَسْمَعَ  
الْحَجَّاجَ ، قُلْتُ : يَا أُمَّ مُحَمَّدٍ ، أَيُّهَا أَحَبُّ إِلَيْنَا؟ فَأَرَأَيْتَ إِنْ رَوَى ابْنُ عَجَّازٍ

### (١٩) مَا جَاءَ فِي التَّمَتُّعِ

عَنِ الْحَافِظِ أَنَّ الْمَعْرُوفَ مِنَ الْأَعْتِمَادِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ التَّحْلِيلُ مِنَ  
تِلْكَ الْعُمْرَةِ ، وَالْإِحْلَالُ بِالْحَجِّ فِي تِلْكَ السَّنَةِ ، وَبَعَثَ فِي عَرَفَةَ السَّلَفُ فِي  
أَذْيَانِ أَبْنَاءِ قَوْمٍ مِنْ عَدُوِّهِمْ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْعَرَفَةَ بِتَوَلُّوهِ  
تَعَالَى ، ثُمَّ سَمِعَ بِالْقَوْمِ ، فَخَرَّجَهُمْ أَنَّهُ الْأَعْتِمَادُ فِي أَشْهُرِ حَجِّ قَوْمٍ الْحَجِّ ، وَمِنْ  
الْحَجِّ أَهْلُ الْبَرَاءَةِ ، لَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ بِمَنْزِلِهِ الْأَوَّلِ ، وَمِنْ التَّمَتُّعِ أَيْضًا  
حَجُّ الْحَجَّاجِ إِلَى الْعُمْرَةِ ، أَيْضًا

وَقَالَ الرَّاعِبِيُّ : التَّمَتُّعُ الْأَعْتِمَادُ وَالْإِرْدَاعُ ، يَقُولُ سَمِعَ أَبْنَاءُ وَمَنْ  
الْمَعْنَى : إِذَا رَفَعَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ ، وَاسْتَأْخَرَ التَّمَتُّعَ مِنْهُ الْوَقْتُ ، فَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ

(١) مسند الكوفي (٤٣/٤٤) و (٤٤/٤٥) و (٤٥/٤٦) و (٤٦/٤٧) و (٤٧/٤٨) و (٤٨/٤٩) و (٤٩/٥٠) و (٥٠/٥١) و (٥١/٥٢) و (٥٢/٥٣) و (٥٣/٥٤) و (٥٤/٥٥) و (٥٥/٥٦) و (٥٦/٥٧) و (٥٧/٥٨) و (٥٨/٥٩) و (٥٩/٦٠) و (٦٠/٦١) و (٦١/٦٢) و (٦٢/٦٣) و (٦٣/٦٤) و (٦٤/٦٥) و (٦٥/٦٦) و (٦٦/٦٧) و (٦٧/٦٨) و (٦٨/٦٩) و (٦٩/٧٠) و (٧٠/٧١) و (٧١/٧٢) و (٧٢/٧٣) و (٧٣/٧٤) و (٧٤/٧٥) و (٧٥/٧٦) و (٧٦/٧٧) و (٧٧/٧٨) و (٧٨/٧٩) و (٧٩/٨٠) و (٨٠/٨١) و (٨١/٨٢) و (٨٢/٨٣) و (٨٣/٨٤) و (٨٤/٨٥) و (٨٥/٨٦) و (٨٦/٨٧) و (٨٧/٨٨) و (٨٨/٨٩) و (٨٩/٩٠) و (٩٠/٩١) و (٩١/٩٢) و (٩٢/٩٣) و (٩٣/٩٤) و (٩٤/٩٥) و (٩٥/٩٦) و (٩٦/٩٧) و (٩٧/٩٨) و (٩٨/٩٩) و (٩٩/١٠٠) و (١٠٠/١٠١) و (١٠١/١٠٢) و (١٠٢/١٠٣) و (١٠٣/١٠٤) و (١٠٤/١٠٥) و (١٠٥/١٠٦) و (١٠٦/١٠٧) و (١٠٧/١٠٨) و (١٠٨/١٠٩) و (١٠٩/١١٠) و (١١٠/١١١) و (١١١/١١٢) و (١١٢/١١٣) و (١١٣/١١٤) و (١١٤/١١٥) و (١١٥/١١٦) و (١١٦/١١٧) و (١١٧/١١٨) و (١١٨/١١٩) و (١١٩/١٢٠) و (١٢٠/١٢١) و (١٢١/١٢٢) و (١٢٢/١٢٣) و (١٢٣/١٢٤) و (١٢٤/١٢٥) و (١٢٥/١٢٦) و (١٢٦/١٢٧) و (١٢٧/١٢٨) و (١٢٨/١٢٩) و (١٢٩/١٣٠) و (١٣٠/١٣١) و (١٣١/١٣٢) و (١٣٢/١٣٣) و (١٣٣/١٣٤) و (١٣٤/١٣٥) و (١٣٥/١٣٦) و (١٣٦/١٣٧) و (١٣٧/١٣٨) و (١٣٨/١٣٩) و (١٣٩/١٤٠) و (١٤٠/١٤١) و (١٤١/١٤٢) و (١٤٢/١٤٣) و (١٤٣/١٤٤) و (١٤٤/١٤٥) و (١٤٥/١٤٦) و (١٤٦/١٤٧) و (١٤٧/١٤٨) و (١٤٨/١٤٩) و (١٤٩/١٥٠) و (١٥٠/١٥١) و (١٥١/١٥٢) و (١٥٢/١٥٣) و (١٥٣/١٥٤) و (١٥٤/١٥٥) و (١٥٥/١٥٦) و (١٥٦/١٥٧) و (١٥٧/١٥٨) و (١٥٨/١٥٩) و (١٥٩/١٦٠) و (١٦٠/١٦١) و (١٦١/١٦٢) و (١٦٢/١٦٣) و (١٦٣/١٦٤) و (١٦٤/١٦٥) و (١٦٥/١٦٦) و (١٦٦/١٦٧) و (١٦٧/١٦٨) و (١٦٨/١٦٩) و (١٦٩/١٧٠) و (١٧٠/١٧١) و (١٧١/١٧٢) و (١٧٢/١٧٣) و (١٧٣/١٧٤) و (١٧٤/١٧٥) و (١٧٥/١٧٦) و (١٧٦/١٧٧) و (١٧٧/١٧٨) و (١٧٨/١٧٩) و (١٧٩/١٨٠) و (١٨٠/١٨١) و (١٨١/١٨٢) و (١٨٢/١٨٣) و (١٨٣/١٨٤) و (١٨٤/١٨٥) و (١٨٥/١٨٦) و (١٨٦/١٨٧) و (١٨٧/١٨٨) و (١٨٨/١٨٩) و (١٨٩/١٩٠) و (١٩٠/١٩١) و (١٩١/١٩٢) و (١٩٢/١٩٣) و (١٩٣/١٩٤) و (١٩٤/١٩٥) و (١٩٥/١٩٦) و (١٩٦/١٩٧) و (١٩٧/١٩٨) و (١٩٨/١٩٩) و (١٩٩/٢٠٠) و (٢٠٠/٢٠١) و (٢٠١/٢٠٢) و (٢٠٢/٢٠٣) و (٢٠٣/٢٠٤) و (٢٠٤/٢٠٥) و (٢٠٥/٢٠٦) و (٢٠٦/٢٠٧) و (٢٠٧/٢٠٨) و (٢٠٨/٢٠٩) و (٢٠٩/٢١٠) و (٢١٠/٢١١) و (٢١١/٢١٢) و (٢١٢/٢١٣) و (٢١٣/٢١٤) و (٢١٤/٢١٥) و (٢١٥/٢١٦) و (٢١٦/٢١٧) و (٢١٧/٢١٨) و (٢١٨/٢١٩) و (٢١٩/٢٢٠) و (٢٢٠/٢٢١) و (٢٢١/٢٢٢) و (٢٢٢/٢٢٣) و (٢٢٣/٢٢٤) و (٢٢٤/٢٢٥) و (٢٢٥/٢٢٦) و (٢٢٦/٢٢٧) و (٢٢٧/٢٢٨) و (٢٢٨/٢٢٩) و (٢٢٩/٢٣٠) و (٢٣٠/٢٣١) و (٢٣١/٢٣٢) و (٢٣٢/٢٣٣) و (٢٣٣/٢٣٤) و (٢٣٤/٢٣٥) و (٢٣٥/٢٣٦) و (٢٣٦/٢٣٧) و (٢٣٧/٢٣٨) و (٢٣٨/٢٣٩) و (٢٣٩/٢٤٠) و (٢٤٠/٢٤١) و (٢٤١/٢٤٢) و (٢٤٢/٢٤٣) و (٢٤٣/٢٤٤) و (٢٤٤/٢٤٥) و (٢٤٥/٢٤٦) و (٢٤٦/٢٤٧) و (٢٤٧/٢٤٨) و (٢٤٨/٢٤٩) و (٢٤٩/٢٥٠) و (٢٥٠/٢٥١) و (٢٥١/٢٥٢) و (٢٥٢/٢٥٣) و (٢٥٣/٢٥٤) و (٢٥٤/٢٥٥) و (٢٥٥/٢٥٦) و (٢٥٦/٢٥٧) و (٢٥٧/٢٥٨) و (٢٥٨/٢٥٩) و (٢٥٩/٢٦٠) و (٢٦٠/٢٦١) و (٢٦١/٢٦٢) و (٢٦٢/٢٦٣) و (٢٦٣/٢٦٤) و (٢٦٤/٢٦٥) و (٢٦٥/٢٦٦) و (٢٦٦/٢٦٧) و (٢٦٧/٢٦٨) و (٢٦٨/٢٦٩) و (٢٦٩/٢٧٠) و (٢٧٠/٢٧١) و (٢٧١/٢٧٢) و (٢٧٢/٢٧٣) و (٢٧٣/٢٧٤) و (٢٧٤/٢٧٥) و (٢٧٥/٢٧٦) و (٢٧٦/٢٧٧) و (٢٧٧/٢٧٨) و (٢٧٨/٢٧٩) و (٢٧٩/٢٨٠) و (٢٨٠/٢٨١) و (٢٨١/٢٨٢) و (٢٨٢/٢٨٣) و (٢٨٣/٢٨٤) و (٢٨٤/٢٨٥) و (٢٨٥/٢٨٦) و (٢٨٦/٢٨٧) و (٢٨٧/٢٨٨) و (٢٨٨/٢٨٩) و (٢٨٩/٢٩٠) و (٢٩٠/٢٩١) و (٢٩١/٢٩٢) و (٢٩٢/٢٩٣) و (٢٩٣/٢٩٤) و (٢٩٤/٢٩٥) و (٢٩٥/٢٩٦) و (٢٩٦/٢٩٧) و (٢٩٧/٢٩٨) و (٢٩٨/٢٩٩) و (٢٩٩/٣٠٠) و (٣٠٠/٣٠١) و (٣٠١/٣٠٢) و (٣٠٢/٣٠٣) و (٣٠٣/٣٠٤) و (٣٠٤/٣٠٥) و (٣٠٥/٣٠٦) و (٣٠٦/٣٠٧) و (٣٠٧/٣٠٨) و (٣٠٨/٣٠٩) و (٣٠٩/٣١٠) و (٣١٠/٣١١) و (٣١١/٣١٢) و (٣١٢/٣١٣) و (٣١٣/٣١٤) و (٣١٤/٣١٥) و (٣١٥/٣١٦) و (٣١٦/٣١٧) و (٣١٧/٣١٨) و (٣١٨/٣١٩) و (٣١٩/٣٢٠) و (٣٢٠/٣٢١) و (٣٢١/٣٢٢) و (٣٢٢/٣٢٣) و (٣٢٣/٣٢٤) و (٣٢٤/٣٢٥) و (٣٢٥/٣٢٦) و (٣٢٦/٣٢٧) و (٣٢٧/٣٢٨) و (٣٢٨/٣٢٩) و (٣٢٩/٣٣٠) و (٣٣٠/٣٣١) و (٣٣١/٣٣٢) و (٣٣٢/٣٣٣) و (٣٣٣/٣٣٤) و (٣٣٤/٣٣٥) و (٣٣٥/٣٣٦) و (٣٣٦/٣٣٧) و (٣٣٧/٣٣٨) و (٣٣٨/٣٣٩) و (٣٣٩/٣٤٠) و (٣٤٠/٣٤١) و (٣٤١/٣٤٢) و (٣٤٢/٣٤٣) و (٣٤٣/٣٤٤) و (٣٤٤/٣٤٥) و (٣٤٥/٣٤٦) و (٣٤٦/٣٤٧) و (٣٤٧/٣٤٨) و (٣٤٨/٣٤٩) و (٣٤٩/٣٥٠) و (٣٥٠/٣٥١) و (٣٥١/٣٥٢) و (٣٥٢/٣٥٣) و (٣٥٣/٣٥٤) و (٣٥٤/٣٥٥) و (٣٥٥/٣٥٦) و (٣٥٦/٣٥٧) و (٣٥٧/٣٥٨) و (٣٥٨/٣٥٩) و (٣٥٩/٣٦٠) و (٣٦٠/٣٦١) و (٣٦١/٣٦٢) و (٣٦٢/٣٦٣) و (٣٦٣/٣٦٤) و (٣٦٤/٣٦٥) و (٣٦٥/٣٦٦) و (٣٦٦/٣٦٧) و (٣٦٧/٣٦٨) و (٣٦٨/٣٦٩) و (٣٦٩/٣٧٠) و (٣٧٠/٣٧١) و (٣٧١/٣٧٢) و (٣٧٢/٣٧٣) و (٣٧٣/٣٧٤) و (٣٧٤/٣٧٥) و (٣٧٥/٣٧٦) و (٣٧٦/٣٧٧) و (٣٧٧/٣٧٨) و (٣٧٨/٣٧٩) و (٣٧٩/٣٨٠) و (٣٨٠/٣٨١) و (٣٨١/٣٨٢) و (٣٨٢/٣٨٣) و (٣٨٣/٣٨٤) و (٣٨٤/٣٨٥) و (٣٨٥/٣٨٦) و (٣٨٦/٣٨٧) و (٣٨٧/٣٨٨) و (٣٨٨/٣٨٩) و (٣٨٩/٣٩٠) و (٣٩٠/٣٩١) و (٣٩١/٣٩٢) و (٣٩٢/٣٩٣) و (٣٩٣/٣٩٤) و (٣٩٤/٣٩٥) و (٣٩٥/٣٩٦) و (٣٩٦/٣٩٧) و (٣٩٧/٣٩٨) و (٣٩٨/٣٩٩) و (٣٩٩/٤٠٠) و (٤٠٠/٤٠١) و (٤٠١/٤٠٢) و (٤٠٢/٤٠٣) و (٤٠٣/٤٠٤) و (٤٠٤/٤٠٥) و (٤٠٥/٤٠٦) و (٤٠٦/٤٠٧) و (٤٠٧/٤٠٨) و (٤٠٨/٤٠٩) و (٤٠٩/٤١٠) و (٤١٠/٤١١) و (٤١١/٤١٢) و (٤١٢/٤١٣) و (٤١٣/٤١٤) و (٤١٤/٤١٥) و (٤١٥/٤١٦) و (٤١٦/٤١٧) و (٤١٧/٤١٨) و (٤١٨/٤١٩) و (٤١٩/٤٢٠) و (٤٢٠/٤٢١) و (٤٢١/٤٢٢) و (٤٢٢/٤٢٣) و (٤٢٣/٤٢٤) و (٤٢٤/٤٢٥) و (٤٢٥/٤٢٦) و (٤٢٦/٤٢٧) و (٤٢٧/٤٢٨) و (٤٢٨/٤٢٩) و (٤٢٩/٤٣٠) و (٤٣٠/٤٣١) و (٤٣١/٤٣٢) و (٤٣٢/٤٣٣) و (٤٣٣/٤٣٤) و (٤٣٤/٤٣٥) و (٤٣٥/٤٣٦) و (٤٣٦/٤٣٧) و (٤٣٧/٤٣٨) و (٤٣٨/٤٣٩) و (٤٣٩/٤٤٠) و (٤٤٠/٤٤١) و (٤٤١/٤٤٢) و (٤٤٢/٤٤٣) و (٤٤٣/٤٤٤) و (٤٤٤/٤٤٥) و (٤٤٥/٤٤٦) و (٤٤٦/٤٤٧) و (٤٤٧/٤٤٨) و (٤٤٨/٤٤٩) و (٤٤٩/٤٥٠) و (٤٥٠/٤٥١) و (٤٥١/٤٥٢) و (٤٥٢/٤٥٣) و (٤٥٣/٤٥٤) و (٤٥٤/٤٥٥) و (٤٥٥/٤٥٦) و (٤٥٦/٤٥٧) و (٤٥٧/٤٥٨) و (٤٥٨/٤٥٩) و (٤٥٩/٤٦٠) و (٤٦٠/٤٦١) و (٤٦١/٤٦٢) و (٤٦٢/٤٦٣) و (٤٦٣/٤٦٤) و (٤٦٤/٤٦٥) و (٤٦٥/٤٦٦) و (٤٦٦/٤٦٧) و (٤٦٧/٤٦٨) و (٤٦٨/٤٦٩) و (٤٦٩/٤٧٠) و (٤٧٠/٤٧١) و (٤٧١/٤٧٢) و (٤٧٢/٤٧٣) و (٤٧٣/٤٧٤) و (٤٧٤/٤٧٥) و (٤٧٥/٤٧٦) و (٤٧٦/٤٧٧) و (٤٧٧/٤٧٨) و (٤٧٨/٤٧٩) و (٤٧٩/٤٨٠) و (٤٨٠/٤٨١) و (٤٨١/٤٨٢) و (٤٨٢/٤٨٣) و (٤٨٣/٤٨٤) و (٤٨٤/٤٨٥) و (٤٨٥/٤٨٦) و (٤٨٦/٤٨٧) و (٤٨٧/٤٨٨) و (٤٨٨/٤٨٩) و (٤٨٩/٤٩٠) و (٤٩٠/٤٩١) و (٤٩١/٤٩٢) و (٤٩٢/٤٩٣) و (٤٩٣/٤٩٤) و (٤٩٤/٤٩٥) و (٤٩٥/٤٩٦) و (٤٩٦/٤٩٧) و (٤٩٧/٤٩٨) و (٤٩٨/٤٩٩) و (٤٩٩/٥٠٠) و (٥٠٠/٥٠١) و (٥٠١/٥٠٢) و (٥٠٢/٥٠٣) و (٥٠٣/٥٠٤) و (٥٠٤/٥٠٥) و (٥٠٥/٥٠٦) و (٥٠٦/٥٠٧) و (٥٠٧/٥٠٨) و (٥٠٨/٥٠٩) و (٥٠٩/٥١٠) و (٥١٠/٥١١) و (٥١١/٥١٢) و (٥١٢/٥١٣) و (٥١٣/٥١٤) و (٥١٤/٥١٥) و (٥١٥/٥١٦) و (٥١٦/٥١٧) و (٥١٧/٥١٨) و (٥١٨/٥١٩) و (٥١٩/٥٢٠) و (٥٢٠/٥٢١) و (٥٢١/٥٢٢) و (٥٢٢/٥٢٣) و (٥٢٣/٥٢٤) و (٥٢٤/٥٢٥) و (٥٢٥/٥٢٦) و (٥٢٦/٥٢٧) و (٥٢٧/٥٢٨) و (٥٢٨/٥٢٩) و (٥٢٩/٥٣٠) و (٥٣٠/٥٣١) و (٥٣١/٥٣٢) و (٥٣٢/٥٣٣) و (٥٣٣/٥٣٤) و (٥٣٤/٥٣٥) و (٥٣٥/٥٣٦) و (٥٣٦/٥٣٧) و (٥٣٧/٥٣٨) و (٥٣٨/٥٣٩) و (٥٣٩/٥٤٠) و (٥٤٠/٥٤١) و (٥٤١/٥٤٢) و (٥٤٢/٥٤٣) و (٥٤٣/٥٤٤) و (٥٤٤/٥٤٥) و (٥٤٥/٥٤٦) و (٥٤٦/٥٤٧) و (٥٤٧/٥٤٨) و (٥٤٨/٥٤٩) و (٥٤٩/٥٥٠) و (٥٥٠/٥٥١) و (٥٥١/٥٥٢) و (٥٥٢/٥٥٣) و (٥٥٣/٥٥٤) و (٥٥٤/٥٥٥) و (٥٥٥/٥٥٦) و (٥٥٦/٥٥٧) و (٥٥٧/٥٥٨) و (٥٥٨/٥٥٩) و (٥٥٩/٥٦٠) و (٥٦٠/٥٦١) و (٥٦١/٥٦٢) و (٥٦٢/٥٦٣) و (٥٦٣/٥٦٤) و (٥٦٤/٥٦٥) و (٥٦٥/٥٦٦) و (٥٦٦/٥٦٧) و (٥٦٧/٥٦٨) و (٥٦٨/٥٦٩) و (٥٦٩/٥٧٠) و (٥٧٠/٥٧١) و (٥٧١/٥٧٢) و (٥٧٢/٥٧٣) و (٥٧٣/٥٧٤) و (٥٧٤/٥٧٥) و (٥٧٥/٥٧٦) و (٥٧٦/٥٧٧) و (٥٧٧/٥٧٨) و (٥٧٨/٥٧٩) و (٥٧٩/٥٨٠) و (٥٨٠/٥٨١) و (٥٨١/٥٨٢) و (٥٨٢/٥٨٣) و (٥٨٣/٥٨٤) و (٥٨٤/٥٨٥) و (٥٨٥/٥٨٦) و (٥٨٦/٥٨٧) و (٥٨٧/٥٨٨) و (٥٨٨/٥٨٩) و (٥٨٩/٥٩٠) و (٥٩٠/٥٩١) و (٥٩١/٥٩٢) و (٥٩٢/٥٩٣) و (٥٩٣/٥٩٤) و (٥٩٤/٥٩٥) و (٥٩٥/٥٩٦) و (٥٩٦/٥٩٧) و (٥٩٧/٥٩٨) و (٥٩٨/٥٩٩) و (٥٩٩/٦٠٠) و (٦٠٠/٦٠١) و (٦٠١/٦٠٢) و (٦٠٢/٦٠٣) و (٦٠٣/٦٠٤) و (٦٠٤/٦٠٥) و (٦٠٥/٦٠٦) و (٦٠٦/٦٠٧) و (٦٠٧/٦٠٨) و (٦٠٨/٦٠٩) و (٦٠٩/٦١٠) و (٦١٠/٦١١) و (٦١١/٦١٢) و (٦١٢/٦١٣) و (٦١٣/٦١٤) و (٦١٤/٦١٥) و (٦١٥/٦١٦) و (٦١٦/٦١٧) و (٦١٧/٦١٨) و (٦١٨/٦١٩) و (٦١٩/٦٢٠) و (٦٢٠/٦٢١) و (٦٢١/٦٢٢) و (٦٢٢/٦٢٣) و (٦٢٣/٦٢٤) و (٦٢٤/٦٢٥) و (٦٢٥/٦٢٦) و (٦٢٦/٦٢٧) و (٦٢٧/٦٢٨) و (٦٢٨/٦٢٩) و (٦٢٩/٦٣٠) و (٦٣٠/٦٣١) و (٦٣١/٦٣٢) و (٦٣٢/٦٣٣) و (٦٣٣/٦٣٤) و (٦٣٤/٦٣٥) و (٦٣٥/٦٣٦) و (٦٣٦/٦٣٧) و (٦٣٧/٦٣٨) و (٦٣٨/٦٣٩) و (٦٣٩/٦٤٠) و (٦٤٠/٦٤١) و (٦٤١/٦٤٢) و (٦٤٢/٦٤٣) و (٦٤٣/٦٤٤) و (٦٤٤/٦٤٥) و (٦٤٥/٦٤٦) و (٦٤٦/٦٤٧) و (٦٤٧/٦٤٨) و (٦٤٨/٦٤٩) و (٦٤٩/٦٥٠) و (٦٥٠/٦٥١) و (٦٥١/٦٥٢) و (٦٥٢/٦٥٣) و (٦٥٣/٦٥٤) و (٦٥٤/٦٥٥) و (٦٥٥/٦٥٦) و (٦٥٦/٦٥٧) و (٦٥٧/٦٥٨) و (٦٥٨/٦٥٩) و (٦٥٩/٦٦٠) و (٦٦٠/٦٦١) و (٦٦١/٦٦٢) و (٦٦٢/٦٦٣) و (٦٦٣/٦٦٤) و (٦٦٤/٦٦٥) و (٦٦٥/٦٦٦) و (٦٦٦/٦٦٧) و (٦٦٧/٦٦٨) و (٦٦٨/٦٦٩) و (٦٦٩/٦٧٠) و (٦٧٠/٦٧١) و (٦٧١/٦٧٢) و (٦٧٢/٦٧٣) و (٦٧٣/٦٧٤) و (٦٧٤/٦٧٥) و (٦٧٥/٦٧٦) و (٦٧٦/٦٧٧) و (٦٧٧/٦٧٨) و (٦٧٨/٦٧٩) و (٦٧٩/٦٨٠) و (٦٨٠/٦٨١) و (٦٨١/٦٨٢) و (٦٨٢/٦٨٣) و (٦٨٣/٦٨٤) و (٦٨٤/٦٨٥) و (٦٨٥/٦٨٦) و (٦٨٦/٦٨٧) و (٦٨٧/٦٨٨) و (٦٨٨/٦٨٩) و (٦٨٩/٦٩٠) و (٦٩٠/٦٩١) و (٦٩١/٦٩٢) و (٦٩٢/٦٩٣) و (٦٩٣/٦٩٤) و (٦٩٤/٦٩٥) و (٦٩٥/٦٩٦) و (٦٩٦/٦٩٧) و (٦٩٧/٦٩٨) و (٦٩٨/٦٩٩) و (٦٩٩/٧٠٠) و (٧٠٠/٧٠١) و (٧٠١/٧٠٢) و (٧٠٢/٧٠٣) و (٧٠٣/٧٠٤) و (٧٠٤/٧٠٥) و (٧٠٥/٧٠٦) و (٧٠٦/٧٠٧) و (٧٠٧/٧٠٨) و (٧٠٨/٧٠٩) و (٧٠٩/٧١٠) و (٧١٠/٧١١) و (٧١١/٧١٢) و (٧١٢/٧١٣) و (٧١٣/٧١٤) و (٧١٤/٧١٥) و (٧١٥/٧١٦) و (٧١٦/٧١٧) و (٧١٧/٧١٨) و (٧١٨/٧١٩) و (٧١٩/٧٢٠) و (٧٢٠/٧٢١) و (٧٢١/٧٢٢) و (٧٢٢/٧٢٣) و (٧٢٣/٧٢٤) و (٧٢٤/٧٢٥) و (٧٢٥/٧٢٦) و (٧٢٦/٧٢٧) و (٧٢٧/٧٢٨) و (٧٢٨/٧٢٩) و (٧٢٩/٧٣٠) و (٧٣٠/٧٣١) و (٧٣١/٧٣٢) و (٧٣٢/٧٣٣) و (٧٣٣/٧٣٤) و (٧٣٤/٧٣٥) و (٧٣٥/٧٣٦) و (٧٣٦/٧٣٧) و (٧٣٧/٧٣٨) و (٧٣٨/٧٣٩) و (٧٣٩/٧٤٠) و (٧٤٠/٧٤١) و (٧٤١/٧٤٢) و (٧٤٢/٧٤٣) و (٧٤٣/٧٤٤) و (٧٤٤/٧٤٥) و (٧٤٥/٧٤٦) و (٧٤٦/٧٤٧) و (٧٤٧/٧٤٨) و (٧٤٨/٧٤٩) و (

بكداء، ومنعة النكاح هي: أن الرجل كان يضارط المرأة سال معلوم بعطشها إلى أجل معلوم، فإذا انقضى الأجل فارقه من غير طلاق، ومنعة الحج: عدم العمرة إليه، انتهى.

وقال القاري في شرح الباب: التمتع هي اللغة بمعنى التلذذ والاستفاح بالنسيء، وفي الشريعة: الترفق بأداء التوسكين في أشهر الحج في سنة واحدة من غير إتمام بينهما إماماً صحيحاً، وإنما سمي متمتعاً لانتفاعه بالتفريق إلى الله تعالى بالعمادتين، أو لامتعه بمحظورات الإحرام بعد التحلل من العمرة، أو لانقطاعه بسقوط التمسك إلى التيقنات، ولا بعد أن يقال تمتعه بالحياة حتى أدرك إحرام الحجة، انتهى.

وقال السوفي في «المعني»<sup>(١)</sup>: قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن من أهل بعمره في أشهر الحج من أهل الأقبان من التيقنات، وقدم مكة ففرغ منها، وأقام بها، وحج من عامه، أنه متمتع، وقال أيضاً: لا نعم من أهل العلم خلافاً في أن من اعتمر في غير أشهر الحج عمرة، وحل منها قبل أشهر الحج، أنه لا يكون متمتعاً إلا قولين شافيين، أحدهما عن طاووس أنه قال: إذا اعتمر في غير أشهر الحج، لم أتمت حتى الحج، فأناب متمتع، والثاني عن الحسن أنه قال: من اعتمر بعد التحلل فهي تمتع، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قال بواحد من هذين القولين، انتهى.

واختلفت نقلة المذاهب في بيان معنى التمتع في اصطلاح الأئمة، وبين شرائطه، فاحتجبت إلى أصولهم كتابي في هذا «الأوجز»، وبسط الناجي<sup>(٢)</sup> في بيان شرائطه عندهم، وقال: أنه ستة شروط لا يكون متمتعاً إلا باجتماعها،

(١) (٣٥١/٤).

(٢) «السطح» (٢٢٨/٢).

حتى أحرم منها شرط لم يكن منتهياً أحدها: أن يجمع بين الحج والعمرة في سفر واحد، والثاني: أن يكون في عام واحد، فلو اعتمر في أشهر الحج، ثم أقام إلى عام ثان، فحج لم يكن منتهياً

والثالث: أن يعمل العمرة أو شيئاً منها في أشهر الحج، رئيس من شرطها أن يحرم بها في أشهر الحج، فلو أحرم في رمضان أو شعبان، فاستدام ذلك وأنه ببعض أفعالها ولو شوط واحد من الحدي في أشهر الحج كان منتهياً، فإن لم يبق عليه غير الحلاق فليس بمنتهياً لأن الحلاق نحل من النسك، ورئيس من أفعال العمرة، الرابع: تقديم العمرة على الحج، الخامس: أن يحل من العمرة قبل الإحرام بالحج، فإنه إذا أردت الحج على العمرة في وقت يصح فيه ذلك، كان لزماً ولم يكن منتهياً.

قلت: واختلف عددهم في وقت الإرداف، كما تقدم في القرار، وهذا الشرط لجواز العمرة لا صحتها، قال القردير<sup>(١)</sup> وجع إحرامه بالحج بعد سمي العمرة قبل حلها، مع إن أتم عمرته قبل أشهر فحج يكون مفرداً، وإن فعل بعض ركبتها في وقته يكون منتهياً انتهى. قال النيسوبى قوله: «يرجح» أي: وإن كان لا يجوز التقدم على ذلك لاستزامه تأخير حل العمرة، انتهى.

والسادس: أن لا يكون مكياً، انتهى. واختلفت أقوالهم في العمرة بالحكي، وهذا الشرط باعتبار ابتداء إحرام العمرة، قال النيسوبى: فلو قدم أفانئ محرماً بعمرة في أشهر الحج ونية السكنى بمكة، ثم حج من عامه، وجب عليه هدي النحر، وليس كالتفيم، انتهى رر القردير: عدم عوده لبلده أو مثله في البعد بعد أن حل من عمرته قبل الإحرام بالحج، فلو أحرم ثم عاد لا يستقط عنه الدم، وقال في شرط كونهما من شخص واحد تردداً، ووجه مو

(١) الشرح الكبير (٢/١٩١)

عذم الاشتراط، ولو حج عن نسبه واعتصر عن غيره بحب الدم، وهل هذه الشروط التي عداها من وجوب دم التمتع فقط أم توجب الدم، والتسمية معاً قولان عندنا كيفة، قال الدسوقي: "تظهر ثمرة الخلاف، فيمن حلف أنه تمتع، ولم يشرط الشروط، فبحنت على الأول دون الثاني.

قلت: وخالف الموطأ، عن الثاني، كما سيأتي النسب عنه، ولا بشرط سدهم صحة العمرة، قال الدسوقي: ولو غسدت في أشهر الحج، ثم حج من عامه قبل غزواته، تمتع، وحجته تام وعنه قضاء عمرته، انتهى.

وأما عند الشافعية ففي شرح المنهاج: "أما يحرم بالعمرة من ميثاق بلده، ويخرج منها، ثم ينشئ حجاً من مكة في أشهر الحج، ومن ميثاق بلده غير شرط، فلو أحرم دونه كان تمتعاً، ويلزمه مع دم المحبوسه دم التمتع، وقوله: "من مكة" شرط لدم التمتع لا للتسمية، وكذا مشترط لنسبه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام، وأن تقع فيه حرام العمرة في أشهر الحج من سنة الحج.

فلو نوى الإحرام بالعمرة مع آخر جزء من رمضان ثم أتى بأعمالها كلها في شوال، لم يلزمه دم التمتع، وأن لا يعود لإحرام الحج إلى الميثاق، وهذه الشروط لوجوب الدم لا لدم التمتع، ومن قال أصحابنا: يصح التمتع والقرن من التمتع، خلافاً لأبي حنيفة - رضي الله عنه - انتهى محتملاً.

وقال القسطلاني<sup>(١)</sup> "هو إذا بحرم من غير مسافة المقصر من حرم مكة بعمرة أولاً من ميثاق بلده في أشهر الحج، ثم يترج منها، وينشئ حجاً من مكة من عامها ولم يعد لميثاق من المواقف، ولا لظله مسافة، ويسمى تمتعاً تمتع صاحبه بمحظورات الإحرام بينهما، وخرج بالقرن المذكورة ما لو أحرم

(١) إرشاد السائر، (١/٢٨٦)

بالحج أولاً، وما لو أحرم بالعمرة في غير أشهره؛ وإن رفع أحدهما في أشهره؛ لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج. وما لو أحرم في أشهر الحج من أحرم، أو من دون مسافة القصر، وما لو أحرم بها من مسافة القصر فأكثر، نكح لم يحج من عامها، أو حج من عامها، لكن عاد قبل إحرامه به، أو بعده وقبل التلبس بسك إلى مبرات، أو مثله مسافة ولو أقرب مما أحرم به بالعمرة، وهذه الشبهة إنما تبوء للتمتع المبرج للتم، لا في صدق اسم التمتع، انتهى.

وقال ابن فلامية<sup>(١)</sup>: من اعتمر في أشهر الحج، فطاف وسعى، ثم أحرم بالحج ولم يكن خرج من مكة إلى ما تفسر فيه السلافة، فهو متمتع، والشروط التي يجب الدم على من اجتمعت فيه خمسة.

الأول: أن يحرم بالعمرة في أشهره، وإن أحرم بها في غير أشهره لم يكن متمتعاً سواء وقف أفعالها في أشهره، أو في غير أشهره، نص عليه أحمد، ولا يعلم خلافاً في أن من اعتمر في غير أشهر الحج عمره وحل منها قبل أشهره أنه لا يكون متمتعاً إلا قولين شاذين عن طاووس وعن العسر تقدم ذكرهما في أول الباب.

الثاني: أن يحج من عامه. فإن اعتمر في أشهر الحج ولم يحج ذلك العام، بل حج من الغابر فليس بمتع. لا نعلم فيه خلافاً إلا قولاً شاذاً عن أحمد بن حنبل، فبمرا اعتمر في أشهر الحج، فهو متمتع، حج أو لم حج.

الثالث: أن لا يسافر بين العمرة والحج مسيراً بعيداً تعسر في مثله الصلاة، نص عليه [أحمد] وبه قال إمامنا، وقال الشافعي: إن رجع إلى المبرات، فلا دم عليه، وقال أصحابنا: إن رجع إلى مصره بطلت منته والا لا، وقال مالك: إن رجع إلى مصره، أو إلى غيره أحد من مصره، بطلت

(١) المعجم (٥/٥٥١)

متنعه ولا لا، وقال الحسن: هو متنع وإن رجع إلى مصره، واختاره ابن المنذر.

والرابع: أن محل من إحرام العمرة قبل إحرامه بالحج على العمرة قبل حله منه فخصير فإنه، ولا يلزمه دم لمتعة، ولكن عليه دم للقراق، انتهى قلت: وتقدم في أول القرآن أن المتمتع سائق الهدى يكون قارناً عند الحنابلة، وإن أحرم بالحج بعد الفراغ من سعي العمرة أيضاً، ولا يجوز له التحلل فسوق الهدى، بل يبقى محرماً، ويدخل عليها الحج، يصير قارناً، وبذلك جزم عامة فروع الحنابلة.

لكن ظاهر كلام الشيخ ابن القيم في الهدى<sup>(١)</sup> ذو حد من لأحكام قول صاحب السعي: إنه يبيح كذا، متممناً سائق الهدى، وشرح عن نص سرجو كثيرة أنه يبيح أن قارناً يدل على أنها قسمان مختلفان، فأنزل.

والخامس: أنه لا يكون من حائري المسجد المحرم، وسباني الكلاء في المراد به والاختلاف فيه، وهذا الخريف لوحوب الدم عليه، وليس بشرط لكونه متممناً، فإن تمتع المكّي صحيحه، لأن تمتع أحد الأنساك الثلاثة، فصيح من المكّي كالمسكين الأخير: وقد نقل عن أحمد يس على فعل مكة متعة، ومما: ليس عليه دم المتعة، لأن المتعة له لا عليه، فيعين حملته على ما ذكرناه انتهى.

ودكر صاحب التيزيل العاوية له سبعة شروط، فأضاف على الخمسة المذكورة شرطين آخرين، فقال: السادس: أنه يحرم بالعمرة من الحيات أو من مسافة قص أو أكثر عن مكة. والسابع: أن يروي المتمتع في ابتداء العمرة أو ثنائها، ولا يعتد كون المسكين عن واحد، انتهى. وحكاها ابن قدامة أيضاً عن القاضي، لكن ردعها.





٧٥٦/٦٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، وَالضُّحَّاكَ بْنَ قَبِيصٍ، عَامَ خَيْجِ مَعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُمَا يَذْكُرَانِ الشُّعْبَ بِالْعَمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ، ....

يَكُونُ حِينَئِذٍ مَشْتَعًا. لِحَادِي عَشَرَ: أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَهُوَ مِنْ كَنْ دَارِهِ خَارِجَ الْمَنَافِتِ، وَالْعَبْرَةُ لِنَوْفَلٍ، فَانْهَى.

٧٥٦/٦٠ - (مالك، عن ابن شهاب) الزهري محمد بن مسلم (عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل) بن الحارث (بن عبد المطلب) الهاشمي الوفني المدني من رواية الزهري ولطائي، قال الحافظ<sup>(١)</sup> ذكر: امر حاتم أبي الثقاف: له في السنن حديث عن سعد بن النبيع، وحرم ابن عبد البر بأن الزهري نقله بالرواية عنه، قال: ولا يعرف إلا برواية الزهري عنه، انتهى وفي التفسير<sup>(٢)</sup> مقبول من الثالثة

(أنه حدثه أنه سمع سعد بن أبي وقاص) مالك الزهري أحد لعشرة<sup>(٣)</sup> المسندوه (والضحاك بن قيس) الأمير المشهور محمد بن أسير بطلعة بنت قيس، كما في النجاشي (عام حج) أول حجة بعد الخلافة، كما حرم به الزرقاني، وصاحب الذخري وغيرهما، أمير المؤمنين (معاوية بن أبي سفيان) وذكر أول حجة حجها بعد الخلافة سنة ٤٤هـ وآخر حجة حجها سنة ٥٧هـ، ذكره امر حرير، والتمرد الأولى. لأن سعداً مات سنة ٥٥هـ على الفحج (وهما يذكوران الشئ بالمعرة إلى الحج).

وسط الشئ في الكونج، الذي<sup>(٤)</sup> أن مذكونها يحصل أن تكون في

(١) - تهذيب الخياط، (٩/١٢٥١)

(٢) - (٩٦٥/٢١)

(٣) - (٩٦/٢٦)

فَقَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قُسَيْسٍ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ سَهْلٍ أَوْ مِنْ أَمْرِ الْمَلِكِ نَزَلَ  
وَجِئْتُ فَقَالَ سَعْدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ مَا قُلْتُمْ يَا أَسِيَّ فَقَالَ الضَّحَّاكُ: إِنْ  
تَحَدَّرَ لَمْ يَخْطُبَ فَقَدْ نَهَى عَنْ ذَلِكَ.....

يسمى الحج إلى نعيمه أو هي المنفعة المشروطة الشاملة للقرآن والتمتع  
لا يخلو أحدهما

قُلْتُ: وَظَاهِرُ مَا بَيَّنَّا، لَمَتَّعَ بِالنِّعَمِ إِلَى الْحَجِّ بَعْدَ الْإِثْنَانِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ  
تَوَسُّعَهُ الْأَوَّلَ نَسَبَهُ الضَّحَّاكُ وَاعْتَمَدَ إِلَى احْتِمَالِهِ وَاسْتِدْلَالِهِ بِآيَةِ الْإِتِمَامِ، وَبِهِ  
عَمَرَ وَضِيْقُهُ عَنْهُ، فَهَذِهِ كُنْهًا تَرْتَدُّ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَسَيَأْتِي الْبَسْطُ  
فِي ذَلِكَ قَرِيبًا

(قَالَ الضَّحَّاكُ بْنُ قُسَيْسٍ لَا يَصْنَعُ ذَلِكَ) وَفِي السَّيِّعِ الْمَعْرُوفِ لَا يَكُنْ مِنْ  
ذَلِكَ، وَالْحَقُّ أَحَدٌ (إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ أَوْ لِقَائِهِ) فَإِنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: «وَأَنْتُمْ تَخُجُّ  
وَالْتَرَا بَعْضُهُمْ» وَالْأَمْرُ بِالْإِتِمَامِ يَنْفِي الْخُجَّ، وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ صَاحِبُهُ عَلَى  
الِاحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، أَيْ: بِمَعْنَاهُمَا فِي الْخُجِّ، وَأَمَّا عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْآخِي فَلَا  
يَعْدُ أَنْ يَكُونَ، مَعْنَى إِتِمَامِهِمَا عِنْدَ الضَّحَّاكِ إِهْرَافُهُمَا، كَمَا رَوَى عَنْ عُمَرَ.

فَالْأَسْبُوطِيُّ فِي التَّحْقِيقِ أَخْرَجَ عَنِ الرُّوَاةِ مَنْ أَيْ حَاشَمُ بْنُ أَبِي عَمْرٍ  
تَوَرَّعَ: «وَأَنْتُمْ تَخُجُّ وَالْقَرَأَ بِتَوَكُّفِهِ» قَالَ: مَنْ نَعِمَ بِهِمَا أَنْ يَفْرُدَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ  
الْآخَرِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَسَيَأْتِي عَنْ الْمُصَنِّفِ فِي بَابِ  
نَعْمِهِ أَنْ عَمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: «افْضَلُوا بَيْنَ حَجِّكُمْ وَعَمَرِكُمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ  
مِنْ نَحْوِ احْتِمَالِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْمِرُهُ أَنْ يَحْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ» فَقَالَ سَعْدُ: بَلَى  
مَا قُلْتُمْ بِأَنَّ الْخَطَّابَ: إِنْ نَسَبَ الْحَجَّ إِلَى فَاعِلٍ لَمَتَّعَ، سَوَاءٌ كَانَتْ مَتَّعَةً  
بِخُجٍّ أَوْ الْآخَرِ، مِمَّا لَا يَتِمُّ فَاخِذَا فَعَلًا بِأَمْرِهِ بِخُجٍّ.

يَا ابْنَ أَحِيٍّ قَالَ مَلَأَ طِفْلٌ وَنَاسِيًا، فَبِهِ سِحَابِي صَعِبَ أَفْقَالُ الضَّحَّاكِ  
فَإِنَّ عَمَرَ مِنَ الْخَطَّابِ قَدْ بَيَّنَّ عَنْ ذَلِكَ احْتِلَافَ السَّبَبِ فِي الْمَتَّعَةِ الَّتِي يَتِمُّ بِهَا

عمر، قال المازري<sup>(١)</sup> : قيل : المنفعة التي هي عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة ، وقيل : العمرة في أشهر الحج ثم الحج ، قال عياض \* ظاهر حديث جابر وعمران وأبي موسى : أن لمنعة التي اختلفوا فيها إنما هي فسخ الحج إلى العمرة ، ولما كان عمر - رضي الله عنه - يصحب الناس إليها ، ولا يضرهم على محرم المنع من أشهر الحج ، وإيضا فربهم على ما اختلفوا هو وسائر الصحابة أن فسخ الحج إلى العمرة كان خصوصاً في تلك السنة لحكمة ، وروى السورتي الثاني ، إذا قال : والمختار أن عمر وعثمان - رضي الله عنهما - وغيرهما إنما نفوا عن المنعة التي هي الاعتماد على أشهر الحج ثم الحج من عام ، وموادهم هي أولوية للتشريع في الأفراد ، انتهى .

وقد أخرج مسلم<sup>(٢)</sup> عن أبي موسى : أنه كان يشي بالمنعة ، فقال له رجل : رويك بعض قبائل ، فقلت لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في المسك بعد ، حتى لفيه بعد ، فسأله ، فقال عمر : قد علمت أن الذي يُفَسِّخُ فممنه ، ولكن كرهت أن يطلوا غراسين من في الأراك . ثم يروحون في الحج تقطر رؤوسهم .

فتبر عمر في النقلة التي لأحبتها كره المنع ، فكانه رأى عدم الترفه للحاج بكل طريق ، وتقدم في باب القرآن في رجوع أبي عثمان : أن مختار السنايع في غرض عمر - رضي الله عنه - بالهي كثرة المشي إلى البيت ، وأن يزار البيت في كل عام مرتين ، كما تقدم رؤياً

وسأني في باب العمرة ما قاله عمر - رضي الله عنه - : انفصلوا بين حركم وعمر بكم فإن ذلك أم لجح أحدكم وثم للعمرة أن يعتبر في غير أشهر

(١) انظر الشرح المنقذ (٢٥٠/٢٥٠)

(٢) صحيح مسلم (١١٢٢) من كتاب الحج (٥٧١).

الحج، قال الساجي<sup>(١)</sup>، وفسر ذلك عبد الله بن عمر، وذلك أنه سئل عن منعة الحج فأمر بها، قيل له: إيت تخائف أباك؟ فقال: إن عمر لم يخل الذي تقدم، وإياها قال: «أزود» الحج من العمرة، فإنه أم لعمرة، لأن العمرة لا تتم غير أشهر الحج، ولا أن يهدي، وأراد أن يوافو البيت في غير أشهر الحج، فحلتهموه أمم حراماً، وعاقبهم أناس عندها، وعمل بها رسول الله ﷺ، فإذا أذكروا عبده، قال: كتاب الله أحق أن تسموه أم عمر - رضي الله عنه -؟.

وهذا الذي عتب إليه ابن عمر هو التصحيح أنه عمر - رضي الله عنه - سم به عنها على وجه التحريم، والدليل على ذلك ما روي عنه أنه تكبر انتهى عنها، وقال: أنا أفعل ذلك، ولعله كان يرى أن اعتقاد بتفصيل المنعة خطأ، فكان يهيئ عن ذلك، ويعاقب عنها لا على إباحتها المنعة، وقد روي عنه أنه قال للفسلي بن معبد، وقد أخبره أنه تمنع، وأنكر ذلك عليه: «أما بيت لسنة بيتك انتهى».

قلت: حديث الفسلي بن معبد في «السنن» وفي حبان ومسانيد أحمد وإسحاق وأصحاب السني راس أبي نسبة عن أبي داود عن الفسلي بن معبد قال: «أهلنت بيها معاً» فقال عمر: «حديث لسنة بيتك يثبته»، وسهم من قوله، كذا في الدراية.

وقال ابن القيم في «التهذيب»<sup>(٢)</sup>: «صح عن عمر بن الخطاب من غير وجه أنه قال: «لو جئحت لممنعت ثم لو جئحت لمنعه»، ذكره الأثرم في «سننه» وغيره، وذكره عبد الرزاق في «مصنفه» عن سالم بن عبد الله وأنه مثل عن نهي عمر عن منعة الحج؟ قال: «لا» بعد كتاب الله؟ وذكر عن داود أن رجلاً قال

(١) «السنن» (٢/٢٢٦).

(٢) «الطبري: إسناده» (٢/١٧٢).

فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه

سهر عمر بن الخطاب - أخرج البخاري عن أبي هريرة - ٩٥ - كتاب الحج، ١١٥ - باب الذبح قبل الحلق.

ومسلم في ١٤ - كتاب الحج، ١٢ - باب سبغ النخل من الإحرام ولأمر بالسباغ. حديث ١٥٢

١٧٥٣/٦١ - وحديثي من مالك، عن عذانة بن - ١٠٠ - عن عبد الله بن عمرو: أنه قال: والله لأن أعتصر قبل الحج وأعتدي -

له: انتهى عمر عن هذه الحج قال لا وذكر عن أبي عباس أنه قال: هذا الذي يرمعون أنه منى عن السنة - يعني عمر - سمعته يقول: لم أعتد، لم أعتد، سمعت، سمعت.

وقال ابن حزم: صح من عمر التوجع في القوم، فاشفق بعد النبي عليه السلام، فقلت: والصدقات الذي لا يعمل معه أنه نهي - رضي الله عنه - قد أكتفه الحج بالجهنم، ولله مع الأروية كما، وبس خيرة فوته، وأنتم بعدكم، وصياني في كتاب العمرة.

وقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه فنبهنا نحن إلى فاعله منا لا ينبغي، ثم نكس معه التذبح إليه فلق مجاز تكونه مست وعلمهم، وأمرهم لهم، ورغبة لهم فعنه، وأمرهم أن يكونوا فيه، وما كانا عدينا، فأنزله بذلك، فذا في الكوكب، وأما نكس الصفة، فله إليه فلق فقام، لأننا سئل الميراث أحداً

١٧٥٣/٦١ - (مالك، عن صدقة بن يسار) عبد النبي (عن عبد الله بن عمر أنه قال: والله لأن أعتصر قبل الحج) في الشهر، كما قال عليه قوله (وأنهاني) فإن أعتدي بسا يجب في العمرة في أشهره إذا حج في عامه، وما أنشأ فلا فرق فيه قبل الحج بعده.



مات في «المجموعة»: أن أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة، وروى  
ابن حبان عن مالك: أشهر الحج شوال ودو القعدة وعشر من ذي الحجة  
وعشر ليل<sup>(١)</sup>، وليس يوم النحر عنه من أشهر الحج، وإن كانت ليك منها،  
وإدخال عشر ما عدوك فيه تعالى ﴿أَشْهُرُ تَنْتَوِيكُمُوهَا﴾<sup>(٢)</sup> فإني سلف  
الحج، ولا يخلو أن يكون النحر أو ثلاثة، ولا خلاف أنه سم يرد هب  
شهرين، ثم بيني إلا أن يرد ثلاثة

وروي آخر من الآية أن قال تعالى: ﴿فَقَصَّ قَصْرَ يَهُودَ الْمُحَجِّ فَلَا رَمْلَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>  
وهو الجماع، وأن معلوم وممنوع يوم النحر، فوجب أن يكون من أشهر  
الحج، وإن قلنا: إن حج ذي الحجة من أشهر الحج، فائدة ذلك أن نحر  
لنواف الأضحية لم آخره لا يلزم به الدم. وإن قلنا: إن عشر ذي الحجة من  
أشهر الحج، فإن فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بانقضاءه التحني، انتهى.

وفي «الأوزار»: أشهر الحج شوال ودو القعدة ودو الحجة بتمامه، كما  
في «شرح أبي الحسن» على المشهور، وقال في «حاشية العادوي»<sup>(٤)</sup> قيل: «الغنى  
الأول منه».

وقائده الخلاف يظهر في تأخير ضواف الأضحية، فعلى المشهور يترد دم  
إلا تأخيرها للمحرم، وحكي مقابلة إذا أخره إلى حادي عشرة، انتهى

وهو «مختصر الخليل»: ووقته تمران لأخير الحجة، قال الشيخ «دير»<sup>(٥)</sup> في  
ابتداء وقته بالنسبة للحج شوال فحج يوم النحر، ويستأنس بالإجماع لأحر الحجة.

(١) تاجي لأصل، اهـ.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٩٧.

(٤) «شرح الكبير» (١/ ٢٢١).



وأما المبدأ أن يصلح الزمن لشيء ذكره وقت الجواز الإجماع كما يوقعه قصد المصنف، فإن المدعى، فلو أنه ليس الموضع، يشرح أن: لأنه يحرم بعد صير يوم الغرض، لأنه حينئذ إجماع لعدم الظاهر في وقت، ويحرم الشيء.

وقال ابن جرير: "أشهر الحج: شوال". وهو القعدة وعشر من ذي  
الحجة. وهو يوم أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وأبو بكر  
والجس بن السلمي والحكمي وفائدة التوراة وأصحاب التوراة. وأبو علي  
واسم ابن عباس أشهر الحج لغيره القعدة وقدر الحجة. وهو يوم  
الفتح لأن أقر الجميع لئلا. وقال ابن جرير: "أشهر الحج ليلة المحرم".  
وأبو بكر يوم أشهر منها. قالوا: "والى". وأبو بكر يوم شهر الفتح. ولا يعرف وجه  
هذا اللفظ.

وإن لم يكن كذلك، استوفى الحج الأكبر بهذه التحفة، وبإزاء أبو داود، فكيف  
يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره، وإنما قلنا بطل من سببه من  
الصحاح، ولأن يوم النحر فيه من الحج، وهو صوف الزيار، وفيه كثير من  
أنواع الحج، منها رمي جمرة العقبة، والنحر، والحلق، والطواف، والسعي،  
والزحمة إلى متى، وما بعده ليس من أشهره، لأنه ليس بوقت لإحرامه ولا  
لأكرامه، فهو كالسمر، ولا يمنع السمر منقطع الجمع من ضيقه، بعض  
الشافعية، فقد قالوا: «حُكِّمَ قُرُونُهُ» والقرن الطهر منه، ولو ضاعها في ظهور  
السنن بقيت، ونحوها، فغيره، فلا بد من ذي الحجة، وهو في السنة،  
يعلمه «بُرْزَنُ فِيهِ الْقِيَامَةُ» أي: في نحره، أي:

وحي الله به <sup>(١١)</sup> أمير الحج، فوال بقدر القعدة بعثهم من ذي القعدة.

(11)  $\exists x \neg \forall y (x \leq y)$  (12)
$$\underline{u} = \underline{u}(\gamma, \delta, \epsilon) \quad (7)$$

ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ حَتَّى بَارَكَا فِي الْحَجِّ. فَهَذَا مُتَمَتِّعٌ بِذِي الْحِجَّةِ وَعَلَيْهِ مَا  
تَسْتَفِيدُ مِنَ تَهْدِيٍّ.

كما روي عن العبدالة الثلاثة وعنه الله بن الزبير، قال ابن النعمان<sup>(١٩٦)</sup>: العبدالة  
ثلاثة، أحدهما عبد الله بن مسعود، وعنه الله بن عمر وعنه الله بن عباس  
وثنى عرف عيرهم أربعة أخرجوا ابن مسعود، وأدخلوا ابن عمر وابن عباس،  
وابن الزبير، قاله أحمد بن حنبل. فحديث ابن عمر أخرجه الحاكم، وصححه  
وعنه البخاري، وحديث ابن عباس أخرجه الدارقطني، وكذا أخرجه عن  
ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وحديث ابن الزبير أخرجه  
ندارقطني، انتهى.

قال الدارقطني في شرح الفريضة: وكذا ما أخرجه الحاكم، فإن من شرط  
تسوية غير، وعليه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ  
مَّكْرُومَةٌ﴾ حال. ثم لا بد من الفعدة ومشرى الحج، وتفسير النصفي في  
حكم الوقف، وبهذا يتم الاستدلال، انتهى.

(ثم قام بمكة) أي: ثم يخرج منها إلى موضع ينصرف فيه الصلاة عند  
الإمام أحمد، وثلى ميقات أو مثله في البعد عند الشافعي، وثلى مصر: عند  
أي حيفة، أو مثله في البعد عند مالك، كما تقدم معصلاً في شرائط المنع من  
كلام الترددية (حتى يدركه الحج) أي: حتى أشأ يرجع منها فهو متمتع إن  
حج) أي: شرط أن يرجع في سنة السنة (وعليه ما استيسر) أي: ما يسر لمن  
تهدي) وأما شافعي، ولا خلاف في ذلك بين الأئمة الأربعة

ولا صح ما في المعني<sup>(١٩٧)</sup> أنه بدنة عند مالك، إذ قال: "الدم الواجب  
شاة أو شبع بقره أو شبع بدنة، فإن سحر بدنة أو دج بقره فقد زاد حيراً، وهذا

(١٩٦) انظر: صحيح الفريضة (١٩٦: ١٣٢).

(١٩٧) المعني (١٩٦: ٣٥٦).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَجَعَ

عَنِ النَّسَاجِيِّ وَأَسْحَابِ الرَّبَاطِ، وَكَانَ مَالُكَ لَا تُحْرَى إِلَّا عِدَّةٌ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ مَا يَنْتَعِجُ  
مَعَهُ يَدُهُ، وَهَذَا نَزَلَتْ لَهَا مَوْلَى تَدَانِي **«فَلَا تُسَيَّرُ بَيْنَ تَلْدَقٍ»** <sup>(١)</sup> وَأَطْرَاحٍ لِلْأَنْزَارِ  
الْثَابِتَةِ، وَمَا احْتَمَوْا بِهِ فَلَا حِمَّةَ فِيهِ، فَإِنْ إِجْمَعُوا بَيْنَهُ لِلْعِدَّةِ لَا يَنْتَعِجُ جِزَاءً مَا دُونَهَا،  
فَوَلَّهُ يَجُوزُ مَعَهُ مَالُهُ بِدَقَّةٍ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ يَمُرُّ بِوَلَّاحٍ، انتهى.

قلت: من ميثاقه المصريح عن إجماع مالك أن أغلب ما سنده في إفقائه  
**«تَلْدَقُ مَرْ تَلْدَقُ»** هو نسخة، وحكى الأئمة في (الزكاة) عن القاضي عياض  
خلف فداً مسدود من كهدى، يقال مالك وحده عن السلف: هو ساد،  
شهر، سم في «لحاشيته» عن المحلى: أنه شاء، وهذا هم شكك عبد أبي  
حليمه، وقد حذاه عبد مالك، انتهى، قلت: وهو فذلك، وبدا عبد المدرس في  
المدايا الواجبة لنفسه، وتقدم في وجود ترجيح (أفراد) النساغي مع مالك،  
وأحمد مع أبي حنيفة في ذلك.

(فإن لم يحدث الجاني لغيره أو فقد ثلثه انضمام ثلاثة أيام في الحج) انتهى  
في إجماعه، فإن المرد وقت الحج لا سحابة تكون أسبالة ظرفاً له، قال  
البيهاقوي <sup>(٢)</sup>، أي في أيام الاعتكاف بعد الإحرام وقيل التحلل، وقال  
أبو حنيفة، في الشهر من الإحرام، انتهى، وفيه التردد بإجماعه فالحج إلى  
حرم النحر، وسأني السط في ذلك في آخر الحج في مدأ حساب الحشع  
الرسيمة إذا رجع، وأد في حضر النسخ المضربة بعد ذلك نطق: «من سر» فهو  
بأنه من قال: العراد بالرمح الفراع من أعين الحج، وقيل: السرور الرمح  
إلى أهله، كما هو المعروف في الخلاف بين الأئمة، فإن الشافعي إذا  
رجعتم إلى أهلهم، ومن أحد قول الشافعي، أو عرفت ومعه من أحاده،  
وهو قوله الثاني وهو: «أبي حنيفة، انتهى

(١) سورة الفرقان الآية ٩٦

(٢) أبواب الفرائض (١: ٧٠٧)

في ذلك: وذلك إذا أقام حتى الحج. ثم حج من عاد.

في ذلك، في - حج من أهل مكة. انقطع إلى غيرها. وسكن  
سواها، ثم أقام بمكة في أشهر الحج. ثم أقام بمكة حتى أشاء  
الحج منها: إنه منقطع عنها، عليه الهبة، أو القبلية إن لم يجد  
هدماً، وأنه لا يكون مثل أهل مكة

وقال الشافعي: فإنه ذلك في مكة، والمكة بالرجوع من غير، سواء كان  
مكة أو مكة، وهو المشهور، وبغيره في الموارث بالرجوع إلى أهله. وقال  
أبنا المير بالرجوع من منى للفراق من أهل الحج، سواء رجع مكة أو  
رجع لأهله أو أقام بمنى، انتهى

فعدم منه أن المشهور من قول مالك يوافق الحنفية، والثاني لأنه قبل  
الشافعي. وقال ابن حجر في شرح المنهاج: وسبعة إذا رجع إلى أهله أو  
وجهه، أو ما يريد بوطئه ولو مكة. في الأظهر، وذلك الأربعة الثلاثة كانغفل  
المراد بالرجوع الفراق من الحج، انتهى وصياني بيانه في آخر كتاب الحج.

أهل مكة: وذلك أي: وجوب الهبة أو النسيء (إذا أقام بمكة) وما في  
حكمها (حتى الحج ثم حج) زاد في بعض النسخ المصيرية بعد ذلك. من  
عمده: أي: دار لم يرجع من عامه أو خرج من مكة إلى بلدته مثلاً ثم حج في  
عامه لم يكن مستعاً.

أهل بحري: قال مالك في رجل من أهل مكة استوطن بها (انقطع إلى  
غيرها، وسكن سواها) يسير فلا ينقطع بغيرها أي: استوطن غير مكة (ثم أقام بمكة  
مستمراً في أشهر الحج). ثم أقام بمكة حتى أشاء الحج منها أي: من مكة في عامه  
هذا (إنه منقطع) لأنه تنقل حكمه إلى حكم سائر الأقاليم، وكملت فيه شروط  
المنفعة (يجب عليه الهبة) أي: دم النعيم ب. رجب، (أو نصيب إن لم يجد هدماً، وأنه  
لا يكون مثل أهل مكة) في عدم جواز النسيء أو عدم رجوعه إليه على الخلاف  
بينهم. كما تقدم في سوط النسيء، وما أذود الإمام مالك كذا قالت الحنفية



حكم أهل الأدي: لأن الاستيطان لم يوجد فيه بعد، فقد أتى ببعض أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاستيطان. وإنما لا يكون متمتعاً من نفس استيطانه لأن أن يحرم بالعمرة، مثل أن يدخل معتمراً في رمضان، فيحل من عمرته، ثم سوطن مكة. ثم يغير في شهر الحج، ويحج من عامه، فإنه لا يكون متمتعاً. قاله أنسب ومحمد انتهى.

قال النردر<sup>(١)</sup>: شرط وجوب دميه أي: التمتع والقران عدم إقامة سكة أو ذي طوى وقت إقامته بهما. قال ندسوي: المراد وقت لإحرام بالعمرة، فلو قدم أهله في محرم أو عمرة في أشهر الحج وبه التكني سكة أو بما هي حكمها، ثم خلع من عامه وجاء عليه حدي السبع وليس كالتمتع، انتهى. وبذلك قال جمهور.

قال ابن قدامة<sup>(٢)</sup>: إن دخل الأدي مكة متمتعاً طويلاً لإقامة به بعد تمتعه، فعليه دم التمتع. قال ابن المنذر: أحجم على هذا، كل من حفظ عنه من أهل العلم، انتهى.

قف وما عاب الحنفية في مسألة الاستيطان لا يوافقهم، كما تقدم في شرطه التاسع من شروط التمتع، فعلى ما قاله القاري في شرح المسألة، إن قال: التاسع: عدم التوطن بمكة، فهو متمتع في أشهر الحج، ثم عزم على لمقام بمكة ألد أي بالتوطن به لا يكون متمتعاً، ولعل وجهه أن سفره الأول يقطع بوطئه فيها، فلا يقع حجه وعمرته في سفر واحد، وإن عزم شهرين متلاً وحج كان متمتعاً، كما ذكره في إسناده الأكل في عن أبي يوسف.

وذكر عن ابن حبانة اتفاق الأربعة على أنه أو قصره الغريب، مكة

(١) «شرح الأكل» (٢٩/٢)

(٢) «الحج» (٢٥/٢٥٧)



## (٢٠) باب ما لا يجب فيه التمتع

١٥٦/٦٤ - قال مالك: من أصغر في شؤاله، أو في بني  
 أئمة، أو في الحج، ثم رجع إلى أحد، ثم حج من عامه ذلك،  
 فليس عليه شيء، إنما ينبغي على من أحرم في الشهر الحرام أن  
 لا يحرر الحج، ثم حج، فإنما من انقطع إلى مكة من أهل الأقاليم  
 ومخيمات، ثم أصغر في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج منها، فليس  
 بمنع، وليس عليه شيء ولا قضاء، وهو .....

## (٢٠) ما لا يجب فيه التمتع في دمه وصومه

١٥٦/٦٥ - قال مالك: من أصغر في شؤاله، أو في القعدة، أو في الحجرة  
 أي: في أوائل ذي الحجة مثل قوله: (ثم رجع) بعد العمرة (إلى أهله) أو مثله في  
 البعد (ثم حج من عامه ذلك، فليس عليه شيء) يمنع، لأنه أحد من أنسك  
 بغيره، ولم يمنع بترك سفر واحد (إنما الهدي) يجب (على من أصغر في أشهر  
 الحج ثم أقام مكة) أو ما هي حكمها (أشهر الحج، ثم حج) في تلك السنة، وبذلك  
 خالف الحنابلة، إذ شرطوا لمنع عدم الأتيان، وكذا الشافعية إذ شرطوا عدم العود  
 لميقات ولا تسعة سافداً، وكذا الحنفية إذ شرطوا عدم الخروج إلى موضع تقصر  
 فيه الصلاة، كما تقدم ذلك كله في شرائطه، ولذا قال الشافعي<sup>(١)</sup> ولا تعد في ذلك  
 خلافاً إلا ما يروى عن الحسن البصري وعطاء، أنه يمنع وإن رجع إلى أهله.

(قال مالك: وكل من انتطح إلى مكة) أي: انتقل إليها وسكنها به عدم  
 الاعتدال بها، بذلك فسد الفرع والانتطاع (من أهل الأقاليم وسكنها) قل أشهر  
 الحج (ثم أصغر في أشهر الحج، ثم أنشأ الحج منها فليس بمنع) وبه دلالة  
 على أن يكون غير مكى شرطاً لتسبب والدم معاً لا شرط للدم فقط، كما تقدم  
 القولان في مالكية في شروط التمتع (وليس عليه هدي ولا صيام، وهو) إذ ذلك

(١) المعنى (٦٤/٢٢٢).





وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **وَذَلِكَ لِئَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُ**  
**حَاجِرِي السَّجْدِ الْخَرَابِطِ.**

فَالْإِذَاجِي<sup>(١)</sup>، وَإِنَّمَا سَاوَى مَالِكٌ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ بِهَا أَهْلٌ أَوْ لَا يَكُونُ،  
 لِأَنَّهُ حَكَمَ الْإِسْتِبْطَانَ بِثَبَتِ لِسْنِ اسْمِطِ مَوْضِعاً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَهْلٌ، فَإِذَا لَسَتْ  
 لَهُ حَكْمُ الْإِسْتِبْطَانِ لَمْ يَحْرَجْ عَنْهُ لِسْفَرٍ مِنَ الْأَسْفَرِ إِلَى رِبَاطٍ أَوْ غَيْرِهِ، حَتَّى  
 يَسْتَقِلَّ عَنْهَا بَانِيَةً وَافْعَلْ، وَسَاوَى مَالِكٌ أَنْ تَكُونَ حِمْرَتُهُ مِنَ الْعِيقَاتِ أَوْ مِنْ غَيْرِ  
 الْمِيقَاتِ، لِأَنَّهُ مِنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ إِذَا أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِالْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ  
 الْحَجِّ، وَحُجَّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَحْرُمَ إِلَى أَهْلِهِ فَيُحْرَمَ بِمَنْعٍ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ  
 مَكَّةَ فَاعْتَمَرَ مِنَ الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَحُجَّ بِمَنْعٍ وَإِنْ حُجَّ مِنْ عَامِهِ، لِأَنَّهُ  
 لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّمَنُّعِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا شَرْطُهُ مَا قَدَّمْنَا  
 ذَكَرَهُ أَهْلُنَا.

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ قَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ مَعاً، قَالَ أَتَقَارِي فِي أَشْرَحِ  
 لِلْيَابِ: نُوْ خَرَجَ التَّمَكِّي إِنْ لَأَفَافَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ أَوْ قَبْلَهَا، وَدَخَلَ مَكَّةَ  
 مَعْمُورَةً فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَحُجَّ مِنْ عَامِهِ لَا يَكُونُ مَتَمَّعاً عَلَى طَرِيقِ السَّبْتِ لَوْجُودِ  
 الْإِتِمَامِ، وَقَالَ أَيْضاً: لَا يَشْتَرِطُ لَصَحَّةُ التَّمَنُّعِ إِحْرَامُ الْعَمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَلَا  
 إِحْرَامُ الْحَجِّ مِنَ الْحَرَمِ، لَكُنْ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ مِنْ جُمْلَةِ التَّرَاجِيحِ عَلَى  
 أَحْرَمَ بِالْعَمْرَةِ فَاحِلَ الْمِيقَاتِ أَوْ تَلْحَجَّ مِنَ الْحَلِّ، وَلَمْ يَلْمَ بَيْنَهُمَا إِعْمَاماً صَحِيحاً  
 يَكُونُ مَتَمَّعاً، وَعَلَيْهِ دَمٌ لِمَنْزِلَةِ السَّبْتِ، عَنِّي مُخْتَصِراً.

(وَذَلِكَ) أَيُّ: دَلِيلٌ عَلَى أَفَادَةِ (أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ) الْعَزِيدُ:  
 (ذَلِكَ) أَيُّ: التَّمَنُّعُ أَوْ رُجُوبُ الْقَدَمِ عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَشَارِ إِلَى اللَّهِ لَمْ يَكُنْ  
 أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) وَهَذَا مِنْ حَاضِرِيهِ غَابَ عَنْهُ الْحَاقَّةُ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ مَسْأَلَتَانِ تَوَلَّيْتُهُمَا: أَوَّلَاهُمَا: فِي الْإِشَارَةِ، وَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ:

ذلك إشارة إلى المنع، أي: المنع لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، ومالك التميمي: إشارة إلى المنع، كما يكون من وجوب الهنئ أو الصيام، وهكذا قال عمدة المفسرين، ولم يحكموا بسلط غير هذا، وتقدم في تعريف المنع ما يدل على أنه منعت على أهل مكة منعت، لكن يؤخذ من قدمه بأن لا مذهب فيه، وكذا حكى الفقهاء في مسلك المالكية.

وقال البيهقي في مسنده: أخرج البخاري والبيهقي عن ابن عباس أنه سئل عن منعة الحج، فقال: أهل المشركين والأصنام، والحديث، وهي آخرة، لأن الله أنزل في كتابه وسه سه، وأما في المفسر غير أهل مكة، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَمِنَ رُكَّائِهِمْ مَخْرُجِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً: أخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس أنه قال يقول: يا أيها مكة أنه لا منعة لكم، أحلت لأهل لافان وحرمت عليكم، وأخرج ابن أبي شيبة عن مسروق بن مهران قال: ليس لأهل مكة ولا من توطئ مكة منعة، وعن طاووس قال: المنعة للناس أجمعين إلا أهل مكة.

وقال ابن عباس في «أحكام القرآن»<sup>(٢)</sup>: والمنعة مخصوص بها من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام، ومن كان وطنه المواقف مع يومها فليس له منعة ولا قرآن، وهذا قول أصحابنا، وقد روي عن ابن عمر - رضي الله عنهما - أنه قال: إنا نمنع رجصة من أن يكر أهله حاضري المسجد الحرام، وقال بعضهم: إنا معنى ذلك من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام لا دم عليهم إذا منعوا، ومع ذلك فليس لهم أن يشتموا بلد هذي، فظاهر الآية يوجب خلاف ما قالوه، لأنه تعالى قال: ﴿وَأَنَّكَ لَمِنَ رُكَّائِهِمْ مَخْرُجِينَ﴾، والمراد

(١) سورة البقرة: الآية ١٩١.

(٢) ١٣٧/١: ١٣٨/١.

(٣) سورة البقرة: الآية ١٩٦.

لمنع، ولو كان السراة الهندي كذاً ذلك: اعلى من مو يكن\*.

فإن قيل: يجوز أن يكون الالام بمعنى عصى، قيل له: لا يجوز إزالة اللفظ عن حقيقته وصرفه إلى المجاز إلا بدلالة. ولكل واحد من هذه الأدوات معنى هي مرسومة به حقيقته، فغير جازر حملها عليها إلا بدلالة.

وأيضاً فإن التصريح لأهل سائر الأديان بما هو تعصيف من الله وإزالة لمشتبه عليهم في بناء سائر أهل واحد منها، إذ لم يسموا عن ذلك لأش ذلك إلى مشتبه وصرفه، وأقل مكة لا شق عليهم، ولا قصر في فعل المبره في غير أشهر الحج، انتهى مختصراً.

والسائفة الثانية: السراة بخاصري المسجد الحرام: رخصتموا في العراء، فقال سافع والأعرج: هم أهل مكة بعينها، وهو قول مالك. واحتاره النعماني، وقال طاروس: هم أهل الحرم، وقال أبو حنيفة: هم أهل الميقات، وقال سكون. من كان منزله دون الميقات، وهو دون استغنى في القديم، وقال في الجديد، من هو من مكة على دون سبابة القصر، وهو قول أحمد، كذا في "المحلى".

قال أبو بكر الخصائص<sup>(١)</sup>: اختلف الناس في ذلك على أربعة أوجه، فقال سفة ومكحول: من دون الميقات إلى مكة، وهو قول أصحابنا، إلا أن أصحابنا يقولون: أهل الميقات بمنزلة من دونها، وقال ابن عباس ومجاهد: هم أهل الحرم، وذلك الحسن ومداوس ورافع وربي الزحمان الأعرج: هم أهل مكة. وهو قول مالك بن أنس، وقال الشافعي: هم من كان أهله دون يبلين، وهو حشد أقرب الميقات، وما كان وراءه عليهم المنعة، انتهى.

وقال ابن قدامة<sup>(٢)</sup>: جامع في المسجدة الحرم أهل الحرم ومن بينه وبين

(١) أسنن الفقهاء، (١٠٠: ٩٩).

(٢) المبني، (٢٥: ٢٤).

مكة دون مسافة النضر، نصح عليه أحمد. بروي عن خطأ، وبه قال الشافعي، وقال مالك: هم أهل مكة، ولما أن حاصر النبي ﷺ من دنا منه، ومن دون مسافة النضر مرسى في حكم الحاصر، ماثل أنه إذا قصده لا يترخص رحلته لنصره فيكون من حصاره، انتهى.

قلت: الصحيح في مذهب مالك - رضي الله عنه - أنهم أهل مكة وبني طوي، حرم بيتك الشريف، قال اندلسون: دو طوي مكان معروف، وهو ما بين مكة التي بها منها ذبيرة مكة وشيئة الآخرين التي إلى جهة الزاهر، وإذا حصر عسبة لذى طوي، بل المراد كل مكان في حكم مكة مما لا يقصر المسافر منها حتى يتجاوز، انتهى. يعني المرفوع الذي يكون لداحل فيه شيئا.

قال الزاري في «التفسير الكبير» اختلصوا في الحراء بحاضري المسجد. فقلت: هم أهل مكة وأهل بني ضري، فلو أن أهل بني أكرموا بالنصرة من حيث يجوز لهم، ثم أقاموا حكمة حتى حُجوا كانوا متعدين، وسئل مالك عن أهل الحرام: يجب عليهم ما يجب على السبع؟ قال: نعم، وليس هم مثل أهل مكة، فلو لم أقاموا من؟ فقال: لا أرى ذلك إلا لأهل مكة خاصة، وقال الشافعي: هم الذين يكونون على أقل من مسافة النضر من مكة، فإن كانوا على مسافة النضر فليسوا من حاضريين.

ونقط الآية مواضع لعدم ذلك - رحمه الله - لأن أهل مكة هم الذين يشاهدون المسجد الحرام ويحضرونه، فأنطق الآراء لا يدل إلا عليهم، إلا أن الشافعي - رحمه الله - قال: كتبنا ما ذكره الله المسجد الحرام والحراء منه الحرام، وقال تعالى: ﴿لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْوُا أَشْرَئِئَ سَعْيِهِمْ لَيْلًا وَمَكَرُ الْمُكْرِمِينَ﴾ الآية، وروى الله بكلمة إن استوي من الحرام، لا من المسجد الحرام،

وقال: ﴿ثُمَّ فِيمَا إِلَى الْبَيْتِ تَقِيَّتِي﴾، والمراد الحرم، لأن الدماء لا تُراق في البيت والمسجد، انتهى.

وقال الجصص من في أحكام القرآن<sup>(١)</sup>: لما كان أهل المواقيت فمن دونها إلى مكة لهم أن يدخلوها بغير إحرام وجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة، ألا ترى أن من خرج من مكة، فما لم يعاوز الميقات، فله الرجوع ودخولها بغير إحرام، وكان تصرفهم في الميقات مما دونه بمنزلة تصرفهم في مكة، فوجب أن يكونوا بمنزلة أهل مكة في حكم المنعة، ويدل على أن الحرم وما قرب منه أهله من حاضري المسجد الحرام قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْبَيْتَ مَهْدًىكُمْ يَسُدُّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٢)</sup>، وليس أهل مكة منهم، لأنهم كانوا قد أسلموا حين فتحه، فإنما نزلت الآية بعد الفتح في حجة أبي بكر، وهم بنو منطلق وبني الدئل، وكانت منازلهم خارج مكة، في الحرم وما قرب منه، انتهى.

تم بحمد الله وتوفيقه الجزء السادس من أوجز المسالك إلى موطأ الإمام مالك،  
ويتلوه إن شاء الله تعالى الجزء السابع، ولوله،  
هناك جامع ما جاء في العمرة  
وصلّى الله تعالى على خير خلقه سيدنا ومولانا محمد  
وأله وصحبه، وبارك وسلم تسليماً كثيراً.

(١) (٢٨٩/١)

(٢) سورة التوبة: الآية ٧.

فقه ريس الموضوعات

[illegible]

فهرس الموضوعات

الترقيم	الترقيم	الترقيم
١٦٠	١٦١	١٦٢
لا يجرى الزكوة وغيره .....	المعد والبنون والعمرات .....	١٦٣
١٦١	١٦٢	١٦٣
ما لا ياكل رطاً ولا يجرى .....	١٦٣ - ما جاء في صدقة الرقيق	١٦٤
١٦٢	١٦٤	١٦٥
وقت مذهب الزكاة في الفرج .....	والخيل والتمل .....	١٦٦
١٦٣	١٦٥	١٦٧
إذا كان لرجل فسخ أموال مفرقة .....	١٦٦ - زكاة التجارة في الحبل ثالثة .....	١٦٨
١٦٤	١٦٧	١٦٩
٢٠ - زكاة الحبوب والريون .....	مستل من قال في الحبل ثالثة .....	١٧٠
١٦٥	١٦٨	١٧١
الأنبياء انفي بحسب فيها الزكاة .....	١٦٩ - بدل من قال في الحبل ثالثة .....	١٧٢
١٦٦	١٧٠	١٧٣
١٦٧	١٧١	١٧٤
١٦٨	١٧٢	١٧٥
١٦٩	١٧٣	١٧٦
١٧٠	١٧٤	١٧٧
١٧١	١٧٥	١٧٨
١٧٢	١٧٦	١٧٩
١٧٣	١٧٧	١٨٠
١٧٤	١٧٨	١٨١
١٧٥	١٧٩	١٨٢
١٧٦	١٨٠	١٨٣
١٧٧	١٨١	١٨٤
١٧٨	١٨٢	١٨٥
١٧٩	١٨٣	١٨٦
١٨٠	١٨٤	١٨٧
١٨١	١٨٥	١٨٨
١٨٢	١٨٦	١٨٩
١٨٣	١٨٧	١٩٠
١٨٤	١٨٨	١٩١
١٨٥	١٨٩	١٩٢
١٨٦	١٩٠	١٩٣
١٨٧	١٩١	١٩٤
١٨٨	١٩٢	١٩٥
١٨٩	١٩٣	١٩٦
١٩٠	١٩٤	١٩٧
١٩١	١٩٥	١٩٨
١٩٢	١٩٦	١٩٩
١٩٣	١٩٧	٢٠٠
١٩٤	١٩٨	٢٠١
١٩٥	١٩٩	٢٠٢
١٩٦	٢٠٠	٢٠٣
١٩٧	٢٠١	٢٠٤
١٩٨	٢٠٢	٢٠٥
١٩٩	٢٠٣	٢٠٦
٢٠٠	٢٠٤	٢٠٧
٢٠١	٢٠٥	٢٠٨
٢٠٢	٢٠٦	٢٠٩
٢٠٣	٢٠٧	٢١٠
٢٠٤	٢٠٨	٢١١
٢٠٥	٢٠٩	٢١٢
٢٠٦	٢١٠	٢١٣
٢٠٧	٢١١	٢١٤
٢٠٨	٢١٢	٢١٥
٢٠٩	٢١٣	٢١٦
٢١٠	٢١٤	٢١٧
٢١١	٢١٥	٢١٨
٢١٢	٢١٦	٢١٩
٢١٣	٢١٧	٢٢٠
٢١٤	٢١٨	٢٢١
٢١٥	٢١٩	٢٢٢
٢١٦	٢٢٠	٢٢٣
٢١٧	٢٢١	٢٢٤
٢١٨	٢٢٢	٢٢٥
٢١٩	٢٢٣	٢٢٦
٢٢٠	٢٢٤	٢٢٧
٢٢١	٢٢٥	٢٢٨
٢٢٢	٢٢٦	٢٢٩
٢٢٣	٢٢٧	٢٣٠
٢٢٤	٢٢٨	٢٣١
٢٢٥	٢٢٩	٢٣٢
٢٢٦	٢٣٠	٢٣٣
٢٢٧	٢٣١	٢٣٤
٢٢٨	٢٣٢	٢٣٥
٢٢٩	٢٣٣	٢٣٦
٢٣٠	٢٣٤	٢٣٧
٢٣١	٢٣٥	٢٣٨
٢٣٢	٢٣٦	٢٣٩
٢٣٣	٢٣٧	٢٤٠
٢٣٤	٢٣٨	٢٤١
٢٣٥	٢٣٩	٢٤٢
٢٣٦	٢٤٠	٢٤٣
٢٣٧	٢٤١	٢٤٤
٢٣٨	٢٤٢	٢٤٥
٢٣٩	٢٤٣	٢٤٦
٢٤٠	٢٤٤	٢٤٧
٢٤١	٢٤٥	٢٤٨
٢٤٢	٢٤٦	٢٤٩
٢٤٣	٢٤٧	٢٥٠
٢٤٤	٢٤٨	٢٥١
٢٤٥	٢٤٩	٢٥٢
٢٤٦	٢٥٠	٢٥٣
٢٤٧	٢٥١	٢٥٤
٢٤٨	٢٥٢	٢٥٥
٢٤٩	٢٥٣	٢٥٦
٢٥٠	٢٥٤	٢٥٧
٢٥١	٢٥٥	٢٥٨
٢٥٢	٢٥٦	٢٥٩
٢٥٣	٢٥٧	٢٦٠
٢٥٤	٢٥٨	٢٦١
٢٥٥	٢٥٩	٢٦٢
٢٥٦	٢٦٠	٢٦٣
٢٥٧	٢٦١	٢٦٤
٢٥٨	٢٦٢	٢٦٥
٢٥٩	٢٦٣	٢٦٦
٢٦٠	٢٦٤	٢٦٧
٢٦١	٢٦٥	٢٦٨
٢٦٢	٢٦٦	٢٦٩
٢٦٣	٢٦٧	٢٧٠
٢٦٤	٢٦٨	٢٧١
٢٦٥	٢٦٩	٢٧٢
٢٦٦	٢٧٠	٢٧٣
٢٦٧	٢٧١	٢٧٤
٢٦٨	٢٧٢	٢٧٥
٢٦٩	٢٧٣	٢٧٦
٢٧٠	٢٧٤	٢٧٧
٢٧١	٢٧٥	٢٧٨
٢٧٢	٢٧٦	٢٧٩
٢٧٣	٢٧٧	٢٨٠
٢٧٤	٢٧٨	٢٨١
٢٧٥	٢٧٩	٢٨٢
٢٧٦	٢٨٠	٢٨٣
٢٧٧	٢٨١	٢٨٤
٢٧٨	٢٨٢	٢٨٥
٢٧٩	٢٨٣	٢٨٦
٢٨٠	٢٨٤	٢٨٧
٢٨١	٢٨٥	٢٨٨
٢٨٢	٢٨٦	٢٨٩
٢٨٣	٢٨٧	٢٩٠
٢٨٤	٢٨٨	٢٩١
٢٨٥	٢٨٩	٢٩٢
٢٨٦	٢٩٠	٢٩٣
٢٨٧	٢٩١	٢٩٤
٢٨٨	٢٩٢	٢٩٥
٢٨٩	٢٩٣	٢٩٦
٢٩٠	٢٩٤	٢٩٧
٢٩١	٢٩٥	٢٩٨
٢٩٢	٢٩٦	٢٩٩
٢٩٣	٢٩٧	٣٠٠
٢٩٤	٢٩٨	٣٠١
٢٩٥	٢٩٩	٣٠٢
٢٩٦	٣٠٠	٣٠٣
٢٩٧	٣٠١	٣٠٤
٢٩٨	٣٠٢	٣٠٥
٢٩٩	٣٠٣	٣٠٦
٣٠٠	٣٠٤	٣٠٧
٣٠١	٣٠٥	٣٠٨
٣٠٢	٣٠٦	٣٠٩
٣٠٣	٣٠٧	٣١٠
٣٠٤	٣٠٨	٣١١
٣٠٥	٣٠٩	٣١٢
٣٠٦	٣١٠	٣١٣
٣٠٧	٣١١	٣١٤
٣٠٨	٣١٢	٣١٥
٣٠٩	٣١٣	٣١٦
٣١٠	٣١٤	٣١٧
٣١١	٣١٥	٣١٨
٣١٢	٣١٦	٣١٩
٣١٣	٣١٧	٣٢٠
٣١٤	٣١٨	٣٢١
٣١٥	٣١٩	٣٢٢
٣١٦	٣٢٠	٣٢٣
٣١٧	٣٢١	٣٢٤
٣١٨	٣٢٢	٣٢٥
٣١٩	٣٢٣	٣٢٦
٣٢٠	٣٢٤	٣٢٧
٣٢١	٣٢٥	٣٢٨
٣٢٢	٣٢٦	٣٢٩
٣٢٣	٣٢٧	٣٣٠
٣٢٤	٣٢٨	٣٣١
٣٢٥	٣٢٩	٣٣٢
٣٢٦	٣٣٠	٣٣٣
٣٢٧	٣٣١	٣٣٤
٣٢٨	٣٣٢	٣٣٥
٣٢٩	٣٣٣	٣٣٦
٣٣٠	٣٣٤	٣٣٧
٣٣١	٣٣٥	٣٣٨
٣٣٢	٣٣٦	٣٣٩
٣٣٣	٣٣٧	٣٤٠
٣٣٤	٣٣٨	٣٤١
٣٣٥	٣٣٩	٣٤٢
٣٣٦	٣٤٠	٣٤٣
٣٣٧	٣٤١	٣٤٤
٣٣٨	٣٤٢	٣٤٥
٣٣٩	٣٤٣	٣٤٦
٣٤٠	٣٤٤	٣٤٧
٣٤١	٣٤٥	٣٤٨
٣٤٢	٣٤٦	٣٤٩
٣٤٣	٣٤٧	٣٥٠
٣٤٤	٣٤٨	٣٥١
٣٤٥	٣٤٩	٣٥٢
٣٤٦	٣٥٠	٣٥٣
٣٤٧	٣٥١	٣٥٤
٣٤٨	٣٥٢	٣٥٥
٣٤٩	٣٥٣	٣٥٦
٣٥٠	٣٥٤	٣٥٧
٣٥١	٣٥٥	٣٥٨
٣٥٢	٣٥٦	٣٥٩
٣٥٣	٣٥٧	٣٦٠
٣٥٤	٣٥٨	٣٦١
٣٥٥	٣٥٩	٣٦٢
٣٥٦	٣٦٠	٣٦٣
٣٥٧	٣٦١	٣٦٤
٣٥٨	٣٦٢	٣٦٥
٣٥٩	٣٦٣	٣٦٦
٣٦٠	٣٦٤	٣٦٧
٣٦١	٣٦٥	٣٦٨
٣٦٢	٣٦٦	٣٦٩
٣٦٣	٣٦٧	٣٧٠
٣٦٤	٣٦٨	٣٧١
٣٦٥	٣٦٩	٣٧٢
٣٦٦	٣٧٠	٣٧٣
٣٦٧	٣٧١	٣٧٤
٣٦٨	٣٧٢	٣٧٥
٣٦٩	٣٧٣	٣٧٦
٣٧٠	٣٧٤	٣٧٧
٣٧١	٣٧٥	٣٧٨
٣٧٢	٣٧٦	٣٧٩
٣٧٣	٣٧٧	٣٨٠
٣٧٤	٣٧٨	٣٨١
٣٧٥	٣٧٩	٣٨٢
٣٧٦	٣٨٠	٣٨٣
٣٧٧	٣٨١	٣٨٤
٣٧٨	٣٨٢	٣٨٥
٣٧٩	٣٨٣	٣٨٦
٣٨٠	٣٨٤	٣٨٧
٣٨١	٣٨٥	٣٨٨
٣٨٢	٣٨٦	٣٨٩
٣٨٣	٣٨٧	٣٩٠
٣٨٤	٣٨٨	٣٩١
٣٨٥	٣٨٩	٣٩٢
٣٨٦	٣٩٠	٣٩٣
٣٨٧	٣٩١	٣٩٤
٣٨٨	٣٩٢	٣٩٥
٣٨٩	٣٩٣	٣٩٦
٣٩٠	٣٩٤	٣٩٧
٣٩١	٣٩٥	٣٩٨
٣٩٢	٣٩٦	٣٩٩
٣٩٣	٣٩٧	٤٠٠
٣٩٤	٣٩٨	٤٠١
٣٩٥	٣٩٩	٤٠٢
٣٩٦	٤٠٠	٤٠٣
٣٩٧	٤٠١	٤٠٤
٣٩٨	٤٠٢	٤٠٥
٣٩٩	٤٠٣	٤٠٦
٤٠٠	٤٠٤	٤٠٧
٤٠١	٤٠٥	٤٠٨
٤٠٢	٤٠٦	٤٠٩
٤٠٣	٤٠٧	٤١٠
٤٠٤	٤٠٨	٤١١
٤٠٥	٤٠٩	٤١٢
٤٠٦	٤١٠	٤١٣
٤٠٧	٤١١	٤١٤
٤٠٨	٤١٢	٤١٥
٤٠٩	٤١٣	٤١٦
٤١٠	٤١٤	٤١٧
٤١١	٤١٥	٤١٨
٤١٢	٤١٦	٤١٩
٤١٣	٤١٧	٤٢٠
٤١٤	٤١٨	٤٢١
٤١٥	٤١٩	٤٢٢
٤١٦	٤٢٠	٤٢٣
٤١٧	٤٢١	٤٢٤
٤١٨	٤٢٢	٤٢٥
٤١٩	٤٢٣	٤٢٦
٤٢٠	٤٢٤	٤٢٧
٤٢١	٤٢٥	٤٢٨
٤٢٢	٤٢٦	٤٢٩
٤٢٣	٤٢٧	٤٣٠
٤٢٤	٤٢٨	٤٣١
٤٢٥	٤٢٩	٤٣٢
٤٢٦	٤٣٠	٤٣٣
٤٢٧	٤٣١	٤٣٤
٤٢٨	٤٣٢	٤٣٥
٤٢٩	٤٣٣	٤٣٦
٤٣٠	٤٣٤	٤٣٧
٤٣١	٤٣٥	٤٣٨
٤٣٢	٤٣٦	٤٣٩
٤٣٣	٤٣٧	٤٤٠
٤٣٤	٤٣٨	٤٤١
٤٣٥	٤٣٩	٤٤٢
٤٣٦	٤٤٠	٤٤٣
٤٣٧	٤٤١	٤٤٤
٤٣٨	٤٤٢	٤٤٥
٤٣٩	٤٤٣	٤٤٦
٤٤٠	٤٤٤	٤٤٧
٤٤١	٤٤٥	٤٤٨
٤٤٢	٤٤٦	٤٤٩
٤٤٣	٤٤٧	٤٥٠
٤٤٤	٤٤٨	٤٥١
٤٤٥	٤٤٩	٤٥٢
٤٤٦	٤٥٠	٤٥٣
٤٤٧	٤٥١	٤٥٤
٤٤٨	٤٥٢	٤٥٥
٤٤٩	٤٥٣	٤٥٦
٤٥٠	٤٥٤	٤٥٧
٤٥١	٤٥٥	٤٥٨
٤٥٢	٤٥٦	٤٥٩
٤٥٣	٤٥٧	٤٦٠
٤٥٤	٤٥٨	٤٦١
٤٥٥	٤٥٩	٤٦٢
٤٥٦	٤٦٠	٤٦٣
٤٥٧	٤٦١	٤٦٤
٤٥٨	٤٦٢	٤٦٥
٤٥٩	٤٦٣	٤٦٦
٤٦٠	٤٦٤	٤٦٧
٤٦١	٤٦٥	٤٦٨
٤٦٢	٤٦٦	٤٦٩
٤٦٣	٤٦٧	٤٧٠
٤٦٤	٤٦٨	٤٧١
٤٦٥	٤٦٩	٤٧٢
٤٦٦	٤٧٠	٤٧٣
٤		



[illegible]

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
٣ - ما ينهى عنه من لبس الثياب في الإحرام .....	٣٦٤	الطيب بعد الرمي قبل الإعادة .....	٤٦٦
يُطعم لغيره أسقل من الكبير .....	٣٦٨	حديث أمراء متفصيح بطب ولاس .....	٤٦٦
توب منه ومن أو وعقوب .....	٣٧٢	حبة في العبرة .....	٤٦٩
لبس المحرم الثياب .....	٣٧٤	أهل نبي غير تلك ما تصنع في حجة .....	٤٦٩
البحث في لبس السراويل .....	٣٧٦	نوع التقيص من الرأس .....	٤٦٩
٤ - لبس الثياب المصبغة .....	٣٧٨	إن عمر - رضي الله عنه - وجد ربح الطيب من عداوة .....	٤٦٩
إنكار عمر رضي الله عنه على طلعة ثوباً مصوغاً .....	٣٧٩	إن عمر - رضي الله عنه - وحده عن كتب من الصفت .....	٤٦٩
كانت أسماء يلبس الثياب المصبغات .....	٣٨٢	حدثت رأسي وأردت أن أسلق ربحكم التلبس في الإحرام .....	٤٦٩
البحث في المصفر .....	٣٨٢	سأل الوليد سالماً وعبد من الطيب بعد الرمي .....	٤٦٩
الثوب المصبوغ في ثوبه .....	٣٨٦	لا بأس بدخول غير طيب بعد الرمي .....	٤٦٩
٥ - لبس المحرم المنقعة .....	٣٩٠	ربحت أذني في الإحرام .....	٤٦٩
شد المحرم إصبعاً .....	٣٩١	حدث الطيب في الطعام .....	٤٦٩
٦ - تخيير المحرم وجهه .....	٣٩٢	٨ - موافقت الإهلال .....	٤٦٩
وأي فمك بعلي وجهه .....	٣٩٢	بدء الموافقت وحكمتها .....	٤٦٩
قال ابن عمر : ما نوى الذن من الرأس .....	٣٩٥	حدثت الموافقت .....	٤٦٩
كفر ابن عمر بالله وأقداً وشعر رأسه ووجهه .....	٣٩٥	أخبرت أن أهل يمن يهلون من يلطم - موافقت ذات غرق والعقيل .....	٤٦٩
إذا حدث الرجل انقطع عمله .....	٣٩٧	أهل ابن عمر رضي الله عنه من الضرع .....	٤٦٩
لا تتلبس بالمعركة ولا لبس المغفر .....	٣٩٩	من ترك بقاءه وأهل من الثاني .....	٤٦٩
كان نهي وحرماً مع أسماء .....	٤٠٤	أهل ابن عمر - رضي الله عنه - من إيلاء .....	٤٦٩
إذا غرض وجوب الشعر الإحرام .....	٤٠٦	تقديم الإحرام على الموافقت .....	٤٦٩
٧ - ما جاء في الطيب في الحج .....	٤٠٨	إعلان عليه السلام من الشعرة .....	٤٦٩
احتسابهم فيه عند الإحرام والابتداء عنه .....	٤٠٨	٩ - التلبية والعمل في الإهلال .....	٤٦٩
عن عائشة كنت أطلب النبي ﷺ لإحرامه وكان لا يقتضي شكره .....	٤١١	في الإحرام أربع مسائل : إجماعها .....	٤٦٩
		وخلالها، فريضة ومن هو شرط أو ركن وحكم التله والتلبية .....	٤٦٩

فهرس الموصوعات

موضوع	صفحة	موضوع	صفحة
شرح آيات الشبه	١٦٦	احتجاب علي وعثمان - رضي الله	
الزيادة في القاد الغيب	١٦٩	عصما - في السجدة	١٣١
لعن الإحرام ومحل التلذذ	١٧٤	وجود سبع عمامات - رضي الله عنه	
بدانكم هذه الشراكين بيع	١٧٩	من القرآن	١٣١
وأبسط تصديق أن ما شاءه أو أحبه		من قرأ لا حول ولا قوة الا بالله	١٣٣
والصحة	١٩١	حجب الهندي عن القاري	١٩١
من أن قال الجنان	١٩٢	من أهل عصره مع أولئك الحج	١٩٦
تسلي العز الشبه وتصح بالصورة	١٩٣	لحبل لسبق الهندي	١٩٩
الزعماء بوز الشريعة وحده		١٢ - قطع النيلية أي متى سقطها	
لراحة	١٩٥	الحجاج	١٩١
بأن أهل مكة بوز الشريعة أو غلبها	١٩٧	من أهل بطل العمل لا بكرهه أفع	١٩٥
من تسخير رضي الله عنه		كذلك علي إذا رآه الشمس قطعا	١٩٧
الكتاب	١٩٨	لكن عدوته يتركها إذا رآه إلى	
١٠ - رفع الصوت بالإعلان	١٩٩	والصحة	١٩٨
ليس ضرر النساء رفع الصوت بالزيادة	١٩٩	عنه - رضي الله عنه - رضي الله عنه	
لا يرفع أحد غيره صوته من وساجد		بعضها إذا انتهى إلى الجود ثم	
الجماع - (أج)	٢٠٠	عائدا	١٩٨
يجوز السجدة كل صلاة وعلى		كان ابن عمر لا يلبي وهو خطه	
كل مدح	٢٠١	وذلك في الظواهر	٢٠١
١١ - إفراد الحج وفيه أنواع للملك	٢٠٢	١٢ - غاشية بوز غيره وعز هي من	
المسلمين أو حصة وإحرامه	٢٠٤	جود	٢٠٢
حديق عائذ حرمه		وذلك تضمن بعد الجمع ثم تركت	
حج الحج	٢٠١	وفت حتى غاب الشمس	٢٠٢
١٢ - الحجة والبر كالمع	٢٠١	جمع عمر من غير التعزير الكبير	
مستلزمات الأعداء الجرحيات		جود التعزير إليها الشبه	٢٠١
الحج	٢٠١	١٤ - إعلان أهل مكة ومن بها من	
دم التمتع ثم حرم أو دم ترك	٢٠٢	غيرهم	٢٠٢
من أحرم حج ثم أرفق غيره		لأن عمر رضي الله عنه مات - الفجر	
حج	٢٠٢	شعنا وأشم بدعته	٢٠٢
١٢ - القرآن في الحج وفيه فائدة		أفاد ابن الزبير تصح منير بيل لئلا	
والمصلا	٢٠٢	في الحجة	٢٠٢

فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
من أمر بجره المكي .....	٥٩٠	الاعتبار قبل الحج . وفي دليل على	
لا يطوف المكي حتى يرجع من منى	٥٩٢	الترابي .....	٦٠٩
قد من ثم يبل بهلال ذي الحجة		اعتمر عمر بن أبي سلمة - رضي الله	
وتلبيع به ومن ما تقدم من		عنه - في شوال ولم يحج .....	٦٠٢
إهلال الشربة .....	٥٩٤	١٨ - قطع انطية في العمرة .....	٦٠٤
مبقات المكي لعمرة - الجمع من		اعتلاهم في المعتصر متى ينطق به .....	٦٠٦
العمل بالجرم .....	٥٩٦	١٩ - ما جاء في التمتع .....	٦٠٧
١٥ - ما لا يوجب الإحرام من تقليد		اعتلاهم في شوال .....	٦١١
الهدى .....	٥٩٩	احترام الضحك وسعد في التمتع .....	٦١٤
ما جاء في أن طالعاً تشبه إحداث		الوجه التي من فيها غير رضي الله	
بالأخرى .....	٥٩٩	عنه - رجوعه أبي .....	٦١٤
من طاف لهدى وأركب كسب .....	٥٩٩	عن امر عمر اسم أبي الحج أحبه	
إنكار عاتقه على ابن عباس في كسب .....	٥٩٩	من بعده .....	٦١٨
١٦ - ما فعل العائض في الحج .....	٥٩٠	الكلام من - من أنجز الحج .....	٦١٩
شراط تطرف نسبي .....	٥٩٢	معنى قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلْأَعْيُنِ	
شراط تطرفة أطراف .....	٥٩٢	الآية .....	٦١٣
شراط تطرفة نسبي .....	٥٩٤	أمر ماكد في التمتع المكي وشركه .....	٦١٥
١٧ - العمرة في أشهر الحج .....	٥٩٦	٢٠ - ما لا يجب فيه التمتع .....	٦٢٥
استمر فيه السلام ثلاثاً منها عمدة		في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلُوا	
الحديبية .....	٥٩٧	للآية .....	٦٣٠
حدا لثبته واعتلاهم فيها .....	٥٩١	بحث في الإشارة في التمراد معاصري	
١٨ - من سلب السلام إلا ثلاثاً		انفسجده .....	٦٣٠
إحداً من شوال .....	٥٩٤	فهرس الكتاب .....	٦٣٢
عمرة رجب وعمرة رمضان .....	٥٩٤		